سلسلة علم المنطق

النص الكامل لمنطق ارسطو

1

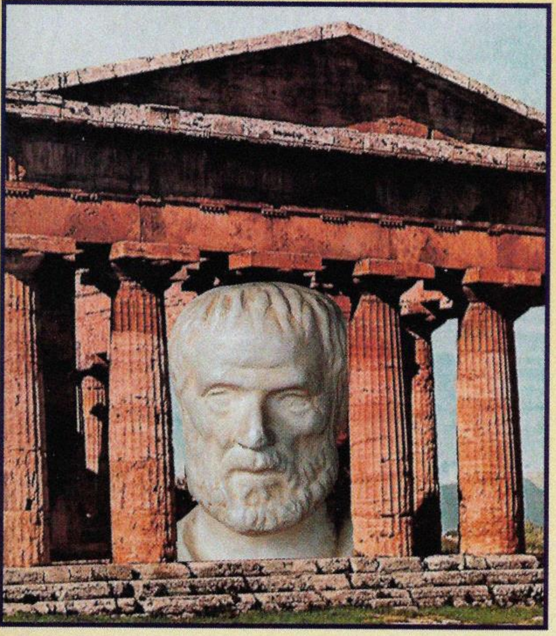

- كتاب: «المقولات»
- كتاب: «العبارة»
- كتاب: «القياس»
- كتاب: «البرهان»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

مراجعة

د. جيرار جهامي

د. رفيق العجم

دار الفكر اللبناني

المجلد الأول
كتاب «قاطيغورياس»
أو
كتاب «المقولات»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

مراجعة

د. جيرار جهامي   د. رفيق العجم

١٩٩٩

دار الفكر اللبناني
بيروت

دار الفكر اللبناني
للطباعة والنشر والتوزيع

كورنيش بشارة الخوري - بناية تمارا
ص.ب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠
تلفون: ٦٤٤٤١٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣١٧٦٠
فاكس: ٦٣٠٧٥٧ - بيروت، لبنان

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى ١٩٩٩

مطابع يوسف بيضون
YOUSSEF BAYDOUN PRINTING PRESS
حارة حريك - حي الأبيض - هاتف وفاكس: ٠١/٨٣٧٦١٧ - ٠١/٨٣٧٤٤٩

مقدمة

كان أرسطو يميل، منذ البدء، أي قبل دخوله الأكاديمية، إلى علم الجدل. ويُقال أن أفلاطون وَكَلَ إليه تدريس الجدل. في الواقع كان هذا العلم، آنذاك، في أوج عزّه، بسبب المناقشات الفلسفية والخلافات القائمة بين المدارس العديدة، فكانت المناقشات تمثِّل دوراً كبيراً في تكوين علم الجدل. هذه المرحلة المهمة هيَّأت المعلِّم الأول لوضع مجموعة المنطق الصوري، فجاء الكتاب الأول ممهداً لقضاياه المتشابكة يدور حول المقولات. هذا وقد ظلَّ هذا المنطق مسيطراً لقرون حتى ظهور المنطق الحديث المنبثق من العلوم الرياضية الصرفة. والآن يدور النقاش بين أرباب علم المنطق حول معرفة علاقة المنطق الأرسطاطالي والمنطق الحديث. فيؤكِّد بعضهم أن المنطق الحديث لا يختلف عن منطق أرسطو اختلافا جوهرياً؛ ويؤكِّد البعض الآخر العكس. ومهما اختلفت الأحكام، فإن المنطق الأرسطي يمثِّل، في نظر الجميع، مرحلة جديدة من مراحل نضج الفكر الإنساني واستقلاله عن المعطيات الخارجية.

لقد تكلّم أرسطو، في الجدل، عن مفاهيم ميتافيزيقية. وما كان يهمّه الوصول إليه تلك الماهيات الثابتة الضرورية منها. غير أنه كان يهدف في كلامه إلى تحديد مواضع الجدل وقوانينه. فإذا ما حلَّل المفردات، فلكي يحدِّد معناها الواضح، ويزيل بالتالي الغموض

والالتباسات والتلاعب بالألفاظ. وإذا ما قسّم القضايا إلى موجبة وسالبة، وكلية وجزئية، فما ذلك إلاَّ ليحدِّد علاقات المحمول بالموضوع، ولكي يعرف هل المحمول قابل أو غير قابل للإسناد إلى الموضوع؛ وإذا كان قابلاً، فهل إلى الموضوع كله أم إلى جزء منه. وهو يدرك الكليات، من الجنس والنوع والفصل والعرض والماهية، ليحدِّد أنواع إضافات المحمول إلى الموضوع. وانطلاقاً من المفردات التي يحلِّلها، وصل إلى المعروف بالمقولات، ومن ثمّ إلى الجملة المركَّبة في العبارة.

هذا وشكّ كثيرون في صحة نسبة كتاب المقولات إلى أرسطو، فنسبوه إلى أحد تلاميذه. غير أن اتفاقه مع الكتاب الخاص من المتافيزيقا، على تحديد معاني المفردات، يثبت إلى حد بعيد صحة نسبته إلى أرسطو.

يبدأ في الكتاب بدرس المفردات، وينتهي إلى درس المقولات العشر. وتمثِّل هذه المفردات، من الناحية المنطقية، الحدود التي ينتهي إليها تحليل القضايا. إنها الألفاظ المفردة المعبِّرة عن تصورات الفكر خارج التركيب. ومن حيث أن التصورات الكثيرة تعبِّر عن إدراك العقل للموضوع، فالمقولات العشر هي وجهات النظر الممكنة إلى الموضوع الواحد، وذلك على النحو التالي: الجوهر، الكمية، الكيفية، الإضافة، المكان، الزمان، الوضع، الملك، الفعل والانفعال. والمقولة هي كلي من حيث هي كلي، فيستحيل عليها أن تكون موضوعات. وعليه لا يعني أرسطو هنا، بلفظة جوهر، الجوهر الفرد أو الجوهر الأول، بل الجوهر الثاني أي الماهية أو الكلي النوعي أو الجنسي. والجدل هو الذي يفرض درس هذه المقولات. لأن معرفة ما إذا كان المحمول جنساً أو نوعاً أو فصلاً أو عرضاً لا تكفي لتكون المناقشة منطقية وواضحة، بل يجب

فوق ذلك معرفة المقولة التي دخل تحتها الجنس أو النوع أو الفصل(*).

إن الجداول الواردة عن مؤلّفات أرسطو في المصادر العربية تستهل دائماً بهذا الكتاب «المقولات». والذي نلاحظه على الفور، في ما يقول عنه ابن النديم، أنه لا يذكر شيئاً عن تقليد النقل السرياني للمقولات، ما عدا الإشارة إلى رجل يُعرف «بتاون». مع أن النقل المذكور عريق وفي منتهى الأهمية. فإن لدينا ترجمات سريانية منشورة لأساتذة من مدرسة قنسرين: يعقوب الرهاوي (+ ٩٠هـ، ٧٠٩م) وجاورجيوس أسقف العرب (١٠٦هـ، ٧٣٤م). وكان أن راج الكتاب في الأوساط المسيحية السريانية حيث شُرح غير مرة.

هذا، وإنَّا نفهم من ابن النديم، أن حنين بن إسحق هو الذي نقل

(*) لا بد من أن ننبّه منهجياً إلى أنّا لدى كلامنا على كتاب أرسطو، سنورد، بعد عنوانه وبين قوسين، مراجعه عند ابن النديم وحاجي خليفا، بطبعة فلوغل (FLÜGEL) والقفطي بطبعة ليبرت (LIPPERT). ثم نذكر بعد ذلك، ودائماً بين القوسين، طبعة أو طبعات الكتاب إذا كان مطبوعاً. على أنّا، فيما يتعلّق بالمنطقيات، سنحيل باستمرار على المخطوط ذي الرقم ٢٣٤٦ من مكتبة باريس الوطنية. إن هذا المخطوط يحتوي على ما أسميناه «نشرة ابن سوار» لكل كتب أرسطو في المنطق. ولقد قام عبد الرحمن بدوي بطبعه تحت عنوان «منطق أرسطو». وسنحيل على هذا الكل، في خلال بحثنا، بالدلالة إلى «المخطوط الباريسي» أو «نشرة ابن سوار» أو «طبعة بدوي» حيث تمّ وصف المخطوط المذكور. هذا ولدينا أيضاً مخطوط الفارابي بذي الرقم ٣٣٦٨ من مكتبة أحمد الثالث، بطبنك في اسطنبول، يحتوي على عنوان أرسطو في كتبه الأربعة، المقولات، العبارة، والتحليلي الأول والثاني. وبقي علينا بعدها العودة إلى طبعة المقولات لخليل الجر.

فإننا نحيل على هذه المراجع الأربعة بالدلالة الآتية:

(م) للمخطوط الباريسي.

(ك) للمخطوط التركي.

(ب) لطبعة بدوي.

(ج) لطبعة الجرّ.

الكتاب إلى العربية. ويصرّح القفطي بذلك، مضيفاً إلى أن هذا النقل كان من «الرومية». وقد نُسبت هذه الترجمة أيضاً إلى حنين في المخطوط الباريسي. فضلاً عن أنه في حاشية من المخطوط ذاته، ربما كانت من الناشر ابن سوار، قد ورد ذكر ترجمة لحنين ولكن إلى السريانية. ولعلّنا هنا أمام الطريقة المألوفة من مدرسة الرجل. كان هو ينقل الأصل اليوناني إلى السريانية، ثم يدفعه لصياغته في العربية إلى أحد تلاميذه. على أن إسحق كان هو الاختصاصي المعيَّن في ميدان الفلسفة. هذا وقد طبع هذه الترجمة للمقولات كلٌ من زنكر (ZENKER) وبويج (BOUYGES) والجرّ وبدوي.

ثم ينتقل ابن النديم، بعد انتهاء كلامه على ناقلي الكتاب، إلى الذين فسّروه وشرحوه من اليونان أو الهلّنستين. وهم: «فرفوريوس، واصطفن الاسكندراني، وأللنيس، ويحيى النحوي، وأمونيوس، وثامسطيوس، وثاوفرسطوس، ، وسنبليقيوس، ورجل يُعرف بتاون كان تفسيره موجوداً بالسرياني والعربي». ولقد حاولوا تعريف هذا الرجل بافتراضات لم تتغيَّر على تلك التي نجدها عند اشتينشنيدر (STEINSCHNEIDER) ص ١٦ ــ ١٧ ــ ٣٧.

أما فرفوريوس فتفسيره للمقولات هو كتاب «المدخل» أو «الإيساغوجي» المشهور. ولقد عرفه العرب بعد السريان، ووجدوا عندهم أكثر من ترجمة. لم يكن فرفوريوس مجهولاً إذاً عند العرب، إنما بيَّنت الأبحاث حوله على مدى عمق معرفتهم له. ويفترض فالتزر (WALZER) أنه كان من الاسكندرانيين المتأخرين، كما أنه يذكر له شروحاً في كتب «الأورغانون» الأربعة الأولى. ويلاحظ أن ابن سوار يتخذه مرجعاً أساساً في إثباته لنص نشرته للمقولات. وإنّا لنبيِّن ذلك من حواشي هذه

النشرة، كما أنَّا نتبيَّن من حواشي أخرى رجوع ابن سوار إلى أمونيوس وتفسيره.

هذا وإن ابن النديم يلاحظ أنه أضيف إلى تفسير سنبليقيوس الذي يذكره ابن سوار أيضاً في نشرته، نص كان من غيره. كما أنه يستغرب إضافة قطعة تُنسب إلى أمليخوس، وهي، في نظر الشيخ أبي زكريا، يحيى بن عدي، من الاسكندر. على أن ابن سوار يعود، هو أيضاً، في نشرته للمقولات (الجزّ ص ٣٧١) إلى «نسخة أمليخوس»، لكنه لا يلبث أن يستشهد بالاسكندر. ولعلَّه في ذلك كله يتقيَّد بنسخة سنبليقيوس التي كانت بين يديه، أو بالأحرى لدى يحيى بن عدي.

فعلى هذا المعنى، فيما نرى، يجب أن نفهم ما نقرأ في «الفهرست» بعد ذلك من أن أبا سليمان السجستاني المنطقي استنقل كتاب المقولات «أبا زكريا بتفسير الاسكندر الأفروديسي نحو ثلثمائة ورقة». والواقع أن مصدر معرفتنا لكتاب المقولات هو الحسن بن سوار تلميذ ابن عدي، وواضع نشرة الكتاب في المخطوط الباريسي. وهو يعتمد، في هذه النشرة، نسخة أستاذه عن ترجمة حنين أو بالأحرى إسحق ابنه. على أنه قد وضع في نشرته لتلك النسخة تمهيداً، وزوّدها بحواشي، فتمَّم بذلك معلوماتنا عن الكتاب بالمواد التي ذكرها، وقد استقاها من أصول يونانية وسريانية وعربية (بدوي، منطق أرسطو، الجزء الأول، ص ١ ــ ٥٥).

كل ذلك الذي سبق ذكره يتعلَّق بالمفسّرين الهلنستيين لكتاب المقولات، أما من فسَّر هذا الكتاب من فلاسفة المسلمين فأبو بشر متى والفارابي.

وآثار الفارابي في المنطق معروفة، وهي تشكِّل ما يمكن أن

يوصف «بالمركّب الداخلي». فلقد وضع الرجل أكثر من شرح لكتب «الأورغانون»، وذلك بالعناوين المألوفة التي ربما أخذها العرب عن الهلنستيين أنفسهم. كأن نجد له، إن رجعنا إلى المصادر في شتى الكتب المنطقية، «شرحاً صغيراً» و «شرحاً أوسط» و «شرحاً كبيراً» أو «تعليقات». ولقد عُثر في اسطنبول على مخطوط «شرح صغير» وضعه أبو نصر في «المقولات» نشره مؤخراً رفيق العجم ضمن سلسلة الجُمَع المنطقية الفارابية. وكان اشتينشنيدر قد أشار إلى مجموعة من الترجمات العبرية يجوز أن تكون ترجمة لذلك «الشرح». لكن أحداً لم يجرِ حتى الآن المقارنة بين الطرفين، وأيّاً كان الأمر، فإن ابن باجه (+ ٥٣٣هـ، ١١٣٨م) وضع تعليقات على شروح الفارابي في «الأرغانون»، ما زالت محفوظة مع «متن» نص أبي نصر في مجموعة الاسكوريال المخطوطة رقم ٢١٦ التي يحتوي الجزء الثالث عشر منها على ما ورد من الرجلين في «المقولات».

أما تفسير أبي بشر فقد استخدمه ابن سوار في نشرته بصورة تعليقات ربما كانت تشتمل على ملاحظات القويري أحد تلامذة متى، والرباط بين المدرسة المشائية في بغداد والتقليد الاسكندراني.

ويجدر بالقول أنّا نستطيع أن نذكر، إلى جانب شرحي الفارابي وأبي بشر اللذين عرفهما ابن النديم، شروحاً عديدة عدة، تحيطنا علماً بها مصادر غير الفهرست. فالقفطي يذكر في المقولات شرحاً لثابت بن قرة. وإن بين الآثار المنسوبة إلى جابر بن حيان، تفسيراً في الكتاب ذاته. وكذلك القول في أبي القاسم ابن العبّاد (اشتهر حول ٣٨٠هـ، ٩٩٠م) وعبد اللطيف البغدادي (٦٢٩هـ، ١٢٣١م).

أما شروحات ابن رشد في كتابنا فإننا نعرف له منها «تلخيصاً» وتفسيراً أوسط. ويقع الأول بحروف عبرية في مخطوطين أوروبيين

وصفهما بويج (MFO, VIII,1922)، وبترجمتين عبريتين من يعقوب بن ماخير (+ ١١٨٩ م) وصموئيل بن يهوذا (+ ١٣٢١ م) ثم إن «التفسير» قد نشره بويج معتمداً المخطوطات الثلاث المتوافرة، وهو موجود أيضاً بالترجمة العبرية ليعقوب أناتولي (+ ١٣٢٩م). كذلك نشره جيرار جهامي عام ١٩٨٢ في منشورات الجامعة اللبنانية، استناداً إلى مخطوطات فلورنسا ولايدن ومشهد. ولذلك التفسير ترجمات لاتينية، نقلت إحداها فقط عن النص العربي مباشرة، وكان صاحبها غليوم اللوني (Guillaume de LUNE).

هذا وإن ابن النديم يختم أخيراً «كلامه على قاطيغورياس» بذكر الذين وضعوا «المختصرات» و «الجوامع» مشجّرة كانت أو غير مشجّرة، أي مجزَّأة أو غير مجزَّأة إلى فصول. فمنهم «ابن المقفع، وابن بهريز، والكندي، وإسحق بن حنين، وأحمد بن طيب، والرازي.

أما «المختصر» أو «التلخيص» و «الجامع» فمصطلحان مألوفان في الفكر العربي؛ لكنّا نرى أنهما لم يصبحا كذلك إلاّ بعد أن دخل على ذلك الفكر التقليد الفلسفي الهلنستي. وهما يقابلان، من هذه الناحية، ما كان وما زال يسمّى في التقليد الفلسفي الأسكولي «COMPENDIUM» وأيضاً «EPITOME». وأما الرجال أصحاب تلك «المختصرات والجوامع» فمعروفون، غير أنه لا بد من توضيح علاقاتهم بكتابنا.

يردّد ابن صاعد في «طبقاته» ما يقوله ابن النديم في «فهرسته» من أن لابن المقفع «تلخيصاً» في المقولات. ولقد أيّد القولين اكتشاف المخطوط رقم ٣٣٨ من مكتبة جامعة القديس يوسف في بيروت، الذي يشتمل على ما يكاد يكون ترجمة «لمختصر» يوناني في المدخل، والمقولات، والعبارة، والتحليلي الأول. والكل منسوب إلى ابن المقفع.

فظن فُرلاني «FURLANI» أن الرجل هو صاحب «كليلة ودمنة»، وأنه وضع ترجمته العربية عن نص بالفارسية. ثم ردّ على كراوس بأن صاحب الترجمة هو ولد ابن المقفع المعروف، وقد وضع ترجمة عن نص بالسريانية أو اليونانية. وأيّاً كان الأمر، فإن «المختصر المقفعي» هو الخطوة الأولى، فيما نعرف، من دخول «المقولات»، ومن ثم أرسطو، إلى عالم الفكر العربي. ولقد ورد في خاتمة المخطوط أن «أبا نوح» و «سلم الحرّاني» ترجما الكتاب بعد ابن المقفع. أما أبو نوح فسنعود لنراه مهتماً «بكتاب الطوبيقا» أو «الجدل». وأما سلم الحرّاني فهو أحد الذين أوفدهم المأمون إلى بيزنطية للحصول على مخطوطات يونانية.

بعد ابن المقفع، يذكر ابن النديم ابن بهريز من أصحاب «المختصرات والجوامع» ولا يورد له عنواناً في الموضوع بعد ذلك، في حين أنه يذكر للكندي عنوانين: أحدهما «رسالة في المقولات العشر» ويبدو أنه من فن «الجوامع»، وكأنه هو الذي يشير إليه في «الفهرست» هنا. والآخر «قصد أرسطاطاليس في المقولات»، وقد يكون نسخاً أو تلخيصاً لكتاب يوناني في التمهيديات الفلسفية. أما إسحق بن حنين فلدينا ترجمة عبرية «عن النفس» عن أصل عربي يُنسب إليه؛ ولسنا ندري هل هو الكتاب الذي يشير إليه ابن النديم، أم أن ذكر إسحق هنا خطأ، وسهو من صاحب «الفهرست».

وننتهي أخيراً إلى «مختصري» أو «جامعي» كل من أحمد بن الطيب والرازي. فالأول هو السرخسي تلميذ الكندي. على أن لابن الطيب أبي الفرج أيضاً شرحاً في المقولات محفوظاً بصورة هوامش في مخطوطين مصريين لترجمة إسحق، وبصورة تلخيص صاحبه مجهول في «المكتب الهندي» (شرقي ٣٨٦٣). أما الرازي فلقد ورد له، في ثبت

مـؤلفـاتـه فـي «الفهـرسـت»، العنـوان التـالـي: «كتـاب جمـل معـانـي قاطيغورياس».

د. فريد جبر

* * *

ملاحظات حول تحقيق النص

١ ــ وردت رموز المخطوطات في الحواشي على النحو التالي:

(أ) كتاب المقولات.

م = مخطوط باريس؛ ب = بدوي؛ ك = مخطوط تركيا؛ ج = طبعة الجر.

(ب) كتاب العبارة.

م = مخطوط باريس؛ ب = بدوي؛ ك = مخطوط تركيا؛ ف = طبعة كوتش ومارو.

٢ ــ هناك ترقيمان وردا في الهوامش:

(أ) الأول بالعربية إشارة إلى ترقيم نص المخطوط الباريسي.

(ب) الثاني بالفرنسية إشارة إلى ترقيم نص تريكو (TRICOT) وهو التقطيع اليوناني الأصل.

٣ ــ وضعنا بين مزدوجين [ ] العناوين التي أضفناها تقطيعاً لفصول النص وفقاً لمختلف مواضيعه.

٤ ــ أشرنا إلى الفروقات بين المخطوطات: النواقص منها ممثلة بحرف «ن» والزوائد بحرف «ز».

٥ ــ كل ما ورد في المخطوط فوق السطر أشرنا إليه بكلمة «فوق».

٦ ـ نُقلت الحواشي الواردة في المخطوط في حواشي نصّنا المحقق.

٧ ـ أضفنا في الحواشي بعض الشروحات لعددٍ من الألفاظ والمعاني المنطقية.

٨ ـ معظم القواطع (النقاط والفواصل) من وضعنا ضبطاً لمعاني النص.

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب أرسطو طاليس المسمَّى قاطيغورياس(*) أي المقولات(**)

منقول عن الحواشي في المخطوط.

(*) مدخل عام (١٥٧ أ):

قال الحسن بن سُوار: أما غرض أرسطوطاليس في هذا الكتاب فهو الكلام في الألفاظ البسيطة التي في الوضع الأول الدالة على أجناس الأمور العالية من حيث هي دالة بتوسط الآثار التي في النفس منها، وفي الأمور من حيث يُستدل عليها باللفظ. فهذا، هو غرضه في هذا الكتاب. فقولنا إن «غرضه الكلام في الألفاظ» للفصل بين هذا القول وبين من قال أن كلامه في الأمور. وقولنا: «بسيطة» للفصل بينها وبين الألفاظ المركَّبة الدالة، مثل قولنا: «الإِنسان يمشي». فإن هذا هو لفظ دال، إلاَّ أنه مركَّب؛ والكلام فيه هو في الكتاب الثاني الذي يتلو هذا. وقولنا: «التي في الوضع الأول» للفصل بينها وبين الألفاظ التي في الوضع الثاني. لأن الألفاظ «التي في الوضع الأول» هي الأسماء والحلى التي أوقعت أولاً على الأمور وصيِّرت سمات وعلامات تدل عليها دلالة مجملة، مثل تسميتنا لهذا فضة ولهذا نحاساً ولهذا ذهباً؛ وبالجملة كل الألفاظ التي يشار بها إلى معنى مفرد. والألفاظ التي في الوضع الثاني هي الألفاظ التي تدل على ما ميزناه من الألفاظ التي في الوضع الأول. مثل إنّا سمَّينا كل لفظ دال على معنى محصَّل مجرد من الزمان كقولنا زيد وعمرو؛ وكل ما يدل، مع ما يدل عليه، على زمان كلمة، مثل قام ويقوم. فهذه الألفاظ التي في الوضع الثاني؛ وذلك أن بعد وجود تلك وضعنا هذه.

وقولنا «دالة» للفصل من الألفاظ غير الدالة مثل بْلِيطوري وعَنْقَاً مغرب. فإن الكلام في هذه هو من شأن اللغوي. فإن هذا يتكلم في المهمل وغير =

. . . .

المهمل. وقولنا «على أجناس الأمور» الموجودة لنوضح على أي شيء تدل الألفاظ التي غرضه الكلام فيها، فتفصل بذلك من الألفاظ الدالة على معان أخر، مثل الألفاظ الدالة على الأشخاص والجزئيات. وأما قولنا «من حيث هي دالة» لنفصل بين الكلام في الألفاظ من حيث هي ألفاظ وبينها من حيث هي دالة. فإن ذاك إنما هو للنحويين، ومن غرضه الكلام في أجزاء القول وفي صحة اللفظ وسقمه؛ وهذا للمنطقيين لأن المنطقي لما كان غرضه التفرقة بين الصدق والكذب، وكان الصدق والكذب إنما هو في الأقاويل الدالة، فسبب دلالتها على الأمور ما يلزم أن يكون قصده أن ينظر في الألفاظ حيث هي دالة. وأما زيادتنا بتوسط المعاني القائمة في النفس من الأمور فهو أن الألفاظ إنما تدل أولاً على (الأمور) التي تلك الآثار صور لها. وأما زيادتنا «وفي الأمور من حيث يستدل عليها بالألفاظ»، فلأن الأمور ينظر فيها ويبحث عنها على أربع جهات: نظراً طبيعياً ونظراً تعليمياً ونظراً (في الماهية) ونظراً منطقياً. فالنظر الطبيعي هو أن ينظر في الأمور من حيث هي في هيولى وحركة، والتعليمي فهو أن ينظر في الأعظام من حيث تجردها في الوهم. وينظر (بالماهية و) في الصورة المفارقة للهيولى والمادة؛ والنظر المنطقي فهو أن ينظر في الأمور من حيث يستدل عليها بالألفاظ. فإن المنطقي ليس يتكلم في الجوهر والجسم، أو من حيث هو في الحركة أو من حيث (هو) مقدار أو عظم. وإنّما ينظر فيه من حيث يستدل عليه بهذه اللفظة وهي قولي «جوهر». فكأنه يقول إن الشيء الذي تدل عليه هذه اللفظة وهي قولي «جوهر» هو الذي منه أول ومنه ثان ومن خواصه كذى ومن صفته كذى. وقصده في معرفة الأمور النظر في إضافتها بعضها إلى بعض لينظر أيَّها ينبغي أن يكون محمولاً فقط وأيَّها موضوعاً فقط وأيُّها يصلح أن يكون محمولاً وموضوعاً. فهذا هو غرض أرسطوطاليس في هذا الكتاب. وهذا ما يجب أن نقول في شرحه.

وَأمّا منفعته فظاهرة. وذلك أنه لما كان الغرض في صناعة المنطق هو البرهان وكان البرهان هو قياس ما احتجنا أن نعلم ما القياس. ولما كان القياس مؤلّفاً من مقدمتين على الأقل احتجنا إلى علم المقدمات. ولما كانت المقدمات =

مركّبة من موضوع ومحمول احتجنا إلى علم المحمول والموضوع التي هي الأسماء والكَلِمُ. ولأنَّ الأسماء والكَلِم هي من الألفاظ التي في الوضع الثاني احتجنا إلى أن نعرف أولاً الألفاظ التي في الوضع الأول. وهي الألفاظ الدالة على الأمور الموجودة، وهي ما يعرِّفناه في هذا الكتاب.

وأمّا سَمَتُهُ فمختلَف فيها. فقوم رسموه بالكتاب الذي قبل طوبيقا مثل ما فعل دراسطوس الأفروديسي؛ وقوم عنونوه في أجناس الموجودات مثل فولوظيوس؛ وآخرون في العشرة أجناس؛ وآخرون في المقولات وقوم رسموه المقولات على ما هو عليها الآن. وسواء قلت المقولات أو قاطيغورياس.

وأمّا وَاضِعُهُ فهو أرسطوطاليس بن نيقوماخوس الطبيب من مدينة أسطغاريا من رستاق ماقِودِنيا. وذلك يتبيَّن من كلامه فيه وصحة معانيه وذكره إياه في كتبه الصحيحة النسبة إليه، ومن شهادة المفسرين الثقات بأنه له. وسمقلقيوس يحكي عن رجل يقال له أدرسطوس أنه أخبر في الكتاب الذي وضعه في ترتيب كتب أرسطوطاليس أنه قد يوجد كتاب آخر في المقولات يُنسَب إلى أرسطوطاليس. وهو أيضاً مختصر الألفاظ؛ ويخالف هذا الكتاب بشيء يسير؛ ومبدأه «الموجودات منها ما يقال على موضوع»؛ وإن عدد المعاني التي فيه مثل عدد المعاني التي في هذا؛ وإنما هو مختصَر في ألفاظه فقط.

وقد زعم قوم أن هذا الكتاب ليس لأرسطوطاليس لمخالفته آراء فيه رأي أرسطوطالس. فمن ذلك ما قيل في هذا الكتاب من الجواهر المحسوسة أُوَل، والأجناس والأنواع جواهر ثواني. وزعموا أن هذا مخالف لرأي أرسطوطاليس. ومن ذلك أن أرسطوطاليس يرى أن المضافين معاً بالطبع. وواضع هذا الكتاب يقول أن المعلوم أقدم من العلم والمحسوس أقدم من الحس. ومن ذلك أن واضع هذا الكتاب يقول أن أنواع الحركة ستة، الكون والفساد والنما والنقص والاستحالة والنقلة. وفي السماع الطبيعي يبيِّن أرسطوطاليس أن الحركة تلحق ثلثة أجناس فقط، وهي الكم والكيف والأين؛ ويخرج الكون والفساد من أن يكونا حركة وإن كانا لا يتمان إلاَّ بحركة. وقد حلَّلنا هذه الشكوك في تفسيرنا لهذا الكتاب.

وأمّا مرتبة هذا الكتاب فهي ظاهرة من جملة ما تقدم لأنه يجب أن يُقدَّم على =

سائر الكتب المنطقية.

وأمّا **النحو** الذي يستعمله فيه من أنحاء التعليم فهي ثلثة: المحدَّد والمقسَّم والمبرهَن. وسنقف على ذلك في موضعه عند استعماله إيَّاه.

وأمّا من أي العلوم هو فظاهر، وذلك أنه من المنطق.

وأمّا **الأجزاء** التي ينقسم إليه فثلثة. ففي القسم الأول منها يتكلّم في أشياء فيها. وهي المتفقة والمتواطئة وما يتلو ذلك. وفي القسم الثاني من أقسام هذا الكتاب يتكلم في الألفاظ الدالة على الأجناس الأُوَل التي غرضه الكلام فيها. وفي القسم الثالي يتكلّم في معانٍ ذكرها في المقولات ويحقق الكلام فيها تحقيقاً أكثر مما عند الجمهور منها علم ما وإن لم يكن على الكفاية، وهي المتقابلات والمتقدِّم والمتأخِّر ومعاً والحركة له. وهذا القول كافٍ في الرؤوس التي قد جرت العادة بتقديمها قبل النظر في كل واحد من الكتب المنطقية والفلسفية على طريق التعاليق.

(**) **المقولات**:

قال الحسن بن سوار: قال قوم مثل فرفوريوس: إن اللفظة البسيطة الدالة على أمر ما من حيث هي دالة هي مقولة. فلأن غرض هذا الكتاب الكلام في هذه الألفاظ، بالواجب رسم بالمقولات. وقال قوم إنه رسم بالمقولات لأن غرضه الكلام في الألفاظ البسيطة الدالة على الأجناس العالية إذ هي المحمولة على ما تحتها، وليس شيء منها موضوعاً لغيره؛ وهذا فقد جرت العادة أن تُسمَّى الواحدة منها مقولة. وأنا أظن أن قول هؤلاء أصوب، إذ كان المقول بالحقيقية هو المحمول. وهذه الأجناس التي كلامه فيها هي محمولة بالحقيقة، إذ ليس فوقها ما يحمل عليها. ويقال إن أرخوطس رسم كتابه في المقولات، وهو يتضمن المعاني التي يتضمنها كتاب أرسطوطالس هذا إلاَّ في معاني يسيرة من الأقاويل الكلية. والأشياء الكلية هي التي تكون أبداً محمولة وليست موضوعة لشيء من الأشياء. ورسم هذا الكتاب «المقولات» ولم يرسم «في المقولات» أو «بالمقولات» لأن العادة جارية بين القدماء أن يوسموا الكتاب الذي غرضهم الكلام فيه بإسم مستقيم لا مصرَّف. مثل قولهم كتاب طوبيقا، كتاب سوفسطيقا، كتاب السياسة وما يجري هذا المجرى.

القسم الأول

ـ ١ ـ

في المتفقة(***) والمتواطئة وما يتلو ذلك

(***) المتفقة أسماؤها:

قال الحسن: لما قسّم الحمل في جملة كلامه في الجوهر إلى «حمل على» و «حمل في» وقال: إنَّ «حمل في» يحمل على طريق المتفقة أسماؤها و «حمل على» على طريق المتواطئة أسماؤها احتاج أن يعرِّفنا أولاً ما المتفقة وما المتواطئة. ولما قال في الكلام في الكيفية: «فذوات الكيفية تقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق المشتقة أسماؤها»، وذكرها أيضاً في المضاف، احتاج أن يعرِّفنا ما المشتقة أسماؤها. وقدم الكلام في المتفقة والمتواطئة على المشتقة كأنها وسط بين المتفقة والمتواطئة وحادثة عنهما وكالمتركبة منهما لأنها تشارك كل واحدة منهما مشاركة ما. ولأنها تشترك في بعض الاسم وفي بعض الحد احتجنا أن نعلم أولاً ما الاشتراك في الاسم وما الاشتراك في الحد. وقدّم المتفقة على المتواطئة لأن المتواطئة هي التي تشترك في الاسم والحد فلأنها تشترك في الاسم وفي الحد احتجنا أن نعلم أولاً ما الاشتراك في الاسم. وفي ذلك علل أخر يطول شرحها.

وأرسطوطاليس يقول: «إن المتفقة أسماؤها يقال إنها التي الاسم فقط عام لها. وأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم، فمخالف». ولما زاد مفسرو كتابه هذا على هذا الرسم ما زاد في إيضاحه ونفي اعتراض المتشككين عنه قالوا: «إن المتفقة أسماؤها هي التي الاسم فقط عام لها وواحد بعينه. فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فخاص ومخالف». ولما كان هذا القول دالاً على معنى المتفقة أسماؤها وكان كالحد لها أو الرسم، وجب أن يكون فيه ما يقوم مقام =

يحمل على المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة. وذلك إن الاسم يوجد في رسم كل واحد من هذه. وباقي ما أورد فصول تفصل المتفقة من الأشياء الداخلة في طبقتها وهي المتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة.

فقولنا «فقط» للفصل من المتواطئة. إذ المتواطئة يعمُّها مع الاسم الحد أيضاً كما قلنا؛ ويفصلها أيضاً عن المترادفة أسماؤها. وذلك أن المترادفة أسماؤها تشترك في الحد كما قلنا.

وقوله في رسم المتفقة أسماؤها: «إن الاسم فقط عام لها» يفهم منه إنه لا شركة لها في الحد.

وقوله «عام» يفصلها من المتباينة أسماؤها ومن المشتقة أسماؤها لأن المتباينة أسماؤها لا تشترك في الاسم. فلذلك هو غير عام لها. والمشتقة أسماؤها تشترك في بعض الاسم، فلذلك لا يكون عاماً لها.

وقولنا «واحدٌ بعينه» ينبّهنا على أنه ينبغي أن يكون الاسم العام للمتفقة «واحد بعينه» لا يختلف في الصوت في شيء من الحركات، لا في الضم ولا في الفتح ولا في الكسر ولا في الأشمام. لأن الاسم إن اختلف في شيء من هذه الحركات لم يكن من المتفقة أسماؤها، مثل قولنا «نفس» بسكون «الفاء» و «نفس» بفتح الفاء و «نفس» بكسر الفاء. فإن الفاء سكنت أحياناً وحركت أحياناً بالفتح والكسر فاختلف الاسم وبطل به شرط المتفقة أسماؤها. لأن الأول الذي بسكون الفاء يدل على النفس من الحيوان. والثاني الذي بفتح الفاء يدل على استنشاق الهواء، والثالث الذي بكسر الفاء على الضن بالشيء.

وقولنا: «فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمختلف» فللفصل بين المتفقة أسماؤها وبين المتواطئة والمترادفة. إذ المتواطئة والمترادفة مشتركة في الحد. فإن الذي نريد بقولنا في هذا الموضع «القول» الحد والرسم؛ ونريد بقولنا: «الجوهر» ذات الشيء. فكأنّا قلنا: «فأما حد ذات الشيء الذي بحسب الاسم فمخالف». وهذه عادة جارية بين اليونانيين لأنهم إذا أرادوا أن يفصلوا القول المعبِّر عن ذات الشيء من الأقاويل الأخر قالوا: «قول الجوهر» أي القول =

الواصف والمعبِّر والمنبِـىء عن ذات الشيء وماهيته.

وقولنا: «الذي بحسب الاسم» يريد به الذي يسوي الاسم وينعكس عليه ويطابقه، أعني الذي دلالته ودلالة الحد واحدة بعينها، مثل دلالة اسم الإنسان وحده على معنى واحد بعينه. لأنّا إن لم نأخذ الحد الذي بحسب ذلك الاسم الذي يساويه وأخذناه بحسب شيء هو أعم منه كانت المتفقة من المتواطئة. مثال ذلك: الكلب البرّي والكلب البحري. فإن لهذين اسم عام لهما وهو قولنا «كلب». ولهما حدّ واحد بعينه وهو قولنا: «جسم متنفس حساس متحرك بإرادة». وهذا الحدّ لهما ليس بحسب اسم الكلب بل بحسب اسم الحيوان. فإذا أخذ الكلب البري والبحري على هذه الجهة لم يكونا من المتفقة أسماؤها بل من المتواطئة أسماؤها.

وأمّا قولنا: «خاص» فهو لأن يكون الاسم مطابقاً للحدود لا يفضل عليه ولا ينقص منه.

وأمّا قولنا: «مخالف» فنريد به آخر.

أقسام المتفقة أسماؤها:

منها ما يكون بالاتفاق وكيف كان ومنها ما يكون بفكر ورويّة من المسمي. وهذا من ذلك:

(أ) ما يتوقع كونه. (ب) ما يكون على طريق التذكار. (ج) ما يسمى للتذكرة والأمل. (د) ما يسمى كذلك من النسبة. (هـ) ما يكون على طريق الاستعارة التي تكون في المماثلة مثل تسميتنا لسفل الجبل رجل الجبل. (و) ما يكون على طريق المماثلة التي تكون من النفس مثل تسميتنا بعض الناس لحلمه وفضله سقراط. (ز) وما يكون على طريق المماثلة التي تكون من البدن والتخطيط كالإنسان المصوَّر المشابه للإنسان الحي، فإن هذين الاسم فقط =

عام لهما وهو الحيوان. وهذا النحو استعمله أرسطوطاليس. (ح) ومنه ما هو مأخوذ من شيء كتسميتنا من الصناعة الموسيقى أمراً إنه موسيقي. (ط) وما هو من واحد بمنزلة الأشياء المأخوذة من فاعل واحد ومبدأ واحد كما نقول في الدفتر، أنه طبي وفي المبضع أنه طبي. وهذه إما بإضافتها بعضاً إلى بعض فهي من المتفقة أسماؤها، وإما بإضافتها إلى ما منه بدأت فهي من المشتقة أسماؤها. (ي) وما هو إلى واحد بمنزلة الأشياء التي تسوق إلى غاية واحدة مثل قولنا في الدواء إنه صحي. وفي القسم الخامس والتاسع والعاشر نظر (هـ، ط، ي).

(أ) «يقال» لفظة مشتركة تدل على ما يلفظ به، وعلى الحد، وعلى الرسم، وعلى الصفة، وعلى الحمل. فإنا إذا قلنا «يقال» قد نشير إلى الحمل.

(ب) «الاسم» يقال على ضربين: عام وخاص. فالعام هو الذي يقال على كل جزء من أجزاء القول، والخاص فهو المحدود في باري أرمينياس. .

(ج) «فقط» تقال على ضربين: للتفرقة بين الشيء وبين سائر الأشياء سواه، مثل قولنا: إن العالم واحد فقط، وإن الشمس واحدة فقط، وإن الخط طول فقط. ويقال للتفرقة بين الشيء وبين ما يشاركه في معنى ما بمنزلة قولنا: إن ذيوجانوس كان عليه قميص فقط أي أنه لم يكن عليه مع القميص جبة. ومثل قولنا: إن أخيلوس بقي في الحرب ومعه ترس فقط.

(د) «عام» يقال على أربعة أضرب: على ما يمكن قسمته وهو محدود بمنزلة الضيعة؛ وعلى ما يمكن قسمته لكنه غير مقسوم بمنزلة الملعب. وعلى ما يشترك فيه أشياء كثيرة معاً ويوجد بجملته في كل واحد منها من غير تجزؤ بمنزلة «صوت المنادي». وهذا الضرب هو المستعمل في حد المتفقة.

(هـ) «قول» (أ) يقال على الحد. (ب) وعلى الرسم. (ج) وعلى القول المحدود في باري وأصنافه. (د) وعلى الصورة الحاصلة في النفس من الأمر. (هـ) وعلى عناية الله. (و) وعلى القياس والاستقراء والمثال. (ز) وعلى قوة المنطق. (ح) وعلى الخارج بالصوت، وعلى ما يخرج بالحساب في القرعة على رأي القدماء.

(و) «جوهر» يقال على كل ذات وعلى المعنى المقابل للعرض.

(١٥٨أ) 1a- : المتفقة أسماؤها تُقال[١] إنها[٢] التي الاسم[٣] فقط[٤] عام[٥] لها، فأما قول[٦] الجوهر[٧] الذي بحسب[٨] الاسم فمخالف[٩]. ومثال ذلك الإنسان والمصوَّر[١٠] حيوان؛ فإن هذين الاسم فقط عام لهما[١١]؛ فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف. وذلك أن مُوَفِّياً[١٢] إن وفَّى[١٣] في كل واحد منهما ما معنى أنه حيوان[١٤] كان القول[١٥] الذي

---

(١) يريد بقوله «تقال» توصف وتحدّ وترسم بأنها التي الاسم فقط عام لها. وأمونيوس يقول إن من عادته، إذا أورد شيئاً قد قاله القدماء من قبله قال «تقال»، مثل قوله ها هنا فإنه قال «تقال». وإنما قال هذا لأن القدماء قبله قد استعملوا ذلك. فإن الشاعر قد ذكر المتفقة أسماؤها. وإذا أورد شيئاً لم يستعمل قبله قال «أقول» و «اسمي». مثل قوله في القياس «إني أسمي حداً ما إليه تنحل المقدمة». يقال (ب، ج، ك).

(٢) قوله «إنها» بحسب ما نقله إسحق أليس نحيل لأنه يصير جملة القول كأنه قضية. أعني قوله «المتفقة أسماؤها يقال إنها كيت وكيت». ويخرج عن أن السرياني واليوناني. وأظن أن إسحق زاده ليحسن به الكلام.

(٣) يريد الاسم العام. (فوق السطر في المخطوط).

(٤) يعني دون الحد. (فوق السطر في المخطوط).

(٥) يريد ما تشترك فيه الأشياء اشتراكاً واحداً وبالسوية مثل صوت المنادي.

(٦) الحد. يعني نقول «الجوهر» (فوق).

(٧) الوجود، الذات (فوق).

(٨) أي الذي ينعكس على الاسم ويساويه أي لا يفضل الاسم على الحد ولا يعجز عنه بل يكون مطابقاً له.

(٩) أي غير (فوق).

(١٠) يعني الإنسان المصوَّر (فوق).

(١١) لها (ب، ك).

(١٢) أي محدَّداً (فوق).

(١٣) أي حدَّد (فوق).

(١٤) أي ما معنى قولنا فيه أنه حيوان (فوق).

(١٥) أي الحد (فوق).

يُوَفِّي(١٦) في كل واحد منهما خاصياً(١٧) له(١٨).

والمتواطئة(١٩) أسماؤها(٢٠) يقال إنها التي الاسم ذلك الإنسان

---

(١٦) أي الذي يُحَدُّ به ويورده لكل واحد منهما (فوق).

(١٧) خاصاً (ب).

(١٨) أي يساويه وينعكس عليه (فوق).

(١٩) أي التي يحمل فيها مع الاسم الحد أيضاً. وهكذا عبَّر عنها بالسريانية.

(٢٠) يجب أن تعلم أن أكثر ما يتضمنه حدّ المتواطئة أسماؤها موجود في حدّ المتفقة، والمراد به واحد. فهو لذلك مستغني عن شرح. ولتعلم معما (أي مع ما) قيل إن المتواطئة تشارك المتفقة في أن الاسم عام لها، وتخالفها في أن المتواطئة ليس إنما يعمَّها الاسم فقط بل الحد الذي بحسب الاسم أيضاً عام لها. وقد تخالف المتواطئة المتفقة بأشياء. من ذلك:

(أ) إن اسم المتواطئة يدل على شيء واحد واسم المتفقة على أشياء كثيرة.

(ب) وأيضاً فإن اسم المتواطئة إذا سمع فهم منه معنى واحد وتصور منه في نفس سامعيه أمر واحد؛ واسم المتفقة نفهم منه معاني مختلفة.

(ج) والمتواطئة لا تصدق الموجبة والسالبة فيها. وأما المتفقة فإنه تصدق فيها.

(د) وأيضاً فإنه إن لم يوجد كثرة لم توجد المتفقة، وإن ارتفعت الكثرة لم ترتفع المتواطئة.

يجب أن تعلم أن هذا الفصل من كلام أرسطوطاليس يوجد في النسخ مختلف. فهو في أكثرها على ما نقله إسحق، وفي بعضها هكذا: «المتواطئة أسماؤها تقال التي الاسم لها والحد واحد بعينه». . وأما أيا مبليخوس، فليس في نسخته لفظة الجوهر. وقال إن في بعض النسخ لا يوجد «الذي بحسب الاسم»، وإنه يجب أن نفهمه نحن من خارج وسوارين موافق لهذا. والذي في نسخة الاسكندر مثل ما نقله إسحق. بل أسقط منه «الذي بحسب الاسم» وقال ينبغي أن نفهمه من خارج.

(٢١) أي المثال على المتواطئة أسماؤها «الحيوان». فإنه محمول على الإنسان والثور.

فإن كل واحد من هذين، أعني الإنسان والثور، يسمى باسم الحيوان ويحدّ بحدّ الحيوان.

والثور حيوان ـ فإن[٢٢] هذين، أعني الإنسان والثور، يلقَّبان[٢٣] باسم عام، أعني حيواناً[٢٤] وقول الجوهر واحد بعينه أيضاً. وذلك أن مُوَفِّياً إن وفّى في كل واحد منهما[٢٥] ما معنى أنه حيوان كان القول الذي يوفّي واحداً بعينه.

(١٥٨ب) والمشتقة[٢٦] أسماؤها يقال إنها التي لها لقب شيء بحسب اسمه، غير أنها مخالفة[٢٧] له[٢٨] في التصريف[٢٩]. ومثال ذلك الفصيح[٣٠] من الفصاحة[٣١] والشجاع من الشجاعة.

---

(٢٢) فإن (ن ب).

(٢٣) اللقب هو اسم طارىء على أمور لها اسم آخر. فلأنه سمى الإنسان والثور حيواناً قال إنهما يلقبان باسم عام أعني حيواناً.

(٢٤) منها (ب).

(٢٥) منها (ب).

(٢٦) الفاضل يحيى بن عدي قال: «ينبغي أن يقال: إن المشتقة أسماؤها تقال إنها التي لها لقب من شيء بحسب اسمه غير أنها مخالفة له في التصريف.
قال الحسن بن سوار: يحتاج في تمام المشتقة أسماؤها إلى خمسة أشياء:
(أ) أن يكون لها شركة في الاسم. (ب) وشركة في المعنى. (ج) واختلاف في الاسم. (د) واختلاف في المعنى. (هـ) وأن يكون اسم أحدهما مأخوذاً من الذي منه اشتق الاسم.
ومتى نقص واحد من هذه الشروط لم يكن ذلك من المشتقة أسماؤها.

(٢٧) ينبغي أن نفهم من خارج: بألقابها.

(٢٨) له (ن ب).

(٢٩) يعني بالتصريف شكل اللفظ. قال الحسن: التصريف هو لفظ يزاد على الاسم يخرجه عن استقامته، كانت تلك الزيادة في آخر الاسم مثل قولنا: «نحوي» أو كانت في أوله مثل قولنا «الأبيض». وأصناف التصاريف خمسة على ما ذكرته من ذلك في كتاب العبارة.

(٣٠) النحوي (فوق).

(٣١) من النحو (فوق).

ـ ٢ ـ

[الأقوال المختلفة]

التي تُقال[١]: منها ما يُقال بتأليف[٢]، ومنها ما يُقال بغير[٣] تأليف. فالتي تقال بتأليف[٤] كقولك الإنسان يحضر، الثور يغلِب[٥]. والتي بغير تأليف كقولك: الإنسان، الثور، يحضرُ، يغلِب.

الموجودات[٦]: . . . .

---

(١) اختلف المفسرون والفلاسفة في معنى قوله «تقال» اختلافاً شديداً. ومعناه على ما أرى فهو أن الألفاظ الدالة، منها ما يقال بتأليف أي يدل على معنى ما مؤلف، ومنها ما يقال بغير تأليف أي يدل على معنى غير مؤلف مفرد، مثل قولنا جوهر، كم، كيف.

(٢) مثل الأقاويل الجازمة كقولنا: «الإنسان يحضر» (فوق).

(٣) مثل حدود المقدمة كقولنا: الإنسان، يحضر (فوق).

(٤) أما تقدمته «التي تقال بتأليف» على «التي تقال بغير تأليف» فإيراده غير لائق بهذه التعاليق.

(٥) في نقول السرياني: «الإنسان يغلب».

(٦) قال الحسن بن سوار: بعد أن قسم أرسطوطاليس الألفاظ الدالة على الأمور إلى القسمة التي لا يكون أقل منها الحاصرة لسائر الألفاظ الدالة، وهي التي قسمها بها إلى ما يقال بتأليف وإلى ما يقال بغير تأليف، وكان المتصل بهذا القول قسمة الألفاظ التي تقال بغير تأليف إلى المقولات العشر، عدل عن ذلك إلى قسمة الأمور الموجودة. فهو يقسمها إلى الجوهر الكلي، مثل الإنسان، وإلى العرض الجزئي مثل نحو ما، وإلى العرض الكلي مثل العلم، وإلى الجوهر الجزئي مثل زيد؛ ويعرفنا ما معنى قوله «في موضوع» وما معنى قوله «ولا في =

موضوع». فهذا جملة ما يقوله في الفصل الذي أوله «الموجودات منها ما يقال على موضوع ما» وإلى قوله: «متى حمل شيء على شيء». وقسمته هذه ليست قسمة الأمور بما هي أمور وإنما هي قسمة لها من حيث يستدل عليها باللفظ. وإنما قسَّم الأمور ولم يقسِّم الألفاظ الدالة عليها لأنَّ قِسْمَةَ الأمور أصح ونحن بها أعرف ولأنا بها أعرف، وكانت قسمة الألفاظ الدالة هي كانقسام الأمور التي يدل عليها بتلك الألفاظ من حيث هي مدلول عليها، قسَّم الأمور. فإنَّا نعرف منها قسمة الألفاظ الدالة عليها، وهو ما غرضه الأول قسمته.

ولما كان هذا الفصل يتضمن رسم الجوهر ورسم العرض والإنباء عن معنى الكلي والجزئي، وكانت هذه المعاني من أقوى العُمُد في تصحيح الآراء المنطقية والفلسفية تحقق علينا إيراد رسومها وإيضاحها.

ونبدأ أولاً بتحقيق معنى الجوهر ومعنى العرض فنقول:
إن أرسطوطاليس يريد بقوله في الموضع «جوهر» ما ليس هو البتة في موضوع ما. ويريد بقوله عرض ما هو في موضوع. ويريد بقوله «في موضوع» الموجود في شيء لا كجزء منه وليس يمكن أن يكون قوامه خلواً (ممَّا هو فيه).
وقد ينبغي أن نشرح كل واحد من هذين الرسمين ليكون مفهوماً عندنا.
ونبدأ أولاً بشرح معنى قول أرسطوطالس في الجوهر إنه «الذي ليس البتة في موضوع ما»، بأن نقتصّ ما كنا قلناه من ذلك في مقالتنا في صورة النار. فنقول:
إن قوماً قالوا إن أرسطوطالس يريد بقوله: «إن الجوهر هو الذي ليس البتة في موضوع ما» أي أنه ليس هو في شيء من الموضوعات البتة. ولست أعلم كيف صرف هؤلاء كلام أرسطوطالس إلى ما صرفوه إليه، إذ كان لم يقل به أحد من المتقدمين ولا رآه إنسان من المتأخرين؛ وهو مع ذلك قول يلزمه محال وغير مطابق لآراء أرسطوطالس في هذا الكتاب وفي كثير من كتبه. والمفسرون مجمعون على خلافه.

فأما المحال الذي يلزمه فهو أنه إذا كان معنى الجوهر أنه الذي ليس في موضوع من الموضوعات البتة كانت جميع الفصول أعراضاً إذ ليس شيء منها يوجد خلواً من موضوع. وأيضاً فإنه يلزم ألا يكون من الأمور شيء جوهراً إلاَّ

الهيولى الأولى فقط إذ كانت وحدها من بين سائر الأمور ليست في موضوع من الموضوعات.

وأمَّا أنه لا يطابق آراء أرسطوطالس في هذا الموضع فظاهر لأنه لما قسَّم الأمور إلى ما هو في موضوع وإلى ما ليس هو في موضوع ما البتة، وكانت هذه القسمة قسمة تقابل، وكان العرض معناه أنه الذي هو في موضوع والجوهر معناه أنه الذي ليس هو البتة في موضوع ما يجب أن يكون إذا فهمنا ما معنى قوله في موضوع، وهو معنى العرض، أن يكون ما يقابل ذلك المعنى ويناقضه هو معنى الجوهر. ولما كان أرسطوطالس قد شرح مراده بقوله في موضوع وقال: «إني أريد بقولي في موضوع الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً مما فيه»، أن يكون ما يقابل ذلك ويناقضه هو معنى الجوهر.

وهو أنه الذي ليس بموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً ممَّا هو فيه. وقولنا هذا وقولنا أن الجوهر هو الذي ليس بعرض واحد.

والعرض هو الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه، فكل موجود هو غير هذا فهو جوهر.

فهذا هو معنى الجوهر وهذا هو معنى العرض وهو مطابق لسائر أصناف الجوهر ما كان منها بمعنى الهيولى أو بمعنى الصورة أو بمعنى المركب. فإن كل واحد من هذه ليس هو موجوداً في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه. ولما كان هذا هو معنى الجوهر وذاك هو معنى العرض إنما يكون كل واحد من هذين معلوماً عندنا إذا شرحنا ما معنى القول «إنه موجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه». فنقول:

عدد أنحاء الشيء في الشيء وهي «يا» مع العرض.

إن قولنا «في» من جملة هذا الاسم هو الذي يقيمونه أعني أنهم يقيمون ما يفهم منه مقام الأمر العام ـــ الجنس إن شئت فقل ـــ وباقي ما أورد مضافاً إلى هذا الأمر العام من الألفاظ هي فصول تفصل العرض مما يشاركه في هذا الأمر العام. فقولنا «شيء» يفصله من (أ) وجود الكل في الأجزاء؛ فإن الكل وجوده في أشياء. وقولنا «لا كجزء منه» يفصله من الأشياء الموجودة في شيء كجزء منه مثل (ب) الجزء في الكل، (ج) والجنس في النوع، (د) والنوع في =

الجنس، (هـ) والصورة في الهيولى. فإن كل واحد من هذه فيما هو موجود فيه ليس «لا كجزء» بل «كجزء». وقولنا «ليس يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه» يفصله مما هو موجود في شيء لا كجزء لكن قد يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه، إمَّا في الفكر وإما في الوجود. أما في الوجود فمثل (و) الشيء في الفاعل، (ز) والشيء في الكمال، (ح) والشيء في الأناء. وأما في الوهم فمثل وجود الشيء في (ط) المكان، (ي) والزمان. فإن الشيء الموجود في المكان والزمان إن رفعنا في الوهم ما هو موجود فيهما وهو المكان والزمان، بقي موجوداً. وأما العرض فإنا إن رفعنا في الوهم ما هو موجود فيه، وهو الجوهر، لم يوجد. فالمقابل لمعنى العرض هو معنى الجوهر. وأريد بقولي «المقابل» أي ما هو لا عرض.

فأما إن المفسرين فهموا من كلام أرسطوطالس قوله «هو الذي ليس البتة في موضوع ما» غير الذي فهمه هؤلاء فذلك ظاهر. لأنه قال من يعتد بقوله منهم، وهو أومونيوس: إن قول أرسطوطالس إن «من الموجودات ما يقال على موضوع وليست البتة في موضوع ما»؛ وزيادته لفظة «ما» إشارة منه إلى أنه إنما يريد بالموضوع ها هنا الشيء المشار إليه والواحد بالعدد. فإن هذا هو الموضوع للأعراض. ونعم ما قال هذا المفسر لأن لفظة «ما» التي قرنها بقوله «موضوع» إنما هي للتخصيص والتعيين.

وذاك أن أرسطوطالس ليس يوقع هذا الاسم وهو قولي «مَوْضوع» على الهيولى الأولى وعلى الجسم غير المكيف وعلى الجسم المحسوس على ما قد بين في صدر المقالة الثانية من كتاب الكون والفساد. فقوله «ليس هو البتة في موضوع ما»، أي ليس هو في الموضوع الفلاني. ويريد بالفلاني ها هنا الذي العرض موجود فيه. والذي العرض موجود فيه هو الذي له جزء. فإن بقوله إن العرض هو «الموجود في شيء لا كجزء منه» دل على أن العرض موجود في شيء له جزء. والجوهر إذ هو مقابل العرض هو الذي ليس هو البتة في شيء له جزء أي في الشيء الذي له جزء. ومما يزيد ذلك تأكيداً ما حكاه بعض المفسرين عن فرفوريوس. وهو هذا.

قال فرفوريوس: «نقول إن الموضوع يقال على ضربين، على ما يراه الرواقيون

والذين هم أشد تقادماً. الأول منهما الهيولى التي هي غير مكيفة، وهي التي يقول أرسطوطاليس إنها بالقوة. والثاني الجسم المكيف الموجود بالفعل، المشار إليه. فهذا الجسم فيه أشياء. أما بإضافتها إلى الموضوع الأول أعني الهيولى فهي مما في موضوع كالألوان والأشكال وبالجملة الكميات. فإن هذه بإضافتها إلى الهيولى الأولى هي مما في موضوع إذ كانت موجودة في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامها خلواً مما هي فيه. فإما إذا أضيفت هذه إلى الموضوع الثاني فإنها ليست كلها مما يقال في موضوع إلاَّ إذا كانت غير متممة لجوهر الشيء ولا مقوِّمة له. فإنها إذا كانت كذلك كانت مما في موضوع. وإذا لم تكن كذلك أعني إذا كانت مقوِّمة ومتمِّمة فإنَّها ليست ممَّا في موضوع مثل البياض. فإنه أما في الصوف فمما هو في موضوع إذ كان ليس مقوماً لذات الصوف؛ وأما في الثلج فمما ليس في موضوع إذ كان مقوماً لجوهر الثلج وجزء موضوع مع الجوهر. وعلى هذا المثال أيضاً الحرارة. فإنها أما في النار فجزء من الجوهر. وأما في الحديد فمما في موضوع أعني عرض، إذ كانت توجد وتبطل من الحديد عن غير فساده.

فأرسطوطالس يريد بقوله الموضوع الموضوع الثاني وهو الجوهر الذي هو شخص وهو الذي عبَّر عنه بقوله «لا على موضوع ولا في موضوع». فكلما يحمل على هذا الجوهر ويقال عليه لا على أنه جوهري له بل كالعرض فهو مما يقال في موضوع بمنزلة الحرارة في الحديد. فكل يحمل عليه على أنه مقوِّم لذاته، بمنزلة الحرارة في النار؛ فإنَّها، أمَّا للنار فهي جزء وأمَّا بالإضافة إلى الهيولي الأولى فمما في موضوع وعرض.

قال الحسن: فهذا معنى ما حكاه هذا المفسر عن فرفوريوس. فقد بان ما معنى قولنا جوهر وما معنى قولنا عرض وسمفليقيوس يطعن فيما قاله فرفوريوس ويقول: إنه قد يمكن الإنسان فيما أظن أن يردّ هذا القول فيقول: «إنه إذا كان الذي في موضوع هو يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له فقط، ما يكون: أرسطوطالس لم يحصر بقوله «الذي في موضوع» و«الذي لا في موضوع» سائر المقولات. لأنه إذا كان الذي لا في موضوع يدل على الجوهر والذي في موضوع ليس يدل على جميع الكيفيات بل على التي هي دخيلة فقط، ما يلزم =

(١٥٩أ) منها(٧) ما يُقال على موضوع ما وليست البتة في . . . .

= أن يكون: لم يحصر بهذه القسمة سائر الأجناس.
قال الحسن: والجواب عن هذا أن الكيفيات التي ليست دخيلة على الجوهر بل هي مقوِّمة لجوهر الشيء جزء منه هي جواهر إذ كان قد بيَّن أرسطوطالس أن أجزاء الجواهر جواهر. فإذا كانت جواهر فهي داخلة في جملة الجوهر.
[فالقسمة إذاً التي أوردها قد حصر بها ساير أجناس الموجود. ولعل أن أرسطوطالس إنما لم يقل إن الجوهر هو الموضوع، بل عبَّر عنه بقوله إنه لا في موضوع ليحصر في الجوهر هذه الكيفيات] [محذوف ج] المقوِّمة لجوهر الشيء. فقد بان بما ذكرناه ما معنى جوهر وما معنى عرض. ولما كان كل واحد من هذين إما أن يكون عاماً ومحمولاً على أشياء أخر بما هي وإما ألاَّ يكون محمولاً البتة حدث عن ذلك قسمة أخرى للموجودات، أعني التي تنقسم بها إلى الكلي وإلى الجزئي. فإذا تركَّبت هذه مع الجوهر والعرض كان عنها الجوهر الكلي وهو الذي عبَّر عنه بقوله: «على موضوع ولا في موضوع». فإنه أراد بقوله: «على موضوع» الكلي، وبقوله: «لا في موضوع» الجوهر. وكان عنها العرض الجزئي وهو الذي عبَّر عنه بقوله: «في موضوع وليس على موضوع». فإنه أراد بقوله «في موضوع» العرض و «ليس على موضوع» الجزئي. وكان عنها العرض الكلي وهو الذي عبَّر عنه بقوله: «موضوع» و «في موضوع». وكان عنها الجوهر الجزئي وهو الذي عبَّر عنه بقوله: «ليس هو في موضوع ولا يقال على موضوع». فهذا ما نقوله في تفسير هذا الفصل على الإجمال.

(٧) الحَسَنُ: كأنه يقول إن من الموجودات ما هو جوهر كلي مثل الأجناس والأنواع وهي التي يسميها جواهر ثواني وليست أعراضاً. وإنما قال «يقال» ليعرِّفنا أن وجود هذه الجواهر إنما هو في الوهم بأن يحكم العقل بوجودها من حيث يلتقطها من الأشخاص. فلذلك قال: يقال.
وفرفوريوس يقول: إنَّ رسم أرسطوطالس الكلي بأنه «يقال على موضوع»، يتبيَّن منه أنه تصوّر واختراع للنفس. فلذلك قال «يقال على موضوع». فهذا ما يقوله فرفوريوس. وأخلق أن يكون كما يقول لأن المشائين لا يرون وجود الأمر الكلي إلاَّ في النفس. فإن رئيس نحلتهم يقول إن الكلي إما ألاَّ يكون موجوداً وإما أن يكون وجوده أخيراً. وتيقَّن هذا إلى أن تعلم أنَّ ليس من الصور ما هو مفارق للمادة سوى الباري تبارك وتعالى هو الفوز عندهم وهو الأمر كله.

موضوع ما[٨]، كقولك «الإنسان». فقد يُقال على «إنسان ما»[٩] وليس هو البتة في موضوع ما[١٠]. ومنها ما هي في موضوع[١١] وليست تُقال أصلاً على موضوع ما[١٢]. وأعني بقولي[١٣] «في موضوع» الموجود في شيء لا لجزء منه، وليس يمكن أن يكون قِوامه[١٤] من غير الذي[١٥] هو فيه. ومثال ذلك «نحو ما»[١٦]، فإنه في موضوع[١٧]، أي في النفس[١٨]. وليس يُقال أصلاً على موضوع ما[١٩]. «و بياض ما» هو في موضوع أي في الجسم، إذا كان كل لون في جسم، وليس يُقال البتة على موضوع ما. ومنها ما يُقال على موضوع[٢٠] وهي أيضاً في موضوع.
1b- ومثال ذلك العلم، فإنه في موضوع أي في النفس، ويُقال على موضوع أي على الكتابة. ومنها ما ليست هي في موضوع ولا تُقال على

(٨) أي إن من الموجودات ما هو كلي. فإن قوله «على موضوع» إنما هو إشارة إلى الكلي وقوله «ما» للتعيين والتخصيص. وقوله «وليست البتة في موضوع ما» أي: وليست أعراضاً البتة (فوق).

(٩) سقراط (فوق).

(١٠) أي: وليس هو في سقراط على أنه في موضوع (فوق).

(١١) أي عرض (فوق)، كلي الجوهر (ز ك).

(١٢) جزئي (فوق).

(١٣) ولما كان هو المخترع لهذا الاسم، أعني قوله في موضوع، أخذ يشرحه. وهذا هو رسم العَرَض (فوق).

(١٤) خلواً (ز ك).

(١٥) شخص العرض (ز ك).

(١٦) في السرياني. كتابة ما (فوق).

(١٧) نحوسيبويه عند العرب وزسوسيانوس عند اليونانيين(فوق).

(١٨) أي في نفس سيبويه (فوق).

(١٩) أي أنه ليس يُحمل على شيء من الأشياء حملاً جوهرياً (فوق)، ما (ن ب).

(٢٠) هذا هو العرض العام (فوق).

موضوع[٢١]. ومثال ذلك إنسان ما أو فرس ما. فإنه ليس شيء من ذلك وما جرى مجراه لا في موضوع ولا يقال على موضوع ما[٢٢].

(١٥٩ب) وبالجملة الأشخاص والواحد بالعدد لا يُقال على موضوع أصلاً. فأما في موضوع فليس مانع يمنع أن يكون بعضها موجوداً فيه. فإن «كتابة ما» هي من التي في موضوع، أي في النفس، وليست تُقال على موضوع أصلاً.

---

(٢١) هذا هو الجوهر الجزئي (فوق).

(٢٢) ما (ن ب).

ـ ٣ ـ

[محمول المحمول، الأجناس والأنواع]

متى[1] حُمل شيء على شيء حمل المحمول على الموضوع، قيل

---

(١) قال أرسطوطالس: «متى حمل شيء» وما يتلو ذلك إلى قوله «الأجناس المختلفة».

قال الحسن بن سوار: لمَّا شرح أرسطوطالس معنى قوله «في موضوع» وقال: «إنِّي أريد بقولي في موضوع الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه من غير الذي هو فيه»، وذكر ما الذي يريد بقوله «لا على موضوع». وقال: «إن الذي لا على موضوع هو الجزئي»، أخذ أن يشرح ما معنى قوله «على موضوع» وما الشيء اللازم له. على أنه ظاهر مما قيل فيما تقدم أنه يريد بقوله «على موضوع» الكلي أعني المحمول بالتواطؤ. وذلك أنه إذا كان الجزئي «لا على موضوع» فإن الذي «على موضوع» هو الكلي. وإذا كان إنما يريد بقوله «على موضوع» المحمول بالتواطؤ، فإن الذي يلزم هذا ويخصه أن كل ما يحمل عليه بالتواطؤ فإنه محمول على موضوعه أيضاً. مثال ذلك: إن الإنسان محمول على زيد بالتواطؤ وقد يحمل على الإنسان «الحيوان» أيضاً بالتواطؤ، وعلى الحيوان «الجسم» بالتواطؤ. فإن هذه كلها محمولة على الإنسان بالتواطؤ وعلى زيد. والفاضل يحيى اختار أن يغيِّر ترتيب هذا الفصل لتنحل عنه شكوك تعترضه ويقال هكذا: «حمل المحمول على الموضوع متى حمل شيء على شيء قيل كل ما يقال على المحمول على الموضوع أيضاً». ولما قال أرسطوطالس هذا أخذ أن يورد عليه مثالاً. وكلامه فيه مفهوم مستغنى عن شرحه.

على جهة أخرى الحمل صنفان: حمل على الموضوع وحمل ما في الموضوع. =

كل ما يُقال على المحمول على الموضوع أيضاً. مثال ذلك إن الإنسان يُحْمَل على إنسان ما ويُحمل على الإنسان الحيوان. فيجب أن يكون الحيوان على إنسان ما أيضاً محمولاً. فإن إنساناً ما هو إنسانَ وهو حيوان[٢].

الأجناس المختلفة[٣] التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض، فإن

= وحمل ما في الموضوع هو على ضربين: إمَّا على طريق الاشتراك في الاسم مثل قولنا: «الإنسان يتحرك»؛ وإما على طريق المشتقة أسماؤها مثل أن نقول إن «الإنسان نحوي». فغرض أرسطوطالس أن يعرَّفنا حمل «ما» على الموضوع لينفصل به من حمل «ما» في الموضوع لأنه يحتاج أن يستعمل أصناف هذه الحمول في هذا الكتاب وفيما بعده. فهو يقول: إن حمل «ما» على الموضوع هو الحمل الذي يكون بالتواطؤ وهذا يكون في الأشياء التي من طبيعة واحدة أعني التي ترتقي إلى مقولة واحدة مثل الإنسان والحيوان والمتنفس. فإن هذه كلها ترتقي إلى مقولة واحدة وهي الجوهر؛ والأعلى منها يحمل على ما تحته «حمل على». فأمَّا حمل ما في الموضوع فليس من طبيعة واحدة أعني من مقولة واحدة. فإنّا إذا قلنا إن الققنس أبيض فطبيعة الققنس مخالفة لطبيعة البياض. ولذلك صار حمل البياض على قفنس مما هو في موضوع. فحمل «ما» على الموضوع يعطي اسمه وحدّه لما يحمل عليه. وحمل «ما» في الموضوع لا يعطي حده البتة. فأما اسمه فقد يعطي أحياناً ولا يعطي أحياناً.

(٢) فإن كل الحيوان يُحمل على كل إنسان فهو على إنسان ما (ز ك).

(٣) قال أرسطوطالس: نقل إسحق: الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتَّباً تحت بعض، فإن فصولها أيضاً في النوع مختلفة.
نقل حنين إلى السرياني ونقلي إلى العربي: الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض مختلفة في النوع وفصولها أيضاً.
نقل يعقوب الزاهد بنقلي إلى العربي: الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض مختلفة النوع والفصول أيضاً. على هذا فسر اصطفن وأوّل مفيودورس.
نقل يونان الراهب بنقلي إلى العربي: الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً

فصولها أيضاً في النوع مختلفة مثل الحيوان والعلم(٤). من ذلك أن فصول الحيوان كقولك المشّاء والطائر وذو الرجلين والسابح؛ وفصول العلم ليست شيئاً(٥) من هذه. فإنه ليس يخالف علمٌ علماً بأنه ذو رِجلين. فأما الأجناس التي بعضها تحت بعض، فليس مانعٌ يمنع من أن يكون فصول بعضها فصول بعض بأعيانها. فإن الفصول التي هي أعلى تُحمَل على الأجناس التي تحتها حتى يكون جميع فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع.

= تحت بعض مختلفة في النوع والفصول. من ذلك أن فصول الحيوان كقولك المشاء والطائر وذو الرجلين والسابح. وفصول العلم ليست شيئاً من هذه. فإنه ليس يخالف علم علماً بأنه ذو رجلين. فأما الأجناس التي بعضها تحت بعض فليس مانع يمنع من أن تكون فصول بعضها فصول بعض بأعيانها. فإن الفصول والأجناس التي بعضها تحت بعض لا شيء يمنع أن تكون فصولها واحدة بأعيانها. وذلك التي هي أعلى تُحمل على الأجناس التي تحتها حتى تكون فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع. فإن الأجناس التي فوق تُحمل على الأجناس التي تحتها. فإذاً بأي عدد كانت فصول الذي يحمل هكذى تكون موجودة فصول الموضوع.

(٤) مثل الحيوان والعلم (ز ك، ن ب).

(٥) أشياء (ب).

القسـم الثـاني

في الألفاظ الدالَّة على الأجناس الأُوَل التي غرضه الكلام فيها

ـ ٤ ـ

[في المقولات]

25 كل واحد من التي تُقال بغير تأليفٍ أصلاً، فقد يدلُّ إمَّا على «جوهر»، وإمَّا على «كم»، وإمَّا على «كيف»، وإمَّا على «إضافةٍ»، وإمَّا على «أين»[1]، وإمَّا على «متَى»، وإمَّا على «موضوعٍ»، وإمَّا على «أن يكون له»، وإمَّا على «يفعل»، وإمَّا على «ينفعل».

فـ «الجوهر»، على طريق المثال كقولك «إنسانٌ»، «فرسٌ». و «الكم» كقولك «ذُو ذَراعين» «ذو ثلاثِ أذرعٌ»، و «الكيف» كقولك - 2a - «أبيض» «كاتب»، و «الإضافة» كقولك «ضعفٌ» «نِصفٌ»، و «أين» كقولك «في لوقين»[2] «في السوق»، و «متى» كقولك «أمس» «عاماً أول»،

(١) حيث (فوق).

(٢) اسم بلد (فوق).

و «موضوع» كقولك «متّكى» «جالس»[٣]، و «أن يكون له» كقولك «مُنتعل» مُتسلِّح»[٤]، و «يفعل» كقولك ««يقطع» «يحرق»، و «ينفعل» ١٦أ كقولك «ينقطع» «يحترق». وكل واحد من هذه التي ذُكرت إذا قيل[٥] مُفرداً على حياله، فلم يُقَلْ بإيجابٍ ولا بسلبٍ[٦] أصلاً. لكنَّ بتأليف بعض هذه إلى بعض تحدث الموجبة أو السالبة. فإنَّ[٧] كلَّ مُوجِبةٍ أو سالبةٍ يُظنُّ أنها إمّا صادقةٌ وإمّا كاذبة. والتي تُقال بغير تأليفٍ أصلاً، فليس منها شيء لا[٨] صادقاً ولا كاذباً. ومثال ذلك «إنسانٌ»[٩]، «أبيض»، «يحضر» «يظفر».

---

(٣) جالساً (ب).

(٤) متنعّل، مسّلح (ب).

(٥) (قبل) (ز ب).

(٦) بسلب (ب).

(٧) وان (ب).

(٨) لا (ن ب).

(٩) إنسان (ن ب).

ـ ٥ ـ

في الجوهر[١]

فأمَّا الجوهر الموصوف بأنَّه أوَّليٌ[٢] بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذي لا يُقال على موضوع ما ولا هو في موضوع ما. ومثال ذلك «إنسانٌ ما» أو «فَرَسٌ ما»[٣]. فإمَّا الموصوفة بأنها جواهر ثوان فهي الأنواع التي فيها توجد الجواهر الموصوفة بأنَّها أُوَلٌ. ومع هذه أجناس[٤] هذه الأنواع أيضاً. ومثال ذلك إن إنساناً ما هو في نوع أي في الإنسان، وجنس هذا النوع الحيّ. فهذه الجواهر تُوصف بأنَّها ثوان كالإنسان والحي. وظاهر ممَّا قِيل، أنَّ التي تُقال على موضوع[٥] فقد يجب ضرورة أن يُحمَلُ ٱسمُها وقولُها[٦] على ذلك الموضوع. ومثال ذلك إنَّ الإنسان يُقال على موضوعٍ أي على إنسانٍ ما[٧]، فٱسمه يُحمل عليه. فإنَّك تحمل الإنسان على إنسانٍ ما؛ وقول[٨] الإنسان أيضاً يُحمَل علىَ إنسانٍ ما. فإنَّ إنساناً ما هو إنسان وهو حيٌّ؛ فيكون الاسم والقول يُحمَلان على الموضوع. فأمَّا التي في موضوع ففي أكثرها لا يُحمل على الموضوع لا ٱسمها ولا حدُّها. وفي بعضها ليس مانع يمنع من أن يُحمل ٱسمها ١٦٠ب)

---

(١) يعني كل ما سوى الجواهر الأُوَل (فوق).

(٢) أوّل (ب).

(٣) وفرس ما (ب).

(٤) الأجناس (ب).

(٥) تقال على إنسان (ز ك).

(٦) يقال (ز ج).

(٧) باسمه وحده (ز ك).

(٨) وقولك (ك).

على الموضوع؛ فأمَّا قولها فلا يمكن. ومثال ذلك إن الأبيض هو في موضوعٍ، أي في الجسم، وهو يُحمل على الموضوع؛ وذلك إن الجسم قد يُوصف بأنَّه أبيض. فأمَّا قول الأبيض فليس يُحمل في حالٍ من الأحوال على الجسم.

وكلُّ ماسِوَاها[٩]: فإمَّا أن يكون على موضوعات أي يُقال على الجواهرِ الأُوَل؛ وإمَّا أن يكون في موضوعاتٍ أي يُقال فيها. وذلك ظاهر من قِبَلِ التصفُّح للجزئيات. مثال ذلك أنَّ الحيَّ يُحمل على الإنسان، فهو أيضاً على إنسانٍ ما. فإنَّه إن لم يكن ولا على واحدٍ من أشخاص الناس،
2b فليس هو ولا على إنسان أصلاً. وأيضاً إنَّ اللون في الجسم، فهو أيضاً في جسمٍ ما. فإنَّه إن لم يكن في واحدٍ من الجزئية، فليس هو ولا في الجسم أصلاً فيجب أن يكون كل ما سواها[١٠]: إمَّا أن يكون على موضوعاتٍ أي يُقال على الجواهر الأُوَل، وإمَّا أن يكون في موضوعاتٍ أي يُقال فيها. فيجب إذن، إن لم تكن[١١] الجواهر الأُول، ألَّا يكون سبيلٌ إلى أن يوجد شيءٌ من تلك الأُخَر. وذلك إن كل ما سواها[١٢]: فإمَّا أن يكون على موضوعاتٍ، أي يُقال عليها، وإمَّا في موضوعاتٍ، أي فيها.

والنوع[١٣] من الجواهر الثانية، أولى بأن يُوصف جوهراً من الجنس لأنَّه أقرب من الجوهر الأول. وذلك إنِّ مُوفِّياً إن وفّى الجوهر الأول ما هو كان إعطاؤه النوع، و[١٤]إعطاؤه الجنس ملائماً في ذلك، إلَّا أنَّ

(٩) تقال على إنسان ما (ز ك).
(١٠) يقال (ز ك).
(١١) يكن (ب).
(١٢) وقولك (ز ك).
(١٣) الأخير (ز ك).
(١٤) في (ز ج).

(١٦٢أ) عطاءه النوع[١٥] أشدَّ ملائمةً وأبين في الدلالة عليه من أَعطائه الجنس. مثال ذلك أنَّه إن وفَّى إنساناً ما ما هو كان إعطاؤه أنَّه إنسانٌ أبين في الدلالة عليه من إعطائه[١٦] أنَّه حيّ. فإنَّ ذلك أخصُّ بإنسانٍ ما وهذا أعمّ. وإن[١٧] وفّى[١٨] شجرة[١٩] ما ما هي، كان إعطاؤه أنَّها شجرة أبين في الدلالة عليها من إعطائه أنَّها نبت. وأيضاً فإنَّ الجواهر الأُول لما كانت موضوعة لسائر الأمور كلها، وسائر الأمور كلها محمولة عليها أو موجودة فيها، فلذلك صارت أولى وأحق بأن تُوصف جواهر. وقياس[٢٠] الجواهر الأُوَل عند سائر الأمور كلها هو قياس النوع عند الجنس، إذ كان النوع موضوعاً للجنس، لأنَّ الأجناس تُحمل على الأنواع؛ وليس تنعكس الأنواع على الأجناس. فيجب من ذلك أيضاً أنَّ[٢١] النوع أولى وأحق بأن يُوصف جوهراً من الجنس.

وأمَّا ما كان من الأنواع ليس هو جنساً، فليس الواحد منها أولى من الآخر بأن يُوصف جوهراً. إذ كان ليس توفيتك في إنسان ما أنَّه إنسان أشدُّ ملاءمةً من توفيتك في فرسٍ ما أنه فرس. وكذلك ليس الواحد من الجواهر الأُول أولى من الآخر بأن يُوصف جوهراً؛ إذ كان ليس ما أولى بأن يُوصف جوهراً من فرسٍ ما. وبالواجب صارت الأنواع والأجناس وحدها دون غيرها تقال بعدَ الجواهر[٢٢] الأُول جواهر ثواني لأنها وحدها تدلُّ على الجوهر[٢٣] الأول من بين ما يُحمل[٢٤] عليه. فإنَّ مُوَفياً إن وفَّى إنساناً ما ما هو، فوفَّاه بنوعه أو بجنسه، كانت توفيته له

(١٥) إعطاءه النوع (ن ب).
(١٦) وفي (ج).
(١٧) مثل سقراط (فوق).
(١٨) وفي (ج).
(١٩) مثل دلبة (فوق).
(٢٠) ما بين (ز ك).
(٢١) يكون (ز ك).
(٢٢) الجوهر (ب).
(٢٣) الجواهر (ب).
(٢٤) تحمل (ب).

ملائمةً. وإذا وفَّاه بأنَّه إنسان كان ذلك أبين في الدلالة عليه من توفيته له بأنَّه حيّ. وإن وفَّاه بشيءٍ ممَّا سوى ذلك، أي شيء كان، كانت توفيته ١٦ب) له غريبةً مستنكرة، كما إذا وفَّى بأنَّه أبيض أو أنَّه يُحضر أو شيءٍ من أشباه ذلك أي شيءٍ كان. فبالواجب قيلت هذه دون غيرها جواهر. وأيضاً لأنَّ الجواهر الأول موضوعة لسائر الأمور كلها، وسائر الأمور كلها محمولةٌ عليها، أو موجودةٌ فيها، لذلك صارت أولى وأحقَّ بأن تُوصف جواهر.

3ع - وقياس الجواهر الأُوَل عند سائر الأمور هو قياس أنواع الجواهر الأُوَل وأجناسها عند سائر الأمور الأُخر كلها. وذلك أنَّ سائر الأمور كلها على هذه تحمل. فإنَّك تقول في إنسانٍ ما أنَّه نَحويّ[٢٥]، فأنت اذا تقول «نَحويّاً» على الإنسان وعلى الحيّ. وكذلك يجري الأمر[٢٦] في سائر ما أشبهه.

وقد يعمُّ كلَّ جوهرٍ أنَّه ليس في موضوع. فإنَّ الجوهر الأول ليس يقال على موضوع، ولا هو في موضوع. والجواهر الثواني قد يظهر بهذا الوجه أنَّه ليس شيءٌ منها في موضوع. فإنَّ الإنسان يُقال على موضوع أي على إنسانٍ ما، وليس هو في موضوع، أي فيه. وذلك أنَّ الإنسان ليس هو في إنسانٍ ما. وكذلك أيضاً الحيّ يُقال على موضوعٍ[٢٧]، أي على إنسانٍ ما، وليس الحيُّ في إنسانٍ ما. وأيضاً التي في موضوع، فليس مانع يمنع من أن يكون ٱسمها في حالٍ من الأحوال يُحمل على موضوع. وأمَّا قولها فلا سبيل إلى أن يُحمل عليه. فأمَّا الجواهر الثواني فإنَّه يُحمل على الموضوع قولها وٱسمها. فإنَّك تَحمل على إنسانٍ ما قول الإنسان وقول الحيَّ. فيجب من ذلك أنَّ الجوهر ليس هو ممَّا في موضوع. إلاَّ أنَّ هذا

---

(٢٥) فصيح (فوق).

(٢٦) تجري الأمور (ب).

(٢٧) الموضوع (ب).

ليس بخاصَّةٍ للجوهر. لكن[٢٨] الفصل أيضاً[٢٩] هو ممَّا ليس في موضوع. فإنَّ الماشي وذا الرجلين يُقالان على موضوعٍ، أي على الإنسان؛ وليسا في موضوع. وذلك أنَّ ذا الرجلين ليس هو في الإنسان ولا الماشي. وقول الفصل أيضاً محمول على الذي يُقال عليه الفصل. مثال ذلك أنَّ المشَّاء، إن كان يُقال على الإنسان، فإنَّ قول المشَّاء محمول على الإنسان؛ وذلك أن الإنسان مشَّاء. ولا تُغلطنا أجزاء الجواهر فتوهمنا أنَّها موجودةٌ في موضوعاتٍ أي في كلِّياتِها[٣٠]، حتَّى (١٦٣أ) يضطرنا الأمر إلى أن نقول إنَّها ليست جواهر لأنَّه لم يكن قولٌ ما يُقال في موضوع على هذا الطريق على أنَّه في شيءٍ كجزء منه.

وممَّا يوجد للجواهر والفصول أنَّ جميع ما يُقالُ منهما إنَّما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها. فإنَّ كلَّ حمل يكون منهما فهو أمَّا أن يُحمل على الأشخاص وأمَّا على الأنواع. فإنه ليس من الجوهر[٣١] الأوَّلِ حملٌ أصلاً، إذ كان ليس يُقال على موضوعٍ ما البتة. فأمَّا من الجواهر الثواني فالنوع يُحمل على الشخص والجنس على النوع وعلى الشخص. - 3b - وكذلك الفصول تُحمل على الأنواع وعلى الأشخاص. والجواهر الأُوَل تقبل قول أنواعها وأجناسها؛ والنوع يقبل قول جنسه إذ كان كل ما قيل على المحمول فإنَّه يُقال أيضاً على الموضوع. وكذلك تقبل الأنواع والأشخاص قول فصولها أيضاً. وقد كانت المتواطئة أسماؤها[٣٢] هي التي الاسم عامٌّ لها والقول واحد بعينه أيضاً. فيجب أن يكون جميع ما يقال من الجواهر ومن الفصول، فإنَّما يُقال على طريق المتواطئة أسماؤها.

---

(٢٨) يكون (ز ك).

(٢٩) لأن (ز ك).

(٣٠) يعني أن الأجزاء موجودة في الكل (فوق).

(٣١) الجواهر (ب).

(٣٢) وقد كانت المتواطئة تقال (ب).

وقد يُظنُّ بكلِّ جوهر أنَّه يدلُّ على مقصودٍ إليه بالإشارة. فأمَّا الجواهر الأُوَل فبالحق الذي لا مِرية فيه أنَّها تدلُّ على مقصودٍ إليه بالإشارة، لأنَّ ما يُستدلُّ عليه منها شخص وواحد بالعدد. وأمَّا الجواهر الثواني فقد يُوهم ٱشتباه شكل اللقب منها أنَّها تدلُّ على مقصودٍ إليه بالإشارة، كقولك: «الإنسان الحيوان». وليس ذلك حقّاً، بل الأولى أنَّها تدلُّ على أيِّ شيءٍ، لأنَّ الموضوع[٣٣] ليس بواحدٍ كالجوهر الأول، لكن الإنسان يُقال على كثير و[٣٤]الحيوان. إلاَّ أنَّها ليست تدلُّ على أي شيءٍ على الإطلاق بمنزلةِ الأبيض. فإنَّ الأبيض ليس يدل على شيءٍ غير أي شيء. فأمَّا[٣٥] النوع والجنس، فإنَّهما يفرزان[٣٦] أيَّ شيء «في الجوهر» وذلك أنهما إنَّما يدلان على جوهر ثانٍ ما. إلاَّ أن الإفراز[٣٧] بالجنس يكون أكثر حصراً من الإفراز[٣٨] بالنوع. فإنَّ القائل «حيوان» قد جمع بقوله أكثر ممَّا يجمع القائل «إنسان».

وممَّا للجواهر[٣٩] أيضاً أنَّه لا مضادَّ لها[٤٠]. فماذا يُضادّ الجوهر الأول، كإنسانٍ ما[٤١]؟ فإنَّه لا مضادَّ له. ولا للإنسان أيضاً ولا للحيوان مضادٌّ. إلاَّ أنَّ ذلك ليس خاصيّاً[٤٢] بالجوهر، لكنه في أشياء أيضاً كثيرة غيره. مثال ذلك في الكم: فإنَّه ليس لذي[٤٣] الذراعين مضاد، ولا ١٦٢ب) للعشرة، ولا لشيءٍ ما يجري هذا المجرى. إلاَّ أن يقول قائلٌ: إنَّ القليل ضدُّ الكثير أو الكبير ضدُّ الصغير. لكنَّ الكمَّ المنفصل لا مُضادَّ له.

---

(٣٣) يعني أن الموضوع الذي تقال عليه الجواهر الثواني ليس هو واحداً.
(٣٤) في (ب).
(٣٥) كذلك (ز ب).
(٣٦) يقرران (ب).
(٣٧) الإقرار (ب).
(٣٨) الإقرار (ب).
(٣٩) الجواهر (ك).
(٤٠) فإنه لا مضاد (ز ك).
(٤١) كالإنسان (ك).
(٤٢) خاصاً (ك، ب).
(٤٣) يعني من طريق ما هو ذو ذراعين (فوق).

وقد يُظنُّ بالجوهر أنَّه لا يقبل الأكثر والأقلّ. ولست أقول إنَّه ليس جوهر بأكثر من جوهرٍ في أنَّه جوهرٌ. فأنَّ ذلك شيءٌ قد قلنا به. لكنّي أقول: إن ما هو في جوهرٍ جوهر ليس يقال أكثر ولا أقل. مثال ذَلك أنَّ هذا الجوهر إن كان إنساناً فليس يكون إنساناً[٤٤] أكثر ولا أقلَّ، ولا إذا قيس بنفسه وإذا قيس بغيره: فإنَّه ليس أحدٌ من النَّاس إنساناً بأكثر من إنسان غيره، كما أنَّ الأبيض أبيض بأكثر ممَّا غيره أبيض[٤٥]، والخيِّر - 4a - وخيِّر بأكثر ممَّا غيره خيِّر. وكما[٤٦] أن الشَّيء إذا قيس بنفسه أيضاً قيل أنه أكثر وأقلّ. مثال ذلك إن الجسم إذا كان أبيض فقد يقال أنَّه في هذا الوقت أبيض بأكثر ممَّا كان قبل، وإذا كان حارّاً فقد يُقال أنَّه حارٌ بأكثر ممَّا كان أو أقل، فإمَّا الجوهر فليس يُقال أكثر ولا أقل. فإنَّه ليس يقال في الإنسان أنَّه في هذا الوقت إنسانٌ بأكثر ممَّا كان فيما تقدَّم ولا في غيره من سائر الجواهر. فيكون الجوهر لا يقبل الأكثر والأقلَّ.

وقد يُظنُّ أنَّ أَوْلى الخواصّ بالجوهر أنَّ الواحد منه بالعدد هو بعينه قابلٌ للمتضادات. والدليل على ذلك أنَّه لن يقدر أحدٌ أن يأتي بشيء ممَّا ليس هو جوهراً[٤٧] الواحد منه[٤٨] قابلٌ للمتضادّات. مثال ذلك أنَّ اللون الواحد بالعدد هو بعينه لن يكون أبيض وأسود. ولا[٤٩] الفعل الواحد بالعدد هو بعينه يكون[٥٠] مذموماً أو محموداً. وكذلك يجري[٥١] الأمر في سائر الأشياء ممَّا ليس بجوهرٍ. فأمَّا الجوهر فإنَّ الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للمتضادات. مثال ذلك «إنسانٌ ما». فإنَّ هذا الواحد هو بعينه يكون أبيض حيناً وأسود حيناً، وحاراً وبارداً، وطالحاً وصالحاً.

(٤٤) يعني من طريق ما هو إنسان (فوق).

(٤٥) يعني أشد بياضاً (فوق).

(٤٦) فكما (ك).

(٤٧) جوهر ليس (ك).

(٤٨) بالعدد هو بعينه (ز ب).

(٤٩) لا (ن ب).

(٥٠) يكون (ن ك).

(٥١) يجري (ن ب).

ولن يوجد ما يجري هذا المجرى في شيءٍ ممَّا سوى الجوهر أصلاً. اللَّهم إلاَّ أن يرُدَّ ذلك رادٌّ بأن يقول: إنَّ القول والظن ممَّا يجري هذا المجرى. لأنَّ القول بعينه مظنونٌ صدقاً وكذباً. مثال ذلك أنَّ القول إن (١٦٤أ) صدق في جلوس جالسٍ فإنَّه بعينه يكذب إذا قام. وكذلك القول في الظن. فإنَّ الظَّانَّ إن صَدَق في جلوس جالسٍ كذب إذا قام متى كان ظنُّه به ذلك الظن بعينه. فنقول: إنَّ الإنسان، وإن ٱعترف بذلك، فإنَّ بين الجنسين[٥٢] ٱختلافاً. وذلك أنَّ الأشياء في الجوهر إنَّما هي قابلةٌ للمتضادات بأن تتغيَّر أنفسها. لأنَّ الشيء إذا كان حاراً فصار بارداً فقد تغيَّرَ؛ وإذا كان أبيض فصار أسود، وإذا كان مذموماً فصار محموداً؛ وكذلك[٥٣] في سائر الأشياء: كلُّ واحدٍ منها قابلٌ للمتضادات بأن يقبل نفسه التغيُّر. فأمَّا القول والظن فإنَّهما ثابتان غير زائلين لا ينحو من الأنحاء ولا بوجه من الوجوه. وإنَّما تحدث المضادَّة[٥٤] فيهما بزوال الأمر[٥٥]. (4b) فإنَّ القول في جلوس جالسٍ ثابت بحاله. وإنَّما يصير صادقاً حيناً وكاذباً حيناً بزوال الأمر. وكذلك القول في الظن أيضاً. فتكون[٥٦] الجهة[٥٧] التي تخصُّ الجوهر أنَّه قابل المتضادات بتغيُّره بنفسه[٥٨]. هذا[٥٩] إن ٱعترف الإنسان بذلك، أعني أن الظن والقول قابلان للمتضادات. إلاَّ أنَّ ذلك ليس بحق. لأنَّ القول والظن ليس إنَّما يقال فيهما إنَّهما قابلان للأضداد من طريق أنهما في أنفسهما يقبلان شيئاً، بل[٦٠] من طريق أنَّ حادثاً يحدث في شيءٍ غيرهما. وذلك أنَّ القول إنَّما

---

(٥٢) الجهتين (ب).

(٥٣) بنفسه (ب).

(٥٤) يحدث المضاد (ب).

(٥٥) يعني الأمر الذي يقعان عليه (فوق).

(٥٦) فلتكن (ب).

(٥٧) يعني من التغير (فوق).

(٥٨) في نفسه (ب).

(٥٩) هذه (ك).

(٦٠) لكن (ب).

يُقال فيه إنَّه صادق أو إنَّه كاذب من طريق أنَّ الأمر[٦١] موجود أو غير موجود، لا من طريق أنَّه[٦٢] نفسه[٦٣] قابل للأضداد. فإنَّ القول بالجملة لا يقبل الزوال من شيءٍ أصلاً ولا الظن. فيجب ألاَّ يكونا قابلين لِلأضداد إذ[٦٤] كان ليس يحدث فيهما ضِدٌّ أصلاً. فأمَّا الجوهر فيُقال فيه أنَّه قابل للأضداد من طريق أنَّه نفسه قابل للأضداد. وذلك أنه يقبل المرض والصِّحَّة والبياض والسواد. وإنَّما يُقال فيه إنه قابل للأضداد من طريق أنَّه هو نفسه يقبل كلَّ واحدٍ من هذه وما يجري مجراها. فيجب من ذلك أن تكون خاصة الجوهر أنَّ الواحد منه بالعدد هو بعينه قابلٌ للمتضادات[٦٥] بتغيُّره في نفسه.

فهذا فليكن مبلغ ما نقوله في الجوهر. وقد ينبغي الآن أن نُتبِع ذلك بالقول في الكم.

---

(٦١) يعني الأمر الذي يقع عليه (فوق).

(٦٢) يعني القول (فوق).

(٦٣) يكون (ز ك).

(٦٤) إن (ز ك).

(٦٥) المتضادات (ك).

— ٦ —

في الكم

(١٦٥ب)

وإمّا الكمُّ فمنه منفصل[1] ومنه متصل. وأيضاً منه ما هو قائم من أجزاء فيه[2] لها وُضع بعضها عند بعض، ومنه من أجزاء ليس لها وضعٌ. فالمنفصل مثلاً هو العدد والقول. والمُتَّصل، الخطُّ والبسيط والجسم: وأيضاً ممَّا يطيف بهذه الزمان والمكان.

فإنَّ أجزاء العدد لا يوجد لها حدٌّ مشترك أصلاً يلتام عنده بعض أجزائه ببعض. مثال ذلك أن الخمسة، إذ هي جزء من العشرة، فليس تتصل بحدٍ مشتركٍ الخمسة منها بالخمسة، لكنها منفصلة. والثلثة والسبعة أيضاً ليس[3] يتصلان بحدٍ مشتركٍ. وبالجملة، لست تقدر في الأعداد على أخذ حَد مشترك بين أجزائها، لكنها دائماً منفصلة. فيكون العدد من المنفصلة. وكذلك أيضاً القول هو من المنفصلة. فأمّا أنَّ القول كمٌّ فظاهر لأنَّه يُقدَّر بمقطع ممدود أو مقصور. وإنَّما أعني ذلك[4] القول الذي يخرج بالصَّوت وأجزاؤه[5] ليست تتَّصل بحدٍّ مشترك. وذلك أنَّه لن[6] يوجد حدّ مشترك تتصل به المقاطع، لكن كل مقطعٍ منفصلٌ على حياله.

5a فأمّا الخطّ فمتَّصل. لأنَّه قد يتهيَّأُ أن يؤخذ حدٌّ مشتركٌ تتصل به

---

(١) متفصِّل (ج).

(٢) يعني أنها بالقوة (فوق).

(٣) ليسا (ك).

(٤) إن (ك).

(٥) فأجزاؤه (ك).

(٦) لا (ب).

أجزاؤه، كالنقطة، وفي البسيط الخطّ. فإن أجزاء السطح قد تتَّصل بحدٍّ ما مشترك. وكذلك أيضاً في الجسم قد تقدر أن تأخذ حدَّاً مشتركاً وهو الخطُّ أو البسيط، وتتصل به أجزاء الجسم. وممَّا يجري هذا المجرى أيضاً الزمان والمكان. فإنَّ الآن[٧] من الزمان يصل ما بين الماضي منه وبين المستأنف. والمكان أيضاً من المتصلة؛ لأن أجزاء الجسم تشغل مكاناً، وهي تتَّصل بحدٍّ ما مشترك، فتكون أجزاء المكان أيضاً التي يشغلها واحد واحد من أجزاء الجسم تتصل بالحدِّ بعينه الذي به تتصل أجزاء الجسم. فيجب أن يكون المكان أيضاً متصلاً إذ كانت أجزاؤه قد[٨] تتصل بحدٍّ واحدٍ مشترك. وأيضاً منه[٩] ما هو قائم من أجزاء فيه، لها وضعٌ بعضها عند بعضٍ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع. مثال ذلك أن أجزاء الخط لها وضع بعضها عند بعضٍ؛ لأنَّ كل واحد منها موضوع بحيث هو. وقد يمكنك أن تدل وترشد أين كلِّ واحدٍ منها موضوع من[١٠] السَّطح، وبأيِّ جزءٍ من سائر الأجزاء يتَّصل. وكذلك أيضاً أجزاء السطح لها وضع ما. وذلك أنَّه قد يمكن على هذا المثال في كلِّ واحدٍ منها أن تدل[١١] عليه أين هو موضوع، وأيُّ الأجزاء يصل ما بينها، (وكذلك أجزاء المصمت وأجزاء المكان)[١٢].

فأمَّا العدد فلن يقدر أحدٌ أن يرى فيه أنَّ أجزاءه لها وضعٌ ما بعضها عند بعضٍ، ولا أنَّها موضوعة بحيثٍ ما، ولا أنَّ أجزاء ما من أجزائه يصل[١٣] بعضها ببعض. ولا أجزاء الزمان فإنَّه لا ثبات لشيءٍ من أجزاء

---

(٧) العرض (ب).
(٨) قد (ن ب).
(٩) يعني من الكم (فوق).
(١٠) في (ب).
(١١) يدل (ج).
(١٢) الجملة بين قوسين (ن ك).
(١٣) يتصل (ب).

الزمان؛ وما لم يكن ثابتاً، فلا سبيل إلى أن يكون له وضع ما. بل الأَوْلى أن يُقال إن لها ترتيباً ما، لأنَّ بعض الزمان متقدِّمٌ، وبعضه متأخِّرٌ. وكذلك العدد؛ لأنَّ الواحد في العدِّ قبل الاثنين، والاثنين قبل الثلاثة؛ فيكون[١٤] بذلك ترتيب ما. فأمَّا وضعاً فتكاد[١٥] ألَّا تقدر أن تأخذ لها. والقول أيضاً كذلك، لأنَّه لا ثبات لشيءٍ من أجزائِهِ؛ فإنَّه إذا نطق به مضا[١٦] فلم يكن إلى أخذه فيما بَعْدُ سبيل؛ فيجب ألَّا يكون لأجزائه وضع، إذ كان لا ثبات لشيءٍ منها. فمنه[١٧] إذن[١٨] ما يقوم من أجزاء لها وضع، ومنه من أجزاءٍ ليس لها وضعٌ.

فهذه فقط التي ذكرت يقال لها بالتحقيق كمٌّ؛ وأمَّا كُلُّ ما
5b - سواها[١٩]، فبالعرض يقال ذلك فيها. فإنَّا إنَّما نقول فيما سوى هذه أنَّها كمٌّ ونحن نقصد قصد[٢٠] هذه. مثال ذلك إنَّا نقول في البياض إنَّه مادٌّ كثير[٢١]، وإنَّما نشير إلى أن البسيط[٢٢] كثير[٢٣]. ونقول في العمل إنَّه طويلٌ، وإنَّما نشير إلى أنَّ زمانه طويلٌ. ونقول أيضاً في الحركة إنَّها كثيرة[٢٤]. فإنَّ كلَّ واحد من هذه ليس يقال له «كم» بذاته. والمثال في

(١٤) فيكون (ن ب).

(١٥) فيكاد (ج).

(١٦) هكذا في الدستور بخط إسحق مضا بألف (فوق).

(١٧) يعني من الكم (فوق).

(١٨) إذا (ج).

(١٩) يعني مما ينسب إلى الكم (فوق).

(٢٠) مقصد (ك).

(٢١) كبير (ك).

(٢٢) يعني البسيط الذي ذلك البياض موجود فيه.

(٢٣) كبير (ك).

(٢٤) يعني أن تفهم من خارج ونحن نشير إلى زمانها.

ذلك أنَّ موفِّياً، إن وفَّى «كم»[٢٥] هذا العمل، فإنَّما يحده بالزمان، فيقول عمل سنة، وما أشبه ذلك. وإن وفَّى «كم» هذا الأبيض، فإنَّما يحدُّه بالبسيط. فإنَّه إنَّما يقول في مبلغ البياض بمبلغ البسيط. فتكون هذه فقط التي ذُكرت يُقال لها بالتحقيق وبذاتها «كم». فأمَّا ما سواها، فليس منها شيء هو بذاته «كم»، بل إن كان ولا بُدَّ فبالعرض.

والكمّ أيضاً لا مضادّ له أصلاً. فأمَّا في[٢٦] المنفصلة[٢٧] فظاهرٌ أنه ليس له مضادٌ أصلاً. كأنك قلت[٢٨] لذي الذراعين أو لذي الثلث الأذرع أو للسطح أو لشيءٍ ممَّا أشبه ذلك. فإنَّه ليس لها ضدٌّ أصلاً. إلاَّ أن يقول قائلٌ: إنَّ الكثير مُضادٌّ للقليل، أو الكبير للصَّغير. وليس شيءٌ من هذه البتَّة[٢٩] كمّاً؛ لكنَّها من المضاف. وذلك أنَّه ليس يُقال في شيءٍ من الأشياء البتَّة[٣٠] بنفسه إنَّه كبيرٌ أو صغير، بل بقياسه إلى غيره. مثال ذلك أنَّ الجبل قد يُوصف صغيراً والسمسمة كبيرةً بأنَّ هذه أكبر ممَّا هو من جنسها، وذاك أصغر ممَّا هو من جنسه. فيكون القياس إنَّما هو إلى شيءٍ غيره. فإنَّه لو وُصف شيءٌ صغيراً أو كبيراً بنفسه لما وُصف الجبل[٣١] في حالٍ من الأحوال صغيراً والسمسمة كبيرة. وأيضاً قد نقول إنَّ في القرية أناساً كثيراً، وفي مدينة أيثينية أُناساً قليلاً على أنهم أضعاف أولئك[٣٢]. ونقول[٣٣] إنَّ في البيت أُناساً كثيراً وفي الملعب أُناساً قليلاً، على أنَّهم أكثر منهم كثيراً. وأيضاً ذو الذراعين وذو الثلث الأذرع وكلُّ واحدٍ ممَّا

(٢٥) لم (ب).
(٢٦) في (ن ك).
(٢٧) المتصلة (ج).
(٢٨) قلت (ن ك).
(٢٩) البتة (ن ب).
(٣٠) البتة (ن ب).
(٣١) الجبل (ن ب).
(٣٢) هؤلئك (ب).
(٣٣) فنقول (ب).

أشبههما يدلُّ على كمّ. فأمَّا الكبير والصغير فليس يدلّان على كمّ، بل على مُضافٍ. فإنَّ الكبير والصغير إنَّما يعقلان بالقياس إلى شيء آخر؛ فيكون من البيِّن أنَّ هذين من المضاف. وأيضاً إن وضعت أنهما كمّ، أو وُضعت أنهما ليس[٣٤] بكَمّ، فليس لهما مضادٌّ البتَّة. وذلك أنَّ الشيء الذي لا يمكن أخذه بنفسه، وإنَّما يمكن أخذه بقياسه إلى غيره، كيف يمكن أن يكون لهذا مضاد. وأيضاً إن يكن[٣٥] الكبير والصغير متضادَّين وُجد الشيء بعينه قابلاً للمتضادات معاً، وأن كلَّ واحدٍ منهما أيضاً مضادٌّ
(١٦٦أ) لذاته؛ لأنَّ الشيء بعينه قد يوجد كبيراً وصغيراً معاً[٣٦] إذ كان عند هذا صغيراً، وهو بعينه عند غيره كبير[٣٧]. فيكون قد[٣٨] يوجد الشَّيء بعينه
-6a- كبيراً وصغيراً في زمان بعينه، حتى[٣٩] يكون قد يقبل الضدَّين معاً. إلاَّ أنَّه[٤٠] من المتفق عليه أنَّه ليس يمكن أن يقبل شيءٌ واحدٌ الضدَّين معاً. مثال ذلك في الجوهر. فإنَّ الجوهر من المتفق عليه أنَّه قابلٌ للمتضادات[٤١]. إلاَّ أنه لن يصحَّ ويسقم[٤٢] معاً، ولا يكون أبيض وأسود معاً؛ ولا شيء من سائر الأشياء البتَّة يقبل الضدَّين معاً، ويوجد أيضاً[٤٣] كلُّ واحدٍ منهما مضاد لذاته. وذلك أنَّه إن كان الكبير مضاداً[٤٤] للصغير، وكان الشيء الواحد بعينه كبيراً وصغيراً معاً، فالشيء يكون مضاداً[٤٥] لذاته[٤٦] إلاَّ أنَّه من المحال أن يكون شيءٌ مضادّاً لذاته[٤٧].

---

(٣٤) ليسا (ب).

(٣٥) يكون (ك).

(٣٦) حتى (ز ب).

(٣٧) كبيراً (ك).

(٣٨) قد (ن ك).

(٣٩) (إذن) (ب).

(٤٠) لأنه (ب).

(٤١) المتضادات (ب).

(٤٢) ويقسم (ك).

(٤٣) حينئذ (ز ب).

(٤٤) مضاد (م ك).

(٤٥) مضاد (م ك).

(٤٦) لذاته (ن ب).

(٤٧) لذاته (ن ب).

فليس الكبير إذاً مضاداً للصغير، ولا الكثير للقليل. فتكون هذه، وإن قال الإنسان(٤٨) إنَّها ليست من المضاف بل من الكُمِّ، ليس فيها تضادّ(٤٩).

وأكثر ما ظُنَّتِ المضادة في الكَمّ موجودة في المكان. لأنَّ المكان الأعلى يضعون أنَّه مُضادٌّ للمكان الأسفل، ويعنون(٥٠) بالمكان الأسفل المكان الذي يلقى الوسط. وإنَّما ذهبوا إلى ذلك لأن البعد(٥١) بين الوسط وبين أطراف العالم(٥٢) أبعد البعد. ويشبه أن يكونوا إنَّما اُجتلبوا الحدَّ لسائر المتضادات من هذه؛ لأنَّهم إنَّما يحدّون المتضادات بأنَّها التي بُعدها بعضها من بعض غاية البعد، ويجمعها جنس واحد.

وليس بمظنون بالكمّ أنَّه قابل للأكثر والأقل. مثال ذلك ذو الذراعين. فإنَّه ليس هذا ذا ذراعين بأكثر من هذا. وكذلك في العدد، مثال الثلثة والخمسة. فإنَّه ليس يُقال إنَّ هذه خمسة بأكثر ممَّا هذه ثلثة، أو إنَّ هذه ثلثة بأكثر ممَّا هذه ثلثة. ولا يقال أيضاً في زمانٍ إنَّه زمان بأكثر من غيره، ولا(٥٣) يُقال بالجملة في شيء ممَّا ذكر الأكثر ولا الأقل(٥٤). فيكون إذاً الكمُّ غير قابلٍ للأكثر(٥٥) والأقل.

وأخصُّ الخواص بالكمّ(٥٦) أنَّه يُقال مساوياً وغير مساوٍ. ومثال ذلك الجثة، تقال مساوية وغير مساوية. وكل واحدٍ من سائر ما ذكر على

---

(٤٨) إنسان (ك).

(٤٩) مضاد (ب).

(٥٠) ويعبّرون (ب).

(٥١) هذه هي العلة في وضعهم أن الأعلى ضد الأسفل (فوق).

(٥٢) يعني السماء (فوق).

(٥٣) ولا (ن ك).

(٥٤) ولا الأقل (ن ك).

(٥٥) الأكثر (ب).

(٥٦) خواص الكم (ب).

هـذا المثال يُقال مساو وغير مساو. وأمَّا سائر ما لم يكن كمًّا، فليس
١٦٦ب) يكاد[٥٧] يظن به أنَّه يُقال مساوياً وغير مساوٍ. مثال ذلك الحالُ. ليس يكاد[٥٨] أن تُقال مساويةً ولا غير مساويةً، بل الأحرى[٥٩] أن تقال شبيهةً. والأبيض ليس يكاد أن يقال مساوياً وغير مساوٍ، بل شَبيه.

فيكون أخصُّ خواص الكمّ أنَّه يُقال مساوياً وغير مساوٍ.

---

(٥٧) إن (ز ك).

(٥٨) تكاد (ج).

(٥٩) بالأحرى (ج).

ـ ٧ ـ

في التي من المضاف

يُقال في الأشياء إنَّها من المضاف متى كانت ماهياتها إنَّما تُقال
بالقياس إلى غيرها، أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها، أيُّ
- 40 - نحوٍ كان. مثال ذلك أنَّ الأكبر ماهيَّته إنَّما تُقال بالقياس إلى غيره؛ وذلك
- 6b - أنَّه يُقال أكبر من شيء؛ والضعف ماهيته بالقياس إلى غيره؛ وذلك أنَّه
إنَّما يُقال ضعفاً[١] لشيء. وكذلك كلُّ ما يجري هذا المجرى. ومن
المضاف أيضاً هذه الأشياء: مثال ذلك الملكة والحال والحس والعلم
والوضع. فإنَّ جميع ما ذكر من ذلك فماهيته إنَّما تُقال بالقياس إلى
غيره، لا غير. وذلك أنَّ الملكة إنَّما تُقال ملكة لشيءٍ، والعلم علمٌ
بشيءٍ. والوضع وضع لشيء[٢]، والحس حسٌّ بشيء. وسائر ما ذكرنا
يجري هذا المجرى. فالأشياء إذاً التي من المضاف هي كل ما كانت
ماهياتها إنما تُقال بالقياس إلى غيرها أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة
إلى غيرها، أيّ نحوٍ كان، لا غير. مثال ذلك الجبل يُقال كبيراً بالقياس
إلى غيره. فإنَّه إنَّما يُقال جبل كبير بالإضافة إلى شيء. والشبيه إنَّما يُقال
شبيهاً بشيء. وسائر ما يجري هذا المجرى على هذا المثال يُقال
بالإضافة. والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع، والوضع من

---

(١) ضعف (ك).

(٢) لشيء (ن ب).

المضاف. فأمَّا يضطجع أو يقوم أو يجلس فليست من الوضع بل من الأشياء المشتقّ لها الاسم من الوضع الذي ذكر.

وقد توجد أيضاً المضادة في المضاف. مثال ذلك الفضيلة والخسيسة: كل واحد مضاد لصاحبه، وهو من المضاف؛ والعلم[٣] والجهل. إلاَّ أن المضادة ليست موجودة في كل المضاف. فإنه ليس للضعفين ضد ولا للثلثة الأضعاف، ولا لشيءٍ ممَّا كان مثله.

وقد يظنّ المضاف[٤] أنَّه[٥] يقبل الأكثر والأقل. لأنَّ الشبيه يقال (١٦١أ) أكثر شبهاً وأقل شبهاً[٦]؛ وغير المساوي يُقال أكثر وأقلّ؛ وكل واحدٍ منهما من المضاف. فإنَّ الشبيه إنَّما يُقال شبيهاً بشيء، وغير المساوي غير مساوٍ لشيء. ولكن ليس كله[٧] يقبل الأكثر والأقل. فإنَّ الضعف ليس يقال ضعفاً[٨] أكثر ولا أقلّ ولا شيئاً ممَّا كان مثله.

والمضافات كلها ترجع بالتكافؤ بعضها على بعض في القول. مثال ذلك العبد يقال عبد للمولى، والمولى يقال مولى للعبد؛ والضعف ضعف للنصف، والنصف نصف للضعف؛ والأكبر أكبر من الأصغر، والأصغر أصغر من الأكبر. وكذلك أيضاً في سائرها، ما خلا أنَّهما[٩] في مخرج اللفظ ربما اختلف تصريفهما[١٠]. مثال ذلك العلم يقال علم بمعلوم[١١]، والمعلوم معلومٌ للعلم؛ والحسُّ حسّ بمحسوس والمحسوس محسوس للحس. ولكن ربما ظنّاً غير متكافئين متى لم يُضَفْ[١٢] إلى

---

(٣) العلم (ك).
(٤) بالمضاف (ب).
(٥) أيضاً (ز ج).
(٦) وأقل شبهاً (ز ج).
(٧) كل مضاف (ك).
(٨) ضعف (ك).
(٩) إنها (ب).
(١٠) يعني المضافين أحدهما إلى الآخر (فوق).
(١١) لمعلوم (ك).
(١٢) يعني الأول إلى الثاني (فوق).

الشيء[١٣] الذي إليه يضاف إضافة [١٤] معادلة، بل فرط المضيف. مثال ذلك الجناح إن أضيف إلى ذي الريش لم يرجع بالتكافؤ ذو الريش على الجناح لأنَّ الأوَّل لم تكن إضافته معادلة، أعني الجناح إلى ذي الريش.
- 7a - وذلك أنَّه ليس من طريق أن ذا الريش ذو ريش أُضيف إليه في[١٥] القول الجناح، لكن من طريق أنه ذو جناح؛ إذ كان كثير غيره من ذوي الأجنحة لا ريش له. فإن جعلت الإضافة معادلة رجع أيضاً بالتكافؤ. مثال ذلك الجناح جناح لذيَ الجناح وذو الجناح بالجناح هو ذو جناح. وخليق أن يكون ربَّما نضطر إلى اختراع الاسم متى لم نجد اسماً موضوعاً إليه تقع الإضافة معادلةً. مثال ذلك إنَّ السكان إن أضيف إلى الزورق لم[١٦] تكن إضافته معادلةً، لأنَّه ليس من طريق أنَّ الزورق زورق أضيف إليه في القول السكان، إذا كان قد[١٧] يوجد زواريق لا سكان لها. ولذلك لا يرجع بالتكافؤ، لأنَّه ليس يقال إنَّ الزورق زورق بالسكان. لكن خليق أن تكون الإضافة أعدل إذا قيلت على هذا النحو: السكان سكان لذي السكان، أو على نحو ذلك، إذ ليس يوجد اسم موضوع. فيرجع حينئذ متكافئاً إذا[١٨] كانت الإضافة معادلة له[١٩]. فإنَّ ذا السكان إنما هو ذو
١٦٧ب) سكان بالسكان. وكذلك أيضاً في سائرها. مثال ذلك أنَّ الرأس تكون إضافته إلى ذي الرأس أعدل من إضافته إلى الحيّ. فإنَّه ليس الحيّ من طريق ما هو حيٌّ له رأس، إذ كان كثير من الحيوان لا رأس له. وهكذا[٢٠] أسهل ما لعله يتهيأ لك به أخذ[٢١] الأسماء فيما لم يكن لها

(١٣) للشيء (ك).
(١٤) إضافة (ز ك).
(١٥) في (ن ك).
(١٦) ولم (ك).
(١٧) قد (ن ج).
(١٨) إذ (ج).
(١٩) له (ن ب).
(٢٠) وكذلك (ب).
(٢١) استخراج أو اختراع (فوق).

أسماء موضوعة، أن تضع[٢٢] الأسماء من الأول[٢٣] للتي[٢٤] عليها ترجع بالتكافؤ، على مثال ما فعل في التي ذكرت آنفاً: من الجناح، ذو الجناح؛ ومن السكان ذو السكان.

فكلّ الإضافات[٢٥] إذا أُضيفت على المعادلة قيل[٢٦] أنَّها يرجع[٢٧] بعضها على بعض بالتّكافؤ. فإنَّ الإضافة إن وقعت جزافاً[٢٨] ولم تقع إلى الشيء الذي إليه تُقال النسبة لم ترجع بالتكافؤ. أعني أنه لا يرجع بالتكافؤ شيء البتَّة من المتفق فيها أنها مما يقال إنه يرجع بالتكافؤ، ولها أسماء موضوعة، فضلاً عن غيرها متى وقعت الإضافة إلى شيءٍ من اللوازم[٢٩]، لا إلى الشيء الذي إليه تقع النسبة في القول. مثال ذلك أنَّ العبد إن لم يُضف إلى المولى، لكن إلى الإنسان، أو إلى ذي الرجلين أو إلى شيءٍ ممَّا أشبه ذلك، لم يرجع بالتكافؤ، لأنَّ الإضافة لم تكن معادلةً. وأيضاً متى أُضيف شيءٌ إلى الشيء الذي إليه ينسب بالقول إضافة معادلة، فإنَّه إن ٱرتفع سائر الأشياء كلها العارضة[٣٠] لذاك بعد أن يبقى ذلك الشيء وحده الذي إليه الإضافة، فإنَّه يُنسب إليه بالقول أبداً نسبة معادلة. مثال ذلك العبد إنَّما يُقال بالإضافة إلى المولى، فإن ٱرتفعت سائر الأشياء اللاحقة[٣١] للمولى ــ مثال ذلك أنَّه ذو رجلين، أنَّه قبول للعلم، إنَّه إنسانٌ ــ وبقي أنَّه مولى فقط، قيل أبداً العبد بالإضافة إليه. فإنَّه يقال إنَّ العبد عبد للمولى[٣٢]. ومتى أضيف شيء إلى الشيء

(٢٢) يعني تشتق (فوق).
(٢٣) يعني على الأول (فوق).
(٢٤) التي (ك).
(٢٥) يرجع (ك).
(٢٦) قيلت (ج).
(٢٧) ترجع (ك).
(٢٨) جزءاً (ب).
(٢٩) الأعراض (فوق).
(٣٠) اللازمة (فوق).
(٣١) اللازمة، العارضة (فوق)، المعارضة (ك).
(٣٢) المولى (ب).

- 7b - الذي يُنسب إليه بالقول[٣٣] على غير معادلة ثمَّ ٱرتفع سائر الأشياء وبقي ذلك الشيء وحده الذي إليه وقعت الإضافة، لم يُنسب إليه بالقول. فلننزل[٣٤] أن العبد[٣٥] أضيف إلى الإنسان، والجناح إلى ذي الريش، وليرفع من الإنسان أنَّه مولى. فإنَّه ليس يُقال حينئذٍ العبد بالقياس إلى الإنسان. وذلك أنه إذا لم يكن المولى لم يكن ولا[٣٦] العبد. وكذلك فليرفع أيضاً (١٦٨أ) من ذي الريش أنَّه ذو جناحٍ. فإنه لا يكون حينئذٍ الجناح من المضاف. وذلك أنَّه[٣٧] إذا[٣٨] لم يكن ذو الجناح[٣٩] لم يكن الجناح لشيء. فقد يجب أن تكون الإضافة إلى الشيء الذي إليه يقال[٤٠] معادلة. وإن كان يوجد اسم موضوعاً[٤١] فإن الإضافة تكون سهلةً[٤٢]؛ وإن لم يوجد فخليق أن يكون يضطر[٤٣] إلى ٱختراع اسم[٤٤]. وإذا وقعت الإضافة على هذا[٤٥] النحو، فمن البيِّن أنَّ المضافات كلها يرجع[٤٦] بعضها على بعض في القول بالتكافؤ.

وقد يظن أن[٤٧] كل مضافين فهما معاً في الطبع؛ وذلك حقٌّ[٤٨] في أكثرها. فإنَّ الضعف موجود والنصف معاً؛ وإن كان النصف موجوداً

---

(٣٣) القول (ك).
(٣٤) فلينزل (ب).
(٣٥) أن (ك).
(٣٦) ولا (ب).
(٣٧) عن (ب).
(٣٨) إذا (ن ك).
(٣٩) ذو جناح (ك).
(٤٠) تقال (ج).
(٤١) موضوع (ك).
(٤٢) لأنه (ز ك).
(٤٣) نضطر (ج).
(٤٤) الأسماء إذا (ك).
(٤٥) هذه (ك).
(٤٦) ترجع (ج).
(٤٧) (لأن) (ب).
(٤٨) يعني أن صحة هذا القول بيّنة في أكثر المضاف وإن كانت في اليسير منه غير بيّنة (فوق).

فالضعف موجود؛ وإن كان العبد موجوداً[٤٩] فالمولى موجود. وكذلك يجري الأمر[٥٠] في سائرها. وقد يفقد كلُّ واحد منها الآخر مع فقده[٥١]. وذلك أنَّه إذا لم يوجد الضعف لم يوجد النصف، وإذا لم يوجد النصف لم يوجد الضعف. وعلى هذا المثال يجري الأمر فيما أشبهها[٥٢].

وقد يُظنُّ أنَّه ليس يصحُّ في كل مضافين أنهما معاً في الطبع. وذلك أنَّ المعلوم مظنون بأنَّه أقدم من العلم، لأن أكثر تناولنا العلم الأشياء[٥٣] من بعد وجودها. وأقل ذاك أولاً شيء البتَّة يوجد من[٥٤] العلم والمعلوم[٥٥] جاريين معاً. وأيضاً المعلوم إن فقد فُقد معه العلم به. فأمَّا العلم فليس يُفقد معه المعلوم. وذلك أنَّ المعلوم إن لم يوجد، لم يوجد العلم، لأنَّه لا يكون حينئذٍ علم بشيءٍ البتة. فأمَّا إن لم يوجد العلم، فلا شيء مانع من أن يكون المعلوم. مثال ذلك تربيع الدائرة[٥٦]: إن كان[٥٧] معلوماً فعلمه لم يوجد بعد ــ فأمَّا هذا المعلوم نفسه فإنِّيته[٥٨] قائمة. وأيضاً الحيّ إذا فُقد لم يوجد العلم؛ فأمَّا المعلوم فقد يمكن أن يكون كثير منه موجوداً. وكذلك يجري الأمر في باب الحس أيضاً. وذلك أنه قد يُظنّ أنَّ المحسوس أقدم من الحسّ، لأن المحسوس إذا فُقد فُقِدَ معه الحس به. فأمَّا الحسُّ فليس يُفقدُ معه المحسوس. وذلك أنَّ الحواس إنَّما وجودها بالجسم وفي الجسم. وإذا فُقد المحسوس[٥٩]

---

(٤٩) موجود (ك).
(٥٠) تجري الأمور (ب).
(٥١) مع فقده الآخر (ك).
(٥٢) أشبه همّا (ك).
(٥٣) العلم بالأشياء (ب)؛ العلم الأشياء (ك).
(٥٤) (من) (ب).
(٥٥) العلم بالمعلوم (ك).
(٥٦) تربع للدائرة (ك).
(٥٧) أن يكون (ب).
(٥٨) أي ذاته (ز ك).
(٥٩) فقد (ز ك).

- 8a - فُقِـد الجسـم أيضـاً إذا[٦٠] كـان الجسـم شيئـاً مـن المحسـوسـات. وإذا (١٦٨ب) لم يوجد الجسم فُقِدَ الحس أيضاً، فيكون المحسوس يُفقد معه الحس. فأمَّا الحسُّ فليس يُفقد معه المحسوس. فإنَّ الحيَّ إذا فُقد فُقد الحسُّ، وكـان المحسـوس مـوجـوداً مثـل الجسـم والحـارّ والحلـو والمـر وسـائـر المحسـوسـات الأُخَـر كلّهـا. وأيضـاً فـإنَّ الحسَّ إنَّمـا يكـون مـع الحـاسّ. وذلك أنَّ معاً يكون الحيُّ والحسُّ. فأما[٦١] المحسوس فموجود من قبل وجود الحيِّ والحِسّ. فإنَّ النار والماء وما يجري مجراهما، ممَّا منه قوام الحيوان، مـوجـودة[٦٢] مـن قبـل أن يـوجـد الحيـوان بـالجملـة أو الحسّ. فلذلك قد يُظنّ أنَّ المحسوس أقدمُ وجوداً[٦٣] من الحسّ[٦٤].

وممَّا فيه موضع شكّ: هل الجواهر ليس جوهر منها يقال من باب المضـاف علـى حسـب مـا يُظـنّ، أو ذلـك[٦٥] يمكـن فـي جـواهـرٍ مـا مـن الجواهر الثواني؟ فأمَّا في الجوهر الأول فإن ذلك حق؛ وذلك أنَّه ليس يقال من المضاف كُليَّاتها ولا أجزاؤها. فإنَّه ليس يقال في إنسانٍ ما إنه إنسان ما لشيءٍ، ولا في ثورٍ ما إنَّه ثورٌ ما لشيءٍ. وكذلك أجزاؤها أيضاً فـإنَّـه ليس يقـال فـي يـدٍ مـا أنَّهـا يـدٌ[٦٦] مـا لإنسـانٍ[٦٧] لكـن أنَّهـا يـد لإنسانٍ[٦٨]. ولا يقال في رأسٍ ما إنه رأسٌ ما لشيءٍ، بل رأسُ لشيءٍ. وكذلك في الجواهر الثانية في أكثرها. فإنَّه ليس يُقال إنَّ الإنسان إنسانٌ لشيءٍ، ولا أنَّ الثور ثورٌ لشيءٍ، ولا الخشبة خشبةٌ لشيء، بل يقال إنها ملك لشيء. فـأمَّـا فـي هـذه فـإنَّ الأمـر ظـاهـر أنَّهـا ليست مـن المُضـاف.

---

(٦٠) إذا (ك).

(٦١) وأمَّا (ب).

(٦٢) فوجوده (ك).

(٦٣) وجود (ك).

(٦٤) الحي (ب).

(٦٥) مما (ز ك).

(٦٦) يد (ن ك).

(٦٧) لإنسان (ن ب).

(٦٨) لإنسان (ن ك).

وأمّا[٦٩] في بعض الجواهر الثواني فقد يدخل في أمرها الشك. مثال ذلك أن الرأس يقال إنّه رأسٌ لشيء، واليد يقال إنّها يدٌ لشيء، وكلُّ واحد ممّا أشبه ذلك. فيكون قد يُظنُّ أنَّ هذه من المضاف. فإن كان تحديد التي من المضاف قد وفّى على الكفاية فحلُّ الشك الواقع في أنّه ليس جوهر من الجواهر يُقال من المضاف، إمّا ممّا يصعب جدّاً، وإمّا ممّا لا يمكن. وإن لم يكن على الكفاية لكن كانت الأشياء التي من المضاف الوجود لها هو أنّها مضافةٌ على نحوٍ من الأنحاء فلعله يتهيّأُ أن
(١٦أ) يُقال شيءٌ في فسخ ذلك. فأمّا التحديد المتقدِّمُ، فإنّه يلحق كلُّ ما كان من المضاف؛ إلاّ أنّه ليس معنى القول أنَّ الوجود لها هو أنّها مضافةٌ هو معنى القول إنَّ ماهيّاتها تقال بالقياس إلى غيرها.

وبيّنٌ من ذلك أنَّ من عرف أحد المضافين محصّلاً عرف أيضاً ذلك الذي إليه يضاف مُحصّلاً. وذلك ظاهر من هذه: فإنَّ الإنسان متى علم أن هذا الشيء من المضاف، وكان الوجود للمضاف هو[٧٠] مضاف على
8 - نحوٍ من الأنحاء، فقد علم أيضاً[٧١] ذلك الشيء الذي هذا عنده بحالٍ من الأحوال. فإنه إن لم يعلم أصلاً ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال، لم يعلم ولا أنه عند شيء بحال من الأحوال. وذلك بيّنٌ أيضاً في الجزئيات. مثال ذلك الضعف. فإنَّ من علم الضعف على التحصيل، فإنّه على المكان يعلم أيضاً[٧٢] ذلك الشيء الذي هذا[٧٣] ضعفه محصّلاً. فإنّه إن لم يعلمه ضعفاً لشيءٍ واحدٍ مُحصّل، فليس يعلمه ضعفاً أصلاً. وكذلك[٧٤] أيضاً إن كان يعلم أنَّ لهذا المشار إليه أحسن فقد يجب

---

(٦٩) فأمّا (ك).
(٧٠) أنه (ز ج).
(٧١) أيضاً (ن ك).
(٧٢) أيضاً (ن ك).
(٧٣) هو (ب).
(٧٤) وذلك (ك).

لذلك[٧٥] ضرورة أن يكون يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا أحسن منه محصَّلاً. فإنَّه ليس يجوز أن يكون إنَّما[٧٦] يعلم أنَّ هذا أحسن ممَّا دونه في الحسن. فإنَّ ذلك إنَّما يكون توهُّماً، لا علماً. وذلك أنَّه ليس يعلم يقيناً أنَّه أحسن ممَّا هو[٧٧] دونه. فإنَّه ربَّما اتُّفق ألَّا يكون شيء دونه. فيكون قد ظهر[٧٨] أنَّه واجب ضرورة متى علم الإنسان أحد المضافين محصَّلاً، أن يكون يعلم أيضاً ذلك الآخر الذي إليه أضيف محصَّلاً.

فإنَّ الرأس واليد وكل واحد ممَّا يجري مجراهما ممَّا هي جواهر، فإن ماهيَّاتها أنفسها قد تعرف محصَّلة. فأمَّا ما يضاف إليه فليس واجباً أن يُعرف. وذلك أنَّه لا سبيل إلى أن يعلم على التحصيل رأس من هذا، ويد من هذه. فيجب من ذلك أنَّ هذه ليست من المضاف. وإذ[٧٩] لم تكن هذه من المضاف فقد يصح[٨٠] القول أنَّه ليس جوهر من الجواهر من المضاف. إلَّا أنَّه خليق أن يكون قد يصعب التقحّم على إثبات الحكم على أمثال هذه الأمور ما لم تُتدبَّرْ مراراً كثيرة. فأمَّا التشكّك[٨١] فيها فليس ممَّا لا درك فيه.

---

(٧٥) ذلك (ب).
(٧٦) أيضاً (ك).
(٧٧) هي (ب).
(٧٨) ظاهراً (ب)؛ قد أظهر (ك).
(٧٩) وإن (ب).
(٨٠) اتضح (ك).
(٨١) الشك (ب).

— ٨ —

في الكيف والكيفية

١٦٩ب) وأُسَمِّي بالكيفيّة تلك التي بها[١] يقال في الأشخاص كيف هي. والكيفية ممَّا تُقال[٢] على أنحاء شتَّى.

فليسمَّ نوعٌ واحدٌ من الكيفية ملكة وحالاً. وتخالف[٣] الملكة الحال، في أنَّها أبقى وأطول زماناً. وما[٤] يجري هذا المجرى العلوم والفضائل. فإنَّ العلم مظنون به أنَّه من الأشياء الباقية التي تعسر حركتها[٥] وإن كان الإنسان إنَّما شدا من العلم، ما لم يحدث عليه تغيُّر فادح عن[٦] مرضٍ أو غيره ممَّا أشبهه. وكذلك أيضاً الفضيلة، مثل العدل أو[٧] العفَّة وكل واحدٍ مما أشبه ذلك، قد يُظن بها[٨] أنَّها ليست بسهلة الحركة ولا سهلة التغيُّر. وأمَّا الحالات فتسمَّى بها الأشياء السهلة الحركة

---

(١) لها (ب)؛ من قبلها، بحسبها (فوق).

(٢) يقال (ج).

(٣) في (ز ك).

(٤) ومما (ب ك).

(٥) إلاَّ أن يحدث على الإنسان تغيّر فادح من مرض أو غيره، كما حدث على القوم الذين نسوا أسماءهم (ز ك).

(٦) من (ب).

(٧) و (ب).

(٨) بها (ن ب).

35 السريعة التغيُّر، مثل الحرارة والبرودة والمرض والصحة وسائر ما أشبه ذلك. فإنَّ الإنسان قد قَبِل بهذه حالاً على ضرب من الضروب، إلاَّ أنه قد
-9a- يتغيَّر بسرعة، فيصير بارداً بعد أن كان حاراً وينتقل[٩] من الصحة إلى المرض. وكذلك الأمر في سائرها. إلاَّ أن يكون الإنسان قد صارت هذه الأشياء أيضاً له لطول المدة، حالاً[١٠] طبيعيَّة لا شفاء لها أو عسرت حركتها جداً. فلعلّه أن يكون للإنسان أن[١١] يُسمِّي هذه حينئذٍ ملكة.

ومن البيِّن أنَّه إنَّما يُقتضى ٱسمُ الملكة الأشياء التي هي أطول زماناً وأعسر حركة. فإنهم[١٢] لا يقولون فيمن كان غير متمسِّك بالعلوم تمسُّكاً يعتدُّ به، لكنَّه سريع التنقل، أنَّ له ملكة. على أنَّ لمن كان بهذه الصفة حالاً ما في العلم إمَّا أخسُّ وإمَّا أفضل. فيكون الفرق بين الملكة وبين الحال أنَّ هذه سهلة الحركة، وتلك أطول زماناً وأعسر تحرُّكاً. والملكات هي أيضاً حالات وليست الحالات ضرورة ملكات[١٣]. فإنَّ[١٤] من كانت له ملكة فهو بها بحالٍ ما أيضاً من الأحوال. وأمَّا من كان بحالٍ من الأحوال فليست له لا محالة ملكة.

وجنسٌ آخر من الكيفية[١٥] هو الذي به نقول ملاكزيِّين ومحاضريين
(١٧٠أ) أو مصحاحين أو ممراضين: وبالجملة[١٦] ما قيل بقوةٍ طبيعيَّةٍ أو لا قوَّةٍ. وذلك أنَّه ليس يقال كل واحد من أشباه هذه لأنَّ له حالاً ما، لكن من قِبَل أن له قوة طبيعيَّة أو لا قوةٍ. وذلك أنَّه ليس يقال كل واحد من أشباه هذه لأنَّ له حالاً ما، لكن من قِبَلِ أنَّ له قوة طبيعية أو لا قوة في أن

(٩) ينقل (ب).
(١٠) حال (ك).
(١١) الإنسان (وأن) (ب)؛ الإنسان (ك).
(١٢) يعني الناس أو أهل اللغة (فوق).
(١٣) الملكات (ب).
(١٤) كأن (ب).
(١٥) قوة ولا قوة (ز ك).
(١٦) أو بالجملة (ب).

يفعل شيئاً ما بسهولة أو لا ينفعل[١٧] شيئاً[١٨]. مثال ذلك أنّه يقال ملاكزيون أو محاضريون ليس من قِبَل أنَّ لهم حالاً[١٩] ما، لكن من قِبَل أنَّ لهم قوة على أن يفعلوا شيئاً بسهولة. ويقال مصحاحون من قِبَل أنَّ لهم قوة طبيعية على ألاَّ ينفعلوا شيئاً بسهولة من الآفات العارضة. ويقال ممراضون من قِبَل أنَّه لا قوة لهم طبيعية على ألاَّ ينفعلوا[٢٠] شيئاً[٢١]. وكذلك أيضاً الأمر في الصَّلب وفي اللِّين. فإنَّه يقال صلب من قبل أنَّ له قوَّة على ألا ينقطع بسهولة: ويقال لين من قبل أنَّه لا قوة له على هذا المعنى نفسه. وجنس ثالث من الكيفية كيفيات ٱنفعالية وٱنفعالات، ومثالات ذلك هذه الحلاوة والمرارة وكل ما كان مجانساً[٢٢] لهذين، وأيضاً الحرارة والبرودة والبياض والسواد. وظاهر أن هذه كيفيات لأنَّ ما قبلها قيل فيه بها «كيف هو» مثال ذلك العسل. يقال «حلو» لأنَّه قبل الحلاوة؛ والجسم: يقال أبيض لأنه قيل البياض. وكذلك يجري الأمر في سائرها.

ويقال كيفيات ٱنفعالية ليس من قِبَل أن تلك الأشياء أنفسها التي
9b قبلت هذه الكيفيات ٱنفعلت شيئاً. فإنَّ العسل ليس يقال حلواً[٢٣] من قِبَل أنَّه ٱنفعل شيئاً، ولا واحد من سائر ما أشبهه. وعلى مثال هذه أيضاً الحرارة والبرودة تقالان كيفيتين ٱنفعاليتين ليس من قِبَل أنَّ تلك الأشياء أنفسها التي قبلتها ٱنفعلت شيئاً. بل إنَّما يقال لكل واحدةٍ[٢٤] من هذه

---

(١٧) يفعل (ك).

(١٨) ينبغي أن يفهم قوله لا ينفعل شيئاً، لا ينفعل انفعالاً ما.

(١٩) حال (ك).

(٢٠) ينبغي أن تفهم زيادة في هذا القول أيضاً: «من الآفات العارضة» (فوق).

(٢١) بسهولة (ز ب).

(٢٢) مجانس (ك).

(٢٣) حلو (ك).

(٢٤) واحد (ب).

الكيفيات التي ذكرناها كيفيات ٱنفعالية من قِبَل أنها تحدث في الحواس ٱنفعالاً. فإنَّ الحلاوة تحدث ٱنفعالاً[٢٥] ما في المذاق، والحرارة في اللمس. وعلى هذا المثال سائرها أيضاً.

فأمَّا البياض والسواد وسائر الألوان، فليس إنَّما تُقال كيفيات ٱنفعالية بهذه الجهة التي بها قيلت هذه التي تقدَّم ذكرها، لكن من قِبَل أنَّها أنفسها إنَّما تولَّدت عن ٱنفعال. ومن البيِّن أنَّه قد يحدث عن الانفعال تغايير كثيرة في الألوان. من ذلك أن المرء إذا خجل ٱحمرَّ وإذا فزع ٱصفرَّ وكل واحدٍ مما أشبه ذلك[٢٦]. فيجب من ذلك إن كان أيضاً (١٧٠ب) إنسان قد ناله بالطبع بعض هذه الانفعالات من عوارض ما طبيعية، فلازم أن يكون لونه مثل ذلك اللون. وذلك أنَّه إن حدثت الآن عند الخجل حالٌ ما لشيءٍ ممَّا للبدن[٢٧] فقد يمكن أيضاً أن تحدث تلك الحال بعينها في الجبلَّة الطبيعية، فيكون اللون أيضاً بالطبع مثله[٢٨]. فما كان من هذه العوارض كان ابتداؤه عن ٱنفعالات ما عسرة حركتها ذات ثباتٍ، فإنَّه يقال لها كيفيات. فإنَّ الصفرة أو السواد[٢٩] إن كان تكونه في الجبلَّة الطبيعية فإنه يدعى كيفية إذ[٣٠] كنا قد يقال فينا به «كيف نحن». وإن[٣١] كان إنَّما عرضت الصفرة أو[٣٢] السواد من مرض مزمنٍ[٣٣] أو من إحراق شمس فلم تسهل[٣٤] عودته إلى الصَّلاح أو بقي ببقائنا، قيلت هذه أيضاً كيفيات. وذلك أنَّه قد يقال فينا بها على ذلك المثال «كيف نحن». فأمَّا

---

(٢٥) افعالا (ب).

(٢٦) ينبغي أن يفهم من خارج: «يجري هذا المجرى» (فوق).

(٢٧) كأنه قال للون البدن (فوق).

(٢٨) يعني مثل اللون العارض (فوق).

(٢٩) والسواد (ب ك).

(٣٠) إن (ب).

(٣١) أو أن (ب).

(٣٢) و (ك).

(٣٣) فزمن (ن ك).

(٣٤) يسهل (ج).

ما كان حدوثه عمَّا يسهل ٱنحلاله ووشيك عودته إلى الصَّلاح قيل ٱنفعالاً[٣٥]؛ وذلك أنَّه لا يقال به في أحدٍ «كيف هو». فإنَّه ليس يقال لمن ٱحمرَّ لخجلٍ[٣٦] «أحمري»[٣٧]، ولا من ٱصفرَّ للفزع «مصفر»؛ لكن أنَّه ٱنفعل شيئاً[٣٨]. فيجب أن تقال هذه وما أشبهها ٱنفعالات، ولا تقال كيفيات.

وعلى هذا المثال[٣٩] يقال في النفس أيضاً كيفيات ٱنفعالية وٱنفعالات[٤٠]. فإنَّ ما كان تولّده فيها[٤١] منذ أول التكوّن عن ٱنفعالاتٍ ما فإنَّها أيضاً تُقال كيفيات. ومثال ذلك تِيْهِ العقل والغضب وما يجري مجراهما[٤٢]. فإنَّهم[٤٣] به يقال فيهم[٤٤] بها «كيف هم». فيقال 10a غضوب وتائه العقل. وكذلك أيضاً سائر أصناف تيه العقل إذا لم تكن طبيعية[٤٥]، لكن كان تولُّدها عن عوارض ما أُخر يعسر التخلص منها أو هي غير زائلةٍ أصلاً، يقال كيفيات. وذلك أنَّه يقال فيهم بها[٤٦] «كيف هم». وما كان حدوثه فيها عن أشياء سهلة وشيكة العودة إلى الصلاح،

---

(٣٥) انفعالات (ب)؛ أفهم من الانفعال ها هنا عارض ما (فوق).

(٣٦) عن احمر خجل (ب)؛ عن احمر بخجل (ك).

(٣٧) احمر (ك).

(٣٨) أفهم من انفعل شيئاً: «عرض له عارض» (فوق).

(٣٩) المثل (ب).

(٤٠) فإن كان تولده فيها منذ أول التكوين (ب).

(٤١) يعني في النفس (فوق).

(٤٢) مجراها (ب).

(٤٣) فإنهما (ك).

(٤٤) يعني الناس الذين تكون هذه حالهم (فوق).

(٤٥) كيفية (ك).

(٤٦) بها (ن ك).

فإنَّها تقال ٱنفعالات. مثال[٤٧] ذلك الإنسان إن اغتمَّ[٤٨] فأسرع غضبه. (١٧١أ) فإنَّه ليس يقال غضوباً من أسرع غضبه بمثل هذا الانفعال[٤٩] بل أحرى أن يقال أنَّه ٱنفعل شيئاً[٥٠]. فتكون هذه إنَّما تقال ٱنفعالات لا كَيفيات.

وجنس رابع من الكيفية الشكل والخلقة الموجودة في واحدٍ واحدٍ؛ ومع هذين[٥١] أيضاً الاستقامة والانحناء وشيء[٥٢] إن كان يشبه هذه؛ وبكل[٥٣] واحدٍ من هذه يقال «كيف الشيء». فإنَّه قد يقال في الشيء بأنَّه مثلث أو مربع «كيف هو»؛ وبأنَّه مستقيم أو «منحنٍ». ويقال أيضاً كل واحد بالخلقة «كيف هو». فأمَّا المتخلخل والمتكاثف، والخشن والأملس، فقد يظن أنَّها تدل على «كيف ما»؛ إلاَّ أنَّه قد يشبه أن تكون هذه وما أشبهها مباينة للقسمة التي في الكيف. وذلك أنَّه قد يظهر أنَّ كل واحدٍ منها أحرى بأن يكون إنَّما يدل على وضع ما للأجزاء. فإنه إنَّما يقال كثيف بأنَّ[٥٤] أجزاءه متقارب بعضها من بعض؛ ويقال متخلخل بأنَّ أجزاءه متباعدة بعضها عن[٥٥] بعض؛ ويقال أملس بأن أجزاءه موضوعة على ٱستقامة ما، ويقال خشن بأنَّ بعضها يفضل وبعضها يقصر. ولعله قد يظهر للكيفية ضرب ما آخر، إلاَّ أنَّ ما يذكر خاصةً من ضروبها فهذا مبلغة. فالكيفيات[٥٦] هي هذه التي ذُكرت.

وذوات الكيفية هي التي يقال بها[٥٧] على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان. فأمَّا في أكثرها وفي[٥٨] جميعها، إلاَّ

---

(٤٧) مثل (ب).

(٤٨) غمّ (ب).

(٤٩) الانفعال العارض (ز ك).

(٥٠) العارض (فوق)؛ عرض له عارض (فوق).

(٥١) هذا (ب).

(٥٢) (أي) شيء (آخر) (ب).

(٥٣) وكل (ب).

(٥٤) فإن (ك).

(٥٥) من (ك).

(٥٦) والكيفيات (ك).

(٥٧) يعني الكيفية (فوق).

(٥٨) أو في (ب).

الشاذ منها، فإنَّما يقال على طريق المشتقة أسماؤها. مثال ذلك من البياض أبيض، ومن البلاغة بليغ، ومن العدالة عدل[٥٩]؛ وكذلك في سائرها. وأمَّا في الشاذ منها فلأنَّه لم يوضع للكيفيات أسماء، فليس يمكن أن يكون[٦٠] يقال منها على طريق المشتقة أسماؤها. مثال ذلك «المُحاضري» أو «الملاكزي» الذي يقال بقوة طبيعية؛ فليس يقال في
10 - اللسان اليوناني عن كيفية من[٦١] الكيفيات على طريق المشتقة أسماؤها.
١٠ب) وذلك أنه لم يوضع للقوي في اللسان اليوناني اسم فيقال بها[٦٢] هؤلاء[٦٣] كيف هم، كما وضع للعلوم، وهي التي بها يقال ملاكزيين أو مناضليين من طريق الحال. فإنَّه يقال علم ملاكزي، أي علم الملاكزة[٦٤]، وعلم[٦٥] مناضلي أي علم المناضلة. ويقال في حالهم من هذه[٦٦] على طريق المشتقة أسماؤها «كيف هم». وربَّما كان لها[٦٧] اسمٌ موضوع[٦٨]، ولا يقال المكيَّف بها على طريق المشتقة أسماؤها. مثال ذلك من الفضيلة مجتهد، فإنَّ الذي له فضيلة إنَّما يقال مجتهد. ولا يُقال في اللسان اليوناني من[٦٩] الفضيلة على طريق المشتقة أسماؤها. وليس ذلك في[٧٠] الكثير. فذوات الكيفية تُقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان.

وقد يوجد أيضاً في الكيف مضادة[٧١]. مثال ذلك أنَّ العدل ضد

---

(٥٩) عادل (ك).
(٦٠) أن (ز م).
(٦١) ومن (ز م).
(٦٢) يعني بالقوى (فوق).
(٦٣) هو لا (ج).
(٦٤) الملاكزة (ن ب).
(٦٥) أو علم (ب).
(٦٦) يعني من هذه العلوم (فوق).
(٦٧) يعني الكيفية (فوق).
(٦٨) (للكيف) (ز ب).
(٦٩) يذهب إلى أن العادة لم تجرِ في اللسان اليوناني بمثل ما جرت في غيره أن يقال من الفضيلة فاضل، لكن إنما يقال مكانه مجتهد (فوق).
(٧٠) من (ك).
(٧١) مضاد (ك).

الجور وكذلك البياض والسواد وسائر ما أشبه ذلك. وأيضاً ذوات الكيفية بها. مثال ذلك الجائر للعادل، والأبيض للأسود. إلَّا أنَّ ذلك ليس فيها كلها[٧٢]. فإنَّه ليس للأشقر ولا للأصفر ولا لما أشبه ذلك من الألوان ضد أصلاً، وهي ذوات كيفية. وأيضاً إن كان أحد المتضادين، أيهما كان، كيفاً، فإنَّ الآخر أيضاً يكون كيفاً. وذاك[٧٣] بيِّنٌ لمن تصفَّح سائر النعوت. مثال ذلك، إن كان العدل ضدَّ الجور وكان العدل كيفاً، فإنَّ[٧٤] الجور أيضاً كيف. فإنَّه لا يطابق الجور ولا واحداً من سائر النعوت: لا[٧٥] الكم مثلاً ولا المضاف[٧٦]، ولا أين ولا واحداً من سائر ما يجري مجراها بتة[٧٧] ما خلا الكيف. وكذلك في سائر المتضادات التي في الكيف.

وقد يقبل[٧٨] أيضاً الكيف الأكثر والأقل. فإنَّه يقال إنَّ هذا أبيض بأكثر من غيره أو بأقل؛ وهذا عادل بأكثر من غيره أو بأقل. وهيَ أنفسها تحتمل[٧٩] الزيادة. فإنَّ الشيء الأبيض قد يمكن أن يزيد بياضه فيصير أشد بياضاً. وليس كلها ولكن أكثرها. فإنَّه مما يشك فيه، هل يقال عدالة أكثر أو أقل من عدالة. وكذلك في سائر الحالات. فإنَّ قوماً[٨٠]
(١٧٢أ) يمارون في أشباه هذه فيقولون إنه لا يكاد أن يقال عدالة أكثر ولا أقل من

(٧٢) يعني في ذوات الكيفية (فوق).

(٧٣) يعني أنه إن كان أحد المتضادين داخلاً في الكيفية مثلاً، فيجب أن تعلم أن الآخر إنما يدخل في الكيفية أيضاً. وذلك إنك إن تصفحت سائر النعوت ما خلا الكيفية لم تجده يدخل في شيء منها. ذلك (ب ك).

(٧٤) وإن (ب).

(٧٥) ولا (ك).

(٧٦) والمضاف (ب).

(٧٧) البتة (ك).

(٧٨) قبل (ك).

(٧٩) أيضاً (ز ك).

(٨٠) قوم (ك).

عدالة، ولا صحَّة أكثر ولا أقلُّ من صحَّةٍ؛ ولكنهم يقولون إنَّ «لهذا
11a - صحة أقلَّ مما لغيره»، ولهذا عدالة أقلُّ مما لغيره[٨١]. وعلى هذا المثال «لهذا كتابة أقل من كتابة غيره»، وسائر الحالات. فأمَّا ما يسمى[٨٢] بها فإنَّها تقبل الأكثر والأقل بلا شك. فإنَّه يقال إنَّ هذا أبلغ[٨٣] من غيره وأعدل وأصح[٨٤]. وكذلك الأمر في سائرها.

وأمَّا المثلَّث والمربَّع فلن يظن أنَّهما يقبلان الأكثر ولا الأقل[٨٥]، ولا شيء من سائر الأشكال البتَّة. فإنَّ ما قبل قول[٨٦] المثلث أو قول الدائرة فكله على مثال واحد مثلثات ودوائر. وما لم يقبله[٨٧] فليس يقال إنَّ هذا أكثر من غيره فيه. فإنَّه ليس المربَّع في أنَّه دائرة أكثر من المستطيل إذ كان ليس يقبل ولا واحد منهما حدّ[٨٨] الدائرة. وبالجملة إنَّما يوجد أحد[٨٩] الشيئين أكثر من الآخر إذا كانا جميعاً يقبلان قول[٩٠] الشيء الذي يقصد له. فليس كل الكيف إذاً يقبل الأكثر والأقلّ. فهذه التي ذكرت ليس منها شيء هو خاصة[٩١] الكيفية. فأمَّا «الشبيه» و «غير الشبيه»، فإنَّما يقالان في الكيفيات وحدها. فإنَّه ليس يكون هذا شبيهاً بغيره بشيءٍ غير ما هو به كيف. فتكون خاصَّة الكيفية أنَّ بها يقال: «شبيه» و «غير شبيه».

وليس ينبغي أن يتداخلك الشك فتقول: إنَّا قصدنا للكلام[٩٢] في الكيفية فعدّدنا كثيراً من المضاف، إذ الملكات والحالات من المضاف.

---

(٨١) مما لغيره (ن ب).
(٨٢) تسمى (ج).
(٨٣) من البلاغة (فوق).
(٨٤) من الصحة (فوق).
(٨٥) والأقل (ب)؛
(٨٦) رسم، حد، حد، رسم (فوق).
(٨٧) وما قبله (ب).
(٨٨) قول (ب).
(٨٩) يعني في ذلك الشيء الذي قبلا
(٩٠) حد، رسم (فوق).
(٩١) شيء خاصية (ك).
(٩٢) الكلام (ك).

فإنَّه تكاد أن تكون أجناس هذه كلها وما أشبهها إنَّما تقال من المضاف؛ وأمَّا[٩٣] الجزئيات فلا شيء منها البتَّة[٩٤]. فإنَّ العلم، وهو جنس، ماهيَّته إنَّما تقال بالقياس إلى غيره. وذلك أنَّه إنَّما يقال علم بشيءٍ. فأمَّا الجزئيات فليس شيءٌ منها ماهيته تقال بالقياس إلى غيره. مثال ذلك النحو، ليس يقال نحواً بشيء[٩٥]، ولا الموسيقى هي موسيقى بشيء اللَّهمَّ إلاَّ أن تكون هذه أيضاً قد تقال من المضاف من طريق الجنس. (١٧٢ب) مثال ذلك النَّحو يقال علماً بشيءٍ لا نحواً[٩٦] بشيء، والموسيقى علماً[٩٧] بشيءٍ لا موسيقى بشيء. فيجب أن تكون الجزئيات[٩٨] ليست[٩٩] من المضاف. ويقال لنا ذوي كيفية بالجزئيات؛ وذلك أنَّه إنَّما لنا هذه: فإنَّا إنَّما يقال لنا علماً بأنَّ لنا من العلوم الجزئية. فيجب من ذلك أن تكون هذه[١٠٠] أيضاً، أعني الجزئيات، كيفيات؛ وهي التي بها تدعى ذوي كيفية، وليس هذه من المضاف. وأيضاً إن أُلفِيَ[١٠١] شيء واحدٌ بعينه كيفاً ومضافاً، فليس بمنكر أن يعدّ في الجنسين جميعاً.

(٩٣) فأمَّا (ك).

(٩٤) ينبغي أن نفهم من خارج: «يقال من المضاف» (فوق).

(٩٥) لشيء (ك).

(٩٦) نحو (ك).

(٩٧) علم (م، ج).

(٩٨) يعني العلوم الجزئية (فوق).

(٩٩) ليس (ب).

(١٠٠) هذه (ن ب).

(١٠١) ألغي (ب).

ـ ٩ ـ

في يفعل وينفعل

11b - وقد يقبل «يفعل» و «ينفعل» مضادة والأكثر والأقل. فإنَّ «يُسخَّنُ» مضاد «ليبرد» و «يسخن» مضاد «ليبرد»[١]، و «يُلَذُّ»[٢] مضاد «ليتأذّى». فيكونان قد يقبلان المضادَّة، وقد يقبلان أيضاً الأكثر والأقل: فإنَّ يسخن قد يكون أكثر وأقل، ويسخن[٣] أكثر وأقل، ويتأذَّى أكثر وأقل. فقد يقبل إذن[٤] «يفعل» و «ينفعل» الأكثر والأقل.

فهذا مبلغ ما نقوله في هذه.

وقد قيل في الموضوع أيضاً في باب المضاف أنَّه إنَّما يقال من الوضع على طريق المشتقَّة أسماؤها.

فأمَّا في الباقية أعني في «متى» وفي «أين»[٥]، وفي «له»، فإنَّها، إذا[٦] كانت واضحة، لم نقل فيها شيئاً سوى ما قلناه بدءاً؛ من أنَّه يدلُّ: أمَّا على «له» فمنتعل، متسلح، وأمَّا على «أين» فمثل قولك في «لوقين». وسائر ما قلناه[٧] فيها.

فهذا ما نكتفي به من القول في الأجناس التي إياها قصدنا.

---

(١) ويبرد مضاد يسخن (ك).
(٢) ويلتذ (ك).
(٣) ويبرد (ك).
(٤) إذا (ج).
(٥) وأين (ب).
(٦) إذ (ك).
(٧) نقلناه (ب).

القسم الثالث

في معانٍ ذكرها في المقولات ويُحقَّق الكلام فيها تحقيقاً أكثر ممَّا عند الجمهور منها علمٌ ما وإن لم يكن على الكفاية

ـ ١٠ ـ

[في المتقابلات]

وقد ينبغي أن نقول في المتقابلات على كم جهةٍ من شأنها أن تتقابل. فنقول: إنَّ الشيء يُقال إنَّه يُقابل غيره على أربعة أوجهٍ. أمَّا على
طريق المضاف، وأمَّا على طريق المضادَّة، وأمَّا على طريق العدم (١٧٣أ)
والملكة، وأمَّا على طريق الموجبة والسالبة. فتقابل واحدٍ واحدٍ من هذه إذا قيل على طريق الرَّسم: أمَّا على طريق المضاف، فمثل الضِّعف للنصف؛ وأمَّا على طريق المتضادَّة[١]، فمثل الشرير والخيِّر؛ وأمَّا على

(١) المضادة (ب).

طريق العدم والملكة، فمثل العمى والبصر؛ وأمَّا على طريق الموجبة والسالبة، فمثل جالسٌ، ليس بجالسٍ.

فما كان يقابل على طريق المضاف، فإنَّ ماهيَّته تُقال بالقياس إلى[٢] الذي إياه[٣] يُقابل أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إليه. مثال ذلك الضعف عند الضعف. فإنَّ ماهيَّته إنَّما تُقال بالقياس إلى غيره. وذلك أنَّه إنَّما هو ضعفٌ لشيءٍ. والعلم أيضاً يُقابل المعلوم على طريق المضاف؛ وماهيَّة العلم إنَّما تقال بالقياس إلى المعلوم. والمعلوم أيضاً فماهيَّته إنَّما تقال بالنسبة إلى مقابلهْ، أي إلى العلم؛ فإنَّ المعلوم إنَّما يُقال إنَّه معلوم عند شيءٍ أيْ عند العلم. فما كان إذاً يُقابل على طريق المضاف، فإنَّ ماهيَّته إنَّما تُقال بالقياس إلى غيره، أو يقال بعضها عند بعضٍ على نحو آخر.

فأمَّا على طريق المتضادَّة[٤] فإنَّ ماهيَّاتها[٥] لا تُقال أصلاً بعضها عند بعض، بل إنَّما يُقال إنَّ[٦] بعضها مضاد[٧] لبعضٍ. فإنَّه ليس يقال إنَّ الخيِّر هو خيِّرٌ للشرير، بل مضاد له، ولا الأبيض للأسود، بل مضاد له.
12a - فتكون هاتان المتقابلتان[٨] مختلفتين. وما كان من المتضادة هذه حالها، أعني أنَّ الأشياء التي من شأنها أن يكون وجودها فيها أن[٩] الأشياء التي تنعت بها يجب ضرورة أن يكون أحد المتضادين موجوداً فيها، فليس[١٠] فيما بينهما[١١] متوسِّطٌ أصلاً. وما كان ليس واجباً أن يكون أحدهما

(٢) إلى (ن م).
(٣) إليه (ج).
(٤) المضادة (ب)؛ يعني المتقابلة على طريق المتضادة (فوق).
(٥) ماهيتها (ب).
(٦) محذوف (ك).
(٧) مضادة (ب).
(٨) المقابلتان (ب).
(٩) من (ز ك).
(١٠) وليس (ك).
(١١) بينها (م ج).

موجوداً فيها، فتلك فيما بينهما متوسِّطٌ لا محالة. مثال ذلك الصِّحَّة والمرض من شأنهما أن يكونا في بدن الحيوان؛ ويجب ضرورة أن يكون أحدهما، أيهما كان، موجوداً في بدن الحيوان، أمَّا المرضِ وأمَّا الصحة. والفرد والزوج ينعت بهما العدد؛ ويجب ضرورة أن يوجد[١٢] أحدهما، أيهما كان، في العدد؛ أمَّا الفرد وأمَّا الزوج، وليس فيما بين هذه متوسطٌ البتة، لا بين الصحة والمرض[١٣]، ولا بين الفرد والزوج. (١٧٣ب) فأمَّا ما لم يكن واجباً أن يوجد فيها أحدهما، فتلك فيما بينها متوسطٌ. مثال ذلك السواد والبياض من شأنهما أن يكونا في الجسم، وليس واجباً أن يكون أحدهما موجوداً في الجسم. فإنَّه[١٤] ليس كل جسم فهو إمَّا أبيض وإما أسود. والمحمود والمذموم قد يُنعت بهما الإنسان، ونُنعت[١٥] بهما أيضاً أشياء كثيرة غيره. إلاَّ أنه ليس بواجب[١٦] ضرورة أن يكون أحدهما موجوداً في تلك الأشياء التي تنعت بهما. وذلك أنَّه ليس كل شيءٍ فهو إمَّا محمود وإما مذموم. فبين هذه متوسطات ما. مثال ذلك أنَّ بين الأبيض وبين الأسودالأدكن والأصفر وسائر الألوان. وبين المحمود والمذموم ما ليس بمحمودٍ ولا مذمومٍ. فإنَّ في بعض الأمور قد[١٧] وضعت أسماء للأوساط[١٨]. مثال ذلك أنَّ بين الأبيض وبين الأسود الأدكن والأصفر. وفي بعضها لا يمكن العبارة عن الأوسط باسم؛ بل[١٩] إنَّما يُحدُّ الأوسط بسلب[٢٠] الطرفين. مثال ذلك: لا جيّد ولا رديء، ولا عدل ولا جور.

---

(١٢) أن يوجد (ن ك).
(١٣) وبين المرض (ك).
(١٤) فإن (ك).
(١٥) ينعت (ج).
(١٦) واجب (ك).
(١٧) وقد (ك).
(١٨) للأوسط (ك).
(١٩) بل (ن ب).
(٢٠) بسبب (ب).

فأمَّا العدم والملكة، فإنَّهما يقالان في شيءٍ واحد بعينه. مثال ذلك البصر والعمى في العين. وعلى جملة[٢١] من القول: كل ما كان من شأن الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كل واحدٍ منهما. وعند ذلك نقول في كل واحدٍ ممَّا هو قابل للملكة أنَّه عادم عندما لا تكون موجودةً للشيء الذي من شأنها أن تكون موجودةً له وفي[٢٢] الحين الذي من شأنها أن تكون له فيه. فإنَّا إنَّما نقول «أدرد» لا لمن لم تكن له أسنان، ونقول «أعمى» لا لمن لم يكن له بصر. بل إنَّما نقول ذلك فيما لم يكونا له في الوقت الذي من شأنهما أن يكونا له فيه. فإنَّ البعض[٢٣] ليس[٢٤] له حين يولد لا بصر ولا أسنان ولا يقال فيه أنَّه «أدرد» ولا أنَّه «أعمى».

وليس أن تُعدم[٢٥] الملكة وأن توجد[٢٦] الملكة هما العدم والملكة. من ذلك أنَّ[٢٧] البصر ملكة[٢٨]، والعما عدمٌ؛ وليس[٢٩] أن يوجد البصر هو البصر، ولا أن يوجد العمى هو العمى. فإنَّ العمى هو عدمٌ ما. فأمَّا أن يكون الحيوان أعمى فهو أن يعدم البصر وليس هو العدم. فإنَّه لو كان «العمى» و «أن يوجد العمى» شيئاً واحداً بعينه، لقد كانا جميعاً ينعت بهما شيء[٣٠] واحد بعينه. غير أنَّا نجد الإنسان يقال له
-12 b- «أعمى» ولا يقال له «عمى» على وجه من الوجوه. ومظنون أنَّ هذين أيضاً يتقابلان[٣١]، أعني أنَّه تعدم[٣٢] الملكة وأن توجد[٣٣] الملكة كتقابل

---

(٢١) الجملة (ك).

(٢٢) في (ك).

(٢٣) مكان أن يقول بعض الحيوانِ.

(٢٤) ليس (ن ك).

(٢٥) يعدم (ج).

(٢٦) يوجد (ج).

(٢٧) أن(ن ك).

(٢٨) البصر ملكة (ن ج)

(٢٩) فليس (ك).

(٣٠) شيئاً (ك).

(٣١) متقابلان (ك).

(٣٢) يعدم (ج).

(٣٣) يوجد (ج).

(١٧٤أ) العدم والملكة؛ وذلك أنَّ جهة المضادة واحدة بعينها. فإنَّه كما العمى يقابل البصر، كذلك[٣٤] الأعمى يقابل البصير.

وليس أيضاً ما تقع عليه الموجبة والسالبة موجبة ولا سالبة. فإنَّ الموجبة قول موجبٌ والسالبة قول سالبٌ. فأمَّا ما تقع عليه الموجبة والسالبة فليس منها شيء هو قول[٣٥]. ويقال في هذه أيضاً أنَّها يقابل[٣٦] بعضها مثل الموجبة والسالبة؛ فإنَّ في[٣٧] هذه أيضاً جهة المقابلة واحدة بعينها؛ وذلك أنَّه كما[٣٨] أن الموجبة تقابل السالبة مثال ذلك قولك «إنه جالس» لقولك «إنَّه ليس بجالس»، كذلك يتقابل أيضاً الأمران اللذان يقع عليهما كل واحد من القولين، أعني «الجلوس» «لغير الجلوس».

فأمَّا أنَّ العدم والملكة ليسا متقابلين تقابل المضاف، فذلك ظاهر. فإنَّه ليس ماهيته[٣٩] تقال بالقياس إلى مقابله. وذلك أنَّ البصر ليس هو بصراً بالقياس إلى العمى، ولا ينسب إليه على جهة أخرى أصلاً. وكذلك أيضاً ليس يقال العمى عمى للبصر بل إنَّما يقال[٤٠] العمى عدم للبصر[٤١]؛ فأمَّا «عمى للبصر»[٤٢] فلا يقال. وأيضاً فإنَّ كل مضافين فكل

---

(٣٤) يريد أن قياس العما إلى البصر هو قيام الأعمى إلى البصير (فوق).

(٣٥) الجملة: فأما... قول (ن ب).

(٣٦) تقابل (ج).

(٣٧) في (ن ك).

(٣٨) أنه كما (ن م ب ج).

(٣٩) يعني ماهية كل واحد منهما (فوق).

(٤٠) ينبغي أن نفهم من قوله في هذا الموضع عمى للبصر لا ما يفهم من قول القائل عمى البصر. فإن هذا قد يجوز أن يقال. بل أن العمى شيء هو للبصر على طريق الأعطاء والملكة.

(٤١) للعمى عدم للبصر (ك).

(٤٢) عمى البصر (ك).

واحد منهما يرجع على صاحبه في القول بالتكافؤ. فقد كان يجب في العمى أيضاً [٤٣] لو كان من المضاف أن يرجع بالتكافؤ على ذلك الشيء الذي إليه يضاف بالقول. لكنه ليس يرجع بالتكافؤ؛ وذلك أنَّه ليس يقال «إنَّ البصر هو بصر للعمى».

ومن هذه الأشياء[٤٤] يتبيَّن أيضاً أنَّ التي تقال على طريق العدم والملكة ليست متقابلة تقابل المضادة[٤٥]. فإنَّ المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط أصلاً قد يجب ضرورة أن يكون أحدهما موجوداً دائماً في الشيء الذي فيه من شأنها أن تكون، أو في الأشياء التي تنعت بها. فإنَّ الأشياء التي ليس بينها متوسط أصلاً كانت[٤٦] الأشياء التي يجب ضرورةً أن تكون أحد الشيئين منها موجوداً في القابل: مثال ذلك في المرض والصحة والفرد والزوج.

فأمَّا[٤٧] اللذان[٤٨] بينهما متوسط[٤٩] ما فليس[٥٠] واجباً ضرورة في ب) حين من الزمان أن يكون أحدهما موجوداً في كل شيء. فإنَّه[٥١] ليس كل شيء[٥٢] قابل[٥٣] فواجب ضرورة أن يكون إمَّا أبيض وأمَّا أسود، وإمَّا حارّاً وإمَّا بارداً. وذلك أنَّه ليس مانع من أن يكون إنَّما يوجد فيه

---

(٤٣) أيضاً (ن ج).

(٤٤) ينبغي أن نفهم من خارج: «التي أنا قائلها».

(٤٥) في الدستور بخط إسحق: «المضاف». والذي يجب أن يكون: «المضادة» على ما أثبتناه (فوق)؛ المضاف (م ج).

(٤٦) مكان أن يقول: «قد قلنا» يقول «كانت» (فوق).

(٤٧) أما (ك).

(٤٨) يعني المتضادين (فوق).

(٤٩) متوسط (ن ب).

(٥٠) ليس (ك).

(٥١) وأنه (ك).

(٥٢) كل شيء (ن ك).

(٥٣) قابلا (ب).

شيءٌ ممّا في الوسط. فإنّه قد كانت[٥٤] الأشياء التي بينها متوسط ما هي الأشياء التي ليس واجباً ضرورة أن[٥٥] يكون أحد[٥٦] الشيئين[٥٧] موجوداً في القابل ما لم يكن أحدهما موجوداً بالطَّبع؛ مثل أن[٥٨] للنار أنَّها حارة، وللثلج أنَّه أبيض. وفي هذه وجود أحد الشيئين محصَّلاً واجب، لا أيُّهما اتَّفق. فإنَّه ليس يمكن أن تكون النار باردة ولا الثلج أسود.
- 13a - فيكون ليس يجب وجود أحد الشيئين أيُّهما كان في كل قابل، لكن وجود الواحد فيما هو له بالطبع دون غيره؛ ووجود الواحد في هذه محصلاً، لا أيُّهما اتَّفق.

فأمَّا في العدم والملكة فليس يصح ولا واحد من الأمرين اللذين ذُكرا؛ وذلك أنَّه ليس يجب ضرورة أن يوجد دائماً في القابل أحدهما أيهما كان. فإن ما لم يبلغ بعد إلى أن يكون من شأنه أن يبصر فليس يقال فيه لا أنَّه أعمى ولا أنه بصير. فيكون[٥٩] هذان ليسا من المتضادات[٦٠] التي ليس[٦١] بينها[٦٢] متوسط أصلاً؛ ولا هما أيضاً من المتضادات التي بينها متوسط ما. فإنَّ أحدهما موجود في كل قابلٍ ضرورةً أعني أنه إذا صار[٦٣] في حدّ[٦٤] ما من شأنه أن يكون له بصر، فحينئذ يقال له أعمى أو بصير وليس يقال فيه[٦٥] أحدهُما[٦٦] محصلاً، لكن أيهما[٦٧] اتفق. فإنَّه ليس يجب فيه لا العمى ولا البصر، بل أيهما

---

(٥٤) مكان «قد قلنا» (فوق).

(٥٥) وأن (ك).

(٥٦) يعني الضدين (فوق).

(٥٧) المضافين (ز ك).

(٥٨) (يوجد بالطبع) (ز ب)؛ يقال (ز ك).

(٥٩) فيكونان (ك).

(٦٠) المضادات (ك).

(٦١) التي ليس (ن ب).

(٦٢) بينهما (ك).

(٦٣) يعني الحيوان (فوق).

(٦٤) أحد مما (ب).

(٦٥) منه (ك).

(٦٦) أحدها (ب).

(٦٧) أيها (ب).

اتفق. فأمَّا المتضادات التي بينها متوسط، فلم يكن يلزم ضرورة، في وقت من الأوقات، أن يكون أحدهما موجوداً في الكل، لكن في البعض؛ وفي هذه أيضاً أحدهما محصَّل. فيكون قد تبيَّن من ذلك أنَّ التي تُقال على طريق العدم والملكة ليست تتقابل ولا كواحدة من جهتي تقابل المتضادات.

(١٧٠أ) وأيضاً فإنَّ المتضادات إذا[٦٨] كان القابل موجوداً، فقد يمكن أن يكون تغيُّرٌ من كل واحدٍ من الأمرين إلى الآخر، ما لم يكن الواحد موجوداً[٦٩] لشيء بالطبع. مثل ما للنار الحرارة. فإنَّ الصحيح قد يمكن أن يمرض، والأبيض قد يمكن أن يصير أسود، والبارد قد يمكن أن يصير حاراً، والصالح[٧٠] قد يمكن أن يصير طالحاً، والطالح قد يمكن أن يصير صالحاً. فإنَّ الطالح[٧١] إذا نقل إلى معاشرة من هو على مذاهب وأقاويل أجمل، فإنَّه قد يأخذ في[٧٢] طريق الفضيلة ولو يسيراً. وإن هو أخذ في هذا[٧٣] الطريق مرة واحدة فمن البيِّن أنَّه إمَّا أن ينتقل عما كان عليه على التمام، وإمَّا أن يمعن في ذلك إمعاناً كثيراً. وذلك أنَّه كلما مرَّ ازدادت سهولة الحركة عليه إلى الفضيلة. وإذا أخذ في هذا الطريق، ولو أخذاً يسيراً[٧٤]، منذ أول الأمر حتى يكون وشيكاً بأن يمعن فيه، ثم تمادى في ذلك ودام عليه، انتقل على التمام إلى الملكة المضادة لها إن لم يقصر[٧٥] به الزمان. فأمَّا[٧٦] العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما التغيُّر من البعض إلى البعض. فإنَّ التغيُّر من الملكة إلى

(٦٨) إن (ب).
(٦٩) للشيء (ك).
(٧٠) والمرء الصالح (ك).
(٧١) الصالح (ب)؛ (ج).
(٧٢) على (ج).
(٧٣) هذه (ب).
(٧٤) أخذ اليسير (ب).
(٧٥) يقطع به (فوق).
(٧٦) إنما (ك).

العدم قد يقع؛ وأمَّا من العدم إلى الملكة فلا يمكن أن يقع. فإنَّه لا من صار أعمى يعود فيبصر، ولا من صار أصلع يعود ذا جمة، ولا من كان أدرد تنبت له الأسنان.

- 13b - ومن البيِّن أن التي تتقابل على طريق الموجبة والسالبة فليس تقابلها(٧٧) ولا على واحدٍ من هذه الأنحاء التي ذكرت. فإنَّ في هذه وحدها يجب ضرورة أن يكون أبداً أحدهما(٧٨) صادقاً، والآخر كاذباً، ولا في المضاف، ولا في العدم والملكة. مثال ذلك الصحة والمرض متضادان، وليس واحدة(٨١) منهما لا صادقاً ولا كاذباً(٨٢)؛ وكذلك (١٧٥ب) الضعف والنصف يتقابلان على طريق المضاف وليس(٨٣) واحد منهما لا صادقاً ولا كاذباً(٨٤). ولا أيضاً التي على جهة العدم(٨٥) والملكة مثل البصر والعمى. وبالجملة، فإنَّ التي تقال بغير تأليف أصلاً، فليس شيءٌ منها لا صادقاً ولا كاذباً. وهذه التي ذكرت كلها إنَّما تقال بغير تأليف.

إلَّا أنَّه قد يُظنُّ أنَّ ذلك يلزم خاصَّة في(٨٦) المتضادات التي تقال بتأليف. فإنَّ سقراط صحيح «مضاد» لـ «سقراط مريض». لكنَّه ليس يجب ضرورة دائماً، ولا في هذه، أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً. فإنَّ سقراط إذا كان موجوداً كان أحدهما صدقاً والآخر كذباً. وإذا لم يكن موجوداً فهما جميعاً كاذبان. وذلك أنَّه متى لم يكن سقراط موجوداً البتة

---

(٧٧) تقابلهما (ك).
(٧٨) يعني أحد القولين (فوق)، أحدها (ب).
(٧٩) المضادات (ك).
(٨٠) يعني أحد المتضادين (فوق).
(٨١) واحد (ك)؛ (ج).
(٨٢) لا صدقاً ولا كذباً (ك).
(٨٣) فليس (ك).
(٨٤) لا صدقاً ولا كذباً (ك).
(٨٥) العرض (ك).
(٨٦) من (ك).

لم يكن صدقاً[٨٧]، لا أنَّ سقراط مريض ولا أنه صحيح. فأمَّا في[٨٩] العدم والملكة، فإنَّ العين إذا لم تكن موجودة أصلاً لم يكن ولا واحد من الأمرين صدقاً. ومتى كانت أيضاً موجودة لم يكن أبداً أحدهما صادقاً[٩٠]. فإنَّ «سقراط بصير» مقابل لـ «سقراط أعمى» تقابل العدم والملكة. وإذا كان موجوداً فليس واجباً[٩١] ضرورة أن يكون أحدهما صادقاً أو كاذباً. فإنَّه، ما لم يأتِ الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه بصيراً أو أعمى، فهما جميعاً كاذبان. ومتى لم يكن أيضاً سقراط أصلاً، فعلى هذا الوجه أيضاً الأمران جميعاً كاذبان؛ أعني أنَّه بصير وأنَّه أعمى.

فأمَّا في الموجبة والسالبة، فأبداً[٩٢]، كان موجوداً[٩٣] أو لم يكن موجوداً[٩٤]، أحدهما يكون كاذباً والآخر صادقاً. فإنَّ القول بأنَّ «سقراط مريض» وأنَّ «سقراط ليس مريضاً»، إن كان سقراط موجوداً، فظاهر أنَّ أحدهما صادق أو كاذب؛ وإن لم يكن موجوداً، فعلى هذا المثال. فإنَّ القول بأنَّ[٩٥] «سقراط مريض»، إذا لم يكن سقراط موجوداً، كاذب[٩٦]؛ والقول بأنَّه «ليس مريضاً»[٩٧] صادق. فيكون في هذه وحدها خاصة أحد القولين أبداً صادقاً أو كاذباً[٩٨]؛ أعني التي تتقابل على طريق الموجبة والسالبة.

---

(٨٧) صادقاً (ك). (٨٨) وأمّا (ب).

(٨٩) محذوف (ب).

(٩٠) صدقاً (ب)؛ فإن سقراط إذ كان موجوداً كان أحدهما صدقاً والآخر كذباً (ز ك).

(٩١) مثل أن يكون في عينه ما يحمل أن يقدح، فليس يقال في سقراط لا أنه بصير ولا أنه أعمى (فوق). (٩٥) إن (ك).

(٩٢) فإنه لو (ز ك)؛ سواء (ز ب). (٩٦) كان كاذباً (ب).

(٩٣) يعني سقراط (فوق). (٩٧) بمريض (ك).

(٩٤) فإن (ز ب). (٩٨) وكاذباً (ك).

— ١١ —

[في الأضداد]

والشر[١] ضرورة مضاد للخير، وذلك بيِّنٌ بالاستقراء في الجزئيات. (١٧٦أ) مثال ذلك المرض للصحة، والجور للعدل، والجبن للشجاعة. وكذلك - 14a - أيضاً في سائرها. فأمَّا المضاد للشر فربَّما كان الخير، وربَّما كان الشر؛ فإنَّ النقص هو شر يضادّه الإفراط وهو شر. وكذلك التوسط[٢] مضاد لكل واحد منهما وهو خير. وإنَّما يوجد ذلك في اليسير من الأمور؛ فأمَّا في أكثرها فإنَّما الخير دائماً مضادٌّ للشر.

وأيضاً فإنَّ المتضادين ليس واجباً ضرورة، متى كان أحدهما موجوداً، أن يكون الباقي موجوداً. وذلك أنَّه، إن كانت الأشياء كلها صحيحة، فإنَّ الصحة تكون موجودةً؛ فأمَّا المرض فلا. وإن كانت الأشياء كلها بيضاء فإنَّ البياض موجود؛ فأمَّا السواد[٣] فلا. وأيضاً إن كان أنَّ «سقراط صحيح» مضاداً لأنَّ «سقراط مريض»، وكان لا يمكن أن يكونا جميعاً موجودين فيه بعينه[٤]، فليس يمكن متى كان أحد هذين المتضادين موجوداً، أن يكون الباقي أيضاً موجوداً. فإنَّه متى كان موجوداً أنَّ «سقراط صحيح» فليس يمكن أن يكون أنَّ «سقراط مريض».

ومن البيِّن أنَّ كل متضادين، فإنَّما شأنهما أن يكونا في شيء واحد

(١) والرداءة (فوق).
(٢) هو (ز ك).
(٣) الأسود (ب).
(٤) في شيء واحد بعنه (فوق).

بعينه. فإنَّ الصحة والمرض في جسم الحيّ، والبياض والسواد في الجسم على الإطلاق، والعدل[٥] والجور في نفس الإنسان. وقد يجب، في كل متضادين، إمَّا أن يكونا في جنسٍ واحدٍ بعينه، وإمَّا أن يكونا في جنسين متضادين، وإمَّا أن يكونا أنفسهما جنسين. فإنَّ الأبيض والأسود في جنسٍ واحدٍ بعينه، وذلك أنَّ جنسهما اللون. فأمَّا العدل والجور[٦] ففي جنسين متضادين: فإنَّ الجنس لذاك[٧] فضيلةٌ، ولهذا رذيلة. وأمَّا الخير والشر فليسا[٨] في جنسٍ، بل هما أنفسهما جنسان لأشياء.

---

(٥) فالعدل (ك).

(٦) الحق (ب).

(٧) لذلك فليس (ب).

— ١٢ —

في المتقدِّم

يقال إن شيئاً[١] متقدِّمٌ لغيرة على أربعة أوجه:

(١٧٦ب) أمّا الأول وعلى التحقيق فبالزمان. وهو الذي به[٢] يقال إنَّ هذا أسنُّ من غيره أو هذا أعتق من غيره. فإنَّه إنَّما يُقال أسن أو أعتق من جهة أنَّ زمانه أكثر.

وأما الثاني فما لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود. مثال ذلك أن الواحد متقدِّم للاثنين، لأنَّ الاثنين متى كانا موجودين لزم[٣] بوجودهما وجود الواحد. فإن[٤] كان الواحد موجوداً فليس واجباً ضرورةً وجود الاثنين. فيكون لا يرجع بالتكافؤ[٥] من وجود الواحد لزوم وجود الاثنين. ومظنون أنَّ ما لم[٦] يرجع منه بالتكافؤ في[٧] لزوم الوجود فهو متقدِّمٌ.

وأمّا[٨] المتقدِّم الثالث فيُقال على مرتبة ما، كما يقال في العلوم وفي الأقاويل. فإنَّ في العلوم البرهانية قد يوجد المتقدِّم والمتأخِّر في

---

(١) شيء (ك).
(٢) به (ن ك).
(٣) لزموا (ك).
(٤) وإن (ك).
(٥) التكافؤ (ب).
(٦) لا (ب).
(٧) ـي (ن ك).
(٨) فأمّا (ب).

-14b- المرتبة. وذلك أنَّ الأُسطقسات[٩] متقدمة للرسوم في المرتبة، وفي الكتابة[١٠] حروف المعجم متقدمة للهجاء؛ وفي الأوقاويل أيضاً، على هذا المثال، الصَّدر متقدم[١١] للاقتصاص في المرتبة.

وأيضاً مما هو خارج عما ذكر، الأفضل والأشرف[١٢] قد يظن أنَّه متقدِّم في الطبع. ومن عادة الجمهور أن يقولوا في الأشرف عندهم والذين يخصّونهم بالمحبة أنَّهم[١٣] متقدمون عندهم. ويكاد أن يكون هذا الوجه أشد هذه الوجوه مباينة[١٤]. فهذا يكاد أن يكون مبلغ الأنحاء التي يُقال عليها المتقدِّم.

ومظنون أنَّ هاهنا نحواً آخر للمتقدِّم خارجاً من الأنحاء[١٥] التي ذُكرت. فإنَّ السبب من الشيئين اللذين يرجعان بالتَّكافؤ في لزوم الوجود، على أي جهة كان، سبباً لوجود الشيء الآخر، فبالواجب يقال إنَّه متقدِّم بالطَّبع. ومن البيِّن أنَّ هاهنا أشياء ما تجري هذا المجرى. أنَّ «الإنسان موجود» يرجع بالتكافؤ في[١٦] لزوم الوجود على القول الصادق فيه. فإنَّه إن كان الإنسان موجوداً فإنَّ القول بأنَّ «الإنسان موجود» صادقٌ. وذلك ١٧١أ يرجع بالتكافؤ. فإنَّه إن كان القول بأنَّ «الإنسان موجود» صادقاً، فإنَّ الإنسان موجود. إلاَّ أنَّ القول الصادق لا يمكن أن يكون سبباً لوجود الأمر، بل الذي يظهر أنَّ الأمر سبب[١٧]، على جهةٍ من الجهات، لصدق

---

(٩) يعني بالاسطقسات أصول البرهان أي مقدّماته ويعني بالرسوم الأشكال القياسية التي بالمقدّمات تقع رسومها (فوق).

(١٠) الكتاب (ك).

(١١) متقدم (ن ب).

(١٢) والأشرف (ن ك).

(١٣) إنهما (ك).

(١٤) يعني لمعنى المتقدم (فوق).

(١٥) جملة محذوفة (ك).

(١٦) في (ن ب).

(١٧) سبباً (ك).

القول؛ وذلك أنَّ بوجود الأمر أو بأنَّه غير موجود يقال إنَّ القول صادق أو كاذب. فيكون قد يقال إن[18] شيئاً متقدم[19] لغيره على خمسة أوجهٍ.

(١٨) إن (ن ك).

(١٩) متقدّماً (ك).

ـ ١٣ ـ

في «معاً»

يقال «معاً» على الإطلاق والتحقيق في الشيئين إذا كان تكوّنهما في زمان واحدٍ بعينه. فإنَّه ليس واحد منهما متقدِّماً ولا متأخراً. وهذان يقال فيهما أنَّهما «معاً» في الزمان.

ويقال «معاً» بالطبع في الشيئين إذا كانا يرجعان[1] بالتكافؤ في لزوم الوجود ولم يكن أحدهما سبباً أصلاً لوجود الآخر. مثال ذلك في الضعف والنصف. فإنَّ هذين يرجعان بالتكافؤ. وذلك أنَّ الضعف إذا كان موجوداً فالنصف موجود، والنصف إذا كان موجوداً[2] فالضعف موجود. وليس ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر.

والتي هي من جنسٍ واحدٍ قسيمة بعضها لبعض يقال إنَّها «معاً» بالطبع. والقسيمة بعضها لبعضٍ يقال إنَّها التي بتقسيمٍ واحدٍ. مثال ذلك الطائر قسيم المشاء والسابح. فإنَّ هذه قسيمة بعضها لبعضٍ من جنسٍ واحدٍ. وذلك أنَّ الحيَّ ينقسم إلى هذه، أعني إلى الطائر والماشي والسابح. وليس واحد من هذه أصلاً متقدِّماً ولا متأخِّراً. لكنَّ أمثال هذه
15a - مظنون بها[3] «معاً» بالطبع. وقد يمكن أن يقسَّم كل واحدٍ من هذه أيضاً إلى أنواع. مثال ذلك الحيوان المشاء[4] والطائر والسابح. فتكون تلك

---

(١) يعني أحدهما على الآخر (فوق).

(٢) موجود (ك).

(٣) إنها (ز ك).

(٤) والمشاء (ك).

أيضاً «معاً» بالطبع، أعني التي هي من جنسٍ واحدٍ بتقسيمٍ واحد. **فأمَّا** الأجناس فإنَّها أبداً متقدِّمة. وذلك أنَّها لا ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود. مثال ذلك أنَّ السابح إذا كان موجوداً، فالحيّ موجود. وإذا كان الحي موجوداً[٥]، فليس واجباً ضرورة أن يكون السابح موجوداً. فالتي تقال (١٧٧ب) إنَّها «معاً» بالطبع هي التي ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود وليس واحد من الشيئين سبباً أصلاً لوجود الآخر؛ والتي هي من جنسٍ واحد قسيمة بعضها لبعض. فأمَّا التي تقال على الإطلاق إنَّها «معاً» فهي التي تكوُّنها في زمانٍ واحدٍ بعينه.

(٥) موجود (ك).

ـ ١٤ ـ

في الحركـة

أنواع الحركة ستة: التكوُّن والفساد والنمو والنقص والاستحالة والتغيُّر بالمكان.

فأمَّا سائر هذه الحركات بعد الاستحالة، فظاهر أنها مخالفة بعضها لبعض. وذلك أنَّه ليس التكون فساداً، ولا النمو نقصاً، ولا التغيُّر بالمكان. وكذلك سائرها. فأمَّا الاستحالة فقد يسبق إلى الظن فيها أنَّه يجب ضرورة أن يكون ما يستحيل[١] بحركةٍ ما من سائر الحركات. وليس ذلك بحقّ. فإنَّا نكاد[٢] أن يكون في جميع التأثيرات[٣] التي تحدث فينا، أو في[٤] أكثرها، يلزمنا[٥] الاستحالة، وليس يشوبنا في ذلك شيء من سائر الحركات. فإنَّ المتحرِّك بالتأثير ليس يجب لا أن ينمى ولا أن يلحقه نقص. وكذلك في سائرها. فتكون الاستحالة غير سائر الحركات. فإنَّها لو كانت هي وسائر الحركات شيئاً واحداً، لقد كان يجب أن يكون ما ٱستحال فقد نما لا محالة، أو نقص، أو لزمه شيء من سائر الحركات. لكن ليس ذلك واجباً. وكذلك أيضاً ما نمى أو تحرَّك حركة ما أخرى، كان يجب أن يستحيل. لكنَّ كثيراً من الأشياء تنمى ولا تستحيل.

---

(١) إنَّما يتمّ (ز ب).

(٢) يكاد (ج).

(٣) يعني الانفعالات (فوق).

(٤) في (ن ك).

(٥) تلزمنا (ب).

مثال ذلك أن المربع إذا أضيف إليه ما يضاف حتى يحدث العلم فقد تزايد، إلاَّ أنَّه لم يحدث فيه حدث أحاله(٦) عمَّا كان عليه. وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى. فيجب من ذلك أن تكون هذه الحركات يُخالف(٧) بعضها لبعض. والحركة على الإطلاق يضادها السكون. وأمَّا (١٧٨أ) الحركات الجزئية فتضادها الجزئيات. أمَّا التكوُّن فيضاده الفساد، والنمو -65b- يضاده النقص، والتغيُّر بالمكان يضاده السكون في المكان. وقد يشبه أن يكون قد تقابل(٨) هذه الحركة خاصَّةً التغيُّر(٩) إلى الموضع المضاد لذلك الموضع. مثال ذلك التغيُّر إلى فوق للتغيُّر إلى أسفل، والتغيُّر إلى أسفل للتغيُّر إلى فوق. فأمَّا الحركة الباقية من الحركات التي وُصِفَت فليس يسهل أن يُعطى لها ضدّ. فقد(١٠) يشبه أن لا يكون لهذه ضد، أللَّهم إلاَّ يجعل جاعل في هذه أيضاً المقابل هو السكون في الكيف أو التغيُّر إلى ضدِّ ذلك الكيف؛ كما جُعِل المقابل في الحركة في المكان السكون في المكان أو التغيُّر إلى الموضع(١١) المضادّ. فإنَّ الاستحالة تغيُّر بالكيف. فيكون يقابل الحركة في الكيف السكون في الكيف أو التغيُّر(١٢) إلى ضدِّ ذلك الكيف؛ مثل مصير الشيء أسود بعد أن كان أبيض. فإنَّه(١٣) يستحيل إذا حدث له تغيُّر إلى ضدّ ذلك الكيف.

(٦) حاله (ب).
(٧) مخالفة (ب)، (ك).
(٨) قابلة (ب).
(٩) الانقلاب (ز ك).
(١٠) وقد (ك).
(١١) موضع (ك).
(١٢) والتغيّر (ك).
(١٣) وإنّه (ك).

ـ ١٥ ـ

في «لـه»

إنَّ «له» يقال على أنحاء شتَّى.

وذلك أنَّها تقال إمَّا على طريق الملكة والحال أو كيفية ما أخرى. فإنَّه يُقال فينا[١] إنَّ «لنا» معرفة و «لنا»[٢] فضيلة. وإمَّا على طريق الكمّ؛ مثال ذلك المقدار الذي يتَّفق أن يكون للإنسان؛ فإنَّه يقال إنَّ[٣] له مقداراً طوله ثلث أذرع أو أربع[٤] أذرع. وإمَّا على طريقٍ ما يشتمل على البدن[٥]، مثل الثوب[٦] أو الطيلسان؛ وإمَّا في جزءٍ منه، مثل الخاتم في

---

(١) يعني معشر الناس (فوق).

(٢) لا (ك).

(٣) إنه (ج).

(٤) أربعة (ك).

(٥) هذا إنَّما قاله على حسب عادة اليونانيين. فإنَّ اليونانيين قد يقولون مكان ما يقول العرب «عليه ثوب»، «له ثوب». وكذلك مكان «عليه خاتم»، «له خاتم» (فوق).

(٦) هذا إنَّما قاله حسب عادة اليونانيين. فإنَّ اليونانيين يقولون مكان ما يقول العرب «عليه ثوب»، «له ثوب»، وكذلك مكان «عليه خاتم»، «له خاتم». قال الحسن بن سوار: وجدت هذا التعليق ثانياً في نسخة الفاضل يحيى وبخطه مكتوباً بالحمرة وأخلق أن يكون موجوداً أيضاً بخط إسحق ناقل هذا الكتاب لأنَّ الفاضل يحيى قابل بالنسخة المذكورة دستور إسحق الذي بخطه وصححها عليه وأجتهد في المقابلة حتى أنه توخَّى أن تكون نسخته منقوطة بحسب نقط الدستور. وقد يظن أنه مكرر. وليس كذلك فإن العلامات التي على الحروف تدل على أن إسحق قصد لإثباته ثانية. وإنَّما قصد لإثباته فيما أظن ليكون أحد التعليقين من أجل الثوب والآخر من أجل الخاتم.

الإصبع؛ وأمّا[٧] على طريق الجزء، مثال ذلك اليد أو الرجل؛ وإمّا على طريق ما في الإناء، مثال ذلك الحنطة في المُدْي[٨] أو الشراب في الدّنِ. فإنَّ اليونانيين يقولون إن الدّن له شراب، بمعنى[٩] «فيه» شراب. والمُدي «له» حنطة «فيه» حنطة. فهذان[١٠] يُقال فيهما «له» على طريقِ ما في
(١٧٨ب) الإناء. وإمّا على طريق الملك[١١]، فإنّه قد يُقال إنَّ[١٢] «لنا» بيتاً و «لنا» ضيعة. وقد يُقال في الرجل أيضاً إنَّ «له» زوجة، ويقال في المرأة إنَّ «لها» زوجاً. إلاّ أنَّ هذه الجهة التي ذُكرت في هذا الموضع[١٣] أبعد الجهات كلها من «له». فإنَّ قولنا «له ٱمرأة» لسنا ندل به على شيءٍ أكثر من المقارنة[١٤].

ولعلَّه قد يظهر لقولنا «له» أنحاء ما أُخر. فأمّا الأنحاء التي جرت العادة باستعمالها في القول فيكاد أن يكون قد أتينا على تعديدها.

تمَّ كتاب أرسطوطالس المسمَّى قاطيغوريا أي المقولات.

وصحَّحه الحسن بن سوار من نسخة يحيى بن عدي التي بخطه، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق الناقل.

قوبل به نسخة كُتبت من خط عيسى بن إسحق بن زرعة، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عدي المنقولة من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين، فكان موافقاً. والحمد لله على أنعامه.

---

(٧) فأما (ك).

(٨) المدى كيل ما. مكان ما يقول العرب: «إنَّ الكيل فيه كذا، والدن فيه كذا»، يقول اليونانيون: «الكيل له كذا، والدن له كذا».

(٩) يعني.

(١٠) فهذا (ب).

(١١) الملكة (ك).

(١٢) إن (ن ك).

(١٣) هذه المواضع (ب).

(١٤) المقاربة (ب).

المجلد الثاني

كتاب «باري أرمينياس»

أو

كتاب «العبارة»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

مقدمة

كتاب «العبارة» هو أول كتاب أرسطي دخل الأوساط السامية عن طريق السريان. فقد نقل السمعاني قولاً لعبد يشوع أصبح مشهوراً: «إن إيبا و كومي وبروبا نقلوا من اليونانية إلى السريانية كتب المؤوِّل ثيودوروس المصيصي أو مؤلفات أرسطو». ولقد ثبت أن لبروبا ترجمة للايساغوجي، وشرحاً لكتابي العبارة والتحليلي الأول. ومع أنه ليس لدينا عن الرجل إلاّ ما يسمح به الافتراض، فالثابت عنه من هذه الناحية هو أن ما وضع في كتاب العبارة كان كأنه التمهيد لما وصلنا، جيلين أو ثلاثة أجيال بعده، عن سرجيوس الراسعيني (+٥٣٦م) والجدير بالملاحظة هنا هو أن عبد يشوع، إذ يذكر أرسطو ومؤلفاته، لا سيما العبارة، إنما يتصوّر هذه المؤلَّفات أدوات تحضيرية لتفسير «الكتاب المقدّس» وصاحبها معاوناً لثيودوروس المصيصي إمام المفسّرين. هذا وإن بومشترك (BAUMSTARK) ينسب إلى بروبا ترجمة كتاب العبارة الموجودة مخطوطة بالرقم ١٥٨ في مكتبة الفاتيكان. فضلاً عن أنّا على يقين من ترجمة جاورجيوس، أسقف العرب، السريانية لكتابنا؛ وقد طبعها هوفمان (HOFFMANN) ثم فُرلاني.

أما في ما يتعلّق بمصير كتاب «العبارة» عند العرب، فإن أقوال ابن النديم فيه ليست بالوضوح التي جاءت عليه في «المقولات». ولقد أشار اشتينشنيدر إلى رداءة نص «الفهرست» وفساده (ص ٤٠). ففي ضوء تصحيحاته، نذكر أولاً اقتراحنا لقراءة ذلك النص، ثم نقبل على توضيحه والتوسّع فيه.

«الكلام على باري أرمينياس: ١) نقل حنين إلى السرياني وإسحق إلى العربي. ٢) المفسّرون: الاسكندر ولم يوجد، يحيى النحوي، أمليخس، فرفوريوس، ولجالينوس تفسير، ولثاوفرسطس. اصطفن وهو غريب غير موجود. قويري، متى أبو بشر، الفارابي. ٣) ومن المختصرات والجوامع: حنين، إسحق، ابن المقفع، الكندي، ابن بهريز، ثابت بن قرة، أحمد بن الطيب، الرازي». وقد انتهى نص الفهرست في ذلك.

يظهر إذاً أن حنيناً هو الذي نقل الكتاب من اليونانية إلى السريانية. ثم نقله ابنه إسحق من السريانية إلى العربية، وفقاً للتقليد المرعيّ في مدرسته.

أما ترجمة إسحق العربية فهي المعتمدة في نشرة المخطوط الباريسي. طبعها بُلّاك ثم بدوي، على أن هوفمان طبع ترجمة عربية أخرى كانت مخطوطاً برقم ٩ من مجموعة بتزمان في مكتبة برلين. وقد استخدم كل هذه الترجمات، سريانية وعربية، مينيو بلويللو (MINIO PALLUELLO) في طبعته العلمية للنص اليوناني سنة ١٩٤٩. على أن الترجمة العربية لكتابنا لم تنقل إلى اللاتينية في القرون الوسطى، بل كانوا يستخدمون ترجمة بويثيوس القديمة، أو ترجمة غليوم ده مُربكه (G. DE MOERBEKE) من اليونانية.

وفيما يتعلّق بالمفسّرين فإن المجال لا يتسع هنا لذكر ما ورد من حواشي في المخطوط الباريسي عن المواد والنصوص اليونانية التي كانت في متناول الغرب، لدى ترجماتهم لكتاب «العبارة». ولما لم يذكر بُلّاك أو بدوي تلك الحواشي في طبيعتهما، فلا يسعنا أن نستدرك الأمر بالإحالة عليها. فنكتفي هنا بالملاحظات الآتية:

أولاً: إن التفسير «الغريب غير الموجود» ليس تفسير جالينوس، بل تفسير اصطفن الاسكندراني. ولا تعني لفظة غريب هنا النادر، كما يذهب إليه بيترز (PETERS) بعد هوبنغر (HOBENGER) وموللّر (MÜLLER)، بل المعروف قليلاً كما يلاحظ اشتينشتيدر (ص ٤٠). ثم إن ابن النديم يذكر مفسّرين عربيين لكتاب العبارة وهما أبو بشر متى والفارابي.

ثانياً: يستخدم ابن سوار تفسير أبي بشر متى في المخطوط الباريسي، ولكن من خلال يحيى بن عدي، فيما ترجح ذلك أن الرجل إنما اعتمد في نشرته نسخة إسحق الأصلية التي كان يملكها ابن عدي، ونسخة أخرى نقلها ابن زرعة عن تلك الأولى الأصلية.

ثالثاً: نجهل تماماً تفسير الفارابي ما عدا الوارد في المصادر، إلى أن اكتشف مخطوطاً في مكتبة تركية. فطبعه كوتش (KUTSCH) ومارو (MARROW) في بيروت سنة ١٩٦٠. ولقد كان الأساس لتعليقات ابن باجه (+ ٥٣٣هـ، ١١٣٨م) على كتاب «العبارة».

رابعاً: إنّا نقع، عن غير طريق ابن النديم، والقفطي، وحاجي خليفا، على مفسّرين غير متى والفارابي. فإن كراوس يذكر تفسيراً لجابر بن حيان، اكتشف في مكتبة أوكسفرد (٥٣٤ رقم ١٥). وهنالك أيضاً تفسير مخطوط لأبي الفرج ابن الطيّب. لكن الواقع أن الفكر العربي أغفل هذين التفسيرين، وربما أغفل غيرهما أيضاً.

خامساً: لابن رشد تلخيصاً وتفسيراً أوسط لكتاب العبارة يخضعان نشراً وطبعاً لما أسلفنا قوله في كتاب «المقولات». على أن الترجمة العربية للتفسير الوسيط ما تزال معروفة في مخطوطات كثيرة وضعها بويج (MFO, VIII, 1922)، وفي ترجمة عبرية وضعها يعقوب أناتولي سنة ١٢٣٢. كما أن لدينا لتلك الترجمة العربية ترجمتين لاتينيتين. نقل

إحداهما عن الأصل العربي مباشرة غليوم اللوني، والثانية نقلها عن الترجمة العبرية يعقوب متشيتو، وهي الآن مطبوعة في النشرة البندقية (١٥٥٠) لترجمة آثار ابن رشد باللاتينية. هذا ويجدر بالذكر أيضاً تفسير آخر لكتاب العبارة وضعه المنطقي الأندلسي ابن طملوس (+ ٦٢٠هـ، ١٢٢٣م).

سادساً: في ما يتعلّق بأصحاب الجوامع والمختصرات التي يذكرها ابن النديم، فنحيل على ما ذكرناه عنهم في بياننا عن كتاب «المقولات». لكن يجب أن نضيف أنّا لا نجد في ثبت مؤلفات الكندي، الوارد في الفهرست، ذكراً لتفسير ما وضعه الرجل في كتاب «العبارة».

د. فريد جبر

الفصل الأول

ـ ١ ـ

[القول والفكر والشيء ـ الحقّ والباطل]

قال[١] : ينبغي أَن نضع[٢] أَولاً[٣] ما الاسم وما الكلمة ؛ ثم نضع بعد ذلك ما الإيجاب وما السلب[٤] ، وما الحكم[٥] وما[٦] القول[٧] . فنقول :

---

(١) إنما قصد أرسطوطاليس لتحديد هذه الستة الأشياء . أما القول الجازم فلأن كلامه فيه ؛ وأما الاسم والكلمة فلأنهما جزءاه ؛ وأما الموجبة والسالبة فلأنهما نوعاه ؛ وأما القول المطلق فلأن جنسه محذوف (ك) .

(٢) الحد أحد أنواع الوضع وقوله «نضع» أراد به «نحد» . يعني بقوله «نضع ما الاسم» أي نحد الاسم حتى نعلم ما هو . استعمل اسم الوضع لأن حدود الأشياء المفهومة كأنها موضوعة وضعاً من قبل أن تبيَّن بالقول (ك) .

(٣) أراد أولاً في المرتبة (فوق ـ ك) .

(٤) الحسن ، من نسخته : في النقول القديمة ، وعلى ما فسّره المفسرون الموثوق بهم : «ما السلب وما الإيجاب» .

(٥) الحكم والقضاء والجزم والحتم بمعنى واحد .

(٦) أصناف الأقاويل على رأي اللينوس أربعة : المتضرع والسائل . . والأمر . . والجازم . . . ونقول إن الندا ليس هو صنفاً من أصناف القول لكنه جزء من أجزائه لأنه يستعمل في جميع أصناف القول . وتبيّن أنه ليس يقول هكذا «كل قول مؤلّف من اسم وكلمة» ، والندا فليس هو مؤلَّفاً من اسم وكلمة ؛ فليس هو إذا قولاً (فوق) .

(٧) إنما رتّب في هذا الموضع الإيجاب والسلب والقول الجازم والقول المطلق بهذا =

إن ما يخرج بالصوت دالٌّ على الآثار التي في النفس ، وما يكتب دالٌّ على ما يخرج بالصوت[٨] ، وكما[٩] أَنَّ الكِتاب ليس هو واحداً[١٠] بعينه لِلجميع[١١] كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحداً بعينه لهم[١٢] . إِلَّا أن الأَشياء التي ما[١٣] يخرج بالصوت دالٌّ[١٤] عليها أَوَّلاً[١٥] ، وهي آثار النفس ، واحدةٌ بعينها للجميع[١٦] ؛ والأَشياء التي آثار النفس أَمثلةٌ لها ، وهي المعاني[١٧] ، توجد أَيضاً واحدةٌ للجميع[١٨] . لكن هذا المعنى من حق صناعة غير هذه . وقد تكلّمنا فيه في كتابنا «في النفس»[١٩] . وكما[٢٠] أَنَّ في النفس ربما كان الشيء معقولاً من غير صدقٍ ولا كذب، وربما كان الشيء[٢١] معقولاً قد لزمه ضرورة أَحد هذين الأَمرين ، كذلك الأَمر فيما يخرج بالصوت . فإنَّ

= الترتيب وخالفه عند تحديده لكل واحد منها لأنه قدَّم في هذا الموضع ما غرضه الكلام فيه ، وقدّم في ذلك الموضع ما يحتاج إلى استعماله في تحديد الآخر .

(٨) الخلاف بين ما يخرج بالصوت وبين الباقية .

(٩) ليس ينبغي أن نفهم من قوله «كما» ثم نسقه عليه بقوله كذلك أن المعنى الأول سبب للثاني ، لكن أن الأول مثال للثاني . ـ فكما (ف) .

(١٠) واحد (ك، ف) .

(١١) أي لكل الناس (فوق) .

(١٢) إلاَّ . . . للجميع ، واقع «في زمان» (ف) .

(١٣) ما (ن ك).

(١٤) ذلك (ك) .

(١٥) قوله أولاً لأن ما يخرج بالصوت إنما يدل على المعاني لا على الأشياء .

(١٦) أي لكل الناس (فوق) .

(١٧) فهي (ز ك) .

(١٨) للجميع (ن ف).

(١٩) جملة : «لكن . . . النفس» (ن ف، ك).

(٢٠) في اشتراكها (فوق) .

(٢١) الشيء (ن ف، ك).

الصدق والكذب إنَّما هما[٢٢] في التركيب والتفصيل . فالأسماء والكلم[٢٣] أنفسها تشبه المعقول من غير تركيب ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا «إنسانٌ» أو «بياضٌ»[٢٤] متى لم يستثنَ معه بشيء ؛ فإنَّه ليس هو بعد حقًّا ولا باطلاً ، إلاَّ[٢٥] أنه دالٌّ على المشار إليه به . فإنَّ قولنا أيضاً عنز أيل قد[٢٦] يدل على معنًى ما ، لكنه ليس هو بعد حقًّا ولا كذباً ، ما لم يستثنَ معه بوجودٍ أو غير وجودٍ ، مطلقاً[٢٧] أو في زمان .

---

(٢٢) هي (ب) .

(٢٣) «الكلمة» عند اليونانيين نظير المسمّى «فعل» عند النحويين من العرب . فهي دالّة على فعل مثل ضرب ، أو على انفعال مثل ضرب ، أو على وجود مجرّد مثل كان ويكون .

(٢٤) في النقول أبيض (فوق) .

(٢٥) إلاّ (ن ك).

(٢٦) فقد (ك) .

(٢٧) الحسن : أبو بشر يقول إن بعض المفسّرين يزعم أنه يريد بقوله مطلقاً الزمان الحاضر ، وبالزمان الزمانين المطيفين بالحال . وقوم قالوا إنه إنما أراد بقوله مطلقاً الزمان الدائم وبالزمان عليه أعني الحال والمستقبل والماضي .

ـ ٢ ـ

في الاسم

[الأَسماء البسيطة والمركَّبة ـ الأَحوال]

ا ب) فالاسم[١] هو لفظةٌ[٢] دالَّةٌ بتواطؤ مجرَّدةٌ من الزمان ، وليس واحداً من أجزائها دالاً[٣] على انفراده . وذلك أَنَّ «فليبس»[٤] إذا أُفرد منه «إبس» لم يدلُّ بانفراده على شيءٍ كما يدلُّ في قولك «قالوس[٥] إبس» أَي «فرسٌ فارهٌ»[٦] . وليست الحال أيضاً في الأَسماء المركَّبة كالحال في الأَسماء البسيطة . وذلك أَنَّ الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيءٍ[٧] أصلاً .

---

(١) فالاسم (ن ف) .

(٢) صوت دال . هكذا في السرياني .

(٣) دال (ف) .

(٤) قاليس (ف، ك) .

(٥) أي (ك) .

(٦) قلّيبس اسم إنسان . وهذه اللفظة في اليوناني مركبة من إيس وهو فرس ومن قالوس وهو فاره . ونظير ذلك في العربي قولنا عبد الملك إذا جعل اسماً لرجل . فإنه إذا أفرد منه الملك لم يدل على حياله على شيء مثل ما يدل إذا كان وصفاً لرجل بأنه عبد الملك .

(٧) الاسم البسيط هو ما دل على معنى مفرد مثل قولك «يد» وليس يدل جزء من هذا الاسم أعني «الياء» و «الدال» على معنى أصلاً . والاسم المركب هو ما دل على معنى مركب بوجه من الوجوه . مثل قولك فيلوسوفس أي مؤثِر الحكمة . فإنه في لسان اليونانيين اسم واحد مركب ، إلا أن هذا الاسم قد يوهم الجزء منه ، كقولك =

وأمّا الاسم المركَّب فمن شأن الجزء[٨] منه أن يدلَّ على شيءٍ ، لكن ليس على الانفراد[٩] . مثل قولك : «فيلوسوفس» أي «مؤثِر الحكمة»[١٠] . فأمّا قولنا «بتواطوءٍ»[١١] فمن قِبَل أنَّه ليس من الأَسماء اسمٌ[١٢] بالطبع إلاَّ إذا صار دليلاً ؛ فإنَّ الأَصوات أيضاً التي لا تكتب نجدها[١٣] قد[١٤] تدلُّ[١٥] ، مثل أصوات البهائم ، إلاَّ أنه ليس شيءٌ منها اسماً . فأما قولنا «لا إِنسان»[١٦]

= الحكمة مثلاً ، أنه يدل ، وليس ذلك على الحقيقة . وذلك أن مؤثِر الحكمة إنما يدل على الإنسان . فالحكمة في هذا الاسم ليست تدل على الانفراد لكن مع شيء آخر أضيف إليها .

(٨) أي أن الصوت الذي هو جزء من الاسم المركب يعرض له أن يوافق اسم شيء آخر .

(٩) على انفراد (ك) .

(١٠) جملة : «مثل قولك . . . الحكمة» محذوفة (ف) .

(١١) أبو بشر . بعض القدماء يرى أن الأسماء بالطبع ومنهم من يرى أنها بتواطوء . ومن يرى أنها بالطبع ، بعضهم رأى أنها بمنزلة الخلق والجبلات مثل مخطوط وبعضهم يرى أنها ملائمة مناسبة للمسميات بمنزلة أفلاطون . ومن يرى أنها بتواطوء بعضهم يرى أنها كيف ما اتفق بمنزلة أقراطيس الذي سمى أحد أولاده ألف والآخر ياء ؛ ومنهم من رأى أنها بتواطوء إلا أنها مناسبة ملائمة للمسميات مثل أرسطوطاليس ، لأن أكثر الأسماء في اليوناني مشتقة من أفعال المسميات ومن أحوالها .

ثم قال أبو بشير : يجب أن يغيّر ترتيب هذا الكلام ويصير هكذا «وأما قولنا بتواطوء فمن قبل أنه ليس ، من الأسماء اسم بالطبع . فإن أصوات البهائم قد تدل وليس شيء منها اسماً إلا إذا صار دليلاً .

الحسن : الذي أرى فهو هذا : كأنه يقول أما زيادتنا في حد الاسم «بتواطو» فمن قِبَل أن ليس من الأسماء اسم بالطبع ؛ وأما زيادتنا «دال» فلأن ليس من الأصوات (بالأحمر فوق التاء : الألفاظ) ما يكون اسماً إلا إذا صار دليلاً .

(١٢) ليس شيء من الأسماء اسماً . . . (ك) .

(١٣) فيحدّها (ب) .

(١٤) قد (ن ك) .

(١٥) فتدلّ (ب) ؛ على شيء (ز ف) .

(١٦) ينبغي أن تعلم أن اليوناني يركب حرف «لا» مع الاسم تركيباً يصير أن به جميعاً في صورة اسم واحد .

فليس باسمٍ ، ولا وضع له أيضاً اسمٌ ينبغي أن يسمَّى به . وذلك أنَّه ليس بقولٍ[١٧] ولا سالبة . فليكن اسماً غير محصَّل .

-16 b فأمَّا الاسم إذا نُصب أو خُفض أو غُيِّر تغييراً[١٨] آخر[١٩] مما أُشبه ذلك ، فليس يكون اسماً لكن تصريفاً من تصاريف الاسم . وحدّ الأسماء المصرَّفة ، هو ذلك الحدُّ الذي للأسماء إذا لم تصرَّف ، بعينه ؛ إلاَّ أنَّ الفرق بين تلك وبين هذه أنَّه إذا أُضيف إلى الأسماء المصرَّفة كان ، أو يكون ، أو هو الآن ، لم تصدق ولم تكذب . والاسم إذا أُضيف إليه واحدٌ من هذه كان أبداً صادقاً أو كاذباً . ومثال ذلك «فلان» ، بالخفض[٢٠] كان أو لم يكن ، فإن هذا القول ليس هو بعد صادقاً ولا كاذباً[٢١] .

---

(١٧) (قضية) (ز ب) .

(١٨) ما (ز ك) .

(١٩) آخر (ن ب) .

(٢٠) بالحفظ (ك) .

(٢١) صادق ولا كاذب (ك) ؛ جملة : ومثال ذلك . . . كاذباً (ن ف) .

ـ ٣ ـ

في الكلمة (١٨٠ أ)

وأَما الكلمة فهي[١] ما يدلُّ ، مع ما تدلُّ عليه ، على زمان . وليس واحد[٢] من أَجزائها[٣] يدلُّ على انفراده . وهو[٤] أبداً[٥] دليل ما يقال على غيره[٦] . ومعنى قولي : «إِنَّه[٧] ، معما يدلُّ [٨]عليه ، يدلُّ على زمان» ، هذا المعنى الذي أَنا واصفه . أَمَّا قولنا «صحة» فاسمٌ ، وأَما قولنا «صحَّ» ، إِذا عنينا[٩] الآن ، فكلمة . وذلك أنَّ هذه اللفظة تدلُّ ، مع ما تدلُّ عليه ، على أنَّ الصحة قد وجدت للذي قيل فيه إنه «صحّ» في الزمان الحاضر . والكلمة دائماً دليل ما يقال[١٠] على غيره، كأَنك قلت ما يقال على

---

(١) التي (ز ك) .

(٢) واحداً (ك) .

(٣) أجزائه (ف، ب) .

(٣) الحَسَن : أجزائها (فوق) .

(٤) وهي (فوق) ؛ (ب ، ك) .

(٥) إنما قال أبداً ، لأن الاسم قد يقال على الاسم أي يوصف به لا أن ذلك ليس من ذاته ولا أبداً مثل الكلمة .

(٦) غيرها (ب) .

(٧) إنها (ك) .

(٨) [تدل] (ب) .

(٩) به (ز ك) .

(١٠) أي أنها أبداً تدل على أمر موجود في غيره .

الموضوع[١١] أو ما يقال في الموضوع[١٢] . وأمَّا قولنا «لا صح» أو قولنا «لا مرض» فلست أسميّه كلمة . فإنه ، وإن كان يدلُّ معما يدلُّ عليه ، على زمانٍ ، فكان أيضاً دائماً على شيءٍ[١٣] ، إلاَّ أنَّه ليس لهذا الصنف اسمٌ موضوع . فلتسمَّ[١٤] كلمة غير محصلة . وذلك أنها تقال[١٥] على شيءٍ من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود على مثال واحد[١٦] . وعلى هذا[١٧] المثال قولنا «صح» الذي يدلُّ به على الزمان الماضي[١٨] أو «يصحُّ» الذي يدلُّ به[١٩] على الزمان المستأنف ليس بكلمةٍ ، لكن تصريفٌ[٢٠] من تصاريف الكلمة . والفرق بين هذين وبين الكلمة[٢١] أن الكلمة تدلُّ على الزَّمان الحاضر ، وهذان[٢٢] وما أشبههما يدلُّ على الزمان الذي حوله[٢٣] .

وأقول إنَّ الكلم إذا قيلت على انفرادها فهي تجري مجرى الأسماء فتدلُّ على شيء . وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه ؛ وإذا سمعه منه السامع قنع به . إلاَّ أنها لا تدلّ بعد على أنَّ الشيء هو[٢٤] أو ليس هو[٢٥] .

---

(١١) أي ذاتياً . (فوق) .
(١٢) أي عرضياً . (فوق) .
(١٣) فكان إنما أيضاً دائماً يقال على شيء (ك) ؛ وكان (ف) ؛ [إلاَّ] (ب) .
(١٤) فليسُمَّ (ف) .
(١٥) أي تدل (فوق) .
(١٦) أي أن الكلمة غير المحصّلة تدل إذا قيلت على مثال دلالة الكلمة المحصّلة .
(١٧) ذلك (فوق) .
(١٨) زمان المُضيّ (ب) .
(١٩) به (ن ف) .
(٢٠) تصريفاً (ك) .
(٢١) أي الكلمة المستقيمة .
(٢٢) وهذين (ب ، ف) .
(٢٣) يعني الماضي والمستقبل .
(٢٤) [هو] (ز ب) .
(٢٥) أبو بشر : يريد بقوله «على أن الشيء» أي أنها لا تدل على الصدق ؛ ويسمى الصدق «الوجود» من أنه هو الموجود في الحكم . ويريد بقوله «أو ليس هو» أي=

فإنّا[٢٦] ولا لو قلنا «كان» أو «يكون» دللنا على المعنى وكذلك قولنا «لم يكن» أو «لا يكون» ، ولا لو قلنا «إن»[٢٧] مجرداً على حياله دللنا عليه . وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئاً ؛ لكنه يدلُّ، معما يدلُّ عليه، على تركيبٍ ما . وهذا التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المتركّبة[٢٨]

= أنها أيضاً لا تدل على الكذب . ويسمى الكذب «ليس هو» من قبل أن الكذب هو «لا موجود» الذي في الحكم .

(٢٦) إنه (ب) .

(٢٧) فلا لو قلنا «إنه» (ب) .

(٢٨) المركَّبة (ف) .

ـ ٤ ـ

في القول

١٨ ب)

أما القول(١) فهو لفظٌ دالٌ ، الواحد من أَجزائه قد يدلُّ على انفراده على طريق أَنَّه لفظةٌ ، لا على طريق أَنه إيجاب(٢) . وأَعني بذلك أَن قولي «إِنسان» مثلاً قد(٣) يدلُّ على شيءٍ ، لكنه ليس يدلُّ على أنه موجود أَو غير موجود ، لكنه يصير إِيجاباً أَو سلباً إِن أُضيف إليه شيءٌ آخر . فأَما المقطع الواحد من مقاطع الاسم فليس بدالٍ(٤) ، لكنَّه حينئذ صوت فقط . وأَما في الأَسماء المضعَّفة فقد يدلُّ المقطع من مقاطعها ، لكن(٥) دلالة ليست بذاته ، على ما تقدَّم من(٦) قولنا .

-1 وكل(٧) قول فدالٌ ، لا(٨) على طريق الآلة(٩) ، لكن كما قلنا على

---

(١) اسم القول في العربية قد يستعمل على العموم على كل ما قيل اسماً مجرَّداً كان أو فعلاً مجرّداً أو مجموعاً منهما ويستعمل على الخصوص مكان الكلام . وعلى هذا المعنى دون ذلك يستعمله اليونانيون ، فحده على حسب ذاك يكون هذا الحد الذي ذكره .

(٢) جملة : لا على طريق أنه إيجاب (ن ك) .

(٣) قد (ن ك) .

(٤) يدل (ب) .

(٥) لكن (ن ب) .

(٦) في (ك) .

(٧) فكل (ك) .

(٨) ليس (ك) .

(٩) يريد أنه ليس بآلة من الآلات الطبيعية فيكون طبيعياً ، بل موضوع بتواطوء .

طريق المواطأة . وليس كلُّ قولٍ فجازم[١٠] ، وإنَّما الجازم القول الذي يوجد[١١] فيه الصدق أَو الكذب ؛ وليس ذلك بموجود في الأَقاويلِ كلِّها . ومثال ذلك[١٢] الدعاء ، فإِنه قول ما ، لكنه ليس بصادقٍ ولا كاذب . فأما سائر الأَقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها ، إذ كان النظر فيها[١٣] أولى بالنظر في الخطب أو الشعر . وأَما القول الجازم فهو قصدنا في هذا النظر .

(١٠) بحازم (ب، ف) ؛ جازماً (ك) .
(١١) وُجِد (ب) .
(١٢) محذوف (ك) .
(١٣) يليق (ز ك) .

ـ ٥ ـ
[القضايا البسيطة والقضايا المركّبة]

فأَقول إِنَّ القول الواحد الأَوّل الجازم هو الإِيجاب ؛ ثم من بعده السلب . وأَما سائر الأَقاويل كلِّها فإنما تصير واحداً برباطٍ يربطها(١) . وقد يجب ضرورة في كل قول جازمٍ أَن يكون جازماً عن كلمةٍ أَو عن تصريفٍ من تصاريف كلمة(٢) . وذلك أَن قول(٣) «الإنسان» ما لم يستثنَ معه أنهِ الآن(٤) أَو كان أَو يكون ، أَو شيءٌ من نظائر هذه ، فليس هو بعد جازماً . وإِنما صار قولنا «حي مشاء ذو رجلين» واحداً لا كثيراً لأَنه يدلُّ على واحد ، لا من قِبَل أَنه قيل على تقارب بعضه على أَثر بعضٍ . إلا أَن هذا المعنى من غير ما قصدنا له .

١٨ أ) فالقول الجازم يكون واحداً متى كان دالاًّ على واحدٍ أو كان بالرِّباط واحداً ؛ ويكون كثيراً متى كان دالاًّ على كثير ، ولا على واحد ، أَو لم يكن مرتبطاً . فيحصل الآن أَن كل واحدٍ من الاسم والكلمة لفظةٌ فقط إذ كان ليس لقائلٍ أن يقول إنه يدلُّ في اللَّفظ(٥) على شيء يحكم به : إما في جواب

(١) الرباط عند اليونانيين هو الحرف الذي يوصل به بين المعنى والمعنى فيدل على الحال في اتصالهما ويزيد في الشرح ، مثل الواو الزائدة وأما وغيرهما مما أشبههما .

(٢) الكلمة (ك) .

(٣) يعني «حد» (فوق) .

(٤) وقد (ز ك) .

(٥) لفظ (ب) .

20 مسئلة[٦] سائل ، وإما في غير ذلك ممَّا يبتدئه الإنسان من تلقاء نفسه . وأَمَّا الحكم البسيط الكائن من هذه[٧] فبمنزلة إيقاع شيءٍ على شيءٍ أو انتزاع شيء من شيء . والمؤلَّف من هذه[٨] فبمنزلة القول الذي صار مركَّباً . والحكم البسيط لفظٌ دالٌّ على أَن الشيء ، موجود[٩] أَو غير موجود ، على حسب قسمتنا للأَزمان[١٠] .

---

(٦) مسئلة (ن ب) .
(٧) يعني من الأسماء والكلم (فوق) .
(٨) يعني من الأحكام البسيطة (فوق) (ز ك) .
(٩) موجوداً (م) .
(١٠) قسمة الأزمان (ب) ؛ للزمان (ف) .

ـ ٦ ـ

في الإيجاب والسلب . [تقابلهما]

وأما الإيجاب فإنه الحكم بشيءٍ على شيءٍ ؛ والسلب هو[١] الحكم بنفي شيءٍ عن شيء . وإذ كان قد يمكن أَن يحكَم على ما هو موجودٌ الآن بأَنه ليس بموجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه[٢] موجود ، وعلى ما هو موجود بأَنَّه موجود ، وعلى ما ليس بموجود بإِنَّه ليس بموجود ـ وعلى[٣] الأَزمان أَيضاً الخارجة من[٤] الزمان الذي هو الآن قد يمكن مثل[٥] ذلك ـ فقد يمكن في كل ما أَوجبه موجب أَن يسلب ، وفي كل ما سلبه أَن يوجب . فمن البيِّن إذاً أن لكل إيجاب سلباً قبالته[٦] ، ولكلِّ سلب إيجاباً قبالته . فليكن التناقض[٧] هو هذا : أَعني إيجاباً[٨] وسلباً متقابلين[٩] . وأَعني بالتقابل[١٠] أَن يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه ، ليس على طريق الاتّفاق[١١] في الاسم وسائر ما أَشبه ذلك ممَّا استثنيناه[١٢] كله[١٣] لمطاعن المغالطين .

---

(١) فهو (ك) .

(٢) أنه (ف) .

(٣) وعلى (فوق) ؛ وفي (ب) .

(٤) عن (ب) .

(٥) مثال (ك) .

(٦) يعانده (فوق) ؛ يقابله (ك) .

(٧) المناقضة (فوق) .

(٨) إيجاب (ف) .

(٩) متعاندين (فوق) .

(١٠) بالمتقابل (ب ، ك) .

(١١) يعني الاشتراك (فوق) .

(١٢) اشترطناه (فوق) .

(١٣) استثنينا كلماً (ب) ؛ قد استثنينا كله (ف) .

الفصل الثاني

ـ ٧ ـ

[الكلِّي والجزئي ـ تقابل القضايا بالتناقض والتضاد]

(١٨١ ب) ولمَّا كانت المعاني بعضها كلِّياً وبعضها جزئياً ـ وأَعني بقولي «كلِّياً» ما من شأْنه أَن يحمل[١] على أَكثر من واحدٍ ، وأَعني بقولي جزئياً ما ليس ذلك
-17 b- من شأْنه : ومثال ذلك أَن قولنا «إنسان» من المعاني الكلِّية وقولنا[٢] «زيدٌ» مِن الجزئيَّة ـ فواجبٌ ضرورةٌ متى حكمنا بوجود أو غير وجود ، أَن يكون أَحياناً لمعنى من المعاني الكلِّية ، وأَحياناً لمعنى من المعاني الجزئيَّة .

فمتى[٣] كان الحكم كلِّياً على معنى[٤] كلّي بأَن له شيئاً موجوداً أو غير موجود ، كان الحكمان متضادَّين . وأعني بقولي «حكماً كلِّياً على معنى كلِّي» مثل قولك «كل إنسانٍ أبيض» وقولك «ولا إِنسان واحدٍ[٥] أبيض»[٦] . ومتى كان الحكم على معنى كلِّي ولم يكن هو كلِّيًا ، لم يكن الحكمان في أنفسهما متضادين . غير أن المعنيين اللَّذين يُستدلّ عليهما بهما قد يمكن أحياناً أن يكونا متضادَّين[٧] . وأعني بقولي «الحكم غير الكلِّي على المعنى

---

(١) أن ينعت به (فوق) .
(٢) وقولي (ب) .
(٣) ومتى (ف)؛ متى (ب).
(٤) (ن ب) .
(٥) واحداً (ب) .
(٦) الحكم الكلي هو قوله «كل» وقوله «ولا واحد» ؛ والمعنى الكلي هو قوله «إنسان» .
(٧) هذا إنما يقع في المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط . فإن نفي أحدهما يوجب=

الكلّي» مثل قولك «الإنسان هو أبيض» ، «الإنسان ليس هو أبيض» . فإن قولنا «إنسان» ، وإن كان كليًّا ، غير أن الحكم عليه لم يستعمل كلّياً . وذلك أن «كل»[٨] يدلّ[٩] على أن الحكم كلّي ، لا المعنى متى كان كلّياً . وأما في المحمول، فإن حمل الكلّي كلّياً ليس بحقٍ وذلك[١٠] أنه ليس يكون إيجاباً[١١] يحمل فيه في محمول كلّي محمول كلّي[١٢] ؛ ومثال[١٣] ذلك قولك «كل إنسان هو كل حيوان» .

فأقول الآن إن الإيجاب والسلب يكونان متقابليْن على طريق التناقض ، متى كان يدلّ في الشيء الواحد بعينه أن الكلّي ليس بكلّي . ومثال ذلك «كل إنسان أبيض» «ليس كل إنسان أبيض» ؛ ولا إنسان واحد[١٤] أبيض» ، «قد يكون إنسانٌ واحدٌ أبيض» . ويكونان متقابليْن على طريق التضاد متى كان فيهما الإيجاب الكلّي والسلب الكلّي . ومثال ذلك «كل إنسان أبيض» «ولا إنسان واحد[١٥] أبيض» . ومن قبل ذلك صارت هاتان لا يمكن أن تكونا معاً صادقتين . فأما المقابلتان لهما ، فقد يمكن ذلك فيهما في المعنى الواحد بعينه ، مثل قولك «ليس كل إنسان أبيض» و «قد يكون

= الآخر . كأنا قلنا «العدد زوج» «العدد ليس بزوج» . فوجب من قولنا إنه «ليس بزوج» أنه «فرد» . والفرد ضد الزوج .

(٨) كلاً (ك) .

(٩) تدل (ب) .

(١٠) وجدنا في اليوناني : «وذلك أنه ليس يكون إيجاب واحد فيه شيء محمول كلياً على شيء كلي» .

(١١) حقاً ذلك الذي يحمل فيه الكلي على محمول كلي (ب) ، بدل جملة : «يحمل فيه في محمول كلي محمول كلي» .

(١٢) محمولاً كلياً (ك) .

(١٣) مثال (ب) .

(١٤) واحداً (ب) .

(١٥) واحداً (ب) .

إنسان واحدٌ أبيض» . ـ فما كان من المناقضات الكلّية كليًّا فواجبٌ ضرورة
(١٨٢ أ) أن يكون أحد الحكمين من كل مناقضةٍ منها صادقاً ، والآخر كاذباً . وكذلك
ما كان منها في الأشخاص ، ومثال ذلك «زيدٌ أبيض» «ليس زيدٌ
أبيض»[١٦] . وما كان منها في معانٍ كلّيةٍ وليس بكلّي فليس أبداً يكون أحد
الحكمين من المناقضة صادقاً والآخر كاذباً . وذلك أنه قد يمكننا أن نقول
قولاً صادقاً معاً إن «الإنسان أبيض» و «ليس الإنسان أبيض» ، و «إن الإنسان
جميل» و «ليس الإنسان جميلاً» . وذلك أن ما صار قبيحاً فليس بجميلٍ ،
وما كان متكّوناً فليس بموجود[١٧] . وقد يسبق إلى الظن على ظاهر النظر أن
هذا خُلف ، من قِبَل أنه قد يظهر أن قولنا «ليس الإنسان أبيض» يدّل معاً على
هذا القول أيضاً وهو أنه «ولا إنسان واحد أبيض» . وليس[١٨] ما يدلّ عليه
هذا هو ما يدلّ عليه ذاك[١٩] ، ولا هما ضرورةً معاً[٢٠] .

ومن البيِّن أن السلب الواحد إنما يكون لإيجابٍ واحدٍ ، وذلك أن
السلب إنما يجب أن يسلب ذلك الشيء بعينه الذي أوجبه الإيجاب ، ومن
-18 a- شيءٍ واحدٍ بعينه[٢١] : من المعاني الجزئية كان أو من المعاني الكلّية ، وكلّياً
كان أو جزئياً ؛ وأعني بذلك ما أنا ممثّله «زيدٌ أبيض» ، «ليس زيدٌ أبيض» .

---

(١٦) زيد ليس بأبيض (ك) .
(١٧) وجدنا في اليوناني : «ما صار فليس هو» .
(١٨) فليس (م ، ب ، ك) .
(١٩) ذلك (ك) .
(٢٠) يعني : ليست مساوية لها من جميع العناصر ؛ يعني المهملة والكلية السالبتين .
وبيان ذلك في المادة الممكنة .
(٢١) يعني «من موضع واحد» (فوق) .

فأما إن كان الشيء[٢٢] مختلفاً[٢٣] أو كان واحداً بعينه إلاّ أنه من شيءٍ[٢٤] مختلفٍ[٢٥] ، لم يكن[٢٦] مقابلاً ، لكنَّه يكون[٢٧] لدالٍّ آخر غيره[٢٨] . والمقابل لقولنا «كل إنسان أبيض» «ليس كل إنسان أبيض»، ولقولنا «إنسان ما أبيض» ، «ولا إنسانٌ واحد[٢٩] أبيض» ، ولقولنا «الإنسان هو أبيض» «الإنسان ليس هو أبيض» .

فقد حصل من قولنا أن الإيجاب الواحد إنما يكون مقابلاً على جهة المناقضة لسلبٍ واحدٍ، وذكرنا ما هما ؛ وأن المتضادين غيرهما ؛ وأنه[٣٠] ليس كل مناقضةٍ فهي صادقة أو كاذبة ؛ ومن قِبَل أي شيء ومتى تكون صادقة أو كاذبة[٣١] .

---

(٢٢) يعني المحمول .

(٢٣) فأما إن كان هذا الشيء أراد المحمول مختلفاً (ك) .

(٢٤) شيء (ن ف) .

(٢٥) يعني الموضوع (فوق) ؛ أراد الموضوع (ز ك) .

(٢٦) يعني السلب (فوق) .

(٢٧) يعني الإيجاب (فوق) .

(٢٨) يعني سلباً (فوق) .

(٣٩) واحداً (ب) .

(٣٠) فإنه (ف) .

(٣١) أراد جمع تقابل المقدمات (ز ك) .

ـ ٨ ـ

[وحدة القضايا وتعدّدها . القضايا المشتركة وتقابلها]

والإيجاب أو السلب يكون[١] واحداً متى دلَّ بشيء[٢] واحد على شيءٍ واحدٍ : إما كلّي على معنى كلّي وإما لا على مثالٍ واحدٍ[٣] . مثال ذلك «كل إنسان أبيض» ، «ليس كل إنسان أبيض» ، «الإنسان هو أبيض» ، «الإنسان ليس هو أبيض» ؛ «ولا إنسانٌ واحد[٤] أبيض» ، قد يكون إنسانٌ ما أبيض» . ـ هذا إن كان قولنا «أبيض» إنما يدلّ على معنى واحدٍ . فأما إن كان قد وضع (١٨٢ ب) لمعنيين إسمٌ واحدٌ فمن قِبَل المعنيين اللذين لهما صار ليس بواحدٍ لا يكون الإيجاب واحداً[٥] . مثال[٦] ذلك أنه إن وضع واضعٌ للفرس والإنسان إسماً واحداً كقولك «ثوب» مثلاً ، فإن قوله حينئذٍ إن «الثوب أبيض» لا يكون إيجاباً واحداً ولا سلباً واحداً . وذلك أنه لا فرق حينئذ بين هذا القول وبين قوله «الفرس والإنسان أبيض» ؛ ولا فرق بين هذا القول وبين قوله «الفرس

---

(١) يكونان (ك) .

(٢) لشيء (ب) .

(٣) يعني بقوله «وأما لا على مثال واحد» المعنى الكلي إذا لم يكن له سور كلي .

(٤) واحداً (ب) .

(٥) واحد (م) .

(٦) مثل (ب) .

أبيض» «والإنسان[٧] أبيض» . فإذ[٨] كان هذان يدلّان على أكثر من واحدٍ وكانا أكثر من واحدٍ ، فمن البيِّن أن القول الأول أيضاً إما أن يكون كثيراً ، وإما ألّا[٩] يكون يدلُّ على شيء . وذلك أنه ليس إنسان من الناس فرساً . فواجبٌ[١٠] ألّا يكون في مثل ذلك أيضاً أحدٌ ما في المناقضة صادقاً والآخر كاذباً .

---

(٧) الإنسان (ف) .

(٨) فإن (ك) ؛ وإذا (ب) .

(٩) أن (ف) .

(١٠) أن لا (ف) .

- ٩ -

[تقابل المستقبلات الممكنة]

ونقول إن المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت فيما مضا[١] فواجبٌ ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقاً وإما كاذباً ؛ أما في الكلمة على معنى كلّي فأحدهما أبداً صادقٌ والآخر كاذبٌ . وكذلك في الأشخاص على ما قلنا . وأمّا الكليّة التي لا تقال على معنًى كلّي فليس ذلك[٢] واجباً فيها . وقد قلنا في هذه أيضاً .

فأما المعاني الجزئية المستقبلة[٣] ، فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال . وذلك أنه[٤] إن كان كل إيجابٍ أو سلبٍ إما صادقاً وإما كاذباً ، فواجبٌ في كل شيء أن يكون[٥] موجوداً أو غير موجود . فإن قال قائل في شيء من الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر فيه بعينه «لا» ـ فمن البيّن أنه يجب ضرورةً أن يصدق أحدهما إن كان كل إيجاب فصادقٌ أو كاذب[٦] . وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعاً في ذلك وما أشبهه. فإن قولنا في شيء
-18 b- إنه أبيض أو غير أبيض إن كان[٧] صادقاً فواجبٌ ضرورةً أن يكون هو أبيض

(١) كذى وجد في الدستور بخط إسحق «مضا» بألف على هذه .
(٢) يعني دائماً (فوق) .
(٣) المزمعة ، المستأنفة (فوق) .
(٤) (ن ك) .
(٥) يكون (ز ف) .
(٦) صادقاً أو كاذباً (ك) .
(٧) [كان] (ب) .

أو[٨] غير أبيض . وإن كان الشيء إما أبيض وإما غير أبيض فقد كان إيجابنا أو سلبنا فيه صدقاً . وإن لم يكن فكذباً . وإن كان كذباً فليس هو . فواجبٌ إذاً[٩] ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقاً وإما كاذباً .

فليس شيء من الأشياء إذاً مما يتكوَّن أو مما هو موجود يكون بالاتفاق
١ أ) أو بأحد الأمرين اللذين لا يخلو الشيء[١٠] منهما ، أيّهما كان ؛ ولا شيءٌ من الأشياء مزمعٌ بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة - بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شيء منها على أي الأمرين اتفق . وذلك أن الموجب يصدق فيها أو السالب ؛ ولو لم يكن كذلك لكان كونها وغير كونها على مثال واحدٍ . وذلك أن الشيء الذي يقال فيه إنه يكون على أي الأمرين اتفق ، فليس هو بأحد الأمرين أولى منه بالآخر ، ولا يصير كذلك .

وأيضاً إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر ، فقد كان القول فيه من قبل بأنه[١١] «سيصير أبيض» صادقاً . فيجب أن يكون القول في شيء من الأشياء مما يتكوَّن ، أيها كان ، بأنه سيكون قد كان دائماً صادقاً . وإن كان القول في شيء بأنه[١٢] في هذا الوقت أو سيكون فيما بعد كان دائماً حقاً ، فليس يمكن أن يكون هذا غير موجودٍ ولا يصير موجوداً[١٣] . وما كان لا يمكن ألاّ[١٤] يصير موجوداً فمن المحال ألاّ[١٥] يصير موجوداً[١٦] . والشيء الذي من المحال ألاّ[١٧] يصير موجوداً فواجبٌ ضرورةً

---

(٨) وأما (ك) .
(٩) أن (ف) .
(١٠) شيء (ب) .
(١١) أنه (ك) .
(١٢) أنه (ك) .
(١٣) موجود (ك) .
(١٤) أن لا (ك ، ف) .
(١٥) أن لا (ك ، ف) .
(١٦) وارد مرتين (ف) .
(١٧) أن لا (ز ك) .

أن يكون . فجميع الأشياء إذاً المزمعة بالوجود فواجبٌ ضرورةً أن تكون . فليس يكون إذاً شيء من الأشياء على أيّ الأمرين اتفق ولا بالاتفاقِ ، وذلك أنه إن كان شيءٌ[18] بالاتفاق فليس كونه واجباً ضرورةً .

وأيضاً فليس يجوز أن يقال إنه ليس ولا واحد من القولين حقاً ، كأنك قلت القول بأنَّ الشيء سيكون، [19]والقول بأن الشيء[19] ليس يكون . أما أولاً فلأنه يلزم من ذلك أن يكون الإيجاب ، وهو كذب ، سلبه غير صدق[20] ، والسلب ، وهو كذبٌ ، إيجابه غير صدق[21] . ثم مع ذلك فإنه إن كان القول في الشيء بأنه أبيض وبأنه أسود صادقاً ، فيجب أن يكون الشيء الأمرين جميعاً . وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك في غدٍ صادقاً ، فواجب أن يصير كذلك في غدٍ . وإن كان القول فيه بأنه لا يصير كذلك[22]
(١٨٣ ب) وليس لا يصير كذلك في غدٍ[23] حقاً[24] فليس هو على أيّ الأمرين اتفق . ومثال ذلك الحرب : فإنه يجب لا أن تكون[25] حرباً[26] ولا ألاّ تكون[27] .

فهذا ما يلزم من الأمور الشنعة وغيره مما أشبهه إن كان كل إيجاب وسلب ـ إمّا ممّا يقال كلياً على معنى وإما مما يقال جزئياً ـ فواجبٌ ضرورةً أن يكون فيه أحد المتقابلين صادقاً والآخر كاذباً ، ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على أيّ الأمرين اتفق ، بل الأشياء جميعاً[28] وجودها وكونها

---

(١٨) من الأشياء (ز ك) .

(١٩) والشيء بدل «والقول بأن الشيء» (ك) .

(٢٠) صادق (ب) .

(٢١) صادق (ب) .

(٢٢) جملة «في . . . كذلك» محذوفة (ك) .

(٢٣) فليس (ز ك) .

(٢٤) في (ز ك) .

(٢٥) يكون . . . يكون (ف) .

(٢٦) بمعنى (ز ك) .

(٢٧) أن لا (ف) .

(٢٨) جميعها (ف) ؛ كلها (ك) .

واجبٌ ضرورةً . وعلى هذا القياس فليست بنا حاجة إلى أن نروّى في شيء ولا أن[٢٩] نستعدَّ له أو نأخذ أهبته[٣٠] ، كأنّا إن فعلنا ما يجب كان ما يجب ، وإن لم نفعل ما يجب لم يكن ما يجب . فإنَّه ليس مانعٌ يمنع من أن يقول قائل في شيء من الأشياء إنه يكون إلى عشرة ألف سنة مثلاً[٣١] ، ويقول آخر إنه لا يكون ؛ فيصحّ لا محالة أحد الأمرين اللذين كان القول حينئذٍ بأنه يكون صادقاً . ـ وأيضاً فلا فرق في هذا المعنى بين أن يقال[٣٢] المناقضة وبين ألاَّ يقال[٣٣] ؛ وذلك أنه من البيِّن أن الأمور تجري مجاريها وإن لم يوجب موجبٌ شيئاً منها ولم يسلبه آخر . وذلك أن الشيء ليس إنما يكون أو لا يكون ، من قِبَل أنه قد أوجب أو[٣٤] قد سلب ، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة غير حكمه بعد زمانٍ آخر كم مقدارِه . فإذ[٣٥] كانت حاله في الزمان كله حالاً يصدق فيه معها أحد القولين دون الآخر ، فواجبٌ ضرورةً أن يكون ذلك الصدق حتى يكون كلُّ واحدٍ من الأشياء التي تكون حاله أبداً حال ما يكون[٣٦] ضرورةً . وذلك أنَّ ما كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً في وقت من الأوقات فليس يمكن ألاَّ يكون ؛ وما يكون فقد كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً أبداً .

فإذ[٣٧] كانت هذه الأشياء محالاً ـ لأنّا قد نرى أموراً تحدث[٣٨] مبدؤها من الرويّة فيها وأخذ الأهبة لها ، وقد نجد[٣٩] بالجملة في الأشياء

---

(٢٩) أن (ن ف) .

(٣٠) أهبة (ب) .

(٣١) مثلاً (ن ك) .

(٣٢) تقال (ف) .

(٣٣) تقال (ف) .

(٣٤) أو (ن ك) .

(٣٥) فإن (ب) ؛ فإذا (ك) .

(٣٦) حال ما يكون (ن ك) .

(٣٧) فإذا (ك) .

(٣٨) يحدث (ب ، ك) .

(٣٩) يجد (ف) .

التي ليست مما يفعل[٤٠] دائماً إلا مكان لفعل الشيء[٤١] وترك فعله على مثالٍ واحدٍ حتى يكون فيها الأمران جميعاً ممكنين ، أعني أن يكون الشيء وألاّ[٤٢] يكون . وهاهنا أشياء كثيرة بيِّنٌ من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا الثوب قد يمكن أن يتمزّق فلا يتمزّق ، بل يسبق[٤٣] إليه البلى . (١٨٤ أ) وعلى ذلك المثال قد يمكن ألاّ[٤٤] يتمزّق ، فإنه لم يكن البلى ليسبق التمزيق إليه لو لم يكن يمكن[٤٥] ألاّ[٤٦] يتمزّق . وكذلك يجري الأمر في سائر ما يتكوّن مما يقال على هذا الضرب من القوة ـ فظاهرٌ إذاً أنه ليس جميع الأشياء فوجودها أو كونها ضرورةً ، بل بعض الأشياء يجري[٤٧] على أي الأمرين اتفق ، وليس الإيجاب بأحرى من السلب بالصدق فيها ؛ وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أحرى فيها وأكثر . إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك[٤٨] .

فنقول الآن إن الوجود للشيء إذا كان موجوداً ضروريٌّ ؛ وإذا لم يكن موجوداً فنفي الوجود عنه ضروريٌّ . وليس كل موجودٍ فوجوده ضروريٌّ ولا كل ما ليس بموجود فعدم الوجود له ضروريٌّ . وذلك أنه ليس قولنا إن وجود كل موجود فهو ضرورةً إذا وجُد هو القول بأن وجوده ضرورةً على الإطلاق . وكذلك أيضاً ما ليس بموجود . وهذا بعينه قولنا في المناقضة أيضاً . وذلك أن كل شيءٍ فوجوده الآن أو غير وجوده واجبٌ ضرورةً ؛

---

(٤٠) يفعل (ب) ؛ تفعل (ف) .
(٤١) شيء (ب ، ك) .
(٤٢) [ألا] (ف) .
(٤٣) يسبقه (ب) .
(٤٤) أن لا (ف) .
(٤٥) يمكن (ن ب) .
(٤٦) أن لا (ف) .
(٤٧) تجري (ف) .
(٤٨) يعني الذي هو أحرى بالوجود (فوق) ؛ ذاك (ب ، ك) .

ووجوده فيما يستقبل أو غير[٤٩] وجوده واجبٌ ضرورةً . غير أنّا إذا فصلنا فقلنا : أحد الأمرين لم يكن واجباً ضرورةً . ومثال ذلك أن قولنا إن الحرب ستكون غداً أو تكون ، واجبٌ ضرورةً . فأما قولنا إن الحرب ستكون غداً ، فليس بواجبٍ ضرورةً ؛ ولا قولنا إنها لا تكون غداً بواجبٍ[٥٠] ضرورةً . لكن الواجب ضرورةً إنما هو أن تكون أو لا تكون . فيجب من ذلك إذ كانت الأقاويل الصادقة إنما تجري على حسب ما عليه الأمور ، فمن البيِّن أن ما كان منها يجري على أيّ الأمرين اتفق ويحتمل[٥١] الضدَّين فواجبٌ ضرورةً أن تكون المناقضة أيضاً تجري فيه ذلك المجرى . وهذا شيء يلزم فيما ليس وجوده دائماً أو فيما ليس فقده دائماً . فإن ما جرى[٥٢] هذا المجرى فواجبٌ[٥٣] ضرورةً أن يكون أحد جزأي النقيض فيه صادقاً أو كاذباً . غير أنه ليس هو واحداً مشاراً[٥٤] إليه بعينه بل أيهما اتفق . وربما كان أحد المتناقضين أحرى بالصدق[٥٥] ، إلاّ أنه ليس ذلك بموجب أن يكون صادقاً أو كاذباً .

فقد بان بذلك أنه ليس كل إيجابٍ وسلبٍ متقابلين فأحدهما[٥٦] صادق ضرورةً والآخر كاذبٌ ضرورةً . وذلك أنه ليس مجرى الأمر فيما ليس بموجود إلا أنه ممكن أن يكون وألاّ[٥٧] يكون مجراه فيما هو موجود ، بل الأمر يجري فيه على ما وصفنا .

---

(٤٩) وغير (ف) .
(٥٠) فواجب (ف) .
(٥١) تحتمّل (ب) .
(٥٢) يجري (ك) .
(٥٣) واجب (ف) .
(٥٤) أو أحد المشار (ب) .
(٥٥) من الآخر (ز ك) .
(٥٦) وأحدهما (ك) .
(٥٧) أن لا (ف) .

ولما(*) كان الإيجاب دليلاً على أن شيئاً يقال على شيء وهذا الشيء هو اسمٌ أو ما لا اسم له ؛ وكان يجب أن يكون ما يقال في الإيجاب واحداً على واحد ؛ وكنا قد وصفنا الاسم وما لا اسم له فيما تقدَّم ، فقلنا إنّا لا نسمّي(٥٨) قولنا «لا إنسان» اسماً بل نسميه اسماً(٥٩) غير محصَّل ، لأن(٦٠) الاسم غير المحصَّل أيضاً إنَّما يدل من وجه على شيء واحدٍ ؛ وكذلك أيضاً قولنا «لا صحّ» ليس بكلمة بل كلمة غير محصَّلة ـ فواجبٌ أن يكون كل إيجاب أو سلب(٦١) مؤلَّفاً إما من اسم وكلمة وإما من اسم غير محصَّل وكلمة غير محصَّلة(٦٢) .

وليس يكون إيجابٌ(٦٣) ولا سلبٌ خلواً من كلمة . فإنَّ قولنا «كان» أو «يكون» أو «سيكون» أو «يصير» أو غير ذلك مما أشبهه إنما هو مما قد وضع كلمة ، وذلك أنه يدل ، معما يدل عليه ، على زمان .

(*) ابتداءً من هذا المقطع ، ألحق بدوي النص بالفصل الثالث .

(٥٨) إنه لا يسمى (ف) . (٥٩) إسماً (ن ب) .

(٦٠) قوله «لأن» يتصل بقوله «هذا الشيء هو اسم أو ما لا اسم له» .

(٦١) وسلب (ف) .

(٦٢) اسم غير محصّل أو كلمة غير محصّلة (ب) .

(٦٣) تركيب هذه المقدّمات جرى على أنها من اسم وفعل فقط . ولو كان قصدنا المعنى وحده من غير أن نعني بالعبارة لكان حقها في العربي أن تقال على هذا النحو : «الإنسان موجود» ، «الإنسان غير موجود» ، «لا إنسان موجود» ، «لا إنسان غير موجود» ؛ «كل إنسان موجود» ، «ليس كل إنسان موجود» ، «كل لا إنسان موجود» ، «ليس كل لا إنسان موجوداً» . وإلا لكانت حينئذ إنما تكون مؤلفة من اسمين : وهما قولنا «إنسان» و «لا إنسان» وقولنا «موجود» ، «لا موجود» وفعل . فلما اضطررنا إلى أن نجري العبارة على عادة اليونانيين ـ وهي التي وصفناها قبل نقلنا هذه المقدمات إلى العربي نقلاً جمعنا به مع تشاكل المعنى الاتفاق في العبارة حتى صارت مؤلّفة من اسم وفعل ـ فجعلنا مكان موجود ، وهو اسم ، يوجد وهو فعل .

فيكون على هذا القياس الإيجاب والسلب الأول قولنا[٦٤] «الإنسان يوجد» ، «الإنسان لا يوجد» ؛ ثم[٦٥] بعده «لا إنسان يوجد» ، «لا إنسان لا يوجد» ؛ وأيضاً «كل إنسانٍ يوجد» ، «ليس يوجد كل إنسان» ؛ «كل[٦٦] لا إنسانٍ يوجد» ، «ليس يوجد كل لا إنسان» . وهذا بعينه قولنا في الأزمان التي حول الزمان الحاضر[٦٧] .

---

(٦٤) هذا القول إنما يصح إذا فهمنا عادة اليونانيين التي عليها أجري ؛ وذلك أن العرب قد توجب (على) الإنسان البياض فتقول «زيد أبيض» فيكون هذا القول موجباً ؛ وتسلب البياض فتقول «زيد ليس أبيض» فيكون هذا القول سالباً . وزيد اسم وأبيض اسم فتكون الموجبة والسالبة ؛ وقد تأتلف في لسانهم من اسمين من غير حاجة إلى كلمة . وقد قلنا فيما تقدَّم أن معنى الكلمة عند اليونانيين بمعنى الفعل عند العرب . وليس هذه عادة اليونانيين في مثل هذه الموجبة أو السالبة . وذلك أنهم إذا قالوا «زيد أبيض» فحكم هذا القول في لسانهم أن يضاف إليه فعل يدل على وجود البياض لزيد مثل كان أو يكون . فربما أفصحوا به وربما أضمروه وفهموه من خارج . (فعلى) حسب هذه العادة ينبغي أن يكون فهمنا لهذا القول وما بعده مما يجري مجراه أعني حسب عادة العرب في كلامها .

(٦٥) من (ز ك) .

(٦٦) أيضاً (ز ك) .

(٦٧) وغيره (ز ف) .

الفصل الثالث

ـ ١٠ ـ

[الفرق بين القضية الثلاثية والثنائية وبيان العدول والتحصيل وتقسيمهما إلى المتقابلات وتحصيل المتلازمات وبيان الأقسام المحتملة]

(١٨٥ أ)

فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثاً محمولاً[١] إلى ما يحمل ، فإنَّ التناقض[٢] حينئذٍ يقال[٣] على ضربين[٤] . ومثال ذلك قولنا «يوجد إنسان عدلاً»[٥] . فقولنا[٦] «يوجد» شيءٌ ثالثٌ مقرون بما[٧] في هذا

(١) محمولاً ثالثاً (ك) .
(٢) جملة الإيجاب والسلب (فوق) .
(٣) يكون (ك) .
(٤) أي بسيط ومعدول (فوق) ؛ ضدين (ب) .
(٥) عادلاً (ك) .
(٦) إنما أجاز أن يسمى «يوجد» ، وهو فعل ، اسماً لأن النحويين عندهم يسمون على العموم كل ما لفظ به اسماً .
(٧) بها (ب) .

الإيجاب إما اسم وإما كلمة ؛ فيحصل[٨] من قِبَلِ ذلك أربعة[٩] : اثنان[١٠] منها[١١] يكون حالهما في المنزلة عند الإيجاب والسلب[١٢] كحالِ العدميتين عندهما[١٣] ، والاثنان[١٤] ليسا[١٥] كذلك . وأعني بقولي هذا أن قولنا «يوجد» إمَّا أن يقرن ويضاف[١٦] إلى قولنا «عدل» أو إلى قولنا «لا عدل» ؛ وكذلك السلب أيضاً . فتصير[١٧] أربعة .

وأنت قادر على فهم ما نقوله من رسمنا هذا[١٨]

---

(٨) الأقاويل وهي تعني المقدمات .

(٩) يعني البسيطتين وهما قولنا «يوجد إنسان عدلاً» ، «ليس يوجد إنسان عدلاً» ، والمعدومتين (فوقها : المتغيرتين) وهما قولنا «يوجد إنسان لا عدلاً» ، «ليس يوجد إنسان لا عدلاً» .

(١٠) يعني أن المعدولتين إذا قيستا بالبسيطتين كانت السالبة من تينك صادقة مع الموجبة من هاتين وبالعكس . وكذلك تصدق العدميتان مع البسيطتين . ويعني بالعدميتين مثل قولك «يوجـد إنسان جائراً» «ليس يوجد إنسان جائراً» .

(١١) أي من الأربعة وهي المعدولتين (فوق) .

(١٢) أي عند البسيطتين (فوق) .

(١٣) أي عند البسيطتين (فوق) .

(١٤) يعني المعدولتين إذا قيستا بالعدميتين لم يجر الأمر فيهما ذلك المجرى .

(١٥) [الآخران] (ب) .

(١٦) أو يضاف (ف) .

(١٧) فيصير (ب) .

(١٨)

يوجد إنسان عدلاً	ليس يوجد إنسان عدلاً
موجبة مطلقة تصدق على واحِد	سالبة مطلقة تصدق على أربعة
ليس يوجد إنسان جايراً	يوجد إنسان جايراً
سالبة عدمية تصدق في أربعة	موجبة عدمية تصدق في واحد
ليس يوجد إنسان لا عدلاً	يوجد إنسان لا عدلاً
سالبة معدولة تصدق في اثنين	موجبة معدولة تصدق في ثلثة

قال الفاضل يحيى إنه لم يجد هذا اللوح في الدستور

[I] يوجد إنسانٌ عدلاً . سلب هذا القول . ليس يوجد إنسانٌ عدلاً .
يوجد إنسانٌ لا عدلاً سلب هذا القول[١٩] ليس يوجد إنسانٌ لا عدلاً .

فإن قولنا في هذا الموضع[٢٠] «يوجد» و «لا يوجد» قد أضيف إلى قولنا «عدل» و «لا عدل» فهذه الأقاويل نسقت في هذا الموضع على ما تقال[٢١] عليه في كتبنا في «تحليل[٢٢] بالعكس»[٢٣] . وعلى ذلك المثال يجري الأمر وإن[٢٤] كان الإيجاب لاسم[٢٥] لاسم كلي . ومثال ذلك :

[II] كل إنسانٍ يوجد لا عدلاً سلب هذا القول : ليس كل إنسانٍ يوجد لا عدلاً

غير أنه على ذلك المثال يمكن أن تصدق معاً المقدمات التي على القطر ، وإن كان قد يمكن أن تصدق المتقاطرتان في حالٍ من الأحوال .

فهاتان اثنتان متقابلتان . وهاهنا اثنتان أخريان تحدثان من قولنا «لا إنسان»[٢٦] إذا جعلناه كالشيء الموضوع . فنقول :

[III] يوجد لا إنسان عدلاً . سلب هذا القول : ليس يوجد لا إنسان عدلاً .
-20 a- يوجد لا إنسان عدلاً . سلب هذا القول : ليس يوجد لا إنسانٌ لا عدلاً .

وليس هاهنا مناقضات أكثر من هذه . وهاتان المتقابلتان هما

---

(١٩) جملة : «سلب هذا القول» (ن ك) .

(٢٠) الموضوع (ب) .

(٢١) يقال (ف) .

(٢٢) هو مقالات أنولوطيقا .

(٢٣) بالقياس (ب) .

(٢٤) إن (ب) .

(٢٥) اسم (ف) .

(٢٦) ملاحظة في أول ص (١٨٥) غير مدلول عليها . ـ الفاضل يحيى : إما أن يكون الموضوع قابل للضدين ، أي العدل والجور مثلاً ، أو غير قابل لهما . فإما كان قابلاً لهما فإما أن يكون أحدهما فيه بالفعل دائماً وأما الآخر بالفعل غير دائم ؛ وإما =

مفردتان[٢٧] بأنفسهما غير تينك ، من قِبَل أن[٢٨] الذي استعمل فيهما اسمٌ غير محصَّل ، وهو قولنا «لا إنسان» .

١ ب) وما كان منها[٢٩] لا يصحّ[٣٠] فيه كلمة[٣١] الوجود ، مثل ما وقع فيه منها «يصح» أو «يمشي» ، فإن هذا الصنف من الكلم يفعل فيها إذا وضع هذا الوضع ذلك الفعل بعينه الذي كان يفعله حرف «يوجد» أو ما أشبهه لو قرن بها . ومثال ذلك «كل إنسانٍ يمشي» ، «ليس كل إنسان يمشي» ؛ «كل لا إنسان يمشي» ، «ليس كل لا إنسان يمشي» . فإنه ليس يجوز أن يقال «ليس كل إنسانٍ»[٣٢] بل إنما ينبغي أن يوضع حرف السلب وهو قولنا «لا» على

= أن يكون أحدهما فيه في وقت ما والآخر في وقت آخر ؛ وإما أن يكون الضدان والتوسط فيه بالقوة . فهذه هي الخمسة الأمور التي لا يخلو الشيء منها . ثم قال : وأما السبب في تسميته لهاتين المقدمتين عدميتين فهو هذا : الأفضل أولى بالوجود ؛ فإذن الأخس أولى بالعدم . والعدل أفضل من الجور ، فهو أولى بالوجود من الجور ؛ فالجور إذن أولى بالعدم من العدل . وأما السبب في أن أرسطوطاليس لم يجعل للمقدّمات العدمية مقدّمات معدولة ، فهو أن العدل ، إذ هو مناسب للوجود ، هو أبين وأوضح من الجور الذي هو مناسب للعدم . فلذلك ضده الذي هو الجور . والملاأمة التي بين البسائط العدمية ومعدولاتها إلى البسائط العدلية ومعدولاتها ملا أمة واحدة . فلذلك استغنى بتلك التي هي أوضح عن هذه التي هي أخفى .

(٢٧) مفردان (ك) .

(٢٨) ما قيل من قبل الآن . . . (ب) .

(٢٩) يعني من المناقضات (فوق) .

(٣٠) تصح (ف) ؛ يصلح (ك) .

(٣١) أي فعل (فوق) .

(٣٢) ينبغي أن تفهم من خارج «لا يمشي» لتكون المقدمة السالبة لقولنا «كل لا إنسان يمشي» «ليس كل إنسان لا يمشي» .

قولنا «إنسان»[٣٣] . فإن قولنا «كل» ليس يدل على أن المعنى كلي ، بل على أن الحكم كلي . وقد تبيّن ذلك من قولنا «الإنسان يمشي» ، «الإنسان ليس يمشي» ، «لا إنسان يمشي» ، «لا إنسان ليس يمشي» . فإن الفرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس الحكم فيها كليًا . فقد بان من ذلك أن قولنا «كل» أو قولنا[٣٤] «ولا واحد» ليس يزيدان على أن يدلاّ أنّ الإيجاب والسلب للاسم كله . فأما الباقي[٣٥] فيجب أن تكون الزيادة[٣٦] فيه واحدة بعينها . ولما كان السلب الدال على أنه «ولا حيوانٌ واحد[٣٧] يوجد عدلاً» ضد الذي يقال[٣٨] به إن «كل حيوانٍ يوجد عدلاً» ، فمن البيّن أنّ هذين لا يكونان في حالٍ من الأحوال لا صادقين معاً ولا على أمرٍ واحدٍ بعينه . فأما[٣٩] المقابلان لهما فقد يكونان في حالٍ من الأحوال[٤٠] . ومثال ذلك «ليس كل حيوانٍ يوجد عدلاً» و «قد يوجد حيوانٌ ما عدلاً» .

فأمّا التي تلزم[٤١] وتتبع فهي هذه : أمّا قولنا «كل إنسانٌ يوجد عدلاً» ، فإنه يلزمه قولنا «ولا إنسان واحد[٤٢] يوجد لا[٤٣] عدلاً» ؛ وأمّا قولنا «قد يوجد إنسانٌ ما عدلاً» ، فإنّه يلزمه المقابل له وهو قولنا «ليس كل

(٣٣) يعني الاسم الموضوع .
(٣٤) وقولنا (ف) .
(٣٥) يعني بالباقي ما يبقى من المقدمة بعد قولنا «كل» وما يشبهه .
(٣٦) يعني بالزيادة قولنا «لا» الذي زدناه على قولنا «إنسان» فقلنا «لا إنسان» .
(٣٧) واحداً (ب) .
(٣٨) يعني الإيجاب (فوق) .
(٣٩) وأما (ف ، ك) .
(٤٠) ينبغي أن نفهم من خارج كذلك .
(٤١) قانون برقلس في لزوم بعض المقدمات لبعض هو هذا : كل مقدمتين متساويتين في الكمية والموضوع مختلفتين في الكيفية والمحمول فهما متساويتين .
(٤٢) واحداً (ب) .
(٤٣) (ن ب ، ك) .

إنسان يوجد لا عدلاً» . وذلك أنه يجب ضرورةً أن يوجد واحدٌ[٤٤] .

2 ومن[٤٥] البيِّن أيضاً أنَّا في الأشخاص إذا كنَّا صادقين في الجواب عن المسألة بالإيجاب[٤٦] بالسلب[٤٧] . ومثال ذلك جوابنا في المسألة عن سقراط «هل هو عدلٌ» بأن نقول «لا» . فإنا نقول «فسقراط إذاً «لا عدلٌ»[٤٨] . وأمَّا في الحكم الكليِّ فليس يقال فيه[٤٩] على هذا المثال حقاً ؛
3 وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك «أكلّ[٥٠] إنسانٍ حكيم» ؟، «لا» ؛ «فكل إنسان إذاً لا حكيم» ؛ فإن هذا القول كذبٌ ؛ والقول الصادق إنَّما هو «فليس كل إنسانٍ إذاً حكيماً» . وهذا القول هو المقابل[٥٢] لذلك القول ؛ فأما ذلك[٥٣] فإنه مضاد له .

فأمَّا المتقابلة من قِبَل الأسماء والكَلِم غير المحصلة ـ ومثال ذلك في
(1 قولنا «لا إنسان» أو «لا عدل» ـ فإنَّه يُظَنّ بها أنَّها بمنزلة السلب من غير
3 اسم[٥٤] أو من غير كلمة[٥٥] ؛ وليست كذلك . وذلك أنَّه واجبٌ ضرورةً في

---

(٤٤) يعني أنه يجب أن يوجد ولو عدل واحد .
(٤٥) وهو من (ك) .
(٤٦) بالسلب (ب) ؛ فالسلب (ك) .
(٤٧) [صدقت قضية موجبة كذلك] (ب) .
(٤٨) ليس بعدل (فوق) ؛ ليس بعدل (ف) .
(٤٩) ما نقول (ز ك) .
(٥٠) كل (ك) .
(٥١) الصدق (ف) .
(٥٢) القابل (ب) .
(٥٣) ذاك (ف) .
(٥٤) يعني إن كان غير المحصل كلمة (فوق) .
(٥٥) يعني إن كان غير المحصل اسماً (فوق) .

السلب أن يصدق أو يكذب[٥٦] . ومن قال «لا إنسان» فليس هو أحرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب ممن قال «إنسان» ، ما لم يضف إلى قوله شيئاً ؛ بل هو دونه في ذلك[٥٧] .

وقولنا إن[٥٨] «كلّ لا إنسان يوجد عدلاً» ليس يدل على مثل ما يدل عليه واحدة[٥٩] من تلك ولا المقابل لهذا القول ، وهو قولنا «ليس كل لا إنسان يوجد عدلاً» . فأما قولنا «كل لا إنسان يوجد لا عدلاً» ، فإنه يدل على مثل ما يدل عليه قولنا «ليس يوجد شيء[٦٠] لا إنسان عدلاً»[٦١] .

-20 b- والأسماء والكَلِم إذا بدِّلت أماكنها فدلالتها تبقى بحالٍ واحدةٍ بعينها . ومثال ذلك «يوجد إنسانٌ عدلاً» ، «يوجد عدلاً إنسان» . فإن الأمر إن لم يكن كذلك وجب أن يكون لمعنًى واحدٍ بعينه سوالبٌ أكثر من واحدة . غير أنَّا قد بيَّنَّا أن الإيجاب الواحد إنَّما له سلبٌ واحدٌ ، وذلك أن سلب قولنا «يوجد إنسانٌ عدلاً» هو قولنا «ليس يوجد إنسانٌ عدلاً» . فأما سلب قولنا «يوجد عدلاً إنسان»[٦٢] إن لم يكن هذا القول وقولنا «يوجد إنسانٌ عدلاً» واحداً بعينه ، فهو إما قولنا «لا يوجد عدلاً لا إنسان» وإما قولنا «لا يوجد

---

(٥٦) تصدق أو تكذب (ف) .

(٥٧) ليس يشير بهذا القول إلى أن من قال «إنسان» قد قال صدقاً أو كذباً ؛ لكن الذي يشير إليه أن من قال «إنسان» فقد أشار ، على حال ، إلى معنى معروف محصل ؛ ومن قال «لا إنسان» فلم يشر إلى معنى بعينه ؛ فهو أبعد من أن يكون قد صدق أو كذب .

(٥٨) إن (ن ك) .

(٥٩) واحد (ك) .

(٦٠) من الأشياء (ز ك) .

(٦١) ينبغي أن يفهم من قولنا «ليس شيء» مثل ما يفهم من قولنا «ولا واحد» . فإنّا إنّما اضطررنا إليه ليجري في العبارة على عادة العرب .

(٦٢) لا إنسان (ك) .

عدلاً إنسان» . لكن الأول منهما هو سلب قولنا «يوجد عدلاً لا إنسان» ، والثاني سلب قولنا «يوجد إنسان[٦٣] عدلاً» . فيكون قد صار لإيجابٍ واحدٍ سلبان[٦٤] . فقد بان أنَّ الأسماء والِكَلم إذا بُدّلت أماكنها كان الإيجاب أو[٦٥] السلب[٦٦] واحداً بعينه .

(٦٣) لأن هذه المقدمة إذا قيست بتلك وجدت تشاطرها العدل والكذب .

(٦٤) سلبين (م في الحاشية) .

(٦٥) كذى وجد بخط إسحق .

(٦٦) والسلب (ف) .

– ١١ –

[القضايا المركَّبة]

فأما إيجابٌ واحدٌ لكثير أو كثير لواحد ، أو سلبه منه متى لم يكن ما يستدل عليه من الكثير معنى واحداً ، فليس يكون إيجاباً واحداً أو سلباً[١] واحداً . وأعني بقولي «واحداً» ليس متى كان الاسم الموضوع واحداً ولم يكن الشيء الذي من تلك[٢] معنى واحداً . مثل قولنا «الإنسان» مثلاً «حي ، ذو رجلين ، آنس» . فإن الشيء المجتمع من هذه معنى واحدٌ أيضاً . فأما المجتمع من قولنا «أبيض» وقولنا «إنسان» وقولنا «يمشي» ، فليس هو معنى (١٨٦ ب) واحداً . فليس يجب إذاً ، إن أوجب موجب لهذه شيئاً واحداً ، أن يكون القول إيجاباً واحدًا لكن اللفظ حينئذ يكون واحداً ؛ فأمَّا الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبها لشيءٍ واحدٍ كان الإيجاب واحداً ، بل كثيراً على ذلك المثال .

فلمَّا كان السؤال المنطقي يقتضي جواباً إما بالمقدمة وإما بالجزء الآخر[٤] من المناقضة ، وكانت المقدمة جزءاً من مناقضةٍ واحدةٍ ، فليس

---

(١) وسلباً (ك) .

(٢) ذلك (ك) .

(٣) وأما (ف) .

(٤) الأخير (ف) .

يجب أن يكون الجواب عن هذه[٥] واحداً ، إذ كان السؤال أيضاً ليس بواحدٍ ، ولو كان حقًّا . وقد تكلمنا في هذه في كتابنا «في المواضع»[٦] .

ومع[٧] ذلك فإنه من البيِّن أن السؤال عن شيءٍ «ما هو» ليس سؤالاً منطقيًّا . وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطي في السؤال المنطقي أن يختار المسؤول أحد جزئي المناقضة ، أيهما شاء ، حتى يحكم به . فقد[٨] ينبغي أن يكون السائل يجري في تحديد السؤال هذا المجرى حتى يقول: «هل الإنسان كذا ، أو ليس هو كذا» .

ولما كانت الأشياء[٩] التي تُحمل فرادى ، بعضها تُحمل إذا جمعت حتى يكون المحمول كله واحداً وبعضها ليس كذلك ، فينبغي أن نخبر بالفرق في ذلك . فإن إنساناً من الناس قد يصدق القول عليه[١٠] فرادى[١١] بأنه حي ، وبأنه ذو رجلين ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان كشيء واحدٍ . وقد يصدق القول عليه بأنه إنسان[١٢] وبأنه أبيض ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان كشيءٍ واحدٍ . وليس ، متى كان القول عليه بأنه بصير[١٣] حقًّا[١٤] ، والقول عليه بأنَّه طبيبٌ حقاً ، فواجبٌ أن يكون طبيباً بصيراً[١٥] .

---

(٥) يعني التي الاسم فيها واحد وما تحته من المعاني أكثر من واحد .
(٦) يعني كتاب طوبيقا .
(٧) فمع (ب) .
(٨) وقد (ب) .
(٩) الأسماء (ف) .
(١٠) فيه (ف) .
(١١) كذا وجد بخط إسحق .
(١٢) ينبغي أن نفهم من قولنا ها هنا اسم الكلي .
(١٣) يعني أنه يبصر بعينه وليس أعمى .
(١٤) حقاً (ن ك) .
(١٥) أي بصير بالطب (فوق) .

وذلك أنه ، إن كان لأنَّ كلَّ واحدٍ من القولين حقٌّ ، فقد يجب أن يكون
مجموعهما[١٦] حقّاً ، لزم من ذلك أشياء كثيرة شَنِعة . وذلك أن قولنا على
إنسانٍ من الناس إنه «إنسان» حقٌّ ، وقولنا عليه إنه أبيض»[١٧] ، فيجب أن
يكون القول عليه بذلك كله صادقاً[١٨] أيضاً . فإن كان أيضاً القول عليه بهذا
وحده ، أعني بأنه أبيض ، صادقاً[١٩] ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك
أجمع صادقاً[٢٠] أيضاً حتى نقول[٢١] عليه بأنه إنسان ـ أبيض ـ أبيض ـ ،
-21 a- ويمر ذلك بلا نهاية . وقد نقول[٢٢] أيضاً عليه بأنه طبيب وبأنه أبيض ، وبأنه
(١٨٧ أ) يمشي ، فقد يجوز[٢٣] أن تقال هذه عليه مراراً كثيرةً بالتركيب بلا نهاية .
وأيضاً إن كان سقراطٌ هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراطٌ إنسانٌ . وإن
كان إنساناً[٢٤] وكان ذا رجلين فهو إنسانٌ ذو رجلين . فقد بان من ذلك أنَّ
من قال بأن التأليف واجبٌ وجوده على الإطلاق ، فقد يلزمه من ذلك أن
يقول أشياء شَنِعةً .

فنحن الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع[٢٥] . فنقول :

إن ما كان من المعاني التي تحمل ومن المعاني التي عليها يقع[٢٦] الحمل إنما يقال[٢٧] على شيءٍ واحدٍ بعينه أو بعضاً على بعض بطريق العرض ، فإن هذه ليس تصير شيئاً واحداً . ومثال ذلك قولنا في إنسان من الناس إنه أبيض وطبيب . فليس قولنا إنه أبيض وإنه طبيب معنًى واحداً .

---

(١٦) مجموعها (ب) .
(١٧) حقّ (ز ف) .
(١٨) صادق (م ، ف) .
(١٩) صادق (م) .
(٢٠) صادق (م) .
(٢١) يقال (ب) .
(٢٢) يقال (ب) .
(٢٣) يجب (ب) .
(٢٤) إنسان (ب) .
(٢٥) توضع (ف) .
(٢٦) يقع عليها (ف) .
(٢٧) تقال (ف) .

وذلك أنهما جميعاً عرضان لحقا شيئاً واحداً . وإن[٢٨] كان القول أيضاً بأن الأبيض طبيب صادقاً ، فليس يجب ولا من ذلك أن يكون معنى أنه طبيب ومعنى أنه أبيض معنًى واحداً . وذلك أن الطبيب بطريق العَرَض ما كان أبيض ؛ فيجب من ذلك ألاَّ[٢٩] يكون أنه أبيض وأنه طبيب معنًى واحداً .

ومن قِبَل ذلك صار الطبيب ليس بصيراً على الإطلاق ، بل هو حيٌّ ذو رجلين ؛ وذلك أن هذين ليسا بطريق العَرَض ؛ ولا ما كان أيضاً الواحد منه محصوراً في الآخر[٣٠] . ولذلك كثيراً ما لا يمكن أن يقال أبيض[٣١] ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسانٌ حيٌّ أو ذو رجلين . وذلك أنّا قد حصرنا في قولنا إنه إنسانٌ أنه حيّ وأنه ذو رجلين .

لكن[٣٢] قد يصدق القول على[٣٣] الشخص على الإطلاق . ومثال ذلك القول على الإنسان من الناس بأنه إنسان ، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض . إلا أن ذلك ليس أبداً . لكن متى كان محصوراً في المزيد في القول شيءٌ من التقابل[٣٥] الذي تلزمه مناقضةٌ ؛ فليس يكون حقاً بل كذباً . ومثال ذلك أن يقال في الإنسان الميِّت إنه إنسانٌ . ومتى لم يكن ذلك ، فقد يصدق . بل نقول[٣٦] إنه متى وجد ذلك فيه فهو[٣٧] أبداً غير صادقٌ ؛ ومتى لم يوجد فليس أبداً يصدق . ومثال ذلك قولنا «أوميروس[٣٨] موجود شيئاً

---

(٢٨) فإن (ك) .

(٢٩) أن لا (ف) .

(٣٠) ينبغي أن نفهم من خارج تمام الكلام يمكن أن يجمع حتى يصير ولا واحداً .

(٣١) يعني أنه لا يجوز أن يكون عليه القول بأنه أبيض كما قال قبل .

(٣٢) ينتقل بكلامه إلى ما إذا صدق مجموعاً كيف يكون الحال فيه إذا قيل فرادى .

(٣٣) القول على (ن ف) .

(٣٤) محصور (ف) .

(٣٥) المتقابل (ب) .

(٣٦) بقوله (ك) ؛ يقول (ف) .

(٣٧) هو (ك) .

(٣٨) أميروس (م) .

ما» ، كأنك قلت «شاعراً» . فهل هو موجود أو[٣٩] لا[٤٠] ؟ فإن قولنا «موجود» إنما حملناه على أوميروس[٤١] بطريق العرض . وذلك أنّا إنما قلنا إنه «موجود شاعراً» ، ولم يحمل[٤٢] «موجوداً»[٤٣] على أوميروس بذاته .

فقد يجب من ذلك أن ما كان مما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى
قيلت الأقاويل[٤٤] مكان الأسماء وكان محمولاً بذاته لا بطريق العرض ؛ فإن (١٨٧ ب)
القول فيما هذه سبيله إنه شيءٌ ما على الإطلاق ، صادقٌ . فأما ما ليس
بموجود فليس القول فيه بأنه «شيءٌ موجود» ، من قِبَل قولنا فيه[٤٥] إنه يوجد
متوهَّماً ، قولاً صادقاً . وذلك أن المتوهَّم[٤٦] فيه ليس أنه[٤٧] موجود ، بل
أنه غير موجود .

---

(٣٩) أم (ف) .

(٤٠) كأنه قال : فهل يوجب ذلك أن نقول إن أوميروس موجود أو لا .

(٤١) أميروس (م) .

(٤٢) نحمل (ب) .

(٤٣) موجود (ك) .

(٤٤) يعني الحدود (فوق السطر) .

(٤٥) قولنا فيه (ز ب) .

(٤٦) التوهم (ب) .

(٤٧) أنه (ن ك) .

الفصل الرابع

ـ ١٢ ـ

[تقابل القضايا ذوات الجهة]

وإذ قد لخّصنا هذه المعاني، فقد ينبغي أن ننظر كيف حال أصناف الإيجاب والسلب بعضها عند(١) بعض: ما كان منها(٢) فيما يمكن أن يكون وما لا يمكن، وفيما يحتمل أن يكون وما لا يحتمل، وما كان منها في الممتنع والضروري. فإن في ذلك مواضع(٣) للشك.

وذلك أنه إن كانت المناقضات في الأقاويل المؤلَّفة إنما يكون العناد بينها(٤) بعضها لبعض فيما كان منها مبنيًّا على قولنا «موجود» ولا «لا
21. موجود». ومثال ذلك أن سلب قولنا «يوجد إنسانٌ» قولنا «ليس يوجد إنسانٌ» لا قولنا «يوجد لا إنسان»، وسلب قولنا «يوجد إنسان عدلاً» قولنا «ليس يوجد إنسانٌ عدلاً» لا قولنا «يوجد إنسان لا عدلاً». لأنه إن كان يقال(٥) على كلِّ شيءٍ إما الإيجاب وإما السلب(٦)، فقد يصدق إذاً في الخشبة القول بأنها توجد(٧) إنساناً لا عدلاً».

---

(١) عن (ب).

(٢) منهما (ك).

(٣) كذا وجد بخط إسحق.

(٤) فيها (ف).

(٥) إن كان يصدق إن كان يقال (ك).

(٦) إما إيجاب وإما سلب (ك).

(٧) لأن الموجبة، وهي قولنا «الخشبة توجد إنساناً عدلاً» كاذبة، فسالبة هذه وهي =

فإذا كانت المناقضات إنما ينبغي أن تؤخذ[٨] على هذا القياس أعني بقولنا[٩] «يوجد» أو «لا[١٠] يوجد» ، وكانت أيضاً الأقاويل التي[١١] لا يلفظ فيها بحرف الوجود ، فإن ما يقال فبها مما[١٢] يقوم مقام ذلك الحرف ، يفعل فعله بعينه . ومثال ذلك أنَّ سلب قولنا «إنسانٌ يمشي»[١٣] ليس يكون قولنا «لا إنسان يمشي» ، بل قولنا «إنسانٌ ليس يمشي» . وذلك أنه لا فرق بين قولنا «إنسانٌ يمشي» وبين قولنا «يوجد إنسانٌ ماشياً» .

فإذ[١٤] كان الأمر يجري هذا المجرى في كل موضعٍ ، فينبغي أن يكون أيضاً سلب قولنا «يمكن أن يوجد» قولنا «يمكن ألا يوجد» لا قولنا «لا يمكن[١٥] أن يوجد» . غير أنه قد يظن أن قولنا «قد يمكن أن يوجد» وقولنا «قد يمكن ألا يوجد» معنًى واحدٌ بعينه . وذلك أن كلَّ ما كان ممكناً أن ينقطع أو أن يمشي فممكن[١٦] ألاّ ينقطع وألاّ[١٧] يمشي . والحجة في ذلك أن كل ما كان ممكناً على هذا النحو فليس أبداً بفعلٍ[١٨] ؛ فلذلك قد يكون له السلب أيضاً . وذلك أنه قد يمكن ألاّ[١٩] يمشي المشاء وألاّ[٢٠] يرى المرئي[٢١] . إلا أنه ليس يمكن أن يصدق في شيءٍ واحدٍ بعينه الحكمان المتقابلان . فليس إذاً سلب قولنا «قد يمكن أن يكون» قولنا «قد يمكن (١٨٨ أ)

الصادقة إنما هي «الخشبة لا توجد إنساناً عدلاً» .

(٨) توجد (ب ، ف) .

(٩) قولنا فيها (ب) .

(١٠) ولا (ك) .

(١١) جملة : لا يلفظ . . . مما (ن ك) .

(١٢) لما (ب) .

(١٣) ليس (ز ب) .

(١٤) قد (ز ف) .

(١٥) لا «يمكن . . . (ب)» .

(١٦) فيمكن (ب ، ك) .

(١٧) أن لا (ف) .

(١٨) يفعل (ب ، ف) .

(١٩) أن لا (ف) .

(٢٠) ولا (ف) .

(٢١) الرائي (ب) .

ألاّ[22] يكون» لأنه يلزم من ذلك إما[23] الإيجاب والسلب معاً لمعنًى واحدٍ بعينه في معنًى واحدٍ بعينه ؛ وإما أن تكون زيادة اللواحق التي بها يصير[24] القول إيجاباً أو سلباً[25] ليس تلحق قولنا[26] «يكون» أو «يوجد» أو قولنا «لا يوجد» . فإذ[27] كان الأوَّل من هذين ممتنعاً ، فيجب أن يكون الثاني مؤثَراً[28] .

فالسالب إذاً لقولنا «يمكن أن يوجد» إنما هو قولنا «لا يمكن أن يوجد» . وهذا بعينه القول في قولنا أيضاً «يحتمل أن يوجد» . وذلك أن سلب هذا القول أيضاً[30] هو قولنا «لا يحتمل أن يوجد» . والأمر في الباقية يجري على هذا النحو أعني في الواجب وفي الممتنع[31] . فكما أنَّ في تلك[32] كان ما يلحق فيزاد فيها[33] قولنا «يوجد» وقولنا «لا يوجد» ، فأما المعاني الموضوعة فكانت مرةً «الأبيض» ومرةً «الإنسان» ، كذلك يصير الأمر هاهنا . فيصير قولنا «يوجد» كالموضوع . فأمّا قولنا «يمكن» و «يحتمل» فيصير زياداتٍ تلحق ليحدَّد[34] بها ، كما حدّد في تلك بقولنا «يوجد» و «لا يوجد» الصدق والكذب ، كذلك تحدّد[35] هذه ما يمكن

---

(22) أن لا (ف) .
(23) أن يكون (ك) .
(24) يصير بها (ب) .
(25) في المقدمات الممكنة (ك) .
(26) أن نلحق قولنا (ب) .
(27) فإذا (ب) .
(28) مختاراً ، مقبولاً (فوق) .
(29) فالسلب (ك) .
(30) أيضاً (ن ك) .
(31) والممتنع (ف) .
(32) يعني في المقدمات التي ذكرها آنفاً من غير أن يكون فيها ذكر الجهة .
(33) منها (ب) .
(34) لتحدد (ف) .
(35) يحدد (ب) .

وجوده وما لا يمكن وجوده . فإنَّ سلب قولنا «يمكن أن يكون» قولنا «لا يمكن أن يكون» . فأمّا سلب قولنا «يمكن[٣٦] ألاَّ[٣٧] يكون» فإنه[٣٨] قولنا لا يمكن[٣٩] ألاّ[٤٠] يكون». ولذلك قد نرى أنه يلزم[٤١] بعضها بعضاً من قِبَل أن «ما كان ممكناً أن يوجد» «فممكن ألاَّ[٤٢] يوجد» . وذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يمكن أن يوجد وألاَّ[٤٣] يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست -22 a- مناقضات[٤٤] . فأمّا قولنا «يمكن أن يوجد» وقولنا «لا يمكن أن يوجد» ، فلا[٤٥] يصدقان معاً في شيءٍ واحدٍ بعينه في حال من الأحوال لأنهما متقابلان ؛ ولا قولنا أيضاً «يمكن[٤٦] ألاَّ[٤٧] يوجد» وقولنا «لا يمكن ألاَّ[٤٨] يوجد»[٤٩] يصدقان معاً في حالٍ من الأحوال .

وعلى هذا المثال سلب قولنا «واجبٌ ضرورةً أن يوجد» ليس هو قولنا «واجبٌ ضرورةً ألا يوجد» ، بل قولنا «ليس واجباً ضرورةً أن يوجد» . فأما[٥٠] سلب قولنا «واجبٌ ضرورةً ألاّ يوجد» فإنه قولنا «ليس واجباً ضرورةً ألاّ يوجد» . وأيضاً سلب قولنا «ممتنع أن يوجد» ليس هو قولنا «ممتنع ألاّ[٥١] يوجد» بل قولنا «ليس ممتنعاً أن يوجد» . فأما سلب قولنا «ممتنع ألاّ[٥٢] يوجد»[٥٣] فإنَّه قولنا «ليس ممتنعاً ألاّ[٥٤] يوجد» .

---

(٣٦) يمكن (ن ك) .
(٣٧) أن لا (ف) .
(٣٨) فإنه (ن ك) .
(٣٩) ليس يمكن (ك) .
(٤٠) أن لا (ف) .
(٤١) تلزم (ف) .
(٤٢) أن لا (ف) .
(٤٣) أن لا (ف) .
(٤٤) بمناقضات (ك) .
(٤٥) فليس (ف ، ك) .
(٤٦) ممكن (ب) .
(٤٧) أن لا (ف) .
(٤٨) أن لا (ف) .
(٤٩) جملة : «وقولنا لا يمكن ألاّ يوجد» (ن ب) .
(٥٠) وأما (ب) .
(٥١) أن لا (ف) .
(٥٢) أنا لا (ف) ؛ ألاّ(ن ك) .
(٥٣) جملة : «بل قولنا . . . ألا يوجد» (ن ك) .
(٥٤) أنا لا (ف) .

ب) وبالجملة ، فإنما ينبغي ، كما قلنا ، أن ينزل[٥٥] قولنا «يوجد» و «لا
10 يوجد» منزلة الموضوع[٥٦] ويلزم الإيجاب والسلب هذه المعاني[٥٧] ثم
تقرن[٥٨] بقولنا «يوجد» وقولنا «لا يوجد» . فإن هذه الأحكام ينبغي أن
يعتقد[٥٩] أنها الأحكام المتعاندة :

ممكن . . . لا ممكن . محتمل . . . لا محتمل . ممتنع . . . لا ممتنع . واجبٌ[٦٠] . . . لا واجبٌ . حقٌّ . . . لا حقٌّ .

---

(٥٥) يتنزل (ب) .

(٥٦) للموضوع (ك) .

(٥٧) يعني الجهات (فوق) .

(٥٨) نقرن (ف) .

(٥٩) نعتقد (ف) .

(٦٠) ضرورة ، واجب ضرورة (فوق) .

ـ ١٣ ـ
[نسق الموجَّهات]

فأما اللوازم[١] فهكذا يجري نسقها إذا وُضعت :

يلزم من قولنا «ممكن[٢] أن يوجد» قولنا «محتمل[٣] أن يوجد» ، وهذا ينعكس على ذاك[٤]، ويلزم منه ويلزمه أيضاً[٥] قولنا «ليس ممتنعاً أن يوجد» وقولنا «ليس واجباً أن يوجد» . ويلزم قولنا «ممكن ألاّ يوجد» وقولنا «محتمل ألاّ يوجد» قولنا «ليس واجباً ألاّ يوجد» وقولنا «ليس ممتنعاً ألاّ[٦] يوجد» . ويلزم قولنا «لا يمكن أن يوجد» وقولنا «لا يحتمل أن يوجد» قولنا «واجبٌ[٧] ألاّ يوجد» وقولنا «ممتنع أن يوجد» . ويلزم قولنا «لا يمكن ألاّ يوجد» وقولنا «لا يحتمل ألاّ يوجد» قولنا «واجبٌ أن يوجد» وقولنا «ممتنع

(١) يعني ما يتبع ويلزم ويجب من وضع غيره .
(٢) يمكن (ف) .
(٣) يحتمل (ف) .
(٤) ذلك (ب ، ك) .
(٥) يلزمه أيضاً (ك) ؛ ويلزم عنه أيضاً (ف) .
(٦) أن لا ، هكذا مكررة في النص (ف) .
(٧) واجب (ب) .

ألاّ[8] يوجد» . فلنتأمل ما نصفه[9] من هذا الرسم الذي نرسمه[*] .

[الترتيب الأول]

[I]

ممكن أن يوجد
محتمل أن يوجد
ليس ممتنعاً أن يوجد
ليس واجباً أن يوجد .

[الترتيب الثالث]

[III]

ليس ممكناً أن يوجد
ليس محتملاً أن يوجد
ممتنعٌ أن يوجد
واجبٌ ألاّ يوجد .

[الترتيب الثاني]

[II]

ممكن ألاّ يوجد
محتمل ألاّ يوجد
ليس ممتنعاً ألاّ يوجد
ليس واجباً ألاّ[10] يوجد .

[الترتيب الرابع]

[IV]

ليس ممكناً ألاّ يوجد
ليس محتملاً ألاّ يوجد
ممتنع ألاّ يوجد
واجبٌ أن يوجد .

فقولنا «ممتنع» وقولنا «لا ممتنع» يلزمان قولنا «محتمل» وقولنا «لا محتمل»[11] وقولنا «ممكن» وقولنا «لا ممكن»[12] لزوم مناقضةٍ[13] . إلاّ أنَّ ذلك على القلب . وذلك أنَّ الذي يلزمِ قولنا «ممكن[14] أن يوجد» سلب

(٨) أن لا ، هكذا مكررة في النص (ف) .
(٩) نضعه (ف) .
(*) وردت الترتيبات في (ك) وفقاً لتسلسلها المباشر ، أي الترتيب الأول يقابله الثاني والترتيب الثالث يقابله الرابع .
(١٠) أن لا ، هكذا مكررة في الرسمَ (ف) .
(١١) يحتمل (ف) .
(١٢) يمكن (ف) .
(١٣) لزوم المناقضة (ب) .
(١٤) يمكن (ف) .

قولنا «ممتنع أن يوجد» ، والذي يلزم سلب ذلك[١٥] إيجاب هذا . وذلك أنّ الذي يلزم قولنا «ليس ممكناً أن يوجد» إنما هو قولنا «ممتنع أن يوجد» ؛ فإن[١٦] قولنا «ممتنع أن يوجد» هو إيجابٌ وقولنا «ليس ممتنعٌ»[١٧] سلبٌ .

فأمّا الواجب[١٨] فينبغي أن ننظر كيف الحال فيه . فإنّ[١٩] من البيّن أنه ليست هذه حاله لأنّ الذي فيه إنما هو الأضداد . فأمّا المناقضة فعلى حيالها[٢٠] . وذلك أنه ليس سلب قولنا «واجبٌ ألاّ[٢١] يوجد» قولنا «ليس -22 b- واجباً أن يوجد» ، وذلك أنّه قد يجوز أن يصدق القولان جميعاً في المعنى الواحد بعينه : فإن «ما كان واجباً ألاّ[٢٢] يوجد» «فليس واجباً أن يوجد» . والسبب في أنّ اللزوم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الآخر ، أن الممتنع حقُّه في القول بضدّ الواجب ، وإن[٢٣] كان الممتنع والواجب[٢٤] قوتهما واحدة بعينها[٢٥] . وذلك أن ما كان ممتنعاً أن يوجد فالواجب ليس أن يوجد ، بل ألاّ[٢٦] يوجد ؛ وما كان ممتنعاً ألاّ[٢٧] يوجد فواجبٌ أن يوجد . فقد يجب ، إن كانت تلك تجري[٢٨] على مثال ما تجري عليه التي لقولنا ممكن ولا ممكن[٢٩] ، أن تكون هذه[٣٠] على الضدّ . فإنّ الواجب والممتنع قد يدلّان على معنًى واحدٍ بعينه ، غير أنّ ذلك على جهة القلب .

---

(١٥) ذاك (ك) .

(١٦) وإن (ف) .

(١٧) ممتنعاً (ف) ؛ ممتنعاً هو (ك) .

(١٨) نعني الضروري (ز ب) .

(١٩) فإنه (ف) .

(٢٠) يعني متفرّقاً .

(٢١) أن لا (ف) .

(٢٢) أن لا (ف) .

(٢٣) فإن (ب) .

(٢٤) فإن ... فبالواجب (ك) .

(٢٥) يعني أنهما جميعاً متفقان في أنهما لا محالة .

(٢٦) جملة : «بل ألاّ يوجد» (ن ف) .

(٢٧) أن لا (ف) .

(٢٨) يعني المقدمات التي للممتنع .

(٢٩) يمكن ولا يمكن (ف) .

(٣٠) يعني المقدمات التي للواجب .

أو[٣١] نقول إنَّه[٣٢] ليس يجوز أن توضع المناقضات في الواجب هذا الوضع الذي وضعناه ، وذلك أنَّ «ما كان واجباً أن يوجد» «فممكن[٣٣] أن يوجد» ؛ وإن لم يكن كذلك فسلبه يلزمه ، لأنه قد يلزم[٣٤] إما الإيجاب وإما السلب . فإن «لم يكن ممكناً أن يوجد» «فممتنع أن يوجد»[٣٥] فالذي[٣٦] هو أوجب[٣٧] إذاً أن يوجد[٣٨] ممتنع[٣٩] أن يوجد ؛ وذلك خلفٌ[٤٠] . وأيضاً فإنّ قولنا «ممكنٌ أنْ يوجد» يلزمه قولنا «ليس ممتنعاً أن يوجد» ؛ ويلزم هذا قولنا «ليس واجباً أن يوجد» . فيجب من ذلك أن يكون ما هو «واجبٌ أن يوجد» «ليس واجباً أن يوجد» ؛ وذلك خلف . وأيضاً فإنه ليس يلزم[٤١] قولنا «واجبٌ أن يوجد» قولنا «ممكن أن يوجد»[٤٢] ولا قولنا «واجب ألاّ[٤٣] يوجد» . وذلك أنَّ القول بالممكن[٤٤] قد يتفق فيه الأمران[٤٥] جميعاً . وأمّا هذان فأيّهما[٤٦] كان[٤٧] صادقاً لم يمكن أن

ب) يصدق معه الباقيان ، لأنه قد يمكن أن يوجد الشيء وألاّ[٤٨] يوجد . وإن

---

(٣١) يريد بهذا القول إصلاح الرسم الذي كان قد وضعه .

(٣٢) ولعله خليق أن يكون .

(٣٣) ممكن (ك) .

(٣٤) يلزمه (ك) .

(٣٥) جملة : «فممتنع أن يوجد» (ن ب) .

(٣٦) والذي (ف) .

(٣٧) واجب (ب) ؛ (ك) .

(٣٨) لأن إن الذي يوجد (ك) .

(٣٩) فمنتنع (ف) .

(٤٠) محال ، شنيع ، قبيح (فوق) .

(٤١) في نسخة أخرى : فإنه ليس يلزم قولنا «ممكن أن يوجد» قولنا «واجب أن يوجد» ولا قولنا «واجب ألا يوجد» .

(٤٢) ليس يلزم من قولنا «ممكن أن يوجد» قولنا «واجب أن يوجد» (ك) .

(٤٣) أن لا (ف) .

(٤٤) الممكن (ب) .

(٤٥) يعنى أنه قد يتفق أن يكون الشيء وألاّ يكون المعنى .

(٤٦) فإنهما (ك) ؛ قد (زب) .

(٤٧) قد كان (ب) .

(٤٨) أن لا (ف) .

كان واجباً أن يوجد أو ألاّ[٤٩] يوجد فليس يكون ممكناً فيه الأمران جميعاً . فقد[٥٠] بقي إذاً أن يكون الذي يتبع قولنا «ممكن أن يوجد» إنما هو قولنا «ليس واجباً ألاّ[٥١] يوجد» ، فإنَّ هذا قد يصدق أيضاً مع قولنا «واجبٌ ألاّ يوجد» . وذلك أنّه يصير نقيضاً للقول اللازم لقولنا «ليس يمكن[٥٢] أن يوجد» . فإنه قد يلزم هذا القول قولنا «ممتنع أن يوجد» وقولنا «واجبٌ ألاّ[٥٣] يوجد» الذي سلبه «ليس واجباً ألاّ[٥٣] يوجد» . فهذه المناقضات إذاً تلزم أيضاً على هذا الوجه الذي وصفناه[٥٤] ؛ وإذا[٥٥] وُضِعت كذلك لم يلحق ذلك[٥٦] شيءٌ محالٌ .

ولعلّ الإنسان أن يشك[٥٧] فيقول : هل يلزم قولنا «واجبٌ أن يوجد» قولنا «ممكن[٥٨] أن يوجد» ؟ فإنه إن[٥٩] لم يكن يلزمه فنقيضه يتبعه[٦٠] ، وهو قولنا «ليس يمكن[٦١] أن يوجد» . وإن قال قائلٌ إنَّ هذا القول ليس هو نقيض ذاك[٦٢] ، فواجب أن يقول[٦٣] إن نقيضه قولنا «يمكن ألاّ[٦٤] يوجد» . والقولان جميعاً كاذبان فيما وجوده واجب[٦٥] . غير أنّا قد نرى أيضاً أن الشيء الواحد بعينه يمكن أن[٦٦] يقطع وألاّ[٦٧] يقطع ، ويمكن أن

---

(٤٩) أو لا (ف) .

(٥٠) وقد (ك) .

(٥١) أن لا (ف) .

(٥٢) ممكناً (ب) .

(٥٣) أن لا (ف) .

(٥٤) وضعناه (ف ، ك) .

(٥٥) فإذا (ف) .

(٥٦) ذاك (ف) .

(٥٧) يسأل (ب ، ك) .

(٥٨) يمكن (ف) .

(٥٩) فإن بدل فإنه إن (ك) .

(٦٠) فهو (ك) .

(٦١) ممكناً (ك) .

(٦٢) ذلك (ب) .

(٦٣) نقول (ف) .

(٦٤) أن لا (ف) .

(٦٥) يزيد في هذا القول في الشك في أن «يمكن» يلحق «واجب» .

(٦٦) [أن] (ب) .

(٦٧) أن لا (ف) .

يوجد وألّا يوجد . فيجب من ذلك أن يكون ما هو «واجبٌ أن يوجد»
«يحتمل ألّا[٦٧] يوجد» ؛ وهذا أيضاً باطل . فنقول إنه ليس كل ما هو
ممكن[٦٨] أن يوجد أو أن يمشي ، فقد يقدر[٦٩] على ما هو مقابل لذلك ؛
بل هاهنا أشياء لا يصدق فيها المقابل ؛ وأول ذلك في الممكنة[٧٠] التي
ليست قواها بنطق ومثال ذلك «النار» ؛ فإنها[٧١] تُسخِن كل ما لقيته ،
وقوتها[٧٢] ليست بنطق . فالقوى التي تكون بنطقٍ هي واحدةٌ بأعيانها لأشياء 23-
كثيرةٍ ولأضدادها . فأمّا القوى التي ليست بنطقٍ فليس كلّها كذلك ، لكن
الأمر على ما قلنا في النار . وذلك أنه ليس ممكناً أن تحرق وألّا[٧٣]
تحرق ؛ وكذلك غيرها مما بفعل[٧٤] دائماً . إلا أن بعض الأشياء مما قوته
بغير نطقٍ قد يمكن فيها[٧٥] أيضاً أن تقبل معاً المتقابلات[٧٦] . وإنما قلنا
هذا القول ليعُلم[٧٧] أنه ليس كل إمكانٍ[٧٨] فهو للأشياء المتقابلة[٧٩] ولا
فيما يقال في النوع الواحد[٨٠] بعينه ؛ وإن[٨١] بعض الإمكان مشترك[٨٢] في
الاسم . وذلك أن الممكن ليس هو[٨٣] مما يقال على الإطلاق[٨٤] ، بل منه

---

(٦٧) مكررة .

(٦٨) أي في قوته (ز ب) .

(٦٩) نحتاج في فهم ما يذهب إليه في هذا القول إلى أن نعلم أن اسم الممكن في اللسان اليوناني مستخرج مشتق من القوة والقدرة على الشيء .

(٧٠) القادرة ، القوية (فوق) .

(٧١) فإنها (ن ب) .

(٧٢) وقواتها (ك) .

(٧٣) أن لا (ف) .

(٧٤) تفعل (ب) ؛ يفعل (ف ، ك) .

(٧٥) فيه (ك) .

(٧٦) المقابلات (ك) .

(٧٧) لتعلم (ف) .

(٧٨) قدرة ، قوة ؛ (فوق) .

(٧٩) المقابلة (ك) .

(٨٠) يعني الذي يكون بغير نطق .

(٨١) كان (ز ب) .

(٨٢) مشتركاً (ب) .

(٨٣) هو (ب) .

(٨٤) أي على معنى مفرد (فوق) .

ما يقال حقًّا لأن الشيء بفعلٍ(٨٥) . ومثال ذلك قولنا في الماشي إن المشي ممكن له لأنه يمشي . وبالجملة قولنا في الشيء إن كذا ممكن له ، لأنه (١٩٠ أ) بالفعل بالحال التي يقال إنها ممكنة(٨٦) . ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولنا في الشيء إنه قد يمكن أن يمشي لأنه(٨٧) من شأنه أن يمشي . وهذا الإمكان(٨٨) إنما هو في الأشياء المتحرِّكة وحدها . فأما ذاك فهو أيضاً في الأشياء غير المتحرِّكة . والقول بأنه(٨٩) ممكن أن يمشي وأنه(٩٠) يمشي صـادقاً فيما هو دائب يمشي وبفعل(٩١) وفيما(٩٢) من شأنه المشي . فأما ما قيل ممكناً(٩٣) على هذا الوجه فليس بصادقٍ إذا قيل على الإطلاق في الواجب ضرورةً . وأما على الوجه الآخر فإنه صادقٌ . فإذ(٩٤) كان الكلّي لاحقاً(٩٥) بالجزئي فقد يجب أن يلزم فيما هو واجبٌ أن يوجد أن يكون أيضاً ممكناً أن يوجد . إلاّ أنه ليس على كل معنى الممكن .

وعسى أن يكـون أيضاً مبدؤها كلها قولنا «واجبٌ» وقولنا «ليس واجب(٩٦) أن يوجد» أو (٩٧)«ألاّ يوجد»(٩٧) . ثم ينبغي أن نتأمل كيف(٩٨)

---

(٨٥) يفعل (ب ، ف ، ك) .

(٨٦) له (زف ، زك) .

(٨٧) لأن (ف) .

(٨٨) وهذه القوة أو القدرة إنما هي .

(٨٩) يمكن (ف) .

(٩٠) أو إنه (ف ، ك) .

(٩١) بالفعل (ب) ؛ ويفعل (ك) .

(٩٢) هو (زب) .

(٩٣) ممكن (ك) .

(٩٤) فإذا (ف) .

(٩٥) لا حق ، (فوق) ، كذى في الدستور بخط إسحق .

(٩٦) واجباً (ف) .

(٩٧) أولا (ب ، ك) ؛ وأن لا (ف) .

(٩٨) [يكون] (ب) .

لزوم سائر تلك الباقية لهذه . وقد ظهر مما قلنا أن ما وجوده واجبٌ ضرورةً فهو بالفعل[٩٩] . فيجب من ذلك ، إذ كانت الأشياء الأزلية أقدم ، أن يكون أيضاً الفعل أقدم من القوة . فتكون بعض الأشياء[١٠٠] بالفعل دون القوة . ومثال ذلك الجواهر الأول ؛ وبعضها مع[١٠١] قوة[١٠٢] ، وهذه الأشياء هي
بالطبع أقدم ، فأما بالزمان فإنها أشد تأخّراً ؛ وبعضها[١٠٣] ليست[١٠٤] في 2
حالٍ من الأحوال بالفعل ، بل إنما هي قوى[١٠٥] فقط .

---

(٩٩) الإمكان (فوق) .

(١٠٠) الإمكان (ك) .

(١٠١) مثل القوة على المشي في الإنسان أي إمكان المشي له .

(١٠٢) إمكان ؛ (فوق) .

(١٠٣) مثل انقسام العِظَم ، ويريد العدد بلا نهاية .

(١٠٤) ليس (ب) .

(١٠٥) قوة (ب) .

الفصل الخامس

ـ ١٤ ـ

[تضاد القضايا]

وقد ينبغي أن ننظر هل ضد الإيجاب إنما هو السلب أو الإيجاب ضد الإيجاب[١] وهل قولنا «كل إنسان عدل» هو ضد قولنا[٢] «ولا[٣] إنسانٌ واحد[٤] عدلٌ» أو[٥] إنما هو ضد قولنا «كل إنسانٍ جائر» ؛ كأنك قلت «سقراط عدلٌ» ، «سقراط ليس بعدلٍ» ، «سقراط جائر» : أيّ الاثنين من هذه هما المتضادان ؟

فإنه إنْ كان ما يخرج بالصوت تابعاً لازماً لما يقوم[٦] في الذهن ، وكان في الذهن ضد الاعتقاد إنما هو اعتقاد ضده[٧] ـ ومثال ذلك أن اعتقادنا أن «كل إنسان عدلٍ» ضد اعتقادنا أن «كل إنسانٍ جائرٍ» ـ فواجبٌ ضرورةً أن
(١٩٠ ب) يكون أيضاً الحال في الإيجابين اللذين يخرجان بالصوت على ذلك المثال . وإن[٨] لم يكن هناك اعتقاد الضد هو الضد لم يكن أيضاً الإيجاب هو المضاد للإيجاب ، بل السلب الذي وصفناه . فقد ينبغي إذاً أن نبحث وننظر أيّ

(١) ضد الإيجاب أبداً إنما هو الإيجاب (ف) .
(٢) لقولنا (ف) .
(٣) و [لا] (ب) .
(٤) واحداً (ب) ؛ واحد (ن ف) .
(٥) وإنما (ب) .
(٦) تقوم (ب) .
(٧) ضد (ب) .
(٨) فإن (ك) .

اعتقادِ حق هو المضاد للاعتقاد الباطل : هل اعتقادنا سلبه ، أو اعتقادنا وجود ضده ؟

وأعني بذلك هذا المعنى هاهنا عقد صادقٌ في خيرٍ ، وهو أنه خير ،
-2 وعقد آخر كاذبٌ وهو أنه ليس بخير ، وعقد غيره وهو أنه شرٌ . فأي هذين ، ابت شعري ، هو ضد العقد الصادق ؟ وإن كانا[٩] واحداً[١٠] فالمضادة في أيّهما هي[١١] ؟ فنقول : إنَّ ظننا أن العقدين المتضادين إنما يُحدّان بأنهما لسببين[١٢] متضادين باطل . وذلك أن الاعتقاد في خيرٍ أنه خيرٌ ، والاعتقاد في شر أنَّه شر خليق أن يكون واحداً[١٣] بعينه[١٤] ، بل هو حقّ ، واحداً كان أو أكثر من واحدٍ . وهذان[١٥] متضادان . غير أنه ليس من قِبَل أنهما لضدين فهما ضدان[١٦] بل[١٧] من قبل أنهما بحال تضاد ؛ فإذ[١٨] كان هاهنا عقدٌ في خير أنه خير ، وعقدٌ أنه ليس بخير ، وعقد أنَّه شيءٌ آخر ليس هو موجوداً

---

(٩) كان (ب) .

(٩) أي إن كان معناهما واحداً (فوق) .

(١٠) يعني بقوله «وإن كانا واحداً» أي وإن كانا في المكان والعقد الصادق واحداً ؛ أي كان معناهما واحداً (زب) .

(١١) هو (ب) .

(١٢) لشيئين (ف) .

(١٣) واحد (م) .

(١٤) قوله «واحداً» أي حقاً ، وأكثر من واحد أي قوتين .

(١٥) جملة : «وهذان . . ضدان» (ن ب)؛ فهٰذان (ك) .

(١٦) يوجد أن لشيئين متضادين لضدين فهما ضدان (ف) ؛ يوجدان لسببين متضادين هما متضادان (ك) .

(١٧) لكن (ك) .

(١٨) فإن (ب ، ك) .

ولا يمكن أن يوجد ، فليس ينبغي أن يوضع الضد واحداً من تلك الأشياء التي الاعتقاد فيها فيما ليس بموجودٍ أنه موجود ، أو فيما[١٩] هو موجودٌ بأنه ليس بموجود . وذلك أن الصنفين جميعاً بلا نهاية ، أعني ما يقع فيه منها الاعتقاد فيما ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد[٢٠] فيما هو موجود أنه غير موجود . بل إنما ينبغي أن يوضع المتضاد فيما فيه تقع الشبهة . وما تقع فيه الشبهة هو ما منه يكون أيضاً التكوّن . والتكوّن إنما يكون من المتقابلات . فمن هذه إذاً تدخل الشُبه .

فإذ[٢١] كان الشيء الخير هو خير[٢٢] وليس بشرٍ ، وكان الأول له بذاته ، والثاني بطريق العرض ، وذلك أنه[٢٣] إنما عرض له أن يكون ليس بشرٍّ ، وكان العقد الذاتي[٢٤] في كل واحدٍ من المعاني أحرى بالصدق متى كان حقًّا ، أو بالكذب متى كان باطلاً ، وكان العقد في خيرٍ ما أنه ليس بخير عقداً باطلاً لأمرٍ ذاتي ، والعقد فيه أنه شر عقداً باطلاً[٢٥] لأمرٍ عرضي ، فقد يجب من ذلك أن يكون اعتقاد السلب في الخير أحرى بالكذب من اعتقاد ضده . والذي هو أحرى بالكذب في كل واحدٍ من المعاني هو المعتقد[٢٦]
(١٩١ أ) لضده . وذلك أن الضدين هما المختلفان غاية الاختلاف في المعنى الواحد

(١٩) وفيما (ف ، ك) .
(٢٠) جملة : «فيما ليس . . . الاعتقاد» (ن ك) .
(٢١) فإذا (ك) .
(٢٢) خيراً (ب) .
(٢٣) أنه (ن ف) .
(٢٤) الثاني (ف) .
(٢٥) عقد باطل (ك) .
(٢٦) يعني أن الذي يعتقد أنه أبْعد هو الذي ينبغي أن يعتقد أنه ضد .

بعينه . فإذ[٢٧] كان الضد هو أحد هذين ، وكان النقيض أشدّ مضادةً ، فمن البيِّن أن هذا هو الضد . فأما[٢٨] الاعتقاد في الخير أنه شر ، فإنه اعتقادٌ مقرونٌ بغيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لا محالة خليقٌ أن يخطر بباله أيضاً فيه أنه ليس بخير .

وأيضاً[٢٩] فإن كان واجباً في غير ما ذكرنا أن يجري الأمر على هذا المثال ، فقد يُرى[٣٠] أن ما قيل في ذلك صواب . وذلك[٣١] أنه قد يجب إما أن يكون اعتقاد النقيض هو الضد في كل موضع ؛ وإما ألا يكون فهي موضعٍ من المواضع ضدًّا[٣٢] . والأشياء[٣٣] التي ليس يوجد فيها الضد أصلاً ، فإن الكذب فيها إنما هو العقد المعاند للحق . ومثال ذلك من ظنَّ بإنسانٍ أنَّه ليس بإنسانٍ فقد ظنّ ظنًّا كاذباً . فإن كان هذان الاعتقادان هما الضدان[٣٤] فسائر الاعتقادات إنما الضد فيها هو اعتقاد النقيض .

وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنَّه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير يجريان على مثالٍ واحدٍ . ومع ذلك أيضاً العقد فيما هو خير أنه ليس بخير ، والعقد فيما ليس بخير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير[٣٥] . وهو عقدٌ حقٌّ ، أيُّ عقدٍ ، ليت شعري ، هو ضده ؟ فإنَّه ليس يجوز[٣٦] أن يقال إنَّ[٣٧] ضده اعتقاد أنه شر . وذلك أنه قد يمكن في حالٍ

---

(٢٧) فإن (ك) .

(٢٨) وأما (ف) .

(٢٩) وأيضاً (ن ف) .

(٣٠) نرى (ف) .

(٣١) جملة : «وذلك . . . المواضع ضداً» (ن ف) .

(٣٢) ضداً أصلاً (ك) .

(٣٣) فالأشياء (ك) .

(٣٤) الضِدَّين (ب) .

(٣٥) هو (ف ، ك) .

(٣٦) يحق (ك) .

(٣٧) إن (ن ك) .

من الأحوال أن يصدقا **معاً من قِبَل** أن من الأشياء ما ليس بخير وهو شر . فيلزم في ذلك الشيء أن يكونا صادقين معاً ؛ ولا ضده أنه ليس بشر . فإن هذا أيضاً صدقٌ . فقد بقي إذاً[٣٨] أن يكون ضد العقد فيما ليس بخير أنّه
-24 a- ليس بخير العقد فيما ليس بخير أنه خير . وذلك أنّ هذا باطل . فيجب من ذلك أن يكون أيضاً[٣٩] ضدّ العقد فيما هو خيرٌ أنه خير[٤٠] العقد فيما هو خيرٌ أنه ليس بخير .

ومن البيِّن أنَّه لا فرق في ذلك ، وإن جعلنا الإيجاب كليًّا . وذلك أنَّ الضد يكون حينئذٍ السلب الكلي . ومثال ذلك أن ضد العقد أن كلَّ ما هو خير فهو خير ، العقدُ أنه ولا واحدٍ من الخيرات خير . وذلك أن العقد في الخير أنَّه خير الذي يعقل[٤١] الخير على المعنى الكلي هو العقد بعينه في أي خيرٍ كان أنَّه خير . ولا فرق بين هذا وبين العقد أنَّ[٤٢] كلَّ ما كان خيراً فهو خير . وعلى هذا المثال يجري الأمر أيضاً فيما ليس بخير .

-24 b- فإذ كان الأمر في الاعتقاد يجري هذا المجرى ، وكان الإيجاب والسلب في اللفظ دلائل[٤٣] لما[٤٤] في النفس ، فمن البيِّن أن ضد الإيجاب أيضاً إنما هو السلب لذلك المعنى بعينه على الحكم الكلّي . ومثال ذلك أن قولنا «كل خير فهو خير» أو قولنا «كل إنسانٍ فخير» ، قولنا «ولا خير واحد» أو قولنا «ولا إنسانٌ واحدٌ» . فأما[٤٥] نقيضه فقولنا[٤٦] «ليس كل خيرٍ» أو «ليس كل إنسانٍ»[٤٧] .

---

(٣٨) إذاً (ن ك) .

(٣٩) أيضاً(ن ب) .

(٤٠) خير (ن ب) .

(٤١) يعقد (ب) .

(٤٢) فإن (م) .

(٤٣) دليل (ف) .

(٤٤) ما (ب) .

(٤٥) وأما (ك) .

(٤٦) فهو قولنا (ب) .

(٤٧) [خيراً] (ب) ؛ خير (زف) .

ومن البيِّن أنَّه ليس يمكن أن يكون حقٌّ ضد الحقِّ ، و[٤٨] لا رأي لـرأي ولا نقيـض لنقيـضٍ[٤٩] . فـإنَّ وجـود التضـاد إنمـا هـو فـي الأشيـاء المتقابلة . غير أنه قد يمكن في هذه أن يصدق المتقابلان في الواحد بعينه . فأمّا الضدان فليس يمكن أن يوجدا معاً في شيءٍ واحدٍ بعينه .

تـم كتـاب أرسطـوطـاليـس «بـاري أرمينيـس» أي «فـي العبـارة» . نقـل إسحق بن حنين . نُقل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيـى بن عدي التي قابل بها دستور إسحق وبخطه . قوبل به نسخة كُتبت من خط عيسى بن إسحق بن زرعة ، نسخها من خط يحيـى بن عدي المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين ، فكان موافقاً[٥٠] .

---

(٤٨) و (ن ب) .

(٤٩) نسخة يوجد «أن لشيئين متضادين» .
يعني أن قولنا النار حارة والماء بارد ليس عقدين متضادين بل ينبغي أن يكون موضوع واحد يحمل عليه شيئان مثل النار باردة والنار حارة .

(٥٠) تم كتاب باري أرميناس أي العبارة نقل حنين بن إسحق والحمد لله رب العالمين (ك) .

فهرس المحتويات

مقدمة ٣
كتاب المقولات ١٥

القسم الأول ١٩
١ ـ في المتفقة والمتواطئة وما يتلو ذلك ١٩
٢ ـ الأقوال المختلفة ٢٧
٣ ـ محمول المحمول ، الأجناس والأنواع ٣٥

القسم الثاني ٣٨
٤ ـ في المقولات ٣٨
٥ ـ في الجوهر ٤٠
٦ ـ في الكم ٤٩
٧ ـ في المضاف ٥٦
٨ ـ في الكيف والكيفية ٦٥
٩ ـ في يفعل وينفعل ٧٥

القسم الثالث ٧٦
١٠ ـ في المتقابلات ٧٦
١١ ـ في الأضداد ٨٦
١٢ ـ في المتقدِّم ٨٨

١٣ ـ في معاً ٩١
١٤ ـ في الحركة ٩٣
١٥ ـ في له ٩٥

كتاب العبارة ٩٧

الفصل الأول ١٠٣
١ ـ القول والفكر والشيء ـ الحق والباطل ١٠٣
٢ ـ في الاسم ـ الأسماء البسيطة والمركّبة ـ الأحوال ١٠٧
٣ ـ في الكلمة ١١٠
٤ ـ في القول ١١٣
٥ ـ القضايا البسيطة والقضايا المركّبة ١١٥
٦ ـ في الإيجاب والسلب ـ تقابلهما ١١٧

الفصل الثاني ١١٨
٧ ـ الكلّي والجزئي ـ تقابل القضايا بالتناقض والتضاد ١١٨
٨ ـ وحدة القضايا وتعدّدها ـ القضايا المشتركة وتقابلهما ١٢٢
٩ ـ تقابل المستقبلات الممكنة ١٢٤

الفصل الثالث ١٣٢
١٠ ـ الفرق بين القضية الثلاثية والثنائية ١٣٢
١١ ـ القضايا المركّبة ١٤٠

الفصل الرابع ١٤٥
١٢ ـ تقابل القضايا ذوات الجهة ١٤٥
١٣ ـ نسق الموجّهات ١٥٠

الفصل الخامس ١٥٨
١٤ ـ تضاد القضايا ١٥٨

سلسلة علم المنطق

النص الكامل لمنطق أرسطو

الجزء الثالث

كتاب «أنالوطيقا الأولى»

أو

كتاب «القياس»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

مراجعة

سلسلة علم المنطق

النص الكامل لمنطق أرسطو

المجلّد الثالث

كتاب «أنالوطيقا الأولى»

أو

كتاب «القياس»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

مراجعة

مقدمـة

إن المصادر العربية تذكر ترجمات سريانية كثيرة لهذا الكتاب . لكنا لم نعثر منها حتى الآن إلا على ترجمتين نسبت إحداهما إلى پروبا النسطوري ، وهي تشتمل على الفصول السبعة الأولي من مقالة الكتاب الأول ، ولدينا منها مخطوطات كثيرة . أما الترجمة الثانية فتشمل الكتاب كله وهي بقلم جاورجيوس ، أسقف العرب ، طبعها فُرْلاني سنة ١٩٣٥ . ولقد أضاف ناشر «الأنالوطيقا الأولى» في المخطوط الباريسي اسمين آخرين هما تيوفيل أو تيوفيلي وأثناسيوس البلذي ، رجع إليهما ، مع من رجع إليهم ، في ما يتعلق بـ «النقول السريانية» .

أما تيوفيلي فاسمه الكامل ثيوفيل بن توما الحمصي الرهاوي (+ ١٦٩ هـ = ٧٨٥ م) . وهو مسيحي ماروني كان يعمل منجّماً للخليفة المهدي ، ومترجماً من اليونانية إلى السريانية . وأما أثناسيوس البلذي «الراهب» ، أو «الراهب» فقط (+ ٧٧ هـ = ٦٩٦ م) ، فهو أحد تلامذة مدرسة قِنسْرين . وقد أصبح بطريركياً لليعاقبة (جر، ص ٢٦) .

كما أنه لكل من پروبا وجاورجيوس تفاسير أيضاً لكتابنا ما تزال محفوظة في مخطوطات عديدة . على أن في مخطوطين منها رسالة لسرجيوس الراسعيني يعالج فيها منزلة كتابنا بين مؤلفات أرسطو، ومعنى «الشكل» في الفصل السابع من المقالة الأولى في الكتاب ذاته ، ولدينا أيضاً

رسالة من سيفروس سيبوخْتْ (+ ٤٧ هـ = ٦٦٧ م) في أقيسة «التحليلي الأول». لكن لا نعرف، من تفسير الجاثليق النسطوري حنا نيشوع (+ ٨١ هـ = ٧٠٠م) لهذا الكتاب ، إلا عنوانه الوارد في فهرست عبد يشوع .

أما نصّ الفهرست فنورده على الوجه الآتي:

«الكلام على أنالوطيقا الأولى

١ ـ نقله ثيادوروس إلى العربي . ويقال : عرضه (أو عُرِض) على حنين فأصلحه .

٢ ـ ونقل حنين قطعة منه إلى السرياني . ونقل إسحق الباقي إلى السرياني .

٣ ـ المفسّرون = فسّر الإسكندر إلى الأشكال الحملية (بدلا من الجميلة) تفسيرين ، أحدهما أتم من الآخر . وفسّر ثامسطيوس للمقالتين جميعاً في ثلاث مقالات . وفسّر يحيى النحوي إلى الأشكال الحملية (بدلاً من الجميلة) . وفسّر قويري إلى الثلاثة الأشكال أيضاً . وفسّر أبو بشر متى للمقالتين جميعاً . وللكندي تفسير هذا الكتاب» . انتهى نصّ الفهرست .

إن أول سؤال يقابلنا هنا يتعلّق بناقل الكتاب «إلى العربي» يقول ابن النديم أنه ثيادوروس . ويقول ناشر المخطوط الباريسي أنه «تذاري» (لا نذاري كما يدوّن بيترز» الذي يبدو اسمه تعريباً للإسم «ثيادوروس» . ويؤيد هذا عثورُنا على مخطوط آخر للترجمة ذاتها في مجموعة شستربتي ، بالرقم ٣٧٦٩ ، حيث تنسب تلك الترجمة إلى «ثيادوروس» أيضاً . فلا صعوبة في كون الإسمين صيغتين مختلفتين لمسمّى واحد ورجل واحد . ولكن مَن هو هذا الرجل ؟

لا يمكن أن يكون ثيادورس أبو قرة، إذا تقيّدنا بقراءة «الفهرست» في الطبعة المصرية (ص ٣٦٢): «ويقال : عرضه على حنين» . فإن أبا قُرة توفي

سنة ٢١٠ هـ (٨٢٥ م) وولد حنين سنة ١٩٤ هـ (٨١٠ م). ولذلك يتساءل آشتينشنيدر ألم يكن الرجل أسقف الكَرخ في بغداد، ذاك الذي يذكره ابن أبي أصيبعة في الأطباء ؟ ويرى بدوي أن هذا «افتراض لا نجد ما يؤيِّده أو يفنِّده» . لكنا نستطيع بعد الرجوع إلى بعض المخطوطات ، أن نقرأ نص «الفهرست» على الوجه الآتي : «نقله ثيادوروس . ويُقال : عُرِض (بدلاً من عرضه) على حنين فأصلحه» . وكأن بيترز قد اختار هذه القراءة ، وتبعه فيها فلزر . فإن هذا الأخير يرى من الجائز أن يكون أبو بشر متى هو الذي اختار «ترجمة ثيادوروس أبي قرة العربية» للقراءة الفلسفية في مدرسة بغداد ، فعدل عن ترجمة ابن البطريق وثلاث ترجمات أخرى يعود إليها ـ بدون أن يذكر أصحابها ـ ابن سوار ناشر المخطوط الباريسي . وأيًّا كان الحال ، فإن ترجمة ثيادوروس ، أو تذاري ، بدت لابن سوّار جديرةً بأن تعتمد ، لأنها كانت قد عُرِضت على حنين فأصلحها . وكان أخذ «النقل القديم» هكذا ، بعد إعادة النظر فيه ، أمراً مألوفاً في مدرسة حنين . نعرفه من «الرسالة» التي وضعها هذا الأخير شارحاً فيها الطريقة المعتمدة في حلقته للوصول إلى ترجمات تكاد تكون في منتهى الأمانة للأصول المترجمة . فإنهم كانوا يتفقون على بعض «النقل القديم» ، بعد إصلاحه وتصحيحه ، بدلاً من أن يضعوا ترجمات جديدة . على أن عكس الطريقة كان يقع أيضاً ، كأن يصلح ثابت بن قرّة ما كان ذوو مَدْرسة حنين قد نقلوه .

لكن الظاهر ، فيما يتعلق بكتابنا أن حنيناً كان قد فكَّر بأن ينقله هو ذاته إلى العربية ، إذ باشر نقل «قطعة منه» و «نقل إسحق الباقي» إلى السريانية . ونعلم أن هذه الطريقة كانت متبوعة ، هي أيضاً في مدرسة الرجل ؛ إذ أنه كان ، مع ابنه ، من النادرين في إجادة اللغة اليونانية . ولا شك أن ابن سوار قد راجع ، في ضوء هذا النقل السرياني لحنين وابنه ، ترجمة ثيادوروس المصحَّحة ، إذ أثبتها في نشرته في المخطوط الباريسي . والدليل على ذلك أنّا نقرأ لدى التحليلي الثاني ، ٣٣ ب ٤٤ ، ما يلي : «إلى هذا الموضع بلغ

نقل حنين بالسريانية . وما يتلو ذلك من هذا الكتاب بالسريانية فهو من نقل إسحق» (بدوي، منطق ١، ١٤٨) .

هذا ، وإن ابن النديم ، بعد كل الذي سبق ذكره ، ينتهي إلى سلسلة مُفسِّري الكتّاب يونانيين وعرباً .

وأول من يذكره من هذا القبيل هو الإسكندر ، الذي ، فيما ورد في «الفهرست» ، «فسَّر إلى الأشكال الحملية» . والواقع أن تفسير الإسكندر يشمل كتابنا كُلَّه . لكن التقليد المسيحي الإسكندراني كان يمنع الباحثين أن يتجاوزوا «الأشكال الحملية» ، في قراءتهم للتحليلي الأول . ولقد تبعهم في ذلك اليعاقبة من السريان الغربيين . ويشهد على قولنا هذا ما أورده الفارابي في «ظهور الفلسفة» من أن يوحنا بن حيلان كان قد تمنّع أولاً من أن يقرأ معه إلى أبعد من الحدّ الذي يفرضه التقليد ، إذ كان يرى في ذلك تحدّياً لإيمانه المسيحي . ويدلّ على هذا التقليد ما نعرفه من مصادر أخرى عن تلخيص الرازي «لأنالوطيقا الأولى» ، والمختصرات التي وضعها في كتابنا ابن المقفع ، وسُلَّم الحُرَّاني ، وأبو نوح . فإن كل هذه الآثار لا تتجاوز الفصول السبعة الأولى من المقالة الأولى من كتابنا . وهكذا يجب القول والتعليل في تفسيريْ كل من يحيى النحوي والقويري اللذين لم يتعديًا «الأشكال الحملية» . على حين أن ثامسطيوس شمل بتفسيره «المقالتين جميعاً في ثلاث مقالات» . ويجدر بالملاحظة هنا أن التفسير المنسوب إلى هذا الرجل في «شروح أرسطو اليونانية» من طبعة برلين ، هو نصّ منحول إليه . أما العرب فكان لديهم ، لإثبات ترجماتهم ، النص الصحيح . وكذلك القول في نصّ اللينس الذي أشرنا إليه سابقاً في المقدمة لكتابنا في «المقولات» .

ثم ينتقل ابن النديم ، بعد كلامه على المفسّرين الهلنستّيين ، إلى ذكر المفسِّرين العرب ، فيورد اسم رجلين هما أبو مبشر متى ، والكندي . مع أن للفارابي أيضاً شروحاً نجد عناوينها في «الفهرست» ذاته ، الذي ينقل عنه

القفطي وابن أبي أصيبعة . أما مؤلّفات الرجل في الموضوع فليس لدينا منها سوى «الجامع» ، و«التفسير الصغير» . أما «التفسير الوسيط» فما يزال مفقوداً ، على حين أنّا نعرف أن «التفسير الكبير» كان بين يدي ابن ميمون (+ ٦٠١ هـ/ ١٢٠٥ م) ، الذي يذكره في كتابه «المسلِّمات الطبية» . فضلاً عن أن ابن باجة يعود إليه ويتخذه أساساً لجملة من التعليقات ما تزال محفوظة في مخطوط الأسكوريال رقم ٦١٢ : ٥ ـ ٦[1] . ولقد ذكرنا في موضعه ما كان موقف الفارابي من يوحنا بن حيلان ، عندما تمنّع هذا الأخير من أن يتجاوز ، في قراءة كتابنا ، الفصول السبعة الأولى من المقالة الأولى . وهذا يعني أن أبا نصر شمل بتفسيره كل الكتاب .

وكذلك فعل أبو بشر متى الذي لم تكن نسطوريته لتفرض عليه ـ مثلما كان الأمر لدى اليعاقبة المغربيين ـ أن يتقيّد بالتقليد الإسكندراني . والمؤسف هنا هو أن تفسير أبي بشر ما يزال مفقوداً . لكن تلميذه يحيى بن عدي استخدمه ، على ما هو بارز في حواشي المخطوط الباريسي . كما أن ابن سُوار في نشرته هذه يستخدم أيضاً التعليقات التي كان وضعها ابن عديّ بالسريانية وانتهى منها سنة ٣١٧ هـ/ ٩٢٩ م ، (بدوي = منطق ١ : ١٣٢) . على أن تلك التعليقات ليست مضمون الكتاب الذي يذكره ابن النديم ليحيى بن عدي أيضاً ، وعنوانه «الطريق إلى حلّ القياس» .

أما الكندي ، فلقد ورد له ، غير التفسير المشار إليه هنا ، وفي محل آخر من الفهرست، كتاب تحت عنوان «توضيح قول بطليموس في الكتاب الأول من المجسطي عن قول لأرسطو في الأنالوطيقا» . وقد لخّص تلميذه السرخسي كتابنا ، الذي يُذكر له تفسير آخر نُسب إلى جابر بن حيان .

هذا وإن لدينا من ابن سينا كتاباً في «القياس» لم يكن شرحاً «للتحليلي

---

(١) نشر بعضها ماجد فخري في «مجلة الأبحاث»، الجامعة الأميركية، بيروت.

الأول» ، بل «جواباً» من الشيخ الرئيس عن «سؤال» طرحه عليه «أبو سعيد أبو الخير» . إنما للرجل كتاب آخر في «علم البرهان وبيان أن كل تعليم وتعلّم من علم سابق» ، وضعه ، فيما يقول ، بعد أن «فرغ من أمر المشترك لجميع القياسات وهو الكلام في التأليف» . وهذا قول يعني أن ابن سينا كان قد ألّف «رسالة» في موضوع «الأنالوطيقا الأولى» ، قبل أن ينصرف إلى «رسالته» في «أصول علم البرهان» . كما أن لابن رضوان «أجوبة لمسائل منطقية من كتاب القياس» ربما كان مضمونها ما يشتمل عليه مخطوطا الأسكوريال «في المنطق» بالرقمين ٧٩٩ و ٨٧٧ . وفي الأسكوريال مخطوطان (٦١٢ : ٩ ـ ١٠ ، و ٦٤٩ ، ١) في المنطق كذلك ، وهما للجرجاني (+ ٥٣١ هـ/ ١١٣٦ م) ولابن طُملوس (+ ٦٢٠ هـ/ ١٢٢٣ م) .

ولدينا من ابن رشد أخيراً تلخيص للكتاب المذكور ما يزال مخفوظاً بنصّه العربي ، وبترجمتيه العبريتين ليعقوب بن ماخير ولصموئيل ابن يهودا . كما أنّا نعرف له أيضاً «تفسيراً وسيطاً» محفوظاً في أصله العربي ، وفي ترجمتين عبرية ولاتينية . وكلا الكتابين ما يزال مخطوطاً (بويج ، ١٩٢٢ ، MFO VIII) .

د . فريد جبر

ـ ملاحظات حول تحقيق النص ـ

١ ـ وردت رموز المخطوطات في الحواشي على النحو التالي:

م: مخطوط باريس

ب: كتاب بدوي

ك: مخطوط تركيا

٢ ـ هناك ترقيمان وردا على الهوامش:

ـ الأول بالعربية بين مزدوجين إشارةً إلى ترقيم صفحات المخطوط الباريسي.

ـ الثاني بالفرنسية إشارةً إلى ترقيم نص تريكو (Tricot)، وهو التقطيع اليوناني الأصل.

٣ ـ وضعنا بين معقوفين [...] العناوين التي أضفناها تقطيعاً لفصول النص وفقاً لمختلف مواضيعه.

٤ ـ أشرنا إلى الفروقات بين المخطوطات: النواقص منها ممثّلةً بحرف (ن) والزوائد بحرف (ز).

٥ ـ كل ما ورد في المخطوط فوق السطر أشرنا إليه بكلمة (فوق) وتحت السطر بكلمة (تحت).

٦ ـ نُقلت الحواشي والتعليقات الواردة في المخطوط في حواشي نصّنا المحقّق.

٧ ـ معظم القواطع (من نقاط وفواصل) وضعناها ضبطاً لمعاني النص.

(٦٦ أ)

بسم الله الرحمٰن الرحيم
أنولوطيقا الأولى
نقل تذاري(١)
المقالة الأولى(٢)
نظرية القياس

[الفصل الأول]

ـ ١ ـ

[المقدّمة ـ الحدّ ـ القياس وأنواعه ـ قول الكل واللاشيء]

- 24a - إن أوّل(٣) ما ينبغي(٤) أن نذكر هو الشيء الذي عنه فحصنا هاهنـا

(١) الكتاب الثالث من كتب المنطق لأرسطوطاليـس ويسمَّى أنالوطيقا وهو مقالتان ، ترجمة تذاري بن بسيل أخي أسطفن (زك) .

(٢) من أنالوطيقا (زك).

(٣) لما أراد أن يسوق إلى علم ما في هذا الكتاب صرّح أولاً بغرضه فيه ليبيّن منفعته ، وكأنه جمع هذا الكتاب وكتاب البرهان وصيّره مثل كتاب واحد .

(٤) يجب أن يفهم قوله هاهنا «ينبغي» أنه أورده على العموم على المقدمة وعلى الحد وعلى القياس . فكأنه يقول : ينبغي أن نذكر ما غرضنا وأن نقول ما المقدمة وما الحد .

والغرض الذي إليه قصدنا . فأما الشيء الذي عنه نفحص فهو البرهان[٥] ، وغرضنا العلم البرهاني[٦] . ومن بعد ذلك فلنبيّن ما المقدمة ، وما الحد ، وما السلوجسموس[٧] ، وأي السلوجسمات[٨] كامل[٩] ، وأيها غير كامل . ومن بعد ذلك ما المحمول[١٠] على كل الشيء[١١] أو ليس بمحمول[١٢] على شيء منه[١٣] .

فالمقدمة هي قول موجب شيئاً لشيء أو سالب[١٤] شيئاً عن شيء . وهي[١٥] إما كلي[١٦] وإما جزئي[١٧] وإما مهمل[١٨] . . وأعني بالكلي ما قيل

---

(٥) الليئوس : البرهان هو القياس المؤلف اليقيني وهو ما يخرج بالصوت ؛ والعلم البرهاني هو العلم الحاصل في النفس من ذلك القياس . فغرضه في هذا الكتاب البرهان ، والغرض في البرهان هو العلم البرهاني .

(٦) في النقول السريانية : الفرق بين المقدمة البرهانية وبين الجدلية أن المقدمة البرهانية هي اقتضاب أحد جزئي التناقض ؛ فإن المبرهن ليس يسأل سؤالاً ، بل يقتضب اقتضاباً (فوقها : يأخذ أخذاً) ، وأن الجدلية هي مسألة عن التناقض .

(٧) القياس ، الجامعة (فوق) ؛ أي القياس (زك) .

(٨) القياسات (فوق) ؛ القياسات (زك) .

(٩) أي تام (فوق) .

(١٠) الحسن . ما بين هاتين العلامتين ، هو في النقول السريانية على هذه الحكاية : ومن بعد ذلك ما معنى قولنا إن هذا في كله يوجد هذا أو لا يوجد ، وما المحمول على كل الشيء أو ليس بمحمول على شيء منه بتة (فوق) ـ + نسخة : ما القول في كل الشيء أو ليس بمقول في شيء منه . + المقول كامل أي تام . (كل هذا يتعلق بلفظة «المحمول») المقول (فوق «المحمول») .

(١١) شيء . (فوق) .

(١٢) بمقول (فوق) .

(١٣) بتة ؛ (فوق) ؛ بمقول على كله ولا على شيء منه (ك) ؛

(١٤) سلب (ك) . (١٥) وهو .

(١٦) كلية (تحت) ؛ كلية . . . جزئية مهملة . (١٧) جزئية (تحت) .

(١٨) قال الفاضل يحيى ابن عدي : لعل أرسطوطالس إنما لم يذكر المقدمة الشخصية لأن كلامه في المقدمة التي يكون القياس منها . وقول القائل : المقدمة على الإطلاق ، ينصرف إلى أحد معنيين : إما إلى ما قد جرى ذكره فتكون الألف =

على كل الشيء أو لم يقل على واحد منه[١٩] . والجزئي[٢٠] ما قيل على بعض الشيء ، أو لم يقل على بعضه ، أو لم يقل على كل الشيء[٢١] . والمهمل ما قيل على الشيء أو لم يقل عليه بعد[٢٢] أن لا يذكر الكل ولا البعض . وذلك كقولك[٢٣] أن علم الأضداد واحد[٢٤] ، وكقولك إن اللذة ليست خير[٢٥] .

والفرق[٢٦] بين[٢٧] المقدمة الأفودقطيقية وهي البرهانية ، وبين المقدمة الديالقطيقية وهي الجدلية ، أن[٢٨] البرهانية هي أحد جزئي

= واللام داخلتين للتعريف ، وإما إلى الواحد المفرد الذي يجري مجرى العلم المعروف ، كقول القائل الشاعر وهو يريد أوميروس ، أو الخليفة وهو يريد ملك الملوك . وقوله هاهنا المقدمة ، وإدخاله الألف واللام هو بالمعنى الثاني وهو المفرد الذي يجري مجرى العلم . وهذه إنما هي المسؤولية على القياس التي بها قوامه . وهذه لا تكون إلاّ كلية ، وهذه لا يكون موضوعها إلا كلياً ، ولذلك لا يكون شخصياً البتة .

(١٩) الكلي ولا على واحد منه (فوق بالأحمر) .

(٢٠) نقله تاوفيلا هكذا : الجزئي ما قيل على واحد أو ليس لكل ؛ وأعني بالجزئي (ك) .

(٢١) شيء .

(٢٢) ألاّ (ك) .

(٢٣) وذلك أن كقولك (ك) .

(٢٤) يعني أن علمهما يدرك معاً .

(٢٥) بخير ؛ بخير (ك) .

(٢٦) إنما أورد الفرق بين المقدمات ليأخذ حد المقدمة المطلقة القياسية .

(٢٧) والفرق الذي شأنه البرهان إنما يأتي بالمقدمات التي يبرهن بها كأنها واجبة ، وهو إن أخرج شيئاً منها في اللفظ مخرج مسألة صحيحة وليست مسألة وإنما هي تقدير . ومن ثم قال إنها أحد جزئي التناقض ، كقولك : الإنسان حي . فأما الذي شأنه الجدل ، فإن سبيله أن يسأل عن جزئي التناقض : أهكذا الشيء ، أم ليس هكذا ؟ إلا أنه قد يأخذ أحد الجزءين : أعني الجزء الذي يقر به المسؤول منهما ، فيجعله مقدمة لما يريد إثباته . وقصده في ذلك لأن يكون هذا الجزئي مأخوذاً من الرأي المحمود الظاهر ، لأن الرأي المحمود الظاهر هو الذي يستعمله صاحب الجدل ويثبت منه ما يريد . فأما ما يثبت بمقدمات حقيقية أوائل أو معلومة من الأوائل فإنه طريق برهاني .

(٢٨) هو أن (ك) .

التناقض . لأن المبرهن ليس يقصد للجدل ، وإنما يقصد لإثبات الحق ؛ وأن الجدلية[٢٩] هي مسألة عن جزئي التناقض . وليس[٣٠] بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية فرق في أنه قد يكون من صنف كل واحد منهما سلجسموس[٣١] . وذلك لأن المبرهن والسائل قد يقيس[٣٢] كل واحد منهما إذا[٣٣] أخذ شيئاً مقولاً على شيء أو غير مقول[٣٤] ، فيكون[٣٥] إذاً على نحو ما قلنا المقدمة القياسية[٣٦] في الجملة[٣٧] موجبة[٣٨] شيئاً لشيء أو

- 24b - سالبة شيئاً عن شيء . وتكون المقدمة البرهانية التي هي حق مأخوذة من الأوائل ، وتكون المقدمة الجدلية ، إما للسائل فمسئلة عن جزئي التناقض ،

(٦٦ ب) وإما للقائس ، فاستعمال[٣٩] الرأي[٤٠] المحمود[٤١] ، كما قد بيّن في كتاب طوبيقا ، (وهو كتاب[٤٢] صناعة الجدل) . وسنقول فيما نستأنف[٤٣] من القول ، ما المقدمة ، وما الفرق بين المقدمة ، وما الفرق بين المقدمة

---

(٢٩) وأن المقدمة الجدلية .

(٣٠) نقل حنين في السرياني : لا فرق في كون القياس من كل واحدة منهما .

(٣١) قياس (فوق) ؛ سلو جيسموس (ك) .

(٣٢) أي يؤلف قياساً قد يُسَلْجَس يقيس (ك) .

(٣٣) نقل تاوفيل : إذا أخذ شيء مقولاً على شيء إما بالإيجاب وإما بالسلب ؛ إذا ما (ك) .

(٣٤) مقولاً عليه .

(٣٥) فتكون (ب) .

(٣٦) السلوجيسموسية القياسية (ك) .

(٣٧) على الإطلاق .

(٣٨) نقل حنين : إيجاب أو سلب شيء مقولاً على شيء على النحو الذي قلنا . تفسير «على النحو الذي قلنا» : يعني إما كلي ، وإما جزئي وإما ما (غير محدود) .

(٣٩) مُلَجمس القائس (ك) .

(٤٠) يريد بالرأي ما رآه الإنسان ولم يكن من الأوائل التي لا يقع الشك فيها التي هي أوائل البرهان ولا مما تقدّم بالبرهان من هذه الأوائل . والمحمود الظاهر من الآراء ما رآه الناس .

(٤١) البيان المحمود (فوق)

(٤٢) يوجد في السرياني (فوق) .

(٤٣) أي من الكتب المنطقية (فوق) .

القياسية[٤٤] والمقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية ، ونستقصي القول في ذلك . وأما على حسب الحاجة في هذا الوقت فقد نكتفي بما قلناه[٤٥] من ذا[٤٦] .

فالذي[٤٧] نسميه[٤٨] الحد هو ما[٤٩] إليه تنحل[٥٠] المقدمة ،

(٤٤) المقدمة السلوجيسموسية القياسية (ك) .

(٤٥) قلنا (ب).

(٤٦) الآن (فوق) ؛ من ذلك (ك) .

(٤٧) والذي (ك) .

(٤٨) قال الحسن : غرض أرسطوطاليس من ابتداء كلامه في هذا الكتاب وإلى آخر هذا الفصل (وهو قوله : وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه) أن يتكلم في عشرة معاني هي كالأحوال والمبادىء لعلم ما في هذا الكتاب بأسره ولما بعده من الكتب المنطقية . أ : فالأول منها هو الشيء الذي نفحص عنه . ب : والثاني الغرض والقصد في الشيء الذي نفحص عنه ما هو . ج : والثالث ما المقدمة . د : والرابع ما الحد . هـ : والخامس ما القياس ـ و : والسادس ما القياس الكامل . ـ ز : ما القياس غير الكامل . حـ : والثامن ما معنى قولنا إن هذا على كل هذا أو هذا في كل هذا . ـ ط : والتاسع ما معنى قولنا إن هذا ولا على شيء من هذا ، وهذا ولا في شيء من هذا . ـ ي : والعاشر ما معنى قولنا إن هذا الشيء لا على كل هذا . فعرفنا أولاً الشيء الذي عنه نفحص ما هو ، فقال إنه البرهان . ثم أعلمنا الغرض في الفحص عن البرهان ما هو ، فقال : العلم البرهاني ولما كان غرضه البرهان ، وكان البرهان قياس ما ، احتاج أولاً أن يعرفنا ما القياس . ولما كان القياس مؤلف من مقدمتين على الأقل احتاج إلى حد المقدمة . ولما كانت المقدمة مؤلفة من محمول وموضوع ، التي هي الحدود ، أحتاج إلى أن يقول ما الحد . ولما كان القياس منه كامل ومنه غير كامل احتاج إلى أن يفصل ذلك ويعرفناه . ولمّا كان القياس لا بد من أن تكون فيه مقدمة كلية ، إما موجبة وإما سالبة ، احتاج أن يعرفنا المقول على الكل بالإيجاب والسلب أيما هو وكيف يكون وهي الثاني والثامن والتاسع والعاشر . فقد تبين وجوب الكلام في هذه العشرة المعاني التي أوردها في صدد كتابه.

(٤٩) إنما قال هذا لأنه وحده سمى الألفاظ البسيطة المفردة حدوداً من حيث نظر إلى أنها غاية ما تنحل إليه المقاييس.

(٥٠) تنقسم (فوق) .

وذلك[٥١] كالمقول[٥٢] . والذي يقال عليه المقول[٥٣] ، إما بزيادة يوجد ولا يوجد[٥٤] أو بانقسام[٥٥] يوجد ولا يوجد[٥٦] .

فأما القياس[٥٧] فهو قول إذا[٥٨] وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها[٥٩] . وأعني[٦٠] بذاتها أن نكون لا نحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي ألف منها القياس[٦١] إلى شيء آخر غير تلك المقدمات .

والقياس الكامل هو القياس الذي ليس يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء غيرها . والذي ليس بكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء واحد أو أشياء[٦٢] مما هو

---

(٥١) وذلك كالمقول وكالذي يبنى عليه (يعني الموضوع) المقول بإيجاب أو سلب .

(٥٢) مثل المقول (فوق بالأحمر) ؛ تنقسم تنحل (ك) .

(٥٣) نسخة : بزيادة يوجد أو بانفصال يوجد أو بانفصالهما أو مع انفصالهما .

(٥٤) بزيادة ولا توجد (ك) .

(٥٥) يعني بانفصالهما (ك) .

(٥٦) نسخة : فأما السلوجيسموس فهو قول مؤلف من أشياء متى ألفت وجب عنها بذاتها ، لا بالعرض . هو في تفسير ثمسطيوس «لوجود تلك الأشياء» .

(٥٧) في النقول السريانية : والقياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد عرض لزم (فوق) شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء . وأعني «لوجود تلك الأشياء» أن «من أجل هذه يلزم يعرض . وأعني «من أجل هذه يعرض يلزم» ، أي أنه ليس يحتاج إلى زيادة حد من خارج في أن يكون ضرورياً .

(٥٨) نسخة : متى (فوق) .

(٥٩) وأما السلوجيسموس القياس فهو قول مؤلف من أشياء متى ألفت وجب عنها بذاتها لا بالعرض شيئاً آخر اضطراراً (ك) .

(٦٠) بقولي (فوق) ؛ أعني بقولي بذاتها (ك) .

(٦١) السلوجيسموس القياس (ك) .

(٦٢) المقاييس منها ما يحتاج في بيان النتيجة اللازمة عنها إلى عكس واحد ، ومنها ما يحتاج إلى عكسين .

واجب عن المقدمات التي ألف منها ، غير أنها لم تكن استعملت في المقدمة[٦٣] .

وإنما يقال[٦٤] إن الشيء مقول على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوعة[٦٥] شيء لا يقال هذا عليه . وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه[٦٦] .

(٦٣) في النقول السريانية زيادة في هذا الموضع وهي هذه : وقولنا إن في كل هذا يوجد هذا وإن «على كل هذا يحمل هذا» ـ هو واحد بعينه ؛ محذوف (ك) .

(٦٤) ونقول (فوق بالأحمر).

(٦٥) الموضوع (ك) .

(٦٦) الكلام في عكس المقدمات.

ـ ٢ ـ
[عكس القضايا المطلقة]

- 25a - وكل مقدمة إما أن تكون مطلقة وإما اضطرارية وإما ممكنة[١] . وكل واحدة من هذه إما أن تكون موجبة وإما سالبة . فالموجبة[٢] والسالبة كل واحدة منها إما أن تكون كلية وإما جزئية وإما مهملة .

ومن المقدمات المطلقة[٣] ـ فإن السالبة الكلية تنعكس بحدودها وكهيئتها لا محالة[٤] . فإنه إن كان لا شيء من اللذة خيراً[٥] فلا شيء من الخير لذة . فأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضاً لا محالة ، غير[٦] أنها لا
(٦٧ أ) تنعكس كهيئتها كلية ولكن جزئية . فإنه ، إن كان كل لذة خيراً ، فإن بعض الخير لذة . ـ فأما المقدمات الجزئية فإن الموجبة منها تنعكس لا محالة جزئية ، لأنه إن كان بعض اللذة خيراً ، فبعض الخير لذة . وأما السالبة منها فليس لها انعكاس لا محالة ، لأنه إن كان بعض الحيوان ليس بإنسان ، فليس يكون بعض الناس ليس بحيوان .

فلتكن أولاً السالبة الكلية مقدمة[٧] آ[٨]ب[٩] ،فإن كان لا شيء من

---

(١) في القول السريانية : ولأن كل مقدمة هي إما وجودية وإما ممكنة وإما ضرورية .
(٢) والموجبة (ك).
(٣) أي الوجودية.
(٤) الكلام في عكس المقدمات .
(٥) خير (ب) .
(٦) إلا (فوق) .
(٧) مقدمات (ك) .
(٨) فرس (ز ب) .
(٩) إنسان (ز ب).

بَ آ ، فلا[١٠] شيء من آ بَ . لأنه[١١] إن كان بعض آ بَ وكان ذلك البعض مثلاً[١٢] حَـ[١٣] ، فإنه ليس بحق أن يقال إنه[١٤] لا شيء من بَ آ لأن جَـ هي بعض آ . فإن[١٥] كانت كل بَ آ فإن بعض آ بَ ، لأنه إن كان لا شيء من آ بَ فإنه لا شيء من بَ آ ، وقد كان الموضوع أن كل آ بَ. ـ وكذلك إن كانت المقدمة جزئية[١٦] . لأنه إن كان بعض بَ آ فإن بعض آ بَ لا محالة . لأنه إن كان لا شيء من آ بَ فلا شيء[١٧] من بَ آ . فإن كان بعض بَ ليس آ فليس بالضرورة أن بعض آ ليس بَ . كما أنه إن كان في موضع بَ «حي» وفي موضع آ «إنسان» ، فإنه ليس «كل حي إنسان»[١٨] و «كل إنسان حي» .

---

(١٠) ولا . . . فولا (ك) .

(١١) لأنه وردت في الأصل مكررة : لأنه لأنه (ب) .

(١٢) في المثل ؛ وأيضاً في (ك) .

(١٣) الناس (ز ب) .

(١٤) آب (ب) .

(١٥) وإن (ب) .

(١٦) الجزئية (ك) .

(١٧) فإنه لا شيء ؛ فإنه ليس شيء (ك) .

(١٨) إنساناً (ب) .

— ٣ —

[عكس القضايا ذوات الجهة]

وكذلك يعرض[١] في المقدمات الاضطرارية . لأن الكلية السالبة تنعكس كلية . فأما الموجبتان[٢] فكل واحد[٣] منهما[٤] تنعكس جزئية . لأنه إن كان باضطرار لا شيء من بَ آ فباضطرار[٥] لا شيء من آ بَ . لأنه[٦] إن جاز أن يكون بعض آ بَ فقد يجوز أن يكون بعض بَ آ . وإن[٧] كان باضطرار أن كل بَ آ أو بعضها آ فباضطرار[٨] بعض آ بَ ؛ لأنه[٩] إن كان بعض آ بَ بلا[١٠] اضطرار ، فإن بعض بَ آ بلا[١٠] اضطرار[١١] . وأما السالبة[١٢] الجزئية ، فلا تنعكس للعلة التي ذكرنا فيما تقدم .

---

(١) يعرض يلزم (ك).

(٢) الموجبات (فوق) .

(٣) واحدة (ك) .

(٤) منها (فوق) .

(٥) فبالاضطرار (ك) .

(٦) لأن (ك) .

(٧) أو أن (ك).

(٨) فباضطرار أن (ك).

(٩) وجدت هذا الفصل في نقل ثاوفيل هكذا: وذلك أنه إن لم تكن موجودة من الاضطرار فاآ ليس يكون في شيء من ب البتة. وقد كان موضوعاً أن آ على كل ب لا على بعضها (في ب: الفصل ≉ النص فاآ ليس يكونٍ في شيء من ب البتة ≉ فليس يكون في شيء بَ البتة؛ أو لا).

(١٠) لا (ك) .

(١١) لا من الاضطرار (فوق).

(١٢) وأما الجزئية السالبة (ك).

فأما المقدمات الممكنة فلأن[١٣] الممكن يقال على ضروب كثيرة ـ على الاضطراري وعلى[١٤] المطلق وما هو في باب الإمكان ـ تكون المقدمات الموجبة[١٥] في جميع هذه الضروب التي يقال عليها الممكن تنعكس انعكاساً واحداً على مثال ما وصفنا . لأنه إن كان كل بَ آ أو بعض بَ آ بالإمكان ، فإن بعض آ بَ بإمكان ، لأنه إن كان لا شيء من آ بَ ولا شيء من بَ آ . وقد تبيّن ذلك فيما تقدم .

فأما السالبات فليس انعكاسها على مثال[١٦] ما تقدم . ولكن كل ما يقال أنه ممكن ، مما هو باضطرار ليس بموجود[١٧] أو مما[١٨] هو بالإطلاق[١٩] ليس[٢٠] بموجود[٢١] ، فإنه ينعكس على نحو ما تقدم . مثل أنه إن قال قائل «ممكن ألا يكون أحد[٢٢] من الناس فرساً ، أو قال «يمكن ألا يكون شيء من الثياب أبيض» ، فإن أحد هذين القولين باضطرار ليس بموجود وأما الآخر[٢٣] فليس بالاضطرار موجود[٢٣]، وعلى نحو ما تقدم تنعكس[٢٤] المقدمة . لأنه إن كان يمكن ألا يكون أحد[٢٥] من الناس فرساً فممكن ألا يكون واحد من الخيل إنساناً . وإن[٢٦] كان يمكن ألا يكون شيء من الثياب أبيض فقد يمكن ألا يكون شيء من البيض ثوباً ، لأنه[٢٧]

---

(١٣) فإذ (ك) .

(١٤) المطلق (فوق) . ثاوفيل : والذي ليس من الاضطرار

(١٥) الواجبة .

(١٦) مثل .

(١٧) موجود .

(١٨) مما ما هو (ك) .

(١٩) في السرياني : أو فيما ليس من الاضطرار موجود .

(٢٠) ليس هو (ك) .

(٢١) موجود .

(٢٢) واحد (ك) .

(٢٣) فبالاضطرار وعلى. . . (ب) .

(٢٤) نقل ثاوفيلا : وعلى ذلك المثال تنعكس المقدمة ، وعلى ذلك المثال لا تنعكس .

(٢٥) واحد (ب ، ك) .

(٢٦) وإن كان يمكن ألا يكون شيء من البيض ثوباً ، فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض (ب) .

(٢٧) لأنه إن كان بعض الأبيض ثوباً بالضرورة فبالضرورة يكون بعض الثياب

إن كان بالضرورة شيء من البيض ثوباً فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض(٢٧). وقد تبيّن ذلك فيما(٢٨) تقدم. فأما الجزئية السالبة فإن حالها في الانعكاس على نحو ما وصف(٢٩) فيما تقدم. ـ وأما ما يقال من الممكن، على جهة الأكثر في الاشياء الطبيعية(٣٠) على نحو تحديد(٣١) ما الممكن، فإنه لا ينعكس(٣١) في المقدمات السالبة على نحو ما تقدم؛ ولكن المقدمة الكلية لا تنعكس، وأما الجزئية فتنعكس(٣٢). وسيتبين ذلك إذا نحن تكلمنا في الممكن. وأما الآن فليكن الذي نبيّن معما قد قيل أن(٣٣) قول القائل «ممكن ألا يكون هذا في شيء من ذلك» و «يمكن ألا يكون في بعضه» هو قول موجب. وذلك لأن(٣٤) قولك «ممكن» في شكل قولك «يوجد». وكل قول(٣٥) يضاف إليه، «يوجد»، فإنه موجب لا محالة. كقولك «يوجد ليس بخير أو «يوجد ليس بأبيض». وفي الجملة «يوجد»(٣٦) هذا». وسيبين ذلك فيما يستأنف. وأما في الانعكاس، فهن شبيهات بتلك الأخر.

= أبيض (ك)؛ وإن كان يمكن ألاّ يكون شيء من البيض ثوباً، فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض (ب).

(٢٨) مما (فوق).

(٢٩) وصفت (فوق).

(٣٠) ليس في السرياني «الأشياء الطبيعية». أعني الأشياء التي في الكون والفساد. في ك: مثل الرجلين للإنسان ومثل اليدين ومثل الأصابع أنها خمس. وزعم مادري (تاذري؟ تذاري؟ إن أرسطو إنما قصد بهذا الجزء من الممكن لأنه في هذا الجزء فقط يريد أن يتكلم).

(٣١) سرياني في عدة نقول: وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكثر، وفيما يمكن على نحو تحديدنا الممكن فإنه لا ينعكس (ك).

(٣٢) في ترجمة ابن البطريق: «فأما الجزئية فلا ترجع». قد أخطأ.

(٣٣) مع ما قد قيل إن (ب).

(٣٤) أن (ك).

(٣٥) كل قول أيضاً (ك).

(٣٦) ليس (ك)؛ ليس (فوق).

— ٤ —

[القياس الحملي من الشكل الأول]

فإذ[١] قد حددت هذه الاشياء ، فلنقل بأي ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس[٢] . وبعد[٣] ذلك ينبغي أن نتكلم في البرهان ، لأن الكلام في القياس[٤] أولى بأن يقدم من أجل[٥] أن القياس أعم من البرهان، لأن البرهان هو قياس ما[٦] وليس كل قياس برهاناً[٦] .

فإذا ما كانت الحدود الثلاثة مرتبة بعضها مع بعض[٧] على هذه الصفة ، وهو أن يكون كل الأخير موجوداً في كل الأوسط ، وكل الأوسط موجوداً في[٨] كل الأول أو غير موجود في شيء منه ، فمن الاضطرار أن يكون حينئذ من الرأسين قياس[٨] كامل . وأعني بالأوسط الذي هو في شيء

---

(١) فقد ؛ (فوق) .

(٢) قياس سيلوجيسموس (ك) .

(٣) ومن بعد (فوق).

(٤) السيلوجيسموس (ك) .

(٥) لأجل (فوق) .

(٦) وليس كل سيلوجيسموس قياساً برهاناً (ك) ؛ نقل ثاوفيل : وإذ قد ميزت هذه وفصلت ، فلنقل الآن بأي ومتى وكيف يكون كل قياس . وأولاً يجب أن نتكلم في القياس ، ثم من بعد ذلك في البرهان ، لأن القياس أعم من البرهان . وذلك أن البرهان هو قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً ـ . وهذا موافق لنقل أثالس وحنين موافق لتذارى.

(٧) الشكل الأوّل (على الهامش بالأحمر) .

(٨) فيه (فوق) ؛ (٨) قياس سيلوجيسموس (ك).

وفيه شيء آخر ، وهو في المرتبة أيضاً أوسط ؛ والرأسين[٩] أحدهما في شيء والآخر فيه شيء . ـ ومثال ذلك أن آ إن كانت مقولة على كل[١٠] بَ وكانت بَ تقال على كل حـَ ، فمن الاضطرار أن تقال آ على كل حـَ . وقد وصفنا ما يقال على كل الشيء فيما تقدم . ـ وأيضاً إن كانت آ غير مقولة على شيء من بَ وكانت بَ تقال على[١١] كل حـَ ، فإن آ لا تقال على شيء من حـَ .

فإن كان الأول في كل شيء من الأوسط ، والأوسط لا في شيء من الأخير ، فليس يكون من الرأسين قياس ، لأنه لا يؤلَّف منهما[١٢] شيء باضطرار[١٣] . وذلك أن الأول ممكن أن يكون موجوداً في كل الأخير وغير موجود في شيء من الأخير ، فليس يكون منهما قياس[١٤] باضطرار ، لا جزئي ولا كلي[١٥] . فحدود الموجود في[١٦] الحي والإنسان والفرس ، وحدود ما ليس بموجود في شيء الحي والإنسان والحجر . فالحياة[١٧] في كل إنسان والإنسانية[١٨] لا في شيء من الخيل والحياة موجودة في كل الخيل ؛ وأيضاً الحياة في كل إنسان والأنسية لا في شيء من الحجارة ،

---

(٩) الرأسان (ب) .

(١٠) نقل أثالس : على كل شيء من ب ـ يعني أن الأوسط إذا كان يقال على كل الأصغر ، فهو إما جزء له أو مساو له ؛ وكيف (ب) كيفما كان فالأعظم يقال على جميعه ، لأن الأعظم هذه نسبته إلى الأوسط .

(١١) كل (ب) .

(١٢) منها (م ، ب) .

(١٣) لأنه لا يكون شيء من الاضطرار لوجود هذه ؛ هكذا هو في سائر النقول السريانية

(١٤) شيء (فوق) .

(١٥) في هذا الموضع في السرياني زيادة وهي هذه : «فلأنه لا يلزم هذه شيء واحد من الاضطرار ، لا يكون قياس» . (بد : . . . شيء واحد ، من الاضطرار لا يكون قياس) .

(١٦) الكلي (ك) .

(١٧) والحياة (ك) .

(١٨) والأنسية (ك) .

فالحياة غير موجودة في شيء من الحجارة[١٩] . ـ وكذلك إذا لم يوجد الأول في شيء من الأوسط ولا الأوسط في شيء من الأخير لا يكون[٢٠] قياس . فحدود الموجود في الكل النطق والفرس والإنسان ، وما ليس بموجود النطق والفرس والحمار[٢١] .

فإذا كانت الحدود كلية في هذا[٢٢] الشكل الأول ، فقد[٢٣] بيّنا متى يكون قياس ومتى لا يكون . وإذا وجد قياس ، فمن الاضطرار أن توجد الحدود على ما وصفنا . وإذا وجدت الحدود على ما وصفنا وجد القياس .

ب) فأما إذا وجد أحد الحدود كلياً والآخر جزئياً، وكان[٢٤] الكلي هو الرأس الكبير ، موجباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الجزئي هو الرأس الصغير وكان موجباً ، فمن الاضطرار أن يكون قياس[٢٥] كامل . وأما إذا[٢٦] كان الكلي هو الصغير أو وجدت الحدود على غير ما وصفنا[٢٧] ، كائناً[٢٨] ما كان، فليس يمكن أن يكون قياس . والرأس الكبير[٢٩] هو المقول على الأوسط والصغير هو المقول عليه الأوسط ـ . ومثال ذلك أن آ موجودة في

---

(١٩) الفصل المعلَّم على أوّله وآخره على رأس السطور من هذه العلامة (×)، لم أجده في شيء من النقول السريانية.

(٢٠) لا يكون سيلوجيموس قياس (ك) .

(٢١) في السرياني : العلم والخط والطب ، وما ليس بموجود : العلم والخط والوحدة .

(٢٢) هذا (ن ك). (٢٣) فقد (فوق) .

(٢٤) في السرياني : وكان الجزئي عند الأخير .

(٢٥) سيلوجيسموس (ك).

(٢٦) ثاوفيل : «ومتى كان الكلي عند الطرف الأصغر أو سالباً ، أو كانت الحدود على غير ما ذكرنا فليس يمكن أن يكون قياساً.

(٢٧) ملاحظة بالأحمر : يريد «على غير ما وصفنا» من لزوم الشريطة أن يكون الصغير في جزئية موجبة .

(٢٨) كائن (م) .

(٢٩) الأكبر (فوق).

كل بَ ، و بَ في بعض حَـ . فإن[٣٠] كان ما قيل أوّلاً في الحدود الكلية جائزاً ، فمن الاضطرار أن تكون آ موجودة لبعض حَـ . ـ وأيضاً إن لم تكن آ موجودة في شيء من بَ وكانت موجودة في بعض حَـ . فمن الاضطرار أن تكون آ غير مقولة على بعض حَـ ، وقد حدّ القول فيما لا يقال على شيء ، فيكون[٣١] هذا إذاً قياس كامل[٣٢] . ـ وعلى هذا المثال أيضاً إن كانت بَ حَـ مهملة غير محدودة وكانت موجبة ، لأن القياس في الجزئية والمهملة واحد[٣٣] . وذلك أنه إن كانت آ موجودة في كل بَ، وكانت بَ في حَـ وغير محدودة فإن آ في حَـ وغير محدودة ، وأيضاً إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ ، وكانت بَ في حَـ وغير محدودة، فإن آ لا في حَـ وغير محدودة. فالقياس[٣٤] إذاً سواء إذا[٣٥] استعملت غير المحدودة أو الجزئية.

فأما[٣٦] إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير ، موجباً كان أو سالباً ، وكان الرأس الأخير[٣٧] غير محدود أو جزئياً ، سالباً كان أو

---

(٣٠) ثاوفيل : فإذا إن كان المقول على الكل المذكور آنفاً موجوداً ، فمن الاضطرار أن تكون آ موجودة لبعض حآ ـ . موافق لنقل أثالس في المعنى .
(٣١) فيصير (ك) .
(٣٢) قياساً كاملاً (ب)
(٣٣) هذا الفصل المعلّم على أوله وآخره بهذه العلامة (×)، وقد علّم عليه في أوائل الأسطر، لم يوجد في شيء من النقول السريانية.
(٣٤) نسخة : فالفكرة.
(٣٥) إذا (ن م).
(٣٦) هذا الفصل هو شديد الاختلاف في النقول السريانية ، وهي في نقل ثاوفيل وأثالس على هذه الصفة : «فأما إذا كان الحد الكلي موضوعاً عند الطرف الأصغر ، موجباً كان أو سالباً ، فإنه لا يكون قياس ، أي لا تكون منه نتيجة لا سالبة ولا موجبة ولا مهملة ولا جزئيّة» . وهو في نقل حنين على هذه الصفة : «فأما إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير ، موجباً كان أو سالباً ، فإنه لا يكون قياس ، لا إن كانت الجزئية موجبة ولا سالبة ولا مهملة».
(٣٧) الآخر (فوق)؛ الأكبر (ك).

موجباً ، فليس[٣٨] يكون قياس . ومثال ذلك أن آ موجودة في بعض بَ أو غير موجودة[٣٩] و بَ في كل حَـ . فحدود الموجود في الكل : الخير والقَنِيَّة والحكمة ، وما ليس بموجود في شيء : الخير والقَنِيَّة والجهل . ـ وأيضاً إن كانت بَ غير موجودة لشيء من حَـ و آ موجودة لبعض بَ أو غير موجودة للبعض أو غير موجودة للكل ، فلن يكون من ذلك قياس . فحدود الموجود : الأبيض والفرس وقفنس ، وما ليس بموجود : الأبيض والفرس والغراب . ـ وكذلك إذا كانت آ بَ غير محدودة .

26b - لا ولا يكون القياس[٤٠] إذا كان الحد الكلي هو الرأس الكبير ، موجباً كان أو سالباً ، وكان الرأس الصغير سالباً جزئياً . لأن الذي[٤١] لا يوجد فيه الحد الأوسط ، فقد يوجد في جميعه الحد الأكبر ولا يوجد في شيء منه . ومثال[٤٢] ذلك أن آ موجودة في كل بَ، و بَ غير موجودة لبعض حَـ أو غير موجودة لكل حَـ . فحدود ذلك الحي والإنسان والبياض ، ثم المأخوذ من البياض ما لا يقال عليه الإنسان ؛ فليكن[٤٣] ذلك قفنوس والثلج . فالحي مقول على كل[٤٤] هذا، وغير مقول على شيء من ذلك؛ فلن يكون إذن قياس[٤٥] ـ وأيضاً آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ غير موجودة في بعض[٤٦] حَـ . فحدود ذلك غير النامي والإنسان والأبيض ؛ ثم ليؤخذ من الأبيض[٤٧] ما لا يقال عليه الإنسان مثل[٤٨] قفنوس والثلج ، فيصير غير قياس[٤٩] . ـ ولأن الواضعة أن بَ ليست بموجودة لبعض حَـ ، فهي غير

---

(٣٨) فلن (ك) .

(٣٩) «أو غير موجودة» (ن م، ب) .

(٤٠) السلوجيسموس (ك) .

(٤١) كأن الشيء (ب) .

(٤٢) مثال (ك) .

(٤٣) وليكن (ك) .

(٤٤) كل (ن ك) .

(٤٥) فليكن إذن سلوجيسموس قياس (ك) .

(٤٦) لبعض (ك)

(٤٧) البياض (فوق) .

(٤٨) فليكن ذلك (ك) .

(٤٩) سلوجيسموس (ك) .

محدودة[٤٩] ـ لأنه جائز أن تكون التي ليست بموجودة لبعض ليست بموجودة لشيء بتة أو ليست بموجودة لكله ـ وقد تبين فيما تقدم من القول أنه إذا كانت حدود كهذه[٥٠] الحدود ووضعت أنها ليست بموجودة لشيء منه ، فلن يكون قياس ـ فبيّن أنه إذا كانت الحدود على هذه الصفة لم يكن قياس أيضاً . ـ وقد يُستدل على ذلك الذي تقدم من هذه أنه لا يكون قياس وإن كان السالب كلياً .

وأيضاً إذا كان كلتا المقدمتين جزئيتين ، موجبتين كانتا أو سالبتين ، أو إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، أو كانت إحدى المقدمتين جزئية والأخرى غير محدودة ، أو كانتا جميعاً غير محدودتين ، فلن يكون قياس[٢] البتة . فالحدود[٥١] العامة[٥٢] لجميعها[٥٣] : أما[٥٤] لما هو موجود في الكل ، فالحي والأبيض والإنسان ؛ وأما لما ليس هو موجود[٥٥] في شيء ، فالحي والأبيض والحجر .

(٦٩ ب) فقد استبان أن جميع ما يؤخذ في هذا الشكل من القياسات[٥٦] كاملة ، لأن جميعها يتبيّن[٥٧] من المقدمات المأخوذة في القياس وهي تلك المأخوذة[٥٨] في البدء . وقد تظهر في هذا الشكل القضايا كلها ، وهي : الكل ، ولا واحد ، والبعض ، ولا كل . فإنا نسمي ما كان كذلك الشكل الأول[٥٩] .

---

(٤٩) يعني بقوله غير محدودة أنها ليست تلزم شيئاً واحداً بعينه ، لكنها قد تصدق مع المتناقضين ففي المادة الممكنة قد تصدق مع الإيجاب الجزئي ؛ فأما في المادة الممتنعة فقد تصدق مع السالبة الكلية ، وهي نقيض الإيجاب الجزئي.

(٥٠) أي أن تكون الصغرى سالبة كلية (من شرحنا) .

(٥١) والحدود .

(٥٢) فحدود الموجود العامة (فوق) .

(٥٣) جميعها (ك) .

(٥٤) ما ليس (ك) .

(٥٥) موجوداً (ب) .

(٥٦) السلوجيسمات (ك) .

(٥٧) تبين (ب) .

(٥٨) الموجودة (ك) .

(٥٩) إنقضى الشكل الأول

ــ ٥ ــ
الشكل الثاني

وإذا كان شيء واحد بعينه مقولاً(١) على شيء بكليته وغير مقول على آخر البتة ، أو مقولاً على كل شيء من كل واحد منهما أو غير مقول على شيء من كل واحد منهما(٢) ، فإني أسمي ما كان مثل هذا الشكل الثاني واسمي المقول(٣) على كليهما الأوسط ، واللذين يقال هذا عليهما الرأسين ، وافرض الكبير من الرأسين الموضوع(٤) عند الأوسط والصغير البعيد من الأوسط ، والأوسط متقدماً(٥) في الموضع(٦) على الرأسين .

27ع - وليس يكون في هذا الشكل قياس(٧) كامل البتة ؛ وقد يوجد فيه القياس(٨) إذا كانت الحدود كلية ، وإذا كانت غير كلية .

فأما إذا كانت كلية ، فإن القياس(٨) إنما يوجد إذا كان الأوسط في كل أحد الرأسين أيهما كان ولا في شيء من الرأس الآخر . فأما وجود القياس والحدود كلية على غير هذا فلن يكون . ومثال ذلك أن بَ ليست

---

(١) محمولاً (فوق) .

(٢) جملة : «أو غير . . . منهما» (ن ب) .

(٣) القول (ب) .

(٤) القريب (فوق) : أي القريب منه ، لأنه يشاركه في أنه يحمل في النتيجة .

(٥) متقدم (فوق) .

(٦) الوضع (فوق) . (٧) سلجيسموس قياس (ك) .

(٨) السلجيسموس (ك) ؛ [وهكذا في سائر الصفحات] .

موجودة في شيء من آ وموجودة في كل شيء من حـ ، فليست آ في شيء من حـ . ومن[٩] أجل أن بَ مفروضة[١٠] ليست في شيء من آ والسالب الكلي يتكافأ في الرجوع ، فليست آ في شيء من بَ ؛ و بَ مفروضة في كل شيء من حـ ، فليس آ في شيء من حـ . وقد وضح هذا بما قدمناه[١١] من القول في الشكل الأول . ـ وأيضاً إن كانت بَ موجودة في كل شيء من آ وغير موجودة في[١٢] شيء من حـ ، فإن حـ غير موجودة في شيء من آ . لأن حـ غير موجودة في شيء من بَ[١٣] ، و بَ موجودة في كل آ ، فليس حـ في شيء من آ . وقد رجع هذا أيضاً إلى الشكل الأول . ولأن السالب الكلي قد يتكافأ ، فتصير آ غير موجودة في شيء من حـ . فيكون هذا القياس هو الذي قبله بعينه .

(٧٠ أ) فقد تبيَّن أن القياس موجود إذا كانت الحدود على ما قلت . ولكنه ليس بكامل لأنه لا يتم بالمفروضة في البدء ، ولكن بآخر يوجد باضطرار من اللاتي[١٤] في البدء[١٥] .

فإن قيلت بَ على كل شيء من آ ومن حـ ، فلن يكون قياس . فحدود الموجود «الجوهر والحي والإنسان» ؛ وغير الموجود «الجوهر والحي والحجر» ، والأوسط منهما الجوهر . ـ وكذلك لا يكون قياس إذا لم تكن بَ مقولة على شيء من آ ولا من حـ . فحدود المَوْجود «الخط والحي والإنسان» ؛ وغير الموجود «الخط والحي والحجر» .

(٩) من (ك) .
(١٠) إنها (زك) .
(١١) قدمنا (ك) .
(١٢) كل (ك) .
(١٣) لأن بَ . . . من جـ (ك) .
(١٤) التي (ك) .
(١٥) جملة : «بآخر يوجد . . . في البدء» (ز ب) .

فقد وضح أنه إذا كانت الحدود كلية ، ووجد القياس ، فمن الاضطرار
أن تكون الحدود على ما وصفنا . وإن كانت الحدود على غير ما وصفنا لم
يكن قياس باضطرار .

2 فأما إذا كان الأوسط كلياً عند الرأس الكبير منهما ، موجباً كان ذلك
أو سالباً ، وكان الصغير جزئياً وكان أيضاً مخالفاً للكبير في شكله ، أعني إن
كان الكبير موجباً كان الصغير سالباً ، وإن كان الكبير سالباً كان الصغير
3 موجباً ، فمن الاضطرار أن يكون قياس جزئي . مثال ذلك أنه إن كانت بَ
غير موجودة في شيء من آ وموجودة في بعض حَـ ، فمن الاضطرار أن تكون
آ غير موجودة في بعض حَـ ، لأن آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ في
3 بعض حَـ ؛ فلن توجد آ في بعض حَـ . فرجع هذا القياس أيضاً إلى الشكل
الأول . ـ وأيضاً إن كانت بَ موجودة في كل شيء من آ وغير موجودة في
بعض حَـ ، فمن الاضطرار أن تكون آ غير موجودة في بعض حَـ . فإن لم
يكن كذلك فلتكن إذاً آ موجودة في كل حَـ ؛ وقد فرضت بَ موجودة في كل
2- آ؛ فقد وجب إذاً أن تكون بَ موجودة في كل حَـ. وقد كان فرض أن بَ غير
موجودة في بعض حَـ. وأيضاً إن كانت بَ موجودة في كل آ وغير موجودة
ب) في كل حَـ ، فقد يكون قياس أن آ غير موجودة في كل حَـ . والبرهان على
ذلك مثل الذي قبله . ـ فإن كانت بَ غير موجودة في كل آ وموجودة في كل
حَـ ، لم يكن قياس . فحدود الموجود : الحي[16] والجوهر والغراب ؛
وحدود غير الموجود : الحي والأبيض والغراب . ـ ولن يكون القياس أيضاً
إن كانت بَ موجودة في بعض آ وغير موجودة في شيء من حَـ . فحدود
الموجود ، «الحي والجوهر والحجر» . وحدود غير الموجود «الحي
والجوهر والعلم» .

فأما إذا كان الكلي من الرأسين مخالفاً للجزئي[17] في شكله ، فقد

(١٦) هو الأوسط (زك) .
(١٧) مخالفاً الجزئي (م،ب)؛ مخالفه (ك) .

تبيّن متى يكون قياس ، ومتى لا يكون . فأما إذا كانا متشابهين في الشكل . وذلك أن يكونا جميعاً سالبين أو موجبين ، فلن يكون قياس البتة .

فليكونا أولاً سالبين ، وليكن الكلي هو الرأس الكبير ، فتكون بَ غير موجودة في شيء من آ وغير موجودة في بعض حَـ ، فلن يكون قياس لأنه قد يستطاع أن تكون آ موجودة في كل حَـ وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود «الأسود والثلج والحي» ، وأما حدود الموجود في كل[١٨] فلن توجد[١٩] ، إذ صارت بَ غير موجودة في بعض حَـ ، وقد يجوز أن توجد في بعض حَـ ، . ولو كانت آ توجد في كل حَـ وقد فرضت بَ غير موجودة في شيء من آ ، لكانت بَ غير موجودة في شيء من حَـ . ولكن بَ قد يجوز أن توجد في بعض حَـ لأنها إنما فرضت غير موجودة في[٢٠] بعضها . فإذا[٢١] كان قد يجوز[٢٢] ، إذا كانت بَ مفروضة غير موجودة في بعض حَـ ، أن تكون بَ[٢٣] موجودة في بعض حَـ وألاّ تكون موجودة في شيء منها[٢٤] ، فلن[٢٥] يستطاع أن يؤتى بحدود الموجود في كلٍّ . ولكن يعرف أنه لا يكون قياس من قِبلَ أنها غير محدودة ، لأنه قد يجوز أن تكون بَ

(١٨) إنما لم توجد حدود والمقدمتان سالبتان ، كبرى كلية وصغرى جزئية، وينتج منها: كل ولا واحد، لأن هذا الاقتران شبيه بالاقتران القياسي ـ وهو الكائن من كبرى سالبة كلية ، وصغرى موجبة جزئية ـ من قِبَل أن السالبة الجزئية قد تصدق مع الموجبة الجزئية . فيصير لذلك هذا الاقتران مساوياً للاقتران الكائن من سالبة كلية وموجبة جزئية.

(١٩) يوجد (ب).

(٢٠) في شيءٍ من بعضها (ك) .

(٢١) إذ (ب) .

(٢٢) جملة : «أن . . قد يجوز» (ن ب) .

(٢٣) بَ (ن ب) .

(٢٤) ناقص في اليوناني .

(٢٥) إنما لم يكن أن توجد حدود تتبين بها هذه القرينة التي من سالبتين ، العظمى كلية والصغرى جزئية ، لشيئين : واحد منهما أنا إذا نظرنا إلى الصغرى وهي الجزئية وفهمنا بدل «ليس كل» «بعض» ، جاءت نتيجة هذا ضد طلبنا . أعني أن «لا كل» ، وهو النتيجة ، نقيض «كل» الذي نحن في طلبه . والآخر أنا إذا وضعنا نقيض قولنا ، وهو أنه يتهيأ حدود تنتج «كل» ، ووضعنا آ على كل حآ ـ ، وألّفنا =

موجودة(٢٦) في بعض حـَ وغير موجودة في شيء منها . وهي إذا لم تكن في شيء منها لم يكن قياس . فبيّن أنه لا يكون الآن أيضاً قياس باضطرار .

أ) فليكونا موجبتين ، وليكن الكلي هو الرأس الكبير أيضاً فتكون بَ موجودة في كل آ وموجودة(٢٧) في بعض حـَ ، فلن يكون قياس ، لأنه(٢٨) يستطاع أن تكون آ موجودة في كل حـَ وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود : البياض وققنس والحمام(٢٩) . فأما الموجود في كل شيء فلا سبيل إلى أن يؤتى بها للسبب الذي ذكرنا بعينه . ولكن يستبين ذلك من أنها غير محدودة . ـ فإن كان الكلي هو الرأس الصغير وكانت بَ غير موجودة
: في شيء من حـَ وغير موجودة في بعض آ ، فقد يستطاع أن توجد آ في كل حـَ وألا توجد في شيء منها . فحدود الموجود «الأبيض والحي والغراب» ، وما ليس بموجود «الأبيض والحجر والغراب» . وكذلك لا يكون قياس إذا كان الرأسان موجبين . فحدود الموجود «الأبيض والحي والققنس» ، وما ليس بموجود «الأبيض والحي والثلج» .

فقد وضح أنه إذا كانت المقدمتان متشابهتين في هذا الشكل وكانت
3 إحداهما كلية والأخرى جزئية، أنه لا يكون قياس البتة . لا ولا يكون(٣٠) أيضاً إذا كان الأوسط موجوداً في(٣١) البعض في كل واحد من الرأسين أو غيرِ موجود في البعض من كل واحد منهما ، أو موجوداً(٣٢) في البعض من

= من هذه ومن العظمى التي في تلك القرينة سولوجسموس ، فإنه ينتج نقيض المقدمة الصغرى على هذا المثال.

(٢٦) غير موجودة في بعض حآ ـ وغيَر موجودة شيء منها وموجودة في بعض حآ ـ وغير موجودة في شيء منها . وإذا لم . . . (ك) .

(٢٧) كل آو موجودة (ن ب) .

(٢٨) لا (زك).

(٢٩) الحجر (ب) .

(٣٠) قياس (زك) .

(٣١) من (فوق) .

(٣٢) موجود (م) .

أحدهما وغير موجود في بعض الآخر أو غير محدود . وحدود الموجود العامة في كلها[٣٣] «الأبيض والحي والإنسان» ؛ وحدود غير الموجود «الأبيض والحي وغير النامي» .

- 28a - فقد وضح مما قلنا أنه إن وُجد القياس فمن الاضطرار أن توجد
الحدود على[٣٤] ما وصفنا . وإن وجدت[٣٥] الحدود كذلك فمن الاضطرار
أن يكون قياس . وقد عُرف أن كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير
كامل . وإنما يكمل إذا أُلحق فيها أشياء أما :[٣٦] مما يوجد باضطرار[٣٦] من
الحدود الموضوعة، وأما من شريطة[٣٧] توضع عند استعمال[٣٨] البرهان
(٧١ ب) على جهة الخُلف . وقد عرف أنه لا يكون في هذا الشكل قياس موجب
ولكن كلها سالبة ، الكلية منها والجزئية[٣٩] .

---

(٣٣) لكنها (ك) .

(٣٤) كما (فوق) .

(٣٥) وجد في (ب ، م) .

(٣٦) مكرر (م) .

(٣٧) يعني أنا نشترط ؛ عندما نريد تبيين نتيجة القياس بالخلف ، بأن نقول إنه إن كانت كذباً فليوضع أن نقيضها صدق ؛ وهذا هو اشتراط.

(٣٨) يعني عندما نلتمس أن نبين نتيجتنا بالقياس السابق إلى الكذب .

(٣٩) انقضى الشكل الثاني (زب).

- ٦ -

[الشكل الثالث][١]

فإن كانا جميعاً مقولين على شيء واحد بعينه أحدهما موجود في كله والآخر غير موجود في شيء منه ، أو كلاهما موجودين في كله أو غير موجودين في كله أو غير موجودين[٢] في شيء منه، فإني أسمي هذا الشكل الثالث ، والأوسط[٣] هو الذي يقالان عليه والرأسين المقولين[٤] . والكبير منهما أبعد من الأوسط ، والصغير أقربهما منه ؛ والأوسط يوضع خارجاً عن[٥] الرأسين أخيراً في الوضع . -وليس يكون في هذا الشكل أيضاً قياس[٦] كامل ؛ وقد يمكن أن يكون فيه قياس إذا ما كانت الحدود عند الأوسط كلية وغير[٧] كلية .

فإذا كانت كلية وكانت آ و حـ موجودتين في كل ب ، فمن الاضطرار أن تكون آ في بعض حـ ، لأن الموجب قد يرجع ، فتكون ب موجودة في بعض حـ ؛ وقد كانت آ موجودة في كل ب ، فمن الاضطرار أن تكون آ موجودة في بعض حـ . وقد صار القياس[٨] بنحو الشكل الأول . وقد نقدر

(١) العنوان (ن ك، م) .

(٢) جملة : «كله أو غير موجودين» (ن ب) .

(٣) واسمي الأوسط (ك) .

(٤) والرأسان (هما) المقولان (ب) ؛ واسمي الرأسان المقولان (ك) .

(٥) من (ب ، م) .

(٦) سلوجيسموس (ك) .

(٧) أو غير (ب) .

(٨) السلوجيسموس (ك) . [وهكذا في سائر الصفحات].

على إثبات هذا برفع الكلام إلى ما لا يمكن وبما نضع[٩] . فإنهما إذا كانتا موجودتين في كل بَ وأُخذَ بعضُ بَ وهو نَ[١٠] ، فإن آ و حـَ موجودتان فيه[١١] . فقد صارت آ موجودة في بعض نَ حَـ[١٢] .

وإن كانت حَـ موجودة في كل بَ و آ غير موجودة في شيء منها ، فإنه قد يكون قياس أن آ غير موجودة في بعض حَـ اضطراراً . وقد يبيَّن[١٣] ذلك إذا قُلبت مقدمة حَـ بَ ؛ ويستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا يمكن ، بمنزلة ذلك الأول .

فأما إن كانت حَـ غير موجودة في شيء من بَ و آ موجودة في كل شيء منها ، فلن يكون حينئذ قياس . فحدود الموجود في الكل «الحي (٧٢ أ) والفرس والإنسان» ؛ وما ليس بموجود في شيء «الحي وغير النامي والإنسان» . ـ وكذلك أيضاً إذا كانتا غير موجودتين في شيء من بَ ؛ فإنه لا يكون قياس . فحدود الموجود «الحي والفرس وغير النامي» ؛ وما ليس بموجود «الإنسان والفرس وغير النامي» . والأوسط منها غير النامي .

فقد وضح أيضاً في هذا الشكل متى يكون القياس ، ومتى لا يكون إذا كانت الحدود كلية . لأنه إذا كان كلا الرأسين موجبين فإنه قد يكون قياس أن[١٤] الرأس الأول موجود في بعض الرأس الآخر[١٥] . فأما إذا كانا - 28b - سالبين ، فلا يكون قياس . وإذا كان أحدهما سالباً والآخر موجباً وكان الكبير منهما هو السالب ، فقد يكون قياس أن الرأس الأول ليس بموجود في

---

(٩) وبالافتراض (فوق) .

(١٠) وهو حَـ (م،ب).

(١١) موجودتين (ب) ؛ موجودتين له فيه (ك) .

(١٢) في نسخة الفاضل يحيى : ها هنا غلط من أصل الكتاب؛ نَ (ن ب).

(١٣) نجد (فوق) .

(١٤) إذ (ب) .

(١٥) الأخير (م، ب).

بعض الرأس الآخر[١٥] . فإن كان على خلاف ذلك لم يكن قياس .

فإذا كان أحدهما كلياً عند الأوسط ، أيهما كان ، والآخر جزئياً ، وكانا كلاهما موجبين ، فمن الاضطرار أن يكون قياس . وذلك إن كانت حـَ موجودة في كل بَ و آ موجودة في بعضها، فمن الاضطرار أن تكون آ في بعض حـَ ، لأنه قد يرجع الموجب فتكون بَ موجودة في بعض آ ؛ وقد كانت حـَ موجودة في كـل بَ، فتكون حـَ في بعض آ فـ آ إذاً موجودة في بعض حـَ .

وأيضاً إن كانت حـَ موجودة في بعض بَ وكانت آ موجودة في كل شيء من بَ ، فمن الاضطرار أن تكون آ موجودة في بعض حـَ . وبيان ذلك هو بيان الذي قبله بعينه . وقد يستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا يمكن وبالوضع على ما بيّنا فيما تقدم .

فأما إذا كان أحدهما موجباً والآخر سالباً وكان الموجب منهما هو الكلي ، فإن كان الصغير منهما هو الموجب ، فقد يكون[١٦] قياس . وذلك إن كانت حـَ موجودة في كل بَ وكانت آ غير موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن تكون آ غير موجودة في بعض حـَ . فإن لم يكن ذلك كذلك ، فلتكن موجودة في كل شيء منها و حـَ موجودة في كل بَ ؛ فـ آ إذاً موجودة في كل بَ ؛ وليست كذلك . وقد يستبين ذلك من غير رفع الكلام إلى الإحالة[١٧] إذا أخذ شيء هو بعض بَ مما لا يوجد في آ .

فإن[١٨] كان الكبير منهما هو الموجب فلن يكون[١٩] قياس . وذلك إن كانت آ موجودة في كل بَ و حـَ غير موجودة في بعضها ، فلن يكون

---

(١٥) الأخير (م ، ب) .
(١٦) فيكون (ب) .
(١٧) الاستحالة (فوق) .
(١٨) وإن (ك) .
(١٩) يكن (ب) .

قياس . فحدود الموجود في كلٍّ(٢٠) «النامي والإنسان والحي»(٢١) . وأما(٢١) حدود غير الموجود في شيء فلا سبيل إلى أن توجد إذ(٢٢) صارت حـَ قد توجد في بعض ب(٢٣) ولا توجد في بعض . وإذا كانت آ موجودة في كل بَ و حَـ موجودة في بعضها ، فإن آ موجودة في بعض حَـ . فلن يجوز إذاً أن توصف بأنها(٢٤) غير موجودة في شيء منها . ولكن إذ(٢٥) صارت غير موجودة في بعضها ، فإنها غير محدودة . فقد وضح أنه لا يكون قياس .

فأما إذا كان السالب من الحدود كلياً وكان(٢٦) الكبير منهما هو السالب ، فقد يكون قياس . وذلك إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ و حَـ موجودة في بعضها ، فإن آ غير موجودة في بعض حَـ . ويتبين ذلك ويصير إلى الشكل الأول ، إذا قُلبت مقدمة حَـ بَ . ـ وإن كان الصغير منهما هو السالب ، فلن يكون قياس(٢٧) . فحدود الموجود «الحي والإنسان والمائي»؛ وحدود غير الموجود «الحي والعلم والمائي»(٢٨) . ولن(٢٩)
- 29a - يكون قياس إذا كانا كلاهما سالبين ، وأحدهما كلي والآخر جزئي . فحدود غير الموجود إذا كان الصغير منهما كلياً عند(٣٠) الأوسط «الحي والعلم والمائي»(٣١) ؛ وحدود الموجود «الحي والإنسان والمائي» . وحدود غير الموجود إذا كان الكبير منهما هو الكلي «الغراب والثلج والبياض» ؛ وأما حدود الموجود فلا سبيل إلى أن تُحَدّ(٣٢) إذ كانت(٣٣) حَـ قد توجد في

---

(٢٠) الكل (فوق) .

(٢١) والأوسط منهما الحي. فأما بخط أبي بكر رحمه الله في هذا الموضع من نسخة الشيخ: سقط «تركيب الحدود»؛ في ك: بعد النامي والإنسان والحي + و «الأوسط منهما الحي».

(٢٢) إذا (ك) .

(٢٣) إذا صارت (ك) .

(٢٤) أنها (ق ، ك) .

(٢٥) إذا (ب ، ك) .

(٢٦) فإن كان (ك) .

(٢٧) لن تكون قياسة (م ، ك) .

(٢٨) البري . (يد البحري) (فوق) .

(٢٩) ولا (فوق) .

(٣٠) عن (ب) .

(٣١) سرياني : البري . (فوق بالأحمر).

(٣٢) يحد (ب) .

(٣٣) إذا صارت (ك) .

بعض ولا توجد في بعض . فإذا[٣٤] كانت آ موجودة في كل حَـ و حَـ
١٧ ا موجودة في بعض بَ ، تصير آ موجودة في بعض بَ ، وقد وضعت بأنها غير موجودة في شيء منها . ولكن بيان ذلك من قِبَل أنها غير محدودة[٣٥] كما وصفنا .

وإذا كان[٣٦] كل واحد منهما موجوداً في بعض الأوسط أو كانا غير موجودين ، أو كان أحدهما موجوداً والآخر غير موجود، أو كان[٣٧] أحدهما موجوداً في بعض والآخر ليس بموجود في الكل ، أو كانا غير محدودين[٣٨] ، فلن يكون قياس البتة . فحدود الموجود العامة لها «الحي والإنسان والبياض» ؛ وحدود غير الموجود «الحي وغير النامي والبياض»[٣٩] .

فقد استبان متى يكون القياس في هذا الشكل أيضاً ومتى لا يكون ؛ وتبيّن أنه إذا كانت الحدود على ما وصفت فمن الاضطرار أن يكون قياس . وإذا كان قياس فالحدود على ما وصفت اضطراراً . وتبيَّن أيضاً أن كل القياسات الكائنة في هذا الشكل غير كاملة ، وأنها قد تكمل إذا ما زيد[٤٠] فيها[٤١] . وتبيَّن[٤٢] أنه لا سبيل إلى أن يؤلَّف منها قياس كلي ، لا سالب ولا موجب .

---

(٣٤) وإذا (ب ، ك) .
(٣٥) موجودة (ك) .
(٣٦) كان (ن ب) .
(٣٧) كانا (م) .
(٣٨) موجودين (فوق) ؛ ومن ثم : الحاشية : بخط أبي بكر «سقط تركيبها»
(٣٩) الأبيض (فوق) ؛ فالحي على بعض الأبيض أو غير موجود في بعضه ، والإنسان على بعض الأبيض أو غير موجود في بعض والحي على كل إنسان (ك) ؛ يريد : إذا ما زيد فيها إما عكس وإما برهان الخُلف وإما افتراض.
(٤٠) بخط أبي بكر : شيء آخر . يريد : إذا ما زيد فيها إما عكس وإما برهان الخلف وإما افتراض.
(٤١) بخط أبي بكر : شيء آخر ؛ شيء آخر (ز ك) .
(٤٢) ويتبين (ب).

ـ ٧ ـ

[الأضرب غير المباشرة
في الأشكال الثلاثة ـ رد الأقيسة]

وقد وضح[١] في الأشكال الثلاثة كلها أنه إذا لم تكن القياسات[٢] التي قد وصفنا، موجبين[٣] كان الحدان أو سالبين[٤] فلن يجب شيء باضطرار[٥]. وأنه[٦] إذا كان أحد الحدين موجباً والآخر سالباً وكان السالب كلياً فإنه قد[٧] يكون قياس[٨] في كل حين[٩] فيما بين الرأس الصغير والكبير. وذلك إن كانت آ موجودة في كل بَ أو[١٠] بعضها، و بَ غير موجودة في شيء من حَـ، فإن المقدمتين إذا قلبتا صارت حَـ غير موجودة لبعض آ اضطراراً. ـ وعلى هذا المثال الشكلين الآخران[١١].

وقد تبيّن أنه إن[١٢] استعملت غير المحدودة مكان الموجبة[١٣]

(١) يريد أنه وضح في التصفح في السناد في اقترانات الأشكال الثلاثة أنه لا يكون قياس، موجبتين كانت المقدمتان (ب : المقدمتين) أو سالبتين، إذا كانتا جزئيتين أو مهملتين؛ وأنه لا يكون أيضاً قياس إذا كانتا (ب : محذوف) كليتين أو إحداهما كلية.

(٢) السلوجيسمات (ك). (٣) موجبين الحدان العاليان جزئيين أو سالبين (ب). (٤) موجبين كان الحدين العاليين جزئيين أو سالبيين (م)؛ موجبين كان الحدان أو السالبان (ك). (٥) فإنه إذا كان كلا الحدين مهملين أو سالبين أو جزئيين لا يكون منها قياس [سلوجيسموس] (ك) باضطرار؛ (٦) فإنه (ك). (٧) قد (ن ك). (٨) سلوجيسموس (ك). (٩) أي دائماً (ك). (١٠) في (زك). (١١) الشكلين الآخرين (م)؛ الشكلان الآخران (ب). (١٢) إذا (ب، ك). (١٣) الموجبة (ن ب).

الجزئية أنتجت تلك بعينها التي تكون من الجزئية في الأشكال كلها .

وتبيّن أن القياسات التي ليست بكاملة إنما تكمل إذا صيّرت إلى الشكل الأول . وذلك على وجهين : إما بقول جزم[١٤] وإما بالخُلف . وكمالها بالقول الجزم كما تكمل بالانعكاس ؛ وكمالها بالخُلف كما تكمل بوضع الكذب الذي لا يمكن . ومثال ذلك في الشكل الأخير إن كانت آ و حَـ موجودتين في كل بَ[١٥] ، فإن آ موجودة في بعض حَـ . وبيان ذلك أنها إن لم تكن موجودة في بعض حَـ فهي غير موجودة في شيء منها ، و حَـ موجودة في كل بَ فتصير آ غير موجودة في شيء من بَ ؛ وقد كانت[١٦] موجودة في كلها . فقد عاد القياس[١٧] إلى الشكل الأول . وعلى هذا المثال ما سوى ذلك .

وقد نجد أن القياسات كلها قد ترتفع[١٨] إلى القياسات الكلية من الشكل الأول ، لأنه قد وضح أن انحاء الشكل الثاني قد ترجع إلى القياسات السالبة من الشكل الأول ؛ وليس على نحو واحد ، بل بعضها إلى الكلي وبعضها إلى الجزئي . فأما جزئية الشكل الأول فإنها قد تكمل بأنفسها ، وقد يمكن أن يبين بالشكل الثاني عند رفع الكلام إلى الإحالة . وذلك أنه إن كانت آ موجودة في كل بَ و بَ موجودة في بعض حَـ فإن آ موجودة في بعض حَـ ؛ فإن كانت غير موجودة في[١٩] شيء منها وموجودة في كل بَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَـ ؛ وليست كذلك . وعلى هذا المثال يكون البرهان في الجزئي السالب من الشكل الأول . لأنه[٢٠] إن كانت آ غير

---

(١٤) أي بالعكس لأن العكس (ب : القياس) أيضاً هو جزم . في ك + بين «قول جزم» و «اما بالخلف : «الجزم أعم من الانعكاس لأن الجزم يقال على الانعكاس وغيره مثل قولنا كل إنسان حيوان ، وعكس ذلك بعض الحيوان إنسان .. والجزم يقال على هذين . وفي هذا الموضع إنما أراد بقوله «جزم» الانعكاس .

(١٥) شيء من ب (ك) . (١٦) وقد كانت آ (ك) . (١٧) السلوجيسموس (ك) . (١٨) ترجع (ك) . (١٩) جملة : بعض حَـ . . . في (ن ب). (٢٠) لأنه (ن ب).

موجودة في شيء من بَ و بَ موجودة في بعض حَـ ؛ فإن آ غير موجودة في بعض حَـ . فإن لم تكن كذلك ، فلتكن موجودة في كل شيء من حَـ ؛ وهي غير موجودة في شيء من ب . فتصير بَ غير موجودة في شيء من حَـ .

فهذا أيضاً إنما عرف من الشكل الثاني، و[٢١]لأن هذه القياسات من الشكل الثاني ترفع[٢٢] كلها إلى القياسات الكلية من الشكل الأول . وقد تبيّن أن القياسات الجزئية التي في[٢٣] الشكل الأول ترفع إلى هذه التي[٢٤] من الشكل الثاني ، فبيِّن إذاً أن هذه الجزئية ترفع إلى القياسات الكلية التي في الشكل[٢٥] الأول ـ وأما القياسات التي في الشكل الثالث فإنها ، إذا كانت الحدود كلية أو جزئية ، فإنها تكمل بالقياسات الجزئية من الشكل الأول . وهذه قد رفعت إلى الكلية . فقد وضح أن كلها ترفع إلى الكلية[٢٦] من الشكل الأول .

فقد أتينا على القياسات التي توجب إثبات شيء والتي توجب نفي شيء ؛ وبيّنا ما منها يبين من شكله ، وما منها مما يحتاج في بيانه إلى شكل غير الشكل الذي هو منه[٢٧] .

---

(٢١) و (ن ب) (٢٢) ترتفع (ب). (٢٣) من (ك). (٢٤) التي (ن ب، ك). (٢٥) شكل (ك).

(٢٦) جملة: وضح . . . الكلية (ن ب). من السطر الرابع هكذا وردت الجملة عند بدوي: «فهذا أيضاً» إنما عرف من الشكل الثاني، لأن هذه القياسات من الشكل الثاني ترتفع كلها إلى القياسات الكلية من الشكل الأول . وقد تبين أن القياسات الجزئية التي في الشكل الأول ترتفع إلى هذه من الشكل الثاني. فبين إذاً. . .»

(٢٧) بالأحمر : «قال الحسن بن سوار : وجدت في نسخة الفاضل يحيى وبخطه في هذا الوضع ما هذه حكايته» . «استتمت قراءة هذه الثلاثة الأشكال يوم السبت لأربع ليال بقين من شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة وثلاثمائة . والحمد لله ولي العدل وواهب العقل كما هو أهله ومستحقه بأنعامه على جميع خلقه» .
انقضى الشكل الثالث . وإلى هذا الوضع من كتاب القياس يقرأ الحدث من الاسكندرانيين . ويسمون ما بعده من هذا الكتاب الجزء غير المقروء . وهو الكلام في المقاييس المؤلفة من المقدمات ذوات الجهة .

انقضى الشكل الثالث - وإلى هذا الموضع من كتاب القياس يقرأ الحَدَث من الإسكندرانيين ؛ ويسمون ما بعده من هذا الكتاب الجزء غير المقروء . وهو الكلام في المقاييس المؤلَّفة من المقدمات ذوات الجهة(٢٨) .

(٢٨) ورد هذا المقطع بالأحمر أيضاً.

— ٨ —

في تأليف القياسات

[القياسات ذوات الجهة ـ الأقيسة ذوات المقدمتين الاضطراريتين]

ولأن المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة يخالف بعضها بعضاً ـ وذلك أن أشياء كثيرة موجودة غير أن وجودها من غير اضطرار ، وأشياء أخر[١] ليست بمضطرة أن تكون ، ولا هي موجودة ، لكنها يمكن أن تكون ـ فبيّن[٢] أن المقاييس المؤلّفة من[٣] صنف صنف[٤] من هذه المقدمات (٧٤ ب) مختلفة ، وليس حدودها واحدة . ولكن القياس الاضطراري من حدود اضطرارية والمطلق من حدود مطلقة ، والممكن من حدود ممكنة[٥] .

أما الاضطرارية فقريبة من المطلقة لأنها بجهات واحدة من ترتيب الحدود التي في المقدمات الاضطرارية والمطلقة .. فيكون[٦] قياس أو لا - 30a - يكون[٧] . والفرق بينهما[٨] أن في الاضطرارية يزاد اسم الاضطرار على

---

(١) أخرى (ب) .

(٢) فتبيّن (ب) .

(٣) عن (ك) .

(٤) صنف (ن ب) .

(٥) وللممكن من ممكنة (ك) .

(٦) تكون (م ، ك) .

(٧) المقدمات الاضطرارية . والمطلقة تكون قياساً أو لا تكون (ب) .

(٨) **تحتها** : بينها ؛ بينها (م ، ك) .

الحدود ؛ وأما المطلقة فإنها تقال من غير زيادة شيء .

ورجوع السالبة في المقدمات الاضطرارية كرجوعها في المطلقة وبحدٍ واحد يُحَدّ فيهما المقول[٩] على الكل ولا على شيء[١٠] . وفي سائر انحاء الأشكال تتبيّن بالعكس نتيجة القياس الاضطراري على نحو ما تتبيّن[١١] فيها نتيجة القياس المطلق . وأما[١٢] في الشكل الثاني والثالث ، إذا كانت الكلية واجبة والجزئية سالبة ، فليس تتبيّن نتيجة القياس الاضطراري على نحو ما تتبيّن نتيجة القياس المطلق[١٢] . ولكنه يجب أن يقصد إلى الحد الموضوع في المقدمة الجزئية السالبة ، فيفرض منه حدٌّ لا يكون المحمول مقولاً[١٣] على شيء منه ، ويعمل القياس عليه ، لأنه[١٤] يكون اضطرارياً على هذه[١٥] المقدمات . فإذا كان القياس اضطرارياً على هذا الحد المفروض ، فإنه أيضاً اضطراري على الحد الذي منه فرض هذا . لأن الحد المفروض هو بعض ذلك الحد ؛ ويكون كل واحد من القياسين في شكله .

---

(٩) المعقول (ب) .

(١٠) بخط أبي بكر رحمه الله ؛ ولا على شيء (ن ك) .

(١١) تتبينه (ب) .

(١٢) أما (ن ك).

(١٣) ولا (ك) .

(١٤) لا (ك) .

(١٥) بهذه (فوق)، (ك).

— ٩ —

تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الأول(١)

فقد يعرض أن تكون النتيجة أحياناً اضطرارية إذا كانت إحدى المقدمتين اضطرارية ، غير أنه ليس أيهما اتفق أن يكون كذلك ، بل الكبرى . كالقول بأن(٢) آ باضطرار في كل(٣) ب أو ليس في شيء(٤) منها ، و بَ في كل حَـ . فإذا أخذت المقدمات هكذا تكون آ باضطرار في كل حَـ (٧٥ أ) أو ليس في(٤) شيء منها . فلأن آ باضطرار في كل بَ أو ليس في شيء منه ، و حَـ واحد(٥) من بَ ، هو(٦) بيِّن أن آ باضطرار تقال على حَـ أو لا تقال . ـ فإن لم تكن مقدمة آ بَ اضطرارية ولكن مقدمة بَ حَـ(٧) ، فإنه ليس تكون النتيجة اضطرارية . لأنه إن كانت هكذا يعرض أن تكون آ في بعض ب بالضرورة ، ويبين ذلك في الشكل الأول والثالث . وذلك كذب ، لأنه قد يجوز أن تكون بَ من الأشياء التي يمكن ألا تكون آ في شيء منها . وأيضاً هو بيِّن من الحدود أن النتيجة ليست باضطرارية(٨) ، مثل أنه إن كان آ متحرِّكاً و بَ حياً و حَـ إنساناً . فإن(٩) الإنسان(١٠) هو حي بالضرورة ،

---

(١) في تأليف المقدمات الوجودية والاضطرارية في الشكل الأول (ك) .

(٢) إن (ك) .

(٣) كل (ن ك).

(٤) فيه (فوق)، (ك).

(٥) جزء (ك) .

(٦) وهو (ك) .

(٧) ولكن مقدمة ب حَـ(ن ب).

(٨) اضطرارية (ك) .

(٩) فإن [كان] الإنسان (ب) .

(١٠) الفاضل يحيى متى : أظنه «كل إنسان (مخطوط) فإن كان (م) .

والحي متحرِّك لا بالضرورة وليس الإنسان متحرِّكاً بالضرورة . ـ وكذلك يعرض إن كانت مقدمة آ بَ سالبة ؛ والبرهان في ذلك هو هذا البرهان الذي تقدّم .

وأما في المقاييس الجزئية فإنه ، إن كانت الكلية اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية ؛ فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية : واجبة كانت الكلية أو[١١] سالبة . ـ فلتكن أوّلاً الكلية اضطرارية بأن[١٢] تكون آ في كل بَ باضطرار ، و بَ في بعض حَـ مطلقاً . فإذن آ بالضرورة في بعض حَـ ، لأن حَـ موضوعة لـ بَ و آ هي في كل بَ باضطرار . وكذلك 30b - يعرض إن كان القياس سالباً . والبرهان في ذلك هو ما تقدم . فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، لأنه ليس يعرض من القول إنها ليست اضطرارية محال . كما أنه ولا في المقاييس الكلية ، وكذلك في المقاييس السالبة . وأما الحدود «فمتحرِّك[١٣] وحي وأبيض» .

(١١) أم (ك) .

(١٢) أن (ك) .

(١٣) فهي محرّك (فوق) ؛ (ك) .

ـ ١٠ ـ

تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الثاني[١]

(٧٥ ب) فأما في الشكل الثاني فإنه إن كانت المقدمة السالبة اضطرارية، فالنتيجة اضطرارية. وإن كانت الواجبة[٢] اضطرارية، فليست النتيجة اضطرارية. فلتكن أولاً السالبة اضطرارية. وليكن كون آ في كل شيء من بَ غير ممكن. ولتكن أيضاً آ في كل حَـ مطلقاً. فلأن السالبة ترجع[٣]، فإن بَ غير ممكنة أن تكون في شيء من آ؛ و آ هي في كل حَـ. فإذن بَ ليس يمكن أن تكون في شيء من حَـ، لأن حَـ موضوعة لـ بَ. ـ وكذلك يعرض إن صيّرت مقدمة حَـ سالبة؛ لأنه إن لم يمكن أن تكون[٤] آ في شيء من حَـ، فإنه لا يمكن أن تكون حَـ في شيء من آ[٥]. وأما آ ففي كل بَ. فإذن ليس يمكن أن تكون حَـ في شيء من بَ، لأنه أيضاً يكون الشكل الأول. فإذن[٦] ولا بَ يمكن أن تكون في شيء من حَـ، لأن السالبة ترجع.

فإن كانت المقدمة الواجبة اضطرارية، فليس[٧] النتيجة اضطرارية.

---

(١) العنوان (ن م).

(٢) الموجبة (ك).

(٣) السالب يرجع (ك).

(٤) لأنه إن لم يمكن (م)؛ لأنه إن لم تكن (ب).

(٥) ب (ك).

(٦) فإذا (ك).

(٧) فليست (ب).

فلتكن آ في كل بَ بالضرورة ، وغير موجودة في شيء من حَـ ؛ فإذا رجعت السالبة يكون الشكل الأول . وقد تبيّن في الشكل الأول أنه إذا لم تكن الكبرى السالبة اضطرارية ولا النتيجة تكون اضطرارية ، فإذن ولا بهذه المقدمات تكون النتيجة اضطرارية . ـ على أنه إن وضع أنها اضطرارية يعرض لـ حَـ بالضرورة أن لا تكون في بعض آ ؛ لأنه إن كانت بَ بالضرورة ليست في شيء من حَـ ، و حَـ بالضرورة ليست في شيء من بَ ، و بَ هي في بعض آ بالضرورة إذ[٨] كانت آ هي في كل بَ بالضرورة . فإذن حـ بالضرورة ليس هي في بعض آ . ولكن ليس بممتنع أن تكون آ من الأشياء التي يمكن أن تكون حَـ في كلها[٩] . وقد يتبيّن[١٠] أيضاً بوضع الحدود أن النتيجة ليست اضطرارية بذاتها ، ولكنها تحدث[١١] عن المقدمات باضطرار . فلتكن آ حياً[١٢] و بَ إنساناً[١٢] و حَـ أبيض . ولتكن من هذه الحدود مقدمات مثل مقدمات آ بَ حَـ ، وهي : الحي في كل إنسان بالضرورة ، الحي ليس في شيء من الأبيض . فإذن[١٣] : الإنسان ليس في
٧٠ أ) شيء من الأبيض ؛ ولكن ليس بالضرورة . لأنه قد يمكن أن يكون الإنسان أبيض ، ولكن ليس[١٤] ما دام الحي ليس[١٥] في شيء من الأبيض . فإذن[١٦] إذا نظمت هذه المقدمات صارت النتيجة اضطرارية . فأما وحدها[١٧] ، فلا .

---

(٨) إذا (ك) .

(٩) أن تكون أحَ في كلها (ك) .

(١٠) تبين (ب) .

(١١) تجِب (فوق) (ك).

(١٢) حي ، إنسان (ك) .

(١٣) فإذاً (ك) .

(١٤) على الإطلاق (فوق) .

(١٥) ليس (ن ب) .

(١٦) فإذا (ك) .

(١٧) يعني قوله «ولكن ليس ما دام الحي ليس (ب : محذوف) في شيء من الأبيض» وقوله «إذا نظمت المقدمات صارت اضطرارية ، وأما وحدها فلا ـ إلى أن طبع الأمور التي جعلت حدوداً ليست ضرورية ، لكن السلب لازم أبداً . فألِّفت المقدمات هذا التأليف . فأما إذا لم تؤلّف ، فليست اضطرارية لأن طبع الأمور مفردة طبع الممكن .

- 31a - وعلى هذا المثال تكون نتيجة المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت المقدمة[١٨] السالبة كلية واضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وإذا[١٩] كانت الموجبة كلية وضرورية والسالبة جزئية[٢٠] لم تكن النتيجة ضرورية . فلتكن أوّلاً السالبة كلية واضطرارية . وذلك أن تكون آ باضطرار ليس في شيء من بَ ، وفي بعض حَـ . فلأن السالبة ترجع ، فإنه لا يمكن أن تكون بَ في شيء من آ و آ في بعض حَـ . فإذن بَ بالضرورة ليس في بعض حَـ . ـ وأيضاً : لتكن الواجبة كلية واضطرارية ، ولتكن مقدمة[٢١] آ بَ[٢٢] الواجبة[٢٣] ؛ فإن كانت آ في كل بَ بالضرورة ، و آ ليس في بعض حَـ ، فبيّن أن بَ ليس في بعض حَـ ، لكن ليس باضطرار[٢٤] . والحدود التي بها يتبين ذلك هي التي بها بيان ما تقدم من مقاييس هذا الشكل الكلية ـ وأيضاً : إذا كانت السالبة اضطرارية وجزئية فليس[٢٥] النتيجة[٢٦] اضطرارية . وبيان ذلك من الحدود التي تقدمت .

---

(١٨) المقدمات (م ، ب) .

(١٩) إذا (ن ك).

(٢٠) وضرورية أو جزئية (ب) .

(٢١) المقدمة (ب) .

(٢٢) ب (ك) .

(٢٣) الموجبة (ك) .

(٢٤) بالضرورة (ك) ؛ بضرورة (فوق) .

(٢٥) فليس (ن ب) .

(٢٦) «فالنتيجة» «وجزئية فليس» فوق.

— ١١ —

تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الثالث[١]

وأما في الشكل الأخير ، فإذا كانت المقدمات كلية واجبة ، فإنها إذا كانت اضطرارية[٢] فالنتيجة اضطرارية . فإذا[٣] كانت الواحدة سالبة والأخرى واجبة ، وكانت السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وأما إذا كانت الواجبة[٤] اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية .

فلتكن أوّلاً كلا[٥] المقدمتين واجبتين ، وذلك أن تكون آ و بَ في كل حَـ ؛ ولتكن مقدمة آ حَـ اضطرارية[٦] ، فلأن بَ في كل حـ ، فإن حَـ في بعض بَ من أجل أن الكلية الواجبة ترجع جزئية واجبة . فإذن[٧] إن كان آ في كل حَـ بالضرورة ، و حَـ في بعض بَ ، كان آ بالضرورة في بعض بَ ، ب) لأن بَ موضوع لـ حَـ ، ويكون الشكل الأول . ـ كذلك يتبيّن إن كانت

---

(١) العنوان (ن م)؛ أقيسة الشكل الثالث (ب).

(٢) أي إن كانت إحداهما ضرورية ، أيهما كانت ؛ وهي تكون الكبرى على ما أتى به من مثالها .

(٣) إن (ك) .

(٤) الموجبة (ك) .

(٥) كلتا (ب) .

(٦) إذا كان إحدى المقدمتين ضروري (ب : ضرورياً) ، عكس أرسطو غير الضروري . وكذا فعل في سائر قسمة التأليف في هذا الشكل .

(٧) فإذاً (ك) .

مقدمة بَ حَـ اضطرارية ؛ لأن مقدمة حَـ آ ترجع جزئية وتصير حَـ في بعض آ ، و بَ في كل حَـ بالضرورة . فإذن بَ في بعض آ بالضرورة .

ولتكن أيضاً مقدمة آ حَـ سالبة ومقدمة بَ حَـ واجبة ، ولتكن السالبة اضطرارية . فلأن حَـ ترجع على بعض بَ و آ بالضرورة ليس في شيء من حَـ ، فإذن آ[8] بالضرورة ليس في بعض بَ ، لأن بَ موضوع لـ حَـ . ـ فإن كانت الواجبة اضطرارية فليست[9] النتيجة اضطرارية . فلتكن مقدمة بَ حَـ واجبة واضطرارية ، ومقدمة آ حَـ سالبة وغير اضطرارية . فلأن الواجبة ترجع جزئية ، تكون حَـ في بعض بَ بالضرورة . فإن كانت آ ليست في شيء من حَـ و حَـ في بعض بَ بالضرورة ، فإن آ ليس في بعض بَ ، ولكن ليس
31b - بالضرورة ؛ لأنه قد تبيّن في الشكل الأول أنه إذا لم تكن المقدمة السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة لا تكون اضطرارية . وأيضاً قد يتبيّن ذلك من الحدود . فلتكن آ خيراً و بَ حيّاً و حَـ فرساً[10] . فالخير ليس في شيء من الفرس ، والحي في كل فرس بالضرورة ، ولكن ليس بالضرورة «بعض الحي ليس خيراً» إن كان ممكناً أن يكون كل حي خيراً . فإن لم يكن ممكناً أن يكون كل حي خيراً[11] فليصيّر الحدّ إما نائماً وإما مستيقظاً[12] ، لأن كل حي قابل لهذين .

فقد بان إذن أنه[13] إذا كانت المقدمات كلية متى تكون النتيجة اضطرارية . فإن كانت الواحدة كلية والأخرى جزئية ، وكانتا موجبتين[14] ، فإنه إن كانت الكلية اضطرارية فالنتيجة اضطرارية . وبرهان ذلك هو برهان ما تقدم ، لأن الجزئية الموجبة[15] ترجع . فإذا كان بَ في كل حَـ

---

(٨) ف آ (ك) .
(٩) فليس (ك) .
(١٠) خير ، حي ، فرس (ك) .
(١١) جملة : أن . . . خيراً (ن ك) .
(١٢) مستيقظ (ك) .
(١٣) إذن أنه (ن ك).
(١٤) واجبتين (فوق) ؛ (ك) .
(١٥) الواجبة (فوق) .

بالضرورة ، و آ موضوع لـ حَـ فإذن[١٦] بَ في بعض آ بالضرورة . وبالرجوع ٧أ) تكون آ في بعض بَ بالضرورة . ـ وكذلك إن كانت مقدمة آ حَـ كلية واضطرارية لأن بَ موضوع لـ حَـ . ـ فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليس[١٧] النتيجة اضطرارية . فلتكن مقدمة بَ حَـ جزئية واضطرارية ، ولتكن آ[١٨] في كل حَـ[١٩] لا بالضرورة . فإذا رجعت مقدمة بَ حَـ يكون الشكل الأول وتكون المقدمة الكلية فيه لا اضطرارية ، والجزئية اضطرارية . وقد تبيّن أنه إذا كانت المقدمات في الشكل الأول هكذا ، لا تكون النتيجة اضطرارية . فإذن ، ولا في هذا الشكل تكون النتيجة اضطرارية . وذلك يتبيّن من الحدود : فليكن آ مستيقظاً و بَ ذا رجلين و حَـ[٢٠] حياً . فـ بَ بالضرورة في بعض حَـ و آ في كل حَـ ، وليس آ في بَ بالضرورة ، لأنه ليس بالضرورة بعض ذي الرجلين مستيقظاً . وكذلك يتبيّن من هذه الحدود أنه إن كانت مقدمة آ حـ جزئية واضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية .

فإن كانت إحدى المقدمتين واجبة ، والأخرى سالبة ، وكانت الكلية سالبة واضطرارية فالنتيجة اضطرارية . لأنه إن كانت آ ليس يمكن أن تكون في شيء من حَـ و بَ هي[٢١] في بعض حَـ ، فإن آ بالضرورة ليس في بعض بَ . ـ فإن كانت المقدمة الواجبة اضطرارية كلية كانت أم[٢٢] جزئية ، أو كانت الجزئية السالبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . والحدود المستعملة ، إذا كانت المقدمة الكلية واجبة واضطرارية ، هي «يقظان وحي وإنسان» ، والحد الأوسط هو الإنسان . وأما إذا كانت الجزئية الواجبة

---

(١٦) فإذاً (ك) .
(١٧) فليست (ب) .
(١٨) ب(ك) .
(١٩) بالأحمر : ج ب (إذن : ج ب بدلاً من ج آ) .
(٢٠) مستيقظ ، ذو رجلين ، حي (ك) .
(٢١) هما (ب) .
(٢٢) أو (ك) .

- 32a - اضطرارية ، فالحدود هي «يقظان وحي وأبيض» . لأن الحي بالضرورة في[٢٣] بعض الأبيض ، والمستيقظ ليس في شيء من الأبيض ، وليس بالضرورة اليقظان ليس في بعض الحي . ـ فإذا كانت الجزئية[٢٤] السالبة اضطرارية ، فلنستعمل من الحدود مثل ذي الرجلين والمتحرك والحي[٢٥] ؛ وليكن الحد الأوسط ذا الرجلين[٢٦] .

---

(٢٣) في (ن ب) .

(٢٤) الجزئية (ن ك) .

(٢٥) ومتحرك وحي ما (ك) .

(٢٦) الحيوان (فوق) .

— ١٢ —

[مقارنة بين الأقيسة الحملية وبين الأقيسة ذوات الجهة الاضطرارية]

ب) فهو[١] بيّن[٢] أنه لا يكون قياس ينتج القول المطلق[٣] من غير أن يكون[٤] كلا[٥] المقدمتين مطلقتين . فإن القول الاضطراري قد ينتجه قياس توجد فيه مقدمة واحدة اضطرارية . وإنه في الاضطراري والمطلق ، واجبة كانت المقاييس أو سالبة ، فإن إحدى المقدمتين شبيهة لا محالة بالنتيجة . أعني بالشبيهة[٦] أنه إن كانت النتيجة مطلقة كانت المقدمة مطلقة ؛ وإن كانت اضطرارية كانت المقدمة اضطرارية . فإذن هو بين أنه ليس تكون النتيجة اضطرارية ولا مطلقة إذا لم توجد مقدمة اضطرارية أو مطلقة . وذلك يكفي في أن تعلم كيف يكون القياس الاضطراري والمطلق ، وما الفصل بينهما .

---

(١) (إن في هذا كله ملاحظات خمس في النص) :

(أ) قال الفاضل يحيى : وجدت في نقل قديم هذا الموضع على هذه الحكاية «فقد ظهر أن النتيجة لا تكون وجودية لا محالة إذا لم تكن كلتا المقدمتين وجوديتين (ب : موجودتين) فأما المضطرة فقد تكون» .

(ب) وفي نقل آخر : «فظاهر إذن أن قياس الموجود ليس بموجود إن لم تكن كلتا المقدمتين بالثلاثة الحدود بما هو موجود» .

(جـ) وأيضاً : «فظاهر إذن أنه أما لموجود فليس يوجد قياس إن لم تكن بالثلثة الحدود كلتا المقدمتين» .

(٢) يعني أنه لا يكون قياس ينتج نتيجة موجبة إلا أن تكون المقدمتان كلتاهما موجبتين.

(٣) يعني في هذا الموضع بقوله «المطلق» ، الموجب ؛ وإنما هذا القول خبره بالأشكال الثلاثة.

(٤) تكون (ك) .

(٥) كلتا (ب) .

(٦) بشبيهة (ك) .

ـ ١٣ ـ

في الممكن

فلنتكلم(١) الآن على الممكن متى(٢) يكون عليه قياس(٣)، وكيف(٤)، وبماذا(٥). فأقول: إن الممكن هو الذي ليس باضطراري(٦)؛ ومتى وضع أنه موجود لم يعرض من ذلك محال لأن الاضطراري إنما يسمى(٧) ممكناً باشتراك الإسم. فأما(٨) أن يكون هذا الذي حدّدناه(٩) هو الممكن، فإنه بيّن من القضايا الموجبة(١٠) والسالبة المتناقضة. لأن القول أنه لا يمكن أن يكون، ومحال أن يكون، واضطراري ألا يكون إما أن يدل على معنى واحد، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض. فإذن(١١) والقول المناقض لهذا وهو «يمكن أن يكون، وليس بمحال أن يكون، ولا اضطراري أن لا(١٢) يكون»، إما أن يدل على معنى واحد، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض. لأن كل واحد من الأشياء إما أن تصدق عليه

---

(١) يتكلم في القياس الكائن من المقدمات الممكنة بعد حده أوّلاً الممكن.

(٢) يعني في أي وقت يكون. أي أنه يكون عليه القياس حين تكون ذات الممكن كونها أولى من لا كونها.

(٣) القياس (ك).

(٤) يعني بأي تركيب.

(٥) يعني بأي شرائط.

(٦) اضطراري (ك).

(٧) سمّي (ب).

(٨) وأما (ك).

(٩) حددنا (ك).

(١٠) الواجبة السالبة (ك).

(١١) فإذا (ك).

(١٢) ألاّ (ك).

الموجبة[13] وإما السالبة[13] . فإذن[14] الممكن غير اضطراري ؛ وما هو غير اضطراري فإنه ممكن[15] . وقد يعرض لجميع المقدمات الممكنة أن يرجع بعضها على بعض ، ليس[16] أعني الواجبة منها على السالبة ، ولكن كل ما كان منها موجباً رجعت في المقابلة . فيرجع القول بأنه ممكن[17] أن يكون على القول بأنه ممكن ألا يكون ؛ وأما القول بأنه يمكن[18] أن يكون في كل الشيء فإنه راجع على أنه يمكن أن لا يكون في[19] شيء منه أو على أنه يمكن أن لا يكون في كله . والقول إنه يمكن أن يكون في بعض الشيء فإنه راجع على القول أنه يمكن ألا يكون في بعضه . وكذلك يعرض في سائر القضايا الممكنة . ولأن الممكن غير اضطراري ، وما ليس اضطرارياً[20] يمكن ألا يكون ، فبيّن إذن أنه إن كان يمكن أن يكون آ في بَ ، فإنه يمكن[21] ألا يكون فيه . وإن أمكن أن يكون في كله ، فإنه يمكن ألا يكون في شيء منه . وكذلك يعرض في القضايا الجزئية الواجبة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . وهذه المقدمات هي واجبة غير سالبة . لأن القول القائل «يمكن» يصير القضية موجبة على نحو ما يصيّرها قول[22] القائل و «هو» أو «موجود»[23] ، كما قيل أوّلاً .

فإذ قد حددت هذه الاشياء ، فإنّا نقول أيضاً إن الممكن يقال على ضربين : الضرب الواحد ما كان على الأكثر وغير ثابت الاضطرار ، مثل أن يشيب الإنسان أو ينمى[24] أو ينقص ؛ وفي الجملة ما كان مطبوعاً[25] أن يكون لأن[26] ذلك ليس بدائم الاضطرار ، من أجل أن الإنسان غير باقٍ

---

(١٣) الواجبة السالبة (ك) .
(١٤) فإذا (ك) .
(١٥) جملة : «وما . . . ممكن» (ن ك) .
(١٦) لست (ب) .
(١٧) يمكن (فوق) .
(١٨) أنه (ك) .
(١٩) أن يكون ولا في . . . (ك) .
(٢٠) باضطراري (ك) .
(٢١) ممكن (ك) .
(٢٢) أو القائل هو . . . (م) .
(٢٣) قول القائل هو . . . (ب) .
(٢٤) ينموا (ك) .
(٢٥) طبيعياً (فوق) .
(٢٦) إلا أن (ك) .

أبداً ؛ فأما والإنسان موجود ، فإن الشيء المطبوع[٢٧] فيه إما أن يكون اضطرارياً ، وإما أن يكون على الأكثر . والضرب الآخر هو غير المحدود[٢٨] وهو[٢٩] الذي يمكن فيه أن يكون وألا يكون . مثال ذلك أن يمشي الحيوان ، أو ، إذا مشى ، حدثت رجفة ، أو بالجملة ما يحدث عن الاتفاق . فإنه ليس كونه بهذه الحال أولى من كونه بضدها .

فكل واحد من صنفي الممكن قد ينعكس على المقدمات المتناقضة ، غير أن ذلك ليس على جهة واحدة بعينها ؛ لكن الممكن الذي من شأنه أن يكون ينعكس على الممكن الذي ليس من الاضطرار أن يكون . فإنه على هذه الجهة يمكن أن لا يشيب الإنسان . فأما غير المحدود فينعكس على (٧٨ ب) الممكن[٢٩] الذي ليس هو أولى أن يكون منه ألا[٣٠] يكون . وليس تحيط به معرفة ، ولا عليه قياس[٣١] برهاني ، من أجل أن الحد الأوسط فيه مختلف الحال . وأما الحد[٣٢] الممكن المطبوع لأن يكون ، فتحيط به معرفة ، وعليه برهان . وأكثر ذلك إنما يكون الكلام[٣٣] والفحص عن مثل هذا الممكن . وأما الضرب الآخر فقد يكون عليه قياس ، إلا أنه لم يعتد[٣٤] طلبه .

---

(٢٧) الطبيعي (فوق) .   (٢٨) الغير محدود (ك) .

(٢٩) قال الحسن : وجدت في نسخة الفاضل يحيى وبخطه قد ضرب على ما بين العلامتين ، وقد وقع في الحاشية ما هذه حكايته : هذا المضروب عليه لم يوجد فيما وجدته من النسخ التي نسخت من نقل والدي وإنما نقله «أبو بكر ؟: الراء ظاهرة فقط» أعزه الله من «ورقة ملصوقة : طالسرياني وعارضت «ورقة ملصوقة : النقل» السرياني فوجدته فيه فينبغي أن يقرأ ولا يسقط ؛ محذوف كله (ك) .

(٣٠) تحتها : «بأن لا يكون» ؛ بأن لا يكون (ب) .

(٣١) برهان (ك) .   (٣٢) الحد (ن ك) .

(٣٣) يريد الكلام والـ «فحص» في الصناعات المهمة (ب: المهيئة) وغير صناعة المنطق ، لأن المنطق يفحص فيه عن الممكن المطلق .

(٣٤) يعتاد (ك) ؛ لم يعد «إلى طلبه» (ب) .

وسنحدد ذلك فيما نستأنف تحديداً أكثر . وأما الآن فنقول متى يكون قياس من المقدمات الممكنة ، وما هو . فلأن القول أنه يمكن أن يكون[٣٥] الشيء في الشيء قد يوجد على ضربين : إما بأن يكون موجوداً فيه ، وإما بأن يكون ممكناً أن يوجد فيه . لأن القول إن[٣٦] حـ يمكن أن تكون مقولة على ب يدل على أحد هذين ؛ إما أن آ مقولة على بَ ، وإما أنها ممكنة أن تقال عليها . فهو بيِّن أن قول القائل إن آ يمكن أن تكون في كل بَ يكون على ضربين . فلنقل أوّلاً ، إن كان ب ممكناً في حَـ و آ ممكن في بَ ، أي قياس كان[٣٧] ، وما هو ؟ فإنه إذا أُخِذت المقدمات هكذا تكون ممكنة ؛ وأما إذا كانت بَ موجودة في حَـ و آ ممكنة في[٣٨] بَ تكون المقدمة الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة . فينبغي أن نبدأ من المقدمات المتشاكلة مثل ما فعل في المقاييس الأُخَر .

(٣٥) في الخط الأحمر ؛ أن يكون (ن ب، ك).

(٣٦) بأن (ك) .

(٣٧) يكون (فوق) ؛ (ب).

(٣٨) فيه (فوق بالأحمر) ؛ (ك) .

ـ ١٤ ـ
تأليف الممكن في الشكل الأول

(٧٩ أ) فإذا كانت آ ممكنة في كل بَ ، و بَ ممكنة في كل حَـ يكون قياس[١] تام أن آ ممكنة في كل حَـ . وذلك بين من حد الممكن . لأنه على نحو ما - 33a - حددنا يقال إن الشيء يمكن أن يكون في الكل . ـ وكذلك إن كانت آ يمكن ألا[٢] تكون[٣] في شيء من بَ و بَ ممكنة في كل حَـ ، فإن آ يـمكـن ألا تكون[٤] في شيء من حـ . لأنه أن تكون آ غير ممكنة فيما بَ فيه ممكنة هو أن تنفى آ عن جميع ما هو بإمكان موضوع لـ بَ .

فإن كانت آ[٥] ممكنة في كل بَ و بَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَـ ، فإنه ولا قياس واحد[٦] يكون من هذه المقدمات المأخوذة . وأما إذا رجعت في الإمكان مقدمة بَ حَـ ، يكون القياس الأول . لأنه إذا كانت بَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَـ ، فإنه يمكن أن تكون في كل حَـ ؛ وذلك قد قيل فيما تقدّم . فإذاً إذا كانت بَ في كل حَـ ، و آ في كل بَ ، يكون ذلك القياس الأول . ـ وكذلك إن كانت المقدمتان سالبتين ممكنتين ؛

(١) قياساً تاماً (م ، ب) . (٢) أن لا (ك) ؛ مكررة .

(٣) في المتن : «لا يمكن أن تكون» وفوقها «يمكن ألا تكون» ؛ لا يمكن أن تكون (ب) .

(٤) ولا (زك) . (٦) واحداً (ب) .

(٥) آ (ن ك) . (٧) مثل (فوق)؛ مثل (زك) .

أعني[7] أنه إن كانت آ ممكنة ألا تكون في شيء من بَ ، و بَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَـ . لأن بهذه المقدمات المأخوذة ولا قياس واحد يكون ؛ فإذا رجعت المقدمات يكون القياس . ـ فهو بيِّن أنه إذا وضعت المقدمة التي عند الطرف الأصغر سالبة أو كلا المقدمتين ، إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه غير تام ؛ لأنه إنما تجب النتيجة عنه من الرجوع[8] .

فإن أخذت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، وكانت الكلية عند الطرف الأكبر ، يكون قياس تام . لأنه إن كانت آ ممكنة في كل بَ ، و بَ ممكنة في بعض حَـ ، فإن آ ممكنة في بعض حَـ . وذلك بيِّن أيضاً من حد الممكنة[9] . ـ وأيضاً إن أمكن ألا تكون آ في شيء من بَ ، وأمكن أن تكون بَ في بعض حَـ ، فإنه ضرورة يمكن ألا تكون أ في بعض حَـ . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدم .

فإن أخذت المقدمة الجزئية سالبة والكلية موجبة[10] ، وكان وضع الحدود على نحو ما تقدّم ، كمثل أن آ ممكنة في كل بَ ، و بَ يمكن ألا تكون في بعض حَـ ، فإنه لا يكون قياس من هذه المقدمات المأخوذة . فأما إذا رجعت المقدمة الجزئية ووضعت بَ ممكنة في بعض حَـ ، تكون النتيجة بعينها التي كانت آنفاً مثل ما كانت تكون[11] فيما تقدم .

فإن كانت المقدمة عند الطرف الأكبر جزئية والتي عند الطرف الأصغر كلية ، واجبتين كانتا أو سالبتين أو مختلفتين في الإيجاب والسلب ، أو كانتا جزئيتين أو مُرسلتين ، فإنه لا يكون قياس البتة : لأنه ليس شيء يمنع أن

---

(٨) في السرياني : «إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه ليس بتام . وذلك أن الضروري إنما يكون من الرجوع الاضطراري» .

(٩) الممكن (ك) .

(١٠) واجبة (ك) .

(١١) كان يكون (ك) .

تفضل بَ على آ وتقال على أكثر مما تقال عليه آ . فليكن ما به تفضل بَ على آ حَـ . و آ ليست بممكنة[١٢] في كل حَـ ، ولا ممكنة أنْ لا تكون في شيء منه ولا ممكنة أن تكون في بعضه ، أو لا تكون ـ إذا[١٣] كانت - 33b - المقدمات الممكنة ترجع وكانت بَ ممكنة أن تكون في أكثر مما يمكن فيه آ . وأيضاً هو بيّن من الحدود أنه إذا كانت المقدمات هكذا يكون الحد الأول أحياناً غير ممكن في شيء من الأخير[١٤] ، ويكون أحياناً في كله باضطرار . فالحدود التي تعم هذه كلها : أما لما هو باضطرار ، «فحي وأبيض وإنسان» ؛ وأما لما لا يمكن أن يكون ، «فحي وأبيض وثوب» . فبيِّن أنه إذا كانت الحدود هكذا ، لا يكون قياس البتة . لأن كل قياس إما أن يكون لما هو ، وإما أن يكون موجوداً[١٥] لما هو باضطرار ، وإما لما هو ممكن[١٦] . فهو بيِّن أنه ليس يكون عن هذه المقدمات قياس لما هو ممكن[١٧] ، ولا لما هو باضطرار ، لأن القياس الواجب يبطل القياس السالب ، والسالب يبطل الواجب . فقد بقي أن يكون القياس عنها لما هو ممكن[١٨] ؛ وذلك أيضاً (٨٠ أ) محال ، لأنه قد تبيّن أنه إذا كانت الحدود هكذا ، فإن الطرف الأول أحياناً يكون بالاضطرار[١٩] في كل الأخير[٢٠] ، ويكون أحياناً غير ممكن في شيء منه . فإذا[٢١] ليس يكون قياس لما هو ممكن ، لأن الاضطراري ليس هو ممكناً[٢٢] .

وهو بيِّن أنه إذا كانت الحدود كلية في المقدمات الممكنة ، أبداً

---

(١٢) ممكنة (ك) .

(١٣) إذ (ب ، ك) .

(١٤) الآخر (ك) .

(١٥) جملة : «لما هو . . . موجوداً» (ن ك) .

(١٦) لما هو، بدل وإما لما هو ممكن (ك) .

(١٧) جملة : «لما هو ممكن» (ن ك) .

(١٨) إلى هذا الموضع بلغ نقل حنين بالسريانية . وما يتلو (ب : يتلوا) ذلك من هذا الكتاب بالسريانية فهو نقل إسحق .

(١٩) باضطرار (ك) .

(٢٠) الآخر (فوق) ؛ الآخر (ك) .

(٢١) فإذن (ك) .

(٢٢) ممكن (ك) .

يكون[٢٣] قياس في الشكل الأول ، موجبة[٢٤] كانت أو[٢٥] سالبة . غير أن القياس يكون عن المقدمات الموجبة تاماً وعن السالبة غير تام . وينبغي أن يؤخذ[٢٦] الممكن في غير الاضطراريات ، ويكون ذلك على نحو ما حدّدنا : لأنه قد يغفل[٢٧] أحياناً .

---

(٢٣) يكون أبداً (ك) .
(٢٤) واجبة (ك) .
(٢٥) أم (ك) .
(٢٦) معنى هذا القول أنه ليس يجب أن يؤخذ الممكن المشترك مع الضروري في الاسم ، لكن الممكن .
(٢٧) ذلك (زك) .

ــ ١٥ ــ

تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول

فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الممكنة عند الطرف الأكبر تكون القياسات كلها تامة وتكون النتيجة ممكنة على نحو ما حددنا الممكن . فإذا كانت المقدمة التي عند الطرف الأصغر ممكنةً ، تكون المقاييس كلها غير تامة وتكون نتيجة المقاييس السالبة ليست على نحو ما حدّدنا الممكن ، ولكن تكون النتيجة أن الطرف الأكبر ليس في شيء من الأصغر بالضرورة أو ليس في كله . لأنه إذا لم يكن المحمول بالضرورة في شيء من الموضوع أو لم يكن في كله ، يقال إنه يمكن ألا يكون في شيء منه ، ويمكن ألا يكون في كله .

فلتكن آ ممكنة في كل بَ ، ولتكن بَ موجودةً في كل حَـ ؛ فلأن حَـ موضوعة لـ بَ و آ ممكنة في كل بَ ، هو بيِّن أن آ ممكنة في كل حَـ . والقياس في ذلك تام . وكذلك إن كانت مقدمة آ بَ سالبة وكانت مقدمة (٨٠ ب) بَ حَـ موجبة(١) ، وكانت السالبة ممكنة والموجبة(١) مطلقة ، فإن القياس يكون تاماً أن آ يمكن ألا تكون في شيء من حَـ .

- 34a - وهو بيّن أنه إذا صيِّرت المقدمة المطلقة عند الطرف الأصغر تكون المقاييس تامة . وأما إن كانت بخلاف(٢) ذلك فينبغي أن نبيِّن أنه تكون

(١) واجبة (ك) .

(٢) خلاف (ك) .

مقاييس بأن يرفع الكلام إلى المحال . وفي ذلك ما يتبيّن[٣] أن المقاييس غير تامة ، لأن بيان النتيجة ليس من المقدمات المأخوذة[٤] فقط .

فينبغي أن يقال أولاً أنه إذا كانت آ موجودة ، فبالضرورة بَ موجودة . وإذا[٥] كانت آ ممكنة ، فإن بَ بالضرورة ممكنة . فإذا كانت الحدود على ما ذكر[٦] بَ من النظام فلتكن آ ممكنة و بَ غير ممكنة . فإذا[٧] كان الممكن في وقت ما هو ممكن[٨] يجوز أن يكون ، وغير الممكن[٩] في وقت ما هو غير[١٠] ممكن لا يجوز أن يكون ، وكانت آ ممكنة و بَ في تلك الحال غير ممكنة ، فإنه يمكن أن تكون آ من غير أن تكون بَ ؛ وإن[١١] أمكن أن تكون آ من غير أن تكون بَ ، فيجوز أن تصير آ إلى الوجود ، لأن الشيء الذي كان في وقت ما كان هو موجود[١٢] . ـ وينبغي[١٣] أن يؤخذ الممكن وغير الممكن ليس في الكون فقط ، ولكن وفي الحقيقة والوجود وفي[١٤] سائر أنحاء ما يقال عليه الممكن وغير الممكن ، لأن جميع أنحائهما[١٥] في ذلك واحد . ـ وليس ينبغي أن يُفهم من قولنا إنه إذا كانت آ موجودة فإن بَ تكون موجودة أن آ شيء واحد[١٦] ، وأن هذا الشيء الواحد[١٧] يوجب شيئاً آخر ؛ لأنه ليس يجب شيء بالضرورة عن وجود شيء واحد[١٨] ؛ ولكن أقل

---

(٣) يبيّن (م ، ب) .
(٤) الموجودة (ب) ؛ المأخوذة (في حاشية ب) .
(٥) في المتن : «فأما كانت «وفوق «فأما» «وإذا» . فإذا (ك) ؛ فأما «إن» كانت (ب) .
(٦) أي من أن يكون المتبوع يلزمه التابع (فوق) .
(٧) فإذ (ك) .
(٨) ممكناً (ب) .
(٩) والغير ممكن (ك) .
(١٠) الممكن (ك) .
(١١) فإن (ك) .
(١٢) موجوداً (ب) .
(١٣) فينبغي (ب) .
(١٤) في (م ، ب) .
(١٥) أنحائها (م ، ب) .
(١٦) أحد (ك) .
(١٧) الأحد (ك) .
(١٨) واحد (فوق) ؛ أحد (ب ، ك) .

ما يمكن عن اثنين ، مثل ما إذا كانت المقدمات على ما قيلت في القياس . لأنه إذا[١٩] كانت حَـ مقولة على دَ ، و دَ مقولة على زَ فـ حَـ مقولة على زَ بالضرورة ـ وإن كانتا كلتاهما ممكنتين ، فإن النتيجة تكون ممكنة . فإن[٢٠] صيّر أحد المقدمتين[٢١] والنتيجة بَ ، فإنه ليس فقط إذا كانت آ اضطرارية (٨١ أ) تكون بَ اضطرارية ، لكن وإذا كانت آ ممكنة تكون بَ ممكنة .

وإذ قد أتينا على ذلك[٢٢] ، فهو بيِّن أنه إذا وضع كذب غير محال ، فإن الشيء الذي يعرض عن الموضوع يكون كذباً غير محال . مثل ما إن كانت آ كذباً غير محال ، وبوجود آ توجد بَ ، فإن بَ أيضاً كذب غير محال . فلأنه[٢٣] قد تبيَّن أنه إذا كانت آ موجودة فتكون[٢٤] بَ موجودة ، وإذا كانت آ ممكنة تكون بَ ممكنة ، وموضوعنا أن آ ممكنة ؛ فـ بَ إذن ممكنة . لأنها إن كانت غير ممكنة يكون[٢٥] الشيء الواحد ممكناً ، وغير ممكن[٢٥] .

فإذ قد حُدِّدَتْ هذه الاشياء ، لتكن آ موجودة في كل بَ ، و بَ ممكنة في كل حَـ ، فإذن بالضرورة آ ممكنة في كل حَـ . وإلا فلتكن آ غير ممكنة في كل حَـ ، ولتوضع بَ موجودة في كل حَـ ؛ وذلك كذب[٢٦] ، إلا أنه غير محال . فإن كانت آ غير ممكنة في كل حَـ و بَ موجودة في كل حَـ ، فإن آ ليس ممكنة في كل بَ . والقياس على ذلك في الشكل الثالث . ولكن قد كان موضوعاً أن آ ممكنة في كل بَ . فإذن بالضرورة يمكن أن تكون آ في كل[٢٧] حَـ . لأنه لما وضع كذب غير محال عرض منه محال . ـ وقد - 34b -

---

(١٩) (ك، ب) .

(٢٠) وإن (م ، ب) .

(٢١) المقدمات (فوق) ؛ المقدمات (ك) .

(٢٢) فإذا قد أثبت ذلك (ك) .

(٢٣) ولأنه (ك) .

(٢٤) تكون (ك) .

(٢٥) يكون الشيء الواحد بعينه ممكناً غير ممكن (ك) .

(٢٦) كذلك (ب) .

(٢٧) كل (ن ك) .

يمكن أيضاً أن ينتج المحال بالشكل الأول إذا وضع أن بَ موجودة في كل حَـ . لأنه إن كانت بَ موجودة في كل حَـ ، و آ ممكنة في كل بَ ، فإن آ ممكنة في كل حَـ . ولكن قد كان موضوعاً أن آ ليست ممكنة في كل حَـ .

وينبغي أن تؤخذ المقدمات الموجودة في الكل في[٢٨] غير زمان محدود ، مثل الآن ، أو زمان ما يشار إليه ، ولكن مرسلاً . لأن بمثل هذه المقدمات تعمل المقاييس . لأنه إن أُخِذَتْ المقدمة[٢٩] موجودة في وقت محدود لا يكون قياس . لأنه ليس شيء يمنع أن يكون الإنسان وقتاً ما موجوداً في[٣٠] كل متحرِّك ، إذا لم يتحرَّك شيء غيره ، والمتحرِّك ممكن في كل فرس ، ولكن الإنسان غير ممكن في شيء من الفرس . وأيضاً ليكن الطرف[٣١] الأول حياً ، والأوسط متحركاً والأخير إنساناً[٣٢] ؛ ولتكن مقدمات[٣٣] هذه الحدود مثل التي قبلها . فإن النتيجة تكون اضطرارية لا ممكنة ، لأن الإنسان بالضرورة حيّ . فهو بيِّن أنه ينبغي أن يؤخذ[٣٤] الكلي في زمان مرسل .

فلتكن أيضاً الكلية السالبة آ بَ ، ولتؤخذ آ غير موجودة في شيء من بَ ، ولتكن بَ ممكنة في كل حَـ ، فإذن آ ممكنة ألا تكون في شيء من حَـ . وإلا فلتكن غير ممكنة[٣٥] . ولتوضع بَ موجودة في كل حَـ مثل ما فعلنا[٣٦] آنفاً . فإذن آ بالضرورة موجودة في بعض بَ ؛ والقياس على ذلك في الشكل الثالث ، وذلك محال . فإذن[٣٧] يمكن ألا تكون آ في شيء من

(٢٨) من (ك).

(٢٩) المقدمات (ب).

(٣٠) على (فوق) .

(٣١) يعني في زمان مشار إليه (فوق) .

(٣٢) متحرك إنسان (ك) .

(٣٣) المقدمات (ب) .

(٣٤) نسخة : للكل موجوداً في زمان مرسل ؛ يوجد (ب) .

(٣٥) أي بالضرورة أن يكون في البعض بضع نقيض النتيجة .

(٣٦) يريد بقوله «مثل ما فعل آنفاً» ، أي نقلها من الممكن إلى الوجودي ، لتكون كذباً غير محال ، كما فعل في القياس الذي هو من موجبتين ؛ فعل (ك) .

(٣٧) فإذاً (ك) .

حَـ ، لأنه لما[٣٨] وضع كذب غير محال عرض منه محال . ونتيجة هذا
القياس ليست[٣٩] على نحو ما حدّدنا الممكن ؛ ولكن تكون آ ليس
بالضرورة في شيء من حَـ ، لأن هذه نقيض المقدمة التي وضعت[٤٠] ، لأنه
وضع آ بالضرورة في بعض حَـ ؛ والقياس الذي يكون برفع الكلام إلى
المحال يوجب أبداً نقيضة[٤١] المقدمة الموضوعة . ـ وهو[٤٢] أيضاً بيِّن من
الحدود أن النتيجة ليست ممكنة . فلتكن آ غراباً و بَ مفكراً و حـ
إنساناً[٤٣] . فـ آ ليس في شيء من بَ لأنه ليس[٤٤] مفكر واحد غراباً ؛
وأما[٤٥] بَ فممكنة في كل حَـ لأن المفكر[٤٦] في كل إنسان ؛ ولكن آ
بالضرورة ليس في شيء من حَـ . فليس إذن النتيجة ممكنة ، ولا أبداً
اضطرارية . وبيان ذلك أن تكون آ متحركاً و بَ عالماً و حَـ إنساناً[٤٧] . فـ آ
(٨٢ أ) ليس في شيء من بَ ، و بَ ممكنة في كل حَـ ، والنتيجة ليست
اضطرارية ، لأنه ليس بالضرورة ولا إنسان واحد متحرِّك ، ولا بالضرورة
- 35a - «إنسان ما متحرِّك» . فهو بيِّن أن النتيجة هي أن آ ليست بالضرورة في شيء
من حَـ . وينبغي أن تؤخذ لبيان ذلك حدود غير هذه .

فإن صُيِّرت السالبة عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإنه لا يكون من هذه المقدمات قياس البتة . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون[٤٨] على نحو ما كان يعرض في المقاييس المتقدمة . ولتكن[٤٩] آ موجودة في كل بَ و بَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَـ . فإذا كانت الحدود على هذه الحال ليست يعرض شيء بالضرورة . فإن انعكست مقدمة بَ حَـ وأخذت

---

(٣٨) إن (زك) .
(٣٩) ليس (ك) .
(٤٠) لأن هذه هي نقيضة للمقدمة (ك) .
(٤١) «نقيض» (فوق) ؛ نقيض (ب) .
(٤٢) وهو (ن ك).
(٤٣) غراب ، مفكر ، إنسان (ك) .
(٤٤) ولا (ك) .
(٤٥) فأمّا (ك) .
(٤٦) المتفكر (فوق) .
(٤٧) متحرك ، عالم، إنسان (ك) .
(٤٨) تكون (ب) .
(٤٩) فلتكن (ك) .

بَ ممكنة في كل حَـ يكون قياس مثل ما تقدَّم ، لأن حال هذه الحدود كحال الحدود المتقدمة . ـ وكذلك يعرض وإن كانت(٥٠) كلتا المقدمتين سالبتين وكانت مقدمة آ بَ مطلقة ومقدمة بَ حَـ ممكنة ؛ فإنه ليس يكون من هذه المقدمات المأخوذة شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس . فلتؤخذ آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَـ ، فمن هذه(٥١) ليس يكون شيء باضطرار . فإن أخذت ب ممكنة في كل حَـ إذ كان حقاً وتُركت(٥٢) مقدمة آ بَ على حالها ، يكون أيضاً القياس الذي تقدم . فإن وُضعت بَ غير موجودة في شيء من(٥٣) حَـ أو غير ممكنة في شيء منها ، ليس يكون قياس البتة ، سالبة كانت مقدمة آ بَ أو موجبة(٥٤) . والحدود التي توجب(٥٥) ما هو بالضرورة : أبيض وحي وثلج ؛ وأما ما ينتج ما لا يمكن أن يكون : فأبيض وحي وقير .

فهو بيّن أنه إذا كانت الحدود كلية(٥٥) ، وكانت إحدى المقدمتين مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت المقدمة التي عند الطرف الأصغر ممكنة ، يكون قياس أبداً(٥٦) . غير أنه أحياناً تكون النتيجة من المقدمات المأخوذة ، وأحياناً إذا انعكست المقدمة . وأما متى يكون كل واحد من هذين ، ولأي علّة ، فقد قلنا .

فإن أخذت إحدى الممدمنين جزئية والأخرى كلية ، وكانت المقدمة التي عند الطرف الأكبر ممكنة ، سالبة كانت أو موجبة(٥٧) ، والجزئية موجبة مطلقة(٥٨) ، يكون قياس تام على نحو ما كان(٥٩) يكون إذا كانت الحدود كلية . والبرهان على(٦٠) ذلك هو كالذي تقدم . فإن صيّرت المقدمة

(٥٠) كانتا (م) .
(٥١) جهة (ك) .
(٥٢) فتركت (ك) .
(٥٣) من (ن ب).
(٥٤) واجبة (فوق) ؛ (ك) .
(٥٥) تنتج (فوق) ؛ (ك) .
(٥٦) أبداً قياس (ك) .
(٥٧) أم واجبة (ك) .
(٥٨) جملة : «والجزئية موجبة مطلقة».
(٥٩) كان (ن ك) .
(٦٠) في (فوق) ؛ (ك) .

التي[٦١] عند الطرف الأكبر كلية ومطلقة غير ممكنة ، وصيّرت المقدمة التي عند الطرف الأصغر جزئية ممكنة سالبة ، كانت المقدمات أو موجبة[٦٢] أو واحدة سالبة والأخرى موجبة[٦٣] ، فإنه تكون بالضرورة[٦٤] قياسات غير تامة . إلا أن منها ما يتبيَّن برفع الكلام إلى المحال ، ومنها بانعكاس

- 35b - الممكن ، كمثل ما فعل فيما تقدم من المقاييس . وأما القياس الذي يتبيَّن بالانعكاس ، فهو إذا كانت المقدمة التي عند الطرف الأكبر كلية مطلقة ، وكانت الجزئية سالبة ممكنة : مثل ما إن كانت آ موجودة في كل بَ ، أو غير موجودة في شيء منه ، و بَ ممكنة ألا تكون في بعض حَـ وارتجعت مقدمة بَ حَـ في الإمكان ، يكون قياس . ـ فأما[٦٥] إذا كانت مقدمة بَ حَـ جزئية سالبة مطلقة ، ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة مطلقة موجبة[٦٦] : أبيض وحي وثلج ؛ وأما التي تنتج نتيجة مطلقة سالبة فأبيض ، وحي وقير . وينبغي أن يؤخذ البرهان من مقدمات مهملة[٦٧] . ـ فإن صيّرت المقدمة الكلية عند الطرف الأصغر[٦٨] سالبة كانت أو[٦٩] واجبة[٧٠] وممكنة أم مطلقة ، فإنه ولا على[٧١] واحدة من الجهتين يكون قياس البتة . ولا إذا

---

(٦١) التي (ن ب) .

(٦٢) أم واجبة (ك) .

(٦٣) واجبة (ك)

(٦٤) بالضرورة تكون (ك) .

(٦٥) وأمَّا (ك) .

(٦٦) واجبة (ك) .

(٦٧) يعني أن البرهان ، يؤخذ من أن المقدمات مهملة . قال أبو بشر : إنما قال ذلك لأنه أتى بحدود الأوسط فيها ، وهو «حي» مسلوب من الأصغر ، وهو «الثلج» من الاضطرار . قال أنه ينبغي أن يؤخذ البرهان ، يعني المقدمات التي يبين بها (أن) الاقتران غير قياسي مقدمات مهملة ، أي تصدق مع المقدمة ونقيضها . فلذلك هي غير محدودة مهملة

(٦٨) الأكبر (ك) .

(٦٩) أم (ك).

(٧٠) موجودة (م) ؛ موجبة (ب) .

(٧١) ولا على شيء واحد (ك) .

أ) كانت المقدمات جزئية أو مهملة ، ممكنة كانت أو مطلقة ، يكون قياس البتة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم[٧٢] . والحدود التي تنتج نتيجة اضطرارية موجبة[٧٣] : حي وأبيض وإنسان ، وأما التي تنتج «ما لا يمكن أن يكون» : فحي وأبيض وثوب . ـ فهو بيِّن أنه إذا صيّرت المقدمة الكلية عند الطرف الأكبر أبداً يكون قياس . وأما إذا صيّرت عند الطرف الأصغر فإنه لا يكون قياس لشيء البتة .

(٧٢) يقدم (ب) .

(٧٣) واجبة (ك).

— ١٦ —
تأليف الضروري والممكن[١] في الشكل الأول

فأما إذا[٢] كانت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، فإن القياس يكون على نحو ما كان تكون القياسات التي ذكرناها آنفاً . ويكون تاماً إذا صُيِّرت المقدمة الاضطرارية عند الطرف الأصغر . وأما النتيجة فتكون ممكنة غير مطلقة إذا كانت المقدمات موجبة[٣] : كلية كانت أم غير كلية . فإن كانت إحدى المقدمتين موجبة[٣] والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة[٣] اضطرارية ، تكون النتيجة ممكنة غير مطلقة . فإن صُيِّرت المقدمة السالبة اضطرارية[٤] تكون النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة ، كلية كانت المقدمات أم غير كلية . وينبغي أن يؤخذ الممكن في النتيجة على نحو ما أخذ فيما تقدم أولاً . وليس يكون للنتيجة[٥] الاضطرارية السالبة قياس تجب النتيجة عنه ؛ فالذي[٦] «ليس هو باضطرار» غير الذي «باضطرار ليس هو» .

وهو بيِّن أنه إذا كانت المقدمات موجبة ، ليس تكون النتيجة اضطرارية . وبيان ذلك أن تكون آ بالضرورة في كل بَ و بَ ممكنة في كل

(١) الممكن والاضطراري (ك) .

(٢) فإذا (ك) . (٣) واجبة ؛ الواجبة (ك) .

(٤) جملة : «تكون النتيجة . . . اضطرارية» (ن ب) .

(٥) على النتيجة (ك) . (٦) والذي (م ، ب) .

4 حَـ ، فيكون قياس غير تام أن آ ممكنة في كل حَـ . وأما أنه غير تام فهو بيّن
من البرهان ، لأنه على نحو ما تبيّن[٧] فيما تقدّم يكون بيان ذلك . ـ فلتكن
أيضاً آ ممكنة في كل بَ ، ولتكن بَ بالضرورة في كل حَـ ، فيكون من ذلك
ب) قياس تام أن آ ممكنة في كل حَـ ، لا موجودة . وذلك يتبين من المقدمات
5 الأولى المأخوذة في القياس .

فإن لم تكن المقدمات متشاكلة في الكيفية ، فلتكن أولاً السالبة
اضطرارية بأن[٨] تكون آ غير ممكنة في شيء من بَ و بَ ممكنة في كل حَـ ؛
10 فيجب ألا توجد آ في شيء من حَـ . وإلا فلتوضع آ موجودة إما في كل حَـ
وإما في بعضها ؛ وقد كان موضوعاً أن آ غير ممكنة في شيء من بَ ؛ فلأن
السالبة تنعكس ، هو بيِّن أن بَ غير ممكنة في[٩] آ و آ موجودة في كل حَـ أو
في بعضها . فإذن بَ غير ممكنة أن تكون في شيء من حَـ أو غير ممكنة في
15 بعضها . وقد كان موضوعاً أولاً أن بَ في كل حَـ . وهو بيّن أنه قد تكون
نتيجة قياس لما يمكن ألا يكون ، إذ كان قد وجد نتيجة قياس لما ليس هو
موجود . ـ فلتكن أيضاً المقدمة الموجبة اضطرارية بأن تكون آ ممكنة ألاّ
تكون في شيء من بَ و بَ بالضرورة موجودة في كل حَـ . والقياس في
20 ذلك تام ، غير أن النتيجة ليست بما[١٠] ليس هو موجوداً ، ولكن بما[١٠]
يمكن أن لا يكون ، لأن المقدمة التي عند الطرف الأكبر هكذا أُخِذَتْ .
وليس يكون بيان[١١] ذلك برفع الكلام إلى الإِحالة[١٢] ، لأنه إن وضعت آ
غير موجودة في شيء من حَـ ، وقد وضع أن آ ممكنة ألاّ تكون في شيء من
25 بَ ، فإنه ليس يعرض من ذلك محال . ـ وإن صُيِّرت المقدمة السالبة عند
الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإن القياس يكون بانعكاسها كما كان فيما

---

(٧) بُيّن (ك) .
(٨) أن (ك) .
(٩) في شيء من آ (ك) .
(١٠) مِمَّا (م ، ب) .
(١١) أن يتبين (ك) .
(١٢) المحال (ك) .

تقدم . وإذا[١٣] لم تكن ممكنة فإنه لا يكون قياس . ـ وأيضاً ولا إذا كانتا جميعاً سالبتين بعد أن تكون التي عند الطرف الأصغر غير ممكنة . والحدود (٨٤ أ) التي تنتج ما هو موجود هي أبيض وحيّ وثلج ؛ وأما التي تنتج ما ليس بموجود ، أعني نتيجة مطلقة سالبة ، فأبيض وحي وقير .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت السالبة عند الطرف الأكبر وكانت اضطرارية تكون النتيجة بما[١٤] ليس موجوداً ، أعني سالبة مطلقة . مثل أنه إن كانت آ غير ممكنة أن تكون في شيء من بَ و بَ ممكنة أن تكون في بعض حَـ ، فإن آ يجب أن تكون ليست في بعض حَـ . لأنه إن كانت آ موجودة في كل حَـ و آ غير ممكنة في شيء من بَ ، فإن بَ غير ممكنة في شيء من آ . وإذا كانت آ موجودة في كل حَـ[١٥] ، فإن بَ غير ممكنة في شيء من حَـ[١٦] . ولكن قد كان موضوعاً[١٧] أن بَ ممكنة في بعض حَـ . ـ وأما إذا كانت المقدمة الجزئية الموجبة[١٨] في القياس
- 36b - السالب اضطرارية مثل مقدمة بَ حَـ[١٩] ، أو كانت الكلية التي في القياس الموجب اضطرارية كمقدمة آ بَ ، ليس[٢٠] تكون النتيجة مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . ـ فإن صيّرت الكلية عند الطرف الأصغر موجبةً[٢١] كانت أو سالبة وكانت ممكنة[٢٢] ، وكانت الجزئية اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية هي حي وأبيض وإنسان . وأما الحدود التي[٢٣] تنتج سالبة اضطرارية[٢٤] ، فحي

---

(١٣) فإذا (ك) .
(١٤) مما (ك) .
(١٥) جملة : «فإن . . . في كل حَـ» (ن ك) .
(١٦) فإن بَ غير ممكنة في شيء من آ . وإذا كانت آ موجودة في كل حَـ ، فإن بَ غير ممكنة في شيء من حَـ (ب) .
(١٧) موضوع (م) .
(١٨) الواجبة (ك) .
(١٩) ت و حَـ (ب) .
(٢٠) «و» ليس (ب) .
(٢١) واجبة (ك) .
(٢٢) وكانت ممكنة (ن ب) .
(٢٣) فأما التي (ك) .
(٢٤) اضطرارية (ن ك) .

وأبيض وثوب ؛ وأما الحدود التي تنتج نتيجة موجبة مطلقة إذا كانت المقدمة الكلية عند الطرف الأصغر وكانت سالبة اضطرارية وكانت الجزئية ممكنة :
ب) فحي وأبيض وغراب . وأما الحدود التي تنتج سالبة مطلقة فحي وأبيض وقير . وأما التي تنتج نتيجة مطلقة[٢٥] موجبة إذا كانت الكلية موجبة : فحي وأبيض وققنس . وأما[٢٦] التي تنتج نتيجة غير ممكنة ، وأعني[٢٧] سالبة اضطرارية ، فحي وأبيض وثلج . ـ وكذلك لا يكون قياس إذا أُخِذَتْ المقدمات مهملة غير محدودة أو جزئية . والحدود العامة التي تنتج نتيجة موجبة[٢٨] : فحي وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج نتيجة سالبة : فحي وأبيض وغير متنفس ؛ لأن الحي في بعض الأبيض ، والأبيض في بعض غير المتنفس . وهذه الحدود هي تنتج نتيجة موجبة[٢٨] اضطرارية ونتيجة سالبة اضطرارية . وكذلك الحال في الممكنة . فإذن هذه الحدود نافعة في جميع هذه النتائج .

فهو بيّن مما قد[٢٩] قيل أن المقاييس تكون أو لا تكون بحالات واحدة من حالات الحدود إذا كانت المقاييس مركّبة من مقدمات ممكنة ومطلقة ، أو مركّبة من مقدمات ممكنة واضطرارية . غير أنه في المقاييس المركبة من موجبة ممكنة وسالبة مطلقة تكون النتيجة ممكنة . وأما في المقاييس التي السالبة[٣٠] فيها اضطرارية فإن[٣١] النتيجة تكون فيها ممكنة ومطلقة سالبة . وهو بيّن أن هذه المقاييس[٣٢] كلها غير تامة ، وأنها تتم بالمقاييس[٣٣] التي ذُكرت قبلها .

(٢٥) واجبة مطلقة (ك) .
(٢٦) فأما (ك) .
(٢٧) أعني (ك) .
(٢٨) واجبة (ك) .
(٢٩) قد (ن ك) .
(٣٠) وكذلك (ك) .
(٣١) وإن (ك) .
(٣٢) يعني المقاييس التي الصغرى فيها ممكنة فقط .
(٣٣) بالأشكال (فوق) ؛ بالأشكال (ك) .

— ١٧ —

تأليف الممكن في الشكل الثاني

وأما في الشكل الثاني : إذا أخذت كلتا المقدمتين ممكنتين ليس يكون قياس ، موجبتين[١] كانتا أم سالبتين أم[٢] كليتين أم جزئيتين . ـ وأما إذا كانت الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الموجبة[٣] مطلقة ، فإنه لا (٨٥ أ) يكون البتة قياس . وأما إذا كانت السالبة الكلية مطلقة ، فإن القياس يكون أبداً . ـ وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت واحدة اضطرارية والأخرى ممكنة . وينبغي أن يفهم[٤] أن الممكن في نتائج هذه المقاييس على نحو ما فهم أولاً[٥] .

وينبغي[٦] أولاً أن نبيِّن أن المقدمة الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس . مثل أنه إن كانت آ ممكنة ألا تكون في شيء من بَ ، فليس بالضرورة ب ممكنة ألا تكون في شيء من آ . وإلا فليوضع ذلك ، وليمكن ألاّ تكون بَ في شيء من آ . فلأن المقدمات الموجبة الممكنة ترجع على

---

(١) واجبتين (ك) .

(٢) أو (ك) .

(٣) الواجبة (ك) .

(٤) أي يفهم أنه يريد الممكن الذي لا اضطراري وإن وضع أنه موجود لم يلزم محال .

(٥) أولاً (ن م، ب) .

(٦) قيل ينبغي : في عكس المقدمة السالبة الكلية الممكنة (ك) .

المقدمات السالبة ، المتضادة منها والمتناقضة ، وكانت بَ ممكنة ألا تكون
3 - في شيء من آ ، فإنه بيِّن أن بَ ممكنة أن تكون في كل آ . وذلك كذب ، لأنه ليس ، وإن كان[7] المحمول ممكناً في كل الموضوع ، يكون بالضرورة الموضوع ممكناً في كل المحمول . فإذن ليس تنعكس السالبة الكلية الممكنة .

وأيضاً لأنه ليس بممتنع[8] ، إذا أمكن آ ألا تكون في شيء من بَ أن تكون بَ بالضرورة ليس في بعض آ ، مثل أن الأبيض يمكن ألا يكون[9] في شيء من الإنسان ، لأنه يمكن[10] أن يكون في كلهم ؛ وليس هو[11] صدق[12] أن يقال إن الإنسان يمكن ألا يكون في شيء من الأبيض ، لأن الإنسان بالضرورة ليس هو في كثير من الأبيض . وقد تبيّن أوّلاً أن
ب) الاضطراري ليس بممكن . ـ وأيضاً ليس يتبيّن ، برفع الكلام إلى المحال ، أنها تنعكس ، مثل أنه «إن قضى أحد بهذه القضية أنه إذا كان القول إن بَ يمكن ألا تكون في شيء من آ كذباً[13] ، فإن القول بأنه ليس يمكن ألا يكون بَ في شيء من آ صدقاً[14] ، لأن إحداهما موجبة[15] والأخرى سالبة[16] . وإن كانت هذه حقاً ، فإن بَ بالضرورة في بعض آ ، فإذن[17] : و آ بالضرورة في بعض بَ . ولكن[18] هذا محال» . لأنه ليس ، إذا كانت بَ ليست ممكنة[19] ألا تكون في شيء من آ ، فإن بَ بالضرورة في بعض

(٧) إن (ك) .
(٨) يمتنع (فوق) ؛ (ك) .
(٩) ولا (زك) .
(١٠) ممكن (ك) .
(١١) هو (ن ك) .
(١٢) صدقا (ب) .
(١٣) إذا كان القول في ب يمكن ألا تكون ولا في شيء من آ كذب (ك) .
(١٤) صدق (ك) .
(١٥) واجبة (ك) .
(١٦) أي متناقضتين (فوق) .
(١٧) فإذا آ في بعض بالضرورة ؛ وذلك محال (ك) .
(١٨) يعني هذه الطريق التي ساقت إلى الخلف محال .
(١٩) إذا كانت ب ليس بالإمكان (فوق) ؛ (ك) .

آ . لأن القول إن بَ ليست[٢٠] ممكنة ألا تكون في شيء من آ على ضربين : أحدهما[٢١] أن بَ في بعض آ بالضرورة ، والآخر أن يكون بالضرورة ليست في بعضها ، لأن الذي بالضرورة ليس في بعض آ ، ليس في كل آ يمكن ألا يكون ، كما أنه ولا الذي في بعض الشيء بالضرورة هو ممكن في كله . فإذا كانت القضية بأنه إذا كانت حَـ غير ممكنة في كل دَ فإنها بالضرورة ليست في بعض دَ[٢٢] كذباً[٢٣] ، لأنه قد يجوز أن[٢٤] تكون حَـ في كل دَ ، ولكنها في بعضها بالضرورة ؛ من أجل ذلك قلنا إنها غير ممكنة في كلها . فإذن[٢٥] القول إن الشيء يمكن في كل الشيء يناقض أنه في بعضه بالضرورة أو أنه بالضرورة ليس في بعضه . وكذلك القول أنه يمكن ألا يكون في شيء منه يناقض هاتين الجزئيتين . فهو بيِّن أنه على هذا الممكن الذي هو على نحو
(٨٦ أ) ما حدّدنا أولاً[٢٦] لا ينبغي أن تؤخذ[٢٧] النقيضة أن «الشيء في بعض الشيء[٢٨] بالضرورة» ، ولكن إنه «بالضرورة ليس في بعضه» . فإذا أُخِذ ذلك ليس يعرض محال البتة . فإذن ولا قياس يكون . فهو بيّن مما قد قيل أن الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس .

فإذ[٢٩] قد تبيَّن ذلك ، فلتوضع آ ممكنة ألا تكون في شيء من بَ ، وممكنة أن تكون في كل حَـ . فإذا فعل ذلك لا يكون قياس بالانعكاس ، لأنه قد قيل إن هذه المقدمة ليس[٣٠] تنعكس . ولا بوضع النقيضة أيضاً يكون قياس ؛ لأنه إن وضع أن بَ[٣١] ممكنة في كلّ حَـ ليس يعرض من

(٢٠) ليس بالإمكان (ك) .
(٢١) الواحد (ك) .
(٢٢) حَـ (ب) .
(٢٣) كذب (ك) .
(٢٤) لأنه قد يجو(ز) بأن (ب) .
(٢٥) فإذاً (ك) .
(٢٦) أولاً (ن ب) .
(٢٧) توجد (ب) .
(٢٨) بدل «في بعض الشيء» ورد «الكل» (ك) .
(٢٩) فإذا (ك) .
(٣٠) ليست (ك) .
(٣١) يريد مكان ممكن بالضرورة ليكون قد وضع النقيض بالحقيقة .

ذلك كذب ، لأن آ يمكن أن تكون في كل حَـ ، ويمكن ألا تكون في شيء منه . ـ وفي الجملة ، إن كان قياس فهو بيّن أنه لا يكون إلا قياس الممكن من جهة أنه ولا واحدة من المقدمتين أخذت مطلقة . وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً ؛ وليس يمكن أن يكون واحد منهما . لأنه إن وضع أنه 37b - موجب يتبين من الحدود أن النتيجة اضطرارية سالبة . وإن كانت سالبة[٣٢] ، فيتبين منها أيضاً أن النتيجة اضطرارية موجبة[٣٣] . فلتكن آ أبيض و بَ إنساناً و حَـ فرساً . فـ آ وهي الأبيض ممكنة في الحد الواحد كله[٣٤] ، وممكنة ألاّ تكون في شيء من الآخر . ولكن بَ ليس يمكن أن تكون في شيء من حَـ ، وليس يمكن ألا تكون فيه . وهو بيِّن أن بَ محال أن توجد في حَـ ، لأنه ولا فرس واحد إنسان ؛ وهو أيضاً بين أن بَ ليس يمكن ألا تكون في حَـ ، لأنه بالضرورة ولا فرس واحد إنسان . وقد تبيّن فيما تقدم أن الاضطراري ليس هو ممكناً[٣٥] . فليس يكون إذا قياس .

وكذلك يتبيّن وإن غُيِّر مكان السالبة أو إن أخذ[٣٦] كلتا المقدمتين موجبتين أو سالبتين . والبرهان في ذلك بهذه الحدود[٣٧] . فهو بيِّن أنه إذا كانت كلتا المقدمتين ممكنتين ، ليس[٣٨] يكون قياس البتة .

---

(٣٢) وإن كان سالباً (ك) .

(٣٣) واجبة (ك) .

(٣٤) و آ هي ممكنة أن تكون في أحد الحدين كلية (م ، ب) .

(٣٥) ممكن (ك) .

(٣٦) أخذت (ب) .

(٣٧) نص يوناني ناقص : في بدوي حاشية ٣ ؛ مقطع ناقص هنا ، + أضافه بدوي نقلاً عن اليوناني : «وإذا كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، أو إذا كانت كلتاهما جزئيتَين أو مهملتين ، أو على أي نحو كان تعديل المقدمات ، كان البرهان بتلك الحدود» .

(٣٨) فليس (ب) ؛ تصحيح فوق السطر ؛ النص المذكور هنا هو نص (ك).

ـ ١٨ ـ

تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني[١]

(٨٦ ب) فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الموجبة[٢] مطلقة والسالبة ممكنة ، فإنه لا يكون قياس أبداً كلية كانت المقدمات أم جزئية . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدم وبتلك الحدود . ـ فإذا كانت المقدمة الموجبة[٢] ممكنة والسالبة مطلقة ، يكون قياس . وبيان ذلك أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ وممكنة في كل حَـ . فإذا انعكست السالبة تكون بَ غير موجودة في شيء من آ ، و آ ممكنة في كل حَـ . فيكون قياس بالشكل[٣] الأول أن بَ يمكن ألا تكون في شيء من حَـ . وكذلك يعرض أن صُيِّرت السالبة عند حَـ . ـ وأما إن كان كلا[٤] المقدمتين سالبتين ، وكانت الواحدة[٥] مطلقة والأخرى ممكنة[٥] فإنه[٦] ليس يجب عن هذه المقدمات شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس أن بَ يمكن ألا تكون في شيء من حَـ كما كان يعرض فيما تقدم ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأول . ـ فإن صيّرنا[٧] كلتيهما

(١) تأليف مقدمات الممكن والوجودي في الشكل الثاني (ك) .

(٢) الواجبة (ك) .

(٣) الشكل (ك) .

(٤) كانت كلتا (ب) ؛ كلتا (م) .

(٥) الواحدة ممكنة والأخرى مطلقة (ب ، م) ؛ إحداهما . . . (فوق) .

(٦) فإن (تحت) (ب) .

(٧) صيّرتا كلتيهما (م) ؛ صيرتا كلتاهما (ب) ؛ صيرنا كلاهما (ك) .

موجبتين[٨] ليس يكون قياس . أما الحدود التي تنتج نتيجة موجبة مطلقة فهي : صحة وحي وإنسان ؛ وأما التي تنتج نتيجة سالبة ، فصحة وفرس وإنسان .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت الموجبة مطلقة ، كلية كانت أم جزئية ، ليس[٩] يكون قياس البتة . وذلك يتبيّن كما يتبيّن في المقاييس التي قبل هذه وبتلك[١٠] الحدود . وأما إذا كانت المقدمة السالبة مطلقة ، يكون[١١] قياس بالانعكاس[١٢] ، كما كان الأمر في المقاييس التي قبل . ـ وأيضاً إن كانت كلتا المقدمتين سالبتين وكانت الكلية سالبة مطلقة ، فإنه ليس يجب من هذه المقدمات المأخوذة شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس ، كما كان[١٣] فيما تقدم من المقاييس . ـ فإن
٨ أ) أخذت المقدمة السالبة مطلقة جزئية ، فإنه ليس يكون قياس ، موجبة[١٤] كانت المقدمة الأخرى أم سالبة . وكذلك لا يكون قياس إذا كان كلا[١٥] المقدمتين مهملتين أو جزئيتين ، موجبتين كانتا أو سالبتين . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم وبتلك[١٦] الحدود .

---

(٨) واجبتين (ك) .

(٩) فليس (ب) .

(١٠) وبتيك (فوق) .

(١١) فيكون (ب) .

(١٢) الانعكاس، بدل «قياس بالانعكاس» (ك) .

(١٣) يكون (ب) ؛ كان يكون (ك) .

(١٤) واجبة (ك) .

(١٥) كانت كلتا (م،ب).

(١٦) وبتيك (تحت) (ب).

— ١٩ —

تأليف الممكن والضروري[١] في الشكل الثاني[٢]

فإن أخذت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة، وكانت السالبة اضطرارية، يكون قياس ليس «أنه[٣] يمكن ألا يكون» فقط ولكن[٤] «إنه ليس موجود[٥] فيه» . فأما إذا كانت الموجبة[٦] اضطرارية ، ليس[٧] يكون قياس . ـ وبيان ذلك أن تكون آ بالضرورة غير موجودة في شيء من بَ وممكنة في كل حَـ . فإذا انعكست السالبة تكون بَ بالضرورة غير موجودة في شيء من آ ، و آ ممكنة في كل حَـ ، فيكون قياس أيضاً بالشكل الأول أن بَ ممكنة[٨] ألا تكون في شيء من حَـ . وهو بيِّن مع بيان ذلك أن بَ غير موجودة في شيء من حَـ . وإلا فلتوضع بَ موجودة في بعض حَـ و آ غير ممكنة في شيء من بَ ؛ فإذن آ غير ممكنة في بعض حَـ . ولكن قد كان موضوعاً أن آ ممكنة في كل حَـ . وعلى هذا النحو يتبيَّن ذلك وإن[٩] صُيِّرت السالبة عند حَـ . ـ ولتكن أيضاً الموجبة اضطرارية والأخرى ممكنة ، مثل

---

(١) الاضطراري (فوق) .

(٢) تأليف مقدمات الممكن والاضطراري في الشكل الثاني (ك) .

(٣) لأنه (ك) .

(٤) ولكنّه (فوق) .

(٥) موجوداً (ب) .

(٦) الواجبة (ك) .

(٧) فليس (ب) .

(٨) يمكن (فوق) ؛ يمكن (ك) .

(٩) [فـ] إن (ب) .

أن آ يمكن أن لا تكون(١٠) في شيء من بَ ؛ ولتكن آ(١١) في كل حَـ بالضرورة . فإذا كانت الحدود هكذا ، فإنه ليس يكون قياس البتة ، لأنه قد يعرض أحياناً أن تكون بَ بالضرورة غير موجودة في حَـ . وبيان ذلك أن تكون آ أبيض و بَ إنساناً(١٢) و حَـ ققنس(١٣) . فالأبيض في كل ققنس بالضرورة ، وممكن ألا(١٤) يكون في شيء من الإنسان ، والإنسان بالضرورة ليس في شيء(١٥) من(١٦) الققنس. وهو بيِّن أنه ليس تجب عن هذا النظام نتيجة ممكنة ، لأن الاضطراري ليس هو ممكناً(١٧) . وأيضاً ولا اضطرارية ، لأن الاضطرارية إما أن تجب عن مقدمتين اضطراريتين ، وإما(١٨) إذا كانت السالبة اضطرارية . وأيضاً قد يمكن أن يكون هذا النظام بعينه للحدود وتكون بَ موجودة في حَـ ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون حَـ موضوعة لـ بَ وتكون آ ممكنة في كل بَ وموجودة في كل حَـ بالضرورة . مثل أنه إن كانت حَـ يقظان ، و بَ حياً و آ متحرِّكاً(١٩) . فالمتحرِّك(٢٠) في

381 - كل يقظان بالضرورة وممكن في كل حي ، وكل يقظان حي . فهو بيّن أنه ليست تكون نتيجة سالبة مطلقة من الحدود التي على هذا النظام ، إذ قد تبيَّن أنها قد تكون أحياناً موجبة(٢١) مطلقة . ولا واحدة من الموجبات(٢٢)

---

(١٠) ولتكن آ ممكنة إلا (فوق بالأحمر) ؛ ولتكن آ ممكنة ألا تكون في شيء من ب (ك) .

(١١) آ (ن ك) .

(١٢) إنسان (ك) .

(١٣) أن تكون آ أبيض ب إنساناً جَ ققنس (ب) .

(١٤) لا (ك) .

(١٥) ألا تكون. . . فالإنسان بالضرورة ليس. . . (ب) .

(١٦) والأبيض إنسان بالضرورة ليس (م) .

(١٧) ممكن (ك) .

(١٨) أو (ب) .

(١٩) إن كان. . . حي. . . متحرك (ك) .

(٢٠) فالتحرك (ب ، م) .

(٢١) واجبة (ك) .

(٢٢) الواجبات (ك) .

المناقضة لهذه السوالب تجب . فإذن ليس يكون قياس البتة . ـ وكذلك يتبيّن وإن حوّلت المقدمة الموجبة[٢٣] .

فإن كانت[٢٤] المقدمتان متشاكلتين[٢٤] فإنهما إن كانتا سالبتين يكون قياس أبداً إذا انعكست المقدمة الممكنة ، كما كان يعرض فيما تقدم . وبيان ذلك أن تؤخذ[٢٥] آ غير ممكنة في بَ ، وممكنة ألا تكون في حَـ . وإذا[٢٦] انعكست المقدمتان حتى تكون بَ غير ممكنة في شيء من آ ، و آ ممكنة في كل حَـ يكون الشكل الأول . وكذلك إن وضعت السالبة هي مقدمة آ حَـ . ـ فإن وضعنا المقدمتين موجبتين[٢٧] ليس[٢٨] يكون قياس[٢٩] ، لأنه بيِّن أن النتيجة ليست سالبة مطلقة ولا سالبة اضطرارية من جهة أنه لم تؤخذ مقدمة سالبة مطلقة ولا سالبة اضطرارية . وليست أيضاً ممكنة سالبة ، لأنه قد تكون أحياناً سالبة اضطرارية . مثل أنه إن وضعت آ أبيض و بَ ققنس و حَـ إنسان . ولا واحدة من السوالب المناقضة لهذه الموجبات[٣٠] تكون نتيجة[٣١] . لأنه قد تبيَّن أن بَ بالضرورة ليس في شيء من حَـ . فإذاً ليس يكون قياس البتة .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت المقدمة السالبة كلية اضطرارية فإنه يكون قياس أبداً أن النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة .

---

(٢٣) ملاحظة في ك ص ٨٥ من الصورة : «وكذلك يتبين إن كانت المقدمة الموجبة هي مقدمة آ بَ» .

(٢٤) كانتا المقدمتين متشاكلتين (ك) .

(٢٥) توجد (ب) .

(٢٦) إذا (ك) .

(٢٧) واجبتين (ك) .

(٢٨) فليس (ب) .

(٢٩) قياساً (م ، ب) .

(٣٠) ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه السوالب (فوق) ؛ الواجبات (ك) .

(٣١) النتيجة (ك) .

وبيان ذلك من الانعكاس . فأما[٣٢] إذا كانت المقدمة الموجبة[٣٣]
اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياس البتة ، لأن ذلك يتبيَّن على نحو ما يتبيَّن
(أ في المقاييس الكلية وبتلك[٣٤] الحدود . ـ وكذلك لا يكون قياس إذا[٣٥]
أُخذت المقدمتان موجبتين[٣٦] . والبيان في ذلك هو ما تقدم في المقاييس
الكلية . ـ فإذا كانت كلتا[٣٧] المقدمتين سالبتين وكانت إحداهما كلية
اضطرارية ، فإنه ليس يجب عنهما شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمة
الممكنة يكون قياس كما كان يكون فيما تقدم . ـ وكذلك لا يكون قياس إن
كانت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين . والبرهان في ذلك هو البرهان على ما
تقدم وبتلك الحدود .

فهو بيِّن مما قيل[٣٨] أنه إذا وُضِعَتْ المقدمة السالبة كلية اضطرارية
يكون قياس[٣٩] أبداً ، ليس فقط لما يمكن أن لا[٤٠] يكون ، أي سالبة
ممكنة[٤١] ، لكن «ولما[٤٢] هو غير موجود» أي سالبة مطلقة[٤٣] . فأما[٤٤]
إذا[٤٥] وضعت الموجبة[٤٦] اضطرارية لا[٤٧] يكون قياس البتة . وهو بيِّن
أن[٤٨] بترتيب واحد للحدود في المقاييس الاضطرارية وفي المقاييس
: - المطلقة يكون قياس أو لا يكون . وهو بيِّن أن هذه المقاييس كلها
غير تامة .

---

(٣٢) وأما (ب) .
(٣٣) الواجبة (ك) .
(٣٤) وبتيك (ك) .
(٣٥) وإذا (م ، ب) .
(٣٦) المقدمتين واجبتين (ك) .
(٣٧) كِلاَ (ك).
(٣٨) قد قيل (ك) .
(٣٩) القياس (تحت) (م ، ب) .
(٤٠) ألاَّ (ك) .
(٤١) ممكنة (ن ك) .
(٤٢) لما (م ، ب) .
(٤٣) مطلقة (ن ك) .
(٤٤) واما (ك) .
(٤٥) وإذا (فوق) .
(٤٦) واجبة (ك) .
(٤٧) فلا (ب) .
(٤٨) أنه (ب) .

ـ ٢٠ ـ

تأليف الممكن في الشكل الثالث

وأما في الشكل الأخير فإنه يكون قياس إذا كانت المقدمتان ممكنتين ، أو كانت إحداهما ممكنة . فإذا كانت المقدمات ممكنة فبالحري[١] النتيجة ممكنة . وكذلك تكون النتيجة ممكنة إذا كانت إحداهما[٢] ممكنة والأخرى[٣] مطلقة . فإن صُيِّرت إحداهما اضطرارية وكانت موجبة[٤] ، فإن النتيجة ليست تكون لا اضطرارية ولا مطلقة . فإن صُيِّرت الاضطرارية سالبة ، فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة[٥] كما كانت تكون فيما تقدم . وينبغي أن يؤخذ الممكن في النتيجة في هذه المقاييس على نحو ما كان يؤخذ أوّلاً فيها .

(٨٨ ب) فلتكن المقدمات أوّلاً ممكنة بأن[٦] يكون كلا آ ب ممكن[٧] أن يوجد في كل حـَ ، فلأن[٨] الواجبة تنعكس جزئية ، وكانت بَ[٩] ممكنة أن توجد في كل حـَ ، فإن حِـ ممكنة في بعض بَ . فإذن إن كانت آ ممكنة في كل حـَ و حـَ ممكنة في بعض بَ ، فإن آ ممكنة في بعض بَ لأنه يكون الشكل

---

(١) تكون (ك) .
(٢) الواحدة (فوق) ؛ الواحدة (ك) .
(٣) الأخيرة (ب) .
(٤) واجبة (ك) .
(٥) ممكنة (فوق) .
(٦) فإن (ك) .
(٧) ممكناً (ب ، ك) .
(٨) ولأن (ك) .
(٩) جـ (فوق) .

الأول ؛ إن كانت آ ممكنة ألاّ تكون في شيء من حَـ وكانت بَ ممكنة في كل حَـ ، فإنه يجب أن تكون آ يمكن ألا تكون في بعض بَ ؛ لأنه يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس[10] . ـ فإن وضعت المقدمتان سالبتين ، فإنه ليس يجب عنهما[11] شيء ضرورة . فإذا[12] انعكست المقدمات يكون قياس ، كما كان يكون فيما تقدم . لأنه إن كان كلا آ بَ ممكناً[13] ألا يكون في شيء من حَـ وانعكست المقدمة الممكنة ، يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس .

وإن[14] كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، فإن القياس يكون أوّلاً على نحو ما كان يكون في المقاييس المطلقة . وبيان ذلك أن تكون آ ممكنة في كل حَـ و بَ ممكنة في بعض حَـ ؛ فيكون أيضاً الشكل الأول إذا انعكست المقدمة الجزئية . لأنه إن كانت آ ممكنة في كل حَـ و حَـ ممكنة في بعض بَ ، فإن آ ممكنة في بعض بَ . وكذلك يعرض إن صُيِّرت مقدمة بَ حَـ كلية . ـ وكذلك يعرض إن صُيِّرت مقدمة آ حَـ سالبة ، ومقدمة بَ حَـ موجبة[15] ؛ لأنه يكون أيضاً[16] الشكل الأول بالانعكاس . ـ فإن صُيِّرت المقدمتان سالبتين وكانت إحداهما[17] كلية والأخرى جزئية ، فإنه لا يجب عنهما شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمات يكون قياس كما كان يكون فيما تقدم .

وأما إذا أخذت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس ، لأنه قد يعرض أن تكون آ بالضرورة في كل بَ وغير ممكنة في شيء منها . أما حدود النتيجة الموجبة[18] : فحي وإنسان وأبيض ؛ وأما حدود السالبة : ففرس وإنسان وأبيض[19] ؛ والحد الأوسط هو الأبيض . ٦١ آ

---

(١٠) الانعكاس (ك) .
(١١) عنها (فوق) ؛ (ك) .
(١٢) وإذا (ك) .
(١٣) ممكن (ك) .
(١٤) فإن (ك) .
(١٥) واجبة (ك) .
(١٦) أيضاً يكون (ك) .
(١٧) الواحدة (فوق) ؛ (ك) .
(١٨) الواجبة (ك) .
(١٩) فابيض (ك) .

ـ ٢١ ـ

تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث

فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة وكانت الأخرى ممكنة ، فإن النتيجة تكون ممكنة غير مطلقة . وأما القياس فيكون على نحو ما كان يكون فيما تقدم من ترتيب الحدود . ـ فلتكن أوّلاً المقدمات موجبة[١] ، ولتكن آ موجودة في كل حـَ ، و بَ ممكنة أن توجد في كل حـَ . فإذا انعكست مقدمة بَ حـَ يكون الشكل الأول ، وتكون النتيجة أن آ ممكنة في بعض بَ . لأنه حين كانت تكون المقدمة الواحدة في الشكل الأول ممكنة ، كانت تكون النتيجة ممكنة . ـ وكذلك يعرض أن كانت مقدمة بَ حـَ مطلقة وكانت مقدمة آ حـَ ممكنة[٢] ؛ وأيضاً إذا كانت مقدمة آ حـَ سالبة وكانت مقدمة بَ حـَ واجبة ، وكان[٣] أيهما اتفق مطلقة ، فإن النتيجة تكون ممكنة لأنه يكون أيضاً الشكل الأول . وقد تبيَّن أنه إذا كانت إحدى المقدمتين ممكنة في هذا الشكل[٤] تكون النتيجة ممكنة . ـ فإن صُيِّرت المقدمة السالبة ممكنة

---

(١) واجبة (ك) .

(٢) جملة : «وكذلك . . . ممكنة» (ن ب) ؛ في حاشية من (ب) : ـ ممكنة وكذلك يعرض إن كانت مقدمة بَ حـَ مطلقة وكانت آ حـَ ممكنة .

(٣) وكانت (ب) .

(٤) في (ك) ، بعد «في هذا الشكل» : «يريد بهذا الشكل الشكل الأول» .

عند الطرف الأصغر أو[٥] صُيِّرتا كلتاهما[٦] سالبتين فإنه[٧] ليس[٨] يكون من هذه المقدمات الموضوعة قياس . وأما[٩] إذا قُلِبَتْ الصغرى[٩] يكون[١٠] قياس[١١] كما كان يكون فيما تقدم[١٢] .

فإن كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، واجبتين كانتا أو الكلية سالبة والجزئية موجبة[١٣] ، فإن القياس يكون على هذا النحو لأن[١٤] كلها تتم بالشكل الأول . فإذن هو بيِّن أن نتيجة هذا القياس ممكنة ، ليست مطلقة . ـ فإن كانت الموجبة[١٥] كلية والسالبة جزئية ، يكون قياس . وبيان
ب) ذلك برفع الكلام إلى المحال . فلتكن بَ موجودة في كل حَـ ، ولتكن آ
3 ممكنة ألا تكون في بعض حَـ ، فإذن هو واجب ضرورة أن آ ممكنة ألا تكون
في بعض بَ ، لأنه إن كان آ في كل بَ بالضرورة ، وكانت بَ موجودة في
كل حَـ ، فإن آ بالضرورة في كل حَـ؛ لأن ذلك قد تبيَّن بديًّا[١٦] . ولكن قد
40 - كان موضوعاً أن آ ممكنة[١٧] إلا تكون في بعض حَـ .

فإن أخذت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس . وبرهان ذلك هو البرهان في الأقوال الكلية وبتلك[١٨] الحدود .

---

(٥) مصلح : نقلته من السرياني .
(٦) كلاهما (ك) .
(٧) فإنه ليس يكون قياس من المأخوذة (ك) .
(٨) ليس (ن ب) .
(٩) ولكن إذا عكست الممكنة (ك) .
(١٠) فيكون (ب) .
(١١) قياس (ن ب م) .
(١٢) وجدت في نسخة الفاضل يحيى زيادة في الحاشية لم أجدها في السرياني وهي هذه : «وإن صيّرت المقدمة المطلقة عند الطرف الأصغر ، فإنه ليس يكون قياس ؛ كما لم يكن فيما تقدم» . وبيان ذلك بتلك الحدود بأعيانها . وفي ك من ٨٦ ، بعد «ولكن إذا عكست الممكنة يكون قياس كما كان يكون فيما تقدم ، + : «فإن صيّرت السالبة مطلقة عند الطرف الأصغر أو صيرتا كلتاهما سالبتين ، فإنه ليس يكون قياس أصلاً» .
(١٣) واجبة (ك) .
(١٤) لأنها (ب) .
(١٥) الواجبة (ك) .
(١٦) بدءاً (ب).
(١٧) ممكن (ك) .
(١٨) وبتيك (ك).

ـ ٢٢ ـ
تأليف الممكن والضروري[١] في الشكل الثالث

فإن كانت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة وكان كلا[٢] المقدمتين موجبتين[٣] ، يكون[٤] قياس أبداً أن النتيجة ممكنة . فإن كانت إحدى المقدمتين موجبة[٥] والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة[٦] اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة . فإن كانت السالبة اضطرارية تكون النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . وأما سالبة اضطرارية فليس يكون عليها قياس . كما أنه لم يكن عليها قياس في سائر الأشكال .

فلتكن كلتا المقدمتين أوّلاً موجبتين[٣] بأن تكون آ في كل حـَ بالضرورة ، و بَ ممكنة في كل حـَ . فلأن آ بالضرورة[٧] في كل حـَ ، و حـَ ممكنة في بعض بَ ، فإن آ تكون بالإمكان في بعض بَ ، لا بالإطلاق فيها ، لأنه هكذا كان يعرض في الشكل الأول . وكذلك يتبيّن إن وضعت مقدمة بَ حـَ اضطرارية ومقدمة آ حـَ ممكنة . ـ فلتكن أيضاً إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ، ولتكن الموجبة اضطرارية بأن تكون آ ممكنة ولا في شيء من حـَ ، و بَ في كل حـَ باضطرار[٨] ، فيكون أيضاً

---

(١) الاضطراري (فوق) ؛ (ك) .
(٢) وكانت كلتا (ب) .
(٣) واجبتين (ك) .
(٤) فيكون (ب) .
(٥) واجبة (ك) .
(٦) الواجبة (ك) .
(٧) باضطرار (ك) .
(٨) اضطرارية (ك) .

الشكل الأول وتكون المقدمة السالبة فيه ممكنة . فهو بيِّن أن[٩] النتيجة
٩ أ تكون ممكنة ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت المقدمات هكذا في الشكل الأول ، فإن النتيجة تكون ممكنة . ـ فإن كانت المقدمة[١٠] السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة تكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة[١١] . وبيان ذلك أن تكون آ بالضرورة غير موجودة في شيء[١٢] من حَـ ، و ب ممكنة في كل حـ . فإذا ارتجعت مقدمة بَ حَـ الواجبة ، يكون الشكل الأول وتصير هذه[١٣] المقدمة السالبة فيه اضطرارية . وحين كانت[١٤] تكون المقدمات فيه هكذا ، كانت آ غير موجودة في بعض حَـ[١٥] وممكنة ألا تكون في بعضها[١٦] . فإذن آ غير موجودة في بعض بَ . ـ فإن صُيِّرت المقدمة التي عند الطرف الأصغر سالبة ، فإنها إن كانت ممكنة يكون قياس[١٧] بانعكاس المقدمة الممكنة ، كما كان يكون فيما تقدم . فإن كانت اضطرارية ، فإنه لا يكون قياس[١٨] . لأنه قد يعرض أحياناً أن تكون آ في كل بَ بالضرورة وتكون أحياناً بالضرورة غير موجودة في شيء منها . فالحدود التي تجمع نتيجة موجبة[١٩] كلية هي : فرس ونائم وإنسان نائم[٢٠] ؛ وأما التي تجمع نتيجة سالبة كلية[٢١] : ففرس ويقظان وإنسان نائم .

وكذلك يعرض إن كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ؛ لأنه إن كانت كلتا المقدمتين موجبتين[٢٢] يكون قياس[٢٣] أن النتيجة ممكنة لا

---

(٩) أن (ن ك) .
(١٠) المقدمات (فوق) ؛ (م ، ب) .
(١١) ممكنة سالبة وممكنة مطلقة (ك) .
(١٢) في بعض حَـ (ك) .
(١٣) هذه (ن ك) .
(١٤) كانت (ن ك) .
(١٥) بَ (م ، ب) .
(١٦) كانت بعضه (ك) .
(١٧) تكون قياساً (م ، ب) .
(١٨) قياساً (م ، ب) .
(١٩) واجبة (ك) .
(٢٠) نائم (ن ك) .
(٢١) كلية سالبة (ك) .
(٢٢) واجبتين (ك) .
(٢٣) قياساً (م ، ب) .

- 40b - مطلقة . وكذلك تكون النتيجة إذا كانت المقدمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة[٢٤] وكانت الموجبة[٢٥] اضطرارية . فإذا كانت السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان في المقاييس الكلية ، لأنه بالشكل الأول ضرورة تتم هذه المقاييس . فإذن كما عرض في تلك المقاييس ، كذلك وفي[٢٦] هذه بالضرورة يعرض . فإن صُيِّرت السالبة الكلية عند الطرف الأصغر ، فإنها ، إن كانت ممكنة يكون قياس[٢٧] بالانعكاس وإن كانت اضطرارية ليس يكون قياس[٢٨] . ويبيَّن ذلك على نحو ما يبيَّن في المقاييس الكلية وبتلك[٢٩] الحدود .

(٩٠ ب) فهو بيّن في[٣٠] هذا الشكل متى يكون قياس وكيف[٣١] يكون ، ومتى لا[٣٢] يكون ، ومتى تجمع نتيجة ممكنة ، ومتى مطلقة ؛ وهو بيِّن أيضاً[٣٣] أن هذه المقاييس كلها غير تامة ، وأنها تتم بالشكل الأول[٣٤] .

---

(٢٤) واجبة (ك) .
(٢٥) الواجبة (ك) .
(٢٦) في (ك) .
(٢٧) تكون قياساً (ب) .
(٢٨) تكون قياساً (م ، ب) .
(٢٩) وبتيك (ك) .
(٣٠) من (ك) .
(٣١) أي إذا انعكس صار إلى الشكل الأول .
(٣٢) لا (ن ك) .
(٣٣) وهذا أيضاً بيّن (م ، ب) .
(٣٤) تمّ القول في تأليف القياسات.

ـ ٢٣ ـ

في أن جميع السلوجيسمات[1] ترتقي إلى السلوجيسمات[1] التي في الشكل الأول

فهو[2] بيِّن مما قد قيل أن المقاييس التي في هذه الأشكال تتم بالمقاييس الكلية التي في الشكل الأول وإليها تنحل. وأما أن كل قياس[3] في الجملة هكذا هو فالآن يتبيّن إذا تبيّن أن كل قياس إنما يكون بواحد من هذه الأشكال الثلاثة[4] .

فكل برهان وكل قياس إما أن يبيِّن أن الشيء[5] موجود وإما غير موجود . وهذا إما أن يكون كلياً أو جزئياً ؛ وإما أن يكون جزماً أو بشريطة . وأما القياس الذي يكون برفع الكلام إلى المحال فهو جزء من القياس الذي يكون بشريطة . فلنتكلم أوّلاً على المقاييس الجزمية[6] . لأنه إذا تبيّنت[7] هذه تبيّنت المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال ؛ وفي الجملة المقاييس التي تكون عن شريطة .

فإن احتيج أن يقاس أن آ مقول على بَ[8] أو غير مقول فيجب ضرورة أن يؤخذ[9] شيء مقول على شيء . ـ فإن أخذ أن آ مقولة على بَ ، يكون

---

(١) المقاييس (ك) .

(٢) وهو (ك) .

(٣) مقياس (فوق)؛ (ك).

(٤) الثلاثة (ن ك) .

(٥) الشكل (ب) .

(٦) الجزئية (ب) .

(٧) تتبيّن (ك) .

(٨) حـَ (ب) .

(٩) يوجد (ب) .

المأخوذ هو المطلوب أوّلاً . ـ فإن أخذت آ مقولة على حـَ و حـَ غير مقولة على شيء ولا شيء مقول عليها ، ولا شيء مقول على آ ، فإنه لا يكون قياس البتة . لأنه بصفة شيء واحد على شيء واحد لا يعرض شيء باضطرار . فإذن يجب أن تضاف إلى ذلك مقدمة أخرى . ـ فإن أخذت آ مقولة على شيء آخر أو أخذ[١٠] شيء آخر مقولاً على آ أو على حـَ ، فإنه ليس شيء يمنع أن يكون قياس[١١] ؛ ولكنه لا يكون القياس على بَ بهذه المقدمات المأخوذة . وكذلك لا يكون قياس على بَ وإذا كانت حـَ في شيء آخر ، وذلك الشيء في آخر ، وذلك أيضاً في آخر ، وكان ذلك غير متصل بـ بَ . لأنّا نقول في الجملة إنه ولا قياس واحد[١٢] يكون البتة
- 41a - لشيء[١٣] على شيء إذا لم يؤخذ[١٤] بينهما وسيط[١٥] مضاف إلى كل واحد منهما بالصفة ، لأن القياس المرسل[١٦] من مقدمات ؛ فأما[١٧] القياس الذي
(٩١ أ) على هذا الشيء ، فمن المقدمات التي على ذلك الشيء . وأما القياس الذي لهذا الشيء على هذا الشيء فمن المقدمات التي لهذا على هذا . فمحال أن تؤخذ[١٨] مقدمة على بَ إذا لم يوجد شيء مقول عليها أو مسلوب عنها . وأيضاً محال أن تؤخذ مقدمات آ بَ على حـَ إن لم يوجد شيء واحد مشتركاً

---

(١٠) وأخذ (ك) .

(١١) قياساً (م) .

(١٢) واحداً (ب) .

(١٣) لشيء (ن ك) .

(١٤) يوجد (ب) .

(١٥) وسط (فوق) ؛ (ك) .

(١٦) أي القياس المطلق إنما يكون من المقدمات . وأما القياس الذي على الشيء بعينه من أي شيء كان فإنما يكون من المقدمات التي على ذلك الشيء من أي شيء كان . وأما القياس الذي ليس شيء بعينه على شيء بعينه فمن المقدمات التي لهذا على هذا .

(١٧) وأمّا (ك) .

(١٨) توجد (ب) .

لهما ، ولكن لكل[١٩] واحد منهما[٢٠] شيئاً[٢١] يقال عليها خاصة أو يسلب عنها . فإذن ينبغي أن يؤخذ شيء واحد وسيطاً بينهما يكون موصلاً[٢٢] للصفات إن كان يحتاج إلى قياس لهذا على هذا . ـ فإن كان يجب ضرورة أن يؤخذ[٢٣] شيء مشتركاً[٢٤] لهما ـ وذلك يمكن على ثلاث جهات ، لأنه يكون إما بأن يحمل آ على حَـ و حَـ على بَ ، أو بأن يحمل حَـ على كلتيهما ، أو بأن تحمل كلتاهما على حَـ ـ وكان ذلك هو الأشكال التي ذكرنا ، فهو بيِّن أن كل قياس بالضرورة يكون بواحد من هذه الأشكال . لأنه إن وجب بأوساط كثيرة أن آ على بَ ، فإن ذلك بعينه يكون بالأوساط الكثيرة التي تكون[٢٥] بوسط واحد .

وهو بيِّن أن المقاييس الجزمية[٢٦] بالأشكال التي ذكرنا تتم ؛ وأما المقاييس التي برفع الكلام إلى المحال إنّما[٢٧] تتم بواحدة من هذه الأشكال ، فهو بيِّن مما نقول . كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال ، أما بالكذب فتنتجه[٢٨] جزماً[٢٩] ، وأما المطلوب الأول فتوجبه

(١٩) يعني أن يكون لكل واحد من الحدين في المقدمة ما يقال عليه خاصة دون الآخر ، أو يوضع له خاصة دون الآخر ، ولا يكون أيضاً ما يحمل على أحدهما موضوعاً للآخر ، ولا الموضوع لأحدهما محمولاً على الآخر .

(٢٠) منها (فوق) .

(٢١) شيئاً (فوق) .

(٢٢) موصل (ك) .

(٢٣) يوجد (ب) .

(٢٤) مشترك (ك) .

(٢٥) كما يكون (ز ب) .

(٢٦) الجزئية (ب) .

(٢٧) فإنما (ب) .

(٢٨) فنتيجة (ب) .

(٢٩) أما قوله «جزماً» فيعني أنك تنتجه (ب : فمعنى ذلك نتيجة) بقياس من جزمي ، أي حملي . ومعنى الكذب والمطلوب الأول هو مثل أنك تطلب أن تتبين أن «الحيوان على كل إنسان» ، فتضع نقيض المطلوب على حسب ما تفعل في برهان الخلف ، وهو «الحيوان غير موجود في بعض الإنسان» . وتحتاج الآن ، إذا حصلت هذه المقدمة ، إلى أخرى ليتم القياس . فتأخذ مقدمة مقرور بها (كذا ب : مقر) وهي الحيوان على كل ناطق . فينتج لها من «الحيوان غير موجود في بعض الإنسان» و «موجود في كل ناطق» ، من الضرب الرابع من الشكل الثاني : «الناطق غير =

شرطاً إذا عرض شيء محال بوضع النقيضة . مثل أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك من أنه إذا وضع ذلك يعرض أن يكون العدد الزوج مساوياً للعدد الفرد[*] . فالذي ينتج جزماً هو أن الزوج مساوٍ[٣٠] للفرد . وأما الذي يتبيَّن شرطاً فهو أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك ، لأنه يجب عن نقيضه هذا القول الكذب . لأن هذا معنى أن يقاس على الشيء بالقياس الذي يُرفع إلى المحال : أن ينتج شيء محال بالنقيضة الموضوعة . فإذن القياس جزماً[٣١] يكون على الكذب في المقاييس التي تُرفع إلى المحال . وأما المطلوب الأول فيتبيّن[٣٢] شرطاً . وقد قلنا فيما تقدم أن المقاييس الجزمية (٩١ ب) بهذه الأشكال تكون وكذلك تكون سائر المقاييس الشرطية كلها ، لأنه في هذه الشرطية كلها[٣٣] على المقدمة المحولة فيها أبداً يكون القياس الجزم ؛ وأما المطلوب الأول ، فإنه يجب إما عن اصطلاح وإما عن شريطة أخرى . - فإذا كان ذلك حقاً ، فكل برهان وكل قياس إنما يكون بهذه الثلاثة - 41b - الأشكال التي ذكرنا . وإذ تبيّن[٣٤] ذلك فهو بيِّن أن كل قياس إنما يتم بالشكل الأول وينحل إلى المقاييس الكلية منه[٣٥] .

= موجود في بعض الإنسان . وذلك كذب . فإن الكذب نتيجة من قياس حزمي . والمطلوب الأول ، لما بطل نقيضه صح هو . فذلك شرط إذا كان متى بطل هذا صدق هذا .

(٣٠) مساوي (م) .

(٣١) أي أن القياس الجازم هو الحملي إنما يطلب أن ينتج براهين الخلف الكذب .

(٣٢) فيبيّن (فوق) .

(٣٣) في كل هذه الشرطية (ك) .

(٣٤) وإذا (ب ، ك) .

(٣٥) منه (ن ب) .

(*) يعني به ضلع المربع وقطره وهو الخط الذي يخرج من إحدى زواياه إلى المقابلة لها . فإن هذين الخطين (ص : الخط) ليس يوجد لهما مقدار واحد يعدهما معاً . ومعنى ذلك أن المقدار الذي يعد أحدهما فيعرفه (ص : فتعرفه) ، إذا مسح به الآخر لم يعرفه بل يتصل معه بصلة ليس لها نسبة منطقية إلى المقدار العاد . ومعنى النسبة المنطقية أن تكون نسبة عددية مثل النصف والثلث والربع والتسع وغير ذلك من سائر النسب العددية . «المحولة» (ص : المحركة) يعني المقدمة المحولة (المحركة) وهي المستثناة . هي التي يقع بين المخاطبين شك فيحتاج أحدهما إلى إقامة القياس عليها إلى أن تصح

ـ ٢٤ ـ

[وضع الكيف والكم في المقدمات]

وإنه ينبغي أن يكون في كل قياس مقدمة موجبة[١] ومقدمة كلية ، لأنه[٢] بلا مقدمة كلية وإما[٣] ألا يكون قياس ؛ وإما أن يكون ، غير أنه ليس على المطلوب ، وإما أن تكون المقدمة نفسها في المطلوب . ـ فليكن الشيء المطلوب[٤] أن اللذة الموسيقية فاضلة . فإن قدّم أحد أن اللذة فاضلة ولم يرد في قوله «كل» ، ليس يكون قياس . وإن قدّم أن لذة ما فاضلة وكانت غير اللذة الموسيقية[٦] فإنه لا يكون قياس[٥] على الشيء المطلوب . فإن قدّم اللذة الموسيقية أنها فاضلة ، فقد استعمل الشيء المطلوب مقدمة . ـ وبيان ذلك في الاشكال أكثر ، مثل أن زاويتي المثلث المتساوي الساقين اللتين عند القاعدة متساويتان . فلنخرج إلى المركز خطي آ بَ . فإن أخذ أحد زاوية آ حَ[٧] متساوية لزاوية بَ دَ[٧] من غير أن يقدم فيه أن زوايا أنصاف الدوائر متساوية ، وأيضاً إن أخذ زاوية حَ مساوية لزاوية دَ[٨] من غير

(١) واجبة (ك) .

(٢) لم يبين أنه لا يكون قياس من سالبتين وهو القسم الأول من هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرها ها هنا ، لأنه قد بين ذلك بالاستقراء في جميع الأشكال ، وأفسد ذلك بإلزامه «كل» «ولا واحد» .

(٣) إما (ب ، ك) .

(٤) جملة : «وإما . . . المطلوب» (ن ك) .

(٥) قياساً (م ، ب) .

(٦) التي سبقته (ب) .

(٧) آ + حـَ مساوية لزاوية حـَ + ءَ (ب) .

(٨) حـَ (ب) .

أن يأخذ الزاوية[٩] كلها التي بقطعة[١٠] الدائرة ؛ وإنه إذا أخذ[١١] من زوايا متساوية زوايا متساوية تبقى منها زوايا متساوية وهي[١٢] زَ ، فإنه يقدم[١٣] في قوله المطلوب الأول .

فهو إذن بيِّن أنه في كل قياس ينبغي أن تكون مقدمة كلية وأن الشيء الكلي من مقدمات كلية يتبيَّن ، وأ ن[١٤] الجزئي قد يتبيَّن من مقدمات كلية وقد يتبيَّن من مقدمات بعضها كلية وبعضها جزئية . فإذن إن كانت النتيجة (٩٢ أ) كلية فينبغي أن تكون المقدمات كلية . وإن كانت المقدمات كلية فقد يمكن ألا تكون النتيجة كلية . وهو بيّن أن في كل قياس إما أن تكون كلتا المقدمتين أو الواحدة بالضرورة شبيهة بالنتيجة . أعني ليس في أن تكون

---

(٩) قال أبو بشر : إنما يريد أن كل الزوايا التي في القطعة (ب : النقطة) من الدائرة متساوية .

(١٠) تقطعه (ب) .

(١١) أي نقص (فوق) .

(١٢) تبين أن زاويتي هـ ز (ب : هـ د) وهما على قاعدة مثلث آ بَ و متساويتان إذا أخذ أن كل زوايا أنصاف الدائرة الواحدة متساوية وأن كل زاويتين لقطعة واحدة من دائرة متساويتان ، وأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تبقى الباقية (ب : يبقى) . وذلك أن الزاوية التي يحيط بها خط آ وهو أحد (ب : خط آ وهو أحد) قطري الدائرة ، والقوس التي تقررها (ب : تقدرها) من الدائرة وهي التي عند آ (ب : محذوف آ) مساوية للزاوية التي عند ب التي يحيط بها قطر ب والقوس التي تقررها لأنهما زاويتان من زوايا أنصاف الدوائر . فإذا نقص منهما زاوية د (ب : زاوية وهي دَ) وهي التي تحيط بها قاعدة مثلث آ بَ وقوس «آ حَـ وزاوية حَـ (ب ، بَ) آ حَـ وهي التي تحيط بها أيضاً قوس حَـ دَ (ب ، بَ : آ) وقاعدة المثلث ، وهما متساويتان لأنهما زاويتا قطعة واحدة من قطع هذه الدائرة ، بقيت زاويتا هـ ز (ب : هَـ دَ) ، وهما الزاويتان اللتان على قاعدة المثلث ، متساويتين ، لأنه إذا نقص من المتساوية متساوية صارت الباقية + متساوية ، هَـ وَ زَ (ك) .

(١٣) قد تقدم (ب) .

(١٤) فإن (ب) .

واجبة أو سالبة ، لكن وفي آ حَ تكون اضطرارية[١٥] أو مطلقة أو ممكنة - وينبغي أن تتفقد[١٦] سائر الصفات[١٧] . وهو بيِّن متى يكون قياس[١٨] مرسل[١٩] ومتى لا يكون ، ومتى يكون ناقصاً[٢٠] ومتى يكون تاماً ؛ وأنه إذا كان قياس فبالضرورة تكون الحدود على نحو من الأنحاء التي ذكرنا .

---

(١٥) اضطرارية (ن ك) .

(١٦) نتفقد (ب) .

(١٧) يعني الممكن الذي ليس على الأكثر والأقل ، والمتساوي .

(١٨) يعني القياس العام من أي الأشكال كان الذي يعم التام والناقص .

(١٩) أي ليس على شيء لغيره قياس مطلق ، مرسلاً (ب ، ك) .

(٢٠) الناقص هو الذي يبين لزوم نتيجة بمقدمات أخرى سوى التي أخذت في القياس مما هو لازم من تلك التي أخذت في القياس وذلك إما بعكس وإما بافتراض .

ـ ٢٥ ـ

[تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج]

وهو بيِّن أن كل برهان يكون بثلاثة حدود ، لا بأكثر ، وإن[١] لم تكن النتيجة الواحدة تتبيَّن بأوساط مختلفة . مثل أن هَـ تتبيَّن[٢] بمقدمتي[٣] آ ، بَ وبمقدمتي[٤] حَـ دَ أو بمقدمتي آ بَ وبمقدمتي آ حَـ ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون لأشياء واحدة أوساط[٥] كثيرة . فإذا كان ذلك ، فإن المقاييس ليست واحدة ، لكنها[٦] كثيرة . وأيضاً إذا أخذت كل واحدة من - 42a - مقدمتي آ بَ بقياس ـ مثل أن تؤخذ مقدمة آ بمقدمتي دَ هَـ وأيضاً مقدمة بَ بمقدمتي زَ ثَ أو[٧] تؤخذ المقدمة الواحدة التقاطاً[٨] والأخرى قياساً . لكن

---

(١) إن (م ، ك) .

(٢) المقاييس التي أوساطها مختلفة ، مختلفة . وقد تكون مختلفة بوسط واحد إذا كانت الأشكال كثيرة ، كما تبين بوسط واحد السالبة الجزئية كقولك أن «ليس كل إنسان بأبيض» ، والأسود والإنسان الأسود هو الوسط .

(٣) بمقدمات (ك) .

(٤) أو بمقدمتي (ك) .

(٥) أوصاف (م ، ب) .

(٦) ولكنها (ك) .

(٧) أن (ك) .

(٨) معنى الالتقاط الاستقراء فهو أن نتبيَّن وجود محمول لموضوع بوجوده في جريان ذلك الموضوع مثل أن نتبيّن أن كل حيوان يحرّك فكه الأسفل بأن نتصفح واحداً واحداً من جريان الحيوان فنجده يحرّك فكه الأسفل .

وعلى هذه الجهة تكون المقاييس كثيرة ، لأن النتائج كثيرة وهي آ بَ حَـ . فإن كانت هذه المقاييس ليست كثيرة ولكنها قياس واحدة ، فإنه على هذه الجهة يمكن أن تكون نتيجة[٩] واحدة بحدود كثيرة ؛ وأما على نحو ما تنتج حـ[١٠] من آ بَ فمحال .

وإلا فلتكن هَـ منتجة من آ بَ حَـ دَ . فإذن بالضرورة ينبغي أن تؤخذ نسبة الواحدة إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، لأن ذلك قد تبيّن أوّلاً أنه إذا كان قياس ، فبالضرورة تكون المقدمات هكذا . فلتكن آ و بَ[١١] على هذه النسبة . فإذن تكون منها نتيجة وهي[١٢] إما هَـ وإما إحدى حَـ و دَ[١٣]
ب) أو شيء آخر غير هذه . ـ فإن كانت النتيجة هَـ فإن القياس يكون من مقدمتي آبَ. و[١٤] حَـ دَ أيضاً، إن[١٥] كانت نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، فإنه يكون أيضاً منهما نتيجة : وهي إما هَـ وإما إحدى آ بَ[١٦] وإما شيء[١٧] آخر غير هذه[١٨] . فإن كانت النتيجة هَـ أو إحدى آ بَ ، فإنه يعرض أن تكون القياسات كثيرة أو كما يمكن أن تكون النتيجة بأوساط[١٩] كثيرة . فإن كانت النتيجة غير هذه[٢٠] ، فإن المقاييس تكون كثيرة وغير[٢١] متصلة بعضها ببعض . فإن لم تكن نسبة حَـ إلى دَ نسبة يكون

---

(٩) اضطرارية أو مطلقة .

(١٠) يعني الطرفين والأوسط .

(١١) آ و بَ (م ، ب ، ك) ؛ آ بَ (ك) .

(١٢) هي (ك) ؛ هي (ن ب) .

(١٣) حَـ ءَ (ك) .

(١٤) آ بَ و (ن ك) .

(١٥) فإنه أن (ك) .

(١٦) وأما إحدى آ ب (ن ك) .

(١٧) شيء (ن ك) .

(١٨) يقتضي (نقصي ؟) الكلام فإن كانت النتيجة هـ ، فإن في آ ب كفاية في أن تنتج هـ ، وإن كانت لا تنتج هـ ولكن تنتج حَـ د وكانت حـ د تنتج هـ فإن آ ب تنتج هـ بأوساط وتكون القياسات كثيرة والنتائج كذلك وتكون كل إثنين منها فيهما كفاية في أن تنتج نتيجتها الخاصة (التي بجهة ؟) .

(١٩) بحدود (فوق) .

(٢٠) هـ (م ، ب) .

(٢١) غير (ك) .

منها قياس ، فإن أخذها[٢٢] يكون باطلاً اللهم[٢٣] إلا أن تكون مأخوذة من أجل شيء[٢٤] ما مثل التقاط أو ستر[٢٤] النتيجة ، أو من أجلِ شيء آخر مشاكل لهذه[٢٥] . ـ فإن كانت من مقدمتي آ بَ نتيجة غير هَـ ومن مقدمتيّ حَـ دَ إما إحدى آ بَ أو شيء غيرهما[٢٦] ، فإن المقاييس تكون كثيرة ، وليس على المطلوب الأول ، لأنه كان موضوعاً أن يكون القياس على هَـ[٢٧] . فإن لم يكن من مقدمتي حَـ دَ نتيجة ، فإنه يعرض أن يكون أخذهما[٢٨] باطلاً وألا[٢٩] يكون قياساً على المطلوب الأول . فإذاً هو بيِّن أن كل برهان وكل قياس يكون بثلاثة حدود فقط .

فإذ[٣٠] كان ذلك بيّناً فإنه[٣١] بيّن أن كل قياس إنما يكون من مقدمتين

---

(٢٢) أحدهما (ب ، ك) .

(٢٣) اللهم (ن ك) .

(٢٤) شيء ما (ن ك) .

(٢٥) وينتج هـ بقياسات كثيرة بعضها فوق بعض وإن كانت آ ب تنتج شيئاً أو أشياء (لا حل ؟ به ، فليس آ ب (لقاحاً) في أن تنتج هـ . وقد وضع أنها نتيجة . فإن لم تكن (لقاحاً) وكانت منتجة هـ ح د .

(٢٦) غيرها (ك) .

(٢٧) ستر النتيجة فعل من أفعال السائل على طريق الجدل وهو أن يستر على المجيب ويخفي عليه نتجه التي يبطل بها وضع المجيب بأن ينتج بعض ذلك الوضع عن المقدمات بتسلمها بالسؤال من المجيب . وقصد المجيب ذلك الوضع بأن لا يسلم من المقدمات ما ينتج بعض وضعه وأخذ ما يستر به السائل للنتيجة أن تسلم عن مقدمات كثيرة تكون في جملتها المقدمات التي تنتج نقيض وضعه فيكون التكثير بتلك المقدمات الأخر يخفي عليه أن السائل يقصد إلى تسليم ما يبطل به وضعه . حتى لا يشعر المجيب بها فيمتنع من تسلم المقدمات التي ينتجها لأن قصد السائل إبطال وضع المجيب بأن ينتج الخ . . .

(٢٨) أحدهما (ب) .

(٢٩) والآخر (م ، ب) .

(٣٠) فإذا (ك) .

(٣١) فهو (ك) .

لا أكثر ، لأن الثلاثة الحدود هي مقدمتان ، إلا أن[٣٢] يضاف إليهما شيء لتتميم[٣٣] القياسات كما قيل فيما تقدم . فهو بيّن أن أي قول قياسي لا تكون المقدمات التي بها تكون النتيجة المطلوبة أزواجاً[٣٤] وذلك أن بعض النتائج التي ذكرت قبل قد يجب ضرورة أن تكون مقدمة[٣٥] فإن هذا القول إما ألا يوجب شيئاً باضطرار أو يكون فيه شيء لا يحتاج إليه بيان المطلوب .

٤ - فإن[٣٦] أُخِذَتْ المقاييس بالمقدمات المتصلة المحتاج إليها في المطلوب الأول ، فإنه يكون كل قياس من مقدمات أزواج ومن حدود أ) أفراد ، لأن الحدود أكثر من المقدمات بواحد ، وتكون النتائج نصف المقدمات في العدد . ـ فإذا أنتج الشيء المطلوب من مقدمات مأخوذة من مقاييس قبلها ، أو أنتج من أوساط كثيرة متصلة[٣٧] كمثل آ بَ بأوساط حَـ دَ ، فإن كثرة الحدود تزيد على المقدمات واحداً ؛ لأن الحد الزائد على الحدود إما أن يكون في الوسط أو خارجاً منها[٣٨] . وعلى كلتا الجهتين يعرض أن تكون المقدمات بواحد أقل من الحدود . إلا أنها ليست تكون أبداً أزواجاً والحدود أفراداً ، لكنها قد تكون بالعكس . فإذا كانت المقدمات أزواجاً ، فإن الحدود[٣٩] أفراد ، وإذا[٤٠] كانت الحدود أزواجاً فالمقدمات[٤١] أفراد ؛ لأن مع زيادة حد تزيد مقدمة أين ما وضع الحد . فإذاً إن كانت المقدمات أزواجاً والحدود أفراد[٤٢] و[٤٣]زيد عليها حد ، فبالضرورة يتبدل عددهما[٤٤] ، وليس تكون نسبة عدد النتائج إلى الحدود

---

(٣٢) الآن (ك) .
(٣٣) لتتم (ك) .
(٣٤) أي اثنين .
(٣٥) جملة : «وذلك . . . مقدمة» (ن ك) .
(٣٦) فإذا (ك) .
(٣٧) غير متصلة (ك) .
(٣٨) منهما (ك) .
(٣٩) فالحدود (ك) .
(٤٠) فإذا (ك) .
(٤١) والمقدمات (ك) .
(٤٢) وإن كانت أفراد والحدود أزواج (ز ك) .
(٤٣) وإن (ز ك) .
(٤٤) عددها (ك) .

والمقدمات كما كانت في[٤٥] المقاييس الأُخَر[٤٦] ، لأنه إذا زيد حد واحد[٤٧] ، تزداد النتائج أقل من الحدود المتقدمة قبل المزيد بواحد ؛ لأنه لا يجتمع من الحد المزاد ومن الحد الأخير الذي قبله نتيجة ؛ وأما منه ومن سائر الحدود الأخر فتكون نتيجة . ومثال ذلك أن تزاد دَ على حدود آ بَ حَـ . فإنه إذا زيد يعرض أن تزداد نتيجتان[٤٨] ، وهما نتيجة آ دَ ونتيجة بَ حَـ . وكذلك وفي سائر هذه[٤٩] ، إذا زيدت تحت حَـ . فإن جعلت فوق آ حدثت نتيجة دَ بَ و دَ حَـ . وإن جعلت بعد آ حدثت نتيجة آ بَ ونتيجة دَ بَ[٥٠] . وكذلك[٥١] الحدود[٥٢] . فإن زيد الحد في الوسط ، فإنه على هذا المثال تكون زيادة النتائج . لأن الحد المزيد يعمل مع كل واحد من الحدود قياساً ما خلا حد واحد[٥٣] . فإنه لا يعمل معه قياساً . فإذن النتائج تكون تتكثر أكثر[٥٤] من الحدود ومن المقدمات .

---

(٤٥) في (ن م ، ب) .

(٤٦) يعني البسيطة .

(٤٧) مفرد (ز ك) .

(٤٨) تزداد بنتيجتين (ك) .

(٤٩) هذا (ب) .

(٥٠) جملة : «وكذلك . . . دَ بَ» (ن ك) .

(٥١) وفي سائر (زم ، ز ب)

(٥٢) ما بين المضروب عليه بجرة لم يوجد في السرياني بنقل إسحٰق .

(٥٣) حداً واحداً (ب) .

(٥٤) بكثير أكثر (ك) .

— ٢٦ —

[أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل]

فلأن الأشياء التي عليها تكون المقاييس هي عندنا موجودة ، وأيّما منها في كل شكل وعلى كم ضرب يتبيّن ، فإنه أيضاً بيِّن لنا أي المطلوب يكون القياس فيه صعباً ، وأيما يكون القياس فيه هيّناً.

لأن الذي يتبيَّن في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة هو هيِّن ؛ وأما الذي يتبيَّن بأشكال قليلة وعلى ضروب قليلة فإنه صعب . والكلي الموجب[1] يتبيَّن بالشكل الأول فقط ، وبذلك[2] على ضرب واحد . وأما الكلي السالب فيتبيّن بالشكل[3] الأول والثاني[4] : أما بالأول فعلى[5] ضرب واحد ، وأما بالثاني فعلى ضربين . وأما الجزئي الموجب فيتبيّن بالشكل الأول والثالث : أما بالشكل الأول فعلى ضرب واحد ؛ وأما بالشكل[6] الثالث فعلى ثلاثة أَضْرُب[7] ؛ وأما الجزئي السالب فإنه يتبيّن في كل الأشكال ، إلا أنه يتبيّن في الشكل الأول على ضرب واحد ، وأما في الثاني فعلى ضربين ؛ وأما في الثالث فعلى ثلاثة ضروب[8] .

فهو بيّن إذاً أن إيجاب الكلي الموجب صعب جداً وإبطاله هيّن .

---

(١) الواجب (ك) .

(٢) الشكل (زب) .

(٣) فيتبين بالأول (ب) .

(٤) فقط (ك) .

(٥) بالأول على (ب) .

(٦) بالثالث (ك) .

(٧) ضروب (ك) .

(٨) أضرب (ب) .

وبالجملة[٩] إبطال الكلية أسهل[١٠] من إبطال الجزئية . لأنه إنْ يتبيَّن[١١] أن المطلوب سالب كلي أو سالب جزئي يبطل أنه موجب[١٢] كليَ . والسالب الجزئي يتبيّن في كل الأشكال ؛ وأما السالب الكلي ففي شكلين[١٣] . وكذلك يعرض في[١٤] إبطال السالب الكلي ، لأنه إنْ يتبيّن أن المطلوب كلي موجب أو جزئي موجب ، يبطل أنه كلي سالب . وبيان ذلك كان في شكلين . ـ وأما إبطال الجزئيات فعلى ضرب واحد : إما أن المطلوب كلي واجب وإما كلي سالب . وأما إيجاب[١٥] المطلوبات الجزئية فسهل[١٦] ، لأنها تُتبيّن في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة . ـ وفي الجملة ، لا ينبغي أن نغفل أن الإِبطال قد يكون ببعضها[١٧] لبعض، أي إبطال كلي بإيجاب الجزئي[١٨] وإبطال الجزئي بالكلي. وأما إيجاب الكلي فمحال أن يكون (٩٤ أ) بإيجاب الجزئي؛ وأما إيجاب الجزئي فإنه يكون من إيجاب الكلي. وفي ذلك ما يتبين أن الإِبطال أسهل من الإِيجاب.

فقد تبيّن مما قيل : كيف يكون القياس ، ومن كم حد وكم مقدمة ، وكيف ينبغي أن تكون نسبتها . وأيضاً أي مطلوب يتبيّن في أي شكل ، وأيّما في أشكال كثيرة ، وأيّما في أشكال قليلة .

---

(٩) وفي الجملة (ك) .

(١٠) أهون (ك) .

(١١) إن تبيَّن (ب) .

(١٢) واجب (ك)؛ وهكذا في سائر النص.

(١٣) الشكلين (ك) .

(١٤) من (ك) .

(١٥) إثبات (ك) .

(١٦) فهيّن (فوق) ؛ (ك) .

(١٧) لبعضها ببعض (ك) .

(١٨) وإن إبطال الكلي بإثبات الجزئي (ك) .

الفصل الثاني
على اكتساب المقدمات

ـ ٢٧ ـ
[قواعد عامة للأقيسة الحملية]

فينبغي الآن أن نقول كيف نكتسب أبداً للشيء المطلوب الموضوع مقاييس ، وبأي سبيل نأخذ أوائل كل شيء . لأنه ليس ينبغي أن نعلم فقط كون المقاييس ، ولكن ينبغي لمن علمها أن تكون له قوة على أن يعملها .

فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيء البتة قولاً حقيقياً كلياً مثل قليون[١] وقلياس[٢] ، وكل شيء جزئي محسوس ؛ وأشياء أخر تحمل على هذه ؛ وذلك أن كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان أيضاً[٣] ؛ ومنها ما يقال على آخر ويقال عليها آخر ، مثل ما يقال الإنسان على قليون والحي على الإنسان . ـ وهو بيِّن أن من الأشياء ما لا يقال على شيء لأن كل واحد من المحسوسات على هذا النحو. وهو أنه لا يقال[٤] على شيء آخر إلا

---

(١) في الحاشية : الزيادة عن الأصل اليوناني وناقص في المخطوطة (ب).

(٢) ملان وزيد وقلياس (ك) .

(٣) جملة : «وأشياء . . . أيضاً» (ن ك).

(٤) هو لا يقال (م،ب).

بالعرض . لأنّا قد نقول أحياناً «ذلك الأبيض سقراط» و «ذلك الجائي قلياس»[٥] . وسيتبيّن[٦] فيما بعد أن الأشياء المقولة لها نهاية إلى فوق . ولكن ليكن ذلك في هذا الوقت موضوعاً أن من الأشياء ما يقال على آخر ولا يبرهَن عليه مقول آخر إلا على جهة الرأي المحمود . وأما الأشياء الجزئية فإنها لا تقال على أُخَر ، ولكن تقال عليها أُخَر . وأما الأوساط فيمكن فيها الجهتان[٧] ، لأنها تقال على أُخَر ويقال فيها أُخَر . وأكثر ما يكون الكلام والفحص عن هذه[٨] الأوساط .

- 43b - فينبغي أن تؤخذ مقدمات كل شيء مطلوب على هذه الجهة : بأن
(٩٤ ب) يؤخذ المطلوب أوّلاً فيوضع وينظر[٩] ما حدود الشيء وما خواصه[١٠] . ثم من[١١] بعد ذلك كل ما يلحق الشيء وأيضاً تلك التي يلحقها الشيء[١٢] وكل ما لا يمكن أن يوجد[١٣] في الشيء . وأما الأشياء التي لا يمكن الشيء فيها فلا ينبغي أن تؤخذ من جهة أن[١٤] الكلية السالبة ترتجع[١٥] . وينبغي أن نميِّز[١٦] أيّما من اللواحق[١٧] يقال بماذا ، وأيما منها خواص للشيء . وأيما

(٥) في (ك) : بعد «قلياس» : يعني المحمول .
(٦) وسيبين (ب) .
(٧) الجهتين (فوق) .
(٨) هذه (ن ك) .
(٩) موضع ونظر (ك) .
(١٠) وخواصه (ب) .
(١١) من (ن ك) .
(١٢) في (ك) ، بعد «التي يلحقها الشيء» : يعني موضوعه .
(١٣) يؤخذ (ب) .
(١٤) أن (ن ك) .
(١٥) ترجع (ب) .
(١٦) غير (فوق) ؛ نقسم (تحت) .
(١٧) في (ك) : «يعني المحمولات» . ثم : «. . . وأيما ، أي من طريق ما هو ، منها يقال على الشيء بالعرض .

منها يقال على[١٨] الشيء بالعرض . وينبغي أيضاً أن نميّز أيّما من هذه يقال بالرأي المحمود[١٩] ، وأيما منها يقال بالحقيقة ، لأنه كلما أكثر أحد من اكتساب هذه الأشياء كان أسرع له في وجود النتيجة ؛ وكلما أكثر من اكتساب الحق كان أجدر له في أن يبرهن . ـ وينبغي أن يختار[٢٠] ليس الأشياء اللاحقة لشيء جزئي ، ولكن اللاحقة لكل الشيء ، مثل أنه لا ينبغي أن يختار[٢٠] ما هو لاحق لإنسان ما ، ولكن ما هو لاحق لكل إنسان ، لأن القياس إنما يكون بالمقدمات الكلية . فإن كانت المقدمة مهملة ، فإنه غير بيّن أنها كلية . وإذا حددت المقدمة بالكل بان أنها كلية . ـ وكذلك ينبغي أن يختار[٢٠] الأشياء الكلية التي يلحقها الشيء من أجل العلة التي قيلت . وأما الشيء اللاحق فلا ينبغي أن يؤخذ كله لاحقاً[٢١] ، مثل أن الإنسان يلحقه كل الحي ، أو أن الموسيقى يلحقها كل علم . ولكن ينبغي أن يؤخذ[٢٢] الشيء اللاحق مرسلاً وكما هو جارٍ[٢٣] في القول ، لأن القول الآخر غير نافع محال[٢٤] . مثل أن كل إنسان هو كل حي وأن العدل هو كل خير . ولكن ينبغي أن يضاف «الكل» إلى الموضوع . ـ فإن[٢٥] كان الموضوع الذي ينبغي أن تؤخذ لواحقه محاطاً لشيء[٢٦] ، فإنه لا ينبغي أن ينظر في أن الأشياء اللاحقة بالمحيط أو غير اللاحقة[٢٧] هي لاحقة بالمحاط ؛ لأن كل ما لحق الحي فهو[٢٨] لا حق للإنسان . وكذلك ما لا يلحق الحي . وينبغي أن تؤخذ

(١٨) مع .

(١٩) «نسخة» بالظن . ـ في (ك) : «الرأي المحمود وهو المظنون عند الجميع أو الأكثر» .

(٢٠) نختار (ب) .

(٢١) لاحق (ك) .

(٢٢) كل (زك) .

(٢٣) جاري (ك) .

(٢٤) محال وغير نافع (ك) ؛ محال غير نافع (ب) .

(٢٥) فإذا (ك) .

(٢٦) في (ب): «بشيء» وفوقها «الشيء» .

(٢٧) الغير لاحقة (ك) .

(٢٨) فإنه (ك) .

خواص كل شيء لأن للنوع خواص(٢٩) دون الجنس ، لأنه بالضرورة في سائر الأنواع الأخر توجد(٣٠) خواص . ـ ولا ينبغي أن ينظر : هِل الشيء
(٩٥ أ) المحيط لاحق بموضوعات المحاط ، لأنه بالضرورة إن كان الحي محيطاً بالإنسان فهو لا حق لكل ما يلحقه الإنسان . بل هو أولى أن ينظر : هل الإنسان لاحق بها(٣١) . ـ وينبغي أن يؤخذ ما هو لاحق على الأكثر وما يلحق(٣٢) ، لأن قياس الشيء الذي هو على الأكثر إنما يكون من مقدمات على الأكثر إما كلها وإما بعضها ، لأن نتيجة كل شيء شبيهة بالأوائل(٣٣) . ـ ولا ينبغي أن يختار ما هو لاحق للطرفين ، لأنه لا يكون من ذلك قياس . وسنبيِّن علّة ذلك فيما يستأنف .

---

(٢٩) خواصاً (ك) .

(٣٠) تؤخذ (م ، ب) .

(٣١) أم لا (ك) .

(٣٢) لا على الأكثر (ك) .

(٣٣) يعني المقدمات (ك) .

— ٢٨ —

[قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط في الحمليات]

فإذا أردنا أن يؤخذ[١] أن شيئاً محمولاً على شيء كله ، فإنه ينبغي أن ينظر في موضوعات المحمول التي يقال عليها المحمول وفي[٢] لواحق الموضوع كلها . فإن كان بعض موضوعات المحمول ولواحق[٣] الموضوع شيئاً واحداً ، فبالضرورة يقال المحمول على كل الموضوع . ـ فإذا أردنا أن ننتج ليس موجبة كلية ، بل موجبة جزئية ، فينبغي أن نأخذ الموضوع لكلا الطرفين . فإن كانا شيئاً واحداً ، فمن الاضطرار أن يكون الطرف الأكبر في 44a بعض الطرف الأصغر[٤] . ـ فإذا[٥] أردنا أن[٦] نوجب أن المحمول لا يقال على شيء من الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر في لواحق[٧] الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول ؛ أو بالعكس ، أعني أن ننظر وفيما[٨] لا يمكن أن يكون في الموضوع وفي لواحق المحمول . فإن كان بعض هذه شيئاً[٩] أحداً على أي الجهتين كان ، فإن المحمول يكون غير مقول على شيء من الموضوع ؛ لأنه يكون أحياناً[١٠] القياس الذي في الشكل الأول وأحياناً القياس الذي في الشكل الأوسط . ـ فإن أردنا أن نوجب أن

---

(١) يوجد (ب) ؛ توجب (ك) .

(٢) في (ب) .

(٣) لوازم (ك) .

(٤) جملة : «فإذا أردنا . . . الأصغر» (ن ك) .

(٥) فإن (ك).

(٦) أن (ن ك) .

(٧) لاحق (م ، ب) .

(٨) فيما (ك) .

(٩) الأشياء (ك) .

(١٠) «من» بدل «أحياناً» (ك).

المحمول ليس هو مقولاً[١١] على بعض الموضوع ، فإنه ينبغي أن تنظر في ما يلحقه[١٢] الموضوع[١٣] وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول؛ فإن كان بعض هذه شيئاً أحداً[١٤] فإن المحمول بالضرورة ليس في بعض الموضوع.

ويتبيّن كل واحد مما قلنا بياناً أكثر هكذا[١٥] : لتكن لواحق آ[١٦] بَ (٩٥ ب) وموضوعاتها حَـ ، وما لا يمكن أن يكون في آ فليكن دَ . وأيضاً لتكون لواحق هَـ[١٦] زَ وموضوعاتها يَ ، وما لا يمكن أن يكون فيها ثَ . ـ فإن أصبت من حَـ و زَ شيئاً أحداً ، فإن آ بالضرورة تكون في كل هَـ ، لأن زَ في كل هَـ و آ في كل حَـ ، فإذن آ في كل هَـ . ـ فإن أصبت من حَـ و يَ شيئاً أحداً فإنه بالضرورة تكون آ في بعض هَـ ، لأن آ موجودة في حَـ ، و هَـ في كل يَ . ـ فإن أصبت من زَ و دَ شيئاً أحداً[١٧] ، فإنه يجب أن تكون آ غير موجودة في شيء من هَـ بقياس متقدم؛ لأن الكلية السالبة ترجع وزَ[١٨] دَ هما شيء أحَدٌ . فـ آ غير موجودة في شيء من زَ و زَ هي في كل هَـ . ـ وأيضاً إن أصبت من بَ و ثَ شيئاً أحداً ، فإن آ تكون غير موجودة في شيء من هَـ ؛ لأن ب موجودة في كل آ وغير موجودة في شيء من هَـ ؛ لأن بَ هي ثَ وقد[١٩] كانت ثَ غير موجودة في شيء من[٢٠] هَـ . ـ فإن أصبت من دَ[٢١] و يَ شيئاً أحداً ، فإن آ تكون غير موجودة في بعض هَـ ، لأنها غير موجودة في يَ . وذلك لأنها ولا في دَ موجودة ، و يَ موضوعة لـ هَـ[٢٢] . فإذن آ غير موجودة في بعض هَـ . ـ فإن أصبت من يَ و بَ شيئاً أحداً[٢٣] ، فإنه يكون القياس بانعكاس النتيجة ، لأن يَ تكون موجودة في كل آ ، لأن بَ

---

(١١) بمقول (ك) .

(١٢) فيما يلحق (ب) .

(١٣) موضوعات الموضوع .

(١٤) أحد (ب) .

(١٥) على هذا المثال (فوق) .

(١٦) هي (ز ب) .

(١٧) واحداً (ب) .

(١٨) ءَ بدل زَ (ب) .

(١٩) قد (ن ك) .

(٢٠) من (ن ك) .

(٢١) بَ (ب) .

(٢٢) له (ب) .

(٢٣) واحداً (ك) .

موجودة في كل آ وأما هـ فموجودة في كل بَ[٢٤] لأن بَ هي يَ[٢٥] . وأما آ فإنها ليس بالضرورة في كل هـ[٢٦] ، ولكنها في بعضها بالضرورة من جهة[٢٧] أن الكلية الموجبة[٢٨] ترتجع جزئية .

فهو بيّن أنه ينبغي أن نتفقد[٢٩] ما ذكرنا في حدّي كل مطلوب ، لأن بهذه تكون جميع المقاييس . وينبغي أن نقصد[٣٠] من اللواحق والموضوعات إلى الأوائل والكلية حداً . مثلما إذا قصدنا[٣١] إلى لواحق هـ فهو أوْلَى أن ننظر في وَ زَ[٣٢] من أن ننظر في[٣٣] زَ فقط. وإذا نظر في لواحق[٣٤] آ فهو أولى أن ننظر في وَ حَـ من أن ننظر في حَـ، لأنه إن كانت آ موجودة في وَ زَ[٣٥] فإنها وفي زَ موجودة، وفي هَـ. فإن كانت آ ليست لاحقة لـ وَ زَ[٣٥] فقد يمكن أن تكون لاحقة لـ زَ[٣٥] . وكذلك ينبغي أن نتفقد في الأشياء التي يلحقها الشيء[٣٦] لأنه إن كان لاحقاً للأوائل[٣٧]، فإنه لاحق لما تحت ذلك؛ وإن كان ليس لاحقاً للأوائل فقد يمكن أن يكون لاحقاً لما تحتها .

وهو بيّن أن النظر يكون في الثلاثة الحدود والمقدمتين . فإن المقاييس كلها تكون في الأشكال التي ذُكرت . لأنه يتبيّن أن آ موجودة في كل هَـ إذا أُخذ[٣٨] شيء من هَـ و زَ[٣٩] شيئاً واحداً[٤٠] ؛ ويكون هذا المأخوذ الحد

---

(٢٤) أي نعمد (ك) .

(٢٥) يَ هي بَ (م ، ب) .

(٢٦) ب (ك) .

(٢٧) جهة (ن ك) .

(٢٨) الواجبة (ب) .

(٢٩) نفتقد (ك) .

(٣٠) أي نعمد (ك) .

(٣١) قصد (ك) .

(٣٢) «مثل ، الحي» (فوق)؛ «د» بدل ز (ب) .

(٣٣) في (ن ك) .

(٣٤) «يعني بقوله ما يلحق: موضوعاتها . (الحاشية ب) .

(٣٥) دَ بدل زَ (ب) .

(٣٦) (آ) (ز ب) .

(٣٧) له الأوائل (ب) .

(٣٨) وُجِدَ (ك) .

(٣٩) الح ، والز (ك) .

(٤٠) أحداً (فوق)؛ (ك) .

الأوسط وتكون الأطراف آ و[٤١] هـ ؛ فيكون الشكل الأول . ـ ويتبيّن[٤٢] أن آ موجودة في بعض هَـ إذا أخذ شيء من حَـ و يَ شيئاً واحداً[٤٣]، ويكون ذلك في الشكل الثالث ؛ ويكون الحد الأوسط يَ[٤٤] . ـ ويتبيّن[٤٥] أن آ غير موجودة في شيء من هَـ إذا أَخذ شيء[٤٦] من دَ و زَ شيئاً واحداً ؛ ويكون على هذه الجهة الشكل الأول والثاني : أما الشكل الأول فلأن آ غير موجودة في شيء من زَ إذ[٤٧] كانت ترتجع السالبة و زَ موجودة في كل هَـ ؛ وأما الشكل الثاني فلأن دَ غير موجودة في شيء من آ وموجودة في كل هَـ . ـ ويتبين أن آ غير موجودة في بعض هَـ إذا كان دَ يَ[٤٨] شيئاً واحداً ؛ وذلك الشكل الثالث ، لأن آ تكون غير موجودة في شيء من يَ وتكون هَـ (٩٦ ب) موجودة في كل يَ . ـ فهو إذن بيّن أن المقاييس كلها إنما تكون بالأشكال التي ذُكرت ، وأنه لا ينبغي أن نختار في اكتساب المقدمات ما يلحق كلا الطرفين من جهة أنه ليس يكون عن ذلك قياس البتة . لأنه في الجملة ليس يوجب شيء من لواحق الطرفين ، ولا يمكن أن يسلب شيء من لواحق الطرفين ؛ لأنه ينبغي أن يكون الحد الأوسط موجوداً في الواحد وغير موجود في الآخر .

وهو بيِّن أن سائر النظر الذي في الاختيار غير نافع في أن يعمل قياساً[٤٩] : مثل أنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً واحداً[٥٠] ، وإذا[٥١] كانت موضوعات آ وما لا يمكن أن يكون في هَـ شيئاً واحداً ؛ وأيضاً إن كان

---

(٤١) و (ن ك) .

(٤٢) ونتبيّن (ب) .

(٤٣) حَ و زَ (ب)؛ من الح وإلى شيء أحد (ك) .

(٤٤) اليَ (ك).

(٤٥) ويبين (ب) .

(٤٦) شيء (ن ب) .

(٤٧) فإذاً (ك) .

(٤٨) زَ يَ (ب) .

(٤٩) قياس (ك) .

(٥٠) أحداً (فوق) ؛ (ك) ؛ وكذلك في سائر النص.

(٥١) فإن (ك) .

مما لا[٥٢] يمكن أن يكون في كل[٥٣] واحد منهما شيء واحد[٥٤] ؛ فإنه لا يكون قياس عن ذلك . ـ لأنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً أحداً مثل بَ زَ ، يكون الشكل الثاني وتكون مقدماته موجبة[٥٥] . ـ فإن كانت موضوعات آ وما لا يمكن أن يكون في هَـ شيئاً واحداً مثل هَـ ثَ ، فإنه يكون الشكل الأول وتكون المقدمة الصغرى فيه سالبة . ـ فإن كان ما لا يمكن أن يكون في واحد منهما شيئاً أحداً مثل دَ ثَ فإن كلتا المقدمتين تكونان[٥٦] سالبتين إما في الشكل الأول وإما في الشكل[٥٧] الثاني . وعلى هذه الجهة ليس يكون قياس البتة .

وهو بيِّن أنه[٥٨] إنما ينبغي أن يؤخذ في النظر شيء واحد[٥٩] ، وأنه ليس[٦٠] ينبغي أن يؤخذ غير أو ضد . أما أولاً فإن النظر إنما يكون من أجل الحد الأوسط ، والحد الأوسط لا ينبغي أن يؤخذ مختلفاً ، ولكن شيئاً واحداً . وأما بعد ذلك فإنه أي قياس عرض بأن يؤخذ[٦١] أضداد وما لا يمكن أن يكون في شيء أحد ، فإن ذلك القياس ينحل إلى أحد هذه الأنحاء التي ذكرنا . مثل أنه إن كانت بَ و زَ أضداداً وغير[٦٢] ممكنة أن تكون في شيء أحد ، فإنه يكون قياس عن ذلك أن آ غير موجودة في شيء من هَـ[٦٣] ؛ فإذن[٦٤] بالضرورة تكون بَ و ثَ شيئاً أحداً[٦٥] . ـ وأيضاً إن كانت بَ و يَ لا يمكن أن تكون في شيء أحد[٦٦] ، فإنه يكون قياس[٦٧] أن

---

(٥٢) مما (ن ك).

(٥٣) كل (ن ك) .

(٥٤) شيئاً واحداً (ك) .

(٥٥) واجبة (ك) .

(٥٦) تكون (ك) .

(٥٧) الشكل (ن ك) .

(٥٨) أنه (ن ك) .

(٥٩) أحد (ك) .

(٦٠) لا (ك) .

(٦١) توجد (ب) .

(٦٢) أو غير (ك) .

(٦٣) ناقص من اليوناني، وساقط من نص (ب) الجملة التالية: «فإذن . . . في شيء من هَـ» . .

(٦٤) فإذا (ك) .

(٦٥) واحداً (ك) .

(٦٦) واحد (ك) .

(٦٧) قياساً (ب) .

آ غير موجودة في بعض هـَ . لأنه يكون على هذه الجهة الشكل الثاني لأن بَ موجودة في كل آ وغير موجودة في شيء من هـَ . فإذن بالضرورة تكون يَ وبعض دَ شيئاً أحداً لأنه لا فرق بين أن تكون بَ و يَ غير ممكنة في شيء واحد وأن تكون يَ و دَ شيئاً واحداً[٦٨] ، لأنه قد أخذ جميع ما لا يمكن أن يكون في هـَ[٦٩] .

فهو بيِّن أن من هذا النظر ليس يكون قياس البتة . لأنه إن أخذت[٧٠] بَ و زَ أضداداً ، فإن القياس إنما يكون بأن بَ و ثَ شيء أحد . ويعرض للذين ينظرون هذا النظر أن يكون نظرهم[٧١] في غير الطريق الاضطرارية[٧٢] جهة أنهم[٧٣] يغفلون[٧٤] أن بَ و ثَ شيء أحد .

---

(٦٨) أحداً (ك) .

(٦٩) قوله: لا يمكن أن يكون في شيء أحد ـ جمع به جميع المتقابلات، فإنها كلها لا يمكن أن يوجد كل متقابلين منها في شيء أحد. وحقاً إن القياس على أن آ موجودة في بعض هـَ يكون في الشكل الثاني في الضرب الرابع منه، وذلك أنه إذا كانت بَ و يَ التي هي موضوع هـَ متقابلتين، ومن البيّن أن يَ إذا كانت أخص من هـَ فهي غير موجودة في بعض هـَ. وكل مباين لـ هـَ أيّ مباينة كانت: كلية كانت أو جزئية، فقد سمّي ث، فيكون حينئذ بَ و ثَ شيئاً واحداً، و بَ هي محمول و ثَ هي مباينة لـ هـَ، إلا أن مباينتها جزئية. فقد تقوّمت لنا مقدمتان: إحداهما القابلة بَ على كل آ، والأخرى بَ التي هي ثَ غير موجودة في بعض هـَ. وهذا هو، كما قال الفيلسوف، نظم الشكل الثاني. والنتيجة كما قال أن آ غير موجودة في بعض هـَ.

(٧٠) أخذنا (ك) .

(٧١) نظرهما (ك) .

(٧٢) يعني الاضطراري في هذا الوضع من أن يذهب إلى أخذ الأوسط أضداداً ليس تحته نتيجة، هي أن يضع الحدود على الفصل الأول محمولة وموضوعة ، ممكن بقياسٍ آخر يوجب ذلك .

(٧٣) إنهما (ك) .

(٧٤) يعقلون (ب) .

— ٢٩ —

[تفقد الأوسط في المقاييس التي تُرفع إلى المحال ، وفي المقاييس الشرطية ، والمقاييس ذوات الجهة]

وعلى هذه الجهة تكون المقاييس التي ترفع إلى المحال ، لأن هذه كلها إنما تكون باللواحق التي للطرفين وبالتي يلحقها الطرفان . والنظر في القياس الجزمي والرافع إلى المحال واحد : لأن الشيء الذي يتبيّن جزماً يكون أن يتبيّن برفع الكلام إلى المحال وبحدود[1] واحدة . والذي يتبيّن برفع الكلام إلى المحال يكون أن يتبيّن جزماً . مثل أن[2] آ غير موجودة في شيء من هـ . وإلا فلتكن موجودة في بعضها . ولأن[3] بَ موجودة في كل آ ، و آ موجودة في بعض هـ ، فإن بَ موجودة في بعض هـ . ولكن كانت بَ غير موجودة في شيء من هـ . ـ وأيضاً إن آ موجودة في بعض هـ . لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من هـ ، وكانت هـ موجودة في كل يَ فإن آ غير موجودة في شيء من يَ ، ولكن قد كانت موجودة في كلها[4] . ـ وكذلك يعرض في سائر المطلوبات . لأنه أبداً يكون في جميع المطلوبات البيان الذي يكون برفع الكلام إلى المحال من لواحق الطرفين وما يلحقها الطرفان[5] . ونظر واحد يكون في كل مطلوب للذي[6] يقيس[7] جزماً أو

---

(١) وحدود (ك) .

(٢) أن (ن ك) .

(٣) لأن (ك) .

(٤) في كل هـ (م ، ب) .

(٥) الطرفين (ك) .

(٦) الذي (ك) .

(٧) نقيس (ب) .

يرفع[٨] الكلام إلى المحال ، لأن كلا البرهانين من حدود واحدة . مثل[٩] أن نتبيّن[١٠] أن آ غير موجودة في شيء من هـَ . لأنه إن صُيِّرت مَوجودة في - 45b - بعضها كانت بَ موجودة في بعضِ هـَ ، وذلك محال . فإن أخذت بَ غير موجودة في شيء من هـَ وموجودة في كل آ ، فإنه يتبيّن جزماً أن آ غير موجودة في شيء من هـَ . وأيضاً أن نتبيّن[١١] جزماً أن آ غير موجودة في شيء من هـَ[١٢] : فإن ذلك أيضاً يتبيّن برفع الكلام إلى المحال إن وضعت آ موجودة في بعض هـَ . وكذلك يعرض في سائر المطلوبات لأنه يجب في كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أن يؤخذ[١٣] حد آخر[١٤] مشترك للقياس الجزمي والرافع إلى المحال . فإذا[١٥] ارتجعت[١٦] هذه المقدمة وبقيت الأخرى على حالها يكون القياس جزمياً وبتلك الحدود بعينها التي بها يكون[١٧] القياس الرافع إلى المحال . لأن القياس الجزمي ينفصل من الرافع إلى المحال بأن[١٨] كلتا المقدمتين تؤخذ في الجزمي حقاً ؛ وأما في الرافع إلى المحال فإن الواحدة تؤخذ[١٩] كذباً .

وسيبين[٢٠] ذلك فيما يستأنف[٢١] بياناً أكثر إذا نحن تكلمنا على المحال . وأما الآن ، فليكن ذلك بيّناً أنه في أشياء واحدة ينبغي أن ينظر القائس[٢٢] جزماً والقائس برفع الكلام إلى المحال .

وأما في سائر المقاييس الشرطية مثل التي تكون بتحويل القول أو

---

(٨) برفع (ب) .

(٩) ما (زك) .

(١٠) يبين (ب) .

(١١) يتبين (ب) .

(١٢) جملة : «وأيضاً . . . من هـَ» (ن ك) .

(١٣) يوجد (ب) .

(١٤) واحد (ك) .

(١٥) فلأن إذا (ك) .

(١٦) معنى ارتجعت : أي أخذت نقيضها الذي كان أولاً قبل أن أقلبه إلى الكذب .

(١٧) كان (ك) .

(١٨) كأن (ك) .

(١٩) توجد (ب) .

(٢٠) سنبين (ب) .

(٢١) نستأنف (ب) .

(٢٢) المقيس (فوق) .

بكيفية[٢٣] ، فإن النظر ليس يكون في المقدمات الشرطية منها ، ولكن في القول المحوّل . والنظر في ذلك يكون على نحو ما يكون في المقاييس الجزمية . وينبغي أن نتفقد ونقسم[٢٤] على كم ضرب تكون المقاييس الشرطية .

فعلى هذا النحو يتبيّن كل مطلوب . ومن المطلوبات ما يتبيّن على نحو آخر مثل ما نتبيّن[٢٥] الأشياء الكلية بشرط من النظر في الأشياء الجزئية . لأنه إن كانت حَـ و يَ شيئاً واحداً ، وكانت هَـ موجودة في يَ فقط ، فإن آ موجودة في كل هَـ . وأيضاً إن كانت دَ و يَ شيئاً واحداً وكانت هَـ مقولة على يَ فقط ، فإن آ غير مقولة على شيء من هَـ . فهو بيِّن أنه وعلى[٢٦] هذه الجهة ينبغي أن ينظر[٢٧] . ـ وعلى هذا النحو يكون النظر في الأشياء الاضطرارية والممكنة ، لأن النظر في قياس المطلوب المطلق أو المطلوب الممكن واحد وبحدود واحدة في الترتيب يكون . وينبغي أن يؤخذ[٢٨] في الأشياء الممكنة ما ليس بموجود ولكنه يمكن أن يوجد ، لأنه قد تبيّن أن بهذه يكون قياس الممكن . وكذلك في سائر الصفات[٢٩] .

---

(٢٣) (الاستثناء) . يعني تحويل القول أن (يؤخذ مقابل التالي) بأن يحول (عن) كيفيته (عند) (الاستثناء) . فإن كان موجباً استثني «بسالب وإن كان سالباً استثني بموجب» . فقولنا : إن كان هذا المرئي إنساناً فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ؛ ومعنى «أو بكيفية» أن يستثنى المقدم ويبقى على كيفيته الأولى ، إن كان سالباً فسالب وإن كان موجباً فموجب . مثلُ إن كان هذا المرئي إنساناً فهو حيوان لكنه إنسان .

(٢٤) شرح متى : تقسيم؛ نميز (فوق).

(٢٥) تتبين (ب) .

(٢٦) على (م ، ب) .

(٢٧) ننظر (ب) .

(٢٨) يوجد (ك) .

(٢٩) إنما كانت الحدود التي منها تأليف القياسات المطلقة والقياسات الممكنة واحدة بأعيانها لأن المطلقة (طبيعتها = طبيعته) طبيعة الممكن وذلك أن الشيء الذي هو موجود الآن فقط قد كان قبل وجوده ممكناً والذي هو غير موجود الآن فقط قد كان قبل الآن ممكناً .

فهو[٣٠] بيّن مما قيل أنه ليس فقط بهذه السبيل يمكن أن تكون كل المقاييس ، لكن ومحال أن تكون بغيرها . لأنه قد تبيّن أن كل قياس إنما يكون بواحد من الأشكال التي ذُكرت فيما تقدم . وهذه الأشكال محال أن تكون إلا من الأشياء اللاحقة أو[٣١] من الملحوقة[٣٢] ، لأن من هذه تكون
46a - المقدمات واكتساب الحد الأوسط . فإذن ليس يمكن أن يكون قياس
(٩٨ ب) بأشياء أُخَر .

(٣٠) فقد تبين (ك) .
(٣١) أو (ن ك) .
(٣٢) الأشياء اللاحقة أي «المحمولة» و «الملحوقة» ، أي «الموضوعة» .

— ٣٠ —

[البحث عن الأوسط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات]

أما المأخذ في الأشياء كلها فواحد[١] ، أعني في الفلسفة وكل صناعة وكل تعليم بأنه[٢] ينبغي أن تعرف في كل مطلوب الأشياء الموجودة في الشيء والتي فيها يوجد الشيء . ويكتسب ذلك على أكثر ما يمكن[٣] . ويتفقد ذلك في ثلاثة حدود . ويكون النظر[٤] في السلب على نحو ما وفي الإيجاب على نحو آخر . أما الحقيقي ، فمن الحقيقة ؛ وأما المقاييس الجدلية فمن[٥] المقدمات المأخوذة من الرأي المحمود .

وقد قيلت في الجملة أوائل المقاييس كيف هي ، وعلى أي نحو ينبغي أن يكتسب . لكن لا نقصد إلى كل ما يقال ولا إلى أشياء واحدة في

---

(١) أعني المذهب العام في استنباط المقاييس في الصناعات كلها واحد ، وهو الذي (ذكرتم بعدها) لكل من واحد من الصناعات بطرق خاصة بحسب مواردها أعني الصنائع الخمس القياسية ، وهي الفلسفة والجدل والسوفسطاء (يعني السوفيسطاء) والخطاة والشعر.

(٢) لأنه (ك) .

(٣) يعني «بالشيء» جزءي المطلوب ويعني «بالتي فيها يوجد» الموضوعات ؛ ويعني «بالشيء» «جزءي المطلوب» ويعني بـ «يكتسب ذلك على أكثر مما يمكن» «أن توجد تلك (المواد) الموصوفة من المحمول والموضوع بأكثر ما يمكن» .

(٤) للنظر (ك) .

(٥) من (ك) .

الإيجاب والسلب ، ولا في الإيجاب على الكلي أو على الجزئي[٦] ، وفي السلب عن الكل أو عن الجزء ؛ ولكن لكي نقصد إلى أشياء قليلة محدودة . وينبغي أن نختار في كل واحد من الأشياء المطلوبة مقدمات خاصية[٧] مثل ما إن كان المطلوب خيراً أو علماً . ـ فإن أكثر المقدمات[٨] في[٩] كل صناعة خاصية لتلك[١٠] الصناعة ؛ ولذلك[١٠] يحتاج في معرفة أوائل كل شيء إلى التجربة كما يحتاج في علم النجوم إلى التجربة بأمور النجوم ؛ لأنه لما علمت الظاهرات علماً كافياً حينئذ وجدت البراهين النجومية . وكذلك يعرض في كل صناعة وكل علم . فإذن إن أخذت الأشياء الموجودة في كل مطلوب ، فإنه لنا أن نظهر[١١] البراهين حينئذ بسهولة . لأنه إن لم يتخلف شيء في[١٢] الخبر من الموجود في الأشياء بالحقيقة ، فإنا نقوى[١٣] أن[١٤] نجد برهان كل ما له برهان ، وما ليس له برهان يتبيّن ذلك فيه[١٥] .

فقد قيل في الجملة كيف ينبغي أن تُختار المقدمات . أما بالاستقصاء[١٦] فقد خبرنا بذلك في كتاب «الجدل» .

---

(٦) إيجاب الكل . . . الجزء (فوق) .
(٧) خاصة (ب) .
(٨) مقدمات (فوق) .
(٩) في (ن ك) .
(١٠) كذلك (ك) .
(١١) تظهر (ب) .
(١٢) من (ك) .
(١٣) نقول (ب ، ك) .
(١٤) إننا (ب) .
(١٥) يعني أن ما ليس له برهان فقد يصلح أن يستعمل فيه الطريق الذي قيل أنه على العموم وكيف ينبغي أن تختار المقدمات ، وهو الذي في هذا المذهب .
(١٦) يعني القول الخاص في الاستنباط لمقاييس ما ليس له برهان .

ـ ٣١ ـ
[القسمـة]

وأما أن القسمة التي تكون بالأجناس جزء صغير من هذا المأخذ ، فإنه سهل أن يعرف . لأن القسمة كأنها قياس ضعيف ، لأنها تقدم ما ينبغي أن يبرهن وتنتج أبداً شيئاً فوقانياً[١] . ـ أما أولاً فهذا بعينه أغفل[٢] كل المستعملين للقسمة والذين كانوا يتعاطون أن يقنعوا أنه يكون برهان في الذات وفي ماهية الشيء . فإذن وهم مستعملون القسمة[٣] ما كانوا فهموا أي شيء الذي[٤] يمكن أن يتبيّن قياساً ، ولا أن ما يتبيّن بالقياس هكذا يتبيّن على نحو ما قلنا . ـ لأنه إذا احتيج أن يتبيّن[٥] شيء في البراهين ينبغي أن يكون الحد الأوسط الذي به يكون القياس أصغر أبداً من الطرف الأول . وأما في القسمة فبخلاف ذلك يكون ، لأنها تأخذ الحد الأوسط أكبر . فليكن الحي آ والمائت ب والأزلي[٦] حـ ؛ وأما الإنسان الذي ينبغي أن يوجد[٧] حده فليكن دَ . فالمستعمل للقسمة يأخذ أن كل حي إما أن يكون مائتا أو أزلياً[٨] . وذلك هو أن كل آ إما أن يكون بَ أو حَـ . وأيضاً يضع أن الإنسان «حي» في قسمته ، ثم يأخذ أن آ محمول على دَ . فالقياس[٩] هو أن

---

(١) شيء فوق (ك) .
(٢) اغفله (ب) .
(٣) مستعملوا للقسمة (م ، ب) .
(٤) أنهى الذي (م) .
(٥) تبيين (ك) .
(٦) حي ، مائت ، أزلي (ك) .
(٧) يؤخذ (ب) .
(٨) مائت ، أزلي (ك) .
(٩) والقياس (ك) .

كل دَ إما أن يكون بَ أو حَـ ؛ فإذن الإنسان بالضرورة إما أن[١٠] يكون مائتاً أو أزلياً ؛ وإما حياً مائتاً فليس بالضرورة ؛ ولكنه يأخذ هذا عن غير برهان ، وهو[١١] الذي كان ينبغي أن يبرهنه . وأيضاً إذ يضع[١٢] أن آ هو حي مائت ، وذو الأرجل بَ وغير ذي الأرجل حَـ ، والإنسان دَ ، فإنه يأخذ أن آ إما أن تكون في بَ أو في حَـ . لأن كل حي مائت إما أن يكون ذا أرجل أو يكون غير ذي أرجل . ويأخذ آ مقولة[١٣] على دَ لأنه أخذ أن الإنسان حي مائت . فإذن بالضرورة الإنسان هو حي ذو أرجل أو غير ذي أرجل . وأما ذو أرجل فليس بالضرورة ، ولكن يأخذ ذلك ؛ وهذا أيضاً الذي كان يجب أن يبرهن . وعلى هذه الجهة ، إذ يقسمون أبداً ، يعرض أن يكون الحد الأكبر هو الأوسط ؛ وأما الفصول والحد[١٤] الذي كان يجب أن يكون عليه البرهان فتكون أطرافا[١٥] . وآخر[١٦] ذلك أن يكون هذا هو إنسان[١٧] أو ما كان الشيء المطلوب ؛ فليس[١٨] يقولون شيئاً بيّناً البتة[١٩] حتى إنه يعرض (٩٩ ب)

---

(١٠) أن (ن ك) .

(١١) هو (ن ك) .

(١٢) نضع (ب) .

(١٣) مقولاً (ك) .

(١٤) القسمة يظن بها أنها تنتج حد الشيء (حد للشيء) (فأخبر) أنه ليس كذلك .

(١٥) قوله «أطراف» مثل قوله «إما ناطق وإما غير ناطق» . وقد بين هذا فيما بعد» ؛ أطراف (م ، ك) .

(١٦) وأخذ (ب) .

(١٧) إن هذا هو لإنسان (ب) .

(١٨) وليس (ب) .

(١٩) أي ليس يضعون البتة في القسمة أشياء بينة لا تحتاج إلى برهان حتى يلزم عنها شيء آخر اضطراراً كما هو في القياس ، بل يضعون فيها أشياء غير بينة تحتاج إلى برهان . والذي يجعلونه نتيجة القسمة لا يلزم عن أحدهما الأشياء الموضوعة فيها اضطراراً . (فالذي) يضعونه في القسمة أخذهم (= أخذهما) الحيوان إما ناطق وإما غير ناطق . وهذا ليس أبداً بين بنفسه بل يحتاج فيه إلى برهان . ثم يضعون أن =

منه آخر باضطرار . ولا يتوهمون أنه يمكن أن تُكتسب المقدمات على نحو ما قيل . فهو بيّن أنه لا يمكن بهذا المأخذ أن يسلب شيئاً ، ولا يمكن أن يقاس قياس في العرض أو في الخاصة أو في الجنس ولا في الأشياء التي نجهل هل هي هكذا أو هكذا . مثل أن القطر ليس له مقدار مشترك وللضلع[٢٠] . لأنه إن أخذ أن كل طول إما أن يكون له مقدار مشترك أو لا يكون له ، وأن القطر طول ، فهو ينتج أن القطر إما أن يكون له مقدار مشترك ، وإما أن لا يكون له . فإن أخذ أن القطر ليس له[٢١] مقدار مشترك ، فإنه يأخذ ما كان ينبغي له أن يبرهن . فإذن ليس للقسمة أن تبرهن شيئاً ؛ لأن السبيل هذه[٢٢] هي[٢٣] ، وبهذه السبيل ليس يتبيّن شيء . فليكن الذي له مقدار مشترك أو غير مشترك آ والطول بَ والقطر حَـ . ـ فهو بيّن أن الطلب بالقسمة ليس يصلح في كل نظر ، ولا في الشيء الذي يظن أن القسمة تصلح له يكون هذا الطلب نافعاً .

فهو بيّن ما قد قيل من أي الأشياء تكون المقاييس ، وكيف ، وإلى أي شيء ينبغي أن نقصد في كل مطلوب .

= الإنسان حيوان وهذا أيضاً (قد ينبغي) أن يكون بيناً بنفسه (لم ؟ ينتجون) أن الإنسان حيوان ناطق . وهذا لا يلزم عما وضع في القسمة اضطراراً بل (إنما يؤخذ أخذاً) . والذي يلزم اضطراراً هو أن الإنسان إما ناطق وإما غير ناطق ولم يكن المطلوب هذا ولا هذا . القياس (ينتفع) به لأنه ينتج (مسلوباً) فيه .

(٢٠) والضلع (ب) .

(٢١) له (ن ك) .

(٢٢) جملة : «كان . . . هذه» (ن ك) .

(٢٣) هي (ن ب) .

الفصل الثالث[١]

ـ ٣٢ ـ

[قواعد لاختيار المقدمات والحدود والأوسط والشكل]

وأما بعد ذلك فإنه ينبغي أن نقول كيف نرفع[٢] المقايس إلى الأشكال
47a التي ذكرنا ، لأن ذلك بقية ما كان يجب أن ننظر[٣] فيه . لأنه إن عرفنا كون المقاييس وكانت[٤] لنا قدرة على أن نوجدها أيضاً[٥] ، وأيضاً على أن نردّ ما[٦] كان منها إلى الأشكال التي ذكرنا ، فإن ذلك تمام غرضنا الأول . ويعرض فيما[٧] سنتكلم فيه الآن من حل المقاييس إلى الأشكال أن يتحقق[٨] ما قيل أوّلاً ويكون أبيَن هكذا كما قيل . لأنه يجب أن يكون الحق شاهداً لنفسه ومتفقاً من[٩] كل جهة .

فينبغي أولاً أن نتعاطى أخذ[١٠] مقدمتي القياس لأنه أسهل أن نقسم الكلام إلى ما كثر منه ، لا إلى ما قل[١١] . والكثيرُ هو مؤلف ، والقليل

---

(١) القسم الثالث من أنالوطيقا (ك).
(٢) تُرفع (ب) .
(٣) ينظر (ب) .
(٤) وكان (ك) .
(٥) أيضاً (ن ك) .
(٦) قد (زك) .
(٧) ممّا (ب) .
(٨) نتحقق (ب) .
(٩) في (م) .
(١٠) أحد (ب) .
(١١) يعني أن قسمة الشيء إلى أعظم أجزائه أسهل من قسمته إلى أصغر أجزائه التي هي أجزاء أجزائه .

الذي منه التأليف[١٢] . وأيضاً من بعد ذلك ينبغي أن نفحص أيّما المقدمة الكبرى وأيّما الصغرى[١٣] ، وهل هما موجودتان في القياس أم الواحدة . لأنه قد يعرض أن يقدموا الكبرى ويسكتوا عن الصغرى ؛ وذلك إما في المساءلة وإما في الكتب . وإما أن يقدموا الصغرى ويسكتوا عن المقدمة التي بها تنتج الصغرى . وأحياناً يقدمون أشياء لا تعين في إيجاب النتيجة ولا في نقضها . فينبغي إذن أن[١٤] نفحص إن كان أُخِذ في القياس[١٥] شيء لا نحتاج[١٦] إليه ، أو إن كان ينقصه شيء نحتاج إليه ، لكي[١٧] نرفض ما لا نحتاج إليه ونضع ما نحتاج إليه حتى نبلغ الإتيان[١٨] إلى المقدمتين . لأنه بلا هاتين ليس يكون أن يرد الكلام إلى الأشكال . ـ ومن الكلام ما تسهل[١٩] فيه المعرفة بما فيه من النقصان ، ومنه ما يجوز المعرفة ويظن أنه قياس من جهة أنه يعرض منه شيء اضطراري ، مثل أنه إن قدم أن ببطلان غير[٢٠] جوهر ليس يبطل جوهر ، وببطلان أجزاء الجواهر[٢١] تبطل[٢٢]

---

(١٢) يعني أن الجزء العظيم من الشيء هو «أيضاً مؤلف من الشيء نفسه» .

(١٣) والجزء الصغير هو الذي منه مؤلف الجزء العظيم .

(١٤) إن إذن (ك) .

(١٥) والقياس (فهو) : فأجزاؤه العظمى هي المقدمات وأجزاؤه الصغرى هي الحدود التي هي أجزاء المقدمات .

(١٦) يحتاج (ب)؛ وهكذا في سائر النص .

(١٧) لكن (م ، ب) .

(١٨) يبلغ الإنسان (ب) .

(١٩) قال بآ: المثال في ذلك ما تستعمله الفلاسفة . فإنهم يذكرون الكبرى ويلغون الصغرى إذ كانت محصورة فيها ؛ وما تستعمله الخطباء : فإنهم يذكرون الصغرى ويلغون الكبرى . بما قد ذكره المفسرون في تفاسير هذا الكتاب .

(٢٠) الذي يلزم هاتين المقدمتين بالقياس هو أن أجزاء الجواهر (ب : الجوهر) ليست لا جوهر وتلزم هذه النتيجة ، لا بقياس أن أجزاء الجواهر جواهر ، وإنما لزم ذلك من قبل أن ما لم يكن لا جوهر (ب : جوهراً) فهو جوهر» .

(٢١) الجوهر (ك) .

(٢٢) يبطل (ك) .

الجواهر . لأنه إذا قدم ذلك فإنه يعرض أن يكون جزء الجوهر بالضرورة جوهراً . غير أن ذلك ليس هو مجتمعاً من[٢٣] هذه المقدمات ، ولكن تنقصه مقدمات . وأيضاً إن[٢٤] كان إنسان موجوداً[٢٥] فحي موجود ؛ وإن كان حي موجوداً[٢٦] ، فجوهر موجود ؛ فإن كان إنسان موجوداً فجوهر موجود بالضرورة[٢٧] . غير أنه غير مجتمع بعد من هذه المقدمات لأنه[٢٨] ليس تناسب المقدمات كما قلنا فيما تقدم . وتعرض لنا الخدعة في هذا الكلام من جهة أنه يعرض شيء اضطراري من الموضوعات فيه . لأن القياس هو اضطراري ، ولكن الاضطراري يذهب على أكثر مما يذهب عليه القياس . لأن كل قياس اضطراري ، وليس كل اضطراري قياساً[٢٩] . فإذاً ليس يجب إذا عرض شيء بالضرورة بوضع أشياء ، ينبغي أن نتعاطى رفع ذلك إلى شكل . ولكن ينبغي أن تؤخذ أولاً[٣٠] المقدمتان ، ومن بعد ذلك ينبغي أن نقسمها إلى الحدود . وينبغي أن يصير الحد الأوسط من الحدود المقول في كلا المقدمتين . لأن الحد الأوسط بالضرورة موجود في كلى
(١٠٠ ب) المقدمتين في كل الأشكال .

- 47b - فإن كان الحد الأوسط محمولاً في المقدمة الواحدة ، وآخر محمول عليه في الأخرى ، أو كان محمولاً في الواحدة وآخر مسلوب عنه في الأخرى[٣١] ، فإنه يكون الشكل الأول . فإن كان الحد الأوسط محمولاً في

---

(٢٣) «في وفوقها» من (ك) .

(٢٤) حقاً هذا القول في أن اللازم له ليس لزومه بقياس أشد وأغمض من المثال الأول . وذلك أن فيه قولين فيهما حد وسط وهو الحيوان . ويتبين أن اللازم ليس بقياسي (بد : بقياس) بأنه قد يمكن أن تجعل المقدمتين مقدمة واحدة بأن يقال : إن كان الحيوان اللازم للإنسان موجوداً ، فالجوهر موجود .

(٢٥) الإنسان موجود (ك) .

(٢٦) موجود (ك) .

(٢٧) فإذن . . . موجود . . . موجوداً (ك) .

(٢٨) لأن (ك) .

(٢٩) قياس (ك) .

(٣٠) ينبغي أولاً أن تؤخذ (ك) .

(٣١) جملة : «أو . . . الأخرى» (ن م ، ب) .

الواحدة مسلوباً في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأوسط . فإن[٣٢] كان الحدان محمولين على الحد الأوسط أو الواحد محمولا[٣٣] والآخر مسلوبا[٣٤] ، فإنه يكون الشكل الأخير ؛ لأنه هكذا كانت نسبة الحد الأوسط في كل شكل . وكذلك وإن لم تكن المقدمات كلية ، لأن تحديداً واحداً يكون للحد الأوسط . فهو بيّن أن أي كلام لا يوجد فيه شيء واحد مرتين فإنه ليس قياساً[٣٥] ، لأنه لم يوجد فيه حد أوسط . ولأنه[٣٦] معلوم عندنا[٣٧] أيّما من المطلوبات يتبيّن في كل واحد من الأشكال ، وفي أيّما يتبيّن الكلي ، وفي أيّما يتبيّن الجزئي . فإنه بيّن أنه لا ينبغي أن ننظر في جميع الأشكال ، ولكن لكل مطلوب في الشكل الخاص به[٣٨] . فكل ما كان من المطلوبات يتبيّن بأشكال كثيرة ، فإنا إنما نعرف الشكل الذي به يتبين المطلوب[٣٩] بوضع الحد الأوسط .

---

(٣٢) وإن (ك) .

(٣٣) محمول (ك) .

(٣٤) مسلوب (ك) .

(٣٥) قياس (ك) .

(٣٦) فلأنه (م ، ب) .

(٣٧) عندنا معلوم (ك) .

(٣٨) مثل الجزئية السالبة فإنها تبين في الأشكال كلها . والموجبة الجزئية تبين في الشكل الأول وفي الشكل الثالث . والموجبة الكلية تبين في الأشكال الأول خاصة والسالبة والكلية في الشكل الأول وفي الشكل الثاني .

(٣٩) بين المطلوبات (ك) .

ـ ٣٣ ـ

[وضع الكم في المقدمات]

فقد يعرض أن نُختدَع مراراً كثيرة في المقاييس من جهة أنه يعرض شيء اضطراري كما قيل أوّلاً . وقد تعرض أحياناً الخدعة من تشابه وضع الحدود الذي لا ينبغي أن نغفله . مثل أنه إن كانت[١] آ مقولة على بَ و بَ مقولة على حَـ فإنه يظن أنه ، إذا كانت الحدود هكذا ، يكون قياس[٢] . ولكنه ليس يكون عن ذلك شيء اضطراري البتة[٣] ولا قياس . فلتكن آ أزلياً[٤] و بَ أرسطومانس متوهماً[٥] و حَـ أرسطومانس . فهو حق أن تكون آ في بَ ، لأن أرسطومانس هو متوهم أبداً ؛ وهو حق أن تكون بَ في حَـ لأن أرسطومانس هو أرسطومانس متوهماً ، وأما آ فهي[٦] غير[٧] موجودة في حَـ لأن أرسطومانس في طبيعته يتلف . لأنه لم يكن قياس إذا كانت الحدود على هذه النسبة ، ولكنه[٨] كان ينبغي أن تؤخذ مقدمة آ بَ كلية ؛ ولكن هو كذب أن يُقضى بأن كل أرسطومانس متوهم هو أبداً ، إذ كان أرسطومانس في طبيعته أن يتلف . ـ

---

(١) كان (م) .

(٢) قياساً (م) .

(٣) بتة (ك) .

(٤) أزلي (ك) .

(٥) هو متوهم (ك) .

(٦) فهي (ن م، ب) .

(٧) فغير (ب) .

(٨) لكن (م ، ب) .

وأيضاً فليكن حـ ميقالوس ، ولتكن بَ ميقالوس موسيقوس ، و آ أن يتلف غداً . فهو حق أن يقال إن ب على حَـ ، لأن ميقالوس هو موسيقوس ميقالوس . وهو حق أيضاً أن يقال آ على بَ ، لأنه يتلف غداً موسيقوس ميقالوس . فأما أن يقال آ على حَـ فهو كذب[٩] . وهذا المثال والمثال الذي قبله واحد ، لأن ليس بحق[١٠] أن يقال إن كل ميقالوس موسيقوس يتلف غداً ، لأنه لم يكن القياس يكون من غير أن تكون هذه المقدمة كلية .

وهذه الخدعة تكون من الفصل الخفي اليسير ، لأنه إذ[١١] كان القول[١٢] «هذا في هذا موجود»[١٣] كأنه ليس ينفصل من القول ، إن هذا في كل هذا موجود» ، يسلّم أن يكون قياس .

---

(٩) كذلك (ب) .

(١٠) يحق (ب) .

(١١) إذا (ك) .

(١٢) القول (ن م، ب) .

(١٣) موجوداً (ب) ؛ وجود (ك) .

ـ ٣٤ ـ

[الحدود المجرّدة والحدود العينية]

وقد يعرض مراراً كثيرة الكذب من جهة فساد وضع الحدود في - 48a - المقدمة . مثل أنه إن كانت آ صحة وكانت بَ مرضاً[١] و حَـ إنساناً[١] ، فهو حق أن يقال إن آ ليس يمكن أن تكون موجودة في شيء من بَ ، لأنه ليس شيء من المرض صحة . وأيضاً حق أن يقال إن بَ في كل حَـ لأن «كل إنسان قابل للمرض»[٢] . فقد يظن أنه يعرض أنه ليس يمكن أن توجد الصحة في واحد من الناس . وعلّة ذلك من أن وضع الحدود ليس كما ينبغي . لأنه إن وضع بدل الحالات القابلة للحالات[٣] ، ليس يكون قياس . مثل أنه إن وضع بدل «الصحة» «صحيحاً» وبدل «المرض» «مريضاً»[٤] ، فإنه[٥] ليس حق[٦] أن يقال أنه ليس يمكن أن يكون المريض صحيحاً[٧] . فإن لم يؤخذ[٨] ذلك ليس يكون قياس إلا للممكن[٩] ؛ وذلك ليس بمحال ؛ لأنه يمكن ألا تكون صحة في واحد من الناس . ـ وكذلك

---

(١) مرض ، إنسان (ك) .

(٢) لأنه ليس كل إنسان قابل (قابلاً : ب) للمرض (م ، ب) .

(٣) الحالات مثل الصحة والمرض ؛ القابلة للحالات مثل الصحيح والمريض .

(٤) مرمضاً (ك) .

(٥) لأنه (ب ، ك) .

(٦) حقاً (ب) .

(٧) من المستحيل على المريض أن يصح (ب) .

(٨) يوجد (ك) .

(٩) لممكن (ك) .

يعرض الكذب في الشكل الثاني ، لأن الصحة ليس يمكن أن تكون في شيء من المرض ويمكن أن تكون في كل إنسان ؛ فإذن المرض ولا في واحد من الناس[١٠] . ـ وأما في الشكل الثالث فيعرض الكذب في الممكن ، لأن الصحة والمرض والعلم والجهل ، وفي الجملة الأضداد يمكن أن تكون في شيء واحد ، ومحال أن يكون بعضها في بعض . وذلك غير موافق لما قد قيل فيما تقدم . لأنه حين كانت أشياء ممكنة في شيء واحد[١١] كانت ممكنة بعضها في بعض .

فهو بين أن في كل هذه الأقوال إنما تكون الخدعة من وضع الحدود .
ب) لأنه إذا أخذت[١٢] بدل الحالات القابلة للحالات ، ليس يعرض كذب البتة . فهو بيّن أن في مثل هذه المقدمات ينبغي أن يؤخذ[١٣] ذو الحال بدل الحال ويصير حداً .

---

(١٠) وأما في الشكل الثاني ، فالكذب يعرض بالطريقة عينها : ليس من الممكن أن توجد الصحة في بعض المرض ، لكن من الممكن أن توجد في كل إنسان ، وإذن فالمرض ليس في واحد من الناس .

(١١) أحد (ك) .

(١٢) أخذ (ب ، ك) .

(١٣) يوجد (ك) .

ـ ٣٥ ـ

[وضع الحدود المركَّبة]

وليس ينبغي أبداً أن يطلب وضع الحدود باسم ، لأنه قد يعرض كثيراً أن يكون الحد كلاماً لا اسم له . ولذلك هو صعب أن ترفع هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد يخدع أحياناً[١] من أجل ذلك[٢] ويظن أنه قد يكون قياس فيما لا وسط له[٣] . فلتكن آ قائمتين و بَ مثلث و حَـ متساوي الساقين . فـ آ موجودة[٤] في حَـ من أجل بَ ، وموجودة في بَ ليس من أجل شيء آخر ، لأن المثلث بذاته ذو قائمتين . فإذن ليس لـ آ بَ وسط ، إذ هو مبرهن[٥] . فهو بيّن أنه ليس ينبغي أبداً أن يؤخذ الحد الأوسط كشيء واحد[٦] ، ولكن قد يكون هذا الحد أحياناً كلاماً[٧] كما كان في هذا المثال الذي ذكرناه .

---

(١) إحدانا (ك) .

(٢) يعني من أمثال هذه (فوق) .

(٣) فيه (ب) .

(٤) موجود (ك) .

(٥) في السرياني : وهو مبرهن .

(٦) يعني كاسم واحد .

(٧) كاملاً (ك) .

— ٣٦ —

[وضع الحدود في مختلف الأحوال : في حالة الرفع وفي الحالات الأخرى]

وأما القول أن الطرف الأول هو[١] موجود في الأوسط، والأوسط هو[٢] موجود في الأخير ، فإنه ليس ينبغي أن يفهم من ذلك أبداً أن بعضها 48 - صفة لبعض ، أو أن الطرف الأول موجود في الحد الأوسط على نحو ما الأوسط موجود في الأخير[٣] . وكذلك يعرض إذا قيل إن «الشيء ليس موجوداً في الشيء» . وكم كانت أنحاء ما إذا قيل «كان» صدقاً على عدد تلك الأنحاء[٤] ، ومعانيها تدل[٥] على القول[٥] إن الشيء موجود في الشيء أو غير موجود . مثل أن الأضداد علم واحد فيها . فلتكن آ علماً واحداً[٦] و بَ الأضداد . فـ آ هي موجودة في بَ ، ليس أن الأضداد هي علم واحد ، ولكن أنه صدقٌ أن يقال على الأضداد إن فيها علماً واحداً .

وقد يعرض أن يكون الطرف الأول صفة للأوسط[٧] ، ولا يكون الأوسط صفة للثالث[٨] . مثل أنه إن كانت الحكمة علماً[٩] ، والحكمة

(١) هو (ن ب) . .

(٢) هو (ن ك) . (٣) الآخر (ب) .

(٤) يعني بذلك الأنحاء التي تقال (عليها في وعلى واسار) ذلك من الحروف . ويحتمل أن تكون المقولات الأجناس المذكورة في قاطيغورياس .

(٥) بدل القول (م ، ب) .

(٦) علم واحد (ك) . (٨) الثالث (ك) .

(٧) الأوسط (م، ب) . (٩) علم (ك) .

للخير ، فإن النتيجة أن للخير علماً[٩] . فأما[١٠] الخير فليس هو علماً ، وأما الحكمة فإنها علم[١١] . ـ وأحياناً يعرض أن يكون الحد الأوسط صفة للثالث ، والأول غير صفة للأوسط . مثل أنه إن كان في كل ضد أو كل كيفية علم ، والخير ضد أو كيفية ، فإن النتيجة أن في الخير علماً . وليس الخير علماً ، ولا الكيفية ، ولا الضد ؛ ولكن الخير هو هذه . ـ وقد يعرض أحياناً ألا يكون الحد الأول صفة للأوسط ، ولا الأوسط صفة للثالث ، ويكون الأول صفة للثالث ، وأحياناً غير صفة له . مثل أنه إن كان ما فيه علم له جنس وفي الخير علم ، فالنتيجة أن للخير جنساً . فليس في القياس شيء هو صفة لشيء . فإن كان ما فيه علم جنساً ، وفي الخير علم ، فإن النتيجة أن الخير[١٢] جنس . فالحد الأول صفة للثالث ، والحدود غير صفة بعضها لبعض .

وكذلك ينبغي أن نفهم إذا قيل إن الشيء غير موجود في الشيء ، لأنه ليس أبداً يدل أنه إذا كان «هذا غير موجود في هذا» أن «هذا ليس هو هذا» . ولكن أحياناً أن «هذا ليس لهذا» وأحياناً أن «هذا ليس في هذا» . مثل أنه ليس للحركة حركة ولا للكون كون ، وللذة كون ، فليس إذاً اللذة كون[١٣] . ـ وأيضاً إن للضحك[١٤] علامة وليس للعلامة علامة فإذن ليس الضحك[١٥] علامة[١٦] . وكذلك يعرض في سائر المقاييس التي نتيجتها

---

(١٠) وأمّا (ك) . (١١) الحكمة فإنها علم (ن ك) .

(١٢) جملة : «صفة . . . الخير» (ن ك) .

(١٣) إذا اللذة كون (م) ؛ فليس إذاً اللذة كوناً (ب) ؛ فليس إذن اللذة كون (ك) .

(١٤) الضحك (ك) .

(١٥) للضحك (ك) .

(١٦) هذا الكلام في الضحك وفي العلامة وفي السكون وفي الحركة وفي اللذة وسائر ما جانس، هذا ينبغي أن يؤخذ جزء الموضوع أن آن مقروناً بالموضوع كما هوا هذا في المقالات أو جزء المحمول إن كان مقروناً بالمحمول مثل قولنا هذا المال لزيد . فإن المحمول ها هنا قولنا «لزيد» واللام جزء المحمول . فأراد أرسطاطاليس أن هذا الجزئي ينبغي أن يترك في المقدمات على حالتها ولا يغير .

سالبة بأن يقال الحد الأوسط على الحدين كيف قيل[١٧] . - وأيضاً أن الوقت ليس هو زمان[١٨] محتاج[١٩] إليه ، لأن للإلّه وقتاً[٢٠] ، وليس للإلّه زمان محتاج إليه من جهة أنه ليس لله شيء نافع . لأنه ينبغي أن نضع الحدود هكذا : وقت[٢١] وزمان[٢٢] يحتاج[٢٣] إليه وإلّه[٢٤] . وأما المقدمة[٢٥] فينبغي أن تقال على نحو ما يقع به[٢٦] الحق . وذلك قول كلي أن الحدود ينبغي أن توضع كما يسمى كل واحد منها على الانفراد : مثل إنسان أو خير

4 - أو أضداد ، لا لإنسان ولخير ولأضداد . وأما المقدمات فينبغي أن تؤخذ على نحو ما يكون الحق ، كقولك : هذا ضعف لهذا وهذا من هذا ، وما شاكل ذلك .

---

(١٧) أي على المحمول الذي تكون به المقدمة صادقة مثل قولنا «ليس للعلامة علامة» . فإنها إنما تصدق إذا كان فيها صرف اللام . وأما إذا قلنا «ليس العلامة علامة» وحذفنا اللام كانت كاذبة .

(١٨) زماناً (ب) .

(١٩) محتاجاً (ب) .

(٢٠) وقت (ك) .

(٢١) وقتاً (م ، ب) .

(٢٢) وزماناً (ب) .

(٢٣) تحتاج (ب) .

(٢٤) إلّها (ب) .

(٢٥) المقدمات (م ، ب) .

(٢٦) بها (ك) .

— ٣٧ —

[مختلف أنواع الحمل]

وأما أن يكون هذا موجوداً[١] في هذا و[٢]أن يكون هذا صدقاً[٣] على هذا فينبغي أن يؤخذ على أنحاء[٤] المقولات . وذلك إما أن يقال مرسلاً أو من جهة ، وإما أن يقال مبسوطاً[٥] أو بتركيب . وكذلك الذي لا يقال على الشيء . فينبغي أن تُتفقَّد هذه الأشياء وتُحدَّد كما ينبغي .

---

(١) موجود (ك) .

(٢) أو (ك) .

(٣) صدق (ك) .

(٤) راجع حاشية (٤) في الفصل ٣٦ .

(٥) متوسطاً (ك) .

ـ ٣٨ ـ

[وضع الحدود المكرَّرة في المقدمات]

وأما الحد المكرَّر[١] في المقدمات فإنه ينبغي أن يقال مع الحد الأكبر ، لا مع الأوسط . أعني أنه إن كان قياس أن العدل يعلم أنه خير ، فـ «إنه خير» ينبغي أن يقال مع الطرف الأول . وبيان ذلك أن تكون آ «يعلم أنه خير»[٢] و بَ خير و حَـ عدل . فهو صدق أن يقال إن آ على بَ ، لأن
ب) الخير يعلم أنه خير ؛ وأيضاً بَ صدق أن تقال على حَـ ، لأن العدل خير . فعلى هذه الجهة يكون أن يحل القياس . فإن وضع «أنه خير» مع بَ ، فإنه لا ينحل القياس . لأنه صدق أن يقال آ على بَ ؛ وأما بَ فغير صدق أن يقال على حَـ ، لأنه إن يقال «إن العدل خير إنه خير[٣]» كذب وغير مفهوم . ـ وكذلك إن تبيّن أن الصحيح[٤] معلوم[٥] من جهة أنه[٦] خير أو أن عنزايل[٧] متوهَّم من جهة[٨] أنه ليس أو أن الإنسان تالف[٩] من جهة[١٠] أنه محسوس ، لأنه[١١] في كل المقاييس التي[١٢] فيها الحد المكرَّر ينبغي أن يصير التكرار عند الطرف الأول .

---

(١) المركز (ك) .

(٢) بما هو خير .

(٣) بما هو خير .

(٤) الصحة (ك) .

(٥) معلومة (ك) .

(٦) إنها (ك) .

(٧) غير أُيَّل (ب) .

(٨) أي هو متوهم أنه ليس بموجود .

(٩) يتلف (م ، ب) .

(١٠) أي بما هو محسوس .

(١١) لأن (ك) .

(١٢) ينبغي (ز ب) .

وليس وضع الحدود واحداً إذا تبين الشيء مرسلاً أو غير مرسل ؛ أعني مثل ما إذا تبيّن أن الخير معلوم أو إذا تبيّن أنه معلوم ما . ـ ولكن إن تبيّن مرسلاً أن الخير معلوم ، فإنه ينبغي أن يصير «الموجود» حداً أوسط . وإن تبيّن أن الخير معلوم ما ، ينبغي أن يصير الحد الأوسط «موجوداً ما» . فليكن آ «يعلم أن موجوداً ما . و بَ موجوداً[١٣] ما ، و حَـ خير . فإذن تكون نتيجة «أن الخير يعلم أنه خير»[١٤] لأن «موجوداً» ما هو علامة للذات الخاصية . ـ فإن صُيِّر الموجود حداً أوسط[١٥] وقيل مرسلاً على الطرف الأصغر ، فإنه لا يكون قياس[١٦] أن[١٧] «الخير يعلم أنه خير» ولكن أنه موجود . فليكن آ «يعلم أنه موجود خير»[١٨] و بَ موجود ، و حَـ خير .

- 40b - فهو بيِّن أنه على هذا النحو ينبغي أن تؤخذ الحدود في المقاييس التي محمول النتيجة فيها غير مرسل .

---

(١٣) موجود (ك) .

(١٤) بما هو خير .

(١٥) وسطاً (ك) .

(١٦) قياساً (م ، ب) .

(١٧) لأن (ك) .

(١٨) أن خير موجود (ك) .

ـ ٣٩ ـ

[استبدال الأقوال المتساوية]

وينبغي[١] أن تبدَّل الأسماء إذا كان معناها[٢] واحد[٣] ، والأخبار بالأخبار والإسم بالخبر[٤] . وينبغي أبداً[٥] أن يؤخذ مكان الخبر إسم ، لأنه أهون لوضع الحدود . مثل أنه إن لا فرق بين القول[٦] أن[٧] المظنون ليس هو جنساً للمتوهم وبين القول أن[٨] المتوهم ليس هو بمظنون[٩] ـ لأن معنى الإسم ها هنا هو ومعنى الخبر واحد ـ فإنه ينبغي أن تصير[١٠] الحدود «مظنوناً ومتوهماً»[١١] .

---

(١) فينبغي (م ، ب) ؛
(٢) معناهما (م، ب).
(٣) واحداً (ب) .
(٤) والخبر (م ، ب) .
(٥) أبداً (ن م، ب) .
(٦) بين (زم) .
(٧) أن (ن م، ب) .
(٨) أن (ن ب) .
(٩) مظنوناً (ك) .
(١٠) تعدّ (ب) .
(١١) مظنون ومتوهم (ك) .

ـ ٤٠ ـ

[استعمال أداة التعريف]

فلأن ليس هو واحداً أن يقال «إن اللذة هي خير» و «إن اللذة هي الخير» ، فإنه ليس ينبغي أن يكون وضع الحدود على نحو واحد . ولكن إن كان القياس «إن اللذة هي الخير» فينبغي أن يصير «الخير» حداً[١] . وإن[٢] كان القياس «إن اللذة خير» فينبغي أن يصير الحد «خير»[٣] . وكذلك في سائر الأشياء . (١٠٣ أ)

---

(١) حد (ك) .

(٢) فإن (م ، ب) .

(٣) خيراً (م ، ب) .

— ٤١ —

[تفسير بعض العبارات]

وليس هو واحداً أن يقال «إن الذي توجد فيه بَ في كله توجد آ» ، وأن يقال «في كل الذي توجد[١] فيه بَ توجد[٢] آ» ، ولا معناهما[٣] واحد . لأنه ليس شيء يمنع أن تكون بَ في حَـ ولا في كله . فلتكن بَ خيراً ، ولتكن حَـ أبيض . فإن كان يوجد في أبيض ما خير[٤] فهو حق أن يقال إن الأبيض خير[٤] . غير أنه ليس كل أبيض[٥] يجب أن يكون خيراً . ـ فإن كانت آ في بَ[٦] ، وكانت آ لا تقال على كل ما تقال عليه بَ ، فإنه لا يجب بالضرورة أن تكون آ ليس فقط لا في كل حَـ ، ولكن ولا في حَـ البتة يجب أن تكون ، كانت بَ مقولة على كل حَـ أو كانت مقولة على حَـ فقط . فإن كانت آ تقال على كل[٧] ما تقال عليه بَ بالحقيقة ، فإنه يعرض ، إذا قيلت بَ على شيء كله ، أن تقال آ على كل ذلك الشيء . ـ فإن قيلت آ على[٨] الذي على[٩] كله تقال بَ ، فإنه ليس شيء يمنع ، إن كانت بَ

---

(١) يوجد (ب) .

(٢) في (ز ب) .

(٣) معناها (ك) .

(٤) جيداً (فوق) .

(٥) الأبيض (ك) .

(٦) كل (زك) .

(٧) في السرياني : على أي شيء كان مما يقال عليه بآ .

(٨) في السرياني : فإن قيلت على الذي تقال عليه ب كل كله ، فإنه أي أن ما توجد له بآ توجد آ لكله (بالأحمر) .

(٩) على (ن ك) .

مقولة على حـ ، ألاّ تكون آ مقولة على كل حـ أو لا تكون مقولة على حـ البتة . ـ فهو بيّن في الثلاثة الحدود أنه إن كانت ب مقولة على كل الشيء ، فإن آ تكون مقولة على كل الشيء . أعني[١٠] أن جميع الأشياء التي يقال عليها بَ يقال على كلها آ . فإن كانت بَ على الكل فـ آ أيضاً هكذا[١٠] . فإن كانت بَ ليست مقولة على كل الشيء ، فليس بالضرورة آ مقولة على كله .

ولا ينبغي أن يُتوهَّم أنه يعرض شيء محال من وضع الحروف ، لأنّا ليس نستعملها على أنها شيء محدود يشار إليه ، ولكن مثل الهندسي الذي يسمي خطاً قدمياً وخطاً مستقيماً لا عرض له ؛ وليس هو كما نسميه ، ولكن نستعمله هكذا ونقيس على ما يستعمل[١٠] . لأنه في الجملة إذا لم يكن شيء نسبته إلى آخر كنسبة كل إلى جزء وآخر[١١] نسبته إلى هذا كنسبة جزء[١٢]
(١٠٣ ب) إلى كل[١٢] ، فإنه ولا من مثل واحد من هذه يبيّن المبين[١٣] ولا يكون قياس
- 50a - البتة . وأما وضع هذه الحروف فنستعمله لبيان التعلم للمتعلم[١٣] ، لا أنه[١٤] محال[١٥] أن يتبيَّن شيء قياساً بلا هذه ، أعني على جهة ما يتبيّن الشيء من الأشياء التي يكون منها[١٦] القياس .

---

(١٠) جملة : «أعني . . . هكذا» (ن ك)؛ أي في ضميره غير ما يعمله هذا من المخطوط والأشكال . ويؤلف القياس على ما في ضميره لا على ما يعمله هذا .

(١١) آخر (ب) .

(١٢) كل إلى جزء (م ، ب) .

(١٣) المتبين (فوق) ؛ المطلوب الذي يقصد بيانه هو المطلوب بالبرهان ، وأما المطلوب بالقياس الجدلي فليس يقصد بيانه وتعليم وإنما يقصد إبطال وضع المجيب لا (لعلم) .

(١٤) لأنه (ك) .

(١٥) لا يمكن (فوق) .

(١٦) فيها (تحت) .

— ٤٢ —

[حل الأقيسة المركَّبة]

ولا[١] ينبغي أن نغفل[٢] أن في القياس الواحد[٣] ليس كل النتائج بشكل واحد تكون ، ولكن هذه النتيجة بشكل ، وهذه بآخر . فهو بيّن أن حل المقاييس كذلك . ولأنه[٤] ليس كل مسألة هي مرتبة في كل شكل ، لكن في واحد واحد ، فبيِّن من النتيجة في أي شكل ينبغي أن نطلب[٤] .

---

(١) جملة : «ولا . . . كذلك» ملحقة بالفصل ٤١ (ب) .

(٢) أن نغفل (ن ب) .

(٣) مثل أن من مقدمتين كليتين نتيجة كلية في الشكل الأول وجزئية في الثالث إن كانتا موجبتين ؛ وفي الأول والثاني سالبة كلية إن كانت إحداهما سالبة وجزئية في الثالث .

(٤) هذا الفصل المعلَّم على أوله وآخره هكذا (+) لم يوجد في العربي ووجد في السرياني فنقل .

— ٤٣ —

[ردّ الحدود]

وكل ما كان من[1] الكلام مناقضاً لاسم واحد من التي في الحد ، فإنه ينبغي أن يوضع ذلك الإسم الذي نقض من الحد ولا الحد[2] كله ، فإنه يعرض أن لا يضطرب لطول القول . مثل أنه إن يتبيّن أن الماء ليس مشروباً فإنه ينبغي أن تصير الحدود : المشروب وماء البحر والماء[3] .

(١) من (ن ب).

(٢) ولا الحد (ن ك) .

(٣) والماء وماء البحر (ك) .

— ٤٤ —

[حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقية الأقيسة الشرطية]

وأيضاً ليس ينبغي أن نتعاطى حل المقاييس الشرطية ، لأنه ليس يمكن أن تحل(١) من ذلك المكان الموضوع ، لأنها ليس يتبيّن ما تبيّنه(٢) بقياس ، ولكن على تواطؤ يقرّ بها كلها . مثل أنه إن وضع أحد أنه إن كانت قوة ما واحدة(٣) ليست للأضداد فولا(٤) علم واحد للأضداد ، ثم بعد ذلك تبيّن أن ليس(٥) كل(٦) قوة للأضداد(٧) مثل الصحيح والمريض ، وإلا فقد كان سيكون الشيء الواحد صحيحاً مريضاً . فألا(٨) تكون للأضداد كلها قوة واحدة ، فإن ذلك قد تبيّن قياساً . وأما ألا يكون للأضداد كلها علم واحد فإنه لم يتبيّن قياساً ، وإن كان ينبغي أن يقر(٩) به ضرورة ولكن ليس قياساً ، بل عن شريطة . فهذا القول ليس يمكن أن يحل ، وأما أن ليس للأضداد قوة واخدة فيحل ، لأنه قد كان لذلك قياس . وأما القول الآخر فشريطة(١٠) .

وكذلك القول الذي يرفع إلى المحال ، لأنه ليس يمكن أن يحل ذلك(١١) . ولكن القياس الذي ينتج المحال يمكن(١٢) أن يحل لأنه عن

---

(١) يحل (ب) .

(٢) بينه (ب) .

(٣) قوة واحدة (م ، ب) .

(٤) ولا (م ، ب) .

(٥) في السرياني : ليس كل قوة .

(٦) كل (ن ب) .

(٧) الأضداد (فوق) .

(٨) فأن لا (م ، ب) .

(٩) نقر (ب) .

(١٠) توضع (فوق) ؛ فوضع (ك) .

(١١) كذلك (ب) .

(١٢) يكون (م) .

قياس[١٣] يتبيّن . وأما الجزء الآخر منه ، فلا ، لأنه عن شريطة يتبين . وينفصل القول الذي يرفع إلى المحال من المقاييس الشرطية التي ذكرناها من (١٠٤ أ) قبل أن في تيك المقاييس ينبغي أن يواطأ المكلم ويقرِّر إن كان يراد منه الإقرار . مثل أنه إن تبيّن أن[١٤] للأضداد قوة واحدة فإنه يكون للأضداد علم واحد . وأما في المقاييس التي ترفع إلى المحال[١٥] ، فإنه بلا تواطؤ ولا تقرير يقرون النتيجة[١٦] من جهة أن الكذب يكون بيّناً . مثل ما إذا صُيِّر مقدار مشترك للضلع والقطر يعرض أن تكون الأعداد الفرد مساوية للزوج .

وقياسات أُخَر كثيرة تبيَّن عن شريطة . وقد ينبغي أن تُتفقَّد وتُتعلَّم تعلماً يقينياً . وأما ما فصول هذه المقاييس الشرطية وعلى كم جهة تكون ، فستتكلم فيما يستأنف[١٧] . وأما الآن ، فليكن هذا بيّناً أنه ليس يكون أن - 50b - تحل هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد قلنا لأي علّة .

(١٣) قياساً (م ، ب) .
(١٤) أن (ن م، ب) .
(١٥) الكلام (ك) .
(١٦) بالنتيجة (ك) .
(١٧) نستأنف (ب) .

ـ ٤٥ ـ

[ردّ الأقيسة من شكل إلى آخر]

فكل ما كان من المطلوبات يتبيَّن في أشكال كثيرة ، فإنه إن كان قيس في واحد من الأشكال، قد يكون[١] أن يُحل إلى شكل آخر. مثل القياس السالب الكلي في الشكل الأول ، فإنه[٢] قد يحل إلى الشكل الثاني . والذي في الشكل الثاني قد يحل إلى الأول ؛ وليس ذلك أبداً ، ولكن أحياناً ؛ وسنبيِّن ذلك فيما يستأنف . ـ لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ و بَ موجودة في كل حَـ ، فإن آ غير موجودة في شيء من حَـ ، ويكون على هذه الجهة الشكل الأول . فإن رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأوسط ، لأن بَ غير موجودة في شيء من آ وموجودة في كل حَـ . ـ وكذلك يعرض وإن كان القياس جزئياً مثل ما إذا كانت آ غير موجودة في شيء من بَ و بَ في بعض حَـ . لأنه إذا رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأوسط .

وأما المقاييس الكلية التي في الشكل الثاني فإنها تنحل إلى الشكل الأول . وأما الجزئية فواحد منها فقط ينحل إلى الأول . ـ وبيان ذلك أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَـ . فإذا رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأول ، لأن بَ تكون غير موجودة في شيء من آ و آ موجودة في كل حَـ . ـ فإن كانت الموجبة عند بَ والسالبة عند حَـ

(١) فقد تكون (ب) .

(٢) فقد (م) ؛ قد (ب) .

فينبغي أن يصير الحد الأول حَـ لأنها غير موجودة في شيء من آ و آ موجودة في كل بَ . فإذن[٣] حَـ غير موجودة في شيء من بَ . فإذن بَ ليست موجودة في شيء من حَـ لأن السالبة ترجع .

فإن كان القياس جزئياً وكانت السالبة عند الطرف الأكبر ، فإنه ينحل إلى الشكل الأول ، مثل ما إذا كانت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَـ . لأن السالبة إذا رجعت يكون الشكل الأول . لأن بَ تكون غير موجودة في شيء من آ و آ موجودة في بعض حَـ . ـ وأما إذا كانت الموجبة[٤] عند الطرف الأكبر ، فإن القياس لا ينحل إلى الشكل الأول . مثل ما إذا كانت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في كل حَـ . لأن مقدمة آ بَ ليس ترجع . وإن رجعت ليس يكون برجوعها قياس .

وأما مقاييس الشكل الثالث فليس تنحل كلها إلى الشكل الأول . وأما مقاييس الشكل الأول فكلها تنحل إلى الشكل الثالث . ـ وبيان ذلك أن تكون آ موجودة في كل بَ ، و بَ في بعض حَـ . فلأن[٥] الجزئية الموجبة[٦] ترجع ، تكون حَـ في بعض بَ . وكانت آ في كلها . فإذن يكون الشكل الثالث . ـ وكذلك يعرض إذا كان القياس سالباً ، لأن الجزئية الموجبة ترجع . فإذن آ غير موجودة في شيء من بَ ، و حَـ موجودة في بعض بَ[٧] .

51a وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فواحد منها فقط لا ينحل إلى الشكل الأول إذا لم تكن المقدمة السالبة كلية . وأما الباقية كلها فتنحل . ـ وبيان ذلك أن تقال آ و بَ على كل حَـ ؛ فإذن حَـ ترجع على كل واحدة منهما[٨] رجوعاً جزئياً . فإذن[٩] حَـ في بعض بَ ، ويكون على هذه الجهة

(٣) فإن (ك) .
(٤) الواجبة (ك) .
(٥) لأن (ب) .
(٦) الواجبة (ك) .
(٧) وموجودة في بعض حَـ (ك) .
(٨) واحدة منها (ب) .
(٩) فإن (ك) .

الشكل الأول . ومعنى واحد يكون إذا كانت آ في كل حَـ و حَـ في بعض بَ . وإذا كانت آ في كل حَـ و بَ في بعضها لأن بَ على حَـ . فإن كانت بَ في كل حَـ و آ في بعض حَـ ، فإن الحد الأول ينبغي أن يوضع بَ ، لأن بَ في كل حَـ ، و حَـ في بعض آ . فإذن بَ في بعض آ . ولأن الجزئية الواجبة ترجع ، فإن آ تكون في بعض بَ . ـ وكذلك ينبغي أن نفعل إذا كان القياس سالباً كلياً . وبيان ذلك أن تكون بَ موجودة في كل حَـ ، و آ غير موجودة في شيء منها . فـ حَـ تكون بالرجوع في بعض بَ ، و آ غير موجودة في شيء من حَـ . فإذن يكون الحد الأوسط حَـ . ـ وكذلك أيضاً إذا كانت المقدمة السالبة كلية والموجبة جزئية لأن آ تكون غير موجودة في شيء من حَـ و حَـ بالرجوع تكون في بعض بَ . ـ فإن أخذت المقدمة السالبة جزئية فليس ينحل القياس إلى الشكل الأول ، مثل ما إذا كانت بَ موجودة في كل حَـ و آ غير موجودة في بعضها . لأنه إذا ارتجعت مقدمة بَ حَـ تصير كلتا(١٠) المقدمتين جزئيتين .

وهو بيّن أنه في حل الأشكال بعضها إلى بعض المقدمة الصغرى ينبغي أن تعكس في كلا(١٠) الشكلين ؛ لأن بعكس هذه كانت تكون النقلة .

وأما المقاييس التي في الشكل الثاني فالواحد منها ينحل إلى الشكل الثالث ؛ وأما الآخر فلا ينحل ؛ لأنه إذا كانت المقدمة السالبة كلية تنحل . ـ لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض جَـ(١١) فإن كلا بَ حَـ يرجعان على آ . فإذن تكون بَ غير موجودة في شيء من آ ، و حَـ في بعض آ . فإذن الحد الأوسط آ . ـ فإذا كانت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في كل حَـ ، فإن القياس لا ينحل ، لأنه ولا واحدة من المقدمتين تكون كلية بالرجوع .

---

(١٠) كِلاَ (ب).

(١١) من حَـ وموجودة في بعض بَ (ك) .

(١٠٥ ب) وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فتنحل إلى الشكل الثاني إذا كانت المقدمة السالبة كلية . مثل ما إذا كانت آ غير موجودة في شيء من حـ و بَ موجودة في كل حَـ أو في بعض حَـ ، لأن حَـ بالرجوع تكون غير موجودة في شيء من آ وموجودة في بعض بَ . ـ فإن كانت المقدمة السالبة جزئية ، فإن القياس لا ينحل ، لأن السالبة الجزئية ليس تنعكس .

وهو بيِّن أن مقاييس واحدة بأعيانها في هذه الأشكال[12] ليس لها انحلال ولا إلى الشكل الأول[13] كانت تنحل . وأن سائر[14] المقاييس كلها - 51b - تنحل إلى الشكل الأول ؛ فأما هذه فإنها إنما[15] تتبيّن برفع الكلام إلى المحال .

وهو بيّن مما[16] قد قيل كيف ينبغي أن تحل المقاييس وأن[17] الأشكال ينحل بعضها إلى بعض .

---

(١٢) الأشكل (ب) .

(١٣) لا في الشكل (م) ؛ ولا في الشكل (ب) .

(١٤) وسائر (ب) .

(١٥) إنما (ن ب).

(١٦) بما (ك) .

(١٧) وأي (ك) .

— ٤٦ —

[الحدود المحدودة والحدود غير المحدودة في الأقيسة]

وقد يغفل اختلافاً[١] في أن يقاس على الشيء بإيجاب أو بسلب ، التوهم بأن القول «ليس هو هذا[٢]» والقول «هو لا هذا» يدل على معنى واحد أو[٣] على معنى مختلف : مثل القول «ليس هو أبيض» و «هو لا أبيض» . لأن هذين القولين ليس يدلان على معنى واحد وليس سالبة[٤] «هو أبيض» القول «هو لا أبيض» ، ولكن «ليس هو أبيض» . ـ وقياس ذلك هو أن نسبة «يمكن أن يمشي» إلى «يمكن ألا يمشي» ، كنسبة «هو أبيض» إلى «هو لا أبيض» ، وكنسبة «يعلم خيراً» إلى «يعلم لا خيراً» ؛ ومعنى القول «إنه يعلم الخير» و «هو عالم بالخير» واحد . وكذلك ، «يقدر أن يمشي» و «هو قادر أن يمشي» . فإذن ومعنى الأقوال المناقضة لهذه واحد : «ليس يقدر أن يمشي» و «ليس هو قادراً أن يمشي» . فإن كان القول أن «ليس هو قادراً» أن يمشي «يدل على ما يدل عليه» هو[٥] قادر أن لا[٦] يمشي» ، فإنه يجب أن يتفقا معاً في شيء أحد . لأن الإنسان الواحد يمكنه أن يمشي وألا يمشي ؛ وأيضاً «هو عالم بالخير» و «عالم لا بالخير» . فأما الموجبة[٧]

---

(١) اختلاف (م) .
(٢) ليس هو إلا هذا (ك) .
(٣) وعلى (ك) .
(٤) سالب (ب) .
(٥) هو (ن ك) .
(٦) ألاَّ (ك) .
(٧) الواجبة .

والسالبة المتناقضتان[٨] ، فليس يمكن أن تتفقا في شيء واحد[٩] معاً . فكما أن القول «ليس يعلم خيراً» و «يعلم لا خير» ليس هو شيئاً واحداً[١٠] ، (١٠٦ أ) كذلك ليس هو شيئاً واحداً القول «ليس هو خيراً» و «هو لا خير» . لأن الأشياء التي في نسبة واحدة إن كان بعضها[١١] مختلفاً فبعضها مختلف . - وكذلك ليس[١٢] القول «هو لا مساو» و «ليس هو مساوياً»[١٣] شيئاً واحداً[١٤] ، لأن القول «هو لا مساو» يقع على شيء ما موضوع وهو غير مساو[١٥] . فأما[١٦] القول «ليس هو مساوياً» فليس له شيء موضوع . ولذلك ليس كل شيء فإما[١٧] أن يكون مساوياً أو غير مساو وكل شيء إما أن يكون مساوياً[١٨] أوْ لا يكون مساوياً . ـ والقول أيضاً إن «هذا هو عود ليس بأبيض» و «ليس هو عود[١٩] أبيض» ليس يتفق معاً في شيء واحد[٢٠] ، لأنه إن كان عوداً[٢١] ليس بأبيض فهو عود ، وإن كان ليس هو عوداً أبيض فليس هو بالضرورة عود» . فإذن هو بيّن أن ليس سالبة القول «هو خير» القول «هو لا خير» . فإذا كان كل واحد من الأشياء إما أن تصدق عليه الموجبة[٢٢] أو السالبة ، ولم تكن هذه سالبة ، فبيّن أنها موجبة[٢٣] ؛ ولكل موجبة[٢٣] سالبة . فإذن سالبة هذه «ليس هو لا خير»[٢٤] .

ولبعضها إلى بعض نسبة على ترتيب . وبيان ذلك أن تكون علامة[٢٥] «هو خير» آ و «ليس هو خير» بَ و «هو لا خير» حَـ؛ ولتكن حَـ تحت

---

(٨) المتناقضتين (ك) .
(٩) أحد (ك) .
(١٠) شيء واحد (ك) .
(١١) ليس (زك) .
(١٢) ليس (ن ك) .
(١٣) ليس (زك) .
(١٤) شيء واحد (م ، ك) .
(١٥) الغير ما ودائماً بدلاً من مساوٍ (ك) .
(١٦) وأما (ك) .
(١٧) إما (فوق)؛ إما (ب) .
(١٨) جملة: «غير مساوٍ . . . مساوياً» (ن ب) .
(١٩) عدداً (ب) .
(٢٠) أحد (ك) .
(٢١) عدد (ك) .
(٢٢) واجبة (ك) .
(٢٣) واجبة (ك) .
(٢٤) خيراً (ب) .
(٢٥) علاقة (ب) .

بَ . وأما علامة «ليس هو لا[٢٦] خير» فـ دَ ؛ ولتكن[٢٧] دَ تحت آ . ـ فكل شيء إما أن توجد فيه آ وإما بَ . ولكن ليس يتفقان في شيء واحد معاً . ـ وإما حَـ وإما دَ وليس[٢٨] يجتمعان معاً في شيء واحد . ـ والذي يوجد فيه حَـ بالضرورة يوجد في كله بَ ؛ لأنه إن كان حقاً أن يقال «إن هذا لا أبيض» ، فحق أن يقال «إن هذا ليس هو أبيض» . لأنه محال أن يكون الشيء الواحد أبيض وأن يكون لا أبيض ؛ أو أن يكون عوداً[٢٩] أبيض أو عوداً ليس بأبيض . فإذن إن لم تكن الموجبة فالسالبة . ـ وليس أبداً حَـ في بَ ، لأن ما لم يكن عوداً البتة ، فليس هو عوداً ليس بأبيض[٣٠] . ـ وبالعكس الذي توجد فيه آ في كله يوجد دَ ، لأنه إما أن يكون فيه حَـ أو دَ . فلأنه لا يمكن معاً أن يكون «أبيض» وأن يكون «لا أبيض» ، فإن دَ تكون فيما فيه آ موجودة ، لأنه صدق أن يقال على ما هو «أبيض» أنه ليس «غير أبيض» . ـ وأما آ فيقال ليس على كل دُ لأن آ[٣١] ليس هي صدقاً أن تقال على ما ليس هو عوداً إنه عود أبيض[٣٢] . فإذن دَ صدق ، وأما آ فليست صدقاً عليه أنه عود أبيض[٣٢] . ـ فهو بيّن أنه ليس يجتمع آ و حَـ في شيء واحد . وأما بَ و دَ[٣٣] فقد يجتمعان في شيء واحد .

وكذلك نسبة المقدمات العدمية إلى المقدمات المبسوطة بهذا الترتيب . فلتكن آ[٣٤] هو مساو و بَ «ليس هو مساوٍ»[٣٥] ، و حَـ «هو لا مساو» و دَ «ليس هو لا مساوٍ»[٣٦] .

---

(٢٦) لا (ن ب) .

(٢٧) فلتكن (ك)

(٢٨) فليس (ك) .

(٢٩) عدد (ك) .

(٣٠) لا أبيض (فوق بالأحمر) .

(٣١) حَـ (ك) .

(٣٢) ليس بأبيض (ك) .

(٣٣) حَـ (ك) .

(٣٤) في ك : بعد «ليس غير مساويٍ» : آ) مبسوطة موجبة يوجد مساوياً ـ آ) مبسوطة سالبة ليس يوجد مساوياً ـ آ) عدمية سالبة ليس يوجد متفاصلاً ـ ب) عدمية موجبة يوجد متفاصلاً ـ د ـ معدولة سالبة ليس يوجد غير مساوي ـ ح ـ معدولة موجبة يوجد غير مساو ؛ آ ـ مساوي و ت لا عادي وحآ غير مساوي ، و ءَ ليس غير مساوٍ (ك) .

(٣٥) و حَـ ليس مساوياً (ب) .

(٣٦) مساوياً (ب) .

وكذلك يعرض في الأشياء الكثيرة إذا كان المحمول موجوداً في بعضها وغير موجود في البعض . فإن[٣٧] السالبة[٣٨] تصدق أن أشياء[٣٩] ليس كلها أبيض أو ليس كل واحد منها أبيض . وأما أن كل واحد منها لا أبيض أو كلها لا أبيض فكذب[٤٠] . وكذلك ليس سالبة ، «كل حي أبيض» هي «كل حي لا أبيض» ، لأن كليهما كذب ، ولكن «ليس كل حي أبيض» . فلأن القول «هو لا أبيض» يدل على غير ما يدل عليه «ليس هو أبيض» ، وكان[٤١] القول الواحد هو[٤٢] موجبة[٤٣] والآخر سالبة ، فإنه بيّن أنه ليس نحو برهانها[٤٤] واحداً[٤٥] . مثل أنه إن وجد[٤٦] حيوان ليس بأبيض[٤٧] أو يمكن ألا يكون أبيض فحق[٤٨] ، أن يقال[٤٩] إنه لا أبيض . وذلك أن هذه هو الغير أبيض . ونحو البرهان على القول بأنه حق أن يقال إنه أبيض أو[٥٠] إنه لا أبيض هو نحو واحد بعينه وهو نحو الإيجاب . وذلك أن كلا القولين يبينان بالشكل الأول . فإن القول بأنه حق هو ترتيب على مثل ترتب الموجود . وذلك أن سالبة الإيجاب القائل إنه «صدق أن يقال أبيض» ليست القائلة «صدق أن يقال إنه لا أبيض» ؛ لكن القائل إنه «ليس صدق أن يقال

---

(٣٧) فإما (ب) .

(٣٨) الجزئية؛ وليس هو في السرياني (بالأحمر).

(٣٩) أشياء (ن ك) .

(٤٠) كذب ، اختلاف (فوق) ؛ والمعنى أن المتوهم يعقل هذا الاختلاف بين هذين القولين : «ليس هو هذا» و «هو لا . . . هذا (ب) .

(٤١) وكأن (ب) .

(٤٢) هو (ن ك) .

(٤٣) واجبة (ك) .

(٤٤) برهانهما (ك) .

(٤٥) واحد (ك) .

(٤٦) يوجد (ب) .

(٤٧) ليس شيء من الحي أبيض (ك) .

(٤٨) وكل حي لا أبيض ولكن برهان كل حي أبيض وكل حي لا أبيض . وقد اختصرت الجملة التالية حتى آخر الصفحة هكذا: «على نحو أحد يكون لأنهما جميعاً بإيجاب برهان في الشكل الأول (ك) .

(٤٩) إنه أبيض أو (ز ب) .

(٥٠) جملة: «وذلك. . . أو» (ن ب).

إنه أبيض». فإن كان صدقاً[٥١] أن يقال «إن كل[٥٢] إنسان هو موسيقوس أو لا موسيقوس» ، فينبغي أن يؤخذ «كل[٥٣] حي هو موسيقوس أو لا موسيقوس» ؛ فإنه[٥٤] يتبرهن[٥٥] . وأما أن «ليس واحداً من الناس موسيقوس» ، فإن ذلك يُبرهَن[٥٦] سلباً على الثلاثة الضروب التي ذكرنا .

وفي الجملة ، إذا كانت آ بَ هكذا حتى إنه لا يمكن أن تكون معاً في شيء واحد ، وكل واحدة من الأشياء فإنه لا يخلو من أحدهما بالضرورة ؛ وكانت أيضاً حَـ دَ على هذه الجهة ، وكانت آ لاحقة لـ حَـ وغير راجعة عليها ؛ فإن دَ تكون لاحقة لـ بَ غير راجعة عليها ، ويمكن أن تجتمع آ دَ في شيء واحد . وأما بَ حَـ فمحال أن تجتمعا[٥٧] في شيء واحد . ـ فليبيّن أوّلاً[٥٨] أن دَ لاحقة لـ بَ . فلأن كل واحد من الأشياء[٥٩] بالضرورة ليس يخلو منه إحدى حَـ دَ ، والذي فيه توجد بَ محال[٦٠] أن تكون فيه حَـ موجودة من جهة أن آ تنحصر في حَـ و[٦١] آ ت محال[٦٢] أن تجتمعا في شيء واحد معاً ، فإنه بيِّن أن دَ لاحقة لـ بَ . ـ وأيضاً لأن حَـ غير راجعة على آ وكل واحد من الأشياء إما أن توجد فيه حَـ أو دَ ، فإن آ دَ يمكن أن تكونا في شيء واحد[٦٣] . ـ وأما بَ حَـ فمحال أن تجتمعا في شيء واحد معاً من أجل[٦٤] أن آ منحصرة في حَـ ، لأنه[٦٥] يعرض من ذلك محال . ـ

---

(٥١) صدق (ك) .

(٥٢) ما هو (فوق) .

(٥٣) إن ما هو حيوان (فوق).

(٥٤) إنه (ك).

(٥٥) يتبيّن بياناً (فوق).

(٥٦) يتبرهن (فوق).

(٥٧) فلا يجتمعان (ب).

(٥٨) أولاً (ن ك).

(٥٩) «حَـ و ءَ» (ك) .

(٦٠) لا (ب) .

(٦١) ف (ك) .

(٦٢) لا يمكن (ب) .

(٦٣) أحد (ك) .

(٦٤) بل (ب) .

(٦٥) وإذن (ب) .

فهو إذن بين أن بَ غير راجعة على دَ[٦٦] لأنه يمكن أن تجتمع دَ آ معاً في شيء واحد .

فقد يعرض أحياناً أن نختدع في هذا الترتيب من أجل أنه لا يوجد المتناقضان على الصواب الذي[٦٧] ليس يخلو من أحدهما واحد من الأشياء . مثل أنه إن كان محالاً[٦٨] أن تجتمع آ بَ في شيء واحد[٦٩] ، والذي توجد فيه إحداهما فبالضرورة لا توجد فيه الأخرى ؛ وكذلك أيضاً (١٠٧ ب) حَـ[٧٠] دَ ، والذي توجد فيه حَـ ففي كله توجد آ لأنه يعرض بالضرورة أن تكون بَ موجودة في الذي توجد فيه دَ . وذلك كذب . وبيان ذلك أن تؤخذ[٧١] زَ سالبة آ بَ و ثَ[٧٢] سالبة حَـ دَ . فكل شيء بالضرورة إما أن توجد فيه آ أو زَ[٧٣] ؛ لأنه إما أن توجد فيه الموجبة[٧٤] وإما السالبة . وأيضاً في[٧٥] كل شيء[٧٦] إما أن توجد حَـ وإما أن توجد ثَ[٧٧] ، لأنهما موجبة وسالبة ؛ وكان موضوعاً أن آ موجودة في كل ما توجد فيه حَـ . فإذن الذي توجد فيه زَ[٧٨] في كله توجد ثَ[٧٩] . وأيضاً لأن كل واحد من الأشياء بالضرورة ليس يخلو من إحدى زَ بَ ، وكذلك ولا من إحدى ثَ دَ، وكانت ثَ لاحقة لـ زَ، فإن بَ لاحقة لـ دَ، لأن ذلك

---

(٦٦) حَ (ك) .

(٦٧) التي (ك) .

(٦٨) المجال (ب) ؛ من الأشياء مثل أنه إن كان محل أن يجتمع (م) .

(٦٩) أحد (ك) .

(٧٠) حَـ (ن ك).

(٧١) توجد (ب) .

(٧٢) بَ (ب) .

(٧٣) ءَ (ب) .

(٧٤) الواجبة (ك) .

(٧٥) في (ن م).

(٧٦) كل شيء (ن ك) .

(٧٧) إما أن توجد حَـ ، وإما أن توجد حَـ وإما أن توجد تَ (ب) .

(٧٨) ءَ (ب) ؛ وهكذا في سائر النص.

(٧٩) بَ (ب) .

هو عندنا معلوم . فإذن إن كانت آ لاحقة[٨٠] لـ حـَ فإن بَ لاحقة لـ دَ . ـ وذلك كذب. لأنه بخلاف ذلك كان الاتباع في التي تناسبها[٨١] هكذا. لأنه ليس بالضرورة كل شيء إما أن توجد فيه آ أو دَ ولا[٨٢] أيضاً بَ أو زَ لأن زَ ليس هي سالبة آ ، لأن سالبة «الخير» هي «ليس خيراً» وليس هي «لا خير» ولا «لا ـ خير» ؛ وسالبة الشر هي «ليس شراً»[٨٣] وليس هي «لا شر» ولا «لا شر» . وكذلك يعرض في حـَ دَ لأن السوالب المأخوذة اثنتان[٨٤] .

تمت المقالة الأولى من أنالوطيقا الأولى. نُقلت من نسخة بخط الحسن ابن سوار ، نقلها من نسخة يحيى بن عدي بخطه هذا سنة تسعة وأربعمائة. . . قوبل به نسخة كتبت أيضاً من خط يحيى بن عدي ، وقوبل بها عليها وقرئت بحضرته فكان موافقاً لها[٨٥] .

---

(٨٠) خرم في الأصل (م) ؛ آ لاحقة لـ حـَ (ب) .

(٨١) قلنا أن هناك قلباً في تناسبها (ب) .

(٨٢) خرم في الأصل (ب) .

(٨٣) شر (ك) .

(٨٤) اثنتين (ب) .

(٨٥) اختلفت الخطوط في هذه الأسطر الأخيرة.

بسم الله الرحمٰن الرحيم

المقالة الثانية من أنالوطيقا الأولى

[خصائص القياس ـ النتائج الكاذبة ـ أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس]

ـ ١ ـ

[تعدد النتائج في الأقيسة]

قد بيّنا في كم شكل وبأي مقدمات وكم ومتى وكيف يكون كل قياس[١] ؛ وأيضاً ما الأشياء التي ينبغي أن ينظر[٢] فيها في إثبات الشيء ونقضه ، وكيف ينبغي أن نبحث عن الشيء المطلوب في أي صناعة - 53a - وأيضاً[٣] بأي سبيل نأخذ أوائل الأشياء . ـ فلأن المقاييس[٤] منها كلية ومنها جزئية ، فإن الكلية أبداً تجمع أشياء كثيرة ؛ وأما الجزئية فالموجبة[٥] منها تجمع أشياء كثيرة ، وأما السالبة فإنها تجمع النتيجة فقط لأن المقدمات الأُخَر تنعكس ، وأما السالبة فليس تنعكس ؛ والنتيجة هي شيء مقول على شيء . فالمقاييس[٦] الأُخَر إذن تجمع أشياء كثيرة . مثل أنه إن تبيّن أن آ مقولة[٧] على كل بَ أو على بعضها ، فإن بَ بالضرورة تكون مقولة على بعض آ ؛ وإن لم تكن آ مقولة على شيء من بَ فإن بَ لا تكون مقولة على شيء من آ ؛ وذلك خلاف[٨] ما تقدم . فإن لم تكن آ في بعض بَ ، فليس

---

(١) سلوجيسموس (ك) .

(٢) ننظر (ب) .

(٣) أيضاً (ك) .

(٤) السلوجيسمات (ك) .

(٥) والموجبة (ك) .

(٦) فالسلوجيسمات (ك) .

(٧) مقول (ك) .

(٨) بخلاف (ب) .

بالضرورة بَ غير موجودة في بعض آ ، لأنه قد يمكن أن تكون في كلها .

1 فهذه علّة عامية[٩] لكل المقاييس الكلية[١٠] والجزئية . وقد يمكن أن نتكلم في المقاييس الكلية على ضرب آخر : إن قياساً واحداً يكون في الحدود الموضوعة للحد الأوسط وللنتيجة[١١] . مثل أنه إن كانت آ حَـ نتيجة
2 بتوسط بَ ، فإن كل ما هو موضوع لـ بَ أو لـ حَـ فبالاضطرار[١٢] على كله تقال آ . لأنه إن كانت بَ مقولة على كل[١٣] دَ و آ مقولة على كل بَ ، فإن آ
ب تكون مقولة على كل دَ . وأيضاً إن كانت حَـ مقولة على كل هَـ و آ مقولة على كل حَـ ، فإن آ مقولة على كل هَـ . ـ وكذلك يعرض إذا كان القياس
2 سالباً . ـ وأما في الشكل الثاني فإن القياس[١٤] إنما يكون فيما هو موضوع النتيجة[١٥] فقط . مثل أنه إن لم تكن آ مقولة على شيء من بَ ومقولة على كل حَـ فإن النتيجة أن بَ ليست مقولة على شيء من حَـ . فإن كانت دَ موضوعة لـ حَـ فإنه يتبيّن[١٦] أن بَ ليست مقولة على شيء من دَ . وأما أن بَ ليست مقولة على ما هو موضوع لـ آ[١٧] ، فإنه ليس يتبيّن بقياس[١٨] .
3 وإن كانت بَ ليست مقولة على هَـ ، إذ كانت هَـ موضوعة لـ آ ؛ ولكن أن بَ ليست مقولة على شيء من حَـ قد[١٩] تبيّن[٢٠] بقياس؛ وأما أن لا[٢١]

---

(٩) عامة (ك) .

(١٠) على ضرب آخر أن قياساً واحداً (ك) .

(١١) أو النتيجة (ك) .

(١٢) بالاضطرار (ك) .

(١٣) كل (ن ب).

(١٤) السلوجيسموس (ك)؛ وهكذا في سائر النص.

(١٥) للنتيجة ، يعني التي تنتج نتائج جزئية (ك) .

(١٦) بيّن (فوق) ؛ بيّن (ك) .

(١٧) لألف (ك) .

(١٨) بسلوجيسموس آ ت هَـ (ك) .

(١٩) فقد (ك) .

(٢٠) يتبين (ب) .

(٢١) ألاَّ (ك) .

تكون آ مقولة على بَ ، فإن ذلك أخذ بلا برهان . فإذن ليس من أجل القياس يعرض ألا تكون بَ مقولة على هـ .

فأما[٢٢] في المقاييس الجزئية فإنه لا يعرض مما هو موضوع
للنتيجة[٢٣] شيء باضطرار ، لأنه لا يكون قياس إذا[٢٤] أخذت هذه المقدمة
جزئية . وأما إذا كان موضوعاً للأوسط فيكون قياس ، غير أنه ليس يكون
من أجل القياس[٢٥] ، مثل أنه إن كانت آ مقولة على كل بَ و[٢٦] بَ مقولة
على بعض حَـ ، فإن ما كان موضوعاً لـ حَـ ليس عليه قياس وما كان
موضوعاً لـ بَ يكون عليه قياس ، ولكن ليس من أجل القياس
المتقدم[٢٧] . ـ وكذلك يعرض[٢٨] في سائر الأشكال ، لأن كل ما كان
موضوعاً للنتيجة ليس يكون عليه قياس ؛ وأما الآخر فيكون عليه قياس ،
53b - غير أنه ليس من أجل القياس[٢٩] . وفي[٣٠] القياسات الكلية كان يتبيّن ما
كان موضوعاً للحد الأوسط من مقدمة غير مبرهنة . فإذن إما ألا يكون
ثَمَّ[٣١] قياس ، وإما ثَمَّ وها هنا .

---

(٢٢) وأمّا (ك) .

(٢٣) النتيجة (ب) .

(٢٤) إن (ب) ؛ (ك) .

(٢٥) ما كان موضوعاً للوسط فإنه يكون سلوجيسموس غير أنه ليس من القياس (ك) .

(٢٦) خرم في الأصل (م) .

(٢٧) المقدم (ك) .

(٢٨) يعرض (ن ك) .

(٢٩) القياسات (ب) .

(٣٠) إن في (ك) .

(٣١) ثمت (ب) .

— ٢ —

[الإنتاج كذباً من مقدمات صادقة، والإنتاج بالصدق من مقدمات كاذبة، في الشكل الأول]

وقد تكون المقدمتان اللتان منهما يكون القياس[١] أحياناً جميعاً صدقاً[٢] وأحياناً جميعاً كذباً[٣] ، وأحياناً الواحدة صدقاً والأخرى كذباً[٣] ؛ وأما النتيجة فتكون بالاضطرار إما صدقاً وإما كذباً . أما من مقدمات صادقة فليس يكون أن يجتمع كذب . وأما من مقدمات كاذبة فقد يكون[٤] أن يجتمع صدق . غير أنه ليس لعلة المقدمات[٥] لأنه لا تكون القياسات[٦] لعلة المقدمات إذا كانت كذباً . وسنقول فيما يستأنف لأي علّة يعرض ذلك .

وهو بيّن من هاهنا أنه لا يمكن أن يجتمع كذب من مقدمات صادقة ، لأنه إن كان موضوعاً أنه إذا كانت آ موجودة فبالاضطرار تكون بَ موجودة . فإنه إذا لم تكن بَ موجودة فبالاضطرار أن تكون آ غير موجودة ؛ وأنه إن كانت آ صدقاً فمن الاضطرار أن تكون بَ صدقاً ؛ وإلا[٧] يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير موجود معاً ، وذلك محال . ولا ينبغي أن نفهم

(١) يكون منهما السلوجيسموس (ك) .
(٢) صدق (ك) .
(٣) كذب (ك) .
(٤) يمكن (ك) .
(٥) المقدمات : مكرر (ك) .
(٦) لا يكون السلوجيسموس (ك) .   (٧) وألا (ب) .

أن[٨] آ حد واحد يعرض منه شيء باضطرار ، لأنه لا يمكن ذلك ؛ لأن الشيء الذي يعرض باضطرار هو النتيجة . وأقل ما تجب عنه النتيجة ثلاثة حدود ومقدمتان ، لأنه إن كان حقاً[٩] أن تكون آ[١٠] مقولة على كل بَ ، و بَ مقولة على كل حَـ ، فبالضرورة تكون آ مقولة على كل حَـ ، وكان ذلك غير ممكن أن يكون كذباً ، وإلا[١١] يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير موجود معاً ، لأن آ كما وضعت هي مقدمتان متصلتان . ـ وكذلك يعرض في القياسات[١٢] السالبة ، لأنه لا يكون أن يتبين[١٣] كذب من مقدمات صادقة .

وأما من مقدمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق إذا كانتا[١٤] جميعاً كذباً أو الواحدة . إلا أنه ليس أيما اتفق منهما[١٥] ، ولكن الثانية إن هي أخذت كلها كذباً . فإن لم تؤخذ المقدمة كلها كذباً ، فقد يجوز أن تكون النتيجة صدقاً ، على أن يكون الكذب في أيما اتفق من المقدمتين . ـ وبيان ذلك أن تكون[١٦] آ مقولة على كل حَـ وغير مقولة على شيء من بَ ، و بَ غير مقولة على حَـ[١٧] لأن ذلك قد يمكن . مثل أن الحي غير مقول على[١٨] شيء من الحجارة ، والحجر[١٩] غير مقول ولا[٢٠] على واحد من الناس . فإن أخذت آ مقولة على كل[٢١] بَ و بَ مقولة على كل[٢١] حَـ ، فإن آ تكون مقولة على كل حَـ . فإذن قد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت كلتا[٢٢]

(٨) من (ك) .
(٩) حق (ك) .
(١٠) آ (ن ك) .
(١١) ولا (ك) .
(١٢) السلوجيسمات (ك) .
(١٣) يبين (ك) .
(١٤) كانت (ب) .
(١٥) منها (م ، ب) .
(١٦) يكون (ك) .
(١٧) ولا على من حَـ (ك) .
(١٨) كل (ز ب) .
(١٩) فالحجر (ك) .
(٢٠) ولا (ن م ، ب) .
(٢١) كل (ن ك) .
(٢٢) كلتى (ك) .

39 المقدمتين كذباً ، لأن كل إنسان حي . ـ وكذلك يعرض في القياسات(٢٣) السالبة. لأنه قد(٢٤) يجوز أن(٢٥) تكون آ غير مقولة على شيء من حـَ، و بَ غير مقولة على شيء من حـَ ، و آ مقولة على كل بَ . مثل أنه إن أخذت حدود وصيّر الإنسان الحد الأوسط(٢٦) ، فإن الحي غير مقول على
40 شيء من الحجارة ، والإنسان غير مقول على شيء من الحجارة ، والحي مقول على كل إنسان . فإذن إن أخذنا ما هو مقول على كل(٢٧) الشيء إنه غير مقول على شيء منه ، وما هو غير مقول عليه إنه مقول على كله ، فإنه
54 - يكون من هاتين المقدمتين ، وهما(٢٨) كذب ، نتيجة صادقة(٢٩) . ـ وكذلك يتبيّن وإن أخذ(٣٠) كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب .

١ ب) فإن كانت الواحدة كذباً(٣١) واتفق أنها المقدمة الأولى وكانت كلها كذباً كمقدمة آ بَ ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً . وأما إن كانت مقدمة بَ حَ(٣٢) كلها كذباً فإن النتيجة تكون صدقاً . ـ وأعني بكلها كذباً المقدمة
5 التي يوجد الصدق في ضدها ، مثل أنه إن كان المحمول(٣٣) غير موجود في شيء من الموضوع ، فيؤخذ موجوداً في كله . وإن كان موجوداً في كله يؤخذ غير موجود في شيء منه . ـ وبيان ذلك أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ موجودة في كل حـَ . فإن نحن أخذنا مقدمة بَ حـَ صدقاً ومقدمة آ بَ كلها كذباً بأن تؤخذ آ مقولة على كل بَ(٣٤) ، فمحال أن
10 تكون النتيجة صدقاً ، لأن آ(٣٥) كانت غير موجودة في حـَ ، إذ كان ما توجد فيه بَ(٣٦) لا توجد في شيء منه آ . و بَ موجودة في كل حـَ . ـ وكذلك لا

---

(٢٣) السلوجيسمات (ك) .

(٢٤) قد (ن ك) .

(٢٥) «يجوز أن» مكرر (ك) .

(٢٦) حداً وسطاً (ك) .

(٢٧) كل (ن ك) .

(٢٨) وهي (ب) .

(٢٩) صدق (ك) .

(٣٠) أخذت (ك) .

(٣١) كذب (ك) ؛ وهكذا في سائر النص.

(٣٢) حـَ (م ، ب) .

(٣٣) الحيوان (ب) .

(٣٤) حـَ (ب) .

(٣٥) إن آ (ك) .

(٣٦) الـ بَ (ك) .

تكون النتيجة صدقاً إذا كانت آ موجودة في كل بَ ، و بَ في كل حَـ وأخذت مقدمة بَ حَـ صدقاً ومقدمة آ بَ كذباً كلها بأن تؤخذ آ غير مقولة على شيء من بَ ؛ لأن آ تكون(٣٧) موجودة في كل(٣٨) حَـ إذ(٣٩) كان ما توجد فيه بَ ففي كله توجد آ ، و بَ موجودة في كل حَـ . فهو إذن بيّن أنه إذا أخذت المقدمة الأولى كلها كذباً ، موجبة(٤٠) كانت أو سالبة ، وكانت الأخرى صدقاً ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً .

فإن لم تؤخذ كلها كذباً فقد تكون النتيجة صدقاً . لأنه إن كانت آ(٤١) موجودة في كل حَـ وفي بعض بَ ، و بَ في كل حَـ ، مثل أن الحي موجود في كل ققنس ، وموجود في بعض الأبيض وأما الأبيض ففي كل ققنس ، فإنه إن أخذت آ موجودة في كل بَ ، و بَ موجودة في كل حَـ تكون آ موجودة في كل حَـ حقاً ، لأن كل ققنس حي . ـ وكذلك يعرض وإن كانت مقدمة آ بَ سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حَـ ، وتكون بَ موجودة في كل حَـ . مثل أن الحي موجود في بعض الأبيض وغير موجود في شيء من الثلج ، والأبيض في كل ثلج . فإن أخذت آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ في كل حَـ ، فإن آ تكون غير موجودة في شيء من حَـ .

فإن أخذت مقدمة آ بَ كلها صدقاً ، ومقدمة بَ حَـ كلها كذباً ، فإن النتيجة تكون صدقاً . لأنه(٤٢) ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل واحدة(٤٣) من بَ حَـ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَـ مثل الأنواع التي تحت جنس واحد التي ليس بعضها تحت بعض ، كالفرس والإنسان . لأن الحي موجود في الفرس والإنسان وأما الفرس فغير موجود في الإنسان .

(٣٧) غير (ز م، ب) .　　(٣٩) إذا (ك) .
(٣٨) كل (ن ب) .　　(٤٠) واجبة (ك) .　　(٤١) «آ» مكرر (ك).
(٤٢) جملة: «لأنه . . . تكون صدقاً» وصولاً إلى الصفحة التالية السطر الثاني (ن ب).
(٤٣) واحد (ك) .

فإن أخذت آ موجودة في كل بَ و بَ موجودة في كل حَـ ، فإن النتيجة تكون صدقاً إذا كانت مقدمة بَ حَـ كلها كذباً . ـ وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة آ بَ سالبة ، لأنه يمكن أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ حَـ مثل الجنس في الأنواع التي تحت جنس آخر كالحي . فإنه غير موجود في الموسيقى وفي الطب[٤٤] ، والموسيقى ليست موجودة في الطب[٤٥] ؛ فإذا أخذت آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ موجودة في كل حَـ ، فإن النتيجة تكون صدقاً .

وإن لم تكن مقدمة بَ جَـ كلها كذباً[٤٦] ، بل بعضها ، فإن النتيجة أيضاً تكون صدقاً . لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل واحد من بَ حَـ وتكون بَ موجودة في بعض حَـ ، مثل الجنس في النوع والفصل . كالحي : فإنه موجود في كل إنسان وفي كل مشاء ؛ وأما الإنسان فإنه موجود في بعض المشاء ، لا في كله . فإذا آ إن كانت[٤٧] موجودة في كل بَ وأخذت بَ موجودة في كل حَـ ، فإن آ تكون موجودة في كل حَـ . وذلك قد كان حقاً . ـ وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة آ بَ سالبة ، لأنه قد[٤٨] يمكن ألا تكون آ موجودة في شيء من بَ حَـ ، وتكون بَ موجودة في بعض حَـ ؛ مثل الجنس في نوع[٤٩] وفصل من جنس آخر، كالحي فإنه لا يوجد في شيء من العقلي ولا في شيء من الفكري . فأما العقلي فإنه موجود في بعض الفكري . فإذن إن[٥٠] أُخذت آ غير موجودة في شيء من بَ وأخذت بَ موجودة في كل حَـ ، فإن آ تكون غير موجودة في شيء من حَـ . وذلك قد كان حقاً .

وأما[٥١] في القياسات[٥٢] الجزئية فقد يمكن ، إذا كانت المقدمة

(٤٤) الطلب (ك) .
(٤٥) جملة : «والموسيقى . . . الطب» (ن ك) .
(٤٦) كذب (ك) .
(٤٧) فإذن إن كانت آ (ك) .
(٤٨) قد (ن ب) .
(٤٩) النوع (ك) .
(٥٠) فإن لا فإذن (ك) .
(٥١) فأما (ك) .
(٥٢) السلوجيسمات (ك) .

الأولى كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً ، أن تكون النتيجة صدقاً . وقد يمكن أيضاً أن تكون النتيجة صدقاً إذا كان بعض المقدمة الأولى كذباً وبعض الأخرى صدقاً . وقد يعرض أيضاً ذلك إذا كانتا جميعاً كذباً . ـ لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَـ . مثل الحي : فإنه غير موجود في شيء من الثلج وموجود في بعض الأبيض ، والثلج موجود في بعض الأبيض . فإن[٥٣] وضع الحد الأوسط ثلجاً ، والطرف الأول حياً[٥٤] ، وأخذت آ موجودة في كل بَ ، و بَ موجودة في بعض حَـ ، فإن مقدمة آ بَ تكون كلها كذباً ومقدمة بَ حَـ صدقاً ؛ وتكون النتيجة حقاً . ـ وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة آ بَ سالبة . لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَـ وتكون بَ موجودة في بعض حَـ . كالحي : فإنه موجود في كل إنسان وغير موجود في بعض الأبيض . وأما الإنسان فموجود[٥٥] في بعض الأبيض . فإذن إن وضع الإنسان حداً أوسط[٥٦] وأخذت آ غير موجودة في شيء من بَ و بَ في بعض حَـ وكانت مقدمة آ بَ كلها كذباً[٥٧] ، فإن النتيجة تكون صدقاً[٥٨] .

(١١٠ ب)

وكذلك أيضاً[٥٩] يعرض وإن[٦٠] كانت مقدمة آ بَ بعضها كذباً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ في بعض بَ وفي بعض حَـ ، وتكون بَ موجودة في بعض حَـ . كالحي : فإنه موجود في بعض الجيد وفي بعض الكبير ، والجيد موجود في بعض الكبير . فإذن إن أخذت آ موجودة في كل بَ ،
- 55a - و بَ موجودة في بعض حَـ ، وكان بعض مقدمة آ بَ كذباً ومقدمة بَ حَـ صدقاً ، فإن النتيجة تكون صدقاً . ـ وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة آ بَ سالبة . لأن بيان ذلك يكون بالحدود المتقدمة[٦١] بعينها ونحو ما أخذت .

---

(٥٣) وإن (ك) .

(٥٤) حي (ك) .

(٥٥) فهو موجود (ك) .

(٥٦) وسطا (ك) .

(٥٧) كذب (ك) .

(٥٨) صدق (ك) .

(٥٩) أيضاً (ن ب) .

(٦٠) إن (ب) .

(٦١) المقدمة (ك) .

وأيضاً إن كانت[62] مقدمة آ بَ صدقاً[63] ومقدمة بَ حَـ كذباً[64] ، فإن النتيجة تكون صدقاً لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل بَ وموجودة في بعض حَـ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَـ . كالحي[65] : فإنه موجود في كل ققنس وفي بعض الأسود ، والققنس غير موجود في شيء من الأسود . فإذن إذا أخذت آ موجودة في كل بَ و بَ في بعض حَـ ، فإن النتيجة تكون صدقاً إذا كانت مقدمة بَ حَـ كذباً . ـ وكذلك يعرض إن كانت مقدمة آ بَ سالبة ؛ لأنه قد يمكن أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ وغير موجودة في بعض حَـ وتكون بَ غير موجودة في شيء من[66] حَـ . مثل الجنس في النوع الذي من جنس آخر والعرض الذي لأنواع الجنس . كالحي : فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض . وأما العدد فغير موجود في شيء من الأبيض . فإن وضع العدد حداً أوسط[67] وأخذت آ غير موجودة في شيء من بَ و بَ في بعض حَـ ، فإن آ تكون غير موجودة في بعض حَـ ؛ وذلك قد كان حقاً ؛ ومقدمة آ بَ حق ، وبَ حَـ كذب .

وكذلك تكون النتيجة صدقاً وإن كان بعض مقدمة[68] آ بَ كذباً ومقدمة بَ حَـ كذباً في الكل[69] . لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في بعض بَ وفي بعض حَـ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَـ . مثل أنه إن كانت بَ ضد حَـ وكانتا جميعاً عَرضين في جنس واحد . كالحي : فإنه في بعض الأبيض وفي بعض الأسود ؛ وأما الأبيض فغير موجود في

---

(٦٢) إن كانت (ن ك) .

(٦٣) صدق (ك) ؛ وهكذا في سائر النص.

(٦٤) كذب (ك) .

(٦٥) فالحي (ب) .

(٦٦) جملة : «من بَ . . . من» (ن ب).

(٦٧) وسطا (ك) .

(٦٨) كانت مقدمة (م ، ب) .

(٦٩) في الكل (ن ب) .

شيء من الأسود . فإذن إذا أخذت آ موجودة في كل بَ و بَ موجودة[٧٠] في بعض حَـ ، فإن النتيجة تكون حقاً . ـ وكذلك يعرض وإن أخذت مقدمة[٧١] آ بَ سالبة . وبيان ذلك من هذه الحدود التي تقدمت وبنحو ما وضعت .

وأيضاً إن كانت[٧٢] كلتا المقدمتين كذباً فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه قد يمكن أن يكون آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَـ (١١١ أ) وتكون بَ غير موجودة في شيء من[٧٣] حَـ. مثل الجنس في النوع الذي من جنس آخر وفي العرض الذي لأنواعه. مثل الحي: فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض، والعدد غير موجود في شيء من الأبيض . فإن أخذت آ موجودة في كل بَ و بَ في بعض حَـ ، فإن النتيجة تكون صدقاً والمقدمتان[٧٤] جميعاً كذب . ـ وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة آ بَ سالبة ؛ لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَـ ، وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَـ[٧٥] . كالحي : فإنه موجود في كل ققنس وغير موجود في بعض الأسود ؛ والققنس غير موجود في شيء من الأسود . فإذن إذا أخذت آ غير موجودة في شيء من بَ و بَ موجودة في بعض حَـ ، فإن آ تكون غير موجودة في بعض حَـ . فالنتيجة صدق والمقدمات كذب . - 55b -

(٧٠) موجودة (ن ك) .

(٧١) مقدمة (ن ك) .

(٧٢) كانتا (ك) .

(٧٣) جملة: «بَ وموجودة. . . من» (ن ب).

(٧٤) المقدمتين (ك) .

(٧٥) من حَـ (ن ك).

ـ ٣ ـ

[الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة، في الشكل الثاني]

وأما في الشكل الثاني فقد يمكن لا محالة أن يجتمع صدق من مقدمات كاذبة: كانت كل واحدة من المقدمتين[١] كلها كذباً[٢] أو بعضها أو كانت[٣] الواحدة كلها صدقاً[٤] والأخرى كلها كذباً: أيما[٥] منهما اتفق؛ أو كانت الواحدة كلها صدقاً[٦] وبعض[٧] الأخرى كذباً أو كانت الواحدة كلها كذباً[٨] وبعض الأخرى صدقاً. وذلك يكون إما في القياسات الكلية وإما في الجزئية.

لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَـ، فإن بَ تكون غير موجودة في شيء من حَـ[٩]. كالحي: فإنه غير موجود في شيء من الحجارة وموجود في كل فرس. فإن وُضعت هذه المقدمات على ضد ما هي بأن تؤخذ آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من

(١) سواء (ز ب).

(٢) كذب (ك)؛ وهكذا في سائر النص.

(٣) وكانت (ك).

(٤) صدق (ك).

(٥) أما (ك).

(٦) صدق (ك)؛ وهكذا في سائر النص.

(٧) والأخرى (ب).

(٨) جملة: «وبعض... كذباً» (ن ب).

(٩) فإن بَ تكون غير موجودة: مكرر (ك).

حـ[١٠] ، فإن النتيجة تكون صدقاً من مقدمات كلها كذب . ـ وكذلك يعرض وإن[١١] كانت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء مِن حـ . لأن القياس[١٢] في ذلك واحد .

وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت الواحدة كلها كذباً والأخرى كلها صدق . لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل واحد[١٣] من بَ و حـ[١٤] وتكون بَ غير موجودة في شيء من حـ . كالجنس في الأنواع التي ليس بعضها تحت بعض . مثل الحي : فإنه موجود في كل إنسان وفي[١٥] كل فرس ، والفرس غير موجود في واحد من الناس . فإن أخذ الحي موجوداً في الواحد ، غير موجود في الآخر ، فإن المقدمة الواحدة تكون كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً . وتكون النتيجة كلها صدقاً في أي ناحية (١١١ ب) صيّرت السالبة . ـ وكذلك يعرض إن كان بعض المقدمة الواحدة كذباً وكل الأخرى صدقاً . لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض بَ وفي كل حـ . وأما بَ فغير موجودة في شيء من حـ . كالحي : فإنه موجود في بعض الأبيض وفي كل غراب ؛ والأبيض غير موجود في واحد من الغربان . فإن أخذت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حـ ، فإن مقدمة آ بَ يكون بعضها كذباً وكل[١٦] مقدمة آ حـ صدقاً ، وأما النتيجة فصدق ، في أي ناحية صيّرت السالبة . والبرهان في ذلك بهذه الحدود التي تقدمت . ـ وكذلك أيضاً يعرض إن كان بعض المقدمة الموجبة[١٧] كذباً والسالبة كلها[١٨] صدقاً . لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حـ ، وتكون بَ غير موجودة في شيء من

(١٠) ءَ (ب) .
(١١) إن (ب) .
(١٢) السلوجيسموس (ك) .
(١٣) واحدة (ك) .
(١٤) ب حـ (م ، ب) .
(١٥) في (ن ك).
(١٦) وفي كل (ك) .
(١٧) الواجبة (ك) .
(١٨) كلها (ن ب).

حَـ . مثل الحي ، فإنه في بعض الأبيض وغير موجود في شيء من القير ؛ والأبيض غير موجود في شيء من القير . فإذن إن أخذت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَـ ، فإن بعض مقدمة آ بَ كذب ، وكل مقدمة آ حَـ[١٩] حق ؛ وأما النتيجة فحق .

وكذلك يعرض إن كانت[٢٠] كل واحدة من المقدمتين بعضها كذباً . لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض بَ وبعض حَـ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَـ . مثل الحي : فإنه موجود في بعض الأبيض وبعض
56a الأسود ؛ وأما الأبيض فغير موجود في شيء من الأسود . فإن أخذت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَـ ، فكل واحدة من المقدمتين بعضها كذب[٢١] والنتيجة صدق . وكذلك يعرض وإن حُوِّلت السالبة . وبيان ذلك من تلك الحدود .

وكذلك أيضاً يعرض في القياسات الجزئية . لأنه ليس شيء يمنع من أن تكون آ موجودة في كل بَ وفي بعض[٢٢] حَـ وتكون بَ غير موجودة في بعض حَـ . كالحي : فإنه موجود في كل إنسان وفي بعض الأبيض والإنسان غير موجود في بعض الأبيض[٢٣] . فإن أخذت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَـ ، فإن المقدمة الكلية تكون كلها كذباً والجزئية كلها صدقاً ، وأما النتيجة فصدق . ـ وكذلك يعرض إذا صيّرت مقدمة آ بَ موجبة[٢٤] . لأنه قد يمكن أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ وغير موجودة في بعض حَـ وتكون[٢٥] بَ غير موجودة في بعض حَـ . مثل الحي : فإنه ليس بموجود في غير المتنفس وغير موجود في بعض الأبيض ،

(١٩) جملة: «كذب. . . آ حَـ» (ن بَ). .
(٢٠) كان (ك) .
(٢١) كاذبة في بعضها (ك).
(٢٢) وبعض (ب) .
(٢٣) جملة: «غير موجود. . . الأبيض» (ن ب) .
(٢٤) واجبة (ك) .
(٢٥) تكون (ك) .

(١١٢ أ) وغير المتنفس[٢٦] ليس بموجود في بعض الأبيض . فإن وضعت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَـ فإن مقدمة آ بَ الكلية كلها كذب ، ومقدمة آ حَـ صدق . وأما النتيجة فتكون صدقاً . ـ وكذلك يعرض إن وضعت الكلية صدقاً والجزئية كذباً . لأنه لا شيء يمنع أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ حَـ ، وتكون بَ غير موجودة في بعض حَـ . كالحي : فإنه ليس بموجود في واحد من الأعداد ولا في غير المتنفس ، والعدد ليس بموجود في بعض ما هو غير متنفس . فإن وضعت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَـ ، فإن النتيجة والمقدمة الكلية تكونان صدقاً ، والمقدمة الجزئية كذباً . ـ وكذلك يعرض إن وضعت المقدمة الكلية واجبة . لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في كل واحدة من بَ حَـ وتكون بَ غير موجودة في بعض حَـ ؛ كالجنس في النوع والفصل . مثل الحي : فإنه موجود في كل إنسان وكل مشاء ، والإنسان غير موجود في كل مشاء . فإذن إن أخذت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَـ ، فإن المقدمة الكلية تكون صدقاً والجزئية كذباً . وأما النتيجة فتكون صدقاً .

وهو بيّن أنه إذا كانت المقدمتان كذباً[٢٧] ، فقد تكون النتيجة صدقاً ، إذ[٢٨] كان يمكن أن تكون آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَـ ، وتكون بَ غير موجودة في بعض حَـ . لأنه إذا أخذت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَـ ، فإن كلتا[٢٩] المقدمتين تكونان كذباً ، وأما النتيجة فصدق . ـ وكذلك يعرض إذا كانت[٣٠] المقدمة الكلية موجبة والجزئية سالبة . لأنه قد يمكن أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل[٣١] حَـ ، وتكون بَ غير

(٢٦) والغير متنفس (ك) .
(٢٧) كانتا المقدمتين كذب (ك) .
(٢٨) فإذا (ك) .
(٢٩) كلتي (ك) .
(٣٠) كان (م) .
(٣١) كل (ن ك) .

موجودة في بعض حـَ . كالحي : فإنه غير موجود في شيء من العلم وموجود في كل إنسان ، وأما العلم فغير موجود في كل إنسان . فإن أخذت
56b - آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض[٣٢] حـَ ، فإن كلتا المقدمتين تكونان كذباً[٣٣] ، وأما النتيجة فصدق .

---

(٣٢) كل (ك) .

(٣٣) على المقدمتين تكونان كذب (ك) .

ـ ٤ ـ

[الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة، في الشكل الثالث]

وأما في الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقاً[١] إذا كانت المقدمتان كلتاهما كذباً[٢] أو بعضهما[٣] أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كذباً، أو كان بعض الواحدة[٤] كذباً والأخرى كلها صدقاً وبخلاف ذلك وكيفما أمكن أن تُغيَّر المقدمات .

لأنه لا شيء يمنع أن تكون كل واحدة من آ بَ غير موجودة في شيء من حَـ . وأما آ فتكون موجودة في بعض بَ . مثل الإنسان والمشاء : فإنهما ليسا بموجودين[٥] في[٦] واحد مما هو غير متنفس ؛ وأما الإنسان فموجود في بعض المشاء . فإن أخذت آ و بَ موجودتين في كل حَـ ، فإن كل واحدة من المقدمتين تكون كلها كذباً ، وأما النتيجة فصدق . ـ وكذلك (١٢٢ ب) يعرض إذا كانت الواحدة سالبة والأخرى موجبة . لأنه قد يمكن أنه تكون بَ غير موجودة في شيء من حَـ و آ موجودة في كل حَـ وتكون آ غير موجودة في بعض بَ : مثل أن الأسود غير موجود في شيء من الققنس ، والحي موجود في كل ققنس ؛ فالحي[٧] غير موجود في كل شيء[٨] أسود . فإذن

(١) صدق (ك) .
(٢) كانتا المقدمتين كلتيهما كذب (ك).
(٣) بعض (ك) .
(٤) كلها (ز م ، ب) .
(٥) موجودتين (ك) .
(٦) كل (زك) .
(٧) والحي (ك) .
(٨) شيء (ن ك) .

إن أخذت بَ موجودة في كل حَـ و آ غير موجودة في شيء من حَـ ، فإن آ تكون غير موجودة في بعض بَ . والنتيجة[9] صدق والمقدمتان[10] جميعاً كذب .

فإن[11] كانت كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كلتا[12] آ بَ[13] موجودتين في بعض حَـ وتكون آ موجودة في بعض حَـ . كالأبيض والجيد ؛ فإنهما موجودان[14] في بعض الحي ، والأبيض موجود في بعض الجيد . فإن وضعت كلتا آ بَ موجودتين في كل حَـ فإن كلتا المقدمتين تكونان كذباً والنتيجة صدقاً . ـ وكذلك يعرض إن وضعت مقدمة آ حَـ سالبة . لأنه لا شيء يمنع أن تكون آ غير موجودة في بعض حَـ وتكون بَ موجودة[15] في بعض حَـ وتكون آ غير موجودة في كل بَ . كالجيد : فإنه غير موجود في بعض الحي ، والأبيض موجود في بعض الحي[16] . وأما الأبيض فغير موجود في كل جيد . فإذن إن أخذت آ غير موجودة في شيء من حَـ و بَ موجودة في كل حَـ فإن كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب والنتيجة صدق .

وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الواحدة كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً . لأنه قد يمكن أن تكون كلتا آ بَ موجودتين في كل حَـ وتكون آ غير موجودة في بعض بَ . كالحي والأبيض : فإنهما موجودان في كل ققنس ، والحي غير موجود في كل أبيض . فإذ قد أثبتت هذه الحدود فإنه إن أخذت ب موجودة في كل حَـ و آ غير موجودة في كلها ، فإن مقدمة بَ حَـ تكون كلها صدقاً ومقدمة آ حَـ كلها كذباً . وأما النتيجة فصدق . ـ وكذلك يعرض إن كانت مقدمة ب حَـ كذباً ومقدمة آ حَـ صدقاً . والحدود التي في ذلك

---

(٩) فالنتيجة (ك) .

(١٠) والمقدمتين (ك) .

(١١) وإن (ك) .

(١٢) كلا (ك) .

(١٣) ا و بَ (ب) .

(١٤) موجودتين (ك) .

(١٥) موضوعة (فوق) .

(١٦) جملة : «والأبيض . . . الحي» (ن ب) .

- 57a - هي : أسود وققنس وغير متنفس . ـ وكذلك أيضاً يعرض إذا أخذنا كلتا المقدمتين موجبتين . لأنه لا شيء يمنع أن تكون بَ موجودة فيَ كل حَـ و آ غير موجودة في شيء من حَـ[١٧] وتكون آ موجودة في بعض بَ . كالحي : فإنه موجود في كل ققنس ، والأسود غير موجود في واحد من القفنس ، والأسود موجود في بعض الحي . فإذن إن أخذت آ و بَ موجودتين في كل حَـ ، فإن مقدمة بَ حَـ تكون كلها صدقاً ومقدمة آ حَـ كلها كذباً . وأما (١١٣ أ) النتيجة فصدق . ـ وكذلك يعرض إن حوّلت مقدمة آ حَـ صدقاً ، لأن البرهان على ذلك بهذه الحدود التي تقدمت .

وكذلك قد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت المقدمة الواحدة كلها صدقاً وبعض الأخرى كذباً . لأنه قد يمكن أن تكون بَ موجودة في كل حَـ وتكون آ موجودة في بعض حَـ ، وأما آ فموجودة في بعض بَ . مثل ذي الرجلين : فإنه موجود في كل إنسان والجيّد غير موجود في كل إنسان ، والجيّد موجود في بعض ذي الرجلين . فإن أخذت آ و بَ موجودتين في كل حَـ ، فإن مقدمة بَ حَـ تكون كلها صدقاً ، وبعض مقدمة آ حَـ كذباً . وأما النتيجة فصدق . ـ وكذلك يعرض إن أخذت مقدمة آ حَـ صدقاً ومقدمة بَ حَـ كذباً . لأن البيان على ذلك إذا حُوِّلت المقدمات بهذه الحدود التي تقدمت . ـ وكذلك يعرض إذا أخذت المقدمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة . فلأنه قد يمكن أن تكون بَ موجودة في كل حَـ و آ موجودة في بعض حَـ ، فإذا كانت المقدمات هكذا فقد تكون آ غير موجودة في كل بَ . فإن أخذت بَ موجودة في كل حَـ و آ غير موجودة في شيء من حَـ ، فإن المقدمة السالبة يكون بعضها كذباً ويكون كل الأخرى صدقاً ، وتكون أيضاً النتيجة صدقاً . فلأنه قد تبيّن أنه إذا كانت آ غير موجودة في شيء من حَـ و بَ موجودة في بعضها ، فإنه يمكن أن تكون آ غير موجودة في بعض بَ . فإنه بيّن أنه ، إذا كانت مقدمة آ حَـ كلها صدقاً ، وبعض مقدمة بَ حَـ

---

(١٧) جملة : «و آ . . حَـ» (ن ب).

كذباً ، أن[١٨] النتيجة قد تكون صدقاً . لأنه إن أخذت آ غير موجودة في شيء من حَـ و بَ موجودة في كل حَـ ، فإن مقدمة آ حَـ تكون كلها صدقاً ، وبعض مقدمة بَ حَـ كذب .

وهو بيّن في القياسات الجزئية أنه لا محالة قد يجتمع من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة ، لأن البرهان على ذلك يتبيّن بالحدود التي استعملت في القياسات الكلية . أما في التي في القياسات الموجبة منها فتستعمل في الموجبة من الجزئية . وأما التي في السالبة ، ففي السالبة من هذه ، لأنه لا فرق في وضع الحدود إذا كان المحمول غير موجود في شيء من الموضوع وأخذ موجوداً في كله ، أو كان موجوداً في بعضه فأخذ موجوداً في كله .

فهو بيِّن أنه إذا كانت النتيجة كذباً فبالضرورة يكون بعض المقدمات كذباً أو كلها . فإذا كانت النتيجة صدقاً ، فليس باضطرار أن تكون المقدمات صدقاً ، لا بعضها ولا كلها ، بل قد تكون النتيجة صدقاً من غير أن تؤخذ في ب) القياسات مقدمة صدق ، ولكن ليس باضطرار . والعلة في ذلك أنه إذا كان إثنان لهما هذه النسبة لبعضهما[١٩] إلى بعض ، أنه[٢٠] إذا كان أحدهما 57 - موجوداً فبالاضطرار أن يكون الآخر . فإنه إذا لم يكن الآخر موجوداً ، فبالاضطرار لا يكون أحدهما موجوداً . وإذا كان موجوداً فليس باضطرار أن يكون أحدهما موجوداً . وإذا وضع أن أحدهما موجود أو غير موجود ، فمحال أن يكون الآخر بعينه موجوداً باضطرار بوجود أحدهما وعدم وجوده ، أعني مثل ما إذا كانت آ أبيض فبالضرورة تكون بَ عظيماً ، وإذا لم تكن آ أبيض فبالضرورة تكون بَ عظيماً . لأنه إذا كان شيء ما أبيض وهو آ ، فإن شيئاً ما بالضرورة يكون عظيماً وهو بَ . وإذا كانت بَ عظيماً فإن

---

(١٨) فإن (ب) .

(١٩) لبعضها (ب) .

(٢٠) فإنه (ب) .

حَـ لا تكون أبيض . فيلحق باضطرار إذا كانت آ أبيض ألا تكون حَـ أبيض . فإذا كان إثنان وكان بوجود أحدهما يوجد الآخر باضطرار ، وإذا لم يكن الآخر فبالضرورة لا يكون أحدهما . فإذا لم يكن بَ عظيماً ، فليس يمكن أن تكون آ أبيض . فإن كان إذا لم تكن آ أبيض يلحق باضطرار أن تكون بَ عظيماً ، فإنه قد يعرض ضرورة إذا لم تكن بَ عظيماً أن تكون بَ بعينها عظيماً . وذلك محال . لأنه إن لم تكن بَ عظيماً فإن آ لا تكون أبيض بالضرورة ؛ وكان يظن أنه يجب ، إذا لم تكن آ أبيض ، أن تكون بَ عظيماً . فإنه يعرض ، إذا لم تكن بَ عظيماً ، أن تكون بَ بعينها عظيماً ، كما تبيّن بالثلاثة الحروف .

ـ ٥ ـ

[البرهان الدوري في الشكل الأول]

وأما التبيين الذي يكون بالدور من بعض على بعض فهو أن تؤخذ النتيجة وإحدى المقدمتين فتجمع منهما المقدمة الباقية المأخوذة في القياس الأول . ـ مثل أنه إن احتيج أن يبيَّن[١] أن آ موجودة في كل حَـ ، ثم يتبيّن[٢] ذلك بـ بَ ، فإن أخذت آ موجودة في كل حَـ و حَـ موجودة في كل بَ ، فإن آ تكون موجودة في كل بَ . وأما أولاً فأخذت المقدمة بالعكس أن بَ موجودة في كل حَـ . فإن احتيج أن يبيّن[٣] أن بَ موجودة في كل حَـ فإن ذلك يتبيّن إن[٤] أخذت آ مقولة على كل حَـ التي كانت نتيجة ، وأخذت بَ مقولة على كل آ التي كانت أوّلاً مأخوذة بالعكس أن آ مقولة على كل بَ . ـ وليس يكون أن تبيّن القضايا بعضها من بعض على غير هذه الجهة . لأنه إن أخذ حد آخر وسطاً ، فإن التبيين لا يكون بالدور ، لأنه لا يوحد على هذه الجهة أشياء بتة يكون كل واحد منها مستعملاً في تبيين الآخر . وإن أخذ من المقدمات شيء فبالضرورة يكون المأخوذ مقدمة واحدة . لأنه إن أخذنا جميعاً رجعت النتيجة الأولى . ولكن ينبغي أن تكون مخالفة لها . ـ أما في الحدود التي لا تنعكس ، فإن مقدمة القياس الواحدة تكون غير مبرهنة[٥] ، لأنه لا يكون أن يبيّن[٦] بهذه الحدود أن الثالث في الأوسط والأوسط في

(١) يتبين (ب) .
(٢) تبيَّن (ب) .
(٣) تتبين (ب) .
(٤) إذا (ب) .
(٥) متبرهنة (ب) .
(٦) تبيّن (ب) .

الأول . وأما في المنعكسة فقد تبيّن كل قضايا القياس بعضها من بعض .
مثل ما إذا كانت حدود آ بَ حَـ منعكسة بعضها على بعض . وبيان ذلك أن
تكون قضية آ حَـ مبرهنة بتوسط بَ ، وأيضاً قضية آ بَ بالنتيجة وعكس
40 مقدمة بَ حَـ . وكذلك تتبيّن قضية بَ حَـ بالنتيجة وعكس مقدمة آ بَ .
58a وينبغي أن تبيّن مقدمتا حَـ بَ و بَ آ[7] ، لأن هذه فقط استعملت غير
مبرهنة . فإن أخذت بَ موجودة في كل حَـ و حَـ في كل آ ، يكون قياس
5 لـ بَ إلى آ . وأيضاً إن أخذت حَـ موجودة في كل آ و آ موجودة في كل بَ ،
فإن حَـ بالضرورة تكون موجودة في كل بَ . ففي كلا هذين[8] القياسين
أخذت مقدمة حَـ آ غير مبرهنة ، لأن المقدمات الأُخَر مبرهنة . فإذن إن نحن
برهنّا هذه القضية يكون جميع القضايا مبرهنة بعضها ببعض . فإن أخذت حَـ
10 موجودة في كل بَ ، و بَ في كل آ ، فإن كلتا المقدمتين تؤخذ مبرهنتين ،
وتكون حَـ بالضرورة موجودة في كل آ . فهو إذن بيّن أن في الحدود الراجعة
15 بعضها على بعض فقط تكون البراهين التي تكون بالدور . فأما[9] في الأخر
فلا تكون كما قلنا أوّلاً . ويعرض في هذه البراهين التي بالدور أن يستعمل
20 الشيء المبرهن مقدمة في تبيين ما كان يبرهنه .

وأما في القياسات السالبة فهكذا تتبيّن القضايا بعضها من بعض .
ولتكن بَ موجودة في كل حَـ ، و آ غير موجودة في شيء من بَ . فالنتيجة
أن آ غير موجودة في شيء من حَـ . فإن كان أيضاً ينبغي أن يتبيّن أن آ غير
25 موجودة في شيء من بَ التي كانت أولاً مقدمة ، فلتكن آ غير موجودة في
شيء من حَـ و حَـ موجودة في كل بَ ، لأن على هذه الجهة تكون المقدمة
بالعكس . فإن كان ينبغي أن نبرهن أن بَ موجودة في كل حَـ فليس ينبغي أن
تعكس مقدمة آ بَ كمثل الآخر . لأن القول إن «بَ غير موجودة في شيء من

---

(٧) حَـ بَ، بَ آ (ب) .
(٨) هذه (ب) .
(٩) مُصلَح من السرياني (مخطوطة) .

آ» و «آ غير موجودة في شيء من بَ» مقدمة واحدة لا فرق بينهما . ولكن ينبغي أن يقال «إن ما لا توجد آ في شيء منه بَ موجودة في كله» . فلتكن آ غير موجودة في شيء من حَـ التي كانت نتيجة ، ولتكن بَ موجودة في كل ما لا توجد آ في شيء منه . فإذن بَ موجودة في كل حَـ بالضرورة . فقد صار كل واحدة من القضايا الثلاث نتيجة . والبيان الذي بالدور هو أن تؤخذ النتيجة وإحدى المقدمتين بالعكس فتنتج منهما المقدمة الباقية .

وأما في القياسات الجزئية ، فليس يكون أن تُبرهَن المقدمة الكلية من المقدمات الأُخَر ؛ وأما الجزئية فقد تكون . ـ فهو بيّن أنه لا يمكن أن تبرهن الكلية ، لأن الشيء الكلي إنما يتبيّن من المقدمات الكلية ، والنتيجة ليست كلية ؛ والبرهان ينبغي أن يكون من النتيجة وإحدى المقدمتين . ومن بعد ، فإنه لا يكون قياس البتة إذا أخذت المقدمة الصغرى منعكسة ، لأن كلتا المقدمتين تكونان جزئيتين . وأما المقدمة الصغرى فقد تبرهن . فلتبرهن آ أنها مقولة على بعض حَـ بتوسط بَ . فإن أخذت بَ موجودة في كل آ وبقيت النتيجة على حالها ، فإن بَ تكون موجودة في بعض حَـ ويكون الشكل الأول ، والحد الأوسط آ . ـ وإذا كان القياس سالباً فليس يمكن أن تبرهن المقدمة الكلية للعلة التي قلنا أوّلاً . وأما الجزئية فتبرهن إن انعكست مقدمة آ بَ كمثل ما في القياسات الكلية . كقولنا : كل ما ليس يوجد آ في بعضه ، فإن بَ توجد في بعضه . لأنه لا يكون قياس على جهة أخرى ، لأن المقدمة الصغرى سالبة .

- ٦ -

[البرهان الدوري في الشكل الثاني]

وأما الشكل الثاني فليس يكون أن تبرهن الموجبة بهذا النحو . وأما السالبة فتبرهن . أما الموجبة فإنها لا تبرهن من جهة أنه ليس كلتا المقدمتين موجبتين ، لأن النتيجة سالبة ، والموجبة فكانت تبرهن بموجبتين . ـ وأما السالبة فهكذا تبرهن : فلتكن آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَـ . فالنتيجة أن بَ غير موجودة في شيء من حَـ . فإن أخذت بَ موجودة في كل آ فبالضرورة تكون آ غير موجودة في شيء من حَـ[1] . ويكون الشكل الثاني والحد الأوسط بَ . ـ فإن أخذت مقدمة آ بَ سالبة والأخرى موجبة ، يكون الشكل الأول . لأن حَـ موجودة في كل آ و بَ غير موجودة في شيء من حَـ . فإذن بَ غير موجودة في شيء من آ ؛ فـ آ غير موجودة في شيء من بَ . وليس يكون قياس من النتيجة وإحدى المقدمتين . فإذا أخذت مقدمة أخرى يكون قياس .

فإن لم يكن القياس كلياً ، فليس تبرهن المقدمة الكلية للعلّة التي قلنا أولاً . وأما الجزئية فتبرهن إذا كانت الكلية موجبة . فلتكن آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَـ ؛ فالنتيجة أن بَ غير موجودة في بعض حَـ . (١١٥ أ)
فإن أخذت بَ موجودة في كل آ وغير موجودة في كل حَـ ، فإن آ تكون غير

(١) جملة : «فإن أخذت . . . حَـ» (ن ب) .

موجودة في بعض حـ والحد الأوسط ب . ـ فإن كانت الكلية سالبة ، فليس تتبرهن مقدمة آ حـ إذا انعكست مقدمة آ ب ؛ لأنه يعرض إما أن تكون كلتا المقدمتين سالبتين وإما أن تكون الواحدة سالبة . فإذن ليس يكون قياس . 3
وكذلك يكون التبيين كما كان في القياسات الكلية ، إن قيل : إن الذي تكون ب غير موجودة في بعضه ، فإن آ تكون موجودة في بعضه .

ـ ٧ ـ

[البرهان الدوري في الشكل الثالث]

وأما الشكل الثالث إذا كان كلتا المقدمتين كليتين ، فليس يمكن أن نبرهن بالدور ، لأن الكلية إنما تبرهن بالمقدمات الكلية ، والنتيجة التي في - 59a - هذا الشكل أبداً هي جزئية . فإذن هو بيّن في الجملة أنه لا يمكن أن تبرهن المقدمة الكلية في هذا الشكل . ـ فإن كانت المقدمة الواحدة كلية والأخرى جزئية ، فأحياناً[1] يكون برهان ، وأحياناً لا يكون . فإذا كانت كلتا المقدمتين موجبتين ، وكانت الصغرى كلية ، يكون قياس . وأما إذا كانت الكبرى كلية ، فإنه لا يكون قياس . وبيان ذلك أن تكون آ موجودة في كل حـَ ، و بَ في بعض حـَ والنتيجة آ بَ . فإن أخذت حـَ موجودة في كل آ ، فقد تبيّن أن حـَ موجودة في بعض بَ ؛ وأما أن بَ في بعض حـَ فلم يتبيّن ؛ وإن كان لازماً بالضرورة ، إذا كان حـَ في بَ ، أن تكوْن بَ في بعض حـَ . ولكن ليس هو واحداً أن يقال إن شيئاً موجوداً في آخر وآخر في شيء بعكس القول . ولكن ينبغي أن يزاد في القول أنه كل شيء موجود في آخر ، فإن الآخر موجود في الشيء . فإذا زيد ذلك ، ليس يكون القياس من النتيجة وإحدى المقدمتين فقط . ـ فإن كانت بَ موجودة في كل حـَ ، و آ في بعض حـَ ، فإن نتيجة آ حـَ تكون بيّنة إذا أخذت حـَ موجودة في كل بَ و آ في بعض بَ ؛ لأنه يلزم ضرورة أن تكون آ في بعض حـَ ، إذ كان الحد الأوسط

(١) أحياناً (ب) .

بَ والحدود آ بَ جَـ . وإذا كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة وكانت الموجبة كلية ، فالمقدمة الأخرى تنتج . وبيان ذلك أن تكون بَ موجودة في كل حَـ و آ غير موجودة في كل حَـ ، فالنتيجة أن آ غير موجودة في كل بَ . فإن أخذ مع النتيجة أن حَـ موجودة في كل بَ ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون كل آ غير موجودة في بعض حَـ إذا كانت بَ واسطة . ـ ب) وأما إذا كانت السالبة كلية ، فإن المقدمة الأخرى لا تنتج إلا على نحو ما قيل قبل وإن أخذ «كل ما لم يوجد في بعضه[٢] هذا فإن الآخر موجود فيه» . مثل ما أن تكون آ غير موجودة في شيء من حَـ و بَ في بعض حَـ ؛ والنتيجة أن آ غير موجودة في بعض بَ . فإن أخذ أن «كل ما لم توجد آ في بعضه و حَـ موجودة في بعضه» ، فإنه فيجب أن تكون حَـ موجودة في بعض بَ . وليس يمكن على نحو آخر أن تعكس المقدمة الكلية فتبرهن الأخرى .

فقد تبيّن أن التبيين الذي يكون بالدور في الشكل الأول يكون بالشكل الأول والثالث . فإذا كانت النتيجة موجبة ، كان التبيين بالشكل الأول . وإذا كانت سالبة ، كان بالشكل الثالث ؛ لأنه يؤخذ «أن ما لا يوجد في شيء منه هذا ، فالآخر في كله» . وأما في الشكل الثاني إذا كان القياس كلياً فإن البيان يكون به وبالشكل الأول والثالث . وأما في الشكل الثالث فإن البيان يكون به في المقاييس كلها . ـ وهو أيضاً بيّن أن في الشكل الثاني والثالث المقاييس التي لا تتبيّن بهما[٣] إما ألا[٤] تكون على الدور وإما أن تكون ناقصة .

(٢) بعض (ب) .

(٣) بها (ب).

(٤) أن (ب).

ـ ٨ ـ

[انعكاس القياس في الشكل الأول]

- 59b - وأما انعكاس القياس فهو أن نبيّن بانعكاس نتيجة القياس إما على أن الحد الأكبر ليس بموجود في الأوسط ، وإما أن الأوسط ليس بموجود في الأصغر . لأنه يجب ضرورة ، إذا عكست النتيجة وأخذ معها إحدى المقدمتين أن تبطل الأخرى ؛ لأنها إن لم تبطل ، ولا النتيجة تبطل .

وانعكاس النتيجة بالتناقض والتضاد مختلف ، لأنه ليس قياس واحد يكون بكلا الانعكاسين ؛ وذلك يتبيّن فيما يتلو من القول . ـ والمتناقضات هي «كل» و «لا كل» و «بعض» و «لا واحد» ، والمتضادات هي «كل» و «لا واحد» ، و «بعض» و «لا بعض» . ـ فليكن بيّناً أن آ مقولةٌ على كل حَـ بتوسط بَ ؛ فإن أخذ أن آ غير مقولة على شيء من حَـ ومقولة على كل بَ ، فإن بَ[١] تكون غير مقولة على شيء من حَـ . فإن كانت آ غير مقولة على شيء من حَـ و بَ مقولة على كل حَـ ، فإن آ غير مقولة على بعض بَ وليس غير مقولة على شيء منه . لأنه لا يمكن تبيين العامي بالشكل الثالث . وفي الجملة ، ليس يكون أن تنقض المقدمة الكبرى نقضاً عامياً بانعكاس النتيجة ، لأنها أبداً تنقض بالشكل الثالث . وذلك أن بناء كلتي[٢] المقدمتين لا محالة يكون[٣] على الطرف الأصغر . ـ وكذلك يعرض في المقاييس

---

(١) فإن بَ (ن ب) .

(٢) أنا بيّنّا «أن» كلتا (ب) .

(٣) تكون (ب) .

السالبة . فليكن بيّن[٤] أن آ غير موجودة في شيء من حَـ بتوسط بَ . فإن
أ) أخذت آ موجودة في كل حَـ وغير موجودة في شيء من بَ ، فإن بَ غير
موجودة في شيء من حَـ . وإن كانت آ و بَ في كل حَـ ، فإن آ في بعض
بَ ، ولكن لم تكن في شيء منها .

2 فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن المقاييس تكون متناقضة وليست
بعاميّة ، لأن إحدى المقدمتين تكون جزئية . فإذن فالنتيجة تكون جزئية .
فليكن قياس موجب ، وليرتجع هكذا . فإذن إن كانت آ غير موجودة في كل
حَـ وموجودة في كل بَ ، فإن بَ غير موجودة في كل حَـ . وإن كانت آ غير
3 موجودة في كل حَـ و بَ موجودة في كل حَـ[٥] ، فإن آ غير موجودة في كل
بَ . ـ وكذلك يعرض في القياس السالب أنه إذا كانت آ موجودة في بعض
حَـ وغير موجودة في شيء من بَ فإن بَ غير موجودة في بعض حَـ ، ليس
ولا في شيء منها . وأيضاً إن كانت آ في بعض حَـ و بَ في كل حَـ كما
3 أخذت في القياس الأول ، فإن آ تكون في بعض بَ .

وأما في المقاييس الجزئية إذا ارتجعت النتيجة بالتناقض ، فإن كلتا
المقدمتين تبطلان . وأما إذا ارتجعت بالتضاد فإنه ولا واحدة منهما تبطل ،
4 لأنه ليس يعرض فيها كنحو ما يعرض في المقاييس العامية من إبطال
6 - المقدمات بانعكاس النتيجة . ـ فليكن مُنْتِجاً أن آ مقولة على بعض حَـ . فإن
أخذ أن آ غير موجودة في شيء من حَـ و بَ في بعض حَـ ، فإن آ غير
موجودة في بعض بَ . وإن كانت آ غير موجودة في شيء من حَـ ،
وموجودة في كل بَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَـ . فإذن كلتا
المقدمتين تبطلان . ـ فإن انعكست النتيجة بالتضاد فليس تبطل ولا واحدة
5 من المقدمتين ، لأنه إن كانت آ غير موجودة في بعض حَـ وموجودة في كل
بَ ، فإن بَ غير موجودة في بعض حَـ . ولكن ليس تبطل المقدمة الأولى ،

(٤) بيّنّا (ب) .

(٥) جملة : و بَ موجودة في كل حَـ (ن ب) .

لأنه يمكن أن تكون بَ في بعض حَـ ، ويمكن ألا تكون . وأما على مقدمة آ بَ فليس يكون قياس بتة ، لأنه إن كانت آ غير موجودة في بعض حَـ ، و بَ موجودة في بعضها ، فإنه ولا واحدة من المقدمات تبطل . ـ وكذلك إن كان القياس سالباً . لأنه إن أخذت آ موجودة في كل حَـ تبطل كلتا المقدمتين . فإن كانت آ موجودة في بعض حَـ ، فإنه ولا واحدة منهما تبطل . والبرهان على ذلك قد تقدم .

ـ ٩ ـ

[انعكاس القياس في الشكل الثاني]

ب)

وأما في الشكل الثاني فإنه لا يمكن إبطال المقدمة الكبرى بالتضاد كيف ما كان انعكاس النتيجة ، لأن النتيجة أبداً تكون في الشكل الثالث . وفي هذا الشكل لا يكون قياس عامي . وأما إبطال الصغرى فيمكن على نحو ما تنعكس النتيجة . أعني بذلك أنه إن كان انعكاس النتيجة بالتضاد كان إبطال المقدمة بالتضاد ، وإن كان بالتناقض كان إبطال المقدمة بالتناقض . ـ وبيان ذلك أن تكون آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَـ ، والنتيجة «بَ ولا على شيء من حَـ» . فإن أخذت بَ موجودة في كل حَـ وأضيف إليها مقدمة آ بَ ، فإن آ تكون موجودة في كل حَـ ، لأن القياس يكون في الشكل الأول . فإن كانت بَ موجودة في كل حَـ ، و آ غير موجودة في شيء[1] من حَـ ، فإن آ ليست موجودة في كل بَ ، والقياس في الشكل الثالث . ـ فإن انعكست نتيجة بَ حَـ بالتناقض ، فإن المقدمات تبطل بالتناقض . وذلك أنه إن كانت بَ موجودة في بعض حَـ و آ ليست بموجودة في شيء من حَـ ، فإن آ ليست بموجودة في بعض بَ . وأيضاً إن كانت بَ موجودة في بعض حَـ ، و آ في كل بَ ، فإن آ في بعض حَـ . فهو بيّن أن المقاييس مناقضة . ـ وكذلك يمكننا أن نبيّن في هذه المقدمات وإن اختلف وضعها في هذا الشكل .

---

(١) كل (ب).

فإن كان القياس جزئياً وانعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحدة من المقدمتين تبطل ، كمثل ما ولا في الشكل الأول . فإن كان انعكاس النتيجة بالتناقض ، فكلتا المقدمتين تبطلان[٢] . وبيان ذلك أن توضع آ ليست بموجودة في شيء من بَ ، وموجودة في بعض حَـ ، والنتيجة بَ حَـ . فإن وضع[٣] أن بَ في بعض حَـ ، وأضيف إلى ذلك مقدمة آ بَ ، تكون النتيجة أن آ ليست بموجودة في بعض حَـ . ولكن ليست تناقض المقدمة الأولى لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض حَـ[٤] وغير موجودة في بعضها . وأيضاً إن كانت بَ موجودة في بعض حَـ ، وآ في بعض حَـ ، فإنه ليس يكون قياس ، لأنه ولا واحدة من المقدمتين أخذت كلية . فإذن ليس تبطل مقدمة آ بَ . - فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كلتا المقدمتين - 60b -
تبطلان[٥] ، لأنه إن وضعت بَ موجودة في كل حَـ ، وآ ليس في شيء من بَ ، فإن آ ليست في شيء من حَـ ؛ وقد كانت في بعض حَـ . وأيضاً إن كانت بَ في كل حَـ ، وآ في بعض حَـ ، فإن آ تكون في بعض بَ . - وكذلك يمكننا أن نبيّن في القياس الذي كليته موجبة .

---

(٢) تبطل (ب).

(٣) وضعت (ب).

(٤) جملة : «ولكن . . . حَـ» (ن ب).

(٥) تبطل (ب).

ـ ١٠ ـ

[انعكاس القياس في الشكل الثالث]

١١٧ أ)

وأما في الشكل الثالث إذا انعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحدة من المقدمتين تنتقض ، وذلك في كل مقاييسه . فإذا انعكست النتيجة بالتناقض انتقضت كل واحدة من المقدمتين في كل المقاييس . ـ فليبيّن[١] أن آ في بعض بَ موجودة ، ولتؤخذ حَـ واسطة ، ولتكن المقدمات كلية . فإن أخذت آ غير موجودة في بعض بَ ، و بَ في كل حَـ ، فإنه ليس يجتمع من ذلك شيء على آ و حَـ . ولا أيضاً إن أخذت آ غير موجودة في بعض بَ ، وموجودة في كل حَـ يكون قياس على بَ و حَـ . ـ وكذلك يتبيّن في المقدمات التي ليست كلية لأنه ، في حال عكس النتيجة[٢] إما أن تكون كلتا المقدمتين جزئيتين لا محالة ، وإما أن تكون المقدمة التي عند الطرف الأصغر كلية . وعلى هذه الجهة لم يكن قياس ، لا في الشكل الأول ولا في[٣] الثاني . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كل واحدة من المقدمتين تبطل ، لأنه إن لم تكن آ موجودة في شيء من بَ و بَ موجودة في كل كل حَـ ، فإن آ لا تكون موجودة في شيء من حَـ . وأيضاً إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَـ ، فإن بَ غير موجودة في شيء

(١) فلتبيّن (ب).

(٢) «في القياس المعكوس» النتيجة (ب).

(٣) الشكل (ز ب).

من حَـ . ـ وكذلك يعرض إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ موجودة في بعض حَـ ، فإن آ غير موجودة في بعض حَـ . فإن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَـ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَـ .

وكذلك يعرض في القياس السالب . وبيان ذلك أن تبرهن آ أنها غير موجودة في بعض بَ ، وأن تكون مقدمة بَ حَـ موجبة ، ومقدمة آ حَـ سالبة . لأن على هذه الجهة يكون قياس . ـ فإذا أخذ ضد النتيجة ليس يكون قياس ، لأنه إن كانت آ في بعض بَ ، و بَ في كل حَـ ، فإنه لا يكون قياس على آ و حَـ ؛ ولا إذا كانت آ في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حَـ يكون قياس على بَ و حَـ . فإذن ليس تبطل المقدمات بعكس النتيجة على الضد . ـ وأما إذا عكست على التناقض فإن المقدمات تبطل . لأنه إن كانت آ موجودة في كل بَ و بَ في كل حَـ ، فإن آ موجودة في كل حَـ ، ولكنه[٤] كانت غير موجودة في شيء من حَـ . وأيضاً إن كانت آ موجودة في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حَـ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَـ ؛ ولكنها كانت موجودة في كل حَـ . ـ وكذلك يتبيّن في المقدمات التي (١١٧ ب)
ليست كلية ، لأن مقدمة آ حَـ تكون كلية سالبة ، والأخرى جزئية موجبة . فإنه إن كانت آ موجودة في كل بَ و بَ في بعض حَـ ، فإن آ تكون في بعض حَـ ؛ ولكنها كانت غير موجودة في شيء من حَـ . وأيضاً إن كانت آ موجودة - 61a -
في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حَـ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَـ . فإن كانت آ موجودة في بعض بَ و بَ في بعض حَـ ، فإنه ليس يكون قياس . ولا أيضاً إذا كانت آ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حَـ يكون قياس . ـ فهو بيّن أن على الجهة الأولى تنقض المقدمات[٥] . وأما على هذه الجهة فإنها لا تنقض .

(٤) ولكنها (ب).

(٥) (المقدمات) (ز ب).

فقد تبيّن مما قلنا كيف يكون القياس في كل شكل[٦] ، إذا انعكست النتيجة ، ومتى يكون مضاداً للمقدمة ، ومتى يكون مناقضاً ، وأن في الشكل الأول تكون المقاييس ، إذا انعكست ، بالشكل الثاني والثالث ؛ وأن المقدمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تبطل بالشكل الثاني[٧] ؛ وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تبطل بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثاني تكون ، إذا انعكست النتيجة ، بالشكل الأول والثالث ؛ وأن المقدمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تنقض بالشكل الأول . وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تنقض بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثالث فإنها تكون بالانعكاس في الشكل الأول والثاني ؛ وأن المقدمة التي عند الطرف الأكبر منه تنقض أبداً بالشكل الأول ، وأما التي عند الطرف الأصغر فبالشكل الثاني تنقض .

فقد تبيّن الانعكاس في المقاييس ، وكيف يكون قياس ، وأيّها في كل واحد من الأشكال .

---

(٦) في السرياني : في واحد (ب)، واحد من الأشكال (مخطوط) .
(٧) والثالث (ز ب) .

ـ ١١ ـ
[الرفع إلى المحال في الشكل الأول]

وأما القياس الذي يكون بالخلف فإنه يبين إذا وضعت نقيضة النتيجة وأضيف إليها مقدمة أخرى . ويكون في الأشكال كلها ، لأنه شبيه بالقياس المنعكس ؛ غير أن الفصل بينهما أن القياس المنعكس يكون بعد كون قياس قبله وإحدى كلتا المقدمتين . وأما القياس الذي يكون بالخلف ، فإنه ليس يكون بعد قياس قبله ولا بعد إقرار بنقيضة ما فيه من المحال ، لما في نقيضة المحال من بيان الصدق . وأما الحدود في كلا القياسين فعلى نحو واحد تجري ؛ والمقدمات فيهما غير مختلفة . ـ مثل أن تكون آ موجودة في كل (١١٨ أ) بَ بتوسط حَـ . فإن وضعت آ إما غير موجودة في كل بَ وإما ولا في شيء من بَ ، وكانت آ موجودة في كل حَـ بالحقيقة ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون حَـ إما غير موجودة في شيء من بَ وإما غير موجودة في كل بَ ؛ وذلك محال . فإذن الموضوع كذب ؛ فنقيضة الموضوع إذن صدق . ـ وكذلك يكون في سائر الأشكال ، لأن كل ما قبل من الأشكال الانعكاس ، فإنه قابل للقياس الذي بالخلف .

فكل المسائل تبيّن بالخلف في كل الأشكال ، ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها تبيّن في الشكل الثاني والثالث فقط ؛ فأما في الأول ، فلا . وبيان ذلك أن توضع آ غير موجودة في كل بَ أو غير موجودة في شيء من

بَ ، وأن[1] تضاف إليها مقدمة أخرى من أي الناحيتين اتفق : إما بأن تكون حَـ موجودة في كل آ ، وإما بأن تكون بَ موجودة في كل حَـ ، لأن على هذه الجهة يكون الشكل الأول . فإن كان موضوعنا أن آ ليست بموجودة في كل بَ ، ثم أضيف مقدمة أخرى من أي الناحيتين اتفق ، فإنه لا يكون قياس . ـ فإن كان الموضوع أن آ ليست موجودة في شيء من بَ ، ثم أضيف إلى ذلك مقدمة بَ حَـ ، فإنه يكون قياس على الكذب ؛ وأما على الموضوع ، فلا . لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ في كل حَـ ، فإن آ غير موجودة في شيء من حَـ ، وذلك محال . فإذن القول بأن آ ليست في شيء من بَ كذب . ولكن[2] ليس متى كان هذا القول كذباً فضده صدق . ـ فإن أضيف إلى الموضوع مقدمة حَـ آ ، فإنه لا يكون قياس . ولا أيضاً إذا كان الموضوع أن آ ليست في كل بَ . فإذن هو بيّن أن الكلية الموجبة ليست تبين بالخلف في الشكل الأول .

وأما الجزئية الموجبة والسالبة ، الكلية منها والجزئية ، فإنها تبين بالخلف في الشكل الأول . وبيان ذلك أن يكون موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من بَ ، وأن تؤخذ[3] بَ موجودة في كل حَـ أو في بعضها . فإذن يلزم ضرورة أن تكون آ إما غير موجودة في شيء من حَـ وإما غير موجودة في كل حَـ ؛ وذلك محال ؛ لأن وجود آ[4] في كل حَـ من الصدق . فإذ[5] كان ذلك كذباً ، فإن آ موجودة في بعض بَ . ـ فإن أخذت المقدمة الأخرى عند آ ، فإنه لا يكون قياس ؛ ولا أيضاً إذا وضع ضد النتيجة يكون أيضاً قياس . فهو إذن بيّن أنه ينبغي أن توضع نقيضة ما نريد تبيينه .

وليكن أيضاً موضوعنا أن تكون آ موجودة في بعض بَ ، ولتؤخذ حَـ

(١) فإن (ب) .
(٢) ولكنه (ب) .
(٣) توجد (ب) .
(٤) آ بَ (ب) .
(٥) فإن (ب) .

موجودة في كل آ . فإذن حَـ موجودة في بعض بَ ، وذلك محال . فإذن الموضوع كذب . إذا كان ذلك هكذا ، فإن آ غير موجودة في شيء من بَ . ـ وكذلك يعرض إن أخذت[٦] مقدمة آ حَـ سالبة . ـ فأما إذا أضيف إلى الموضوع المقدمة عند بَ[٧] فإنه لا يكون قياس . ـ فإن وضع الضد ، فإنه يكون قياس ويعرض المحال . وأما الموضوع فلا يتبرهن . وبيان ذلك أن تكون آ موجودة في كل بَ ، وأن تكون مقدمة حَـ آ كلية موجبة . فإذن يلزم ضرورة أن تكون حَـ موجودة في كل بَ ، وذلك محال . فإذن هو محال أن يقال إن آ موجودة في كل بَ ، ولكن ليس متى كان ذلك كذباً وجب ضرورة أن يكون ضده صدقاً ؛ أعني بالضد أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ . ـ وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الأخرى عند بَ ، لأنه يكون قياس[٨] وينتج المحال ؛ وأما الموضوع فإنه لا يصح . فإذن ينبغي أن توضع النقيضة .

فإذا أردنا أن نبيّن الجزئية السالبة فإنه ينبغي أن[٩] يكون موضوعنا كلية موجبة . لأنه إن كانت آ في كل بَ ، وكانت حَـ موجودة في كل آ ، فإن حَـ موجودة في كل بَ . فإن كان ذلك محالاً فإن موضوعنا محال . ـ وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الأخرى عند بَ . ـ وأيضاً كمثل ذلك يعرض إن أخذت مقدمة حَـ آ سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . ـ فإن كانت المقدمة السالبة عند بَ ، فإنه ليس ينتج شيء بتة . ـ فإن كان موضوعنا
(١١٩ أ) جزئية موجبة ، فإنه ليس ينتج من ذلك جزئية سالبة ، ولكن كلية سالبة . لأنه إن كانت آ موجودة في بعض بَ ، و حَـ موجودة في كل آ ، فإن حَـ
- 62a - موجودة في بعض بَ . فإن كان ذلك محالاً ، فإنه كذب أن يقال إن آ موجودة في بعض بَ . فهو إذن صدق أن يقال إن آ غير موجودة في شيء

(٦) أن تحدث (ب) .

(٧) مقدمة بَ (ب) .

(٨) نسخة أخرى : لأنه لا يكون قياس ، وينتج المحال (مخطوطة) .

(٩) جملة : «أن توضع . . . أن» (ن ب).

من بَ . فإذا تبيّن أن آ غير موجودة في شيء من بَ فإنه ينقض مع الكذب الصدق : لأن آ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في بعضها . وأيضاً ليس من قِبَل الموضوع عرض المحال ، لأن الموضوع صدق ، ومن الصدق لا يكون أن ينتج الكذب ، لأن آ موجودة في بعض بَ بالحقيقة . فإذن لا ينبغي أن يكون موضوعنا جزئية موجبة ، ولكن كلية موجبة .

فهو إذن بيّن أنه لا ينبغي أن يوضع ضد ما نريد إثباته(١٠) ، ولكن نقيضه في كل المقاييس ، لأن على هذه الجهة يلزم القول الاضطرار ويكون محموداً . لأنه إن كان على كل شيء إما أن تصدق الموجبة وإما السالبة ، وتبين(١١) أن السالبة ليست صدقاً فالموجبة لا محالة صدق . وأيضاً إن لم تكفِ الموجبة صدقاً ، فالسالبة لا محالة صدق . وأما المقدمات المتضادة فليست كذلك ، لأنه ليس يلزم ضرورة إذا كانت الكلية السالبة كذباً ، أن تكون الكلية الموجبة صدقاً ؛ ولا هو أيضاً من الرأي المحمود إذا كانت إحداهما كذباً أن تكون الأخرى صدقاً .

---

(١٠) وضعه (خرم في الأصل) (ب) .

(١١) فإنه إذا تبرهن أن (ب) .

– ١٢ –

[الرفع إلى المحال في الشكل الثاني]

فقد تبيّن أن كل المسائل تتبيّن في الشكل الأول بالخلف ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها لا تتبيّن في هذا الشكل بالخلف ، ولكنها تتبيّن في الشكل الثاني والثالث . وبيان ذلك ألا تكون آ موجودة في كل بَ ، وأن تكون آ موجودة في كل حَـ . فإذا كان ذلك هكذا ، فإنه يجب أن تكون حَـ غير موجودة في كل بَ . وذلك محال ، لأنه تبيّن أن حَـ موجودة في كل بَ . فإذن الموضوع كذب ؛ فإذن نقيضه صدق : وهو أن آ موجودة في كل بَ . ـ فإذن إن كان الموضوع ضد ما نريد أن ننتج[١] ، فإنه يكون قياس وينتج المحال . غير أنه لا يتبيّن[٢] لنا ما نريد بيانه . لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَـ ، فإن حَـ غير موجودة في شيء من بَ . وذلك محال . فإذن هو كذب أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ . ولكن ليس إذا كان ذلك كذباً كان ضده صدقاً . أعني بذلك أن تكون آ موجودة في كل بَ .

فإذا أردنا أن نبيّن أن آ موجودة في بعض بَ ، فإنه ينبغي أن يكون موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من بَ ، ثم تأخذ أنها موجودة في كل

---

(١) ضدها يريد أن ينتج (ب) .

(٢) «يتبيّن» بدل «لا يتبيّن» (ب) .

حـَ . لأنه إذا أخذت هذه المقدمات يجب أن تكون حـَ غير موجودة في شيء من بَ . فإن كان ذلك محالاً ، فإنه يجب لا محالة أن تكون آ موجودة في بعض بَ . ـ فإن كان موضوعنا أن آ غير موجودة في بعض بَ ، فإنه يعرض ما عرض في الشكل الأول .

وأيضاً ليوضع أن آ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حـَ ، فيلزم ضرورة أن تكون حـَ غير موجودة في بعض بَ . ولكنها كانت موجودة في كلها . فإذن موضوعنا كذب . فإذن آ غير موجودة في شيء من بَ .

فإذا أردنا أن نبيّن أن آ غير موجودة في كل بَ ، فليكن موضوعنا أن آ في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حـَ . فيلزم ضرورة أن تكون حـَ غير موجودة في شيء من بَ . وذلك محال . فهو إذن صدق أن يقال إن آ غير موجودة في كل بَ . ـ فقد تبيّن أن جميع المقاييس التي بالخلف تكون في الشكل الثاني .

ـ ١٣ ـ

[الرفع إلى المحال في الشكل الثالث]

وكذلك يعرض[1] في الشكل الثالث . ـ وبيان ذلك أن تكون آ غير موجودة في بعض بَ ، و حَـ موجودة في كل بَ . فإذن آ غير[2] موجودة في بعض حَـ . فإن كان ذلك محالاً ، فإنه كذب أن يقال إن آ غير موجودة في بعض بَ ، وصدق أن يقال إن آ موجودة في كل بَ . ـ فإن كان موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من بَ ، فإنه يكون قياس ويعرض المحال ، ولكن ليس يتبيّن لنا ما نريد بيانه . لأنه إن كان موضوعنا ضدّ ما نريد بيانه ، فإنه يعرض مثل ما عرض فيما تقدم من الأشكال .

فإذا أردنا أن نبيّن أن آ موجودة في بعض بَ ، فإنه ينبغي أن يكون موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من بَ ، و جَـ موجودة في بعض بَ . فإذن آ غير موجودة في بعض حَـ . فإن كان ذلك كذباً ، فإنه صدق أن تكون آ موجودة في بعض بَ .

فإذا أردنا أن نبيّن أن آ غير موجودة في شيء من بَ ، فليكن موضوعنا أنها موجودة في بعض بَ . ولتؤخذ حَـ موجودة في كل بَ . فإذن يلزم ضرورة أن تكون آ موجودة في بعض حَـ . ولكن لم تكن في شيء منها . فإذن كذب أن يقال إن آ موجودة في بعض بَ . ـ فإن كان موضوعنا أن آ

(١) تعرض (ب) .

(٢) «موجودة» بدل «غير موجودة» (ب) .

موجودة في كل بَ ، فإنه لا يتبيّن لنا ما نريد بيانه .

ولكن ينبغي أن يكون هذا الموضوع إذا نحن أردنا أن نبين[٣] أن آ غير موجودة في كل بَ . لأنه إن كانت آ موجودة في كل بَ ، و حَـ موجودة في كل[٤] بَ ، فإن حَـ تكون موجودة في بعض آ ، و[٥] ذلك مما ليس هو . فإذن كذب أن يقال إن آ موجودة في كل بَ ، وصدق أن يقال إنها ليست في كل بَ . ـ فإن كان موضوعنا أن آ موجودة في بعض بَ ، فإنه يعرض مثل الذي عرض فيما تقدم .

فهو بيّن في جميع المقاييس التي بالخلف أنه ينبغي أن توضع أبداً نقيضة ما نريد بيانه . وهو بيّن أيضاً أن في الشكل الثاني قد تبيّن الموجبة من جهة ، وفي الشكل الثالث قد تبيّن الكلية .

(٣) نتبين (ب) .

(٤) بعض (ب) .

(٥) فإن آ تكون موجودة في حَـ «ولكنا سلمنا أن» . . . (ب) .

ـ ١٤ ـ
[الفرق بين البرهان بالخلف والبرهان المستقيم]

والفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخلف أن الذي بالخلف يضع ما نريد إبطاله ، إذ يسوق إلى كذب مُقَرٍّ به ؛ وأما المستقيم فإنه يبتدىء من مقدمات مُقَرّ بها صدق(١) . وكلا البرهانين من مقدمات مُقَرٍّ بها ، إلا أن المستقيم يكون من المقدمات التي عنها القياس ؛ وأما الذي بالخلف فإحدى مقدمتيه من مقدمات القياس المستقيم ، والأخرى نقيضة النتيجة . ـ وفي المستقيم ليس يجب ضرورة أن تكون النتيجة معروفة قبل كون القياس . وأما الذي بالخلف فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع نقيضها . ـ ولا فرق في ذلك بأن(٢) تكون النتيجة موجبة أو سالبة .

وكل الذي يتبيّن باستقامة القياس فقد يبيّن بالخلف ؛ وكل الذي يتبين بالخلف ، فقد يبيّن باستقامة وبحدود واحدة . وإذا كان القياس الذي - 63a - بالخلف في الشكل الأول ، فإن قياسه(٣) المستقيم يكون في الشكل الثاني والثالث : أما السالب منها ففي الشكل الثاني ؛ وأما الموجب ففي الثالث . فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثاني ، يكون قياسه المستقيم بالشكل الأول في كل المسائل . فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل

(١) صدقاً (ب) .
(٢) بين أن (ب) .
(٣) القياس (ب) .

الثالث ، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول والثاني : أما الموجبات ففي الأول ، وأما السالبات ففي الثاني .

وبيان ذلك أن نبيّن في الشكل الأول بالخلف أن آ ليست موجودة في شيء من بَ ، أو ليست موجودة في كل بَ[٤] . فوضعنا أن آ في بعض بَ . فعلى هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الأول . وقياس ذلك المستقيم في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ[٥] حَـ موجودة في كل آ وغير موجودة في شيء من بَ ؛ فإذن هو بيّن أن آ غير موجودة في شيء من بَ . ـ وكذلك يعرض إن تبيّن في الشكل الأول بالخلف أن آ غير موجودة في كل بَ بوضعنا أنها موجودة في كل بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ حَـ موجودة في كل آ وغير موجودة في كل بَ . ـ وكذلك يعرض إن أخذت مقدمة حَـ آ[٦] سالبة . ـ وأيضاً ليكن منتجاً في الشكل الأول بالخلف أن آ موجودة في بعض بَ بوضعنا أن آ غير موجودة في شيء من بَ . فعلى هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الأول . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثالث ، وهو أن تؤخذ بَ موجودة في كل حَـ و آ في كل حَـ أو في بعضها . فإذن آ موجودة في بعض بَ . ـ وكذلك يعرض إن أخذت بَ أو آ موجودة في بعض حَـ .

وأيضاً لنبرهن في الشكل الثاني بالخلف أن آ موجودة في كل بَ بوضعنا أن آ ليست في كل بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن تؤخذ آ موجودة في كل حَـ ، و حَـ في كل بَ ؛ فإذن آ في كل بَ . ـ وكذلك يعرض إن برهن في الشكل الثاني بالخلف أن آ في بعض بَ بوضعنا أن آ ليست في شيء من بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل[٧] الأول ، وهو أن آ موجودة في كل حَـ ، و حَـ في بعض بَ . ـ

---

(٤) نسخة : في بعض بَ (مخطوط) ؛ (ب) .

(٥) توجد (ب) .

(٦) حَـ (ب) .

(٧) الشكل (ن ب) .

فإن كان القياس الذي بالخلف سالباً ، فإن الموضوع يكون أن آ موجودة في بعض بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن آ غير موجودة في شيء من حَـ ، و حَـ في كل بَ . ـ وكذلك يعرض أيضاً وإن لم يكن القياس كلياً ، مثل أن يبرهن أن آ غير موجودة في بعض بَ بوضعنا أن آ موجودة في كل بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن آ غير موجودة في شيء من حَـ ، و حَـ في بعض بَ .

وأيضاً لِيُتَبَيَّن بالخلف في الشكل الثالث أن آ موجودة في كل بَ بوضعنا أن آ ليست في كل بَ ؛ فعلى هذه الجهة يعرض المحال . وقياس
- 63b - ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن آ موجودة في كل حَـ ، و حَـ في كل بَ . ـ وكذلك يعرض وإن كان البرهان على بعض الموضوع بوضعنا أن آ غير موجودة في شيء من بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن آ موجودة في كل حَـ ، و حَـ في بعض بَ . ـ فإن
(١٢١ أ) كان القياس الذي بالخلف سالباً ، فإن الموضوع يكون أن آ موجودة في بعض بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ حَـ غير موجودة في شيء من آ وموجودة في كل بَ . ـ وكذلك يعرض وإن لم يكن البرهان كلياً ؛ فالموضوع هو أن آ موجودة في كل بَ . وقياس ذلك المستقيم هو أن حَـ غير موجودة في شيء من آ وموجودة[٨] في بعض بَ ؛ وذلك الشكل الثاني .

فقد تبيّن أن كل المسائل التي تتبرهن[٩] بالبراهين التي بالخلف يمكن أن تبرهن[١٠] بالمقاييس المستقيمة وبحدود واحدة[١١] ؛ وأن في كل الحدود

(٨) جملة : «في شيء من آ وموجودة» (ن ب) .

(٩) معناه نتبين (مخطوط) (ب) .

(١٠) يعني : أن توجب (مخطوط) (ب) .

(١١) واحد (م) .

التي مقاييسها مستقيمة يمكن أن يقاس بالخلف إذا وضعت نقيضة النتيجة . لأن المقاييس التي بالخلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة ، هي هي المقاييس المنعكسة بأعيانها . فإذن المعرفة أيضاً بالأشكال التي بها يكون كل واحد من المقاييس هي لنا موجودة . وقد تبيّن أيضاً أن كل مسألة على كلتا الجهتين تتبرهن بالخلف وبالاستقامة ، ولا يمكن أن تفترقا .

— ١٥ —

[النتائج المستخلصة من مقدمات متقابلة]

وأما في أي شكل يمكن أن يقاس على الشيء من مقدمات متقابلة ، وفي أي شكل لا يمكن ، فإنه يبيّن[١] على نحو ما نحن واصفوه . والمتقابلات ، أما في اللفظ فأربعة : مثل كل ، ولا واحد ؛ كل ، لا كل ؛ بعض ولا واحد ؛ بعض لا بعض . وأما بالحقيقة فثلاثة ، لأن بعض ولا بعض إنما تتقابل باللفظ . ومن هذه المتقابلات ما يتقابل تقابل تضاد ، مثل كل ولا واحد ؛ كقولنا «كل علم فاضل» يضاد قولنا «ولا واحد من العلوم فاضل» . وأما سائر ما يتقابل من المقدمات فإن تقابله تقابل تناقض .

ففي الشكل الأول ليس يكون من مقدمات متقابلة قياس بتة ، لا موجب ولا سالب . أما موجب فلا يمكن من قِبَل أنه ينبغي أن تكون مقدمات القياس الموجب موجبة ، وأما المتقابلات فموجبة وسالبة . وأما قياس سالب ، فلا يمكن من قِبَل أن المتقابلات توجب شيئاً واحداً بعينه لشيء واحد بعينه[٢] وتسلبه عنه . والواسطة التي في الشكل الأول ليست تحمل على كلا الحدين ، ولكن أحد الحدين مسلوب عنها في القياس السالب ، والآخر موضوع لها .. وهذه المقدمات ليست متقابلة .

وأما في الشكل الثاني فإنه يمكن أن يكون قياس من مقدمات متضادة

---

(١) يتبين (ب) .

(٢) واحد بعينه (ن ب) .

64 - ومتناقضة . وبيان ذلك أن تكون آ فاضلاً ، و بَ و حَـ علماً . فإن قيل «إن كل علم فاضل» وأيضاً «إن ولا[٣] واحد من العلوم فاضل» ، فإن آ تكون
١ ب) موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَـ . فإذن بَ غير موجودة في شيء من حَـ . أي «ولا واحد من العلوم هو علم» . ـ وكذلك إن قيل «إن كل علم فإنه فاضل» ثم قيل بعد ذلك «إن صناعة الطب ليست فاضلة» ، لأن آ تكون موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَـ ؛ فإذن بعض العلوم ليس بعلم . ـ فإن كانت آ موجودة في كل حَـ وغير موجودة في شيء من بَ ، وكانت بَ علماً ، و حَـ صناعة الطب ، وكانت آ ظناً ، فإنه قد قيل أن «لا واحد من العلوم ظن» ، «وأن بعض العلوم ظن» . وقد تختلف حال المقاييس في ارتجاع الحدود بالسلب والوجوب[٤] . لأن الوجوب يكون مرة عند بَ ومرة عند حَـ[٤] . وكذلك إن كانت المقدمة الواحدة غير كلية . لأن الحد الأوسط أبداً مسلوب عن أحد الطرفين ، وموجب على الآخر . ـ فإذن يمكن أن تنتج المتقابلات ، غير أنه ليس أبداً ولا بالضرورة ، ولكن إذا كان الطرفان إما شيئاً واحداً وإما أحدهما جزء[٥] للآخر . وأما على جهة أخرى فليس يمكن أن تنتج المتقابلات ، لأن المقدمات لا تكون بجهة من الجهات لا أضداداً ولا متقابلة .

وأما في الشكل الثالث فإنه لا يمكن ، إذا كان القياس موجباً ، أن تكون المقدمات متقابلة للعلة التي قيلت في الشكل الأول . وأما إذا كان القياس سالباً ، فإنه قد يكون من مقدمات متقابلة إذا كانت حدود القياس كلية . فلتكن بَ و حَـ علماً ، ولتكن آ طباً . فإن قيل «إن كل طب علم» وأيضاً «إن ولا شيء من الطب علم» ، فإن بَ تكون في كل آ و حَـ غير موجودة في شيء من آ . فإذن يجب من هذا أن يكون بعض العلوم لا

---

(٣) وأيضاً «قيل» : ولا (ب) .

(٤) والوجود، وفوقها: الوجوب (ب): مرة عند بَ ومرة عند حَـ ـ (المخطوط) (ب) .

(٥) جزءاً (ب) .

علماً . ـ وكذلك يعرض أيضاً إن[٦] لم تؤخذ مقدمة بَ آ كلية ، لأنه «إن كان بعض الطب علماً»[٧] «وكان أيضاً ولا شيء من الطب علماً» يلزم ضرورة أن يكون بعض العلوم لا علماً . فإذا كانت حدود القياس[٨] كلية ، تكون المقدمات متضادة . وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن المقدمات حينئذ متناقضة .

وينبغي أن يُستقصى النظر في أنه يمكن أن تؤخذ[٩] المتقابلات على نحو ما قلنا «إن كل علم فإنه فاضل» ؛ وأيضاً إن «ولا واحد من العلوم فاضل» ، أو أن «ليس كل علم فاضل» . وذلك لا تخفى معرفته . ـ فلأن
للموجبات ثلاث مقابلات يلزم أن يكون التقابل على ست جهات : كل ، (١٢٢ أ)
ولا واحدة كل لا كل[١٠] ؛ بعض ، ولا واحد . فهذه ثلاث مقابلات . فإذا ارتجعت في حدودها صارت ستة . مثل إن آ موجودة في كل ب وغير
موجودة في شيء من حَـ ، أو موجودة في كل حَـ وغير موجودة في شيء من - 64b -
بَ ، أو موجودة في كل ب وغير موجودة في كل[١١] حَـ ، أو بالعكس . ـ . وكذلك يعرض في الشكل الثالث . ـ. فإذن هو بيّن في أي الأشكال وعلى كم جهة يمكن أن يقاس بالمقدمات المتقابلة .

وهو أيضاً بيّن[١٢] أنه قد يمكن أن ينتج من مقدمات كاذبة نتيجة صدق ، كما قد[١٣] قيل فيما تقدم . وأما من المقدمات[١٤] المتقابلة فليس يمكن أن يجتمع صدق ، لأن القياس أبداً يكون مقابلاً للشيء الموجود كالقول «إن الخير ليس بخير» ، أو «إن الحي ليس بحي» . وذلك من

---

(٦) فإن (م) .

(٧) جملة : «وكذلك . . . علماً» (ن ب).

(٨) المقاييس (فوق) (ب) .

(٩) توجد (ب) .

(١٠) كل ، ولا كل (ب) .

(١١) بعض (ب) .

(١٢) وهو بيّن أيضاً (ك) .

(١٣) قد (ن ك) .

(١٤) وأما في المقاييس «من المقدمات» (ب) ؛ وأما في المقاييس (م) .

قِبَل[15] أن القياس يكون من مقدمتين متناقضين وأن الطرفين إما أن يكونا شيئاً واحداً ، وإما أن يكون أحدهما جزءاً للآخر . ـ وقد تبيّن أيضاً أن في المقاييس الفاسدة لا شيء يمنع أن تكون للموضوع فيها نقيضة[16] . مثل أنه إن كان الموضوع «أن بعض الأعداد فرد» ، تكون المقدمة «أنه ليس بفرد» . لأنه قد تبين أن القياس المضاد من المقدمات المتقابلة يكون . فإن أخذ في القياس أشياء متقابلة فإنه تكون[17] للموضوع نقيضة . ـ وقد ينبغي أن نعلم أنه لا يمكن أن تنتج المتقابلات من قياس واحد ، كقولنا إن الخير ليس بخير أو ما شاكل ذلك ، إلا أن تكون ملازمة[18] القياس كقول القائل : «إن الحي الأبيض ليس بأبيض ، والإنسان حي. . .» . فيتبقى أن يتقدم في القياس بوضع النقيضة إن كان يقصد إلى إنتاج المتقابلات ، مثل أن كل علم ظن ، وكل طب علم ، ولا شيء من الطب ظن ؛ وكنحو ما تكون المقاييس المبكتة المركّبة من قياسين .

(١٥) نسخة : من قبل (مخطوط) (ب) .

(١٦) أن يكون الموضوع فيها نقيضة (ب) .

(١٧) يكون (ب) .

(١٨) مقدمة (م ، ب) .

— ١٦ —

[وضع المطلوب الأول]

وأما وضع المطلوب الأول فهو من[١] جنس ما لا يتبرهن من الموضوعات ؛ والموضوع يعرض له ألا يتبرهن على جهات . لأنه إما ألا[٢] ينتج بتة مما قيل[٣] ، وإما أن ينتج مما هو أخفى[٤] منه أو من المجهولات[٥] مثله أو مما هو بعده[٦] . لأن تأليف البرهان إنما يكون مما هو أصدق وأقدم ؛ وليس وضع المطلوب الأول هو ألا يتبرهن الموضوع . وذلك أن من الأشياء ما يعرف من نفسه ، ومنها ما يعرف من غيره . لأن الأوائل من نفسها تُعرَف ؛ وأما ما تحت الأوائل فمن غيرها . فإن تعاطى (١٢٢ ب)

---

(١) في (فوق) ؛ في (ك) .

(٢) لا (ك) .

(٣) تعليق بخط الفاضل يحيى رحمه الله : ليس في السرياني «مما قيل» . وذكر أبو بشر أطال الله بقاءه أن زيادته خطأ ، لا يحتاج إليها وتفسد المعنى .

(٤) أي من المعلول على العلة ، إذ كان أيضاً أخفى عندنا ، فيجتمع فيه نحو الخفاء ، أعني عندنا وعند الطبيعة .

(٥) أو من شيء على آخر هما معاً بالطبع ، وهما في الخفاء عندنا بحال واحدة ؛ مجهولات (ك) .

(٦) وقوله «مما هو بعده» يعني أنه أن نبين العلة بالمعلول ، وإن كان المعلول أبين من العلة عندنا . والفرق بين هذا النحو والنحو الذي قال فيه إنه ينتج مما هو أخفى منه ، أن ذاك ، وإن كان يبين العلة بالمعلول ، فإنه مع هذا يجب أن يكون المعلول أخفى من العلة عندنا أيضاً . وأما البيان بما بعده ، فإنه وإن كان بتبيين العلة بالمعلول إلا أن المعلول أعرف عندنا .

أحد أن يبيّن الشيء من نفسه ، وهو ما لا يتبيّن إلا من غيره ، حينئذ يقال لذلك وضع المطلوب الأول .

ويكون ذلك[7] إما بأن يستعمل في المقدمة المطلوب الذي يقصد بالبرهان[8] عليه[9] ، وإما أن ينتقل إلى أشياء بيانها[10] بالمطلوب ، فيتعاطى تبيين المطلوب منها . مثل أن يوضع بيان آ بـ بَ وبيان بَ بـ حَـ وبيان حَـ بـ آ . لأنه يعرض للذين يقيسون هكذا أن يبيّنوا آ بنفسه، كفعل الذين يظنون أنهم يبرهنون الخطوط المتوازية ؛ لأنه يغبا[11] عن هؤلاء في تبيين الخطوط المتوازية أنهم يستعملون في المقدمات ما لا يبرهن إلا[12] بالخطوط المتوازية . فإذن يعرض للذين يقيسون هكذا أن يقولوا إن كل واحد من الأشياء موجود[13] إن كان كل واحد منها موجوداً[14] . وعلى[15] هذه الجهة تكون الأشياء كلها معلومة بنفسها، وذلك محال .

فإن كان غير بيّن أن آ موجودة في حَـ وفي بَ ، وقيل إن آ موجودة في بَ ، فإنه غير بيّن أن ذلك هو وضع المطلوب ؛ ولكنه بيّن أنه لم يبرهن ، لأنه ليس أول البرهان ما كان مجهولاً مثل المطلوب . فإن كان بَ و حَـ شيئاً واحداً إما لأنهما يرتجعان وإما لأن أحدهما يتبع الآخر ، فإنه بيّن أنه قد وضع المطلوب الأول ، لأن بتلك يتبيّن أن آ في بَ إن كان ارتجاع . والمانع من أن يكون واضعاً للمطلوب الأول هو[16] ألا يكون ارتجاع ، لا نحو القياس . فأما إن فعل ذلك ، فإنه قد يكون ما قيل ويكون العكس[17] في القياس بثلاثة حدود . ـ وكذلك يعرض إن وضع أن بَ موجودة في حَـ

---

(٧) وذلك يكون (ك) .
(٨) البرهان (ب) .
(٩) نسخة : المقصود الذي يطلب بالبرهان .
(١٠) يباينها (ب) .
(١١) يغنى (ب).
(١٢) خرم في الأصل (ب) .
(١٣) موجوداً (م) .
(١٤) موجود (ك) .
(١٥) على (م ، ب) .
(١٦) وهو (ك) .
(١٧) بالعكس ، (م ، ب) .

وأن[١٨] آ في حـَ وكانا بالسوية مجهولين ، فإنه ليس يتبيّن أنه[١٩] وضع المطلوب الأول ، بل إنه لم يبرهن[٢٠] . فإن كان آ و بَ شيئاً واحداً إما بالارتجاع وإما باتباعه لـ بَ فإنه واضع المطلوب[٢١] . لأنا قد بيّنا ما معنى وضع المطلوب الأول ، وهو أن يبيّن بنفسه ما ليس بيّنا[٢٢] بنفسه .

فإذ كان وضع المطلوب الأول هو أن يبيّن بنفسه ما ليس بيّنا[٢٤] بنفسه[٢٣] ، وذلك هو ألاّ يبيّن[٢٤] ، فكانت[٢٥] التي بها يبيَّن[٢٦] المطلوب مجهولة[٢٧] مثله ، إما بأن أشياء هي شيء واحد بالحقيقة[٢٨] تقال[٢٩] على شيء واحد ، وإما بأن شيئاً واحداً يقال على أشياء كثيرة وهي بالحقيقة شيء (١٢٣ أ) واحد . فإن في[٣٠] الشكل الثاني والثالث ، وكذلك[٣١] في الأول ، يمكن على كلتا الجهتين وضع المطلوب الأول . وإذا كان القياس موجباً فإنه يمكن في الشكل الثالث والأول أن تؤخذ[٣٢] أي المقدمات اتفق مجهولة مثل النتيجة . وأما إذا كان القياس سالباً ، فليس أيهما[٣٣] اتفق . وكذلك في الشكل الثاني لأنه ليس ترتجع الحدود في المقاييس السالبة . ـ فوضع المطلوب الأول ، أما في البراهين فإنه يكون بالحقيقة على ما وصفنا ؛ وأما في المقاييس الجدلية فإنه يكون على ما وصفنا بالظن الحسن .

---

(١٨) فإن (ك) .

(١٩) أن (ب) .

(٢٠) بيّن إن لم يبرهن (ب) .

(٢١) الأول (ز ب) .

(٢٢) يتبين (ك) .

(٢٣) جملة : «فإذ . . . بنفسه» (ن ب) .

(٢٤) الأبين (ب) .

(٢٥) وكانت (ك) .

(٢٦) يتبين (ك) .

(٢٧) مجهولاً (م ، ب) .

(٢٨) بالجملة (ك) .

(٢٩) يقال (ب) .

(٣٠) في (ن ك) .

(٣١) بالأحمر : الحسن (أي ابن الخمار) : لم أجده في السرياني بنقل إسحق؛ وكذلك (ن ك) .

(٣٢) توجد (ب) .

(٣٣) إنها (ك) .

ـ ١٧ ـ

[وضع برهان : ليس من هذه الجهة وجب الكذب]

وأما أن ينتج الكذب ليس[1] من قِبَل ذلك ولا من هذه الجهة على نحو ما اعتدنا أن نقول في الكلام ، فإنه يعرض في المقاييس التي بالخلف إذا كان بناء القياس على تناقض قول . لأنه إن لم يكن الأصل الذي عليه بناء الكلام مختلفاً ، فلا حاجة بنا إلى القول إن الكذب وجب ليس من هذه الجهة ولا من قِبَل الموضوع . ولكنا نكتفي بأن نقول : قد وضع فيما تقدم من القول كذب . ولا في القياس المستقيم يجوز أن يقال «ليس من هذه الجهة عرض الكذب» ؛ لأنه ليس يضع أحد في القياس المستقيم شيئاً كمناقض . وأيضاً إذا بطل[2] شيء[3] على استقامة بـ آ بَ حَـ ، فإنه غير جائز أن يقال إنه ليس من جهة الموضوع وجبت النتيجة ؛ لأنه إنما يجوز لنا أن تقول : ليس من قبل الموضوع عرض ذلك إذا كان القياس واجب النتيجة ، وضع الموضوع أم رفع . وهذا[4] ما لا يكون في القياس المستقيم . ـ فهو إذن بيّن أنه إنما يقال «ليس من هذه الجهة ولا من قبل الموضوع» في المقاييس التي بالخلف إذا كانت نسبة المحال إلى الأصل هكذا . أعني بهكذا أن يجب المحال ، موضوعاً كان الأصل أو مرفوعاً .

---

(١) وأما «الاعتراض الذي» ينتج الكذب «في النتيجة» (ب) .

(٢) اتصل (ب) .

(٣) في الهامش : الحسن : في السرياني، ارتفع : بطل (ب).

(٤) وذلك (ك) .

فأبيَن الأنحاء التي يقال[٥] فيها إنه لم يعرض الكذب من جهة الأصل الموضوع إذا كانت الحدود الواسطة غير واصلة بين المحال والموضوع بتة كما قيل في صناعة الجدل . لأن وضع غير العلّة[٦] كعلّة هوَ ألاّ تكون للمحال العارض إلى الموضوع نسبة . مثل أنه إن أراد أحد أن يبرهن أن القطر والضلع ليس بعدهما مقدار واحد[٧] ، (١٢٣ ب) واستعمل في ذلك قياساً[٨] وبيّن[٩] على[١٠] أنه ليس حركة ، ورفع الكلام إلى ذلك من المحال ، فإنه ليس يتناسب بتة هذا[١١] الكذب للموضوع بجهة من الجهات .

والنحو الآخر مما[١٢] يقال فيه «ليس من قبل الموضوع عرض المحال» ، هو أن[١٣] تكون الحدود الواسطة واصلة بين المحال والموضوع . غير أنه لا يكون وجوبه من قبل الموضوع ؛ وذلك يكون إلى فوق وإلى أسفل باتصال . مثل أنه إن وضع أن آ موجودة في بَ ، و بَ في حَـ ، و حَـ في دَ ، وكانت نتيجة بَ دَ كذباً ، ثم رفع آ[١٤] بَ الموضوع ، وبقيت مقدمتا بَ حَـ ، حَـ دَ ؛ فإنه يكون بيناً أن الكذب لم يعرض من قبل الموضوع . وكذلك يعرض إذا[١٥] أخذ اتصال الحدود إلى فوق . مثل أنه إن كانت آ تحت بَ و هَـ تحت آ و زَ تحت هَـ و[١٦] كانت نتيجة آ زَ كذباً . فإن هذا الكذب يعرض وإن رفع الموضوع . ـ ولكن ينبغي ، بعد أن تكون الحدود الواسطة واصلة بين المحال والموضوع، أن يكون وجوب المحال إذا وضع الموضوع فقط[١٧] ، إذا رفع ؛ لأن بهذا[١٨] النحو يكون وجوب

(٥) أن يقال (م ، ب) .
(٦) الغير علة (ك) .
(٧) ليس بعدهما مقداراً واحداً (ب) .
(٨) قياس (م ، ك) .
(٩) يتبيّن (ك) .
(١٠) على (ن ب) .
(١١) هكذا (ك) .
(١٢) ما (ك) .
(١٣) إنه (ك) .
(١٤) «في السرياني : ثم رفع آ الموضوع» .
(١٥) إن (ك) .
(١٦) و (ن ب) .
(١٧) إلا (ز ب) .
(١٨) هذا (ك) .

المحال من قبل الأصل الموضوع . ومثال ذلك[١٩] أن توضع الحدود الواصلة بينهما من فوق ومن أسفل . أما من أسفل فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال وبين الحد المحمول في الأصل ؛ وأما إلى فوق فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال وبين الحد الموضوع في الأصل الموضوع . فإن كان محالاً أن تكون آ موجودة في دَ ، ثم رفعت آ ، فإنه لا يمكن وجوب الكذب . وذلك يكون بوضع الحدود إلى أسفل . وأما إلى فوق فإنه إن كان لا يمكن أن تكون زَ[٢٠] تحت بَ[٢١] ثم رُفعت بَ ، فإنه لا يعرض المحال . ـ وكذلك يعرض في المقاييس السالبة .

فإذن هو بيّن أنه إذا لم تكن الحدود الواسطة واصلة بين الموضوع وبين المحال ، فإنه ليس يعرض المحال من قِبَل الموضوع . ولا أيضاً إذا كانت الحدود واصلة بين المحال وبين الموضوع ، فإنه لا محالة يعرض المحال من قِبَل الموضوع . لأنه إن لم تؤخذ آ موجودة في بَ ولكن في قَ[٢٢] و قَ في حَـ و حَـ في دَ فإن على هذه[٢٣] الجهة يبقى المحال . وكذلك[٢٤] يعرض أيضاً وإن[٢٥] كانت الحدود واصلة بينهما من فوق . وإذا[٢٦] كان المحال يعرض بوضع الموضوع ورفعه ، فإنه غير واجب من

---

(١٩) مثال ذلك الإنسان على الجسم أو الجسم على الحساس ، والحساس على المتنفس . فالإنسان على المتنفس وأيضاً الحساس على المتنفس على الإنسان ، والإنسان على الأبيض ، فالمتنفس على الأبيض . فوصلت المحال مرة بالحساس ومرة وصلت بالمتنفس .

(٢٠) ءَ (ب) .

(٢١) نسخة : لِب (لا بَ) .

(٢٢) نَ بدل ق (ب).

(٢٣) هذه (ن ك) .

(٢٤) وكذلك يعرض أيضاً . إن كانت الحدود. . . (ب) .

(٢٥) فإن (م ، ك) .

(٢٦) فإذا (ك) .

قبل الموضوع . ومعنى قولنا «برفع الموضوع»[٢٧] ليس هو أن يوضع مكانه[٢٨] آخر غيره . ولكن إذا وجب ذلك المحال بعينه من سائر المقدمات بعد رفع الموضوع بلا زيادة شيء آخر ، حينئذ يقال إن المحال عرض برفع الموضوع ، لأنه ليس[٢٩] بمنكر أن يعرض كذب واحد بعينه من مقاييس مختلفة : مثل أن الخطوط المتوازية تلتقي ، والزاوية الخارجة[٣٠] أعظم من الداخلة ، وأن زوايا المثلث أعظم من قائمتين .

---

(٢٧) يرفع بالموضوع (ب) .

(٢٨) ليس في السرياني : مكانه (فوق) .

(٢٩) نسخة : لأنه قد يمكن .

(٣٠) الفاضل يحيى : في السرياني «الداخلة أعظم من الخارجة» . (هذا بالأحمر ثم تحته بالأسود «الحسن بنقل إسحق ؛ أما أثالس فوافق ما في العربي ، وكذا ثاوفيل» .

ـ ١٨ ـ

[كذب النتيجة بكذب المقدمات]

فالقياس الكاذب يكون من الكذب ، لأن كل قياس إما أن يكون من مقدمتين ، وإما من أكثر . فإن كان من مقدمتين فإحداهما لا محالة كذب أو كلتاهما . لأنه لا يمكن أن ينتج الكذب من مقدمات صدق . فإن كان القياس من أكثر من مقدمتين ، مثل أنه إن كان[١] يبرهن[٢] حـَ بـ آ بَ و آ بَ بـ دَ ، دَ يَ[٣] ، فإن بعض مقدمات[٤] دَ هَـ زَ[٥] يَ تكون كذباً ومن قِبَل ذلك الكذب أنتج كذب[٦] ، لأن مقدمتي آ بَ بتلك المقدمات تنتج . فإذن من قبل بعض مقدمات دَ هَـ، زَ يَ[٧]، عرضت النتيجة والكذب[٨] .

---

(١) إن كان (ن ب) .

(٢) بالأحمر : في السرياني بنقل إسحق : مثل أنه إن كان يبرهن حآ ـ بـ آ بآ ، وهذه ب دآ هآ ـ دآ حَـ ، فإن واحدة من التي فوق تكون كاذبة .

(٣) ءَ ىَ (ب) .

(٤) فإن المقدمات (م ، ب) .

(٥) هَـ ءَ (ب) ؛ هَـ زَ (م) .

(٦) «أن» ينتج كذب (ب) ؛ كذباً (ك) .

(٧) د يَ (ب).

(٨) بالأسود ـ نقل ثاوفيل : إن كان من أكثر من مقدمتين ، مثل أنه إن كان يبرهن حآ ـ بَـ آ بآ وهذه بـ دآ هآ ـ دآ ي آ ، فمن هذه يكون الكذب في التي فوق

— ١٩ —

[القياس المضاد]

وأما في منع كون المقاييس[١] ، إذا كانت المسألة بذكر[٢] المقدمات وترك[٣] ذكر النتيجة[٤] ، فإنه ينبغي أن نتحفظ من الإقرار بشيء واحد مرتين في المقدمات . لأنا نعلم أن[٥] بلا واسطة لا يكون قياس ، والواسطة هي المأخوذة في القياس مرتين . ـ وأما كيف ينبغي أن نحفظ[٦] الواسطة عند كل نتيجة ، فإنه بيّن[٧] من المعرفة بأيّما[٨] نتيجة يتبيّن في كل واحد من الأشكال . وذلك ليس يخفى علينا[٩] من قبل أنا نعرف إذا تقلدنا[١٠] الجواب كيف نتأتى لحفظ[١١] الأصل الموضوع .

---

(١) «فإنه» (ز ب) .
(٢) تذكر (ب) .
(٣) وتُرِك (ب) .
(٤) في نسخة : النتائج (فوق) .
(٥) أنه (ب) .
(٦) تحفظ (ب) .
(٧) بيّن (ن ك) .
(٨) أيما (ك) .
(٩) عنا (ك) .
(١٠) نقلنا (ب) .
(١١) بحفظ (ك) .

والذي[١٢] نأمر[١٣] متقلدي[١٤] الجواب بحفظه نأمر السائلين باستعماله[١٥] على أخفى ما يكون . وأخفى ذلك يكون أوّلاً بأن[١٦] لا نذكر
النتائج بعقب المقدمات ، ولكن نذكر الأشياء الاضطرارية ونترك النتائج غير 3
بينة . وبعد ذلك مما يخفي[١٧] النتيجة ألا نسأل عما قرب منها ، ولكن عما بعد جداً . مثل أنه واجب أن نبيّن آ موجودة في زَ[١٨] بتوسط بَ حَـ دَ هَـ .
فينبغي أن نسأل إن كانت آ موجودة في بَ ، فلا[١٩] نسأل إن كانت بَ[٢٠] (ب
موجودة في حَـ . ولكن إن كانت دَ[٢١] موجودة في هَـ ، وبعد ذلك إن كانت 4
بَ في حَـ . وعلى هذه الجهة نسأل عن الباقي . فإن كان القياس بواسطة واحدة ، فإنه ينبغي أن نبتدىء من الواسطة[٢٢] ، لأن على هذه الجهة تخفى النتيجة جداً .

---

(١٢) وأما الذي (ك) .
(١٣) يأمر (ب) .
(١٤) المتقلدي (ك) .
(١٥) استعماله (ك) .
(١٦) بأنّا (م ، ب) .
(١٧) ما نخفي (ب) .
(١٨) ءَ (ب) .
(١٩) ولا (م ، ب) .
(٢٠) دَ بَ (فوق) .
(٢١) آ (ك) .
(٢٢) يعني من الصغرى (بالأحمر فوق) .

ـ ٢٠ ـ

[التبكيت]

فلأنّا نعرف متى يكون قياس ، وكيف يكون ، فإنه بيّن متى يكون تبكيت[١] ومتى لا يكون . لأنه إذا أقر[٢] بالمسائل ووضعت[٣] الجوابات مختلفة[٤] ـ مثل أن يكون بعضها موجباً وبعضها سالباً ـ فإنه يمكن أن يكون تبكيت . لأنه[٥] قد تبيّن أن القياس يكون إما بأن الحدود[٦] كلها موجبة ، وإما بأن بعضها موجبة وبعضها سالبة . فإن كان الموضوع ضد النتيجة ، فإنه يلزم لا محالة أن يكون القياس تبكيتاً[٧] ، لأن التبكيت هو قياس ينتج لنقيضة الأصل الموضوع . ـ فإن لم يقر[٨] من المسائل بشيء ، فإنه محال أن يكون تبكيت ، لأنه قد تبيّن أنه لا يكون قياس بسلب الحدود كلها ؛ فإذن ولا تبكيت يكون . لأنه إن كان تبكيت فقد كان قياس لا محالة ؛ وأما إذا كان قياس ، فليس لا محالة يكون تبكيت . ـ وكذلك أيضاً لا يكون قياس إذا لم يُقَرّ في الجواب بمقدمة كلية . لأن التحديد في القياس والتبكيت واحد في وجوب النتيجة .

---

(١) فسخ (فوق) .
(٢) بالأحمر : أي إذا أعطى موجبات كلها .
(٣) كلها أو وضعت (ك) .
(٤) بالأحمر : «أي أعطي بعض المقدمات موجبة وبعضها سالبة» .
(٥) لأنه (ن ك) .
(٦) بالحدود (فوق) .
(٧) تبكيت (ك) .
(٨) تفرض (ب) .

ـ ٢١ ـ
[الخطأ]

وكما قد تعرض الخدعة في وضع الحدود ، كذلك أيضاً يعرض في الظن . مثل أن يكون شيء واحد في شيئين بلا توسط ، وأن يُتوهَّم أن الشيء الواحد غير موجود في شيء من أحدهما ، وأن يعلم أنه موجود في كل الآخر . مثل أن آ موجودة[١] في بَ و حَـ بلا توسط ، و بَ و حَـ موجودتان في دَ بلا توسط . فإن علم أحد أن آ موجودة في كل بَ[٢] ، و بَ في كل دَ ، وتوهَّم أن آ غير موجودة في شيء من حَـ ، و حَـ في كل دَ ، فإنه يعلم ويجهل الشيء الواحد معاً . وأيضاً قد يُختدَع أحد في الأشياء التي يوجد بعضها في بعض . مثل أنه إن كانت آ موجودة في بَ ، و بَ في حَـ ، و حَـ في دَ ؛ ثم توهم أَحَدٌ أن آ موجودة في كل بَ ؛ وأيضاً أن آ غير موجودة في شيء من حَـ ، فإنه يعلم الشيء الواحد بعينه ويجهله . ـ لأنه ليس يقضي مما قيل على أكثر من أن الذي نعلمه ليس نعلمه[٣] . لأنه يعلم من جهة أن آ موجودة في حَـ ، كنحو ما نعلم الجزئي بالعلم الكلي . فهو بيّن أنّ[٤] كيفما علم ذلك فهو[٥] بالجملة[٦] يجب ألا يعلم ما قد علمه ، وذلك محال . وأما

---

(١) موجود (ب) .

(٢) حَـ (ك) .

(٣) ليس نعلمه (ن ب) .

(٤) أنه (ب) .

(٥) فإنه (ك) .

(٦) في الجملة (ك) .

على نحو ما قيل أوّلاً إن لم تقل[٧] الحدود الوسطى بعضها على بعض ، وكانت الخدعة في مقدمة القياس الكبرى ، فإنه لا يمكن أن يكون في الكبرى من القياس الآخر . ومثال ذلك أن آ في كل بَ وليست في شيء من حَـ ، وكلا بَ حَـ في كل دَ . فيعرض[٨] أن تكون مقدمتا القياسين الكبريين إما متضادتين مرسلاً ، وأما من جهة[٩] . لأنه إن ظن أحد أنّ آ موجودة في كل ما توجد فيه بَ ، وعلم أن بَ في دَ[١٠] فإنه يعلم أن آ في دَ[١١] . وأيضاً
- 67a - إن توهم أن آ غير موجودة في شيء مما توجد فيه حَـ ، فإنه يتوهم أن بعض ما توجد فيه بَ ليس توجد فيه آ ، فقد توهم أن آ موجودة في كل ما فيه بَ ، وأيضاً أن آ ليست في بعض ما فيه بَ . وهذان القولان إما أن يكونا متضادين مرسلاً[١٢] ، وإما من جهة[١٣] .

فعلى هذا النحو ليس يمكن أن تكون الخدعة في كلتا مقدمتي القياسين[١٤] الكبريين . وأما في الواحدة منهما فقد يمكن . وأما في قياس واحد فقد تكون الخدعة فى كلتا المقدمتين . ومثال ذلك أن تكون آ في كل بَ ،

---

(٧) تقال (ك) .

(٨) بالأحمر يعني فيعرض : أنه يعرض محال من الوضع أن مقدمة آ حَـ سالبة ومقدمة آ بَ موجبة : والمحال هو أن تكون آ موجودة أما في كل حال إن كانت الحدود مساوية . فينتج ذلك الشكل الثالث : وأما موجودة في بعض حَـ إذا كانت غير متساوية . وكذلك أما آ غير موجودة في شيء من بَ إن كانت الحدود متساوية في الشكل الثالث وإما غير موجودة في بعضها إن كانت الحدود غير متساوية .

(٩) بالأحمر : أي إذا كان نقيضاً .

(١٠) حَـ (ك) .

(١١) أن آدَ (ب) .

(١٢) بالأسود : «نقلي» . ـ بالأحمر : يعني إذا كان صدق الجزئية لا من ذاتها ، لكن من أجل الكلية .

(١٣) بالأسود : «نقلي» . ـ بالأحمر : وإذا كان جزئية صادقة فإنها لا من أجل الكلية ؛ يعني إذا كانت الكلية كاذبة ، والجزئية صادقة .

(١٤) المقدمين القياس (ك) .

و بَ في كل دَ[١٥] ؛ وأيضاً أن آ غير موجودة في شيء من حَـ . لأن هذه الخدعة شبيهة بالخدعة في الجزئيات . مثل أنه إن كانت آ موجودة في كل بَ ، و بَ في كل حَـ ، فإن آ تكون موجودة في كل حَـ . فإن علم أحد أن آ موجودة في كل ما يوجد فيه بَ ، فإنه يعلم أن آ موجودة في حَـ . ولكن لا شيء[١٦] يمنع أن يجهل وجود حَـ . مثل أنه إن كانت آ زاويتين قائمتين ، و بَ مثلث ، و حَـ مثلث محسوس . فإنه قد يتوهم أحد أن حَـ غير موجودة وهو عالم بأن كل مثلث فزواياه مساوية لزاويتين قائمتين . فإذن شيء واحد يعلم ويجهل معاً . لأن المعرفة بأن كل مثلث فزواياه قائمتان ليست مبسوطة ، ولكن[١٧] منها عامية ومنها خاصية . فعلى هنا النحو يكون[١٨] أن نعرف حَـ بمعرفة عامية ؛ وأما بمعرفة[١٩] خاصية فلا نعرفها . فإذن لم ب) يجمع الأضداد من عرف الشيء وجهله هكذا . ـ وكذلك[٢٠] القول الذي في[٢١] مانـن[٢٢] أن التعلم تذكر ، لأنه ليس يعرض بجهة من الجهات أن تتقدم المعرفة بالجزئيات[٢٣] ؛ ولكن نعرفها بالحس كأنّا[٢٤] عالمون بها قبل ذلك . لأنّا إذا علمنا أن هذا الشيء مثلث ، فقد علمنا أن زواياه مساوية لزاويتين قائمتين . وكذلك يعرض في سائر الأشياء .

فهو بيّن أنا بالعلم العامي نعرف[٢٥] الجزئيات ، وأما بالعلم الجزئي فلا نعرفها . فإذن قد يمكن أن نختدع فيها . غير أنه ليس بالتضاد ، ولكن يكون لنا العلم العام ونحن مختدعون في المعرفة الجزئية . وكذلك القول في الأشياء التي قيلت أولاً ، لأن الخدعة التي تكون[٢٦] في الحد الأوسط

---

(١٥) حَـ (ب) .

(١٦) بشيء (ب) .

(١٧) لكن (ك) .

(١٨) قد يكون (ك) .

(١٩) معرفة (ك) .

(٢٠) فكذلك (ك) .

(٢١) في (ن ك) .

(٢٢) ما نون (ب) .

(٢٣) الجزئيات (ب) .

(٢٤) فأنّا (ب) .

(٢٥) أن . . . تُعْرف (ب) .

(٢٦) تكون (ن ب) .

ليست مضادة للعلم القياسي ، ولا الخدعة التي في كلا الحدين مضادة أيضاً للعلم القياسي .

فلا شيء يمنع أن نعلم أن آ في كل بَ ، وأن بَ في كل حَـ ثم نظن أن آ غير موجودة في حَـ - مثل أن كل بغلة عاقر ، وأن[٢٧] هذه بغلة ، وأنها تنتج ؛ لأنه لا نعلم أن آ موجودة في حَـ . وذلك يعرض إذا لم يستعمل الظن في الأمرين جميعاً معاً . فإذن هو بيّن أنه إن علم أحدهما ولم يعلم الآخر فإنه يختدع ، كالذي يعرض في العلم الكلي والجزئي ، لأنه ليس شيء من المحسوسات ، إذا كان خارجاً من الحس ، يعرف . ولا أيضاً إذا - 67b - حسسناه[٢٨] وعرفناه معرفة عامية وخاصية ، فإنا لا محالة نعرفه معرفة[٢٩] بالفعل . لأن المعرفة تقال على ثلاثة ضروب : إما عامية وإما خاصية ، وإما معرفة بالفعل . فإذن والخدعة[٣٠] أيضاً على ثلاثة أضرب[٣١] . فلا[٣٢] شيء يمنع إذن أن يجهل الشيء الواحد بعينه ويعلم ، لا[٣٣] بالتضاد ، كالذي يعرض لمن عرف المقدمة على كلتا الجهتين : أعني المعرفة العامية والخاصية ، لأنه إذا توهم أن البغلة[٣٤] تنتج ، فإن المعرفة التي بالفعل ليست له ، وليس كذلك[٣٥] من قِبَل ظنه المضاد لعلمه[٣٦] ، لأن الخدعة التي تضاد الخدعة العامية بقياس تكون .

(١٢٦ أ) والذي يتوهم أن[٣٧] الخير والشر شيء واحد[٣٨] ، فإنه يتوهم أن الخير هو شر . وبيان ذلك أن تكون آ خيراً و بَ شراً[٣٩] ، وأيضاً حَـ خير .

---

(٢٧) فإن (م) .

(٢٨) أحسسناه (ك) .

(٢٩) معرفة (ن ك) .

(٣٠) الخدعة (ك) .

(٣١) ضروب (ك) .

(٣٢) ولا (ك) .

(٣٣) إلاّ (ك) .

(٣٤) هذه البغلة (ك) .

(٣٥) ذلك (ك) .

(٣٦) لعلمه (ن ك) .

(٣٧) أنه أن (ك) .

(٣٨) أحد (ك) .

(٣٩) خير . . . شر (ك) .

فلأنه يظن أن بَ و حَـ شيء واحد يتوهم أن حَـ هو بَ ، وأيضاً أن بَ هو آ ؛ فإذن حَـ هو آ . وكما أنه لو كانت بَ[٤٠] تقال على حَـ بالحقيقة ، وأيضاً[٤١] وكمثل ذلك آ على بَ ، فإنه بالحقيقة كانت تقال آ على حَـ . كذلك يعرض وفي الظن ، وأيضاً في أن أشياء ما هي شيء واحد . لأنه إن كانت حَـ و بَ شيئاً أحداً و بَ و آ شيئاً أحداً ، فإن حَـ و آ شيء أحد . فإذن وفي الظن هكذا يعرض . فالنتيجة تكون اضطرارية إن وضعت المقدمة الكبرى . ـ ولكن ذلك[٤٢] كذب . وذلك أن يتوهم أحد أن الخير شر إلاّ بالعرض[٤٣] . وذلك يمكن أن يتوهم على ضروب كثيرة . وليستقصَ[٤٤] ما قلناه بأفضل مما قلناه .

---

(٤٠) د ، (فوق) .

(٤١) بَ (ن ك) .

(٤٢) تلك (م ، ب) .

(٤٣) و «لكن لعلّه أن يكون كذباً أن يظن الإنسان أن الوجود للخير هو الوجود للشر ، اللهم إلاّ أن يكون بالعرض» ؛ لا بالعرض (ب).

(٤٤) وليستقصا (نسخة) .

— ٢٢ —

[قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو المتجنَّبة ومقارنتها]

فإذا رجعت الأطراف بعضها على بعض ، فإن الواسطة بالضرورة ترجع على الطرفين لأنه إن[١] كانت آ مقولة على حَـ بتوسط بَ ، ثم رجعت حَـ على آ وكانت[٢] في كل آ ، فإن بَ ترجع على آ وتكون موجودة في كلها بتوسط حَـ ، و حَـ أيضاً ترجع على بَ بتوسط . ـ وكذلك[٣] يعرض في القياس بالسالب[٤] . مثل أنه إن كانت بَ في حَـ ، و آ غير موجودة في بَ فإن آ غير موجودة في حَـ . فإن رجعت بَ على آ ، فإن حَـ ترجع على آ . وبيان ذلك أن تكون بَ غير موجودة في آ ؛ فإذن ولا حَـ تكون موجودة في آ ، لأن بَ كانت موجودة في كل حَـ[٥] . فإن كانت حَـ ترجع على بَ فإن آ أيضاً ترجع لأن كل ما تقال عليه بَ[٦] فـ حَـ تقال عليه . وإن كانت حَـ ترجع على آ فإن بَ أيضاً ترجع على آ ، لأن كل ما فيه بَ فـ حَـ موجودة فيه ، وكل ما فيه حَـ فـ آ غير موجودة فيه[٧] . وهذا فقط يتبدّى من النتيجة ، 68a
وأما الأُخَر[٨] فليست كما هي في القياس الموجب . ـ وأيضاً إن كانت آ

---

(١) إن (ن ب) .

(٢) أو كانت (فوق) .

(٣) فكذلك (م ، ب) .

(٤) في القياس السالب (ك) ؛ بالقياس السالب (ب) .

(٥) بَ (ب) .

(٦) جملة : «فإن . . . بَ» (ن ب) .

(٧) جملة : «لأن . . . فيه» (ن ب) .

(٨) الأخرى (ب) .

١ ب) و بَ يرجع كل واحد منهما على صاحبه ، وكذلك حَـ و دَ ، وكان[٩] كل الموضوع إما[١٠] أن توجد فيه آ وإما حَـ ، فإن بَ و دَ كذلك تكون نسبتهما[١١] من الموضوع إما أن توجد فيه بَ وإما دَ . لأنه إذ كان كل ما توجد فيه آ فـ بَ موجودة فيه ، وكل ما توجد فيه حَـ فـ دَ موجودة فيه ، وكان كل الموضوع إما أن توجد فيه آ وإما حَـ ، لا معاً ، فإنه بيّن[١٢] أن كل الموضوع إما أن تكون فيه بَ ، وإما[١٣] دَ[١٤] ، لا معاً . مثل أنه إن كان غير المكوّن[١٥] غير فاسد ، وغير[١٦] الفاسد غير مكوّن ، فإنه يلزم ضرورةً أن يكون المكوّن فاسداً والفاسد مكوّناً . وهذان قياسان مركبان . وأيضاً إن كان كل الموضوع إما أن توجد فيه آ وإما بَ ، وأيضاً إما حَـ وإما دَ ، لا معاً ، فإنه إن ارتجع آ و حَـ ، فإن بَ و دَ يرتجعان . لأنه إن كانت بَ غير موجودة في بعض دَ فإن آ موجودة في دَ ؛ فإذن و حَـ أيضاً موجودة في دَ ، لأن آ و حَـ يرتجعان . فإذن حَـ و دَ توجدان معاً . وذلك محال . ـ فإذا[١٧] كانت آ موجودة في كل[١٨] بَ وفي كل حَـ ، وكانت لا تقال على آخر غيرهما ، وكانت بَ موجودة في كل حَـ ، فإنه يجب لا محالة أن ترتجع آ و بَ . وبرهان ذلك أن آ مقولة على بَ و حَـ فقط ، و بَ مقولة على نفسها وعلى حَـ . فهو بيّن إذن أن كل ما تقال عليه آ فإن بَ تقال عليه لا محالة . فإذن بَ ترتجع على آ . ـ وأيضاً إذا كانت آ و بَ في كل حَـ، ورجعت حَـ على بَ فإنه يجب ضرورة أن تكون آ مقولة على كل بَ . لأنه إذا كانت آ في كل حَـ ، و حَـ في كل بَ لأن حَـ ترتجع على بَ ، فإنه بيّن أن آ تكون في كل بَ .

---

(٩) كان (ك) .

(١٠) فأما (ك) .

(١١) نسبتها (ك) .

(١٢) تبيين (ب) .

(١٣) فأما (ك) .

(١٤) حَـ (ب) .

(١٥) لغير مكوّن (ك) .

(١٦) والغير فاسد (ك) .

(١٧) إذا (ك) .

(١٨) كل (ن ب) .

فإذا كان شيئان متقابلين مثل آ و بَ ، وكانت آ أفضل من بَ ، وكان أيضاً شيئان آخران متقابلين[١٩] مثل دَ و جَـ ، فإنه إن كان كلا آ حَـ أفضل من كلا بَ دَ[٢٠] ، فإن آ أفضل من دَ . لأن مثل ما أن آ مطلوب ، كذلك بَ مهروب منه ، لأنهما متقابلان . وكذلك حَـ و دَ لأنهما متقابلان . فإن كانت آ و دَ بالسوية مطلوبين ، و بَ و[٢١] حَـ بالسوية مهروب منهما ، فإن كلا (١٢٧ أ) آ حَـ مساويان لكلا بَ دَ في الطلب لهما والهرب منهما ، ولكنهما كانا أفضل ، أعني آ حَـ أفضل من بَ دَ . فإن كانت دَ أفضل من آ فإن بَ أضعف شراً من حَـ ، لأن الضعيف الشر للضعيف الخير يقابل ، والخير الأكثر والشر الأقل مختار على الشر الأكثر والخير الأقل . فإذن كلا بَ دَ مختار على كلا آ حَـ . ولكن ليس ذلك هكذا[٢٢] . فإذن آ مختارة على دَ[٢٣] و حَـ أقل شراً من بَ ؛ فإذن و حَـ أيضاً مختارة على بَ . فليكن لمن هو مبتلى بمحبة أن[٢٤] أخذت علامة آ «أن يختار أن يؤاتيه محبه[٢٥] على ما يريد» ، وعلامة حَـ «أن لا يؤاتيه على ما يريد» وعلامة دَ «أن يؤاتيه على ما يريد»[٢٦] وعلامة - 68b - بَ «ألا يختار أن يؤاتيه على ما يريد» . فمن[٢٧] البيّن أنه «إن يرى أن يؤاتيه» أكثر مختار[٢٧] من «أن يؤاتيه» . فالمحبة إذن هي أكثر اختياراً من مؤاتاة الجماع . ففي الصداقة إذن المحبة أكثر اختياراً من الاشتراك الجنسي ، وكانت هذه أكثر اختياراً ؛ فهذه أيضاً هي الكمال . والاشتراك الجنسي لا يكون له مدخل في المحبة . وأما أن يكون مدخله من أجل أن يكون محبوباً . وكذلك بقية الشهوات والصنائع أيضاً تجري هذا المجرى .

---

(١٩) متفاعلين (ب) .

(٢٠) نَ حَـ (م ، ب) .

(٢١) و (ن ب) .

(٢٢) «واقعاً» بدل «هكذا» (ب) .

(٢٣) ب (ك) .

(٢٤) «فليكن» هو ممثلاً بمحبة : أن (ب) .

(٢٥) محبوبه (فوق) .

(٢٦) جملة : «وعلامة . . . يريد» (ن ب) .

(٢٧) فمن «البين» أن آ ـ أعني الكبرى أن يؤاتيه أكثر ـ يختار (ب).

- ٢٣ -

[نظرية الاستقراء]

وأما كيف تكون نسبة الحدود في الانعكاس وفي حال الاختيار وضده ، فهو ظاهر .

وينبغي الآن أن نبيّن أنه ليس فقط المقاييس الجدلية والبرهانية تكون بالأشكال التي قيلت ، ولكن أيضاً والمقاييس الخطبية والفقهية والمشورية[١] . وفي الجملة[٢] كل إيمان[٣] في كل صناعة فكرية ، فإنه بالأشكال التي قيلت تحدث ، لأن تصديقنا بالأشياء كلها إما أن يكون بالقياس وإما بالاستقراء[٤] .

والاستقراء هو أن يبرهن بأحد الطرفين أن الطرف الآخر في الواسطة موجود . ومثال ذلك أن تكون واسطة آ حَـ[٥] بَ وأن يبيّن[٦] بـ حَـ[٧] أن آ موجودة في بَ . لأن على هذا النحو يعمل الاستقراء . ومثال ذلك أن
١ ب) تكون آ «طويل العمر» و بَ «قليل المرارة» ، و حَـ «الجزئيات الطويلة الأعمار» كالإنسان والفرس والبغل . فـ آ موجودة في كل حَـ ، لأن كل قليل

---

(١) النشورية (ب) .

(٢) وبالجملة (ك) .

(٣) تصديق (فوق) .

(٤) بالأباغوجي الأياغوجي (ك) .

(٥) هي (ز ب) .

(٦) تبين (ب) .

(٧) لج (ك) .

المرارة فهو طويل العمر ، و بَ ، أي القليل المرارة ، موجود في كل حَـ . فإن رجعت حَـ على بَ الواسطة ، فإنه يجب لا محالة أن تكون آ موجودة في كل بَ . لأنه قد تبيّن[٨] آنفاً أنه إذا كان إثنان مقولين[٩] على موضوع واحد ، ثم رجع الموضوع على أحد الطرفين ، فإن الطرف الآخر يقال على كل[١٠] الطرف الذي كان عليه[١١] الرجوع . وينبغي أن نفهم حَـ[١٢] جميع جزئيات الشيء العام ، لأن الاستقراء لجميع[١٣] جزئيات الشيء العام يبيّن النتيجة .

وينبغي أن تعلم أن الاستقراء ينتج أبداً المقدمة الأولى التي لا واسطة لها ، لأن الأشياء التي لها واسطة ، بالواسطة يكون قياسها . وأما[١٤] الأشياء التي لا واسطة لها فإن بيانها يكون بالاستقراء . ـ والاستقراء من جهة يخالف[١٥] القياس ، لأن القياس بالواسطة يبين وجود الطرف الأكبر في الأصغر . وأما دَ بالاستقراء ، فيبيّن بالطرف الأصغر وجود الأكبر في الأوسط . والقياس أقدم وأبيَن بالطبع ، وأما الاستقراء فأبيَن من القياس عندنا[١٦] .

---

(٨) بينّا (ب) .

(٩) مقولان (م ، ب) .

(١٠) كل (ن ب) .

(١١) «عليه ، جرى (ب) .

(١٢) من حَـ (ب) .

(١٣) بجميع (ك) .

(١٤) أما (ب) .

(١٥) يعارض (ب) .

(١٦) فأبين «عندنا» (ب).

— ٢٤ —

[البرهان بالمثال]

وأما[١] المثال ، فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة يتبيّن بوجود الشبيه في الطرف[٢] الأصغر . فينبغي[٣] أن يكون وجود الواسطة في الطرف الأصغر ووجود الأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر أبيَن من الذي نريد تبيينه . ومثال ذلك أن تكون آ «مذموماً» و بَ «قتال المتاخمين» ، و حَـ «قتال أهل أثينية لأهل ثيبا» ، و دَ «أهل ثيبا لأهل فوقيا» . فإذا أردنا أن نبيّن أن قتال أهل أثينية لأهل ثيبا مذموم ، فإنه ينبغي أن نقدم في القول أن قتال المتاخمين مذموم . والتصديق بذلك يكون من الأشياء الشبيهة . مثل[٤] أن قتال أهل ثيبية[٥] لأهل فوقيا مذموم ، فلأن[٦] قتال المتاخمين مذموم ، وقتال أهل أثينية لأهل ثيبا[٧] هو قتال المتاخمين ، فهو[٨] بيّن أن قتال أهل أثينية لأهل ثيبا مذموم . فهو بيّن أن بَ موجودة في حَـ و دَ ، لأن قتال

---

(١) أما (ب) .

(٢) «عن طريق حدّ شبيه» بالطرف (ب) .

(٣) وينبغي (ك) .

(٤) بمثل (ب) .

(٥) ثيباً (فوق) .

(٦) لأن (ك) .

(٧) ثيبية (فوق) .

(٨) فإنه (ك) .

المتاخمين موجود في كلا حـ دَ ؛ وأيضاً هو بيّن أن آ موجودة في دَ ، لأنه لم يكن قتال أهل ثيبا لأهل فوقيا بخير لهم[٩] . وأمّا[١٠] وجود آ في بَ فيتبين بـ دَ . وكذلك يعرض أيضاً وإن[١١] كان التصديق بوجود الطرف الأكبر في الواسطة بأشباه[١٢] كثيرة .

فهو بيّن أنه ليس[١٣] في المثال شيء هو[١٣] كجزء إلى كل ، ولا ككل إلى جزء ، وكنحو ما يكون في القياس ، ولكن كجزء إلى جزء[١٤] . والفرق[١٥] بين المثال وبين الاستقراء أن الاستقراء من جميع الجزئيات يبين أن الطرف الأكبر موجود في الواسطة. وأما المثال[١٦] فليس من جميع الجزئيات يبيّن[١٧] وجود الطرف الأكبر في الواسطة.

---

(٩) تخيّرا (ب) .

(١٠) أما (ب) .

(١١) إن (ب) .

(١٢) بأشياء (ب) .

(١٣) ليس المثال بجزء (ب) .

(١٤) في السرياني : إذا كان كلاهما تحت شيء واحد ، وكان أحدهما أعرف من الآخر .

(١٥) و «ذلك حينما تكون الحالتان الجزئيتان تابعتين لحد واحد ، وإحداهما معروفة» . فبين المثال وبين الاستقراءات «فرق ، وهو أن الاستقراء بابتدائه» (ب) .

(١٦) جملة : «في المثال وهو يطبق القياس» (ز ب).

(١٧) تبين (ب).

ـ ٢٥ ـ

[نظرية البرهان بالإستقراء]

وأما الاستقراء[١] فيكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة بيّناً ، وكان وجود الواسطة في الأصغر خفياً[٢] وكان خفاؤه إما مثل النتيجة وإما دونها . وأيضاً إن كانت الأوساط قليلة[٣] . لأنه يعرض لا محالة ، إذا كانت الأوساط قليلة ، أن يكون وجود الواسطة[٤] في الطرف الأصغر أقرب إلى المعرفة من[٥] النتيجة . ـ ومثال ذلك أن تكون آ متعلم و بَ علم و حَـ عدل . فهو بيّن أن العلم[٦] متعَلَّم . أما إن كانت الفضيلة علماً فذلك غير بيّن . فإن[٧] كانت مقدمة بَ حَـ مصدّقة مثل نتيجة آ حَـ ، فإن هذا القياس يقال له استقراء . وذلك أن بَ حَـ أقرب إلى المعرفة ، لأنّا اقتضينا زيادة ، وهي أخذنا لـ آ بَ أعرف من حيث لم يكن لنا أوّلاً[٨] . ـ وأيضاً إن[٩] كانت الأوساط بين بَ و حَـ قليلة ، لأن على هذه الجهة تكون مقدمة بَ حَـ أقرب

(١) الأباغوجي (فوق) .

(٢) «خافياً» (ب) .

(٣) إن كان «عدد الحدود المتوسطة بين الحد الأخير والأوسط قليلاً» (ب) .

(٤) واسطة (ب) .

(٥) «من» (ب) .

(٦) «ان كل» علم (ب) .

(٧) وإن (ك) .

(٨) جملة: «وذلك . . . أولاً» (ن ك) .

(٩) إذا (ك) .

إلى المعرفة من النتيجة . مثل أن تكون دَ تربيع و هَـ مستقيم الخطوط ، و زَ دائرة . فإن كان لمقدمة[١٠] هَـ[١١] و زَ واسطة واحدة وهي أن الدائرة[١٢] تكون[١٣] مساوية للشكل المستقيم بتوسط الأهلة ، فإن مقدمة هَـ زَ تكون أقرب إلى المعرفة من النتيجة . ـ فإذا لم يكن التصديق بمقدمة بَ حَـ أكثر (١٢٨ ب) منه بنتيجة آ حَـ أو لم تكن الأوساط قليلة ، فإني لست أسمي ذلك استقراءاً . ولا إذا لم يكن لمقدمة بَ حَـ واسطة، لأن ذلك حينئذ يكون علماً .

---

(١٠) المقدمة (ك) .

(١١) وجد بالهامش بالأسود وبعده بالأحمر : «هكذا وجدته بخط الفاضل يحيى محبراً (في النتيجة : محبر) على ما ملأته ، وعدت إلى النقول السريانية فوجدته هَـ . . . زَ» .

(١٢) الدائرة (ن ك) .

(١٣) تكون (ن ك) .

ـ ٢٦ ـ

[المعاندة في المقدمة الجدلية]

وأما الأنسطاسيس[١] ، فهي مقدمة تضاد مقدمة ، والفرق بينها وبين المقدمة أن الأنسطاسيس يمكن أن تكون جزئية . وأما المقدمة فإنها إما ألا تكون البتة جزئية ، وإما ألا تكون في المقاييس الكلية . ـ والأنسطاسيس 69 - تقال على جهتين وفي[٢] شكلين : أما على جهتين فلأن منها كلية ومنها جزئية ؛ وأما في شكلين فلأنها تقال بتقابل المقدمة ، والمقدمة التي تقابلها إما أن تكون كلية وإما جزئية ؛ وأما الكلية ففي الشكل الأول تتبيّن ، وأما الجزئية ففي الشكل الثالث . ـ لأنه ، إذا كانت المقدمة كلية موجبة فإنا نخالفها إما بكلية سالبة ، وإما بجزئية سالبة . والكلية السالبة من الشكل الأول تتبين ، والجزئية السالبة[٣] من الشكل الثالث . ومثال ذلك أن تكون آ علماً واحداً و بَ أضداداً . فإذا كانت المقدمة «أن العلم بالأضداد واحد» ، ثم خالفناها بكلية سالبة وقلنا : «ولا زوج واحد من المتقابلات يقع عليه علم واحد ، والأضداد متقابلة ، فإنه يجب أن يكون[٤] «ولا زوج واحد من الأضداد يقع عليه علم واحد» ؛ وذلك هو الشكل الأول . فإذا خالفنا

---

(١) في الهامش بالأحمر : «يعني بالأنسطاسيس المقدمة الجدلية ؛ إذ قد تكون جزئية مرة وكلية أخرى . ويعني «بالمقدمة» ، «المقدمة الكلية» .

(٢) في (ب) .

(٣) بالسالبة (ك) .

(٤) يكون يجب (م) ؛ ويكون يجب (ب) .

المقدمة بجزئية سالبة ، فإن القياس يكون بقولنا «إن المجهول والمعلوم ليس يقع عليهما علم واحد» ، والمعلوم والمجهول[٥] أضداد ، فإذن بعض الأضداد ليس يقع عليهما علم واحد .

وكذلك يعرض أيضاً وإن كانت المقدمة التي نخالفها[٦] كلية سالبة . لأنه إذا كانت المقدمة أنه «ولا زوج واحد من الأضداد يقع عليه علم واحد» ، فإنا نخالف ذلك إما بقولنا «كل زوج من المتقابلات علم واحد يقع عليه» ؛ وأما «أن بعض الأضداد[٧] علم واحد يقع عليه» . مثل أن الصحة والمرض يقع عليهما علم واحد» . والكلية[٨] من الشكل الأول تتبيّن ؛ والجزئية من الثالث .

(١٢٩ أ) لأن بالجملة في جميع المقدمات إذا خالفناها خلافاً عامياً فإنه ينبغي أن تأتي[٩] نقيضة المقدمة المحيطة بالمقدمة التي نقصد لنقيضها ، مثل أنه ، إن قدّم في القول أن «ليس العلم بكل زوج من الأضداد واحد» ، فإنه ينبغي أن نخالف ذلك بقولنا : «كل زوج من المتقابلات فالعلم به واحد» . وعلى هذه الجهة يكون الشكل الأول ؛ لأن الواسطة ، وهي المتقابلات ، عامية للأضداد[١٠] .

فإذا خالفنا المقدمة خلافاً جزئياً فإنه ينبغي أن نضع خلاف المقدمة الجزئية المحاطة بالمقدمة التي نقصد لنقيضها . كقولنا «إن العلم بالمعلوم والمجهول ليس بواحد ، والمعلوم والمجهول أضداد» . وذلك الشكل الثالث . فالأضداد عامية للمعلوم والمجهول . وأما جزءا الأضداد ، وهما[١١] المعلوم والمجهول[١٢] ، فإنهما يكونان[١٣] واسطة . والتي[١٤]

---

(٥) المجهول والمعلوم (ك) .
(٦) تخالفها (ب) .
(٧) الأعداد (ب) .
(٨) فالكلية (ك) .
(٩) يأتي (ك) .
(١٠) الأضداد (ك) .
(١١) وهم (م ، ب) .
(١٢) المجهول والمعلوم (ك) .
(١٣) «فهما يقعان» . (ب) .
(١٤) فالتي (م ، ب) .

منها يمكن أن ننتج(١٥) ضد المقدمة التي نقصد لنقيضها ، من تلك ينبغي أن نتعاطى(١٦) وضع الأنسطاسيس . ولذلك نأتي بها من هذين الشكلين ، لأن(١٧) في هذين الشكلين فقط تكون المقاييس المتقابلة ؛ لأن في الشكل الثاني لم يكن قياس موجب . وأيضاً الأنسطاسيس الذي يكون في الشكل الثاني(١٨) يحتاج إلى عمل كثير . مثل أن ينكر أحد أن تكون آ موجودة في بَ من جهة أن حَـ غير لاحقة لها ، لأن ذلك يتبين بمقدمات أُخَر(١٩) . وليس ينبغي أن نأتي بالأنسطاسيس دون أن تكون المقدمة الأخرى بيّنة . ولذلك لم يكن(٢٠) في هذا الشكل فقط بيان شيء بالعلامة .

وينبغي أن ننظر في سائر الأنسطاسيس ، مثل الذي تكون من الضد ، ومن الشبيه ، ومن الظن المحمود(٢١) . وينبغي أيضاً أن ننظر : هل يمكن
70a - أن توجد الأنسطاسيس الجزئية من الشكل الأول ، والسالبة من الشكل الثاني .

---

(١٥) ينتج (ب) .
(١٦) «هي التي يبدأ منها» المتعاطي (ب) .
(١٧) ولأن (ك) .
(١٨) المعارضة (زك) .
(١٩) أخرى (ب) .
(٢٠) يمكن (ك) .
(٢١) في الهامش بالأحمر :
ـ قال أبو بشر : أما من الضد فمثل ما جرى ؛ وأما من الشبيه والظن المحمود فمن المقاييس الشرطية ، الضرب الثاني منها .
ـ وجدت بخط الفاضل يحيى ، رفع الله قدره ، تعليقاً بالسريانية فنقلته وهو : فالذي من الأضداد مثل أنه إن كانت اللذة خيراً ، كان الألم (الغم) شراً ، لكن الألم ليس بشر ، فاللذة إذن ليست خيراً . والذي من الشبيه مثل إن كان الحس بالمتضادات المحسوسة واحداً ، فالعلم إذن بالمتضادات المعقولة واحد . والذي من الآراء المشهورة ، مثل أنه إن كانت الصحة أفضل من اليسار ، فإن معطي الصحة أفضل من معطي اليسار ؛ ولكن الصحة أفضل من اليسار ؛ فمعطي الصحة أفضل من معطي اليسار.

ـ ٢٧ ـ

[الضمير والعلامة]

وأما الأيقوس والعلامة ، فليس هما شيئاً واحداً[١] ، لأن الأيقوس هي[٢] مقدمة محمودة ؛ لأن الكائن وغير الكائن على الأكثر والموجود وغير الموجود[٣] هو أيقوس[٤] مثل إن[٥] الحساد يبغضون والمحبوبين[٦] يحبون . وأما العلامة[٧] فهي مقدمة برهانية ، إما اضطرارية وإما محمودة ؛
(١٢٩ ب) لأن الذي بوجوده يوجد الشيء أو الذي بكونه يكون الشيء فهو علامة لكون الشيء أو لوجوده .

وأما أنثوميما فهو قياس مركَّب من مقدمات محمودة ، أو من

---

(١) شيء واحد (م) ؛ شيء أحد (ك) .
(٢) هي (ن ك) .
(٣) الغير كائن . . الغير موجود (ك) .
(٤) الأخرى والأولى (فوق) .
(٥) إن (ن ب) .
(٦) المحبوبون (م ، ب) .
(٧) بالأحمر : وتعليق آخر فنقلته وهو : العلامة إما أن تتقدم ما هي دليلة عليه مثل اختلاج الشفة في الأمراض الحادة ، فإنه دال على القيء ، ومثل احتكاك الأنف الدال على رعاف يكون من المريض ؛ وأما أن يكون مع الشيء الذي هي له علامة مثل الدخان الكائن مع النار ؛ وأما أن تتأخر عما هي له علاقة ، مثل الرماد ، فإنه دال على نار كائنة .

علامات . والعلامة(٨) توجد على ثلاث جهات مثلما توجد الواسطة في الأشكال . لأنها إما أن تكون في الشكل الأول وإما في الثاني وإما في الثالث . مثل أن يبيّن أن المرأة قد(٩) ولدت من قِبَل أن لها لبناً . فبيان ذلك يكون في الشكل الأول . لأن الواسطة هي أن لها لبناً . فلتكن آ والدة ، و بَ وجود اللبن لها ، و حَـ امرأة .

وأما أن الحكماء ذوو فضائل ، لأن بيطاقوس(١٠) ذو فضائل ، فإن يكون في الشكل الثالث . فلتكن آ ذوي فضائل ، و بَ حكماء و حَـ بيطاقوس . فهو صدق أن يقال آ و بَ على حَـ . غير أن الواحدة لا تقال لشأنها(١١) ، وأما الأخرى فتقال . وأما أن المرأة قد ولدت لأنها صفراء فيتبيّن في الشكل الثاني . فلأنه تلحق التي ولدت صفرة ، وهذه المرأة صفراء ، يظنون أنه يبيّن أن هذه المرأة قد ولدت . فلتكن آ صفرة ، و بَ والدة و حَـ امرأة . ـ فإن قيلت الواحدة وأكبتت(١٢) الأخرى ، قيل لذلك علامة ؛ وإن قيلت معها الأخرى(١٣) قيل لذلك قياس . كقولنا بيطاقوس(١٤) سخي لأن محبي الكرامة أسخياء ، وبيطاقوس محب للكرامة(١٥) . وأيضاً إن الحكماء أخيار لأن بيطاقوس خيّر وحكيم .

فعلى هذا النحو تكون مقاييس . غير أن الذي في الشكل الأول لا ينتقض إذا كان صدقاً لأنه عامي . وأما الذي في الشكل الثالث فإنه ينتقض من قِبَل أن القياس ليس بعامي ولا مبني على الشيء الذي نريد بيانه . لأنه ليس إذا كان أبيطاقوس ذا فضائل فإنه يجب لا محالة أن يكون سائر الحكماء ذوي فضائل . وأما الذي في الشكل الثاني فإنه أبداً لا محالة ينتقض ، لأنه ليس يكون في الشكل الثاني قِياس من مقدمات موجبة . لأنه ليس إذا كانت

---

(٨) العلامات (ك) .

(٩) قد (ن ب) .

(١٠) بطيقوس (م ، ب) .

(١١) أو لكذبها (زم ، ز ب) .

(١٢) فـ «قط دون» (ب) .

(١٣) فإن قيلت مع الأخرى (م ، ب) .

(١٤) «مثال ذلك» (ب) .

(١٥) الكرامة (ك) .

الوالدة في وقت ما تلد صفراء وكانت هذه المرأة صفراء[١٦] ، فإنه يجب لا محالة أن تكون قد ولدت . فالصدق قد يوجد في جميع العلامات . وأما ما لا يوجد في جميعها[١٧] ، وهو فصولها ، فقد قيل آنفاً .

فعلى[١٨] هذا النحو من القول لنقسم العلامة . فالمسمّى[١٩] من هذه - 70b -
العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الأطراف[٢٠] . وأما ما كان من الواسطة
فيسمى تقمريون ، وهو الذي يكون[٢١] في[٢٢] الشكل الأول ، وهو أحمد (١٣٠ أ)
العلامات وأصدقها .

وأما الفراسة فهي ممكنة عند من سلّم[٢٣] أن الآلام[٢٤] الطبيعية تحيل البدن والنفس معاً . لأنه إن تعلم أحد صناعة اللحون ، فإن نفسه تتغير بعض التغير ، ولكنها ليست من الآلام الطبيعية لأنها لا تغيّر البدن[٢٥] . فالطبيعة هي[٢٦] كالغضب[٢٧] والشهوة ؛ فإنهما من الحركات التي بالطبع . فإن سلّم ذلك أحد وكان واحد لواحد[٢٨] علامة وقدرنا أن نأخذ لكل نوع ألماً خاصاً وعلامة ، فإنه يمكننا أن نستعمل الفراسة . فإنه قد توجد في بعض الأنواع

---

(١٦) جملة : «وكانت هذه المرأة صفراء» (ن ب) .
(١٧) بالأسود : «في السرياني : وأما فصولها فهي التي قد قلناها الآن .
(١٨) على (م ، ب) .
(١٩) بالأسود : وجدت بخط الفاضل يحيى بالسريانية ما نقلته وهو : «المسمى من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الواسطة ؛ وأما ما كان من الأطراف فليسمَّ (ص : تقمريون) . فكأن هذا هو بالعكس مما نقله تذاري .
(٢٠) بالأسود : وبخط سرياني نقلته : وتسمى الأوساط في الشكل الثاني والثالث أطرافاً (ص : أطراف) .
(٢١) يكون (ن ب) .
(٢٢) في (ن ك) .
(٢٣) لنا (زك) .
(٢٤) تأثيرات (فوق) .
(٢٥) لم يوجد ذلك في السرياني .
(٢٦) هي (ن ك) .
(٢٧) التعب (ب) .
(٢٨) أو آخر (ب) .

آلام خاصية[٢٩] كالشجاعة في الأسد . فإنه يجب ضرورة أن تكون لذلك علامة في البدن ، لأنه كان موضوعنا أن النفس والبدن يألمان[٣٠] معاً . فلتكن العلامة عظم الأطراف العالية التي قد توجد في أنواع أخر[٣١] غير أنه لا يمكن في كلها ، لأن العلامة على هذه الجهة هي[٣٢] خاصة لأن الألم خاص للنوع كله ، ولكن ليس هو له فقط ، كما اعتدنا أن نقول الخاصة[٣٣] ، لأنه قد توجد في نوع آخر . وذلك أن الإنسان شجاع وغيره من الحيوان ؛ إلا أن الشجاعة ليست في كلها . فتكون الشجاعة إذن علامة لأنه كان موضوعنا[٣٤] أن واحداً لواحد علامة . ـ فإن كان ذلك هكذا وأمكننا أن نجمع مثل هذه العلامات في الحيوانات[٣٥] التي فيها ألم واحد خاص ، ولكل واحد منها علامة ، فإنه يمكننا لذلك أن نستعمل الفراسة . فإن كانت له خاصتان ، مثل أن الأسد شجاع وجواد من جهة ، فإنا نعلم أي علامة على أي ألم تدل من العلامات التي توجد في واحد واحد خاصة من الحيوان . وكذلك إن كانتا جميعاً في نوع آخر ، لا كله . وأيضاً إن لم يكونا كلتاهما في النوع إذا كانت إحداهما فيه والأخرى غير موجودة فيه . لأنه إن
١ ب كان شجاعاً ولم يكن سخياً فإن علامة الشجاعة فيه هي العلامة الدالة على الشجاعة في الأسد . ـ فالفراسة[٣٦] تكون إذا رجعت الواسطة التي في الشكل الأول على الطرف الأكبر ، وكانت فاضلة على الطرف الأصغر إذ يكون غير راجع عليها . مثال ذلك أن تكون آ شجاعة و بَ عظم الأطراف

---

(٢٩) خاصة (ب) ؛ يوجد . . . ألم خاص (ك) .

(٣٠) «موضوعاً أن البدن والنفس يألمان» (ب) .

(٣١) «وهذا يمكن أن يوجب في بعضها» (ب) .

(٣٢) التي بيّنّاها نكون خاصة (ب) .

(٣٣) نقول إن الخاصة (م) ؛ نقول عن الخاصة (ب) .

(٣٤) موضوعاً (ب) .

(٣٥) الحيوان (ب) .

(٣٦) والفراسة (ك) .

العالية[٣٧] ، و حَـ أسد . فـ بَ موجودة في كل حَـ وفي غيرها ؛ و آ موجودة في كل بَ لا في أكثر منها ؛ ولكن بَ راجعة على آ . فإن لم يكن ذلك هكذا ، فإنه ليس يكون واحد لواحد علامة .

تمت المقالة الثانية من كتاب القياس ، والحمد لله على إنعامه . نُقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار عن نسخة يحيى بن عدي التي بخطه . . . . قوبل به نسخة كُتبت من خط يحيى بن عدي وصُحّحت عليها وقُرئت بحضرته فكان موافقاً لها[٣٨] .

---

(٣٧) وعظم الأطراف العالية ت (ك) .

(٣٨) تمت المقالة الثانية وبتمامها تم الكتاب الثالث من صناعة المنطق لأرسطاطاليس والحمد لله أبداً وعلينا رحمته (ك) .

فهرس المحتويات

مقدمة ١٧١

المقالة الأولى ـ نظرية القياس
الفصل الأول

١ ـ المقدمة ـ الحد ـ القياس وأنواعه ـ قول الكل واللاشيء ١٧٩
٢ ـ عكس القضايا المطلقة ١٨٦
٣ ـ عكس القضايا ذوات الجهة ١٨٨
٤ ـ القياس الحملي من الشكل الأول ١٩١
٥ ـ الشكل الثاني ١٩٧
٦ ـ الشكل الثالث ٢٠٣
٧ ـ الأضرب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة ـ رد الأقيسة ٢٠٨
٨ ـ في تأليف القياسات ـ القياسات ذوات الجهة
الأقيسة ذوات المقدمتين الاضطراريتين ٢١٢
٩ ـ تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الأول ٢١٤
١٠ ـ تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الثاني ٢١٦
١١ ـ تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الثالث ٢١٩
١٢ ـ مقارنة بين الأقيسة الحملية وبين الأقيسة ذوات الجهة الاضطرارية ٢٢٣
١٣ ـ في الممكن ٢٢٤

١٤ ـ تأليف الممكن في الشكل الأول ٢٢٨
١٥ ـ تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول ٢٣٢
١٦ ـ تأليف الضروري والممكن في الشكل الأول ٢٤٠
١٧ ـ تأليف الممكن في الشكل الثاني ٢٤٤
١٨ ـ تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني ٢٤٨
١٩ ـ تأليف الممكن والضروري في الشكل الثاني ٢٥٠
٢٠ ـ تأليف الممكن في الشكل الثالث ٢٥٤
٢١ ـ تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث ٢٥٦
٢٢ ـ تأليف الممكن والضروري في الشكل الثالث ٢٥٨
٢٣ ـ في أن جميع السلوجيسمات ترتقي إلى السلوجيسمات في الشكل الأول ٢٦١
٢٤ ـ وضع الكيف والكم في المقدمات ٢٦٥
٢٥ ـ تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج ٢٦٨
٢٦ ـ أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل ٢٧٣

الفصل الثاني ـ على اكتساب المقدمات

قواعد عامة للأقيسة الحملية ٢٧٥
٢٨ ـ قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط في الحمليات ٢٧٩
٢٩ ـ تفقد الأوسط في المقاييس التي ترفع إلى المحال وفي المقاييس الشرطية، والمقاييس ذوات الجهة ٢٨٥
٣٠ ـ البحث عن الأوسط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات ٢٨٩
٣١ ـ القسمة ٢٩١

الفصل الثالث

٣٢ ـ قواعد لاختيار المقدمات والحدود والأوسط والشكل ٢٩٤
٣٣ ـ وضع الكم في المقدمات ٢٩٨

٣٤ ـ الحدود المجرّدة والحدود العينية ٣٠٠
٣٥ ـ وضع الحدود المركّبة ٣٠٢
٣٦ ـ وضع الحدود في مختلف الأحوال : في حالة الرفع
وفي الحالات الأخرى ٣٠٣
٣٧ ـ مختلف أنواع الحمل ٣٠٦
٣٨ ـ وضع الحدود المكّررة في المقدمات ٣٠٧
٣٩ ـ استبدال الأقوال المتساوية ٣٠٩
٤٠ ـ استعمال اداة التعريف ٣١٠
٤١ ـ تفسير بعض العبارات ٣١١
٤٢ ـ حل الأقيسة المركّبة ٣١٣
٤٣ ـ رد الحدود ٣١٤
٤٤ ـ حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقية الأقيسة الشرطية ٣١٥
٤٥ ـ رد الأقيسة من شكل إلى آخر ٣١٧
٤٦ ـ الحدود المحدودة والحدود غير المحدودة في الأقيسة ٣٢١

المقالة الثانية في أنالوطيقا الأولى
خصائص القياس ـ النتائج الكاذبة ـ أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس

١ ـ تعدد النتائج في الأقيسة ٣٢٨
٢ ـ الإنتاج كذباً من مقدمات صادقة ، والإنتاج بالصدق من
مقدمات كاذبة ، في الشكل الأول ٣٣١
٣ ـ الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثاني ٣٣٩
٤ ـ الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثالث ٣٤٤
٥ ـ البرهان الدوري في الشكل الأول ٣٤٩

٦ ـ البرهان الدوري في الشكل الثاني ٣٥٢
٧ ـ البرهان الدوري في الشكل الثالث ٣٥٤
٨ ـ انعكاس القياس في الشكل الأول ٣٥٦
٩ ـ انعكاس القياس في الشكل الثاني ٣٥٩
١٠ ـ انعكاس القياس في الشكل الثالث ٣٦١
١١ ـ الرفع إلى المحال في الشكل الأول ٣٦٤
١٢ ـ الرفع إلى المحال في الشكل الثاني ٣٦٨
١٣ ـ الرفع إلى المحال في الشكل الثالث ٣٧٠
١٤ ـ الفرق بين البرهان بالخلف والبرهان المستقيم ٣٧٢
١٥ ـ النتائج المستخلصة من مقدمات متقابلة ٣٧٦
١٦ ـ وضع المطلوب الأول ٣٨٠
١٧ ـ وضع برهان : ليس من هذه الجهة وجب الكذب ٣٨٣
١٨ ـ كذب النتيجة بكذب المقدمات ٣٨٧
١٩ ـ القياس المضاد ٣٨٨
٢٠ ـ التبكيت ٣٩٠
٢١ ـ الخطأ ٣٩١
٢٢ ـ قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو المُتجنَّبة ومقارنتها ٣٩٦
٢٣ ـ نظرية الاستقراء ٣٩٩
٢٤ ـ البرهان بالمثال ٤٠١
٢٥ ـ نظرية البرهان بالاستقراء ٤٠٣
٢٦ ـ المعاندة في المقدمة الجدلية ٤٠٥
٢٧ ـ الضمير والعلامة ٤٠٨
الفهرس ٤١٣

المجلّد الرابع

كتاب «أنالوطيقا الثانية»

أو

كتاب «البرهان»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

المقدمـة

أشرنا غير مرة إلى أن اهتمام المترجمين السريان، ولا سيما قبل الإسلام، كان يقف من «التحليليين» عند حدّ الفصل الثامن من المقالة الأولى من «أنالوطيقا الأولى». ولذلك نكاد لا نجد ترجمة عندهم «لأنالوطيقا الثانية»، إلاّ التي تُذكر هنا لحنين النسطوري، ولرجل اسمه «مرايا» يعود إليه مرّتين ناشر الكتاب في المخطوط الباريسي. ولربما كانت ترجمة «مرايا» هذا هي «النقل القديم» الذي يستخدمه ابن رشد في تفسيره، وجيرار الكريموني في ترجمته اللاتينية.

أما نصّ «الفهرست» ففي تمام الوضوح.

«الكلام على أبوديقطيقا، وهو أنالوطيقا الثاني، مقالتين.

نقل حنين بعضه إلى السرياني. ونقل إسحق الكل إلى السرياني. ونقل متى نقل إسحق إلى العربي.

المفسرون: شرح ثامسطيوس هذا الكتاب شرحاً تاماً. وشرحه الاسكندر ولم يوجد. وشرحه يحيى النحوي. ولأبي يحيى المروزي الذي قرأ عليه متى كلام فيه.

وشرحه أبو بشر متى، والفارابي، والكندي» (انتهى نصّ الفهرست).

أما نقل حنين فلا نعرف عنه شيئاً سوى ما يذكره ابن النديم هنا. والظاهر أنه لم يلبث أن تبيّن أخطاء في الأصل الذي كان يعتمده، ثم عثر على نصّ يوناني أصحّ. ولذلك أسقط ما كان قد نقل، وطلب من ابنه إسحق أن يعيد نقل الكلّ، بدلاً من أن يواصل نقل الباقي غير المترجم. ولقد ورد في «رسالة» حنين أنه كثيراً ما كان يلجأ إلى هذه الطريقة في الترجمة. ويبدو أن نقل إسحق الكامل كان صحيحاً مرضياً، إذ أن ابن سُوار يعود إليه في تحضيره لنشرة الكتاب في المخطوط الباريسي.

ولربما فعل لتأكيد النقل العربي الذي قام به متى، والذي كان النصّ المعتمد في ذلك المخطوط. وقد ورد في خاتمة النشرة ما يدلنا على دقة الناشر في عمله، والرجال الحجج الذين رجع إلى نسخهم في هذا العمل. نقرأ فيها: «تمت المقالة الثانية من «أنولوطيقا الثانية»، وهي آخر كتاب «البرهان». نقل أبي بشر متى بن يونس القُنّائي من السرياني إلى العربي. نُقلت من نسخة الحسن بن سُوار. قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرْعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي. فكان أيضاً موافقاً لها». وقد يجدر بالذكر أخيراً أن ترجمة متى هي التي اعتمدها جيرار الكريموني أيضاً في ترجمته العربية اللاتينية لكتابنا، ولكن بعد مقابلتها بنسخ وقراءات أخرى.

أما تفسير ثامسطيوس، الذي يكاد يكون أقرب إلى فنّ «الجوامع» منه إلى التفسير، فإن العرب لم يعرفوا منه في لغتهم إلا المقالات الثلاث، التي كان قد نقلها إلى العربية، ثم ترجمها بعد ذلك جيرار الكريموني إلى اللاتينية. ولعلّ ابن سُوار كان يعود إليها في مخطوط باريس الذي، مع ذلك، لم يرد فيه قطّ اسم ثامسطيوس بالذات.

إلاّ أن ابن سُوار يذكر، مرّة على الأقلّ، الإسكندر وتفسيره، لكن نقلاً عن يحيى النحوي. فيكون ابن النديم على صواب، إذ يقول أن للإسكندر شرحاً «ولم يوجد». ويكون العرب إنما عرفوا تفسير الرجل بوساطة يحيى

النحوي فقط، الذي كثيراً ما يذكره ناشر كتابنا في المخطوط الباريسي. ولعلّه أخذ معلوماته في هذا الصدد من أستاذه يحيى بن عدي. كما أنه يذكر أيضاً، غير مرة، يحيى المروزي الذي لم يصل منه إلى العرب شيء إلا في اللغة السريانية، ومنه ذلك «الكلام» الذي قاله في «أبوديقطيقا» ونقله عنه، فيما يحتمل، تلميذه أبو بشر متى. ومن هذا الأخير يكون الناشر قد أخذ. وأبو بشر هو الذي يُذكر أكثر من غيره مرجعاً في تعليقات النشرة الباريسية. وهذا طبيعيّ، ما دامت ترجمة الرجل هي التي اعتمدها ابن سُوار. لكن الغريب أن ابن النديم، بالرغم من علاقاته بيحيى بن عدي، لا يورد له شرحاً في «أنالوطيقا الثانية». مع أن «الشيخ» كان قد قام بمثل هذا العمل، كما تشهد له تعليقاتُ ابن سُوار في نشرته.

أما الفارابي، الذي يلي اسمه اسم أبي بشر متى، فإن القفطي يذكر له، متعلّقاً «بأنالوطيقا الثانية»، ثلاثة عناوين: «في شرائط البرهان»، و «في البرهان»، و «شرح كتاب البرهان لأرسطو». أما الكتاب الأول فقد طبعته السيدة «تُرْكِرْ» (Türker). ومن المحتمل أن يكون هذا الكتاب هو المخطوط بالحروف العبرية الموجود في مكتبة باريس (عبري ١٠٠٨)، وأن تكون ترجمته إلى العبرية مخطوطاً آخر في المكتبة ذاتها (عبري ٩١٧). وأما العنوانان الثاني والثالث فالمرجّح أنهما يدلان على كتاب واحد هو «كتاب البرهان» الذي ما يزال مخطوطاً في مكتبة مَنْشِسْتِر (Mingana 3743)، ومكتبة طهران (١ : ٧١٥)، مع شرح له من وضع ابن باجة. ويجدر بالذكر أيضاً أن لكتاب البرهان هذا ترجمة لاتينية.

وما دمنا في حلقة الفارابي وأبي بشر متى فيجدر بنا أن نذكر شرحاً لآخر ممثليها، وهو أبو الفرج بن الطيب، الذي توفي بعد ابن النديم، فلم يستطع هذا الأخير أن يورد اسمه. ويؤكد القفطي أن هذا الشرح قد وقع بين يديه «بإجازة» من خطّ أبي الفرج ذاته لتلميذه ابن بطلان (+ ٤٥٦ هـ = ١٠٦٣ م). ولدينا تلخيص لهذا الشرح ما يزال مخطوطاً في «المكتب

الهندي» بالرقم ٣٨٣٢. كما أنّا لا نستطيع أن نغفل أيضاً «مختصر» ابن رشد، و «شرحه الوسيط» لكتابنا واللذان يصحّ أن نردّد في أحوالهما قولنا في ما وضع أبو الوليد عن «الأنالوطيقا الأولى». على أن نضيف هنا أن «للشرح الكبير» المفقود ترجمة عبرية وضعها كَلُونيموس ابن كَلُونيموس، وثلاث ترجمات من العبرية إلى اللاتينية، وضعت في القرن السادس عشر.

وننتهي بعد ذلك إلى آخر مفسّر عربي يذكره ابن النديم لكتابنا، وهو الكندي الذي ورد له في «الفهرست» عنوان يتعلق بالكتاب نفسه: «رسالة بإيجاز واختصار في البرهان المنطقي» (ص ٢٥٧). وقد وضع تلميذه السرخسي «مختصراً لأنالوطيقا الثاني».

د. فريد جبر

ملاحظات حول تحقيق النص

١ ـ وردت رموز المخطوطات في الحواشي على النحو التالي:

م: مخطوط باريس

ك: مخطوط تركيا

ب: كتاب بدوي

٢ ـ هناك ترقيمان وردا على الهوامش:

ـ الأول بالعربية بين مزدوجين إشارةً إلى ترقيم صفحات المخطوط الباريسي.

ـ الثاني بالفرنسية إشارةً إلى ترقيم نص تريكو (Tricot) وهو التقطيع اليوناني الأصل.

٣ ـ وضعنا بين معقوفين [. . .] العناوين التي أضفناها تقطيعاً لفصول النص وفقاً لمختلف مواضيعه.

٤ ـ أشرنا إلى الفروقات بين المخطوطات: النواقص منها ممثلةً بإشارة (−) والزوائد بإشارة (+).

٥ ـ كل ما ورد في المخطوط فوق السطر أشرنا إليه بكلمة (فوق).

٦ ـ نُقلت الحواشي والتعليقات الواردة في المخطوط الباريسي في حواشي نصّنا المحقّق.

٧ ـ معظم القواطع (من نقاط وفواصل) وضعناها ضبطاً لمعاني النص.

(١٩٢أ) بسم الله الرحمٰن الرحيم

كتاب «أنولوطيقا الأواخر»، وهو المعروف بكتاب «البرهان» لأرسطوطالس، نقل أبي بشر متى بن يونس القنّائي إلى العربي من نقل إسحٰق بن حنين إلى السرياني.

المقالة الأولى
[نظرية البرهان]

قال أرسطوطالس:

ـ ١ ـ
[ضرورة المعرفة المتقدِّمة الوجود]

7 كل تعليم وكل تعلّم ذهني إنما يكون من معرفة متقدّمة الوجود. وهذا يكون لنا(١) ظاهراً، إذا ما نحن نظرنا في جميعها: وذلك أن العلوم التعليمية(٢) بهذا النحو تحصل عندنا، وكل واحدة(٣) من تلك الصناعات الأخر. وعلى هذا المثال يجري الأمر في الأقاويل أيضاً، أعني التي تكون بالمقاييس والتي تكون باستقراء(٤)؛ فإن(٥) كلا العلمين إنما يجعلان(٦) التعليم بأشياء متقدّمة المعرفة: فبعضهما(٧) يقتضب اقتضاباً(٨) على أن ذلك من الذين(٩) فهموا، وبعضهما(١٠) يبيّن الكلي من قِبَل ظهور الجزئي.

---

(١) لنا (ـ ك).
(٢) التعاليمية (ك).
(٣) واحد (ك).
(٤) بالاستقراء (ك).
(٥) وإن (ك).
(٦) يحصلان (ك).
(٧) فبعضها (ك، ب).
(٨) ينصب انصباباً (ك).
(٩) على أساس: إما أن الخصوم (ب).
(١٠) بعضها (ك، ب).

ـ وكذلك تُقنع أيضاً الأقاويل[١١] الخطبية، وذلك أنها إما أن تُقنع بالأمثلة ـ وهذا[١٢] هو الاستقراء، وإما بالإضمار أعني[١٣] القياس. وقد تجب ضرورة أن يكون[١٤] ما يُقدَّم فيُعرف[١٥] على جهتين: فبعض الأشياء قد تدعو[١٦] الضرورة إلى أن تتقدَّم فَتُتَصوّر[١٧] أنها موجودة، وبعضها الأوْلى أن نفهم فيها علي ماذا يدلّ القول. وبعض الأشياء[١٨] قد تدعو[١٩] الضرورة إلى أن يتقدّ فيُعرف من أمرها كِلا الصنفين. مثال[٢٠] ذلك أن في كل شيء قد يصدّق إما الموجبة وإما السالبة، فإنه موجود؛ وأما[٢١] في المثلث فإنه يعرف أنه يدل على هذا[٢٢] الشيء؛ وأما في[٢٣] الوحدة فكِلا[٢٤] الصنفين: أعني على ماذا[٢٥] يدل وأنها موجودة. وذلك[٢٦] أن كل واحد من هذه ليس هو معروفاً لنا على مثال واحد.

(١٩٢ب) وقد يتعرّف الإنسانُ بعضَ الأشياء، وقد كان عرفه قديماً[٢٧]؛ وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تَعَرُّفُها[٢٨] معاً، مثال ذلك جميع الأشياء

(١١) الحجج (ب).
(١٢) وهذه (ك).
(١٣) وإما بالأنثوميما أي القياس الإضماري، وهو أيضاً (ب).
(١٤) أن يكون (– ب).
(١٥) تعرف (+ ك).
(١٦) فبعضها تحتاج من (ب).
(١٧) فيتصور (ك)؛ فيأخذ (فوق).
(١٨) أي المجهول (فوق).
(١٩) تدعوا (حاشية ب)؛ المفروض (فوق).
(٢٠) على المقدمات (فوق).
(٢١) مثال على المحمول في المعقول (فوق).
(٢٢) هذه (ك).
(٢٣) مثال على المفروض (فوق).
(٢٤) وكِلاَ (ك).
(٢٥) ما (ك).
(٢٦) فذلك (ك).
(٢٧) من قبل (+ ك) (فوق).
(٢٨) تعرفهما (ك).

الموجودة تحت الأشياء الكلية التي هو مُقْتَنٍ لمعرفتها[٢٩]. فإنه إما أن «كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين» فقد كان تقدّم فعُلم[٣٠][٣١]، وإما أن «هذا[٣٢] المرسوم في نصف الدائرة[٣٣] وهو مثلث» فقد نتعرّفه[٣٤] ونعلمه مع احضاره[٣٥] إيّاه، فإنه قد توجد بعض الأشياء تعلّمها إنما يكون بهذا[٣٦] النحو، وليس إنما يُعرف الأخير بالمتوسط: وهذه هي جميع ما كان من الأشياء الجزئية وليس[٣٧] يقال على[٣٨] موضوع فقبل أن يحضر ويجابه أو يقبل القياس، فلعلّه قد يجب أن يقول إنّا[٣٩] بنحوٍ[٤٠] ما نعرفه؛ وأما بنحو[٤١] آخر فلا. وذلك أن الذي لم يكن يعلم أن هذا[٤٢] موجود على الإطلاق[٤٣]، فكيف يعلم أن زواياه مساوية لقائمتين على الإطلاق[٤٤]؟ لكن من البيِّن أنه إنما يعلم هذا بأنه عالم بالكلي، وأما على الإطلاق فلا يُعْلم. وإلا فقد تلزم[٤٥] الحيرة المذكورة في كتاب «مانن»[*] وذلك أنه: إما ألاّ يكون الإنسان يعلم شيئاً، وإما أن يكون إنما يتعلّم الأشياء التي يعلمها. وليس ينبغي أن نقول[٤٦] في هذا كما قال القوم الذين راموا أن يحلوها،

---

(٢٩) بمعرفتها (ك).
(٣٠) يقدم يعلم (ك).
(٣١) ذلك (+ ك).
(٣٢) هذه (ك).
(٣٣) و (- ك).
(٣٤) يتعرفه (ك).
(٣٥) احضارنا (ب).
(٣٦) بهذه (ك).
(٣٧) وليست (ك).
(٣٨) شيء (+ ك).
(٣٩) أما (ك).
(٤٠) أي هو حيث هو تحت الكلي (ك).
(٤١) أي من حيث هو مشهور (فوق).
(٤٢) هذه (ك).
(٤٣) بالكلية (فوق).
(٤٤) أي بالحقيقة (فوق).
(٤٥) يلزم (ك).
(*) على الأرجح أنها محاورة **مينون** (MENON) لأفلاطون
(٤٦) يقول (ك).

فإنهم قالوا[٤٧]: أتُراك[٤٨] تعلم أن كل ثنائية[٤٩] زوج، أم لا؟ فإذا أجاب فقال لعمري[٥٠] إني لأعلم[٥١] ذلك، يحضرونه ثنائية ما لم يكن يَظن: ولا أنها موجودة وجوداً وكذلك[٥٢]ولا أنها زوج. وذلك أنهم قد يحلّون هذه بأن يقولوا إن[٥٣] ليس كل ثنائية يعلم أنها زوج، لكن إنما يعلم أنها زوج
- 71b - التي[٥٤] يعلم أنها ثنائية هذه[٥٥]. على أنهم يعلمون ما عندهم البرهان عليه وما قد أخذوا برهانه. والبرهان الذي حصّلوه ليس هو أن كل ما يعلمون أنه مثلث أو أنه عدد، لكن على الإطلاق[٥٦] في كل عدد وكل مثلث. وذلك أنه ليس يقتضب ولا مقدمة واحدة هذه حالها، أعني: «العدد الذي تعرفه» أو «المستقيم الخطوط الذي أنت عارف به» لكن على الإطلاق[٥٧]. لكن لا شيء فيما أظن يمنع أن يكون الأمر الذي يعلمه الإنسان قد يعلمه من جهة
(١٩٣أ) ولا يعلمه من جهة[٥٨]. ذلك أن القبيح الشنيع ليس هو أن يكون ما يتعلمه يعرفه بنحوٍ ما؛ لكن إنما[٥٩] القبيح أن يكون ذلك بهذا[٦٠] النحو الذي به يعلمه[٦١] كما هو[٦٢] الأمر.

---

(٤٧) هذا حل الحيرة على غير الصواب (فوق).
(٤٨) تراك (ك).
(٤٩) ثنا أيّة (ك).
(٥٠) قال (ب).
(٥١) لا أعلم (ك).
(٥٢) وجوداً وكذلك (– ب).
(٥٣) إنه (ب).
(٥٤) من (ب).
(٥٥) هكذا (ب).
(٥٦) أي على الكل (فوق).
(٥٧) الكل (ك).
(٥٨) و (+ ك)؛ حل الحيرة على الصواب (فوق).
(٥٩) من (+ ك).
(٦٠) بهذه (ك).
(٦١) و (+ ك).
(٦٢) ذلك (+ ك).

ـ ٢ ـ

[العلم والبرهان]

وقد يظن بنا أنّا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق[١]، لا بالنحو السوفسطائي[٢] الذي هو بطريق العرض، متى ظُنَّ بنا أنّا قد تَعَرّفنا العلّة التي من أجلها الأمر، وأنها هي العلّة، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى. ومن البيّن أن هذا[٣] هو معنى: «أن يعلم». وذلك أن الذين لا يعلمون والذين يعلمون: أما أولئك فقد يتوهمون من أمر الشيء أن هذه حاله؛ وأما العلماء فقد يوجد لهم هذا[٤] المعنى[٥] وجوداً[٦]. فإذن ما لنا العلم به[٧] ولم[٨] يمكن أن يكون هذه[٩] على جهة أخرى.

فأما إن كان قد يوجد نحو آخر للعلم فإنّا[١٠] نخبر عنه بآخره[١١]. وقد نقول إنه[١٢] قد نعلم علماً يقيناً بالبرهان أيضاً. وأعني بالبرهان القياس المؤتَلفِ اليقيني[١٣]؛ وأعني بالمؤتَلِف اليقيني الذي نعلمه بما هو

---

(١) أي بالحقيقة (فوق).
(٢) على طريق السوفسطائيين (ب).
(٣) هذه (ك).
(٤) هذه (ك).
(٥) أي المعرفة (فوق).
(٦) وجوداً (− ب).
(٧) وجوداً (+ ب).
(٨) لا (ب).
(٩) هذه (− ب).
(١٠) وأنا (ك).
(١١) بأَخَرَةٍ (ب).
(١٢) إنّا (ب).
(١٣) العلمي (فوق).

موجود[١٤] لنا. ـ وإن[١٥] كان معنى أن يعلم هو على ما وضعناه[١٦] فقد يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا صادقة، وأوائل غير ذات وسط، وأن يكون أعْرَفَ من النتيجة، وأن[١٧] يكون[١٨] أكثر تقدماً منها، وأن يكون عللها. وذلك أنه بهذا[١٩] النحو تكون مبادىء مناسبة أيضاً للأمر الذي يتبيّن. فإن[٢٠] القياس[٢١] قد يكون من غير هذه أيضاً[٢٢]. وأما البرهان فلا يكون، إذ لا يحدث علماً[٢٣]. أما أن تكون القضايا صادقة فقد يلزم من قِبَل أنه لا سبيل إلى أن يعلم ما ليس بموجود، مثال ذلك أن القطر مشارك للضلع. وأما أن البرهان يكون[٢٤] من أوائل غير مبرهنة[٢٥]. فمن قِبَل[٢٦] أنه لم يكن يوجد السبيل[٢٧] إلى أن تعلم إذا لم يكن عليها برهان. وذلك أن معنى أن تعلم الأشياء التي عليها برهان لا بطريق العَرَض، إنما هو أن يُقْتَنى[٢٨] البرهان عليها[٢٩]. ـ وأن يكون عللاً أيضاً وأن يكون أعرف وأقدم: أما علل فمن قِبَل أنا حينئذ نعلم متى علمنا العلّة. وأما أنها أقدم فإن كانت عللاً؛ وأما أنها اعرف فلا بنحوٍ واحد، أعني بأن تفهمها[٣٠]، لكن بأن تعلم أنها موجودة ـ. وأن يكون أكثر تقدماً وأعرف هو على ضربين: وذلك

(١٤) جودا (ك)؛ من طريق ما هو موجود (فوق).
(١٥) فإن (ب).
(١٦) وضعنا (ب).
(١٧) وأن (– ب).
(١٨) يكون (ـ م).
(١٩) بهذه (ك).
(٢٠) على أن (ب).
(٢١) الذي قد مرّ من القياس (ب).
(٢٢) أيضاً (– ك).
(٢٣) لأنه لن يكون محصّلاً لليقين (ب).
(٢٤) يكون (– ب).
(٢٥) لا يحتاج إلى برهان (فوق).
(٢٦) فذلك (ب).
(٢٧) أي أنه إن كانت مسائل تحتاج إلى برهان فلا سبيل إلى أن يعلمه بدون البرهان.
(٢٨) تَقْتَني (ب).
(٢٩) ثم (+ ب).
(٣٠) يفهمها (ك، ب).

١ب) أنه ليس أن يكون الشيء متقدماً عند الطبيعة وأن يكون عندنا أكثر تقدماً هو معنى واحد[٣١] بعينه؛ ولا أيضاً أن يكون أعرف عند الطبيعة وأن يكون
7: - أعرف عندنا معنى واحد[٣٢] بعينه. وأعني بالتي هي عندنا أقدم وأعرف[٣٣] الأشياء التي هي[٣٤] أقرب إلى الحس. وأما[٣٥] التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق[٣٦] فهي[٣٧] الأشياء التي هي أكثر بعداً منه. والأشياء التي هي أبعد ما تكون منه هي الأمور الكلية خاصة. والتي هي أقرب ما يكون منه فهي[٣٨] الأشياء الجزئية والوحيدة. فهذان[٣٩] قد يقابل بعضهما بعضاً.

ومعنى أنه من الأوائل هو أنه من مبادىء مناسبة. وذلك أني إنما[٤٠] أعني بالأول والمبدأ معنى واحداً بعينه. ومبدأ البرهان هو مقدّمة غير ذات وسط. وغير ذات الوسط[٤١] هي التي ليس توجد أخرى أقدم منها. فأما[٤٢] المقدّمة فهي أحد جزئي[٤٣] الأيوقنسس أي الإيجاب، أعني[٤٤] الحكم واحداً على واحد[٤٥]. وأما الديالقطقية، أعني الجدلية، فهي التي تقتضب أحد جزئي المناقضة: أيّهما[٤٦] كان. وأما الأبودقطقية، أي البرهانية، فهي أحد جزئي المناقضة، على[٤٧] التحديد، وهو الصادق. وأما الحكم فهو أي جزء كان من المناقضة. وأما المناقضة فهي أنطيثاسس، أعني التقابل الذي لا وسط[٤٨] له بذاته. وجزء المناقضة[٤٩]. أما ما كان على شيء فهو موجبه؛

---

(٣١) واحداً (ب).
(٣٢) واحداً (ب).
(٣٣) أقدم وأعرف عندنا (ب).
(٣٤) تلك التي تكون (ب).
(٣٥) فأما (ك).
(٣٦) أي على الحقيقة (فوق).
(٣٧) فإنها هي (ب).
(٣٨) هي (ب).
(٣٩) وهذان (ك).
(٤٠) إنما (– ك).
(٤١) وسط (ك).
(٤٢) وأما (ك).
(٤٣) بدل: الايوقنسس، ورد: القول (ب).
(٤٤) أي الايجاب (– ب)؛ جعل (+ ب).
(٤٥) واحداً (ك).
(٤٦) إنهما (ك).
(٤٧) مع (ب).
(٤٨) الأوسط (ب).
(٤٩) و (+ ب).

وأما ما كان من شيء فهو سالبه. وأما المبادىء القياسية غير ذات الوسط . أما ما كان لا سبيل إلى أن تبرهن، ولا أيضاً يلزم ضرورة أن يكون حاصلاً أن تتعلم[٥٠] شيئاً ما، وإني[٥١] أسميه وضعاً. وأما ما كان منها لقد[٥٢] يجب ضرورة أن يكون المتعلم[٥٣] معيناً له فأسمّيه[٥٤] أكسيوما[٥٥]، أعني العلم[٥٦] المتعارف: فإنه قد توجد بعض الأشياء هذه حالها[٥٧]، وذلك أن عادتنا أن نستعمل هذا[٥٨] الاسم في أمثال هذه خاصة. وأما الوضع وإني[٥٩] أسميّ ما يقتضب أي جزء من جزئي الحكم[٦٠] ـ وهو أن الشيء موجود أو غير موجود ـ أن يوباسيس[٦١] أعني الأصل الموضوع؛ وأما ما كان غير هذا[٦٢] فالتحديد[٦٣]. فإن التحديد هو وضع، وذلك أن صاحب العدد إنما[٦٤] يضع أن الواحدة[٦٥] هي[٦٦] ما لا ينقسم بالكم وضعاً، وليس هو أصلاً موضوعاً. وذلك أن معنى ما هي الوحدة ومعنى أنها موجودة ليس هو واحد[٦٧] بعينه.

(١٩٤أ)

ولما كان قد يجب أن نصدق[٦٨] بالأمر ونعلمه من طريق ما لنا[٦٩] عليه، مثل هذا[٧٠] القياس الذي نسمّيه[٧١] أبودكسيس، أعني البرهان، وهذا[٧٢] هو موجود بأن هذه موجودة[٧٣]، أعني التي منها يكون

---

(٥٠) لمن يعقل (ب).
(٥١) فإني (ب).
(٥٢) قد (ك).
(٥٣) التعلم (ك).
(٥٤) حاصلاً عليه فهو (ب).
(٥٥) لها (+ ك).
(٥٦) الشيء (ب).
(٥٧) من هذا الجنس (ب).
(٥٨) هذه (ك).
(٥٩) فإني (ب).
(٦٠) كان (+ ب).
(٦١) أيوباثسيس (ب).
(٦٢) هذه (ك).
(٦٣) تحديد (فوق).
(٦٤) قد (ب).
(٦٥) الوحدة (ب).
(٦٦) هي (– ب).
(٦٧) واحد (ك).
(٦٨) يصدق (ك).
(٦٩) منا (ك).
(٧٠) هذه (ك).
(٧١) تسميه (ك).
(٧٢) وهذه (ك).
(٧٣) موجود (ك).

السلوجسموس نفسه، فقد يجب ضرورة ليس أن نكون عارفين بالأوائل فقط: إما بجميعها، وإما ببعضها ـ لكن أن نكون عارفين بها أكثر. وذلك أن ما من أجله يوجد كل واحد هو أبداً أكثر وجوداً: مثال ذلك محبتنا للذي من أجله يحب أكثر[٧٤].

فإن كنا إذن[٧٥] إنما نعلم ونتيقن ونصدّق من أجل الأوائل فتصديقنا بها[٧٦] وتيقننا لها أكثر، إذ كان تصديقنا بالأشياء الأخيرة إنما هو من أجلها[٧٧][٧٨]. و[٧٩]غير ممكن أن يكون الإنسان عارفاً أكثر من التي هو عالم بها بالأشياء التي يتّفق له لا أن يعلمها[٨٠]، ولا أن يكون حاله في علمها أفضل، ولا[٨١] يكون حاله من أمرها كما[٨٢] لو اتفق له أن يعرفها[٨٣]. وهذا[٨٤] قد يلزم إن لم يتقدم الإنسان فيعرفها[٨٥] من التي إنما يصدّق بها من أجل البرهان. فقد يلزم ضرورة أن يكون تصديقنا بالمبادىء وعلمنا بها[٨٦] إما بجميعها أو[٨٧] ببعضها أكثر من النتيجة.

فمن كان عازماً على اقتناء علم برهاني فقد يجب عليه لا أن يكون

---

(٧٤) الذي من أجله نحب إياه نحب أفضل.

(٧٥) إذاً (ك).

(٧٦) بها (− ب).

(٧٧) بدل: من أجلها، ورد: عن طريقها (ب).

(٧٨) إلا أنه (+ ب).

(٧٩) و (− ب).

(٨٠) يعرفها (فوق).

(٨١) أن (+ ك).

(٨٢) في علمها أفضل ولا يكون حاله في معرفته بها (ك).

(٨٣) نقل الفاضل يحيى: فغير ممكن أن يصدّق إنسان بأشياء لم يتقوّله لا أن يعلمها، ولا أيضاً أن يكون فيها بحال أفضل مما لو اتفق له أن يعلمها، أكثر من تصديقه بالأمور التي يعلمها.

(٨٤) وهذه (ك).

(٨٥) فيعلمها (فوق).

(٨٦) وعلمنا بها (− ب).

(٨٧) وإما (ك).

تعرفه وتصديقه بالمبادىء[٨٨] فقط أكثر من تعرّفه[٨٩] وتصديقه لما يتبيّن منها[٩٠]، بل ألاّ يكون أيضاً[٩١] عنده شيء آخر من الأشياء المَقابلة[٩٢] للمبادىء. وهذه هي الأشياء التي منها يكون قياس المغالطة المضاد[٩٣] أكثر تصديقاً منها وأعرف، إذ كان قد[٩٤] يجب على من كان عالماً على الإطلاق ألاّ يشوب[٩٥] تصديقَه تغيّر.

---

(٨٨) فقط (- ك).

(٨٩) تعريفه (ك).

(٩٠) عنها (فوق).

(٩١) أيضاً (- ب).

(٩٢) أي المضادة (+ ك).

(٩٣) المضادة (ك).

(٩٤) قد كان (ك).

(٩٥) يشرب (ك).

ـ ٣ ـ

[نقد بعض الأغلاط في العلم والبرهان]

فأما قوم فقد يظنون لأنه[١] ـ لما كان قد يجب أن تعلم الأوائل ـ أنه[٢] ليس[٣] معرفة[٤]. وقوم آخرون قد يظنون أنه قد توجد معرفة، غير أن البرهان قد يكون على كل شيء. وهذان الرأيان ولا واحد منهما صادق، ولا أيضاً ضروري. فإنه[٥]: أما أولئك فإنهم لما وضعوا أنه لا سبيل إلى علم شيء على وجه آخر[٦]، ولا يوجبون التصاعد إلى ما لا نهاية، قالوا بذلك من قِبَل أنه لا سبيل إلى علم الأشياء التي هي أكثر تأخراً[٧] من الأشياء التي هي أكثر تقدماً من أمور لا أوائل[٨] لها. وقولهم هذا[٩] مستقيم صواب، وذلك أنه غير ممكن أن نقطع الأشياء التي لا نهاية[١٠] لها: وإن[١١] كانت متقدمة[١٢]، وقد توجد[١٣] مبادىء، فهذه[١٤] هي غير معلومة، إذ كان ليس عليها برهان. وهذا[١٥] هو الذي يقولون إنه وحده فقط معنى العلم.

---

(١) أنه (ب).
(٢) فإنه (ب).
(٣) تمكن أ (+ ب).
(٤) لمعرفة (ب).
(٥) فإنه (- ك).
(٦) أي بغير برهان (فوق).
(٧) أجراً (ك).
(٨) الأوائل (ك).
(٩) هذه (ك).
(١٠) ما لا نهاية له (فوق).
(١١) فإن (ب).
(١٢) كان متقدماً (فوق).
(١٣) يوجد (+ ك).
(١٤) معلوم (ك).
(١٥) وهذه (ك).

وإن[١٦] لم يكن سبيل إلى علم الأوائل، فإنه لا سبيل إلى أن نعلم[١٧] على الإطلاق الأشياء أيضاً[١٨] التي[١٩] عن هذه. ولا سبيل أيضاً إلى أن تعلم على الحقيقة. اللّهم إلا أن تكون بنحو[٢٠] الأصل الموضوع، وهو إن كانت تلك موجودة.

وأما أولئك الآخرون فقد يُقِرّون ويذعنون بوجود العلم. وذلك أنهم[٢١] يقولون[٢٢] إن العلم إنما هو بالبرهان فقط، غير أنهم يقولون[٢٣] إنه[٢٤] لا مانع يمنع أن يكون برهانٌ على كل[٢٥] شيء. فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دَوراً ولبعض الأشياء ببعض.

وأما نحن فنقول إن ليس كل علم فهو برهاناً[٢٦]، لكن العلم الذي يكون[٢٧] من غير توسط هو غير مبرهن. فأما أن[٢٨] هذا[٢٩] واجب ضرورة فهو بيّن. وذلك أنه إن كان قد يجب ضرورة أن نعرف الأشياء التي هي أكثر تقدّماً والأشياء التي منها البرهان، وقد تقف المتوسِّطات وقتاً ما: فهذه[٣٠] يجب[٣١] ضرورة أن تكون غير مبرهنة. فهذا[٣٢] القول[٣٣] نقول[٣٤] في هذه على[٣٥] هذا[٣٦] النحو؛ وأنه ليس إنما يوجد العلم فقط، بل قد نقول إنه[٣٧] يوجد أيضاً مبدأ ما للعلم[٣٨] هو الذي به تُتَعرَّف الحدود.

---

(١٦) فإن (ب).
(١٧) تعلم (ك).
(١٨) أيضاً (– ك).
(١٩) هي (+ ك).
(٢٠) على طريق (فوق).
(٢١) أنهما (ك).
(٢٢) إلا أنهم (فوق).
(٢٣) فإنه (فوق).
(٢٤) إنه (– ك).
(٢٥) كل (ـ م).
(٢٦) برهانياً (ك).
(٢٧) يكون (– ب).
(٢٨) هذه (ك).
(٢٩) هو (+ ك).
(٣٠) وهذه (ك).
(٣١) قد يجب (ب).
(٣٢) فهذه (ك).
(٣٣) المقول (ك).
(٣٤) تقول (م).
(٣٥) و (+ ك).
(٣٦) هذه (ك).
(٣٧) قد (+ ك).
(٣٨) وهذه (+ ك)؛ المعرفة (فوق).

فأما أنه غير ممكن أن يتبيّن شيء على الإطلاق بالدور وهو[٣٩] بيّن عند أشياء بأعيانها أكثر تقدّماً وأكثر تأخّراً اللهم إلا أن تكون على جهة أخرى. مثال ذلك[٤٠] أن تكون أما هذه فعندنا[٤١]، وأما هذه فعلى الإطلاق. وهذه الجهة هي[٤٢] التي يصير بها الشيء معروفاً بالاستقراء. وإن كان هذا[٤٣] هكذا، لا يكون تحديد[٤٤] بالمعنى العلم على الإطلاق جرى على الصواب، لكن يكون مضاعفاً من قِبَل أن البرهان الآخر لا يكون على الإطلاق من الأشياء التي هي أعرف[٤٥].

فقد[٤٦] يلزم الذين يقولون[٤٧] أن[٤٨] البرهان هو[٤٩] بالدور ليس هذا[٥٠] الذي خبّرنا به الآن فقط، لكن ألاّ يكونوا يقولون شيئاً آخر، غير أن هذا[٥١] الشيء[٥٢] موجود من طريق[٥٣] أن[٥٤] هذا الشيء نفسه موجود ـ وعلى هذا القياس[٥٥] قد يسهل أن يتبيّن كل شيء. ومن البيّن أن هذا[٥٦]
(١٠أ) لازم إذا وُضعت حدود ثلاثة. وذلك أنه لا فرق بين أن يكون[٥٧] التحليل بالعكس[٥٨] قد يكون [٥٩]بأشياء كثيرة وبين أن يقال إنه[٦٠] يكون بأشياء

(٣٩) فهو (ك).
(٤٠) جملة: «شيء على الإطلاق... مثال ذلك» وردت هكذا: «شيء بالبرهان بالمعنى الأدق فبيِّن، إذ البرهان إنما يجب أن يكون من الأشياء التي هي أكثر تقدّماً وأكثر معرفة، لأنه من المستحيل أن تكون أشياء بعينها بالنسبة إلى أشياء بعينها أكثر تقدّماً وأكثر تأخراً إلا عندما نسأل متى يمكن» (ب).
(٤١) فعندما (م).
(٤٢) أنه بهذه تكون الطريقة (ب).
(٤٣) هذه (ك).
(٤٤) تحديدنا (ب).
(٤٥) من الأشياء التي هي أعرف (- ك).
(٤٦) وقد (ب).
(٤٧) إنه (ب).
(٤٨) يكون (+ ب).
(٤٩) هو (- ب).
(٥٠) هو (ك).
(٥١) هذه (ك).
(٥٢) الشيء (- ب).
(٥٣) من طريق (- ب).
(٥٤) بأن (ب).
(٥٥) النحو (فوق).
(٥٦) هذه (ك).
(٥٧) يقال أن (ب).
(٥٨) يعني القياس (فوق).
(٥٩) قد يكون (- ك).
(٦٠) يقال إنه (- ك).

يسيرة. ولا فرق أيضاً بين أن يقال[٦١] أن[٦٢] يكون بأشياء يسيرة، وبين أن[٦٣] يكون بشيئين. وذلك أنه إن كان إذا[٦٤] ما كانت آ موجودة[٦٥] لـ بَ من الاضطرار موجودة، وإذا[٦٦] كانت هذه موجودة فـ حَـ[٦٧] موجودة، فإنه إذا كانت آ موجودة قد تكون[٦٨] حَـ[٦٩] موجودة. وإذا كانت هذه
- 73a - موجودة[٧٠] فـ آ موجودة فإن هذا[٧١] كان برهان الدور[٧٢]، فلتوضع آ التي عليها[٧٣] حَـ. فالقول[٧٤] إنه[٧٥] إذا كانت بَ موجودة تكون[٧٦] آ موجودة[٧٧]، وهذا[٧٨] القول بعينه بأن حَـ موجودة. وهذا[٧٩] هو القول بأنه[٨٠] إذا كانت آ موجودة فحَ[٨١] موجودة، وحَ و آ هما[٨٢] شيء واحد بعينه. فقد يلزم إذن القائلين بأن[٨٣] البرهان يكون دوراً ألاّ يقولوا أشياء[٨٤] أُخَر[٨٥] إلاّ

---

(٦١) أن يقال (– ك).
(٦٢) إنه (ب).
(٦٣) يقال إنه (+ ب).
(٦٤) متى (ب).
(٦٥) كانت (ب)؛ فـ ب (فوق).
(٦٦) ومن (فوق).
(٦٧) خ (ك).
(٦٨) قد تكون (– ك).
(٦٩) من الاضطرار (+ ك).
(٧٠) فإن كان متى كانت آ موجودة تكون بَ من الاضطرار موجودة، وإذا كانت بَ موجودة (ب).
(٧١) هذه (ك).
(٧٢) هو البرهان بالدور (ب).
(٧٣) مكان (ب).
(٧٤) وإذن فإن قولنا إن (ب).
(٧٥) بأنه (ك).
(٧٦) في (ك).
(٧٧) هو القول بأنه إذا إذا كانت بَ موجودة فإن (+ ب).
(٧٨) هذه (ك).
(٧٩) وهذه (ك).
(٨٠) أن يقال إنه متى (ب).
(٨١) فإن حَـ (ب).
(٨٢) هي (م).
(٨٣) إن (ب).
(٨٤) شيا (ك).
(٨٥) غير (ب).

أنه[٨٦] كانت آ موجودة[٨٧] فآ تكون[٨٨] موجودة، وعلى[٨٩] هذا[٩٠] القياس قد يسهل أن[٩١] يتبيّن[٩٢] كل شيء.

وأيضاً[٩٣] فإن[٩٤] هذا[٩٥] لا[٩٦] يمكن أن يتم[٩٧] إلا في الأشياء التي يلزم بعضها بعضاً[٩٨] يميّز له الخواص. وقد تبيّن أنه متى وضع شيء واحد لا يلزم ضرورة في وقت من الأوقات وجود شيء آخر. وأعني بقول[٩٩] واحد أنه لا عندما توضع[١٠٠] وضع واحد يلزم شيء آخر، وإن لزومه إنما يكون أقل ما يكون من وضع أولين متى كنا[١٠١] نقيس، وإن[١٠٢] كانت آ لازمة لـ بَ و حَـ، وكان هذان لازمين بعضهما بعضاً ولازمين لـ آ، فعلى هذا[١٠٣] النحو قد يمكن أن يتبيّن البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها في الشكل الأول على[١٠٤] ما يبيّن في الأقاويل في القياس.
(١٠ب) وقد يبيّن أيضاً أن في الشكلين الآخرين إما ألاّ يكون قياس، وإما **ألاّ** يكون على الأشياء المأخوذة. فأما الأشياء التي لا تنعكس فتحمل[١٠٥]، فلا

---

(٨٦) إذا (+ ب).
(٨٧) فإن (ب).
(٨٨) تكون (− ب).
(٨٩) وبهذا (ب).
(٩٠) هذه (ك).
(٩١) يبين (ك).
(٩٢) على (+ ب).
(٩٣) وكذلك فإن مثل هذا البرهان لا يمكن إلا (+ ب).
(٩٤) في مثل (ب).
(٩٥) هذه (ك).
(٩٦) البرهان (+ ب).
(٩٧) أن يتم (− ب).
(٩٨) بعضها بعضاً (ب).
(٩٩) بقولي (ك).
(١٠٠) جملة «له الخواص... توضع»، وردت هكذا: «مثل الصفات الحقيقية. كذلك قد أثبتنا أننا إذا قنعنا بأن نضع حداً واحداً، إنه لا عندما توضع حدود على نحو خاص ولا أيضاً عندما يوضع» (ب).
(١٠١) جملة: «وإن لزومه... كنا»، وردت هكذا: «وأنه إنما يمكن أقل ما يكون من وضعين أولين متى أردنا أن» (ب).
(١٠٢) فإن (ب).
(١٠٣) هذه (ك).
(١٠٤) عاما (ب).
(١٠٥) التي لا تتكافأ في الحمل. ـ فالسبيل: الصواب أن يقال: فلا سبيل ـ.

سبيل[١٠٦] إلى[١٠٧] أن تتبيّن دوراً[١٠٨]. فلذلك[١٠٩] لمّا كانت أمثال هذه من[١١٠] البراهين يسيرة، فمن البيّن الظاهر أن القول بأن[١١١] البرهان يكون من البعض على بعض[١١٢] ـ وأن[١١٣] من قِبَل هذا[١١٤] قد يمكن أن يكون برهان على كل شيء ـ هو قول باطل و[١١٥] غير ممكن.

---

(١٠٦) فالسبيل (ب).

(١٠٧) إلى (– ب).

(١٠٨) بالدور (فوق).

(١٠٩) ولذلك (ب).

(١١٠) في (ب).

(١١١) بأنه (ك).

(١١٢) البعض (ب).

(١١٣) فإن (ب).

(١١٤) هذه (ك).

(١١٥) و (– ك).

ـ ٤ ـ

[تعريف ما هو بالكل وبالذات والكلي]

ولمّا كان الأمر الذي يقع[١] به العلم[٢] على الإطلاق غير ممكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، ليس[٣] فمن الاضطرار أن يكون المعلوم هو الكائن كذلك[٤] بالعلم البرهاني. والعلم هو البرهاني هو الذي نحن معنون له بأن عدنا[٥] برهانه: والبرهان إذن[٦] هو قياس يكون عن مقدّمات ضرورية. فقد ينبغي إذن أن يؤخذ[٧] من ماذا ومن أيّ الأشياء يكون البرهان[٨]. ـ ولنفصّل أوّلاً ونلخّص[٩] لماذا نقول على الكل، ولماذا نقول بذاته، ولماذا نقول كلي[١٠].

فأما[١١] ما نقول فيه إنه على الكل فهو لا متى كان موجوداً على البعض وغير موجود على البعض ولا متى[١٢] كان موجوداً في وقت ما[١٣]

(١) يقع (– ب).

(٢) العلم به (ب).

(٣) ليس (– ب).

(٤) الأمر الذي يكون (ب).

(٥) جملة: «والعلم . . . عدنا»، وردت هكذا: «والعلم البرهاني هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا» (ب).

(٦) فالبرهان إذاً (ب).

(٧) يأخذ (ك).

(٨) البراهين (ك).

(٩) ونلخص (– ب).

(١٠) جملة: «لماذا نقول . . . كلي»، وردت هكذا، لماذا نقول: «محمول على كل الموضوع ولماذا هو بذاته، ولماذا هو يقال بالكلي» (ب).

(١١) أما (ب).

(١٢) جملة: «فهو لا . . . متى»، وردت هكذا: فهو لا «شيء لم يكن على البعض دون أن يكون على البعض الآخر، أوْ لا (ب).

(١٣) في وقت ما موجوداً (ب).

وفي وقت آخر غير موجود. مثال ذلك إن كان الحيوان على كل إنسان، فإنه إن كان القول في[١٤] هذا أنه إنسان صادقاً[١٥]، فالقول فيه أنه حيوان أيضاً صادق؛ وإن كان أحدهما الآن صادقاً، فالآخر[١٦] أيضاً صادق[١٧]. وكذلك[١٨] إن كانت النقطة في كل خط، والدليل على ذلك هو هذا. وذلك أنّا نأتي[١٩] بالمعاندة، فنعاند بها القول بأنه على الكل عندما نسل متى أرسا أنه غير موجود[٢٠] في شيء ما، أو أنه ليس بموجود في وقت ما.

وأما بذاته فهي جميع[٢١] الأشياء الموجودة من طريق ما[٢٢] الشيء: مثال ذلك في المثلث الخطّ، وفي الخط النقطة. وذلك أن جوهرها هي من[٢٣] هذه الأشياء.

والأشياء التي توجد في القول المخبِر ما[٢٤] الشيء، وجميع ما كان
(١٩٦أ) من الأمور توجد لأشياء، تلك الأشياء موجودة[٢٥] في القول المخبِر ما هي. مثال ذلك: الاستقامة والانحناء موجودان للخط؛ والفرد والزوج للعدد؛
- 73b - والأول والمركّب؛ والمتساوي الأضلاع والمختلف الطول؛ وجميع هذه قد توجد في القول المخبِر ما هي: أما هنالك فالخط، وأما ها هنا[٢٦] فالعدد. وكذلك في تلك الأشياء الأُخَر الباقية أيضاً[٢٧]، فإني أقول لأمثال هذه إنها موجودة بذاتها[٢٨] للجزئيات والآحاد[٢٩]؛ فأما جميع الأشياء التي ليست

---

(١٤) هذه (ك).

(١٥) صادقاً (– ب).

(١٦) كذلك (ب).

(١٧) في نفس الوقت (+ ب).

(١٨) وإذا (ب).

(١٩) جملة: «والدليل. . . بالمعاندة»، وردت هكذا: «فالأمر على هذا النحو كذلك. ولبرهان على ما قلنا إنما يأتي»(ب).

(٢٠) جملة: «على الكل. . . موجود»، وردت هكذا: إذا كان الحمل صحيحاً على كل الموضوع، فإنه موجود» (ب).

(٢١) وما هو بذاته هو أوّلاً (ب).

(٢٢) فيها هو (ب).

(٢٣) جوهرهما هو في (ب).

(٢٤) هو (+ ب).

(٢٥) موجود (م).

(٢٦) ما هنا (ك).

(٢٧) وأيضاً (ك).

(٢٨) موجودة الجزئيات للآحاد بذاتها.

(٢٩) الأوحاد (ك).

موجودة على أحد هذين الضربين فهي أعراض، مثال ذلك الموسيقى أو البياض للحيوان.

وأيضاً ما لا يقال على شيء آخر موضوع، مثال ذلك إن الذي يمشي إنما يمشي(٣٠)، وهو شيء آخر. وكذلك الأبيض أيضاً. فأما(٣١) الجوهر وكل ما يُقصد(٣٢) إليه بالإشارة فليس إنما هي موجودة من حيث هي شيء آخر ـ فالأشياء التي لا تقال على شيء موضوع أقول إنها بذاتها، وأما التي هي على موضوع(٣٣) فهي أعراض.

وأيضاً على نحو آخر ما هو موجود لكل واحد من أجل ذاته، أقول إنه بذاته، وأما ما لم يكن من أجل ذاته فعَرَض. مثال ذلك إن كان عندما يمشي إنسان ما حدث البرق، فذلك عَرَض؛ وذلك أنه ليس إنما حدث البرق من أجل يمشي ولكن(٣٤) إنما نقول إن هذا(٣٥) عَرَض واتفق. فأما إن كان من أجله(٣٦) فهو بذاته: مثال ذلك إذا مات إنسان ما(٣٧) عندما ينحر في النحر نفسه فإن ذلك من أجل النحر(٣٨) وليس إنما عَرَض واتفق أن يكون ما(٣٩) ينحر يموت.

فالأشياء المقولة(٤٠) والتي تقال(٤١) في المعلومات إنها بذاتها(٤٢) على

---

(٣٠) بالنسبة إلى من يمشي إنما هو الذي يمشي (ب).
(٣١) وأما (ب).
(٣٢) يدل على المقصود (ب).
(٣٣) أي في موضوع (فوق).
(٣٤) أنه يمشي، لكن (ب).
(٣٥) هذه (ك).
(٣٦) نفسه (+ ب).
(٣٧) أن يكون الإنسان (ب).
(٣٨) جملة: «ينحر... النحر»، وردت هكذا: ينحر «يموت فنقول إن ذلك بذاته من قبل أن ذلك كان بسبب الذبح»(ب).
(٣٩) أنه عندما (ب).
(٤٠) فالأشياء المقولة (– ب).
(٤١) والتي تقال (– ك).
(٤٢) إنها بذاتها (– ب).

الإطلاق بهذا النحو[٤٣] على[٤٤] أنها موجودة في المحمولات، وأن[٤٥] هذه موجودة[٤٦] في تلك[٤٧]، فتقول فيها إنها[٤٧] موجودة من أجل ذاتها من[٤٨] الاضطرار، وذلك أنه غير ممكن ألاّ تكون موجودة إما على الإطلاق وإما المتقابلة. مثال ذلك في الخط: إما الاستقامة، وإما الانحناء؛ وفي العدد: إما الفرد وإما الزوج. وذلك أن المضاد إما عدم وإما نقيض في ذلك الجنس نفسه. مثال ذلك: الزوج هو ما لم يكن في العدد فرداً من[٤٩] أنه قد يلزم (١٩٦ب) لزوماً. فلهذا السبب[٥٠] كان من الاضطرار إما موجبة وإما سالبة. فمن الاضطرار أن هذه أيضاً[٥١] موجودة بذاتها. أما القول على الكل والقول بذاته، فبهذا النحو يُلخّص[٥٢].

وأما[٥٣] الكلي فأعني به الأمر[٥٤] الموجود للكل وبذاته وبما هو موجود[٥٥]. فمن البيّن إذن أن جميع[٥٦] التي هي كلية هي موجودة للأمور من الاضطرار. وقولي «بذاته» وقولي «بما هو موجود» هما[٥٧] واحدة بأعيانها. مثال ذلك: أن النقطة موجودة للخط بذاتها[٥٨] والاستقامة أيضاً، وذلك أنهما[٥٩] له بما هو خط. والتساوي[٦٠] أيضاً للزاويتين القائمتين هو معنى[٦١] موجود للمثلث بما هو مثلث، وذلك أن المثلث زواياه الثلاث

---

(٤٣) إما (ب)، بهذه النحو (ك).
(٤٤) على (- ك).
(٤٥) أن (- ب).
(٤٦) موجود (ك).
(٤٧) فهي (ب).
(٤٨) ومن (ك).
(٤٩) قِبَل (+ ب، ك).
(٥٠) إن (+ ك).
(٥١) هي (+ ك).
(٥٢) فبهذا النحو يتلخص ما هو على الكل وما هو بذاته (ب).
(٥٣) فأما (ك).
(٥٤) الشيء (فوق).
(٥٥) أي أول (فوق).
(٥٦) الأشياء (+ ب).
(٥٧) أشياء (+ ب).
(٥٨) بذاته (فوق).
(٥٩) موجودان (+ ب).
(٦٠) المتساوي (ك)؛ المساواة (فوق).
(٦١) شيء (ب).

مساوية لقائمتين بذاته. وأما[٦٢] الكلي، فحينئذ يكون موجوداً ـ إذا كان[٦٣] في[٦٤] شيء اتفق[٦٥]، ويتبيّن أنه يوجد أن[٦٦] في الأول أيضاً[٦٧]. مثال ذلك أن يكون[٦٨] التساوي للقائمتين، لا للشكل[٦٩] على طريق الكلية. هذا على أنه قد يتبيّن من أمر الشكل أن له المساوية[٧٠] لقائمتين، لكن ليس في أي شكل اتفق، ولا[٧١] يُستعمل[٧٢] هذا المعنى المبرهَن أيضاً[٧٣] في أي شكل اتفق. وذلك أن المربع هو شكل وليس له زوايا مساوية لقائمتين، وأما المثلث المتساوي الساقين فأي شيء اتفق منه فزاياه مساوية لقائمتين[٧٤]، لكن ليس ذلك أولاً، لكن إنما ذلك أولاً للمثلث[٧٥]. وأما تلك الأُخَر
74 - فذلك على نحو ما، لا بذاته، موجود[٧٦] ذلك المتساوي الساقين ليس هو على طريق الكلي، لكن قد يفوق ذلك ويفضل[٧٧].

---

(٦٢) والمحمول إن كان هو (ب).
(٦٣) متى وجد (ب).
(٦٤) أي (+ ب، ك).
(٦٥) كان (فوق).
(٦٦) موجود (ب)، يوجد أن لا (ك).
(٦٧) أيضاً (- ك).
(٦٨) أن يكون (- ك).
(٦٩) الشكل (ك).
(٧٠) هذا على أنه قد يوجد السبيل ليتبين أن للشكل زاويتين مساويتين (ب).
(٧١) أيضاً (+ ب).
(٧٢) هذه (ك).
(٧٣) أيضاً (- ب).
(٧٤) جملة: «وأما المثلث... لقائمتين» (- ب).
(٧٥) فالأمر الذي أي شيء اتفق منه هو الأول مما يتبيّن أن له زوايا مساوية لقائمتين أو شيئاً آخر، أي شيء كان. فهذا هو موجود أولاً على طريق الكلي. والبرهان بذاته على طريق الكلي هو لهذا (+ ب).
فالأمر الذي أي شيء اتفق منه هو أولاً يتبين أن له زوايا مساوية لقائمتين أو شيء آخر أي شيء كان فهذه أولاً موجود على طريق الكلية والبرهان بذاته على طريق الكلية هو لهذا (+ ك).
(٧٦) لوجود (ب).
(٧٧) ذلك قد يقصد (ب)، أي بأن يوجد لغيره (فوق يقصد).

ـ ٥ ـ

[الأغاليط في كلية البرهان][١]

وقد ينبغي ألا نُختَدَع[٢] ويغني[٣] عنا من الكثيرة وقد[٤] يعرض أن[٥] يبرهن[٦] الأول الكلي برهاناً. وقد نُختَدَع هذه الخدعة ويغني عنا هذا[٧] (١٩٧أ) المعنى: إما بأنه لا يوجد ولا شيء واحد[٨] هو[٩] أعلى غير الأشياء الجزئية والوحيدة، فإما[١٠] أن يوجد إلاّ أنه يكون الأمر المحمول على أمور مختلفة بالنوع غير مسمّى؛ وإما أن يعرض أن يكون وجوده كل لكل[١١] في الجزء و[١٢] في الأشياء التي يتبيّن فيها. وذلك أن في الأشياء الجزئية قد يكون البرهان موجوداً وعلى الكل، غير أنه ليس هو لهذا[١٣] أوّلاً على طريق الكلية. وأعني بقولي لهذا[١٤] أن يكون البرهان من طريق ما هو هذا[١٥] متى كان له أوّلاً[١٦] على طريق الكلية. فإن بيّن الإنسان أن[١٧] المستقيمة لا

---

(١) العنوان (ـ م، ك).

(٢) نخدع (ك).

(٣) ويغيب (ب).

(٤) عنا أنّا مرات كثيرة قد (ب).

(٥) نقول بأن نظن أنه ليس الأمر الذي يبين أولاً كلي أو عندما نظن أنه قد (+ ب).

(٦) تبرهن (ب).

(٧) هذه (ك).

(٨) واحداً (ب).

(٩) يقتضيه هو (ب).

(١٠) وأما (ك).

(١١) كالكل (ب).

(١٢) و (− ب).

(١٣) لهذه (ك).

(١٤) لهذه (ك).

(١٥) هذه (ك).

(١٦) أول (ب).

(١٧) الخطوط (+ ب).

تلتقي، فقد يُظن أن البرهان هو لهذا الشيء من قِبَل أنه موجود في جميع المستقيمة. وليس الأمر هكذا، إلا أنه[١٨] ليس بسبب أن هذه هي متساوية على هذه الجهة يكون هذا موجوداً[١٩]؛ لكن من قِبَل أنها متساوية كيفما اتفق. ـ ولو لم يكن مثلث إلا ما كان متساوي الساقين، لقد كان يُظن[٢٠] أن البرهان هو له من حيث هو متساوي الساقين،[٢١] ـ وأنه قد كان يمكن في[٢٢] المتناسب هو أيضاً بالتبديل[٢٣] متناسباً[٢٤] بما هي أعداد وبما هو[٢٥] خطوط وبما هي[٢٦] مجسّمات وبما هو أزمنة، كما كان يبيّن[٢٧] في وقت ما[٢٨] على كل واحد من هذه على انفراد[٢٩]. أو يكون تبيّن على جميعها[٣٠] ببرهان واحد، لكن لما[٣١] كان ليس يوجد شيء واحد تسمّى[٣٢] هو هذه بأجمعها، أعني الأعداد والأطوال والأزمنة والمجسّمات، وهي مختلفة بالنوع، وإنما[٣٣] كان يقتضب كل واحد منها على انفراد[٣٤]. والآن يظن أنه يتبيّن الكلي[٣٥]. وذلك أنه لم يكن موجود ذلك[٣٦]

---

(١٨) لأنه (ب).

(١٩) هذه موجود (ك).

(٢٠) ولو لم يكن مثلث إلاّ المثلث المتساوي الساقين لقد كان لظانّ أن يظن (ب).

(٢١) وأن يكون ما هو يتناسب (ب).

(٢٢) أن (+ ك).

(٢٣) متناسب بما هو أعداداً (ك).

(٢٤) أيضاً (+ ب).

(٢٥) هي (ب).

(٢٦) هو (ك).

(٢٧) بيّنا (ب)؛ بين (فوق).

(٢٨) في وقت ما (– ب).

(٢٩) منها على انفراده (ب).

(٣٠) فكان يمكن في كلها أن يتبيّن أمرها (ب).

(٣١) أما (ب).

(٣٢) مسمّى (ب).

(٣٣) فإنما (ب).

(٣٤) انفراده (ب).

(٣٥) وأما البرهان الآن فيما هو كلي يتبين (ب).

(٣٦) موجود ذلك (– ب).

البرهان[٣٧] بما هي خطوط أو بما هي أعداد، لكن بالأمر[٣٨] الذي[٣٩] من أجله يضعون[٤٠] أنه كلي ولهذا[٤١] السبب. ولا أن يتبيّن[٤٢] إنسان أيضاً في واحد واحد من المثلثات ببرهان واحد أو ببراهين مختلفة أن كل واحد من المتساوي الأضلاع على انفراده وغير المتساوي الأضلاع والمتساوي الساقين زوايا كل واحد منها مساوية لقائمتين، يكون قد يعلم أن[٤٣] المثلث زواياه
(١٩٧ب) الثلاث مساوية لقائمتين إلا أن يكون على ذلك النحو السوفسطائي، ولا أيضاً على المثلث بأسره، ولا أيضاً يعلم أنه ولا مثلث واحد[٤٤] آخر خارج عن هذه. وذلك أنه ليس يُعلم[٤٥] من طريق أنه مثلث ولا أيضاً أن كل مثلث كذلك، لكن إنما يُعلم من طريق العدد. وأما بالنوع فليس كل. ولا أيضاً إن[٤٦] كان لا يوجد ولا واحد لا نعلمه[٤٧].

فمتى إذن لا نعلم على طريق الكلي، ومتى يُعلم على الإطلاق؟ فنقول إنه من البيّن أنه لو كان معنى[٤٨] الوجود للمثلث وللمتساوي[٤٩] الأضلاع هو بعينه[٥٠] إما[٥١] لواحد واحد من واحد[٥٢] أو[٥٣] لجميعها. وإن لم يكن[٥٤] واحداً بعينه[٥٥]، لكن[٥٦] قد يجب أن يكون المثلث[٥٧] معنى آخر، فإنه لا يُعلم.

---

(٣٧) البرهان (– ك).
(٣٨) من قبل الأمر (ب).
(٣٩) هو (+ ك).
(٤٠) يضعونه (ب).
(٤١) ولهذه (ك).
(٤٢) بيّن (ب).
(٤٣) يعلم بعد إن كل (ك).
(٤٤) واحداً (ب).
(٤٥) ذلك من أمره (+ ب).
(٤٦) وإن (ك).
(٤٧) يعلمه (ك).
(٤٨) أن ذلك إن كان (ب).
(٤٩) والمتساوي (ب).
(٥٠) هو بعينه (– ب) وفي (ك) هو من واحد بعينه.
(٥١) أو (ب).
(٥٢) من واحد (– ب، ك).
(٥٣) وأما (ك).
(٥٤) وإن لم يكن (– ب).
(٥٥) فأما إن لم يكن الوجود لها واحداً بعينه (+ ب).
(٥٦) لكان الوجود (ب).
(٥٧) المثلث (– ب).

3 أوَ ليت[٥٨] شعري[٥٩] بما هو مثلث أو بما هو متساوي الساقين؟ ومتى يكون من أجل هذا[٦٠] موجوداً أوّلاً؟ وبالجملة[٦١] لأي شيء هو البرهان؟ فمن البيّن أن الأمر الذي إذا ارتفعت له يوجد أوّلاً. مثال ذلك أن المثلث المتساوي الساقين المعمول من النحاس قد توجد له زوايا[٦٢] مساوية لقائمتين، لكن ذلك له وإن ارتفع منه أنه من نحاس وأنه متساوي الساقين
74 - أيضاً. ـ إلا أنه ليس وإن ارتفع منه أنه[٦٣] شكل أنه النهاية[٦٤]، غير أن ذلك ليس من حيث هو أوّل مغترماً فأدّى بكون الأول[٦٥]. فإن كان[٦٦] بأن[٦٧] يكون مثلثاً. فمن أجل هذا يوجد أيضاً[٦٨] لتلك الباقية. فالبرهان[٦٩] على طريق الكلي هو لهذا[٧٠].

---

(٥٨) فليت (ب).

(٥٩) البرهان إنما يوجد أوّلاً وبالكلية (+ ب).

(٦٠) هذه (ك).

(٦١) بالكلية (فوق).

(٦٢) الزوايا (ب) وفي (ك) وعليا ـ هكذا ـ.

(٦٣) إنه (– ك).

(٦٤) أو أنه نهاية (ب).

(٦٥) من حيث هو هذان أول فعند ماذا إذن أوّل(ب).

(٦٦) ثانياً (+ ب).

(٦٧) بأن (– ب).

(٦٨) البرهان بدل «أيضاً» (ب).

(٦٩) والبرهان (ك).

(٧٠) لهذه (ك).

ـ ٦ ـ
[الضرورة أساس في مبادىء البرهان][١]

وإن[٢] كان العلم البرهاني من مبادىء ضرورية، وذلك أن ما يعلمه الإنسان علماً لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، وكانت الأشياء الموجودة بذاتها هي الأمور الضرورية للأمور (إذا[٣] كان بعضها موجوداً في حدود بعض[٤]، وبعضها ـ وهي التي أحد المتقابلين قد يلزم ضرورة أن يوجد في الأمور الأمور أنفسها[٥] ـ موجودة في حدود المحمولات عليها) ـ فمن البيّن أن القياس البرهاني[٦] إنما يكون من أمثال هذه. وذلك أن كل (١٩٨أ) شيء إما أن يكون بموجوداً[٧] بهذا[٨] النحو، وإما أن يكون بالعَرَض والأشياء التي بالعَرَض ليست ضرورية.

فإما أن يكون ينبغي أن نُجري القول على هذا[٩] النحو، وإما أن[١٠] نضع مبدءاً ما. فنقول: إن البرهان هو شيء ضروري، وإن كان شيء ما قد تبيّن[١١] فإن[١٢] لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، فقد يجب إذن أن يكون القياس من أشياء ضرورية. وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن يقيس

---

(١) العنوان (ـ م، ك).
(٢) فإن (ب).
(٣) إذ (ب).
(٤) الأمور (ب).
(٥) للأمور نفسها (ب).
(٦) المقاييس البرهانية (ب).
(٧) موجوداً (ب).
(٨) بهذه (ك).
(٩) هذه (ك).
(١٠) بأن (ك).
(١١) يبين (ب).
(١٢) هذا (+ ب).

من مقدمات صادقة، من غير أن يبرهِن. فأما من الضرورية[١٣] فلا سبيل إلى غير أن يبرهِن[١٤]، وذلك أن هذه هي خاصة البرهان. والدليل على أن البرهان إنما يكون من أشياء ضرورية هو أن المتعاندة[١٥] إنما نأتي بها على الذين يظنون أنهم قد بيّنوا أشياء بهذه النحو، وهو أنه ليس من الاضطرار إن رأينا أن ذلك قد يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه[١٦] أو أنه بحسب القول فقط.

فظاهر بيّن من[١٧] هذه الأشياء أن الذين يظنون أنهم مصيبون في أخذ المبادىء متى كانت المقدمة صادقة مقبولة[١٨] هم قوم بله[١٩] مثل ما يأتي به السوفسطائيون، من أن معنى أن يعلم هو أن له نفساً العلم[٢٠]. وذلك أنه ليس إنما هي[٢١] مبدءاً من طريق ما هي[٢٢] مقبولة أوّلاً، لكن من طريق أنها أُولى[٢٣] لذلك الجنس الذي عليه يكون البرهان. وليس كل حق هو مناسباً خاصيّاً[٢٤].

وقد يتبيّن من هذه الأشياء أيضاً[٢٥] أنه إن كان الذي ليس له[٢٦] عنده

---

(١٣) أن يبين (ب).
(١٤) إلاّ من الضرورية (ب).
(١٥) المعاندة (ك).
(١٦) جملة: «بهذه النحو . . . عليه»، وردت هكذا: «بأن يروا أن ليس ما يأتون به ضرورياً أو يمكن بالجملة أن يكون على جهة أخرى» (ب).
(١٧) من (- ك).
(١٨) مشهورة (ب)؛ مقبولة (فوق).
(١٩) فيهم عته (ب).
(٢٠) وهو أن الذي له علم يعلم ما هو العلم (ب).
(٢١) تكون المقدمة (ب).
(٢٢) بأن تكون (ب).
(٢٣) أول (ك).
(٢٤) خاصّاً (ك).
(٢٥) وذلك (+ ك)، أن القياس قد يجب أن يكون من الأشياء الضرورية وذلك (+ ب).
(٢٦) له (- ك).

القول[٢٧] على لِمَ الشيء عندما[٢٨] البرهان موجود ليس هو عالماً. وهذا[٢٩] يكون بأن تكون آ موجودة لـ حَـ من الضرورة، وأما آ[٣٠] لـ بَ التي هي أوسط وبتوسطه، كان البرهان ليس هو من الضرورة فإنه لا يُعلم لِمَ هو. وذلك أنه[٣١] ليس هو من أجل الأوسط إذ كان هذا[٣٢] قد يمكن ألا يكون[٣٣]، وأما النتيجة فهي ضرورية. ـ وأيضاً متى[٣٤] كان الإنسان لا يعلم من حيث عنده[٣٥] القول الآن وهو باق والأمر الذي كان يعلمه[٣٦] قبل باق ولم يتبعه[٣٧]. والأوسط قد يفسد فساداً من قِبَل أنه ليس هو ضرورياً. فقد يكون القول إذن[٣٨] حاصلاً له[٣٩] باقياً والأمر باق، غير أنه لا يُعلم. فإذن ولا فيما تقدّم كان يُعلم أيضاً. وآخر[٤٠] لم يكن الأوسط قد فسد، لكن[٤١] قد يمكن أن يفسد، فالأمر اللازم هو ممكن، إلا أنه غير ممكن أن يكون حالياً في مثل هذه الأمور[٤٢] التي هذه حالها حال من هو عالم[٤٣].

75a أما إذا كانت النتيجة هي من الضرورة، فلا مانع يمنع أن يكون الأوسط الذي به تثبت ليس[٤٤] ضرورياً. وذلك أنه قد يمكن أن نقيس على الضروري من أشياء غير ضرورية، كما يكون الصدق من أشياء غير صادقة. وأما متى كان الأوسط ضرورياً، فالنتيجة[٤٥] موجودة من الضرورة، كما أن النتيجة

---

(٢٧) أي المعرفة بالعلة، أي أنه إذا أمكن البرهان، لكي كانت العِلة مجهولة، فإنّ هذا لا يؤدّي إلى معرفة علمية (فوق).

(٢٨) و (ب).

(٢٩) وهذه (ك).

(٣٠) آ (- ب).

(٣١) إن هذا (ب).

(٣٢) هذه (ك).

(٣٣) يوجد (فوق).

(٣٤) إن (ب).

(٣٥) له (ب).

(٣٦) من (+ ب).

(٣٧) ينسه (ك).

(٣٨) إذن القول (ك).

(٣٩) و (+ ب).

(٤٠) فإن (ب).

(٤١) لأن (ك).

(٤٢) أن يكون لنا علم بالأشياء (ب).

(٤٣) حال من هو عالم (- ب).

(٤٤) هو (+ ب).

(٤٥) أيضاً (+ ب).

التي من المقدمات الصادقة هي أيضاً دائماً صادقة. ولكن[٤٦] فلتكن[٤٧] آ
على بَ من الاضطرار، وهذه أي بَ[٤٨] على حَـ، فـآ إذن موجودة أيضاً
لـ حَـ من الاضطرار. فأما إذا لم تكن النتيجة ضرورية قولا الأوسط أيضاً
يمكن أن يكون ضرورياً. وإلا، فلتكن آ موجودة لـ حَـ ليس من الضرورة،
ولـ بَ، وهذه أيضاً لـ حَـ من الاضطرار[٤٩]: فـ آ[٥٠] تكون موجودة لـ حَـ
أيضاً[٥١] من الاضطرار، لكن لم يوضع هذا[٥٢]. فلما كان متى علم الإنسان
بطريق البرهان قد يجب أن يكون موجوداً من الاضطرار، فمن البيّن أنه قد
يجب أن يكون البرهان إنما هو حاصل لنا[٥٣] بأوسط هو أيضاً ضروري.
وإلا لم يكن بالذي هو عالم[٥٤]، لا لِمَ الشيء ولا أن ذلك الأمر موجوداً[٥٥]
من الاضطرار، لكن إنما يظن ظناً أنه يعلم، وهو لا يعلم إذ[٥٦] كان ظاناً
بالأمر الذي ليس هو ضرورياً أنه ضروري أولاً لم يكن بالذي[٥٧] يظن ولا
ظناً أيضاً على مثال واحد[٥٨] كان عنده من أمر الشيء أنه قد كان عالماً به
موجوداً[٥٩] بالأوساط، أو كان عنده من أمره لِمَ هو بالأوساط أيضاً على
١أ) مثال واحد. وذلك أن الأعراض التي ليست موجودة بالذات[٦٠] على الجهة
التي عليها حُدِّدت ومُيِّزت[٦١] الأشياء التي بالذات ليس عليها علم برهاني.
وذلك أنه لا سبيل من الضرورة[٦٢] إلى أن يبيّن أن[٦٣] النتيجة إنما من
2 الاضطرار[٦٤] ضرورة[٦٥] إذ كان العَرَض قد يمكن أن يؤخذ ويمكن ألاّ[٦٦]

(٤٦) ولكن (– ب).
(٤٧) فلتكن (– ك).
(٤٨) أي بَ (– ب).
(٤٩) جملة: «فأما إذا... من الاضطرار» (– ك).
(٥٠) إذن قد (+ ب، ك).
(٥١) أيضاً (– ب).
(٥٢) هذه (ك).
(٥٣) له (ك).
(٥٤) نعلم (ب).
(٥٥) موجود (ب).
(٥٦) إذ (– ك).
(٥٧) وإلا يكون (ب).
(٥٨) على مثال واحد (– ب).
(٥٩) أنه موجود (ب)؛ بأنه موجود (ك).
(٦٠) الذات (ك).
(٦١) وهي (ك).
(٦٢) من الضرورة (– ب).
(٦٣) أن (– ك).
(٦٤) إنها من الاضطرار (– ب).
(٦٥) ضرورة (– ك)؛ ضرورية (ب).
(٦٦) أن لا (ك).

يؤخذ. وذلك إنما[٦٧] أريد بقولي هذا[٦٨] عَرَضاً هذه حاله. ـ على أنه لعل الإنسان أن يتشكّك فيقول: إنه[٦٩] إن لم تكن النتيجة موجودة من الضرورة، فأي سبب يوجب أن يسأل عن مثل هذه الأشياء إذا كانت النتيجة ليست ضرورية؟ وذلك[٧٠] أنه لا فرق في ذلك أن يكون الإنسان عندما يسأل أي شيء اتفق يصرّح بعد[٧١] ذلك بالنتيجة. وقد يجب أن يسأل ليس على أنه ضروري من أجل الذي قيلت[٧٢]، لكن من قِبَل أنه قد يلزم ضرورة أن يحس بها ويتلوها[٧٣] ويصرّح بها الذي يقول الأقاويل، وأن يقولها قولاً حقاً إن كانت هذه موجودة على الحقيقة.

ولما كانت الأشياء الموجودة بذاته وبما هو[٧٤] كل واحد واحد[٧٥]، فمن البيّن الظاهر أن البراهين إنما تكون على الأشياء الموجودة بذاتها. ومن أمثال هذه هي موجودة. وذلك أن الأعراض ليست ضرورية. ولهذا[٧٦] السبب لا سبيل إلى أن تعلم النتيجة من الاضطرار، ولا أيضاً لو كانت موجودة دائماً إلا أنها ليست بالذات[٧٧]. مثال ذلك المقاييس التي تكون بالدلائل[٧٨]. وذلك أن ما هو بالذات ليس نعلمه أنه بالذات، ولا أيضاً لِمَ هو. ومعنى هو هو أن يعلم[٧٩] بالعلة فمن أجل ذاته أدري[٨٠] أن يكون الأوسط موجوداً للثاني أيضاً[٨١].

---

(٦٧) أني ما (ب)؛ إنما (ك).

(٦٨) هذه (ك).

(٦٩) أنه (– ب).

(٧٠) إذ (ب).

(٧١) عند (ب).

(٧٢) القضايا المطلوبة (ب).

(٧٣) يخبر بها (ب).

(٧٤) من الاضطرار في (ب).

(٧٥) من الأجناس إنما هي جميع الأشياء الموجودة بذاته وبما هو كل واحد واحد (+ ب).

(٧٦) ولهذه (ك).

(٧٧) بالضاد (ك).

(٧٨) بالعلامات (ب).

(٧٩) أن نعلم لِمَ هو هو أن نعلم بالعلة (ك).

(٨٠) جملة: ومعنى... أدري» وردت هكذا: «وذلك أن العلم بالشيء: لِمَ هو؟ هو أن نعلمه بالعلة. فقد يجب إذن لهذا السبب» (ب).

(٨١) والأول للأوسط بالذات (+ ب)؛ والأول والأوسط أيضاً (+ ك).

- ٧ -

[عدم إمكان الانتقال من جنس إلى آخرفي البرهان](١)

فلا سبيل لنا إلى(٢) أن نقيم(٣) البرهان من حيث يستعمله العلة(٤) من
ب) جنس إلى جنس آخر مثل أن ننقل معاني الهندسة(٥) فنستعملها في صناعة
العدد. وذلك أن الأشياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة: أحدها الشيء
الذي يتبيّن، وهو(٦) النتيجة، وهذا(٧) هو الموجود(٨) لجنس ما بذاته؛
والثاني العلوم المتعارفة. والعلوم المتعارفة هي التي منها(٩) أي البرهاني؛
7[illegible] - والثالث الجنس الموضوع، وهو الذي البرهان يدل ويعرف التأثيرات
والأعراض الموجودة له بذاته. فالتي منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون
واحدة بأعيانها. وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة بمنزلة جنس(١٠) العدد
وعلم(١١) الهندسة، فلا سبيل للبرهان العددي(١٢) إلى أن يطابق ويستعمل
في(١٣) الأعراض اللازمة للأعظام(١٤)، إذا(١٥) كانت الأعظام ليست

---

(١) العنوان (- م، ك).
(٢) وذلك أنه لا سبيل على هذا القياس (ب).
(٣) أن ينقل (ب).
(٤) من حيث يستعمله العلة (- ب).
(٥) المعاني الهندسية (فوق).
(٦) وهي (ك).
(٧) وهذه (ك).
(٨) الذي يوجد (فوق).
(٩) هي (+ ب).
(١٠) علم (+ ب).
(١١) وجنس (ك).
(١٢) للبرهان العددي (- ب).
(١٣) يطابق بالبرهان على (ب).
(١٤) البرهان على الأعداد (+ ب).
(١٥) إذ (ب).

أعداد[١٦] . وأما [١٧] كيف يمكن أن يكون هذا[١٨] في بعض الأشياء، فنحن نخبر عنه بآخرة[١٩].

ولما[٢٠] البرهان العددي فهو مقتنٍ[٢١] دائماً للجنس الذي فيه يكون البرهان، وكذلك تلك الأُخَر[٢٢] الباقية، فقد يجب إذن ضرورة متى عزم المبرهِن أن ينقل البرهان، أن يكون الجنس واحداً بعينه: إما على الإطلاق، وإما على جهة ما. وأما أن هذا[٢٣] لا يمكن أن يكون على جهة أخرى فذلك بيّن. وذلك أن الطرفين والأوساط[٢٤] قد يجب[٢٥] ضرورة أن يكون من جنس واحد بعينه، فإنها إن لم تكن بذاتها فهي أعراض. ولهذا[٢٦] السبب ليس لعلم الهندسة أن يبيّن أن العلم بالأضداد واحداً[٢٧] وأن المكعّبين مكعّب واحد. ولا لعلم آخر[٢٨] اللّهم إلا أن يكون ذلك في الأشياء التي تقال[٢٩] بعضها عند[٣٠] بعض هذه الحال، وهي أن يكون أحد الشيئين تحت الآخر بمنزلة ما المعاني المناظرية[٣١] تحت الهندسة، ومعاني تأليف اللحون تحت علم العدد. ولا أيضاً أن يوجد شيء ما للخطوط لا بما هي خطوط ولا بما هو من مبادىء خاصة، مثل[٣٢] أن نبيّن أن الخط المستقيم أحسن من سائر الخطوط، أو أنه مقابل الخط[٣٣] المستدير، وذلك أن هذه الأشياء ليست للخطوط من طريق أن جنسها الخاص بها معنى لها ولكن[٣٤] من قِبَل أنه شيء عام.

---

(١٦) أعداداً (ب).

(١٧) فأما (ب).

(١٨) هذه (ك).

(١٩) نخبر بذلك فيما بعد (ب).

(٢٠) أما (ب و ك).

(٢١) مبين (ك).

(٢٢) العلوم (ب).

(٢٣) هذه (ك).

(٢٤) والأوسط (ب)؛ الأساط (فوق).

(٢٥) لزم (ب).

(٢٦) ولهذه (ك).

(٢٧) واحد (ب).

(٢٨) أيضاً ما لعلم آخر (+ ب)، ما لعلم آخر (+ ك).

(٢٩) حال (ب).

(٣٠) عن (ب).

(٣١) المناطة به (ك).

(٣٢) مثال ذلك (ك).

(٣٣) للخط (ب).

(٣٤) الخاص مقتن لكن (ب).

ـ ٨ ـ

[تعلّق البرهان بالنتائج الثابتة أبداً][١]

ومن البيّن الظاهر أنه إن كانت المقدمات التي منها يكون القياس كلية،
فمن الاضطرار أن تكون أيضاً نتيجة مثل هذا البرهان، ونتيجة البرهان على (١أ)
الإطلاق هي دائمة. فليس إذن برهان[٢] على الأشياء الفاسدة، ولا علم أيضاً
على الإطلاق، اللّهم إلا أن يكون بطريق العَرَض، من قِبَل أنه[٣] ليس
البرهان له بالكلية، لكن في وقت ما، وعلى جهة ما. ومتى كان البرهان
موجوداً، فقد يلزم ضرورة أن تكون إحدى المقدمات ليست كلية وتكون
فاسدة: أما فاسدة فمن قِبَل أنه إذا كانت موجودة فالنتيجة أيضاً تكون
موجودة؛ وأما إنها ليست كلية، فمن قِبَل أن هذا[٤] الشيء من الأشياء التي
يكون فيها هو موجود[٥]، وهذا[٦] الآخر لا يكون موجوداً. ولهذا[٧] السبب
لا سبيل إلى أن تقاس على طريق[٨] الكلية، لكن أنه الآن ـ وكذلك[٩] حالها
في التحديد أيضاً، من قِبَل أن التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان، وإما أن
يكون برهاناً متغيراً[١٠] في الوضع، وإما أن تكون نتيجة ما للبرهان ـ وأما

---

(١) العنوان (ـ م، ك).
(٢) ولا برهان إذن (فوق).
(٣) أن (ب).
(٤) هذه (ك).
(٥) هذا موجوداً (ب).
(٦) وهذه (ك).
(٧) ولهذه (ك).
(٨) تحصيل (ب).
(٩) فكذلك (ك).
(١٠) مختلفا (فوق).

البراهين[١١] والعلوم بالأشياء التي تحدث وتكون دفعات كثيرة بمنزلة البرهان والعلم بكسوف القمر، فمن البيّن أن البراهين: أما من حيث هي مثل هذا[١٢] هي موجودة دائماً؛ فأما من حيث ليست دائمة[١٣] فهي جزئية[١٤].

(١١) للبراهين (ك).

(١٢) هذه (ك).

(١٣) موجودة دائماً (ب).

(١٤) والحال في البراهين على الكسوف كالحال في الأشياء الأخر الباقية (+ ب).

— ٩ —

[المبادىء الخاصة واللامتبيّنة في البرهان][(١)]

ولما كان بيّناً ظاهراً أنه لا سبيل إلى أن يتبيّن كل واحد[(٢)] إلا من المبادىء التي لكل واحد، إذ كان الشيء الذي يتبيّن إنما هو موجود من طريق إنما[(٣)] أن ذلك[(٤)] موجود، فلا سبيل إلى علم هذا وأن يتبيّن بمقدّمات صادقة غير محتاجة إلى البرهان وغير ذوات أوساط. فإنه قد تبيّن على هذا

1 النحو كما رام بروسن[(٥)] تربيع الدائرة، وذلك أن هذا الكلام قد يدل على أمور عاميّة ليست متجانسة؛ وهذا[(٦)] هو موجود لشيء آخر أيضاً. ولهذا[(٧)] السبب قد تطابق هذه الأقاويل أشياء أُخَر أيضاً ليست متناسبة[(٨)] الجنس. فإذن ليس يعلم من طريق أن ذاك[(٩)] موجود، لكن بطريق العرض؛ وإلا فما

ب) كان البرهان نفسه يطابق جنساً آخر أيضاً.

وإنما يعلم كل واحد لا بطريق العرض متى تعرّفنا أنه موجود بما

5 وجوده من مبادئه الخاصة به من طريق أن ذاك[(١٠)] موجود: مثال ذلك أن العلم[(١١)] أن المثلث زواياه مساوية لقائمتين بأن يكون هذا الذي قيل

---

(١) العنوان (ـ م، ك)؛ وهكذا في سائر الفصول.

(٢) واحداً (م).

(٣) إنما (– ب).

(٤) ذاك (ب).

(٥) بروشن (ك)؛ BRYSON.

(٦) وهذه (ك).

(٧) ولهذه (ك).

(٨) في (+ ك).

(٩) ذلك (ك).

(١٠) إن ذلك (ك).

(١١) أنّا نعلم (ب).

موجود[١٢] له بذاته من مبادئه الخاصة به.

فإن كان إذن[١٣] الأوسط مجانساً مناسباً ومن جنس واحد بعينه[١٤]. وإن لم يكن كذلك فكذا تبيّن[١٥] معاني تأليف اللحون[١٦] بعلم[١٧] العدد. وأمثال هذه فقد تتبيّن[١٨] بياناً على مثال واحد، غير أن[١٩] منها فرقاً وذلك[١٩] أن البرهان على أنه موجود هو للعلم[٢٠] الأخير، إذ كان الجنس الموضوع هو آخر[٢١]. وأما لِمَ هو فهو[٢٢] شأن العلم الذي هو أعلى وهو الذي هذه[٢٣] التأثيرات موجودة له بذاته. فإذن بيّن ظاهر من هذه أيضاً أنه لا سبيل إلى أن يبرهَن[٢٤] على كل واحد على الإطلاق إلا من مبادىء كل واحد لكن من[٢٥] مبادىء هذه وقد يوجد لها شيء عام.

فإن كان هذا بيّناً، فظاهر أنه لا سبيل إلى أن تُبرهن المبادىء الخاصة[٢٦] بكل واحد وإلا فقد تكون تلك مبادىء جميعها، والعلم بتلك هو أحق من جميعها.

وذلك أنه إنما يكون يعلم أكثر من كان يعلم من أسباب هي أعلى[٢٧].

---

(١٢) موجوداً (ب).

(١٣) جملة: «هذا أيضاً موجوداً لما هو موجود بذاته فقد يجب ضرورة أن يكون الحد» (+ ب وهامش ك).

(١٤) نفسه (ك).

(١٥) فكما تتبين (ب).

(١٦) الجوهر (ب).

(١٧) بصناعة (فوق).

(١٨) أي مقدمات أول (فوق)؛ قد تتبيّن (ب).

(١٩) ثمت فرقاً هو (ب).

(٢٠) هو العلم (ك).

(٢١) كان النوع الذي هو موضوع له هو مميّز مختلف (ب).

(٢٢) من (+ ك).

(٢٣) هذه (− ب).

(٢٤) يكون برهان (ب).

(٢٥) من (− ب).

(٢٦) الخاصية (ك، ب).

(٢٧) أي مقدمات أول (فوق).

فإنه إنما يعلم من التي هي أكثر تقدماً متى لم يكن علمه من تلك هي[٢٨] أيضاً هي معلولات. فإن كان إذن يعلم أكثر، فعلمه أيضاً فأجود[٢٩]. وإن كان العلم إنما هو ذاك، فهو في باب العلم أكثر وأجود أيضاً. وأما البرهان فلا يطابق أن يُنقل إلى جنس آخر، اللهم إلا أن يكون ذلك كما قيل[٣٠] الهندسية عند المناظريّة وفي المعاني العددية عند تأليف اللحون.

وقد يصعب أن تعلم هل قد علمنا، أو لا. وذلك أنه من الأمر الصعب أن نعلم هل قد علمنا كل واحد من الأمور علماً يقيناً من مبادىء مناسبة[٣١]
(٢٠أ) أو لا. وهذا هو معنى العلم. وقد نظن أنّا قد علمنا متى كان لنا قياس من مقدمات صادقة أُوَل. وليس هذا هكذا؛ لكن قد يجب أن تكون المعاني مناسبة ومجانسة للأوائل.

(٢٨) علل بدل: تلك هي (ب).
(٢٩) أجود (ب) وأجود (ك).
(٣٠) إن للمعاني (+ ب).
(٣١) خاصية به (+ ب).

ـ ١٠ ـ

[المبادىء المختلفة]

وأعني بالأوائل(١) في كل واحد من الأجناس هذه التي نصفها وهي التي لا يمكن المبرهِن أن يبرهن أنها موجودة. فأنا على ماذا تذل المبادىء(٢) والتي من هذه، فذلك يُقتضب اقتضاباً(٣). فأما أنها موجودة(٤): أما المبادىء فقد يجب ضرورة أن تؤخذ أخذاً(٥)، وأما تلك الأُخَر فأن تبيّن: مثال ذلك أنه ما الوحدة أو ما المستقيم، وما المثلث. وقد تؤخذ(٦) الوحدة أخذاً أو العِظَم أيضاً. وأما تلك الأُخَر فتبيّن.

وقد يؤخذ(٧) في(٨) ما تستعمله العلوم البرهانية: أما بعض الأشياء فما تُخْصَى(٩) واحداً واحداً من العلوم، وأمابعضها(١٠) فأمور عامية، والعاميّة هي على طريق التناسب في كلما(١١) هو موافق للجنس الذي هو تحت العلم ـ فالخاصّ هو بمنزلة القول بأن الخط هو مثل هذا(١٢) والمستقيم مثل

(١) المبادىء (فوق).
(٢) الأوائل (ك).
(٣) فأما أنها موجودة (- ك).
(٤) و (+ ك).
(٥) فهو يقتضب ذلك في المبادىء اقتضاباً (+ ب).
(٦) توجد (ك).
(٧) يوجد (ك).
(٨) في (- ب).
(٩) تخص (ب)؛ مما تُخْصَى (ك).
(١٠) بعضها (- م، ك).
(١١) كل ما (ب).
(١٢) هذه (ك).

هذا[١٣]. وأما الأمور العاميّة فبمنزلة القول بأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تكون الباقية متساوية. فكل[١٤] واحد من هذه[١٥] وقلّما[١٦] يجري هذا المجرى في[١٧] ذلك الجنس وذلك أن[١٨] فعلاً واحداً بعينه يفعل، وإن لم يوجد في جميعها، لكن في الأعظام فقط والعدد.

والأمور الخاصية هي تلك التي يؤخذ أيضاً أنها موجودة؛ في كل[١٩] ما[٢٠] ينظر فيه[٢١] العلم[٢٢] الأشياء الموجودة بذاتها[٢٣]. مثال ذلك: أما علم العدد للوحدة[٢٤]، وأما علم الهندسة فللنقط[٢٥]. وذلك أنهم قد يأخذون هذه أنها موجودة وأنها هذا الشيء؛ وأما التأثيرات التي لهذه بذاتها فيأخذون على ماذا يدل كل واحد منها. مثال ذلك: أما علم العدد فأخذ[٢٦] ما هو الفرد أو[٢٧] ما هو الزوج، أو[٢٨] ما المربع و[٢٩] المكعب أو الدائرة. (٢ب)

وأما علم الهندسة فأخذ[٣٠] ما هو الأصم والمنكسر أو المنعطف.

وأما أنه موجود فيبيّنون بياناً بالأمور العاميّة ومن الأشياء التي يبيّنون بها؛ وكذلك[٣١] علم النجوم. ـ وذلك أن كل علم برهاني فثلاثة[٣٢]: أحدهما[٣٣] الأشياء[٣٤] التي نضع أنها موجود وهي ذلك الجنس الذي

---

(١٣) هذه (ك).
(١٤) كل (ك).
(١٥) هو كاف بمبلغ ما يستعمل في ذلك الجنس» (ب)، بدل: «وقلّما . . . الجنس.
(١٦) وما (ك).
(١٧) هو كافٍ، بدل: في (ك).
(١٨) أنه يكون (ب).
(١٩) كل (– ك).
(٢٠) وهذا هو الذي (ب).
(٢١) فيه (– ب).
(٢٢) من أمره في (+ ب).
(٢٣) بذاته (ب).
(٢٤) فالوحدة (+ ب).
(٢٥) فللنقطة (ك).
(٢٦) فنأخذ (ب).
(٢٧) و (ب).
(٢٨) و (ك).
(٢٩) أو ما، بدل: و(ب).
(٣٠) فنأخذ (ب، ك).
(٣١) فكذلك (ك).
(٣٢) هو في ثلاثة أشياء (ب)؛ يؤخذ بثلاثة أشياء (فوق).
(٣٣) أحدها (ب).
(٣٤) الشيء الذي (فوق).

هو[٣٥] نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها والعلوم[٣٦] المتعارفة التي تقال[٣٧] لها عامية، فهذه[٣٨] هي الأوائل التي منها أولاً[٣٩] يبيّنون[٤٠]. والثالث التأثيرات وهي تلك التي يأخذون أخذاً على ماذا يدل كل واحد منها. وفي بعض العلوم لا مانع يمنع[٤١] من هذه. ماثل[٤٢] ذلك: أما الجنس، ألاّ يوضع إن كان وجوده ظاهراً. وذلك أنه ليس حال العمد وحال البارد وحال[٤٣] الحار في أنه ظاهر الوجود حالاً واحدة؛ ولا مانع يمنع أيضاً في أمر التأثيرات ألاّ يوجد على ماذا يدل إن كانت ظاهرة. كما أنه ولا الأمور العامية أيضاً: وذلك أنه ليس يأخذ على ماذا يدل القول أنه إن نقص من المتساوية[٤٤] تبقى[٤٥] الباقية متساوية[٤٦] من قبل أن ذلك ظاهر و[٤٧] كذلك[٤٨] وجود هذه الثلاثة في تبيّن[٤٩] الطبع[٥٠] بالدون[٥١] ذلك: أعني ما فيه يبرهن، والأشياء التي عليها يبرهن، والأشياء التي منها[٥٢] وليس يوجد أصل[٥٣] موضوع[٥٤] ولا من المصادرة أيضاً ما هو ضروري[٥٥] من أجل ذاته ويُظن أنه ضروري. وذلك أن البرهان ليس هو نحو القول الخارج، لكن نحو القول الذي في النفس، وأنه ولا القياس أيضاً.

---

(٣٥) هو (– ب).
(٣٦) المعلوم (ك)؛ بذاته (فوق).
(٣٧) يقال (ب).
(٣٨) وهذه (ب).
(٣٩) أولاً (– ب).
(٤٠) يبينون (ك، ب).
(٤١) أن نصدق بشيء شيء (+ ب).
(٤٢) مثال (ك، ب).
(٤٣) وحال (– ب).
(٤٤) متساوية (+ ب).
(٤٥) تبقا (م).
(٤٦) ليس في السرياني بنقل إسحق الألفاظ التالية المعلّم عليها موجودة وهي: تبقي الباقية متساوية.
(٤٧) و (– ك).
(٤٨) ليس (+ ب).
(٤٩) نفس (ب).
(٥٠) ليس هو (+ ك).
(٥١) بدون (ب)؛ أي بدون ما هي في البرهان (فوق).
(٥٢) يبرهن (+ ب).
(٥٣) ولا شيء من الأصل (+ ب).
(٥٤) الموضوع (ب).
(٥٥) ضروري (– ب).

وذلك أن القول الخارج قد يعاند دائماً. لكن القول الباطن ليس يعاند دائماً. ـ فجميع التي يأخذها وهي مقبولة من حيث لم يبيّنها، إن كان أخذه لما هو مظنون[٥٦] عند المتعلّم، وإنما[٥٧] يضعها وضعاً، وهي أصل موضوع، أعني الوضع لا على الإطلاق[٥٨]، لكنها عند ذلك[٥٩] فقط. فأما إن هو أخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظنّ واحداً[٦٠]، أو من حيث ظنه على حد[٦١] فإنما يصادر عليه مصادرة[٦٢]؛ وهذا[٦٣] هو الفرق بين

٢أ المضادة[٦٤] وبين الأصل الموضوع. وذلك أن المضادة هي ما كان مقابلاً لظن[٦٥] المتعلِّم، وهذا[٦٦] الذي يأخذه الإنسان وهو متبرهن[٦٧] ويستعلمه[٦٨] من حيث لم يبيّنه.

3 وأما الحدود فليست الأصل الموضوع[٦٩]، وذلك أنها ليس تخبر أن الشيء موجود أو ليس بموجود، لكن إنما هي أصول موضوعة[٧٠] في المقدمات. والحدود إنما ينبغي أن تُفهم[٧١] فقط، وهذا[٧٢] ليس هو

---

(٥٦) مظنوناً (ب).

(٥٧) فإنما (ب).

(٥٨) يحتمل أن يفهم منه الكلي وبالحقيقة.

(٥٩) ذاك (ب).

(٦٠) واحد (ب)؛ أي لا يعتقد فيه أنه واجب ولا أنه غير واجب.

(٦١) ضد (ب).

(٦٢) وبهذا المعنى يخالف الأصل الموضوع ويستعمله المصادرة (+ ب).

(٦٣) وهذه (ك).

(٦٤) المصادرة (ب).

(٦٥) لظن (ك، ب).

(٦٦) هذه هو (ك)، هذا هو (ب).

(٦٧) أي يحتاج ال برهان.

(٦٨) ويستعمله ـ (ب).

(٦٩) يريد بالأصل الموضوع هاهنا المقدمات الأوائل.

(٧٠) أي إذا كانت في المقدمة إما محمولة وإما موضوعة تكون أصول موضوعة.

(٧١) نفهمها (ب).

(٧٢) هذه (ك).

أصلاً[٧٣] موضوعاً[٧٤]. لكن[٧٥] جميع الأشياء التي عندما تكون موجودة تكون النتيجة موجودة من طريق أن تلك[٧٦] موجودة، فولا المهندس أيضاً يصنع أشياء كاذبة، كما قال قوم عندما ظنوا أنه قد يجب أن تُستعمل أشياء كاذبة عندما نقول في ما[٧٧] ليس هو ذراعاً[٧٨] أنه ذراع، أو عندما نقول إن الخط المخطوط مستقيم وليس هو مستقيماً[٧٩]، والمهندس[٨٠] ليس يُنتج ولا نتيجة واحدة من طريق أنه[٨١] هذا[٨٢] الخط كما حرّر[٨٣] عنه؛ لكن - 77a -
الأشياء[٨٤] التي يستدل عليها بهذه.

وأيضاً[٨٥] المصادرة والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل، وإما على طريق الجزء. فأما الحدود فولا[٨٦] واحد من هذين.

---

(٧٣) إلا أن يقول إنسان إن ما يسمع أصل موضوع.

(٧٤) جملة: «اللهم إلا أن يكون الإنسان يسمى السماع أصلاً موضوعاً ليكن الأصل الموضوع هو أنه حينما» (+ ب).

(٧٥) لكن (– ب).

(٧٦) تكون (ك).

(٧٧) فما (ك).

(٧٨) ذراعاً (ب).

(٧٩) مستقيمان (ك).

(٨٠) أي وذلك المهندس.

(٨١) إن (ب).

(٨٢) هذه (ك).

(٨٣) خُبِّر (ك، ب).

(٨٤) بالأشياء (ب).

(٨٥) فرق آخر بين المصادرة والأصل الموضوع وبين الحدود (فوق).

(٨٦) فولا (ك).

ـ ١١ ـ

[المصادرات]

فأما وجود[١] الصور أو وجود شيء واحد خارج عن الكثرة إن كان البرهان من معاً[٢] أن يكون، فليس هو شيئاً تدعو إليه الضرورة. وأما القول بأن الضرورة قد تدعو[٣] في ذلك إلى أن يوجد شيء واحد على الكثير فصادق. وإلاّ[٤] لم يكن الأمر الكلي موجوداً إن لم يكن هذا[٥] موجوداً. وإن لم يكن الكلي موجوداً كلاًّ[٦] وليس[٧] يكون الأوسط موجوداً، فإذن ولا البرهان أيضاً. فقد يجب إذاً أن يكون شيء واحد بعينه محمولاً على الكبير، ليس على طريق الاتفاق في الاسم.

٢٠ب) فأما[٨] القول[٩] بأنه غير ممكن أن يحكم على شيء واحد بالإيجاب والسلب معاً؛ فإنه ليس يأخذ[١٠] ولا برهان واحد، اللهم[١١] أن يكون ذلك

---

(١) هذا الفصل يتصل بقوله إن البرهان يكون من الكلي وعلى الكلي، وكأنه شكل.

(٢) مُزْمَعاً (ب).

(٣) تدعوا (م).

(٤) وإن (ب).

(٥) هذه (ك).

(٦) كلاًّ (ب).

(٧) فليس (ك)، أو ليس (ب).

(٨) هذا راجع إلى قوله عندما بين أن الأشياء التي قِوام البرهان منها إذا كانت ظاهرة لا تحتاج الى استثناء.

(٩) القصة (فوق).

(١٠) يأخذها (ب)؛ أي لا يذكرها لشأنها (فوق).

(١١) إلا (+ ك، ب).

عندما[١٢] تدعو الحاجة إلى[١٣] بيان[١٤] النتيجة[١٥] على هذا النحو[١٦]. وقد يتبيّن[١٧] عندما يقتصّون أن الأول قد يصدق على الأوسط بالإيجاب وأما بالسلب فلا يصدق. وأما الأوسط فلا فرق في أمره أن يؤخذ أنه موجود[١٨] وغير[١٩] موجود؛ وكذلك الثالث أيضاً. وذلك[٢٠] أنه إن سُلِّم[٢١] أن ما يصدق عليه القول بأنه إنسان قد يصدق القول عليه بأنه حيوان، وإن كان يصدق[٢٢] القول بذلك[٢٣] على ما هو لا[٢٤] الإنسان، إلا أن الإنسان هو حيوان، وليس هو لا حيوان، فيكون القول إذن صادقاً في قالياس، وإن كان في لاقالياس على مثال واحد أنه حيوان وليس هو[٢٥] لا حيواناً[٢٦]. والشبيه[٢٧] في هذا[٢٨] هو أن الأول ليس إنما يقال على الأوسط فقط، لكن على أشياء[٢٩] أُخَر، من قِبَل أنه قد يقال على أشياء كثيرة. فإذن ولا فرق في أمر النتيجة إن كان الأوسط[٣٠] هو وليس هو.

فأما القول بأن على كل شيء إما موجبة وإما سالبة[٣١] فإنه قد يأخذه

---

(١٢) يكون ذلك عندما (– ب).
(١٣) أن (+ ب).
(١٤) يتبين (ب).
(١٥) أن (+ ب).
(١٦) هذه حالها (ب)؛ أي إيجاب شيء ما وسلب سلبه، مثال قولنا الإنسان هو حيوان، وليس هو حيوان.
(١٧) أن النتيجة هذه حالها.
(١٨) موجوداً (م)؛ أي الأصغر.
(١٩) أو غير (ب).
(٢٠) هذا مثال لما ذكره.
(٢١) أعطى (فوق).
(٢٢) أيضاً (+ ب).
(٢٣) أي أنه حيوان (فوق).
(٢٤) لا (– ب).
(٢٥) هو (– ب).
(٢٦) حيوان (ب).
(٢٧) والسبب (ب)؛ أي في أن الأوسط لا يحمل على الأصغر.
(٢٨) هذه (ك).
(٢٩) أشياء (م).
(٣٠) وليس (+ م)؛ للأصغر (فوق).
(٣١) المناقضة (فوق).

البرهان السائق إلى المحال. وليس أخذه لهذا دائماً[٣٢] على طريق الكلية، لكن بمبلغ ما يكون كافياً، وهو كافٍ في جنس جنس[٣٣]، وأعني في الجنس بمنزلة ما هو في الجنس الذي نأتي فيه بالبراهين كما قيل فيما تقدّم أيضاً.

وقد يشارك جميع العلوم بعضها بعضاً في الأمور العاميّة، وأعني بالعاميّة التي يستعملونها على أنهم منها يبيّنون[٣٤]، لا لما فيه يبيّنون[٣٥] ولا أيضاً ما إيّاه يبيّنون.

والجدل لجميعها، وإن كان يوجد شيء ما يلتمس بالكلية[٣٦] تتبيّن[٣٧] الأمور العاميّة، مثال ذلك أنه لكل شيء: إما موجبة وإما سالبة، وإن نقص من المتساوية متساوية أو شيء من أمثال هذه. وأما صناعة الجدل فليس حالها حالاً[٣٨] أنها للأشياء المحدودة، ولا أيضاً لجنس[٣٩] ما محدود، وإلا لم يكن بالتي تسأل ولا سؤالاً[٤٠]. وذلك أن الذي يبرهن ليس له أن يسأل من قبل أنه إذا كانت أشياء متقابلة لا يتبيّن شيء واحد بعينه[٤١] وقد يتبيّن هذا في[٤٢] الكلام عن «المقاييس».

---

(٣٢) أي ليس في كل برهان يستعمل بطريق الخلف يشترط فيه مثل المهندس، فإنه لا يشترط ذلك على طريق الكلية بأن يقول إن على كل شيء يصدق إما موجبة وإما سالبة مناقضة لذلك الإيجاب.

(٣٣) جنسه (ك).

(٣٤) أي الموضوع (فوق).

(٣٥) أي المحمول (فوق).

(٣٦) يجب أن يقدم ليكون الكلام هكذا: وبالجملة إن كان يوجد شيء ما.

(٣٧) أي يوضع ما يدل عليه القول.

(٣٨) حال (ك).

(٣٩) الجنس (م).

(٤٠) سؤال (ك).

(٤١) قد (+ ب).

(٤٢) الكلام (− ب).

- ١٢ -

[السؤال العلمي]

إلا أنه إن كان السؤال القياسي[١] والمقدمة المأخوذة من النقيض هما واحد[٢] بعينه، وكانت[٣] المقدّمات[٤] في واحد واحد من العلوم هي التي منها يكون القياس في واحد واحد منها، فقد يكون سؤال ما علمنا[٥] وهو الذي منه يكون قياس مناسب خاص في واحد واحد من العلوم. فمن البيّن إذاً أنه ليس كل سؤال يوجد هندسياً[٦] ولا طبياً. وكذلك في تلك الأُخَر الباقية. لكن إما أن يكون من تلك التي منها تتبيّن[٧] ما من التي عليها الهندسة، وإما التي منها بأعيانها يتبيّن من المعاني التي منها الهندسة بمنزلة - 77b - المسائل المُنَاظرية. وكذلك في تلك الأُخَر الباقية. والقول[٨] إنما ينبغي أن يقبل[٩] في هذه من مبادىء ونتائج هندسية. وأما القول[١٠] في المبادىء فلا ينبغي للمهندس أن يوفي السبب بما هو مهندس، وكذلك في العلوم الأخر الباقية أيضاً.

فليس ينبغي إذن أن يسأل كل واحد من العلماء عن كل شيء؛ ولا

---

(١) أي الجدلي.

(٢) واحداً (ب).

(٣) كانت (- ك).

(٤) أي السؤالات.

(٥) أي محدود وخاص بذلك العلم.

(٦) أي ليس يجب على المهندس أن يأتي بالسؤال (فوق).

(٧) معنى (+ ب).

(٨) والسبب (فوق).

(٩) يوفي (فوق).

(١٠) الكلمة (فوق).

أيضاً ينبغي أن يجيب عن كل ما يسأل في كل واحد[١١]؛ لكن إنما يجب أن يجيب عن أشياء محدودة منحازة[١٢] في علمه. فإن وجد إنسان يجاري[١٣] المهندس قولاً ما ويناظره[١٤] بما هو مهندس، فمن البيّن أن فعله هذا يكون فعلاً جميلاً[١٥] متى كان يبيّن شيئاً ما من أمثال هذه. وأما إن لم يكن كذلك فليس هو بالجميل[١٦]. ومن البيّن أنه ليس يكسف المهندس ولا تكسيفاً أيضاً، اللّهم إلا أن يكون بطريق العرض[١٧]. فإذن لا سبيل إلى الكلام في الهندسة بين قوم غير مهندسين. وذلك أنه قد يضل الذي تجري مناظرته[١٨] مجرى رديئاً. وكذلك في العلوم الأُخَر الباقية أيضاً. ولما كان قد توجد مسائل ما هندسية، أترى قد توجد أيضاً مسائل ما غير هندسية؟ ـ وفي واحد واحد من العلوم مسائل هي بلا علم هندسية، فأيّما هي؟ وترى الذي هو بلا علم هو قياس[١٩] أم مغالطة؟ وهو في الهندسة؛ أم في صناعة أخرى؟ مثال ذلك السؤال الموسيقي هو غير هندسي في الهندسة. وأما الظن بأن الخطوط
٢٠ب) المتوازية تلتقي فهو هندسيّ على جهة ما، وغير هندسيّ على جهة أخرى.

وذلك أن هذا يكون على ضربين كالحال في: لا وزن، فيقال: لا[٢٠] هندسة ـ أما على نحو واحد فمن قبل أنها ليست موجودة له بمنزلة عدم الوزن، وأما بنحو آخر فمن قِبَل أنه مقتنٍ له اقتناءاً رديئاً. وهذا النحو من لا علم، وهو من أمثال هذه المبادىء، هو مضاد.

---

(١١) به (+ ب).

(١٢) منفردة (فوق).

(١٣) يجازي (م).

(١٤) ويناظر (ب).

(١٥) أي مثل ما فعل بقراط في تربيع الدائرة بأن عمل شكلاً هلالياً.

(١٦) مثل ما فعل أنطيفن وأبرسن في تربيع الدائرة فإن أنطيغن أخذ أن الخط المستقيم يطابق قوساً و أ برسن أخذ أنّ الصغير والكبير مستويان في الجنس.

(١٧) أي يعرض للمهندس ألا يكون معه علم الأمر الذي يسأل عنه مثل الطبيب مثلاً.

(١٨) مخاطبته (فوق).

(١٩) قَيْسُ (ب).

(٢٠) في السرياني: وأما بنحو واحد فغير هندسي من حيث هو غير مُقتنٍ لها بمنزلة غير اللحن، وأما بنحو آخر فبأنه مُقتنٍ لها اقتناءاً رديئاً.

فأما في التعاليم فليس المغالطة فيها على هذا المثال(٢١) من قِبَل أن الحد الأوسط هو أبداً مضاعف(٢٢): وذلك أن آخر(٢٣) يُحمل على هذا كله وهذا يقال على الآخر(٢٤) كله(٢٥)، وأما المحمول فلا يقال(٢٦) كل؛ وهذه حالها حال ينظر إليها في الذهن(٢٧). وأما في الجدلية(٢٨) فقد يضلون: أترى كل دائرة هي شكل؟ فإن رسمه رسماً كان ظاهراً. وما يرى الكلام المسمّى باليونانية آ آ في(٢٩) آ هو دائرة فظاهر أنها ليست دائرة.

وليس ينبغي أن يؤتى عليه بالمعاندة إن كانت المقدمة استقرائية. فكما أنه ولا المقدمة تكون التي على أشياء كثيرة ـ إذ(٣٠) كانت ليست على جميعها وكان القياس من المقدمات الكلية ـ، فمن البيّن الظاهر أنه ولا المعاندة أيضاً. وذلك أن المقدمة والمعاندة هي واحدة بأعيانها، إذ كانت المعاندة التي يأتي بها قد تكون مقدمة: إما برهانية وإما جدلية.

وقد يعرض في بعض الأشياء أن يكون ما يأتون به من الأقاويل غير قياسية من قِبَل أنهم يأخذون أشياء محمولة على كليهما، مثال ذلك بمنزلة ما كان يفعل قايس(٣١) في قياسه على أن النار هي بالتناسب ذات أضعاف - 78a - كثيرة. وذلك أن النار تولّدها سريع كما زعم، وما بالتناسب هو كبير الأضعاف قد تولّد سريعاً. فإنه على هذا النحو لا يكون قياس، اللّهم إلا أن تكون كثيرة الأضعاف قابعة للتناسب الذي هو أسرع ما يكون، وكان التناسب الذي هو أسرع ما يكون في الحركة تابعاً للنار.

فكثيراً ما لا يمكن أن يقاس من المقدمات التي اقتضيت(٣٢) وأحياناً قد

---

(٢١) أي كما يقع في الجدل.
(٢٢) أي ليس هو إسماً مشتركاً (فوق).
(٢٣) أي الأكبر (فوق).
(٢٤) الأصغر (فوق).
(٢٥) بإيجاب كلي (فوق).
(٢٦) أي لا يقرن به سور (فوق).
(٢٧) التوهم (فوق).
(٢٨) الإقناعية (فوق).
(٢٩) كلام موزون.
(٣٠) إن (تحت).
(٣١) قانس (ب)؛ CAENEUS.
(٣٢) اقتضبت (ب و ك).

يمكن ذلك، لكنه ليس هو ممّا يُرى ويُعتقد. ٢أ

ولو لم يكن يمكن أن يبيّن الحق من الكذب، لقد كان التحليل بالعكس سهلاً، وذلك أنه قد كان ينعكس الأمر بالتساوي. فلتكن آ مما هو موجود[٣٣]، وإذا كانت هذه موجودة، فلتكن[٣٤] هذه الأشياء التي أعلم أنها موجودة موجودة ـ مثال ذلك الأشياء التي عليها بَ، فمن هذه إذاً أبيّن أن تلك موجودة. والأشياء التي في التعاليم فقد تنعكس بالتساوي أكثر، من قِبَل أنه لا[٣٥] يوجد فيها ولا عرض واحد، لكن حدود. وبهذا المعنى أيضاً قد تخالف الأمور الجدلية.

وتزيد وتُنمى[٣٦] لا بالأوساط[٣٧]، لكن بأنهم يستأنفون[٣٨] فيقتضبون. مثال ذلك: آ بـ بَ، وهذه بـ حَـ، وهذه أيضاً بـ دَ، وعلى هذا[٣٩] النحو إلى ما لا نهاية. أو يعدلون إلى الجانب أيضاً بمنزلة آ على بَ وعلى هَـ. مثال ذلك إن كان العدد الكمي أو غير متناه أيضاً المرسوم عليه آ، والعدد الفرد الكمّي الذي عليه دَ، والعدد الفرد الذي عليه حَـ: فـ آ إذن هو على حَـ. ولكن[٤٠] أيضاً العدد الزوج ذو[٤١] كم ما عليه دَ[٤٢]، والعدد الزوج الذي عليه هَـ؛ فـ آ إذن[٤٣] هو على هَـ.

---

(٣٣) موجودة (ك).

(٣٤) لتكن (ك).

(٣٥) يقتضب (فوق).

(٣٦) وتنسى (م).

(٣٧) بالأوسط (ب)؛ الأساط (فوق).

(٣٨) بأن يقتضب زيادة (فوق).

(٣٩) هذه (ك).

(٤٠) وليكن (ب).

(٤١) الكمي (فوق).

(٤٢) على حَـ أيضاً ولكن العدد الزوج الذي ما عليه حَ (ك).

(٤٣) فإذن (ك).

- ١٣ -

[العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعلّة]

والعلم بأن الشيء موجود[١]، والعلم «بلِمَ هو»[٢] قد يخالف بعضهما[٣] بعضاً: أما أولاً[٤] ففي علم واحد بعينه؛ وفي هذا[٥] يكون[٦] على ضربين: أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط وذلك أنه ليس توجد العلة الأولى[٧]، والعلم بلِمَ هُو إنما يكون بالعلة الأولى؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن ليس العلة[٨] نفسها، بل بالتي تنعكس بالتساوي، أو بأشياء هي[٩] أعرف: ذلك أنه لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علة من التي تحمل بالتساوي أعرف من العلة[١٠]. ولذلك قد يوجد بتوسط هذا برهان، بمنزلة البرهان على أن[١١] الكواكب المتحيّرة قريبة منا، من قِبَل أنها تلمع[١٢]. - ليكن[١٣] الذي عليه حـ

(١) إذا عرفناه من معلوله.

(٢) إذا عرفناه من علته.

(٣) بعضها (ك).

(٤) أي أن الفرق بينهما إذا كانا في علم واحد، يكون على ضربين.

(٥) هذه (ك).

(٦) يكون (- ك).

(٧) أي العلة القريبة.

(٨) بالعلة (ك).

(٩) يعني المعلول؛ أو بأشياء هي (- ك).

(١٠) أي عندنا.

(١١) أن (- ك).

(١٢) لا تلمع (ك)؛ لا تلمع (فوق).

(١٣) لكن (ك).

٢ب) المتحيّرة، والذي عليه بَ أنها لا تلمع، والذي عليه آ أنها قريبة منّا؛ فالقول
بأن بَ على حَـ حق، وذلك أن المتحيّرة لا تلمع. وكذلك آ على بَ، فإن
3 الذي لا يلمع هو قريب منا. وهذه فلتوجد بالاستقراء(١٤) أو بالحس. فـ آ
إذن موجودة لـ حَـ من الاضطرار(١٥). فقد تبيّن إذن أن الكواكب المتحيّرة
قريبة منا.

فهذا(١٦) القياس ليس هو على «لِمَ الشيء»، لكن على أنه إذ(١٧) كان
ليس سبب قربها منّا أنها لا تلمع، لكن من أجل أنها قريبة منا لا تلمع. وقد
يمكن أن يتبيّن هذا بدال الآخر منهما(١٨) فيكون عند ذلك البرهان على «لِمَ
4 هو». مثال ذلك: لتكن(١٩) حَـ المتحيّرة، ولتكن(٢٠) ما عليه بَ قربها منا،
78 - وليكن هَـ(٢١) أنها لا تلمع ما عليه آ ـ فـ بَ موجودة لِـ حَـ، وتكون أيضاً آ
لـ حَـ و آ أيضاً ـ وهي أنها لا تلمع ـ لـ بَ؛ ويكون هذا(٢٢) القياس على «لِمَ
هو»، إذ كان قد أخذت فيه(٢٣) العلة القريبة(٢٤) الأولى. وأيضاً كما يبيّنون
5 أن القمر كريّ نيّر(٢٥) بذاته(٢٦)، وذلك أن الذي يقبل التزيّد بهذا الضرب من
القبول هو كريّ والقمر يقبل(٢٧) التزيّد؛ فمن البيّن أنه كريّ. فعلى هذا النحو
يكون قياس أنّه(٢٨). وأما إذا وُضعَ القياس(٢٩) بالعكس(٣٠) فيكون القياس

(١٤) بالأسفرا (ك).
(١٥) أي لزومها للمقدمات من الاضطرار.
(١٦) فهذه (ك).
(١٧) إذا (ب).
(١٨) منها (ب).
(١٩) لكن (م).
(٢٠) لكن (م).
(٢١) هَـ (- ب).
(٢٢) هذه (ك).
(٢٣) منه (ك).
(٢٤) القريبة (- ب).
(٢٥) بيّن (ك).
(٢٦) جملة: «وذلك أن الذي يقبل التزيد بهذا الضرب من القبول هو كريّ يتزيد أنّه (+ ب).
(٢٧) هذا (+ ب).
(٢٨) أي موجود.
(٢٩) الأوسط (ب).
(٣٠) بعكس هذه الحال (فوق).

على «لِمَ هو»، وذلك أنه ليس إنما هو كريّ بسبب تزيّده[٣١]، لكن من قِبَل أنه كريّ يقبل مثل هذه التزيّدات[٣٢]. فليكن القمر الذي عليه حَـ، والكريّ ما عليه بَ؛ ولكن[٣٣] التزيّدات ما عليه آ.

وأما الأشياء[٣٤] التي لا يرجع الأوسط فيها بالتساوي، وكان الذي ليس هو علة أعرف من العلة؛ أما أَنّ[٣٥] الشيء فقد يتبيّن، وأما لِمَ هو فلا. ـ وأيضاً في الأشياء التي توضع الأوساط[٣٦] فيها خارجاً[٣٧] فإن في هذه أيضاً إنما يكون البرهان على إنّ الشيء لا على «لِمَ هو» إذ كان لا يخبر (٢٠٥أ)
بالعلة نفسها ـ مثال ذلك: لِمَ لا يتنفس الحائط؟ فيقال: لأنه ليس بحيوان. فلو كان هذا[٣٨] هو السبب في أنه لا يتنفس لقد كان يجب أن يكون الحيوان هو السبب في التنفس[٣٩] ـ مثال[٤٠] ذلك إن كان السبب[٤١] هو السبب في ألاّ[٤٢] يكون الشيء موجوداً: مثل أنه إن كان وجود الحارّ[٤٣] والنار على

(٣١) هذا الضرب من التزيد (+ ب).

(٣٢) التزايدات (ك).

(٣٣) ليكن (ك، ب).

(٣٤) أي إذا كان الأوسط معلولاً، فليس يلزم إذا كانت علته موجودة أن يكون موجوداً، بل إذا كان هو موجوداً أن تكون موجودة، مثل الخشب والباب.

(٣٥) أي موجود.

(٣٦) الأوسط (ك).

(٣٧) أبو يحيى عن الإسكندر قال: يريد نظام الشكل الثاني. ويحيى النحوي يقول: ليس الأمر كذلك، بل إنما يريد به العلة البعيدة. وأبو بشر يظهر من قوله إنه يذهب ال الأمرين جميعاً. وأظن أن ما قاله يحيى النحوي أصحّ الأقاويل، ويشهد بذلك قول الفيلسوف إذ يقول: إن كان لا يخبر بالعلة نفسها. قال لي الشيخ الفاضل يحيى بن عدي: الحق ما قاله يحيى النحوي في ذلك.

(٣٨) هذه (ك).

(٣٩) النفس (ك).

(٤٠) أي برهان ذلك.

(٤١) السلب (ك).

(٤٢) أن لا (ك).

(٤٣) والبارد (ب).

غير اعتدال هو السبب في ألاّ[٤٤] يكون صحيحاً[٤٥]، فوجودها معتدلة هو السبب في أن يكون صحيحاً. وكذلك أيضاً إن كان الإيجاب سبباً في أن يكون الشيء موجوداً، فالسلب هو السبب[٤٦] في ألاّ[٤٧] يكون الشيء[٤٨] موجوداً.

وأما في الأشياء التي وُفّيت على هذا[٤٩] النحو فليس ما قيل لازماً، وذلك أنه ليس كل حيوان يتنفس. والقياس الكائن بمثل[٥٠] هذه العلة يكون في الشكل الثاني[٥١] ـ مثال ذلك: ليكن آ حيواناً، وما عليه بَ أنه يتنفس، وما عليه حَـ الحائط. فـآ موجود[٥٢] لكل بَ إذ كان كل ما[٥٣] يتنفس هو حيوان؛ وآ ولا على شيء من حَـ؛ فإذن بَ غير موجودة لشيء من حَـ. فالحائط إذن لا يتنفس. وقد يشبه أن تكون أمثال هذه الأسباب يخبر بها[٥٤] على جهة الغنى[٥٥] والغزارة، وهذا هو[٥٦] أن يخبر بالأوسط عندما[٥٧] يبعد بعداً كثيراً. مثال ذلك قول أَنَاخَرْسُس[٥٨] أن[٥٩] ليس في بلد[٦٠] الصقالبة الغناء وآلاته، إذ كان ليس قبلهم كروم.

---

(٤٤) أن لا (ك).

(٤٥) هذا عكس ما تقدم.

(٤٦) هو السبب (– ب).

(٤٧) أن لا (ك).

(٤٨) الشيء (– ب).

(٤٩) هذه (ك).

(٥٠) قبل (ك).

(٥١) قال: إنما قال يكون في الشكل الثاني، وليس هذا مقصوراً على أنه لا يكون إلا في الشكل الثاني.

في السرياني: مثال ذلك قول أنـاخرسس إن بلد الصقالبة لا يوجد فيه مغنّيات، وذلك أنه لا يوجد فيه كروم أيضاً.

(٥٢) موجودة (ك).

(٥٣) كلما (ك).

(٥٤) يحتويها (ب).

(٥٥) الغنا (ك).

(٥٦) وهذه (ك).

(٥٧) بعد أن (ب).

(٥٨) خرسيس (ك)؛ ANACHARSIS.

(٥٩) إنه (ب).

(٦٠) بلاد (ك).

أما الخلافات بين القياس على «إنّ» الشيء، وبين القياس عِلى «لِمَ» الشيء في علم واحد بعينه فهي هذه الخلافات. فأما[٦١] في علمين مختلفين فيكون على نحو آخر، وهو[٦٢] أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما، والعلم الآخر في الآخر منها[٦٣]. وأمثال هذه العلوم هي جميع العلوم التي حال أحدها[٦٤] عند الآخر هي هذه الحال التي أنا واصفها، وهي أن يكون أحد العلمين تحت الآخر بمنزلة علوم المناظر عند الهندسة، وعلم الحيل عند علم المجسّمات وعلم تأليف اللحون عند علم العدد، والظاهرات عند (٢٠٥ب) علم النجوم. وذلك أنه يكاد[٦٥] أن تكون بعض[٦٦] هذه العلوم متواطئة أسماؤها بمنزلة علم النجوم والتعاليمي، والذي تستعمله صناعة الملاحة، - 79a - وبمنزلة تأليف اللحون، أعني التعاليمي والسماعي. وذلك أن العلم بأنّ الشيء في هذه هو[٦٧] لمن[٦٨] يحسّ بالأمر، فأما[٦٩] العلم بلِمَ هو فهو لأصحاب التعاليم، إذ كان هؤلاء هم الذين عندهم العلم بالأسباب، وكثيراً ما لا يشعرون[٧٠] بأنّه[٧١] كالحال في الذين يبحثون عن الأمر الكلي: فإنهم كثيراً ما لا يشعرون ببعض الأوحاد لقلة تأملهم لها. وهؤلاء هم جميع الذين يستعملون الصور، وهي شيء آخر في الجوهر. وذلك أن أصحاب التعاليم إنما يستعملون الصور، وهي لا على شيء[٧٢] موضوع، وذلك فإنّ[٧٣] وإن كانت المساحات[٧٤] على شيء موضوع، غير أنه ليس يستعملها من حيث هي على إنّي في[٧٥] ذلك الأمر الموضوع.

---

(٦١) وأما (ك).
(٦٢) وهذا (ب).
(٦٣) منهما (ب).
(٦٤) أحدهما (ب).
(٦٥) كاد (ب)؛ إنما قال كان على طريق الاستظهار.
(٦٦) بعض (– ب).
(٦٧) هي (ك).
(٦٨) رمان (ك).
(٦٩) وأما (ب).
(٧٠) لا علم لهم.
(٧١) بالوجود (فوق).
(٧٢) يريد في. . . (فوق).
(٧٣) أنّه (ك، ب).
(٧٤) المقادير (ب).
(٧٥) حيث هي على، بدل: إنّي في (ب).

وقد يوجد علم آخر حاله عند علم المناظر[٧٦] كحال هذه[٧٧] عند علم الهندسة. مثال ذلك أمر القوى[٧٨] الحادثة في السحاب: أما أنها موجودة فهو إلى الطبيعي، وأما لِمَ هي فالنظر في ذلك إلى صاحب علم المناظر: إما على الإطلاق[٧٩]، وإما للذي هو[٨٠] في التعاليم. ـ وكثير من العلوم التي ليس بعضها تحت بعض هذه حالها بمنزلة حال علم الطب عند الهندسة، وذلك أن الجرح المستدير: إما أنه عسير[٨١] البرو[٨٢] فعلمه[٨٣] إلى الطبيب، وأما لِمَ ذلك فإلى المهندس.

---

(٧٦) المناظرة (ب).

(٧٧) هذا (ب).

(٧٨) القوس (ب).

(٧٩) أي الذي نظره بالحقيقة من حيث هو صاحب مناظر.

(٨٠) هو (– ك).

(٨١) عسر (ك).

(٨٢) البرء (ب).

(٨٣) بعلمه (ك).

ـ ١٤ ـ

[فضل الشكل الأول على سائر الأشكال]

وأصحّ العلم وأشدّ يقيناً من الأشكال هو الشكل[١] الأول. أما أولاً فمن قِبَل أن العلوم التعاليمية[٢] بهذا[٣] الشكل تأتي براهينها ـ مثال ذلك: علم العدد وعلم الهندسة وعلم المناظر. وكادت[٤] أن تكون جميع العلوم التي تبحث عن علم[٥] الشيء هذا[٦] الشكل تستعمل. وذلك أن القياس على «لِمَ» الشيء إنما يكون بهذا[٧] الشكل: إما بالكلية، وإما على أكثر الأمر وفي أشياء كثيرة جداً. فهو بهذا[٨] السبب أيضاً أشد الأشكال يقيناً، والعلم بلِمَ الشيء هو أكثر تحقيقاً. ـ وبعد ذلك أن العلم بما هو الشيء بهذا الشكل وحده فقط يمكن أن يُتصيَّد[٩]. وذلك أنه في الشكل الأوسط لا يكون قياس

---

(١) شكل (ك).

(٢) التعليمية (ب).

(٣) بهذه (ك).

(٤) أبو بشر: إنما قال: كادت لأنه ربما تستعمل برهان الخلف، وربما استعملت الشكل الثاني.

(٥) «لم» (ب).

(٦) هذه (ك).

(٧) بهذه (ك).

(٨) بهذه (ك).

(٩) أبو بشر لم يقل بتصيّد ويستخرج بالشكل الأول فقط، وهي تعني أنه يتصيّد على أنه حد للمحدود، ولكن يتبين جزء جزء من أجزاء الحد على أنه موجود المحدود، والحد بأسره يتبين بالشكل الأول وحده فقط، لا على أنه هو حد لذلك المحدود، لكن على أنه موجود له وجوداً.

موجب، والعلم بما هو الشيء هو موجب. وأما في الأخير فقد يكون، لكنه ليس هو بكلي؛ وأما والعلم[١٠] بما هو الشيء هو من الأمور الكلية، إذ كان
٢٠أ) الإنسان ليس هو حيواناً ذا رجلين بنحو ما[١١].

وأيضاً فإن هذا[١٢] الشكل ليس هو بمحتاج إلى ذينك، وأما ذلك[١٣] فبهذا[١٤] الشكل يتصل وينْمى إلى أن يصير إلى غير ذوات الأوساط.

فمن البيّن إذن[١٥] الشكل الأول أحق الأشكال جداً في باب العلم.

---

(١٠) العلم (ك).

(١١) أي ليس إنما يوجب ذلك لبعض الناس، بل نحكم بأن كل إنسان هذه حاله.

(١٢) هذه (ك).

(١٣) ذانك (ك، ب).

(١٤) فبهذه (ك).

(١٥) أن (+ ب).

ـ ١٥ ـ

[القضايا السالبة غير ذوات الأوساط]

وكما أنه(١) قد يمكن أن تكون آ موجودة لـ بَ بغير انقطاع، كذلك قد يمكن ألاّ يوجد لها أيضاً. وأعني بأن يكون الشيء موجوداً أو غير موجود بغير انقطاع هو ألاّ يكون بينهما وسط، فإنه على هذا(٢) النحو لا يكون الشيء موجوداً أو غير موجود من أجل شيء آخر(٣).

فأما متى كانت آ أو بَ في كل الشيء أو كلاهما(٤)، فغير ممكن أن تكون آ غير(٥) موجودة لـ بَ أوّلاً(٦)؛ وإلا فلتكن آ في كل بَ(٧). فإذن إن كانت بَ ليست في كل حَـ، وذلك أنه قد يمكن أن تكون آ في كل الشيء وتكون بَ غير موجودة لشيء من حَـ(٨)، فـ آ تكون ولا على شيء من بَ.
79b - وكذلك(٩) أيضاً إن كانت حَـ(١٠) في كل الشيء(١١) مثل أن تكون في دَ،

---

(١) هذا متصل بما قاله قبل من أنه قد تكون موجبات غير ذوات أوساط، فقد أخذ أن يبين أنه وقد تكون سوالب هذه حالها.

(٢) هذه (ك).

(٣) أي لا يكون أحد حدّي المقدمة موجوداً لآخر بتوسط.

(٤) كليهما (ب).

(٥) غير (– ب).

(٦) بغير توسط (فوق).

(٧) حَـ (ب).

(٨) جملة: «في هذا، فيكون من ذلك قياس على أن آ غير موجودة لـ بَ. فإنه إن كانت حَـ على كل آ وغير موجودة لشيء من بَ» (+ ب).

(٩) ولذلك (ب).

(١٠) بَ (ك)؛ في السرياني بَ. ـ وهو بَ أيضاً في اليوناني.

(١١) أي في جملة شيء (فوق).

وذلك أن آ لـ دَ[١٢] تكون موجودة في كل[١٣] بَ، و آ ولا على شيء من دَ، فـ آ إذن تكون غير موجودة لشيء من بَ بقياس. وبهذا النحو بعينه يتبيّن[١٤] إن كانتا كلتاهما في كل[١٥] الشيء. ـ أما أن بَ قد يمكن ألاّ تكون في الشيء الذي آ في كله أو لا تكون آ أيضاً في ما بَ في كله، فهو بَيِّن ظاهر من الأشياء التي لا تبدل الرتبة بعضها لبعض. وذلك أنه إن كان ولا واحدة من التي في رتبة آ حـ دَ تُحمل ولا على شيء من التي في رتبة بَ هـَ دَ، وكانت آ في كل الـ طَ التي هي من رتبتها، فظاهر أن بَ لا تكون موجودة في طَ، وإلا قد[١٦] تُبدّل اللتين[١٧] في الرتبتين[١٨].

وكذلك[١٩] إن كانت بَ أيضاً في كل الشيء فإن كانت ولا واحدة من كليهما موجودة في كل الشيء[٢٠]، وكانت آ غير موجودة لـ بَ، فمن البيّن أن لا وجودها لها بغير انقطاع. وذلك أنه إن كان بينها[٢١] أوسط ما، فقد يلزم ضرورة أن تكون أحديهما[٢٢] في كل الشيء ويكون قياس إما في الشكل الأول وإما في الثاني. فإن كان في الشكل الأول فـ بَ هي التي تكون في كل الشيء إذا[٢٣] كانت المقدمة التي هي عند هذه قد يجب أن تكون موجبة. وإن كان في الأوسط[٢٤] فأيّهما[٢٥] اتفق. وذلك أن القياس قد يكون عندما

---

(١٢) الـ دَ (ب).

(١٣) لكل (ك).

(١٤) يتبين (– ك).

(١٥) جملة شيء (فوق).

(١٦) قد (– ب).

(١٧) اللتان (ب).

(١٨) من رتبتين (ك).

(١٩) يعني إذا كانت حـَ ولا على شي من بَ وعلى كل آ، فـ آ ولا على شيء من بَ، فليس وجودها أولاً.

(٢٠) جملة: «فإن كانت ولا واحدة من كليهما موجودة في كل الشيء» (ـ ب).

(٢١) بينهما (ب).

(٢٢) أحدها (ب).

(٢٣) إذ (ب).

(٢٤) أي الشكل = الثاني.

(٢٥) أي المقدمات (فوق).

يوجد سالبة أنهما كانت[٢٦] أيّهما أُخذت سالبة؛ وأما إن كانت[٢٧] كلتاهما سالبتين فلا يكون قياس.

فمن البيّن[٢٨] إذاً أنه قد يمكن أن يكون شيء آخر غير موجود[٢٩] لشيء آخر. فأما[٣٠] متى يكون وكيف ذلك فقد خبّرنا به.

---

(٢٦) عندما يوجد سالبة أنهما كانت (– ب).

(٢٧) كانتا (ب).

(٢٨) إذن (ك).

(٢٩) بغير توسط (فوق).

(٣٠) وأما (ك).

ـ ١٦ ـ

[الضلالة والجهل الناشئان عن مقدمات بغير أوساط]

وأما الجهل[١] الذي يقال لا على جهة السلب، لكن على جهة الحال والملكة، فهو خدعة وضلالة تكون بقياس[٢]. وهذا[٣] يكون في الأشياء التي هي موجودة أو غير موجودة أولاً[٤] على ضربين: وذلك أنه يكون إما بأن يظن الإنسان أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق[٥]، أو بأن يكتسب ظنه بقياس.

أما الخدعة وضلالة[٦] الظنّ البسيط فهما بسيطان[٧]؛ وأما الضلالة التي تكون بالقياس فهي كثيرة الفنون[٨]. ـ فلتكن آ غير موجودة لشيء من بَ بغير انقطاع. فإن قاس أن آ موجودة لـ بَ عندما تأخذ نقيضه[٩] حَـ الحد الأوسط، فقد يكون مخدعاً[١٠] بقياس[١١]. فقد يمكن أن تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين، وقد يمكن أن تكون أحديهما[١٢] كاذبة فقط. وذلك أنه إن كانت آ غير موجودة[١٣] لشيء من حَـ، وحَـ أيضاً غير موجودة لشيء من

(١) مثل جهل الصبيان (فوق).

(٢) إنهم من خارج أو بغير قياس (فوق).

(٣) وهذه (ك).

(٤) بغير توسط (فوق).

(٥) أي ليس هو بقياس.

(٦) ضلال (ك).

(٧) يظنان (ك).

(٨) فأنواعها كثيرة (فوق).

(٩) نقيضه (- ب).

(١٠) جاهلاً (ب)؛ مغفلاً عند علة مصلحاً (فوق).

(١١) أي بتوسط قياس (فوق).

(١٢) إحداهما (ب).

(١٣) موجودة (ك، ب).

بَ، وقد أُخذت كل واحدة منهما بالعكس[١٤]، فقد تكون كلتاهما[١٥] كاذبة[١٦]، وقد يمكن أن تكون حال حَـ عند آ وعند بَ حالاً لا تكون بها تحت آ ولا تكون لـ بَ بالكلية. فأما بَ فغير ممكن أن تكون في كل الشيء، إذ كان قد قيل إن آ غير موجودة لها أولاً، وأما آ فليست من الاضطرار (٢٠٧أ) موجودة لجميع الأشياء[١٧] بالكلية. فإذن[١٨] قد تكون كلتاهما كاذبتين[١٩]. وأيضاً قد يمكن أن توجد أحديهما[٢٠] صادقة، غير أنه ليس أيّهما[٢١] اتفق، - 80a - لكن مقدمة آ حَـ. وذلك أن مقدمة حَـ بَ هي دائماً كاذبة من قبل أن بَ ليست ولا في شيء واحد. فأما آ حَـ فقد يمكن؛ مثال ذلك إن كانت آ موجودة لـ حَـ ولـ بَ بغير انقطاع[٢٢]؛ ولا فرق في ذلك وإن لم يكن بغير انقطاع، وذلك أن هذه المقدمة خاصة صادقة لا محالة؛ وأما الأخرى فكاذبة. وذلك يكون متى كان شيء واحد بعينه محمولاً على أكثر من واحد، وكان ولا واحد[٢٣] منهما ولا في واحد منهما.

أما الضلالة والخدعة على أن الشيء موجود فإنما يكون بهذه الأشياء فقط وعلى هذا[٢٤] النحو. وذلك أن القياس ما كان يكون على أن الشيء موجود في شكل آخر. وأما القياس على أنه ليس بموجود، فقد يكون في الشكل الأول والثاني. فليخبر أولاً على: كم ضرباً يكون في الشكل الأول؟ وبأي حال من أحوال المقدمات يكون؟

(١٤) بعكس ما هو عليه (فوق).
(١٥) كلتاهما (– ك).
(١٦) كاذبتين (ك).
(١٧) الموجودة لأنها قد تحمل على البعض (فوق).
(١٨) فإذاً (ب).
(١٩) كاذبة (ب).
(٢٠) إحداهما (ب).
(٢١) أنهما (م).
(٢٢) محمولة على حَـ و بَ. أما لـ حَـ فبالإيجاب، وأما لـ بَ فبالسلب (فوق).
(٢٣) أي من حَـ و بَ (فوق).
(٢٤) هذه (ك)؛ يعني الشكل الأول (فوق).

فنقول: إنه قد يمكن أن(٢٥) يكون قياس: والمقدمتان كلتاهما كاذبتان(٢٦)، مثل أنه إن كانت آ موجودة(٢٧) لـ حـَ ولـ بَ أيضاً بغير متوسط(٢٨)، فإنه إن أُخذت آ غير موجودة لشيء من حـَ، وأُخذت حـَ لكل بَ، فالمقدمتان تكونان كاذبتين(٢٩).

وقد يمكن أن يكون القياس وإحدى المقدمتين كاذبة، والأخرى
صادقة، أيّهما كانت. وذلك أنه قد يمكن أن تكون مقدمة آحـَ صادقة، 1:
وحـَ بَ كاذبة. أما أن آبَ(٣٠) صادقة فمن قِبَل أن آ ليست بموجودة لجميع
الأشياء الموجودة؛ وتكون حـَ بَ كاذبة من قِبَل أنه غير ممكن أن تكون حـَ،
التي آ غير موجودة لشيء منها، موجودة لـ بَ. وذلك أنه ما كانت تكون
مقدمة آحـَ حينئذ صادقة(٣١). لأن آبَ إذا كانت صادقة وهي سالبة كلية ما أن
تكون آ موجودة لبعض حـَ لأن آ و حـَ موجودة بأن لكل بَ(٣٢). ولو
كانت(٣٣) أيضاً مع ذلك كلتاهما صادقتين(٣٤)، لقد كانت تكون أيضاً 2
النتيجة(٣٥) صادقة. وقد يمكن(٣٦) أن تكون حـَ بَ أيضاً صادقة وتلك ب)
الأخرى كاذبة ـ مثل أن تكون آ على كل بَ وحـَ على كل بَ موجوداً(٣٧)

---

(٢٥) يمكن أن (- ك).

(٢٦) كاذبة (ب).

(٢٧) الحدود المأخوذة لتصحيح هذا القول: الجوهر، وذو النفس، وغير ذي النفس؛ فالجوهر ولا على شيء من ذي النفس، وذو النفس على كل غير ذي النفس، فالجوهر ولا على شيء من غير ذي النفس.

(٢٨) توسط (ب).

(٢٩) الحدود لهذا: الجوهر، والكمية، والإنسان.

(٣٠) حـَ (ب).

(٣١) جملة: «لأن آ بَ إذا كانت صادقة وهي سالبة كلية ما أن تكون آ موجودة لبعض حـَ لأن آ وحـَ موجودة بأن لكل بَ» (ـ ب).

(٣٢) حَ (ك).

(٣٣) طريق آخر يبين به أن مقدمة حـَ بَ كاذبة.

(٣٤) صادقة (ب).

(٣٥) النتيجة أيضاً (ب).

(٣٦) الحدود: الجوهر، والحيوان، والإنسان.

(٣٧) فيوجد (ك).

ولا على شيء من حـَ وحـَ على[٣٨] بَ موجودة في حَ وفي آ أيضاً. وذلك أنه من الاضطرار أن تكون إحديهما[٣٩] تحت الأخرى. ولذلك إن أخذنا آ غير موجودة لشيء من حـَ لأن حـَ في كل آ[٤٠]، تكون هذه المقدمة كاذبة.

فمن البيّن إذن أنه قد يكون قياس الكذب إذا كانت أحداهما[٤١] كاذبة، وإذا كانت كلتاهما كاذبتين[٤٢]. وأما في الشكل الأوسط فأن تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين[٤٣] بكلتيهما فغير ممكن[٤٤]. وذلك أنه إذا كانت آ موجودة لكل بَ فلا سبيل إلى أن يوجد شيء يؤخذ موجوداً لأحدهما على الكل وغير موجود لشيء من الآخر[٤٥]. وقد يجب أن تؤخذ المقدمتان بهذه الحال حتى يكون موجوداً لأحدهما وغير موجود للآخر إن كان مزمعاً أن يكون قياس. فإن كانت إذن متى أخذت بهذه الحال كاذبتين، فمعلوم أنه إذا أخذت على ضدّ هذه الحال تكون حالها[٤٦] عكس هذه الحال. وهذا غير

(٣٨) جملة: «آ على كل بَ وحـَ على كل بَ موجوداً ولا على شيء من حـَ وحـَ على» (ـ ب).

(٣٩) إحداهما (ب).

(٤٠) لأن حـَ في كل آ (ـ ب).

(٤١) أحدهما (م).

(٤٢) كاذبة (ب).

(٤٣) كاذبة (ب).

(٤٤) الحسن (أي ابن الخمار): قد تبين في المقالة الثانية من كتاب القياس أنه إذا كانت المقدمتان كاذبتين في الشكل الثاني، فإن النتيجة تكون صادقة لا محالة؛ ولأن النتيجة التي قصد أن يبيّنها هاهنا كاذبة، لم يمكن أن تكون المقدمتان كلتاهما كاذبة بالكلية.

قال لي الفاضل يحيى: إنما لم تنتج نتيجة كاذبة عن مقدمتين كليتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة كاذبتين نتيجة كاذبة من قبل أن نظمهما هو نظم ضديهما، وهما صادقتان، وعن الصادقتين لا ينتج كذب إذا كان نظمهما قياساً.

(٤٥) بيان ذلك إذا كانت آ بالحقيقة موجودة لكل بَ فـ آ إما أن تكون جنساً أو نوعاً أو عرضاً غير مفارق. فظاهر أنه لا يوجد أمر مبايناً للجنس وموافقاً للنوع بالكلية وبالعكس.

(٤٦) حالهما (ب).

ممكن. وأما بالجزء[٤٧] فلا مانع يمنع من أن تكون كل واحدة منهما كاذبة - مثال ذلك أنه إن كانت حَـ موجودة لـ آ ولـ بَ أيضاً بالجزء، وأُخذت موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء من بَ قد تكون المقدمتان كاذبتين، لكنه ليس بكلتيهما، بل بالجزء. وكذلك يكون، وإن وُضعت السالبة[٤٨] بالعكس[٤٩]. وقد يمكن أن تكون أحديهما[٥٠] كاذبة - أيّهما كانت، وذلك أن ما هو[٥١] موجود لكل آ هو موجود[٥٢] لـ بَ أيضاً. فإن أُخذت حَـ
8 - موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء من بَ فليس[٥٣] قد[٥٤] يكون موجوداً ولا لـ بَ أيضاً[٥٥]: أما[٥٦] حَـ آ فصادقة، وأما حَـ بَ فكاذبة. وأيضاً[٥٧] ما هو غير موجود لشيء من بَ فإنه ليس هو أيضاً موجوداً لجميع آ. وذلك أنه إن كان موجوداً لـ آ فهو موجود لـ بَ أيضاً، لكنه لم يكن موجود[٥٨]:
أ) فإن[٥٩] أُخذت حَـ موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء من بَ، تكون مقدمة

(٤٧) الحدود: ذو نفس، الجوهر، الجوهر الجسماني.

(٤٨) أي إن وضعت الكبرى، بدلاً من كونها صغرى.

(٤٩) الحدود: الجوهر، الحيوان، الإنسان.

(٥٠) إحداهما (ب).

(٥١) يعني حَـ (فوق).

(٥٢) الموضوع الذي فرض صادقاً (فوق).

(٥٣) فإنه (ب).

(٥٤) قد (- ك).

(٥٥) موجوداً ولا لـ بَ أيضاً (- ب).

(٥٦) جملة: «أما حَـ آ فصادقة، وأما حَـ بَ فكاذبة. وأيضاً ما هو غير موجود لشيء من بَ فإنه ليس هو أيضاً موجوداً لجميع آ. وذلك أنه إن كان موجوداً لـ آ فهو موجود لـ بَ أيضاً، لكنه لم يكن موجوداً: فإن أخذت حَـ موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء من بَ، تكون مقدّمة بَ حَـ صادقة، وتكون تلك الأخرى كاذبة. وكذلك تكون وإن بدّلت السالبة: وذلك أن ما هو غير موجود لشيء من آ فليس يكون موجوداً ولا لـ بَ أيضاً» (- ك).

(٥٧) إذا كانت الكبرى كاذبة.

(٥٨) موجوداً (ب).

(٥٩) الحدود: الجوهر آ، والكمية حَـ، والإنسان بَ.

بَ حَـ صادقة، وتكون تلك الأخرى كاذبة. وكذلك تكون وإن بُدّلت[٦٠] السالبة: وذلك أن ما هو غير موجود لشيء من آ فليس يكون موجوداً ولا لـ بَ أيضاً. فإن أُخذت إذن حَـ غير موجودة لشيء من آ، وموجودة لكل بَ فإنه تكون مقدمة آحَـ[٦١] صادقة، وأما تلك[٦٢] الأخرى كاذبة[٦٣]. وأيضاً أن يؤخذ[٦٤] ما هو موجود لكل بَ غير موجود لشيء من آ هو كذب، إذ كان من الاضطرار أنه إن كانت موجودة لكل بَ فهي[٦٥] موجودة لـ آ ما أيضاً. فإن أُخذت إذن[٦٦] حَـ[٦٧] لكل بَ وغير موجودة لشيء من آ، تكون حَـ بَ صادقة، و حَـ آ كاذبة.

فمن البيّن إذن أن قياس الخدعة قد يكون في الأشياء التي الوجود فيها[٦٨] بغير متوسط: إذا كانت كلتا المقدمتين كاذبتين[٦٩]، وإذا كانت أحديهما[٧٠] فقط كاذبة.

---

(٦٠) يعني إن وضعت الكبرى ـ بدلاً من كونها موجبة كلية ـ سالبة كلية.

(٦١) حَـ آ (ب).

(٦٢) أما تلك (- ب).

(٦٤) وأما أن يوجد (ك).

(٦٣) الحدود: الجوهر حَـ، والحيوان آ، والإنسان بَ.

(٦٥) فهو(م).

(٦٦) أن (+ ب).

(٦٧) موجودة (+ ب).

(٦٨) لها (تحت).

(٦٩) كاذبة (ب).

(٧٠) إحداهما (ب).

ـ ١٧ ـ
[الضلالة والجهل الناشئان عن مقدّمات ذوات أوساط]

فأما في الأشياء التي الوجود فيها ليس هو بغير متوسط(١)، فإنه متى كان القياس على الكذب بمتوسط هو مناسب(٢)، فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبتين(٣)، لكن إنما يمكن أن تكون كذلك المقدمة الكبرى فقط، وأعني بالمتوسط المناسب، المتوسط الذي به يكون قياس النقيض(٤). فلتكن آ موجودة لـ بَ بمتوسط هو حَـ. فلما كانت مقدمة(٥) حَـ بَ، متى كان قياس، قد يلزم أن تكون موجبة، كان من البيّن أن هذه المقدمة تكون دائماً صادقة لأنها مفردة كانت(٦) إذ كانت لا ترتجع(٧). وتكون مقدمة آ حَـ كاذبة(٨)، وذلك أن هذه هي التي ترجع(٩) فيكون القياس المضادّ(١٠). ـ فكذلك وإن أُخذ الحدّ الأوسط من رتبة أخرى(١١) ـ مثال ذلك بمنزلة أنه إن كانت دَ في كل آ ومحمولة على كل بَ فإنه قد يجب ضرورة أن تكون مقدمة دَ بَ ثابتة على حالها وتنعكس المقدمة الأخرى. ولذلك تكون هذه المقدمة

---

(١) انفصال (فوق).
(٢) مناسباً (ب).
(٣) كاذبة (ب).
(٤) الحدود: الجوهر آ، إنسان بَ، الحيوان حَـ.
(٥) المقدمة (ك).
(٦) لأنها مفردة كانت (ـ ب).
(٧) أي لا تكون سالبة (فوق).
(٨) الكبرى (فوق).
(٩) ترتجع (ب)؛ أي تصير سالبة (فوق).
(١٠) أي للحق (فوق).
(١١) أي من مقولة أخرى (فوق).

دائماً صادقة[١٢]، وأما تلك[١٣] الأخرى فدائماً كاذبة. وكاذبة[١٤] أن تكون مثل[١٥] هذه[١٦] الخدعة هي بعينها الخدعة الكائنة بتوسط[١٧] مناسب. فأما[١٨] إن كان القياس ليس بمتوسط مناسب[١٩]، فمتى كان الوسط[٢٠] تحت آ وغير موجود لشيء من بَ، فمن الضرورة أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة[٢١] إذ كان قد يجب أن تؤخذ المقدمتان[٢٢] على الحال التي هي ضد للحال[٢٣] الموجود[٢٤] لها متى كان القياس مزمعاً أن يكون. فإذا أُخذت هكذا تكون كلتاهما كاذبتين[٢٥] ـ مثال ذلك أن تكون آ موجودة لكل دَ، ودَ ولا لشيء[٢٦] من بَ؛ فإنه إذا قُبلت[٢٧] هاتان قد يكون قياس، والمقدمتان كلتاهما كاذبتان[٢٨].

وأما متى لم يكن الحدّ الأوسط تحت آ، بمنزلة دَ، فقد يكون: إما
- 81a - مقدمة آدَ فصادقة، وأما مقدمة دَ بَ فكاذبة. فأما[٢٩] كون آ دَ صادقة فمن

---

(١٢) جملة: «إذ كانت لا ترتجع. وتكون مقدمة آ حَـ كاذبة، وذلك أن هذه هي التي ترتجع فيكون القياس المضاد. ـ فكذلك وإن أخذ الحد الأوسط من رتبة أخرى ـ مثال ذلك بمنزلة أنه إن كانت دَ في كل آ ومحمولة على كل بَ فإنه قد يجب ضرورة أن تكون مقدمة د ب ثابتة على حالها وتنعكس المقدمة الأخرى. ولذلك تكون هذه المقدمة دائماً صادقة» (ـ ك).

(١٣) تلك (ـ ك).

(١٤) وكاد (ب)، وكادت (ك).

(١٥) مثل (ـ ك).

(١٦) هذه (فوق).

(١٧) بمتوسط (ب)، متوسط (ك).

(١٨) الحدود: الحيوان آ، الفرس حَـ، الإنسان بَ.

(١٩) أي لا يكون الوسط المأخوذ في قياس الضلالة هو الوسط المأخوذ في قياس الحق.

(٢٠) الأوسط (ك).

(٢١) كاذبتين (ك).

(٢٢) مقدّمتان (ب).

(٢٣) الحال (ك).

(٢٤) الموجودة (ب).

(٢٥) كاذبة (ب).

(٢٦) شيء (ك).

(٢٧) قلبت (ك).

(٢٨) كاذبة (ب).

(٢٩) وأما (ك).

قِبَل أن دَ لم تكن في آ؛ وأما مقدمة دَ بَ كاذبة فمن قِبَل أنها[٣٠] كانت صادقة، لقد كانت تكون النتيجة صادقة؛ لكن قد وضع أنها كاذبة.

وأما إذا كانت الخدعة في الشكل الأوسط فإنه لا يمكن أن تكون كلنا المقدمتين كاذبتين[٣١] بكلتيهما. وذلك أنه إذا كانت بَ تحت آ فليس بممكن[٣٢] أن يوجد شيء يكون لأحداهما للكل وغير موجود لشيء من الآخر، كما قلنا فيما تقدّم. وأما أحديهما[٣٣] فقد يمكن ـ أيّهما كانت ـ؛ وذلك أنه إن كانت حَـ موجودة لـ آ ولـ بَ أيضاً، وأُخذ[٣٤] أيّهما[٣٥] موجودة لـ آ وغير موجودة لـ بَ، تكون مقدمة آ حَـ صادقة، والأخرى كاذبة. وأيضاً إن أُخذت حَـ موجودة لـ بَ وغير موجودة لشيء من آ، تكون مقدمة حَـ بَ صادقة والأخرى كاذبة.

٢٠أ فقد قيل كيف يكون قياس الخدعة، وبأي مقدّمات يكون وهو سالب. فأما إن كان موجباً، فمتى كان بمتوسط مناسب فإنه ليس يمكن أن تكون[٣٦] كلتا المقدمتين كاذبتين[٣٧]، إذ كان قد يلزم[٣٨] ضرورة أن تكون مقدمة حَـ بَ باقية على حالها، إن كان القياس مزمعاً أن يكون كما قيل فيما تقدّم أيضاً. فمقدمة آحَـ إذن تكون دائماً كاذبة، إذ كانت هذه هي التي تنعكس[٣٩].

وكذلك تكون وإن أخذ الحدّ الأوسط من رتبة أخرى، كما قيل في الخدعة السالبة، فإنه[٤٠] قد يلزم ضرورة أن تكون مقدّمة دَ بَ باقية، وأما

---

(٣٠) أنه لو (ب).

(٣١) كاذبة (ب)؛ الحدود: الحيوان آ، الحجر حَـ، الإنسان بَ.

(٣٢) يمكن (ك).

(٣٣) إحداهما (ب).

(٣٤) وأخذت (ب).

(٣٥) أيها (ك).

(٣٦) أن تكون (– ك).

(٣٧) كاذبة (ب).

(٣٨) يجب (فوق).

(٣٩) تعكس (ك).

(٤٠) فإنه يجب (ب).

آ دَ منعكسة[٤١]. وهذه[٤٢] هي بعينها الخدعة التي تقدّمتها[٤٣]. ـ فأما متى لم يكن ذلك بتوسط[٤٤] مناسب فإنه إن كانت دَ تحت آ، فهذه المقدمة تكون صادقة، وأما الأخرى تكون[٤٥] كاذبة. وذلك أنه قد يمكن أن تكون آ موجودة لأشياء كثيرة ليس بعضها تحت بعض. وأما إن لم تكن دَ تحت آ فمن البيّن أن هذه المقدمة تكون دائماً كاذبة، إذ كانت إنما توجد موجبة. وأما دَ بَ فقد يمكن أن تكون صادقة ويمكن أن تكون كاذبة أيضاً. وذلك أنه لا مانع يمنع أن تكون آ غير موجودة لشيء من دَ[٤٦] وتكون دَ موجودة لكل بَ، مثل أن يكون[٤٧] الحيوان موجوداً للعلم، والعلم موجوداً للموسيقى. وأيضاً ولا إن كانت آ ولا شيء من دَ، ودَ أيضاً ولا شيء من بَ. فمن البيّن إذن أنه إذا لم يكن الحدّ الأوسط تحت آ فقد يمكن أن تكون كلتاهما كاذبتين[٤٨] وقد يمكن أن تكون إحداهما[٤٩] أيّهما اتفق.

وبأي[٥٠] مقدمات يمكن أن تكون الخدعة في القياس[٥١] في الأشياء
(٢٠٩ب) التي لا أوساط لها وفي التي يتبيّن[٥٢] بالبرهان[٥٣] أيضاً، فذلك بيّن ظاهر[٥٤].

---

(٤١) فتعكس والخدعة (ب).
(٤٢) وهذه (– ب)؛ الخدعة (+ ك).
(٤٣) تقدّمها (م).
(٤٤) القياس بوسط (ب)، بوسط (ك).
(٤٥) فتكون (ب).
(٤٦) حَ (ك).
(٤٧) يوجد (ك).
(٤٨) كاذبة (ب).
(٤٩) أحديهما (ك).
(٥٠) أما بأي (ب).
(٥١) في القياس (– ب).
(٥٢) تتبيّن (ب).
(٥٣) أي التي بين حدّيها متوسط (فوق).
(٥٤) فذلك بيّن ظاهر (– ك).

ـ ١٨ ـ

[الجهل سلب العلم]

إن[١] فقدنا حِسّاً ما فقد يجب ضرورة أن نفقد علماً ما لا يمكننا أن نتناوله[٢]. إذ كنا إنما نتعلم إما بالاستقراء، وإما بالبرهان. فالبرهان[٣] هو 81b - من المقدمات الكليّة، والاستقراء[٤] من الجزئية. ولا يمكننا أن نعلم الكلي إلا بالاستقراء. وإلا منها الأشيـاء التي توجد في الذهن على الإطلاق[٥] إن قصد الإنسان إلى أن يوضح من أمرها أنها موجودة لو أخذ واحد من الأجناس إنما يوضحها بالاستقراء، وإن كانت غير مفارقة أو كانت حال كل واحد منها بهذا[٦] الحال، ولا أيضاً يمكننا أن نستقرىء إذا لم يكن لنا حسّ: وذلك أن الحسّ[٧] هو للأشياء الجزئية. فإنه لا يمكن أن نتناول معرفتها وذلك أنه لا الكلي يحصل من غير استقراء ولا الاستقراء يحصل من غير حسّ[٨].

---

(١) وظاهر أيضاً أنه (+ ب)؛ أنه (+ ك).
(٢) نتأوله (فوق).
(٣) والبرهان (ك).
(٤) وبالاستقراء (ك).
(٥) أي وحدها (فوق).
(٦) حالها غير تلك (ب).
(٧) لم يكن ثمّت حسّ لأن الحس (ب).
(٨) جملة: «معرفتها. . حس» وردت هكذا: العلم بالجزئي، لأنه لا يستخلص من الكليات بدون الاستقراء ولا يستخلص بالاستقراء بدون الإحساس فالعلم هو بالكلي (ب)؛ الكلية (فوق).

ـ ١٩ ـ

[هل مبادىء البرهان محدودة العدد أو لا محدودة؟]

وكل قياس هو بثلاثة حدود: أحدها يقال فيه أنه يتبيّن أن آ موجودة لـ حَـ من قِبَل أنها موجودة لـ بَ و بَ موجودة لـ حَـ. وأما السلب فيؤخذ(١) في إحدى المقدمتين أن شيئاً آخر موجب(٢) موجود لشيء آخر. وأما الأخرى فيؤخذ فيها(٣) أنه غير موجود له.

فمن البيّن الظاهر(٤) أن المبادىء(٥)، والتي يقال لها الأصول الموضوعة، هي هذه(٦). وذلك أنه إنما يلزم ضرورة أن يُبرهَن عندما توجد هذه ـ مثال ذلك أن آ موجودة لـ حَـ بتوسط بَ، وكذلك(٧) أيضاً أن بَ

(١) فيأخذ (تحت). (٢) موجب (ـ ب).

(٣) في السرياني: وأما الأخرى فغير موجود. قال الفاضل يحيى: يحتمل أن يكون أشار بهذا القول إلى نظام الشكل الأول وإلى نظام الشكل الثاني. أما نظام الشكل الأول فإذا نظر إلى الأكبر غير موجود في الأوسط، وأما الثاني ـ وهو الألين والأحرى ـ فإذا نظر إلى الوسط وأضيف إلى الطرفين. فأما أنه أحرى فلأن المقدمات السوالب التي لا وسط بينها قد تبين أنها اللواتي حدّاها ليس منها شيء تحت شيء بل هما جنسان عاليان. ولذلك إذا نظر إلى الأوسط كان مسلوباً من أحد الطرفين وموجباً للآخر، وهذا نظام الشكل الثاني.

(٤) إن ظاهر (ك).

(٥) المبادىء أعم من الأصول الموضوعة، وذلك أن مبادىء البرهان منها علوم متعارفة، ومنها أصول موضوعة، ومنها حدود.

(٦) أي المقدمات غير ذوات الأوساط. (٧) أي في أنها موجبة.

موجودة لـ حـَ. والذين[٨] يقيسون على طريق الظن والرأي المشهور وعلى
طريق الجدل فقط، فمن البيّن الظاهر أن ما ينبغي أن يبحث من أمر قياسهم
إنما هو هذا، وهو: هل القياس كان من مقدمات يمكن أن تكون مشهورة 2
مقبولة[٩]؟ تبيّن له[١٠] حتى أنه، وإن كان شيء ما بالحقيقة متوسطاً[١١] بين آ
و بَ، ويظنّ أن ليس هو، فإن الذي يقيس[١٢] مثل[١٣] هذا[١٤] قد قاس[١٥]
على طريق[١٦] الجدل. وأما على طريق الحق، فقد ينبغي أن نفحص ونطلب ١أ)
من أشياء موجودة. وحال هذا[١٧] المعنى[١٨] على هذا[١٩] الوجه: وهو أنه
لما كان قد[٢٠] يوجد شيء ما يُحمل على شيء آخر، لا على طريق
العرض[٢١]. وأعني بقولي: على طريق العرض مثل ما نقول أحياناً[٢٢] إن
ذلك الأبيض هو إنسان، وليس هذا[٢٣] القول على مثال ذلك[٢٤] قولنا[٢٥]:
الإنسان هو أبيض. وذلك[٢٦] أن هذا[٢٧] ليس نقول فيه إنه أبيض من حيث

---

(٨) فالذين (ب).
(٩) مقبولة (- ك).
(١٠) تبيّن له (- ب)؛ فبيّن له (ك).
(١١) متوسطة (ك).
(١٢) يقاس (فوق).
(١٣) بمثل (ب).
(١٤) هذه (ك).
(١٥) قيس (فوق).
(١٦) بحسب (فوق).
(١٧) هذه (ك).
(١٨) المعنى هو (ك).
(١٩) هذه (ك).
(٢٠) قد (- ك).
(٢١) قال: المحمول بطريق العرض يقال على ضربين: أحدهما الذي قد مثل له هاهنا يقوله إنا نقول لذاك الأبيض إنه إنسان. وذلك أنه جعل ما من شأنه أن يكون موضوعاً - وهو الإنسان - محمولاً على ما من شأنه أن يكون محمولاً - وهو الأبيض. والضرب الثاني من المحمولات بطريق العرض حمل الجزئي على كليه، مثل ما يحمل الإنسان على الحيوان، فيقال بعض الحيوان إنسان.
(٢٢) ما نقول في وقت ما (ب).
(٢٣) هذه (ك).
(٢٤) ذلك (- ك).
(٢٥) قولنا أن (ك).
(٢٦) قال الفاضل يحيى: الأشبه أن يكون الفيلسوف عبّر عن هذا المعنى هكذا: وذلك أن هذا ليس هو شيء آخر هو أبيض، وأما الأبيض فمن حيث عرض له إن كان إنساناً.
(٢٧) هذه (ك).

هو شيء آخر. وأما الأبيض فمن قِبَل أنه إنما عرض للإنسان أن يكون أبيض، فقد يوجد إذن أمثال هذه الأشياء، حتى إنها تُحمل بذاتها. فلتكن حَـ حال هي أنها ليس توجد لشيء آخر بوجه من الوجوه. ولتوجد هـَ لهذه أولاً، ولا يكون بينهما متوسط. وكذلك أيضاً فليوجد لـ هـَ ولـ دَ، بَ. فليت شعري قد يلزم ضرورة أن ينقطع هذا ويقف أمر يمكن أن يمضي[٢٨] إلى ما لا نهاية؟ وأيضاً إن كانت آ ليس يُحمل عليها شيء بذاته[٢٩] وكانت آ موجودة لـ طَ أوّلاً، ولم يكن بينهما ولا شيء واحداً قد مر، وكانت طَ موجودة لـ حَـ وحَـ موجودة لـ بَ، أترى هذا[٣٠] أيضاً قد ينقطع ويقف ضرورة؟ أم هذا[٣١] أيضاً قد أن يمكن أن يمضي[٣٢] إلى ما لا نهاية؟

ومبلغ الفرق بين هذا[٣٣] الطلب وبين الطلب المتقدّم هو بأن الطلب المتقدّم يُطلب فيه: أترى قد يمكن الذي يبتدىء ومن موضوع ليس يوجد ولا لشيء واحد آخر، لكن شيئاً[٣٤] آخر موجود[٣٥] له، أن يمضي[٣٦] إلى ما لا نهاية؟ وأما الطلب الثاني فيُطلب فيه ويُبحث: هل يمكن عندما يبتدأ[٣٧] - 82a - من[٣٨] محمول يُحمل على شيء آخر، ولا يُحمل عليه هو شيء آخر[٣٩] أصلاً أن يمضي[٤٠] إلى أسفل إلى ما لا نهاية، أم لا؟ وأيضاً قد يُبحث عن التي بينهما[٤١]، أتراها[٤٢] قد يمكن أن تكون بلا نهاية من حيث إن الطرفين

(٢٨) بمعنى (فوق).

(٢٩) قال الفاضل يحيى: يريد أن ليس يوجد شيء يحمل على آ يوجد في حدها. أبو بشر: ليس يعني بذاته على أنه يوجد في حد آ، لكن ألا تكون آ نفسها موضوعة له.

(٣٠) هذه (ك).

(٣١) هذه (ك).

(٣٢) أن يمعن (ب).

(٣٣) هذه (ك).

(٣٤) شيء (ك).

(٣٥) أي الحمل (فوق).

(٣٦) أن يمعن (ب).

(٣٧) يبتدىء (ب، ك).

(٣٨) من (– ب).

(٣٩) آخر (– ك).

(٤٠) يمعن (ب).

(٤١) أي التي بين الطرفين المحدودين.

(٤٢) أتراهما (تحت).

ب) محدودان؟ وأعني بقولي هذا مثل أنه إن كانت آ موجودة لـ حَـ، وكانت بَ متوسطة[٤٣] بينهما، وكان[٤٤] أشياء أُخَر محمولة على بَ، وعلى تلك أشياء أخر - أترى هذه أيضاً قد يمكن أن يمضي[٤٥] إلى ما لا نهاية؟ أم[٤٦] ذلك غير ممكن؟

والبحث عن هذا المعنى هو البحث: هل يمكن أن تمضي[٤٧] البراهين بلا نهاية؟ وهل يوجد برهان على كل شيء؟ أم ينتهيان[٤٨] بعضهما[٤٩] إلى[٥٠] بعض؟

وكذلك القول في المقاييس والمقدمات السالبة. مثل أنه[٥١]: إن
1 كانت آ غير موجودة لشيء من بَ: فيُبحث أهي غير موجودة لها أو لا؛ أم قد يوجد شيء[٥٢] منهما له أو لا[٥٣] لا يوجد[٥٤] - مثال ذلك: إن كانت آ غير موجودة لشيء من حَـ، التي[٥٥] هي موجودة لكل بَ. وأيضاً إن كانت غير موجودة لشيء مثل حَـ. فإن في هذه أيضاً قد يوجد [٥٦] بَ ما هي للأشياء[٥٧] التي هي الأُول، مما لا يوجد لـ حَـ، أو هذا [٥٨] أيضاً ينقطع فيقف. ومن الرأيين أيضاً لأخرى التي هي أقدم من هذه فإنه يُبحث في

---

(٤٣) متوسطاً منهما.

(٤٤) وكان (ك)؛ وكانت (ب).

(٤٥) تمعن (ب).

(٤٦) أو (ب).

(٤٧) أن تمعن (ب).

(٤٨) في السرياني: أم يغني بعضها عن بعض.

(٤٩) يتوانى. . . ويتواقف، يعني الطرفين.

(٥٠) عن (ب)؛ أي أو هل تقف البراهين عند المقدمات البيّنة من غير توسط والحدود الأخيرة.

(٥١) مثال ذلك (ب).

(٥٢) جملة: «فيبحث. . . شيء»، وردت هكذا: «فإما أن تكون غير موجودة لشيء منها أولاً؛ وإما أن يكون بينهما شيء» (ب).

(٥٣) لا (- ب).

(٥٤) لا يوجد آ (ب).

(٥٥) و (ب).

(٥٦) أي هل يوجد (فوق).

(٥٧) يوجد لا تناه للأشياء (ب).

(٥٨) هذه (ك).

هذه[٥٩] غير المتناهي موجود للأشياء التي لها أوّلاً هي غير موجود [٦٠] أم هذه أيضاً تقف[٦١].

فأما في الأشياء التي ينعكس بعضها على بعض فليس[٦٢] حال الطلب فيها هذه للطلب إذ كان ليس يوجد في[٦٣] الأمر هذا[٦٤] الحال. وذلك أنه ليس في الأشياء[٦٥] ينعكس[٦٦] بعضها على[٦٧] بعض شيء هو أول في الحمل، أو آخر وذلك أن حال جميعها عند جميعها في حال واحد[٦٨]. وإن كانت الأشياء[٦٩] التي تُحمل[٧٠] على هذا[٧١] غير متناهية[٧٢] تكون للشك[٧٣] هي غير متناهية من كلي الجنبين، اللهم إلا أن لا يكون عكس[٧٤] بعضها على بعض على مثال واحد لكن يحمل هذا[٧٥] منها[٧٦] كالعرض، وهذا[٧٧] كالحمل[٧٨].

---

(٥٩) هذه على (ك).

(٦٠) موجودة (ك).

(٦١) جملة: «ومن الرأيين... نقف» (ـ ب).

(٦٢) فليست (ب).

(٦٣) جملة: «الطلب فيها... في» (ـ ب).

(٦٤) هذه (ب).

(٦٥) جملة: «الأمر هذا... الأشياء» (ـ ك).

(٦٦) ينعكس ويحمل (ك)؛ التي ينعكس (ب).

(٦٧) جملة: «على بعض... حال واحداً»، وردت هكذا: «على أمر أوّل هو المحمول الأوّل، أو آخر عليه يكون الحمل، إذ كان جميعها عند جميعها في هذاا المعنى على مثال واحد» (ب).

(٦٨) واحدة (ك).

(٦٩) الأشياء (ـ ك).

(٧٠) المحمولة (ب).

(٧١) الأمر (+ ب).

(٧٢) فالأشياء التي فيها (+ ك).

(٧٣) فالأمور التي فيها النظر والشك (ب).

(٧٤) غير متناهية من الناحيتين، اللهم إن لم يكن يمكن أن يكون عكسها (ب). كلى الجنسين (ك).

(٧٥) هذه (ك).

(٧٦) بل يكون هذا (ب).

(٧٧) هذه (ك).

(٧٨) أبو بشر: يعني بقوله كالحمل الذي يحمل على أنه جوهر كما يحمل الإنسان على الضحّاك، والفرس على الصهّال. قال الشيخ: يريد بقوله الحمل: إما حمل الكلي على الجزئيات، أو حمل العرض على الجوهر.

— ٢٠ —

[تناهي عدد الأوساط]

أما[١] التي في الوسط لا[٢] ممكن أن تكون غير متناهية إن وقف الحمل[٣] من فوق ومن[٤] أسفل فذلك بيّن[٥]، وأعني بالفوق الإمعان إلى ما
٢٠أ) هو كلي، وأعني بالأسفل الإعداد إلى ما هو جزئي. وذلك أنه لما كانت آ وهي محمولة على بَ تكون[٦] الأشياء التي بينهما وهي[٧] عليها بَ ـ بلا نهاية[٨] فمن البيّن أنه قد يمكن أن يحمل دائماً من ناحية آ إلى أسفل شيء آخر على شيء[٩] إلى ما لا نهاية ولا يصل إلى بَ[١٠]. وذلك أنه قبل أن يصل[١١] إلى دَ لكون التي بينهما بلا نهاية. والأشياء أيضاً التي من بَ إلى

---

(١) فأما (ك).
(٢) أن الأشياء المتوسطة فغير (ب).
(٣) متى وقعت (ب).
(٤) من (ـ ب).
(٥) فذلك بيّن (ـ ب).
(٦) الأخير.
(٧) وهي التي (ك).
(٨) جملة: «إلى ما هو كلي. . . بلا نهاية» وردت هكذا: ناحية الأمر الكلي، والأسفل الإمعان إلى ناحية الأمر الجزئي فإنه إن كان عندما تحمل آ على دَ تكون المتوسطات ـ وهي المرسوم عليها بَ ـ غير متناهية (ب).
(٩) شيء آخر (ك).
(١٠) جملة: «قد يمكن. . . إلى بَ» وردت هكذا: «قد يمكن الإمعان من آ إلى ناحية الأسفل آخر على آخر محمولاً بلا نهاية» (ب).
(١١) الوصول (ب).

فوق قبل أن يصل[١٢] إلى آ هي[١٣] بلا نهاية. فإن كان هذا[١٤] الأشياء[١٥] غير ممكنة[١٦]، فغير ممكن[١٧] أن تكون الأشياء[١٨] التي بين آ و دَ غير متناهية[١٩]. وذلك أنه ولا لو قال قائل إن بعض هذه المتوسطات مثل ما من آ بَ حَـ قد يتبع[٢٠] بعضها بعضها[٢١] حتى لا يكون بينهما متوسط. وبعضها ليس لنا[٢٢] أن يوجد فيها[٢٣] كذلك[٢٤] بلا[٢٥] فرق في هذا[٢٦] المعنى. وذلك أن ما أخذه من بَ[٢٧] نحو آ أو نحو دَ، إن كانت الأشياء التي بينها[٢٨] وبينه بلا نهاية، أو لم يكن[٢٩] كذلك، فإن الأشياء التي من هذا[٣٠] الأول هي بلا نهاية[٣١]، إنه ولا فرق في هذا[٣٢]: كانت كذلك منذ أول الأمر أو لم يكن منذ أول الأمر[٣٣]، وذلك أن الأشياء التي[٣٤] بعد هذا[٣٥] تكون بلا نهاية.

---

(١٢) جملة: «والأشياء... يصل» وردت هكذا: ومن دَ إلى فوق تكون الأشياء التي بينهما قبل الوصول (ب).
(١٣) هي (– ب).
(١٤) هذه (ك).
(١٥) الأشياء (– ب).
(١٦) ممكن (ب).
(١٧) فلا يمكن أيضاً (ب).
(١٨) الأشياء (– ب).
(١٩) بلا نهاية (ك).
(٢٠) أي أن بعضها يلي ويتصل بالبعض من غير أن تفرق بينهما المتوسطات.
(٢١) بعضاً لبعض (ب).
(٢٢) لا سبيل إلى (ب).
(٢٣) فيها (– ب).
(٢٤) يأخذ فيها ذلك (ك)؛ على النحو الذي ذكر (فوق).
(٢٥) فإنه لا (ب).
(٢٦) هذه (ك).
(٢٧) أخذ الأوسط الذي بين آ و دَ.
(٢٨) جملة: وذلك أن... بينها» وردت هكذا: فإن ما اقتضبه من بَ إما نحو آ وإما نحو دَ. فإما أن يكون الذي بينه (ب).
(٢٩) وإما ألا يكون (ب).
(٣٠) هذه (ك).
(٣١) أعني أن يكون التي بينها أوّلاً بلا نهاية (ب).
(٣٢) فإنه لا فرق في ذلك (ب)؛ ولا فرق في هذه (ك).
(٣٣) كان من أوّل وهلة أو لم يكن كذلك (ب).
(٣٤) التي تأتي (ب).
(٣٥) هذه (ك).

ـ ٢١ ـ

[المتوسطات ليست بلا نهاية في البراهين السالبة]

ومن البيّن الظاهر أن هذا[١] فقد[٢] يقف أيضاً في البراهين السالبة إلى كلى الجنبين[٣]، إذ كان قد يقف في البراهين الموجبة، فليكن غير ممكن أن يمضي[٤] إلى ما لا نهاية، لا إلى فوق من ناحية الأخير الموضوع[٥]. وأعني بالأخير الشيء الذي لا يوجد ولا لشيء من الأشياء، قد[٦] يوجد له ما يُحمل عليه[٧] شيء آخر بمنزلة دَ، ولا أيضاً من الأول إلى ناحية الأخير. وأعني
بالأول ما هو محمول على شيء آخر وليس يحمل عليه هو ولا شيء واحد[٨] 82I -
آخر: فإن كانا هذان[٩] موجودة في السلب أيضاً، فقد يقف الإمعان فيه. ـ وذلك أن الأنحاء[١٠] التي بها يتبيّن أنه غير موجود[١١] هي ثلاثة: فإنه إن كان ما يوجد له حَـ قد يوجد بَ لجميعه، وما يوجد له بَ لا يوجد آ لشيء منه. فمقدمة بَ حَـ ـ ودائماً المقدمة التي هي أحد البعدين ـ قد يجب ضرورة
ضرورة أن تتخطّى[١٢] إلى ما لا وسط له، إذ كان هذا[١٣] البعد ٢ب)
إيجاباً[١٤].

(١) هذه (ك).
(٢) قد (ب).
(٣) كلتا الحيثيتين (ب)؛ كلي الجنسين (ك).
(٤) يمعن (ب).
(٥) الموضوع (– ب).
(٦) وقد (ب، ك).
(٧) ما (– ك)؛ ما يحمل عليه (– ب).
(٨) واحداً (ب).
(٩) فإن كانت هذه (ب).
(١٠) يعني الأحوال (فوق).
(١١) موجودة (ك).
(١٢) تتخطَّ (م)؛ يقطع (فوق).
(١٣) هذه (ك).
(١٤) يعني المقدمة الصغرى (فوق).

وأما[١٥] المقدمة الأخرى فمن البيّن أنه إن كانت[١٦] غير موجودة لشيء آخر هو أقدم بمنزلة دَ، فقد تدعو الحاجة إلى أن تكون موجودة لكل بَ. فإن[١٧] كانت أيضاً غير موجودة لآخر هو أقدم من دَ، فقد تدعو الحاجة[١٨] أن يكون موجود[١٩] آ لكل دَ. فمن قِبَلِ أن الطريق إلى أسفل قد ينقطع ويقف، وجب أن يكون الطريق إلى فوق يقف أيضاً ويؤخذ[٢٠] شيء ما أول هي غير موجودة له. ـ وأيضاً إن كانت بَ موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء من حَـ، فـ آ غير موجودة لشيء من حَـ. فإن كان يجب أيضاً أن تبيّن هذه، فمن البيّن أنها إما أن تتبيّن بذلك النحو الذي أتى به فوق، وإما أن تتبيّن بهذا[٢١] النحو، وإما أن تتبيّن بالنحو الثالث. فأما[٢٢] النحو الأول فقد قيل، وأما النحو الثالث فنحن[٢٣] مزمعون أن نبيّنه. ذلك[٢٤] أن نتبيّن[٢٥] ذلك على هذا[٢٦] النحو. مثال ذلك: لما كانت آ موجودة لكل بَ وغير موجودة لشيء من حَـ، فإنه إن[٢٧] دعت ضرورة[٢٨] أن يكون شيء ما موجوداً لـ بَ، وأيضاً إن كان هذا[٢٩] غير موجود لـ حَـ، فقد يكون شيء آخر موجوداً لـ آ ويكون هذا[٣٠] غير موجود لـ حَـ. فمن قِبَلِ أن القول بأنه[٣١] موجود

---

(١٥) تعليق على الفصل: قال الشيخ: يريد بما تضمنه هذا الفصل أنه يبيّن أن بَ غير موجودة لشيء من حَـ بمتوسط سوى آ مثل دَ يجب ضرورة أن تكون موجودة لكل بَ غير موجودة لشيء من حَـ وعكس ذلك. وإن احتيج إلى أن يبيّن المقدمة السالبة وهي أن آ غير موجود لشيء من دَ، وجب ضرورة أن يكون شيء موجوداً لكل آ وغير موجود لشيء من حَـ أو عكس ذلك.

(١٦) كان (م).

(١٧) وإن (ك).

(١٨) إلى (ك).

(١٩) موجودة (ك)؛ موجوداً (ب).

(٢٠) ويوجد (ك).

(٢١) بهذه (ك).

(٢٢) وأما (ك).

(٢٣) فنحنا (م).

(٢٤) وذلك (ب).

(٢٥) نتبيّن (ك).

(٢٦) هذه (ك).

(٢٧) فلذلك (ب).

(٢٨) الضرورة (ب).

(٢٩) هذه (ك).

(٣٠) هذه (ك).

(٣١) بأنه غير (ك).

فذلك[٣٢] دائماً في الإمعان إلى فوق[٣٣] لأنه أحد جزئي[٣٤] موجد[٣٥]. فسيقف القول[٣٦] بأنه غير موجود.

والضرب الثالث فقد كان هذا[٣٧] وهو أنه إن كانت آ موجودة لكل بَ، و حَـ غير موجودة لها، تكون حَـ غير موجودة لكل آ تكون آ غير موجودة لكل حَـ[٣٨]. وهذه أيضاً إما أن تبيّن بتلك التي قيلت[٣٩] فوق على مثال واحد، وبحسب تلك[٤٠] فقد ينقطع ويقف؛ وأما إن كان يتبيّن على هذا[٤١] النحو فقد يؤخذ [٤٢] بَ أيضاً أنها موجودة لـ هَـ [٤٣] التي حَـ غير موجودة لكلها[٤٤]. وهذه[٤٥] أيضاً على مثال واحد. فمن قبل أنه موضوع
(٢١أ) أنه قد يقف من ناحية أسفل[٤٦]، فمن البيّن أنها قد تقف أيضاً القائلة إن حَـ[٤٧] غير موجودة أي لـ بَ[٤٨].

ومن البيّن الظاهر أيضاً أنه وإن لم يكن بيانها[٤٩] بطريق واحد، لكن لجميعها أحياناً في الشكل الأول، وأحياناً في الثاني، وأحياناً في الثالث،

---

(٣٢) فقد يقف (ب).
(٣٣) إنما صيّر الإمعان إلى فوق من طريق أن الموجبة التي أخذها في هذا الرسم هي الكبرى.
(٣٤) الجزئي (ك).
(٣٥) لأنه أحد جزئي موجد (– ب).
(٣٦) أيضاً القول (ب).
(٣٧) هذه (ك).
(٣٨) تكون آ غير موجودة لكل حَـ (– ب).
(٣٩) بالنحوين اللذين ذكرا (فوق).
(٤٠) وبحسب ذينك النحوين (ب).
(٤١) هذه (ك).
(٤٢) يوجد (ك).
(٤٣) له (م).
(٤٤) موجود لكل هَـ (ب).
(٤٥) أي على مثال ما تبينت في الأول والثاني.
(٤٦) أي الموجبة.
(٤٧) حَـ (– م).
(٤٨) أي لـ بَ (– ب).
(٤٩) البرهان (فوق).

فإنه على هذا[٥٠] النحو أيضاً قد ينقطع ويقف، وذلك أن الطرق هي متناهية، فالتي[٥١] هي متناهية مرات متناهية فلها بأجمعها نهاية.

فقد تبيّن وظهر أن الإمعان والسلوك فقد[٥٢] ينقطعان ويقفان في السوالب أيضاً كما ينقطع ويقف في الموجبات.

---

(٥٠) هذه (ك).

(٥١) والتي (ك).

(٥٢) قد (ك)؛ قد (فوق).

[عدد الحدود متناهٍ في البراهين الموجبة]

فأما(١) أن الأمر(٢) هكذا أيضاً في تلك التي(٣) ينظر على طريق المنطق
فينبغي(٤) بهذا(٥) النحو، وهو أنه في الأشياء التي تُحمل من طريق ما
الشيء، فالأمر بيّن. وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يعلم ما هو
وجود الشيء في نفس جوهره وكان غير ممكن أن يقطع(٦) ما لا نهاية له،
فقد يلزم ضرورة أن تكون الأشياء التي تُحمل من طريق ما هو(٧) الشيء لها - 83a
نهاية. ـ وأقول بالجملة هكذا: وهو أنّا قد نقول قولاً حقاً إن هذا(٨) الأبيض
يمشي، وذلك الكبير هو خشبة(٩)، وأيضاً إن هذه الخشبة هي كبيرة،
وهذا(١٠) الإنسان يمشي. وذلك أن بين القول بهذا(١١) النحو وبين(١٢) القول

(١) غرضه في هذا الفصل أن يبين أنه قد يوجد محمول أول وموضوع أخير.
(٢) هو (+ ب)؛ يعني إما أن الأوساط تتناهى بعد أن يوضع محمول أول وموضوع أخير فذلك قد تبين. وأما أن الأمر هكذا أيضاً في تلك، أي في أنه قد يوجد محمول أول وموضوع أخير فقد يتبين للذي ينظر على طريق المنطق، ويريد على طريق المنطق الطريق الذي يبين الشيء بما يعمّه وغيره.
(٣) للذي (ب).
(٤) فيتبين (ب).
(٥) بهذه (ك).
(٦) ينقطع (ك).
(٧) ذاتيات (ب).
(٨) هذه (ك).
(٩) عود (فوق).
(١٠) هذه (ك).
(١١) بهذه (ك).
(١٢) بين (ـ ك).

الآخر خلافاً. فإني إذا ما أنا قلت إن هذا[١٣] الأبيض هو عود، فإنما أعني حينئذ أن ذلك الشيء الذي عرض له أن يكون أبيض هو عود، لا على أن الأبيض هو الموضوع للعود[١٤]. وذلك أن العود ليس معناه أنه[١٥] أبيض، ولا أيضاً ما هو موجود أبيض ما على أن الخشبة هي لهذه[١٦]، لكن على طريق العرض. فأما إذا ما أنا قلت إن العود أبيض فلست أعني بذلك أن الأبيض شيء[١٧] آخر عرض له أن يكون عوداً[١٨] كما إذا قلت إن الموسيقار (٢١٢ب) هو أبيض. وذلك أنه حينئذ إما أعني بقولي إن الإنسان الذي عرض له أن يكون موسيقاراً[١٩] هو أبيض، لكن إنما أعني أن الخشبة هي الموضوعة، وهذا[٢٠] هو الذي كان لا على أنه شيء آخر، لكن على أنه هو[٢١] الشيء الذي هو خشبة. ـ فإن كان يجب أن تضع[٢٢] في أمر التسمية سُنّة فلنُشِر[٢٣] فلنسمِّ[٢٤] القول على هذا[٢٥] النحو[٢٦] هو الحمل. فأما على ذلك النحو الآخر[٢٧]: فإما أن لا[٢٨] يكون معنى الحمل أصلاً، وأما إن كان فلا على الإطلاق[٢٩] لكن الحمل على طريق العرض. فيكون: أما المعنى الذي هو كالأبيض فهو أنه محمول، وأما بما هو خشبة فهو ما هو محمول عليه ـ

(١٣) هذه (ك).
(١٤) للخشبة (فوق).
(١٥) أنه (– ب).
(١٦) هكذا (ك).
(١٧) عارض لشيء (ب).
(١٨) عود (ك).
(١٩) موسيقار (م).
(٢٠) وهذه (ك)؛ أي لا على أن الخمسة عرضت لشيء آخر وذلك الشيء هو الأبيض.
(٢١) أي أن الخشبة نفسها موضوعة للأبيض.
(٢٢) نضع (ب).
(٢٣) فلنشر (– ك).
(٢٤) فلنسم (فوق)؛ جملة: «في أمر . . . فلنسمّ» وردت هكذا: «في أمر الشهير فليكن» (ب).
(٢٥) هذه (ك).
(٢٦) يعني الطبيعي (فوق).
(٢٧) يعني الحمل العرضي (فوق).
(٢٨) ألا (ب).
(٢٩) الحقيقة (فوق).

فليوضع محمول يُحمل دائماً على ما يُحمل عليه على الإطلاق، لا على طريق العرض. وذلك أن البراهين هكذا تبرهن[٣٠] حتى يكون الحمل إما من طريق ما هو، وإما كيف هو، وإما كم هو، وإما أنه[٣١] المضاف[٣٢]، وإما أنه يفعل أو ينفعل، أو أين هو، أو متى، متى[٣٣] حُمل واحد على واحد. ـ وأيضاً جميع الأشياء التي تدل على الجوهر، مما تُحمل على ما عليه تُحمل ـ إما أن تدل على أنه هو ذلك[٣٤] وإما ذاك يدل[٣٥] على أنه هو الشيء، وأما[٣٦] جميع الأشياء التي ليس تدل على الجوهر، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذي ليس هو، لا ذلك الشيء الذي هو ذلك[٣٧]، ولا أيضاً ذلك الذي هو الشيء، فهي أعراض ـ مثل أن يُحمل على الإنسان أنه أبيض، وذلك أن الإنسان ليس هو ما هو أبيض ما[٣٨]، لكن لعلّه[٣٩] أن يكون حيواناً. فإن الإنسان هو ما هو حيوان. فإما[٤٠] أن جميع الأشياء التي لا تدل على الجوهر فهي دائماً إنما تُحمل على شيء موضوع، فهو معلوم،
أ) وأنه ليس يوجد شيء أبيض[٤١] هو أبيض من حيث ليس هو شيئاً[٤٢] آخر.

---

(٣٠) أي أن البرهان إنما يستعمل هذين الضربين من الحمل.
(٣١) أنه (- ب).
(٣٢) مضاف (ك).
(٣٣) متى (- ب).
(٣٤) ذاك (ب).
(٣٥) أن تدل (ب).
(٣٦) أن (+ ب).
(٣٧) ذاك (ب).
(٣٨) ما (- ب).
(٣٩) إنما استعمل لفظة لعل ـ وهي عبارة تدل على الشك ـ وإن كان وجود الإنسان حيواناً غير مشكوك فيه لوضوحه ـ ليدل بذلك على أنه ليس استعماله عبارة التشكك مقصوراً على المعاني المشكوك فيها فقط، وأنه قد يستعملها في معان لا شك عنده في صحتها، غير بيّنة بنفسها، بل هي محتاجة إلى تبيين وإيضاح، إلا أن المواضع التي يجري فيها ذكرها لا تحتمل تبيينها فيها، فيستعمل نقطة الشك لينبه على أنها تحتاج إلى البيان والإيضاح، وإن كانت عنده واضحة. ويزيل الظنة بها أنها عنده غير واضحة ولا بينة لاستعماله عبارة التشكك في معان هي ظاهرة بينة.
(٤٠) وأما (ب).
(٤١) أبيض (- ب).
(٤٢) شيء (م).

فأما الصور فعليها العفا[٤٣] السلام إذا كانت فرعاً باطلاً لا محصول لهذه [٤٤] له، فهي كأصوات الخطاطيف[٤٥]. وإن كانت موجودة فليس لها مدخل فيما نحن بسبيله، وذلك أن البراهين إنما تكون على أمثال هذه[٤٦]. وأيضاً إن لم يكن هذا الشيء عند هذا[٤٧] الشيء كيفية، وذاك لهذا[٤٨]، ولم يكن أيضاً للكيفية كيفية، فليس بممكن أن ينعكس على هذا[٤٨] النحو بعضها على بعضه، لكنه إما أن يقال فبالحق[٤٩] أنه يمكن، وأما أن يُحمل بعضها على بعض فغير ممكن على طريق الحق. وذلك أنه إما
- 83b - أن يُحمل كالجوهر، مثال ذلك إما وهو جنس، وإما أن يكون فصل[٥٠] لما يحمل عليه وهذان قد تبيّن من أمرهما أنهما لا يجريان إلى ما لا نهاية، لا إلى فوق ولا إلى أسفل. مثال ذلك: الإنسان ذو رجلين، وهذا حيوان، وهذا شيء آخر؛ ولا أيضاً الحيوان على الإنسان، وهذا[٥١] على قالياس، وهذا[٥١] على شيء آخر من طريق ما هو. وذلك كل جوهر هذه حاله[٥٢] فقد يوجد له التحديد، وأما الأشياء التي بلا نهاية فلا سبيل إلى أن تُقطع بالذهن. ولهذا[٥٣] السبب ليست تكون بلا نهاية تحديداً، وإلا فلم يكن ليوجد لما الأشياء التي تُحمل عليه بلا نهاية تحديد.

أما كالجنس فلا يمكن أن يُحمل بعضها على بعض، وذلك أنه يكون ذلك الشيء ما هو[٥٤] الشيء نفسه[٥٥] ـ ولا أيضاً ما كان من الكيف أو من تلك الأُخَر الباقية، ولا واحد مما ليس حمله بطريق العرض، وذلك أن هذه

---

(٤٣) الحق (ك)، العفا (ـ ب)؛ العفا (فوق).

(٤٤) لهذه (ـ ب).

(٤٥) فهي كأصوات الخطاطيف (ـ ب).

(٤٦) أي أن البرهان إنما يكون على محمولات هي موجودات للموضوعات بذاتها، وتكون بمتوسطات تحمل على ما تحمل عليه بالتواطؤ (فوق)؛ البرهان إنما يكون على أمثال هذه (ب).

(٤٧) هذه (ك).

(٤٨) هذه (ك).

(٤٩) فالحق (ب).

(٥٠) فصلاً (ب).

(٥١) هذه (ك).

(٥٢) أي له جنس وفصول.

(٥٣) لهذه (ك).

(٥٤) جملة: «وذلك . . . ما هو» (ـ ب).

(٥٥) هو موجوداً (+ ب).

بأجمعها إنما تعرض وتُحمل على الجوهر ـ غير أنها لا تكون بلا نهاية، ولا إلى فوق أيضاً، وذلك أن الذي يُحمل على كل واحد ما كان يدل: إما أن يكون كيفاً ما، أو كمًّا، أو شيئاً من أمثال هذه[٥٦]، أو[٥٧] الأشياء التي في الجوهر: وهذه متناهية، وأجناس القاطيغورياس هي أيضاً متناهية؛ وذلك أن كل واحد: إما ما يدل[٥٨] و[٥٩]إما أن تكون كيفاً، أو كمًّا، وإما المضاف، وإما يفعل، وإما ينفعل، وإما أين، وإما متى. 1

وقد وُضع أن المحمول واحد على واحد وأما أنها هي على أنفسها[٦٠] جميع الأشياء التي ليس هي معنى ما هي لا تحمل[٦١] معلوم[٦٢]، إذا كانت بأجمعها أعراضاً، لكن بعضها بذاتها، وبعضها على نحو آخر. وجميع هذه[٦٣] إنما نقول: إنها محمولة على شيء موضوع، وإن العرض ليس هو شيئاً موضوعاً؛ وذلك أنّا لسنا نضع ولا واحداً[٦٤] من أمثال هذه[٦٥] بنعت، ويقال مَهما يقال، وينعت من حيث ليس هو شيئاً آخر، لكن إنما يقال[٦٦]: إنه لآخر[٦٧] وآخر على شيء آخر، فليس يقال: إنه موجود واحد على واحد[٦٨]، إذن أن شيئاً آخر موجود شيء آخر[٦٩] لا إلى فوق ولا إلى أسفل. وذلك أن الأشياء التي تقال عليها الأعراض هي جميع الأشياء التي ب) 2

(٥٦) هذه (ـ م).
(٥٧) أو (ـ ب).
(٥٨) جملة: «وذلك أن كل واحد إما ما يدل» وردت هكذا: وذلك أنها (ب).
(٥٩) و (ـ ك، ب).
(٦٠) نفسها (ب)؛ تلك التي عليها (فوق).
(٦١) فذلك (+ ب).
(٦٢) فمعلوم (ك، ب)؛ ليس في السرياني: فذلك معلوم.
(٦٣) أي الأعراض (فوق).
(٦٤) واحد (ب).
(٦٥) هذا (ك).
(٦٦) نقول (ب).
(٦٧) إنه محمول على شيء آخر (ب).
(٦٨) جملة: «إنه... واحد» (ـ ك).
(٦٩) جملة: «إذن... آخر» (ـ ب).

هي في جوهر كل[٧٠] واحد، وهذه ليست بلا نهاية[٧١]. **فقد يلزم إذن أن يوجد شيء يُحمل عليه الشيء أولاً**[٧٢] هذا[٧٣] آخر، وينقطع هذا ويتف، وأن يوجد شيء لا يُحمل على[٧٤] آخر أقدم ولا أيضاً عليه هو[٧٥] يُحمل شيء آخر أقدم.

فهذا أحد أنحاء البرهان الذي يجري على طريق المنطق. وأما الآخر فهو هذا[٧٦]. أقول: إنه إن كان قد يكون عليها برهان[٧٧] لا يمكن[٧٨] أن يوجد السبيل إلى أن نعلمها بنحو آخر أفضل، ولا أن نعلمها بلا برهان. فإنه إن كان هذا[٧٦] الشيء إنما يُعلم بهذه الأشياء، وكانت هذه[٧٩] الأشياء غير معلومة عندنا، ولا أيضاً لنا إليها طريق علم هو أفضل، فإنه سوف لا يُعلم ولا الشيء الذي بهذه يُعلم، فإن كان قد يوجد العلم لشيء ما بالبرهان على الإطلاق لا من أشياء ولا أيضاً من أصول موضوعة، فقد يلزم ضرورة أن تنقطع وتقف الحمول التي في الوسط. فإنه إن لم تنقطع ولم تقف، لكن كان - 84a - قد توجد دائماً للأمور التي وجد[٨٠] هو أعلى، فإنه على جميعها يكون البرهان؛ فلذلك إن كان غير ممكن أن يقطع الأشياء التي لا نهاية لها بالتي[٨١] يكون عليها البرهان، فسيؤول بنا الأمر إلى ألاّ نعلم هذه بالبرهان.

---

(٧٠) الجوهر لكل (ب)؛ جوهر كل (فوق).
(٧١) أما إلى فوق فهذه، والأعراض كلاهما ليست بلا نهاية (+ ب).
(٧٢) جملة: «فقد يلزم. . . أولاً» (– ب).
(٧٣) وعلى هذه (ك)، وعلى هذا (ب).
(٧٤) شيء (+ ك).
(٧٥) هو (– ب).
(٧٦) هذه (ك).
(٧٧) بدل: عليها برهان، ورد: البرهان (ب).
(٧٨) على الأمور التي تحمل عليها أشياء أكثر تقدماً والأشياء التي يكون عليها برهان (+ ب).
(٧٩) هذا (ك).
(٨٠) بدل: للأمور التي وجد، ورد: للأمر الذي يوجد شيء (ب).
(٨١) التي (ب).

فإن كان ليس لنا في أمرها نحو آخر من العلم هو أفضل، فإنه ليس نعلم ولا شيء واحد[٨٢] بالبرهان على الإطلاق، اللهم إلاّ أن يكون ذلك عن أصل موضوع[٨٣].

أما على طريق المنطق[٨٤] فمن هذه الأشياء قد يجد الإنسان السبيل إلى التصديق بما قلنا. وأما على جهة التحليل، بالعكس[٨٥]، فبهذه الأشياء يتبيّن بإيجاز من القول أنه لا إلى فوق ولا إلى أسفل يمكن أن تكون المحمولة بلا نهاية في العلوم البرهانية التي عنها[٨٦] هذا[٨٧] البحث. وذلك أن البرهان إنما هو جميع الأشياء[٨٨] الموجودة بذاتها للأمور. والأشياء الموجودة بذاتها[٨٩] على ضربين: وذلك أن جميع[٩٠] التي توجد في تلك[٩١] من طريق ما الشيء، وجميع الأشياء[٩٢] التي هذه هي موجودة فيها من طريق ما هو: مثال ذلك أن الفرد موجود في العدد. والعدد مأخوذ في قوله. وأيضاً فالكثرة[٩٣][٩٤] متصل[٩٥]، هو موجود[٩٦] في قول

(٨٢) واحداً (ب).

(٨٣) قال أبو بشر: يعني: إلا أن يقول قائل إنه قد يعلم الشيء بالبرهان. وإن كانت المحمولات غير متناهية بأن يستثنى فيقول بأنه إن كانت هذه الأشياء وهذه الأصول موجودة، فتلك التي تعلم بهذه موجودة وليس هذا كافياً في علم البرهان.

(٨٤) أي من مقدمات عامية.

(٨٥) يعني أن الحدود التي فيها يكون التحليل بالعكس ـ وهي الحدود المأخوذة في حد الشيء ـ فإن التحليل بالعكس يكون، وهذه هي أجزاء حد الشيء. فإنما قال فأما بالتحليل بالعكس بدلاً من قوله: فأما أن الحدود التي بها يكون التحليل بالعكس متناهية.

(٨٦) عليها (ب)؛ عنها (فوق).

(٨٧) هذه (ك).

(٨٨) أي أن البرهان إنما هو من محمولات موجودة للموضوعات بذاتها.

(٨٩) هي (+ ب).

(٩٠) الأشياء (+ ب).

(٩١) أي في الموضوعات (فوق).

(٩٢) أي المحمولات (فوق).

(٩٣) فالكثير (ك).

(٩٤) من قِبَل أنه (+ ب).

(٩٥) منفصل (ك).

(٩٦) مأخوذ (ب).

الحدود[٩٧]. ولا واحد من هذين الجنسين يمكن أن يكون بلا نِهاية، لا كالفرد للعدد. وذلك أنه قد يوجد للفرد شيء آخر هو موجود فيه إذا وُجد. وهذا إن كان موجوداً فقد يكون أولاً العدد موجوداً في الأشياء التي توجد فيه. فإن كان لا يمكن أن توجد أمثال هذه[٩٨] بلا نهاية للواحد، فإنه لا يمكن أيضاً[٩٩] أن تكون بلا نهاية إلى فوق، لكن قد يجب ضرورة أن تكون بأجمعها للأول مثل العدد، وأن[١٠٠] يكون الأول موجوداً لتلك، فإذن إنما يؤخذ أنها تنعكس فترجع، لا أنها تمعن وتمتد إلى فوق. وأيضاً ولا جميع التي هي موجودة في الشيء من طريق ما هو، فإنه ولا هذه أيضاً تمر بلا نهاية، وذلك أنه لما كان يكون[١٠١] إلى وجود[١٠٢] التحديد سبيل. فإن كانت الأشياء المحمولة[١٠٣] كلها تقال بذاتها، وهذه ليست بلا نهاية، فقد تنقطع وتقف الأشياء التي إلى فوق؛ فإذاً والأشياء التي إلى أسفل. (٢١٤ب)

وإن كان هذا[١٠٤] هكذا فالأشياء التي هي بين حدّين هي أيضاً دائماً متناهية، وإن كان هذا[١٠٥]، فمن البيّن أنه قد يلزم أن يكون البرهان من[١٠٦] مبادىء، وأنه ليس لكل شيء برهان، وهو ما قلناه في أول الأمر إن قوماً يقولون. وذلك أنه إن كان قد توجد مبادىء فليس كل شيء هو[١٠٧] مبرهناً، ولا أيضاً يمكن أن يمعن إلى ما لا نهاية، فإن وجود أحد هذين[١٠٨]، أيهما اتفق، ليس هو شيئاً آخر غير أنه[١٠٩] ليس ولا بعد واحد ليس له وسط ولا

(٩٧) العدد (ك)؛ في السرياني منفصل. وهكذا نقل مرايا: منفصل، وكذا في تفسير يحيى النحوي.

(٩٨) أي الموجودة بذاتها (فوق).

(٩٩) فإنه أيضاً لا يمكن (ب).

(١٠٠) فإن (ك).

(١٠١) يكون (– ب).

(١٠٢) لوجود (ب).

(١٠٣) يعني المستعملة في البرهان (فوق).

(١٠٤) هذا (ـ ك).

(١٠٥) هذه (ك).

(١٠٦) من (– م).

(١٠٧) هو (– ك).

(١٠٨) أي إن كان على كل شيء برهان وأمكن أن يمعن ال غير نهاية (فوق).

(١٠٩) أن (ك).

منقسم، بل كلها منقسمة. وذلك أنه إنما يتبيّن ما يتبيّن بأن يدخل الحد ويوضع داخلاً، لا بأن يزيد ويقتضب.

فهذا[110] السبب، إن كان هذا يمكن أن يمعن إلى ما لا نهاية فقد يمكن أن يوجد بين حدين أوساط بلا نهاية. لكن هذا[111] غير ممكن إن كان قد[112] ينقطع ويقف الحمل إلى فوق وإلى أسفل. وقد تبيّن أنها تنقطع
8 - وتقف: إما على طريق المنطق ففيما تقدم، وأما على طريق التحليل بالعكس فالآن.

(۱۱۰) فلهذه (ك)، فلهذا (ب).

(۱۱۱) هذه (ك).

(۱۱۲) قد (ـ ك).

ـ ٢٣ ـ
[لـوازم](١)

قد(٢) تبيّنت هذه الأشياء فمن البيّن الظاهر أنه إن وجد شيء واحد بعينه لشيئين بمنزلة وجود آ لـ حَـ ولـ دَ، ولم يُحمل أحدهما على الآخر إما بَتّهً(٣) وإما لا على كل، فليس(٤) وجوده لهما بشيء عام ـ مثال ذلك أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين(٥) هو معنى موجود للمتساوي الساقين وللمختلف الأضلاع لشيء(٦) عام. وذلك أن هذا(٧) موجود لهما بما هما(٨) شكل ما، لا بما هو كل واحد منهما. وهذا(٧) ليس هو دائماً على هذا الحال. وإلا، فليكن بَ وسط(٩) الشيء الذي به يوجد آ لـ حَـ ولـ دَ. فمن البيّن إذن أن بَ إما موجودة لـ حَـ ولـ دَ بشيء آخر عام، وذلك لشيء آخر، فإذن قد يقع بين حدّين(١٠) حدود من بلا نهاية. لكن ذلك غير ممكن، فبأمر عام ليس يلزم دائماً أن يكون شيء واحد بعينه موجوداً لأشياء كثيرة، إذ كان قد توجد أبعاد(١١) ما ليس بينهما أوساط. فأما أن تكون في جنس واحد بعينه ومن غير

---

(١) العنوان (- ك، م).

(٢) وإذ (+ ب).

(٣) بتاتاً (ب).

(٤) دائماً (+ ك)؛ في السرياني: فليس أبداً وجوده.

(٥) يقول يحيى النحوي إنه قد يوجد في بعض النسخ أن الزوايا الثلاث متساوية لأربع قوائم. ويقول إنه كان هذا حقاً، فإن الإشارة إنما هي واقعة على الزوايا الخارجة. وأما كيف ذلك، فإنّا نقوله بعد قليل في موضعه.

(٦) بشيء (ب).

(٧) هذه (ك).

(٨) هو (ك).

(٩) وسط (- ب).

(١٠) أي من ب والشيء الآخر (فوق).

(١١) أي مقدمات (فوق).

متجزئة بأعيانها. فقد يلزم إن كان الأمر العام مزمعاً[١٢] أن يكون من الأشياء الموجودة بذاتها، وذلك أنه لم تكن الأشياء التي تبيّن تتنقل من جنس إلى جنس آخر. ومن البيّن إذا ما وجدت آ لـ بَ إن وجد شيء ما متوسطاً فقد يتبيّن أن آ موجودة لـ بَ؛ واسطقسات هذا هي هذه وأمثالها، أعني جميع الأشياء التي ليس بينها أوساط. وذلك أن المقدّمات غير ذوات أوساط هي اسطقسات: إما كلها وإما الكلية[١٣] منها. وإن لم يكن أوسطاً[١٤]، فلا يكون برهان. لكن هذا[١٥] إنما هو طريق إلى المبادىء[١٦]. وكذلك[١٧] أيضاً إن كانت آ غير موجودة لـ بَ إن كان يوجد شيء ما متوسط أو ما هو أقدم آ غير موجودة له، فقد يوجد برهان، وإن لم يكن فليس يوجد، لكن مبلغ المبادىء والاسطقسات بمبلغ الحدود. وذلك أن المقدّمات التي عن هذه هي مبادىء البرهان. فكما أنه قد توجد مبادىء ما غير مبرهنة يتبيّن بها أن هذا[١٨] الشيء موجود[١٩] أمراً ما ويتبيّن بها أن هذا[٢٠] الشيء لهذا[٢١] الشيء، كذلك قد توجد مبادىء يبيّن بها أن هذا[٢٢] الشيء ليس هو موجوداً أمراً ما، ولا أيضاً هذا[٢٢] الشيء موجود لهذا[٢٣] الشيء. فتكون إذن

---

(١٢) أي الوسط الذي به يتبين وجود الأخير. . . هو من الأشياء (فوق).

(١٣) أي الكبرى (فوق).

(١٤) أوساط (ب)؛ يعني فبأوساط (فوق).

(١٥) هذه (ك).

(١٦) أي علم الاستقراء.

(١٧) أبو يحيى المروزي فسّر هذا، قال: يعني أن أسطقسات ومبادىء البرهان ليست فقط المقدمات غير ذوات الأوساط، بل وتلك الحدود التي الأوساط بينها. وذلك أنه إن كانت المقدمات التي فيها مبادىء فتلك أكبر جداً، كما أن في الطبيعيات ليس فقط الأربعة الأسطقسات هي المبادىء، بل الهيولى والصورة اللتان فيهما الأسطقسات مركبة.

(١٨) هذه (ك).

(١٩) أي الشيء المقدم لذات الشيء (فوق).

(٢٠) هذه (ك)؛ أي عن المقوّم لذات الشيء (فوق).

(٢١) لهذه (ك).

(٢٢) هذه (ك).

(٢٣) لهذه (ك).

مبادىء: بعضها لوجود الشيء، وبعضها لغير وجوده. ـ فمتى دعتِ الحاجة إلى البرهان فقد يجب أن يوجد ما يُحمل على بَ أو وليكن حَـ وتحمل على هذا ـ على ذلك المثال ـ آ. فإذا سلكنا دائماً هذا المسلك، فإنه لا سبيل إلى أن توجد مقدمة ولا في وقت من الأوقات، ولا أنه موجود أيضاً ما هو أكثر خروجاً[٢٤] من آ في باب البرهان، لكن يكون دائماً الأوسط متصلاً متكاثـفاً حتى ينتهي الأمر إلى أن تكون الحدود غير منقسمة وواحداً. وهو واحد متى لم يكن ذا وسط، والمقدمة الواحدة على الإطلاق هي التي لا وسط لها. وكما أن في سائر الأمور الأُخَر المبدأ فيها هو شيء بسيط، وهذا ليس هو واحداً بعينه في جميع المواضع[٢٥] لكنه في الثقل هو منا، وفي اللحن هو ربع الطنينة، وهو في أشياء مختلفة مختلف، كذلك في القياس يكون ذلك
- 85a - الواحد هو المقدمة غير ذات وسط، وفي البرهان والعلم العقل. فأما في المقاييس التي تبرهن أنه موجود فليس يقع خارجاً ولا واحد[٢٦].

(٢١٥ب) وأما في السالبة[٢٧] فحيث يكون موجود لشيء ما فولا واحد من هذا يقع خارجاً ـ مثال ذلك إن كانت آ لـ بَ بتوسط حَـ فإنه إن كانت حَـ موجودة لكل بَ، و آ ولا على شيء من حَـ، إن دعتك ضرورة الحاجة أيضاً[٢٨] إلى أن يكون[٢٩] يوجد[٣٠] آ ولا على شيء من حَـ، فقد يجب أن يوجد حدّ أوساط بين آ و حَـ؛ وهذا[٣١] المأخذ نسلكه دائماً. وَإن[٣٢] دعت الضرورة

---

(٢٤) خارج عن (فوق).

(٢٥) الأشياء (فوق).

(٢٦) واحداً (ب).

(٢٧) أي المقدمة الصغرى، إذ هي موجبة (فوق).

(٢٨) الحاجة أيضاً (– ب).

(٢٩) تكون (ب)؛ يعني أن يبيّن في الشكل الأول.

(٣٠) يوجد (– ب).

(٣١) هذه (ك).

(٣٢) فإن (ب)؛ قد انتقل إلى السوالب الكائنة في الشكل الثاني، ويضع للمثال الضرب بَ دَ من الشكل الثاني (فوق).

إلى أن يبيّن أن دَ ليست موجودة لـ هَـ بأن[٣٣] حَـ موجودة لكل دَ وغير موجودة لشيء من هَـ أو ليست لكلها، فإن هَـ خارج من هَـ لا يقع[٣٤] ولا في وقت من الأوقات. وهذا[٣١] هو الذي لا يجب أن يكون موجوداً له. وأما[٣٥] الضرب[٣٦] الثالث فليس لك أن تسلك إلى خارج من ذلك الذي تسلبه[٣٧].

---

(٣٣) فإن (ك).

(٣٤) أي الوسط (فوق)؛ ينبغي أن نفهم هاهنا أنه لا يقع الوسط تحت هَـ.

(٣٥) في (+ ك).

(٣٦) أي الشكل (فوق).

(٣٧) . . . في الضرب الثالث فليس لك أن تسلك خارجاً من الموجبة، ولا أيضاً خارجاً من ذلك الذي تسلبه (فوق).

ـ ٢٤ ـ

[فضل البرهان الكلي][١]

ولما كان البرهان منه كلي ومنه جزئي، ومنه حملي[٢] ومنه سالب ـ ففي ذلك مواضع للشك: وهو أي البرهانين ليت شعري أفضل! وكذلك قد نتشكك في البرهان الذي يقال إنه برهاني، وفي الذي يسوق الكلام إلى ما لا يمكن[٣]. ولعلّ قوماً يظنون[٤] أن البرهان الجزئي هو أفضل عندما يجعلون بحثهم لهذه الطريق. قالوا: إن كان البرهان الذي به نعلم أكثر[٥] هو برهاناً[٦] أفضل ـ وذلك أن هذا[٧] هو فضيلة البرهان ـ وقد يعلم كل واحد[٨] متى علمناه بذاته أكثر[٩] من علمنا به عند نظرنا إليه بشيء آخر، مثال ذلك: علمنا بأن قورسقوس هو موسيقار، متى كان[١٠] قورسقوس موسيقاراً أكثر من علمنا به مما هو[١١] إنسان[١٢]. وكذلك في تلك الأُخَر الباقية.

---

(١) العنوان (− ك، م).

(٢) أي موجب (فوق).

(٣) جملة: «فلنبحث أولاً عن البرهان الكلي والجزئي، فإذا ما نحن كشفنا أمر هذين ففي عزمنا أن نتكلم في البرهان المستقيم، وفي السائق إلى ما لا يمكن» (+ ب).

(٤) وقوم يظنون (فوق).

(٥) أوكد. . أفضل (فوق).

(٦) برهان (ك).

(٧) هذه (ك).

(٨) أي كل شيء (فوق).

(٩) أوكد (فوق).

(١٠) بأن يكون (فوق).

(١١) فهو (ك).

(١٢) سرياني: مما هو إنسان موسيقار.

وأما[13] البرهان الكلي فإنه إنما يبيّن ما هو ذلك الآخر، وليس ما[14] ذلك الشيء[15] الذي اتفق[16] أن يكون هو يبيّن ـ مثال ذلك: البرهان على المثلث المتساوي[17] الساقين لا بما هو متساوي الساقين، لكن بما هو مثلث[18].

وأما البرهان الجزئي فإنما يبيّن ذلك الشيء الذي هو، فإن كان البرهان الذي يبيّن ذاته[19] هو أفضل، وهذا[20] هو البرهان الجزئي أكثر من الكلي، فالبرهان الجزئي أفضل من الكلي. ـ وأيضاً إن كان الكلي ليس هو شيئاً خارجاً عن الأوحاد والجزئية، والبرهان يوهمنا أن هذا[20] هو شيء غير الذي يكون البرهان فيه، وأن هذه الطبيعة هي شيء موجود في الأشياء الموجودة ـ مثال ذلك أن المثلث هو شيء خارج عن هذا[21] المثلث وهذا المثلث، وأن الشكل هو خارج عن هذا وهذا، وأن العدد خارج عن هذا العدد وهذا العدد؛ وكان البرهان على ما هو موجود أفضل من البرهان على ما ليس هو موجوداً؛ وكان البرهان الذي[22] لا يكون سبباً للخدعة والضلالة أكثر من الذي يكون سبباً لذلك، وكان البرهان الكلي هذه حاله[23]، وذلك أنهم إنما ينسون إذا ما أصنعوا[24] إلى بين أيديهم مثل البرهان على التناسب ـ مثال ذلك: أن أي شيء كان[25] أبيَن[26] كان مثل هذا هو

---

(١٣) أي أنه إذا برهن أن زيداً ضحّاك، إنما الضحاك لشيء آخر هو الإنسان.

(١٤) ما (– ب).

(١٥) الشيء (+ ب).

(١٦) أي زيد.

(١٧) أو أن الزوايا الثلاث مساوية لقائمتين.

(١٨) أي لم يلزم المساوي الساقين هذا من نفس ذاته، بل من شيء آخر، أعني المثلث.

(١٩) بذاته (ب).

(٢٠) هذه (ك).

(٢١) هذه (ك)؛ وهكذا في سائر النص.

(٢٢) الذي (– ب).

(٢٣) أي أنه سبب للضلالة.

(٢٤) أمعنوا (ب).

(٢٥) كان (– ك، ب).

(٢٦) أبين (– ب).

متناسب، وهذا[٢٧] هو لا خط ولا عدد أيضاً ولا مجسّم ولا سطح، لكن
85b - شيء آخر غير هذه، خارجاً[٢٨] عن هذه. فإن كان البرهان الكلي هو في هذا المعنى[٢٩] أكثر، وهو على ما هو موجود أقل من الجزئي، وقد يركُز فينا ظنًّا كاذباً فيكون البرهان الكلي أخسّ من الجزئي. فنقول في هذا: أمّا أوّلاً فليس[٣٠] أحد القولين في الكلي أكثر[٣١] مما هو في الجزئي. وذلك أنه إن كان القول بأن الزوايا مساوية لقائمتين ليس هو بما هو متساوي الساقين، لكن بما هو مثلث، فالذي يعلم أنه متساوي الساقين علمه به أقل من الذي يعلم أنه مثلث[٣٢] إن كان إنما يبيّن[٣٣] بعد أن يأخذ[٣٤] ما ليس هو له[٣٥] بما هو[٣٦] مثلث[٣٧]، فليس يكون برهان. فإن كان يبيّن لما هو موجود له[٣٨]، فالذي يعلم كل واحد بما هو كل واحد فقد يعلمه أكثر. فإن كان إذن المثلث هو أكثر[٣٩]، وكان القول[٤٠] واحداً بعينه، وليس معنى المثلث[٤١] على طريق الاتفاق في الاسم. وقد يوجد معنى ما لكل مثلث، وليس وجود
(٢١٦ب) مثل هذه[٤٢] الزوايا له بما هو متساوي الساقين، لكن ذلك المتساوي الساقين

---

(٢٧) أي الكلي (فوق).
(٢٨) خارج (ب).
(٢٩) أي أنه يأخذ ما ليس هو موجوداً على أنه موجود.
(٣٠) أي إحدى الحجتين وهي الحجة الثانية من حجج الخصوم في أن البرهان الجزئي أفضل من الكلي (فوق).
(٣١) أقل (ب).
(٣٢) وبالكلية (+ ب).
(٣٣) وبالجملة. . . أي الذي يبرهن (فوق).
(٣٤) أي محمول (فوق).
(٣٥) أي للمثلث (فوق).
(٣٦) بما هو (– ب).
(٣٧) أي كل أنه موجود له (فوق).
(٣٨) أي المبرهن (فوق).
(٣٩) أي أنه إذا كان المثلث أطلق في أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين أكثر من المتساوي الساقين.
(٤٠) الحد (بِ).
(٤١) أي المطلق.
(٤٢) أي أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين (فوق).

إنما هو[٤٣] مثلث. فالذي يُعلم إذن كلياً هو بما هو به[٤٤] موجود أكثر علماً مما هو عالم به على طريق الجزئي. فالبرهان الكلي إذاً أفضل من الجزئي[٤٥].

وأيضاً[٤٦] إن كان الأمر الكلي هو قولٌ[٤٧] ما واحداً وليس هو على طريق الاتفاق في الاسم، فليس[٤٨] بوجوده بأقل الأوحاد من الجزئية[٤٩]، لكن أكثر أيضاً بمبلغ ما هي فيه غير فاسدة، والجزئية خاصة هي فاسدة. وأيضاً ليس يدعو أوّلاً ضرورة واحدة من طريق أنه يدل على[٥٠] أنْ يظنّ أنّ هذا[٥١] هو شيء خارج عن هذه. وذلك أن الحال في ذلك ليست أكثر مما في سائر الأشياء الأُخَر التي هي جميع الأشياء التي ليس تدل على شيء إلاّ: إما كيفية، وإما مضاف، وإما يفعل، وسائر ذلك. فإن كان الظن بهذا ضرورياً، فليس اللوم راجعاً على البرهان، لكن على الذي يُنْصِت.

وأيضاً[٥٢] إن كان البرهان قياساً[٥٣] على العلة وعلى لِمَ هو[٥٤]، وكان الكلي في باب العلة أكثر ـ وذلك أن ما يوجد له الشيء بذاته هذا[٥٥] هو العلة له؛ وكأن[٥٦] الكلي هو الأول ـ والكلي[٥٧] إذن هو علة. فإذن هذا[٥٥] البرهان أيضاً أفضل، إذ كان بيانه عن العلة وعن لِمَ الشيء.

---

(٤٣) بما هو بما هو (ك).
(٤٤) به (– ك).
(٤٥) من الجزئي (– ب).
(٤٦) حل الشك الثاني (فوق).
(٤٧) قولاً (ب).
(٤٨) وليس (ك).
(٤٩) فليس وجوده بأقل من الأوحاد والجزئية (ب).
(٥٠) واحد (+ ب).
(٥١) هذه (ك).
(٥٢) قد أخذ يبيّن أن البرهان الكلي أفضل (فوق).
(٥٣) أي هو قياس يبرهن على أن هذا موجود لهذا بوسط هو علة.
(٥٤) إنما زاد: وعلى لِمَ هو، لأن هذه العلة ـ وهي الكمالية ـ هي أشرف العلل.
(٥٥) هذه (ك).
(٥٦) كأنّ (ب).
(٥٧) فالكلي (ك).

وأيضاً[٥٨] نطلب لِمَ الشيء إلى أن ننتهي إلى هذا، وحينئذٍ نظن ونرى[٥٩] أنّا قد علمنا متى لم يوجد شيء آخر من أجله خارجاً عنَ هذه[٦٠] إما أن يكون كائناً أو يوجد وجوداً، وذلك أنه بهذا[٦١] النحو هو آخر ونهاية ـ مثال ذلك[٦٢] نحو: ماذا جاء[٦٣] فيقال: لكيما يأخذ المال؛ وهذا[٦٤] ليقضي غريمه الدَّيْن؛ وهذا[٦٤] لكيما لا يظلم.

فإذا[٦٥] أمعنّا على هذا النحو متى لم يكنِ من أجل شيء آخر، ولّا على أنه[٦٦] لشيء آخر، فقد هوّل أن مجيئه كان من أجل هذا كالأخير لما يكون ولما هو موجود. وأنّا حينئذٍ نعلم خاصة لماذا جاء[٦٧]. ـ فإذا[٦٨] كان الأمر في سائر العلل وفي لِمَ[٦٩] الشيء يجري على هذا المثال[٧٠]، وكان في جميع[٧١] العلل التي هي على هذا النحو علل، على أنها نحو ماذا هكذا لعلم[٧٢] خاصة، فإذن[٧٣] في تلك الأُخَر أيضاً الباقية[٧٤] (٢١٧أ) حينئذٍ يعلم أكثر[٧٥] متى لم[٧٦] يوجد هذا من أجل شيء آخر. فمتى[٧٧] علمنا أن الزوايا الخارجة مساوية لأربع قوائم من قِبَل أنه متساوي

---

(٥٨) فإنما (+ ك).

(٥٩) ويرى (ك).

(٦٠) خارجاً عن هذا من أجله (ب).

(٦١) بهذه (ك).

(٦٢) ذلك (− م).

(٦٣) (به)؟ (+ ب).

(٦٤) وهذه (ك).

(٦٥) وإذا (ك).

(٦٦) على أنه (− ب).

(٦٧) والحمد للّه الواحد الحق. بسم الله الرحمٰن الرحيم. الثالث من الغير الحقيقية (+ ك).

(٦٨) فإن (ب).

(٦٩) لِمَ (ـ ك).

(٧٠) أي على مثل ما جرى في العلة الكمالية (فوق).

(٧١) اللحة (+ ك).

(٧٢) تعلم (ب).

(٧٣) فإذاً (ب).

(٧٤) أي العلة الصورية والمادية والفاعلة (فوق).

(٧٥) خاصة (فوق).

(٧٦) منى (ك).

(٧٧) يريد أن يبين من العلة التي هي الصورة والفاعل.

الساقين[٧٨]، فذلك ناقص. ولماذا هو بما هو متساوي الساقين، فيقال: إنه
86a - من أجل أنه مثلث؛ وهذا من أجل أنه شكل مستقيم الخطوط. وإن كان
هذا[٧٩] ولا يوجد حينئذٍ شيء آخر هو من أجله، فحينئذ نعلم أكثر؛ والكلي
أيضاً فحينئذ[٨٠] نعلمه. فالكلي إذاً[٨١] أفضل.

وأيضاً كل ما كان جزئياً فوقوعه إلى ما لا نهاية. وأما الكلي فمصيره إلى شيء بسيط ونهاية. والأمور أما بما هي بلا نهاية فهي غير معلومة؛ وأما بما هي متناهية فهي معلومة. فهي إذاً من طريق الكلية أكثر معلومة مما هي كذلك من طريق الجزئية. فالأشياء الكلية إذاً هي في باب ما هي مبرهنة أكثر. والأشياء التي هي مبرهنة أكثر برهانها[٨٢] أكثر، إذ كانت المضافات معاً تكون أكثر. فالكلي إذن[٨٣] أكثر من قِبَل أنها[٨٤] برهان هو أكثر.

وأيضاً إن كان البرهان الذي يُعلم به هذا الشيء وشيئاً آخر هو آثر من الذي إنما يُعلم به هذا فقط؛ وكان الذي عنده علم الكلي قد يعلم الجزئي أيضاً، وأما هذا فلا يعلم الكلي. فالكلي إذن على هذا القياس آثر.

وأيضاً فإن البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يُبرهَن بأوسط هو أقرب إلى المبدأ؛ والذي هو أقرب إلى المبدأ[٨٥] غير ذي وسط وهذا[٨٦] هو المبدأ. فإن كان إذن البرهان الذي هو من المبدأ[٨٧] أكثر[٨٨] استقصاءً ويقيناً من الذي ليس هو من المبدأ، وكان الذي هو من المبدأ أكثر من الذي هو منه أقل، وكان هذا[٨٩] هو الذي أكثر كلياً، فالكلي[٩٠] إذن هو أفضل.

---

(٧٨) للساقين (ك).
(٧٩) هذه (ك).
(٨٠) حينئذٍ (ك).
(٨١) إذن (ك)؛ وهكذا في سائر النص.
(٨٢) برهاناً (ب).
(٨٣) فالكلية إذاً (ب).
(٨٤) أنه (ك).
(٨٥) هو (+ ك، ب).
(٨٦) وهذه (ك).
(٨٧) جملة: «غير ذي وسط... من المبدأ» (ـ ب).
(٨٨) هو أكثر (ك).
(٨٩) هذه (ك).
(٩٠) والكلي (ك).

مثال ذلك: إن كان يجب أن نبيّن أن آ على دَ، والأوساط هي التي عليها بَ حَـ التي قُبلت[٩١]، وكانت بَ أعلى؛ فالبرهان إذن[٩٢] الذيَ يكون بهذا[٩٣] هو أكثر كلية.

إلا أن بعض الأقاويل[٩٤] في هذا هي منطقية[٩٥]. وأما ما منه يُعلم (٢١٧ب) خاصة أن الكلي أكثر وأحق، ففي المقدمات. وذلك أنه إذا ما كانت لنا الأولى فقد نعلم ـ بنحو ما الأخيرة[٩٦] ـ أيضاً، ونحن مقتنون لها بالقوة. مثال ذلك إن كان الإنسان يعلم أن كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين، فهو يعلم بنحو ما أن زوايا المتساوي الساقين أيضاً مساوية لقائمتين. فهو يعلم بالقوة ـ وإن لم تكن له خبرة ـ بأن المتساوي الساقين هو مثلث. وأما الذي له هذه المقدّمة فليس عنده علم بالكلية بتة، لا بالقوة ولا بالفعل أيضاً. و[٩٧] الكلي هو[٩٨] معقول[٩٩]. وأما الجزئي فيؤول[١٠٠] أمره إلى الحس.

---

(٩١) التي قبلت (– ك)؛ قيلت (ب).

(٩٢) إذاً (ب).

(٩٣) بهذه (ك).

(٩٤) التي قبلت (+ ك).

(٩٥) أي عامية (فوق).

(٩٦) الأخيرة (– ب).

(٩٧) و (– ك).

(٩٨) فهو (ك).

(٩٩) مقبول (ك).

(١٠٠) قبول (ك).

ـ ٢٥ ـ

[فضل البرهان الموجب][١]

فهذا[٢] مبلغ ما يقوله[٣] في أن البرهان الكلي أفضل من الجزئي.

فأما أن البرهان[٤] أفضل من السالب. فمن هاهنا نعلم ذلك: لكن[٥] البرهان الأفضل هو الذي يكون بعد أن يكون تلك الأشياء الأُخَر الباقية وهي المصادرة والأصول[٦] الموضوعة، هو الكائن[٧] من مقدّمات[٨] أقل. وذلك أنه إن كنّا نعلم على مثال واحد فأن نعلم على جهة هي أوجز وأقرب بهذه[٩] تكون، وهذا[١٠] آثر. وقول هذه المقدمة ـ وهي أن العلم من الأشياء التي هي أقل هو أفضل بالجملة هو[١١] هذا، وهو أنه إن كانت الأوساط في باب ما هي معلومة على مثال واحد، وكانت التي هي أقدم هي أعرف؛ فليكن
البرهان الواحد بأوساط هي: بَ، حَـ، دَ ـ على أن آ موجودة لـ هَـ. وليكن 86b
برهانٍ آخر بأوساط[١٢] زَ حَ ـ على أن آ موجودة لـ هَـ ـ فوجود آ لـ دَ وآ لـ هَـ هو على مثال[١٣] واحد. ووجود آ لـ دَ أقدم وأعرف من وجود آ لـ هَـ،

(١) العنوان (– ك، م).

(٢) فهذه (ك).

(٣) نقوله (ب).

(٤) البرهاني (ب)؛ أي الموجب.

(٥) ليكن (ب).

(٦) جملة: «هو الذي... الأصول»، وردت هكذا: «هو الذي هو من المصادرات، أو من الأصول» (ب).

(٧) أو (ب).

(٨) هي (+ ب).

(٩) لهذه (ب).

(١٠) هذه (ك)؛ وهكذا في سائر النص.

(١١) بالجملة: وهو بالكلية(ب).

(١٢) هي (+ ك).

(١٣) أي موجبتين.

وذلك أن هذا بذاك يتبيّن. وما بتوسطه يتبيّن الشيء هو أكثر تصديقاً. فالبرهان إذن الكائن[١٤] بأشياء هي أقل وتلك الأُخَر[١٥] الباقية هي موجودة بأعيانها، هو أفضل.

فكلا البرهانين[١٦] يتمّان[١٧] بثلاثة حدود ومقدّمتين، لكن ذلك[١٨] البرهان يأخذ أن الشيء موجود. وأما هذا[١٩] فيأخذ أنه موجود[٢٠] وغير موجود؛ فإذن[٢١] بأشياء كثيرة، فهو إذن أخسّ.

وأيضاً فمن قِبَل أنه قد يتبيّن[٢٢] أنه لا يمكن أن يكون قياس وكلا[٢٣] المقدّمتين سالبتين[٢٤]، بل قد[٢٥] يجب أن تكون حال إحدى المقدّمتين (٢١٨أ) هذه[٢٦] الحال، وتكون الأخرى أنه موجود[٢٧].

وأيضاً مع هذا فقد[٢٨] يجب أن يوجد هذا[٢٩] المعنى: وهو أن القضايا الموجبة، إذا زائد[٣٠] البرهان، قد يلزم ضرورة أن تكون كثيرة. وأما السوالب فلا يمكن أن تكون في كل قياس أكثر من مقدّمة واحدة ـ: فلتكن آ غير موجودة لشيء مما عليه بَ؛ ولتكن بَ لكل حَـ؛ فإن احتيج إلى أن تنمّى وتزيد المقدّمتين[٣١] كلتيهما[٣٢]، فقد يجب أن نجعل بين آ بَ حدًّا أوسط، وليكن هذا دَ؛ وبين بَ حَـ، هَـ ـ فمن البيّن إذن[٣٣] أن هَـ هي موجبة؛ وأما

---

(١٤) إذن الكائن، مكرّر (م).
(١٥) أي شروط المقدمات (فوق).
(١٦) أي الموجب والسالب.
(١٧) يتمّ (ب).
(١٨) أي الموجب (فوق).
(١٩) هذه (ك)؛ أي السالب (فوق).
(٢٠) أي مقدمة موجبة (فوق).
(٢١) فإذاً (ب).
(٢٢) في الفصل الأول من المقالة الأولى من كتاب القياس.
(٢٣) وكلتا (ب).
(٢٤) سالبة (ب).
(٢٥) قد (– ب).
(٢٦) أي سالبة (فوق).
(٢٧) أي موجبة (فوق).
(٢٨) قد (فوق).
(٢٩) هذه (ك).
(٣٠) تريد (ب).
(٣١) المقدّمتان (ب).
(٣٢) كلتاهما (ب).
(٣٣) إذاً (ب).

دَ فهي على بَ موجبة؛ وأما عند آ فهي سالبة. وذلك أن دَ على كل بَ، وآ قد يجب أن تكون ولا على شيء من دَ. فتكون إذن[٣٤] المقدمة السالبة واحدة وهي آ دَ. ـ وعلى هذه الجهة بعينها يكون في المقاييس الأُخَر[٣٥] أيضاً. وذلك أن الأوسط[٣٦] الذي بين الحدين الموجبين دائماً قد يلزم أن يكون موجباً من كلى الجنبين[٣٧]. وأما الذي بين السالب فهو سالب من إحدى الجهتين. ولهذا السبب هذه[٣٨] المقدّمة[٣٩] تكون هكذا[٤٠]. وأما المقدّمات الأُخَر الباقية فهي موجبات. فإن كان ما من أجله يكون البرهان هو أعرف وأصدق، وكان[٤١] السالبة تتبيّن بالموجبة، وكانت هذه لا تتبين بتلك ـ إذ كانت أقدم وأعرف وأصدق ـ فهي إذن أفضل.

وأيضاً لما كان مبدأ القياس هي المقدمة الكلية غير ذات وسط، وكانت هذه إما في البرهانية موجبة، وإما في السالب سالبة، أعني المقدّمة الكلية، وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه ـ إذ كانت السالبة إنما تُعرف من الموجبة، وكانت الموجبة أقدم من السالبة، كما الموجود أقدم من
غير الموجود ـ فإذن[٤٢] مبدأ الموجبة[٤٣] البرهانية[٤٤] أفضل من مبدأ (٢ب
البرهان السالب، والتي تستعمل مبادىء أفضل هي أفضل.

وأيضاً هي أشرف. وذلك أنه لا سبيل إلى أن يكون البرهان السالب من غير المبرهن الموجب[٤٦].

---

(٣٤) إذن (– ك).
(٣٥) أي التي في الشكل الثاني والثالث (فوق).
(٣٦) الأوساط (ك).
(٣٧) كلتا الحيثيتين (ب).
(٣٨) ولهذه (ك).
(٣٩) أي السالبة (فوق).
(٤٠) أي واحدة (فوق).
(٤١) وكانت (ك، ب).
(٤٢) فإذاً (ب).
(٤٣) الموجبة (– ب).
(٤٤) الموجبة (فوق).
(٤٥) الإيجاب (فوق).
(٤٦) الموجب (– ب).

— ٢٦ —

[فضل البرهان المباشر على البرهان السائق إلى المحال][١]

- 87a - ولما كان البرهان الموجب أفضل من السالب فمن البيّن أنه أفضل من البرهان السايق[٢] إلى المحال، وقد يجب أن تنظر[٣] ما الفرق بينهما. فلتكن آ غير موجودة لشيء مما[٤] توجد له بَ؛ ولتكن بَ موجودة لكل حَـ؛ فقد يلزم أن تكون آ غير موجودة لشيء من حَـ[٥]. فإذا أخذت الحدود بهذا[٦] النحو يكون سالباً برهانياً وهو أن آ غير موجودة لـ حَـ، وأما السايق[٧] إلى المحال فهذا[٨] حالته[٩]: إن احتيج أن يبيّن أن آ غير موجودة لـ بَ، فقد يجب أن يؤخذ أنها موجودة؛ وبَ لـ حَـ، فقد يلزم إذن أن تكون آ[١٠] موجودة لـ حَـ. وليكن هذا معلوماً مقرًّا أنه غير ممكن. فليس يمكن إذن أن توجد آ لـ بَ. وإن[١١] كان مقرًّا بأن بَ موجودة لـ حَـ فإن آ لا يمكن أن توجد لـ بَ[١٢]، فترتيب الحدود في كلى[١٣] البرهانين على مثال واحد.

---

(١) العنوان (– ك، م).
(٢) السائق (ب).
(٣) ننظر (ب).
(٤) من ما (ك).
(٥) دَ (ب).
(٦) بهذه (ك).
(٧) السائق (ب).
(٨) فهذه (ب).
(٩) حاله (ك، ب).
(١٠) غير (+ ب).
(١١) فإن (ك).
(١٢) آ بَ (م).
(١٣) كلا (ب).

والفرق بينهما هو في هذا[١٤] المعنى وهو: أيّ القضيتين[١٥] أعرف من السالبتين؟ أترى أن آ غير موجودة لـ بَ، أو أن آ غير موجودة لـ حَـ؟ فمتى كانت النتيجة أعرف بأنها ليست موجودة، فقد يكون البرهان السايق[٧] إلى المحال. وأما متى كانت القضية التي في القياس، فبرهانياً. وأنّ آ غير موجودة لـ بَ هي أقدم عند الطبيعة من آ حَـ، إذ كانت التي عنها تكون النتيجة أقدم منها، والقضية القائلة أن آ غير موجودة لـ حَـ فهي[١٦] نتيجة. وأما آ بَ، فالتي عنها تكون النتيجة.

وليس يلزم، إن ارتفع شيء ما، أن يكون هذا[١٧] نتيجة وتلك هي التي
٢أ) منها؛ لكن إنما يكون ما منه يكون القياس متى ما كانت حاله هذه الحال،
وهي أن يوجد إما كالكل عند الجزء، أو كالجزء عند الكل. ومقدّمتا آ حَـ
و آ بَ ليس حالهما بعضها[١٨] عند بعض هذه الحال.

فإن كان البرهان الذي يكون بمقدّمات هي أعرف وأقدم هو أفضل،
٢أ) وكان كلا البرهانين مصدّقين[١٩] بأنه ليس يوجد الشيء، غير أن تلك إنما
تكون بما هو أقدم، وتلك الأخرى[٢٠] بما هو أشدّ تأخراً، فالبرهان السالب
أفضل من السايق[٢١] إلى المحال. فما هو إذن[٢٢] أفضل من هذا، وهو
الإيجاب، من الظاهر أنه أفضل أيضاً من البرهان السايق إلى المحال.

---

(١٤) هذه (ك).

(١٥) أي المقدمة والنتيجة التي في القياس المستقيم (فوق).

(١٦) هي (ك).

(١٧) هذه (ك).

(١٨) بعضهما (ب).

(١٩) مصدقاً (ب).

(٢٠) (الأخر) (ب).

(٢١) السائق (ب).

(٢٢) (يكون) (ب).

ـ ٢٧ ـ

[شروط العلم الفاضل][١]

وقد يكون العلم أكثر استقصاءاً ويقيناً من علم، وافر[٢] العلم[٣] بأن الشيء موجود، والعلم بلِمَ الشيء الذي هو هو بعينه، لا العلم بأنّ الشيء الذي هو خلو من العلم بلِمَ الشيء. والعلم أيضاً الذي ليس هو على شيء موضوع[٤]: مثال ذلك علم الأعداد أكثر استقصاءاً[٥] لمن[٦] علم تأليف[٧] اللحون. والعلم أيضاً الذي يكون من أشياء هي أقل، أكثر استقصاءاً ويقيناً من الذي يكون بالزيادة: مثل إن علم العدد أكثر استقصاءاً وتبيّناً[٨] من علم الهندسة. وأعني بقولي «بالزيادة» مثل أن الوحدة هي ذاتٌ لا وضع لها؛ وأما النقطة فهي ذات[٩] قد قبلت وضعاً[١٠]: وهذا[١١] على طريق الزيادة.

---

(١) العنوان (– ك، م).

(٢) وأقدم (ب).

(٣) العلم (العلم) (ب).

(٤) أي ليس هو في شيء محسوس هيولاني.

(٥) ويقيناً (+ ب).

(٦) من (ب، ك).

(٧) لأن العددي ينظر في الأعداد بذاتها، والموسيقي ينظر فيها من حيث هي ملابسة لأنها الصور مثلاً والنغم.

(٨) ويقيناً (ب).

(٩) جوهر (فوق).

(١٠) قولنا في النقطة إنها ذات وضع هو كما كالزيادة على الذات، فيحصل لها من هذا كالتركيب، وتكون الوحدة أبسط منها، لأنها ذات لا وضع لها، وإنما سمّي الوحدة والنقطة جوهراً على رأي الفيثاغوريين.

(١١) هذه (ك).

ـ ٢٨ ـ

[وحدة العلوم وتنوّعها][١]

وأما العلم الواحد فهو الذي يبيّن في جنس واحد جميع الأشياء المركّبة من مبادىء أُوَل وهي أجزاء لهذه، أو[٢] الأشياء[٣] اللازمة لها بذاتها.

وأما العلم الذي هو مخالف لعلم آخر فجميع العلوم التي مبادئها ليس 40
منها بأعيانها، ولا تلك الأُخَـر أيضاً من تلك الأُخَر[٤]. وعلامة هذا[٥] إذا 87 -
أمعنّا إلى مبادىء غير مبرهنة، وذلك أنه قد يجب أن تكون هذه في[٦] الجنس بعينه الذي توجد فيه الأشياء التي تُبرهَن. ودليل هذا أيضاً إذا كانت الأشياء التي بها تتبيّن هي في الجنس بعينه ومتناسبة.

---

(١) العنوان (ـ ك، م).

(٢) و (ك).

(٣) يعني أن العلم الواحد هو الذي براهينه على الأشياء اللازمة لجنس واحد بذاته ومن مبادىء واحدة بأعيانها.

(٤) أيضاً من تلك الأُخَر (ـ ب).

(٥) هذه (ك).

(٦) هي (ب).

— ٢٩ —
[تعدد البراهين][١]

وقد يمكن أن تكون على شيء واحد براهين كثيرة، وليس إنما يكون ذلك بأن يؤخذ الحد الأوسط من رتبة واحدة بعينها فقط. مثل[٢] ذلك أن
٢١٩ب) توجد[٣] الأوسُط[٤] بين آ و بَ: حَـ و دَ و زَ[٥]، لكن بأن يؤخذ من رتبتين مختلفتين. مثال ذلك: لتكن آ المتغيّر والذي عليه حَـ[٦] المتحرّك، والذي عليه بَ القابل للذة؛ وأيضاً لتكن جَ القابل للسكون؛ فحق أن يقال حَـ[٦] على بَ، و آ أيضاً على دَ، وذلك أن قابل اللذة هو متحرّك؛ والمتحرّك هو متغيّر. وأيضاً حق أن يُحمل[٧] آ على حَـ و حَـ على بَ. وذلك أن كل ما يقبل اللذة قد يقبل السكون، والقابل للسكون قد يتغيّر. فيكون القياس إذاً بأوساط مختلفة ليست[٨] من رتبة واحدة. غير أنه ليس يكون ذلك بألاّ يكون ولا واحد من الوسطين محمولاً[٩] على الآخر، إذ كان قد يلزم أن يوجد كلاهما لشيء واحدٍ بعينه.

وقد يجب أن نبحث في الشكلين الآخرين الباقيين على كم جهة يمكن أن يكون قياس لشيء واحد بعينه.

---

(١) العنوان (– ك، م).
(٢) مثال (ك).
(٣) يوجد (ب).
(٤) الأوسط (ك)؛ الأوساط (فوق).
(٥) و زَ (– ك).
(٦) دَ (ب).
(٧) (أن يقال) (ب).
(٨) ليس (ك).
(٩) محمول (ب).

ـ ٣٠ ـ

[الأشياء التي بالإتفاق لا تكون موضوع برهان][(١)]

فأما الشيء الذي عن الاتفاق فلا علم به بالبرهان؛ إذ كان الأمر الذي بالاتفاق ليس هو ضرورياً ولا على أكثر الأمر، لكن ما يكون[(٢)] خارجاً عن هذين. وأما البرهان فهو على أحد هذين: وذلك أن كل قياس إنما يكون إما بمقدمات ضرورية، وإما بمقدمات هي على أكثر الأمر. فإن كانت المقدمات ضرورية فالنتيجة هي أيضاً[(٣)] ضرورية؛ وإن كانت على أكثر الأمر فالنتيجة أيضاً هذه حالها. ولذلك إن كان ما يكون بالإتفاق ليس هو على أكثر الأمر ولا هو ضرورياً[(٤)] أيضاً، فليس يكون عليه برهان.

---

(١) العنوان (- ك، م).

(٢) هو (+ ك).

(٣) أيضاً هي (ك).

(٤) ضروري (ب).

— ٣١ —

[امتناع البرهان بطريق الحسّ][١]

وأيضاً لا سبيل إلى قبول العلم بالحسّ. وذلك أنه إن كان الشيء بشيء[٢] مثل هذا وليس[٣] بهذا[٤]، لكن قد يلزم أن يكون الإحساس بهذا[٤] الشيء وأين والآن، وأما الكلي والذي هو في كل شيء، فليس بد من[٥] أن يقع فيه الإحساس[٦]، إذ كان ليس هو لهذا[٧]، ولا هو الآن أيضاً؛ والأمر[٨] ما كان يكون كلياً. وذلك أنّا إنما نقول إنه كلي[٩] إلا من الذي هو دائماً[١٠] وفي كل موضع[١١]. فلما كانت البراهين من الأشياء الكلية، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البيّن أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس، بل معلوماً[١٢] أنه لو كان يوجد[١٣] السبيل أن[١٤] الإحساس بأن المثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين[١٥]، كنا نطالب بالبرهان على هذه[١٦]، وليس كما يقول قومٌ إنّا قد كنا نكون عالمين به. وذلك أنّ الحسّ قد يلزم أن يكون للأوحاد والأشياء الجزئية. وأما العلم فإنما هو العلم لشيء كلي.

---

(١) العنوان (– ك، م).
(٢) (الحس) لشيء هو (ب).
(٣) هو (+ ب).
(٤) بهذه (ك).
(٥) يمكن (ب).
(٦) بالإحساس (ب).
(٧) لهذه (ك).
(٨) وإلا (ب).
(٩) كل الأمر (ب) إنه (فوق).
(١٠) دائم (ب).
(١١) أي شيء (فوق).
(١٢) معلوم (ب).
(١٣) وجد (ب).
(١٤) إلى (ب، ك).
(١٥) لقد (+ ب).
(١٦) هذا (ب).

ولهذا(١٧) السبب فإنّا ولو كنا حاصلين فوق القمر وكنا نعاين أن الأرض يستره(١٨)، لما كنا نعلم علة الكسوف. وذلك أنّا إنما نحس حينئذٍ أنه قد 88a - أظلم الآن؛ وما كنا بالذين نعلم بالكلية لِمَ، إذ كان الحس ليس هو للأمر الكلي. لكن(١٩) من المشاهدة بأن هذا(٢٠) الشيء قد عرض مرات كثيرة إذا تصيدنا الكلي كنا نقتني برهاناً؛ إذ كان الكلي يظهر من جزئيات كثيرة.

والكلي(٢١) أشرف، من قِبَل أنه يُنبيء ويُعرّف السبب. فإذن الكلي على أمثال هذه(٢٢) هو أشرف من الحسّ ومن التصوّر أيضاً بالعقل(٢٣) في الأشياء التي الواحد منها سببها. فأما الأوائل بالكلام(٢٤) فيها كلام آخر.

فمن البيّن إذن أنه لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللّهم إلا أن يحبّ إنسان أن يُسمّي العلم بالبرهان الإحساس. ـ إلا أنه قد توجد أشياء ترقى في المطالب إلى فَقْد الحس. وذلك أن بعض الأشياء لو كنا نعانيها لما كنا نبحث؛ وليس ذلك من قِبَل أنّا كنا نحصّل علماً بالمعاينة والإبصار؛ لكن من قِبَل أنّا كنا نحصّل الكلي من المعاينة والإبصار؛ مثال ذلك أنّا لو كنا نعاين(٢٥) الزجاج أن فيه مساماً(٢٦)، وكنّا نرى الضوء يخرقها(٢٧)، لقد كان يتبيّن لنا لأي سبب يخرق فمن(٢٨) قِبَلِ(٢٩) البصر في كل واحد واحد(٣٠) على الانفراد يتصوّر معاً(٣١) أن الحال في كلها هذه الحال.

---

(١٧) ولهذه (ك).
(١٨) تستره (ب).
(١٩) وأيضاً (ب، ك).
(٢٠) هذه (ك).
(٢١) هو (+ ب، ك).
(٢٢) هذا (ك).
(٢٣) أي أن الكلي أشرف (فوق).
(٢٤) فالكلام (ب).
(٢٥) نبصر (ب).
(٢٦) مسآم(ب).
(٢٧) يخزقها (ك).
(٢٨) من (ب).
(٢٩) أن (+ ب).
(٣٠) وواحد (ك).
(٣١) كذلك (+ ك).

— ٣٢ —

[تعدّد المبادىء][١]

فإما أن تكون مبادىء[٢] جميع المقاييس[٣] واحدة بأعيانها فيتبيّن أن (٢٢٠ب) ذلك غير ممكن: أما أولاً إذا جعلنا بحثنا على طريق المنطق[٤]. ـ وذلك أن بعض المقاييس هي صادقة، وبعضها كاذبة. فإنه وإن[٥] كان قد تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة، فإن ذلك إنما يكون مرة[٦] واحدة، مثل أن تكون آ على حَـ حقاً، ويكون الأوسط ـ وهو بَ ـ كذباً. وذلك أنه لا آ موجودة لـ بَ، ولا بَ موجودة لـ حَـ. إلا أنه إن أخذ بين هاتين المقدمتين أوساط، كانت المقدمات كاذبة من قِبَل أن كل نتيجة كاذبة إنما تنتج عن مقدمات كاذبة. والصادقة من الصادقة، والصدق والكذب هما مختلفان. وأيضاً ولا المقاييس الكاذبة تكون منها بأعيانها[٧]. وذلك أن الكاذبة قد يكون مضاداً بعضها لبعض وغير ممكن[٨] أن تؤخذ لشيء واحدة[٩]، مَثل القول بأن العدل هو جور[١٠] أو جبن، وأن الإنسان هو فرس أو ثور[١١]، أو المساوي هو أكبر أو[١٢] أصغر.

---

(١) العنوان (ـ ك، م).
(٢) أي مقدمات (فوق).
(٣) مقاييس (ب).
(٤) أي كل العموم (فوق).
(٥) فإنه إن (ك).
(٦) دفعة (ب)؛ مرة (فوق).
(٧) أي تكون مبادؤها واحدة بأعيانها (فوق).
(٨) وغير ممكنة (ب).
(٩) واحد (ب، ك).
(١٠) جوز (م).
(١١) ثور (– ك).
(١٢) و (ك).

وأما من الأشياء الموضوعة فعلى هذا[١٣] النحو، وذلك أنه ولا مبادىء المقاييس الصادقة هي واحدة بأعيانها. وذلك أن مبادىء أشياء كثيرة هي مختلفة في الحس[١٤] حتى[١٥] أنها[١٦] لا يطابق بعضها بعضاً، مثل أن الواحدات[١٧] غير مطابقة للنقط، وذلك أنه: أما تلك فليس لها وضع، وأما هذه فلها. وقد يلزم ضرورة أن تكون مطابقة إما في الأوساط[١٨] وإما من فـوق[١٩] وإمـا مـن أسفـل[٢٠]، وإمـا أن يكـون لبعضهـا مـن داخـل[٢١] الحدود[٢٢]، ولبعضها من خارج[٢٣] . - وأيضاً ولا من المبادىء العامية يمكن أن يكون البعض، وهي التي من شأنها أن يبيّن منها كل شيء. وأعني
88 - بالعامية مثل أن القول على كل شيء إما موجبة وإما سالبة: وذلك[٢٤] أن أجناس الموجودات هي مختلفة، وبعضها هي موجودة للكميات فقط، وبعضها[٢٥] للكيفيات فقط. وهذه هي التي معها يكون البرهان بالمبادىء العامية.

(٢٠أ) وأيضاً المبادىء ليست أقل من النتائج بالكثير، فإن المبادىء هي المقدمات؛ والمقدمات تكون إما بزيادة حد يُقتضَب، وإما بأن يُدْخَل. وأيضاً النتائج تمعن إلى ما لا نهاية، والحدود متناهية من قِبَل أن المبادىء بعضها ضرورية، وبعضها ممكنة.

أما الذي يجعل بحثه على هذا[٢٦] النحو، فإنه لا يمكن أن تكون

---

(١٣) هذه (ك).

(١٤) الجنس (ك)؛ كالطب والهندسة (فوق).

(١٥) أي غير ممكن (فوق).

(١٦) إنه (ب).

(١٧) الوحدات (ب).

(١٨) أي في الشكل آ (فوق).

(١٩) بَ (فوق).

(٢٠) حَـ (فوق).

(٢١) أجل (ك).

(٢٢) آ (فوق).

(٢٣) بَ حَ (فوق).

(٢٤) أي والدليل على أن الموجودات ليست واحدة (فوق).

(٢٥) أي وبعض المبادىء (فوق).

(٢٦) هذه (ك)؛ أي كل طريق المنطق والخاص (فوق).

المبادىء واحدة بعينها أو محدودة والنتائج بلا نهاية.

فأما إن قال الإنسان على جهة أخرى بنحو ما مثل أن تقول إن هذه[٢٧] للهندسة، وهذه للحساب، وهذه للطب ـ فما الذي يقال غير أن للعلوم مبادىء؟ فأما القول بأنها واحدة بأعيانها من قِبَل أن هذه هي واحدة بأعيانها فذلك مما يستحق أن يُهزأ به، إذ كان على هذا[٢٨] القياس تكون كلها واحدة بأعيانها. وأيضاً ولا القول بأنه قد يبيّن[٢٩] كل ما اتفق من جميعها حق[٣٠]. وهذا[٣١] هو أن يُطلب أن مبادىء جميعها هي واحدة بأعيانها. وذلك أن القول بهذا كثير البله، إذ[٣٢] كان لا يكون هذا إلاّ[٣٣] في التعاليم التي هي بيّنة ظاهرة.

ولا أيضاً يمكن أن يكون في التحليل بالعكس[٣٤]، وذلك[٣٥] أن المبادىء هي مقدمات غير ذوات أوساط. وقد تكون، عندما يزاد فيقتضب مقدّمات غير ذوات أوساط مختلفة، نتائج مختلفة. فإن قال قائل أن[٣٦] المقدمات[٣٧] غير ذوات الأوساط هي المبادىء[٣٨]، إلا أنها واحدة في كل واحد من كل واحد[٣٩] من الأجناس.

---

(٢٧) أي المقدمات غير ذات الأوساط (فوق).

(٢٨) هذه (ك).

(٢٩) أن (+ ب).

(٣٠) أي المبادىء (فوق).

(٣١) وهذه (ك).

(٣٢) إن (ك).

(٣٣) لا (ك).

(٣٤) أي ولا في البرهان (فوق).

(٣٥) أي والسبب في أن مبادىء المطالب المختلفة مختلفة.

(٣٦) هذه (+ ك).

(٣٧) الأُوَل (+ ب).

(٣٨) أي المبادىء الأول (فوق).

(٣٩) في كل واحد (– ك، ب).

فإن كان ليس[٤٠] جميعها[٤١] يبيّن كل ما اتفق بطريق الواجب، ولا أيضاً هي مختلفة على هذا[٤٢] الضرب من الاختلاف حتى يكون لكل واحد واحد من العلوم مبادىء مختلفة، فلعلّه أن يكون الباقي هو أن تكون مبادىء
2 جميعها متناسبة في الجنس، لكن من هذه هذه، ومن هذه هذه. ومن البيّن الظاهر أنه ولا هذا[٤٣] أيضاً ممكن. وذلك أنه قد تبيّن أن مبادىء الأشياء المختلفة في الجنس هي أيضاً مختلفة في الجنس؛ وذلك أن المبادىء تقال على ضربين: التي[٤٤] منها؛ والتي[٤٥] فيه[٤٦]. فأما[٤٧] التي منها فهي
ب) عامية؛ وأما[٤٨] التي فيه فهو[٤٩] خاص[٥٠] بمنزلة العدد من العِظَم[٥١].

---

(٤٠) من (+ ك، ب).

(٤١) أي المبادىء (فوق).

(٤٢) هذه (ك).

(٤٣) هذه (ك)؛ بهذا (ب).

(٤٤) أي عامية (فوق).

(٤٥) الذي (تحت).

(٤٦) أي الخاصية (فوق).

(٤٧) أما (ك).

(٤٨) أما (– ك).

(٤٩) فهو (تحت).

(٥٠) فهي خاصة (ب)؛ خاص (تحت).

(٥١) أبو بشر: أي كما أن منزلة العدد من العظم أنه مخالف له من جهة، وموافق من جهة، إذ هما في جنس الكم ـ كذلك لكل واحد منهما مبادىء تخصه وإن كانت مشتركة في الجنس العالي. وعند هذا ختم الكلام في أمر المبادىء.

ـ ٣٣ ـ

[العلم والظن][١]

والعلم[٢] والمعلوم هو مخالف للظن والمظنون، بأن العلم يكون على طريق الكلي وبأشياء ضرورية؛ والضروري لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه[٣]. وقد توجد[٤] أشياء هي صادقة وموجودة[٥]، غير أنها قد يمكن أن تكون[٦] على خلاف ما هي عليه.

فمن البيّن إذن[٧] أن في هذه لا يكون علم[٨]، وإلاّ تكون أشياء[٩]

(١) العنوان (- ك، م).
(٢) يجب أن تعلم أنه يفرّق بين الظن والعلم بشيئين: أحدهما من الموضوع، والآخر من الاعتقاد، وهو أولاً يورد الفرق بينهما الذي من جهة الموضوع.
(٣) أي ما يعلم من الاضطرار لا يمكن أن يعلم من أمره.
(٤) الموضوع للظن (فوق).
(٥) وقد يطلب لِمَ زاد على قوله: صادقة، قوله، موجودة، إذ كانت الأشياء التي يقال إنها صادقة هي موجودة لا محالة. فالإسكندر يقول إنه إنما زاد موجودة، لأن الصدق أيضاً قد يوجد في الأشياء التي هي غير موجودة، مثل قولنا إن عنزائيل غير موجود. ويحيى النحوي يقول إن الاسكندر لم يُصبْ في هذا. فإن هذا ليس هو ظناً، بل علم. وذلك أن القول في ما ليس بموجود إنه ليس بموجود هو صادق، ولا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه. والذي ينبغي أن يقال في ذلك إنه أشار بقوله موجودة إلى الأشياء الممكنة، وكأنه استعمل القول المضاعف، أي المؤكد.
(٦) يكون (ك).
(٧) إذاً (ب).
(٨) أي برهان (فوق).
(٩) خلاف ما علم منه.

3 يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه[١٠]. وأيضاً[١١] ولا العقل ـ وأعني بالعقل مبدأ العلم ـ ولا أيضاً علم غير مبرهن، وهذا[١٢] هو اعتقاد مقدمات غير ذوات أوساط[١٣]. والصادقة هي العقل والعلم والظن وما يقال بهذه.
89 - فقد بقي إذاً[١٤] أن يكون الظن بالصدق أو الكذب[١٥]، ويمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه؛ وهذا[١٦] هو الاعتقاد في المقدمات غير ذوات الأوساط وليس هو ضرورياً. وهذه[١٧] موافق على هذه الجهة[١٨] للأشياء المشاهدة. وذلك أن الظن هو شيء غير ثابت؛ وطبعه هو مثل هذا[١٩].

ومع[٢٠] هذه ليس إنسان يعتقد في ما لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه أن اعتقاده ظن، لكن يرى أنه يعلم علماً. لكن إذا كان الأمر على هذا[٢١]، ويمكن أيضاً أن يكون على خلاف ما هو عليه، فلا مانع يمنع حينئذ أن يظنه ظناً. فإذن[٢٢] مثل هذا[٢٣] الأمر قد يكون عليه ظن، وأما على الأمر الضروري فعلم.

كيف[٢٤] يمكن إذن[٢٥] أن يُعلم ويُظن شيء واحد بعينه؟ ولأي سبب

---

(١٠) لا يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه (+ ك).
(١١) أي ولا العقل أيضاً يحصل الأشياء الممكنة.
(١٢) وهذه (ك).
(١٣) أفهم: من خارج التي هي مبادىء البرهان تكون على الأشياء الممكنة.
(١٤) إذن (ك).
(١٥) بالكذب (ك، ب).
(١٦) وهذه (ك)؛ وإن هذا (فوق).
(١٧) وهذا هو هكذا (ب)، فهذه (كَ).
(١٨) على هذه الجهة (– ب).
(١٩) هذه (ك).
(٢٠) ومن (ك).
(٢١) هذه (ك)؛ أي أن الظن لا يكون على ما نعلم من الاضطرار، بل هو على ما هو ممكن.
(٢٢) فإذاً (ب).
(٢٣) هذه (ك).
(٢٤) فكيف (ب)، من هذا الموضع يذكر الخلاف بين العلم والظن من جهة الاعتقاد.
(٢٥) إذاً (ب).

لا يكون الظن علماً؟ إن وضع إنسان أن كل ما يعلمه فهذا[٢٦] قد يظنه ظناً بالمتوسطات حتى تصير إلى غير ذوات الأوساط حتى يكون بما ذاك هو عالم يكون هذا[٢٧] أيضاً يعلم، وذلك أنه كما أنه قد يوجد الظن بأنه موجود، كذلك بلِمَ هو؛ وهذا[٢٨] هو الوسط.

فنقول[٢٩] إنه إن كان اعتقاد[٣٠] على هذا من الحال[٣١]، وهو[٣٢] أن يعتقد في الأشياء على أنه[٣٣] لا يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه كما توجد للحدود[٣٤] التي بها تكون البراهين، فليس إنما يظن ظناً، لكنه يعلم علماً. وإن كان يعتقد أنها صادقة، غير أنها ليست[٣٥] موجودة في الجوهر (٢٢٢أ) والضرورة[٣٦] فإنما يظن ظناً وليس يعلم علماً بالحقيقة أنه موجود ولِمَ هو موجود أيضاً، إن كان بالمتوسطات فيظن لم هو موجود؛ وإن كان بغير متوسطات فيظن أنه موجود فقط.

فأما أن يكون الظن والعلم[٣٧] ظناً وعلماً لشيء واحد بعينه[٣٨]، فلذلك ليس يوجد لا محالة[٣٩]. لكن كما أنه قد يكون ظن صادق وكاذب في شيء واحد بعينه على جهة ما، كذلك أيضاً قد يكون العلم والظن علماً وظناً لشيء واحد بعينه. فأن يكون الظن الصادق والكاذب ظناً صادقاً وكاذباً لشيء واحد[٤٠] فقد يلزم الاختيار لذلك شناعة، وهي أن يلزمه أن يكون ما يظنه ظناً كاذباً أن لا يظنه. ولما كان الواحد بعينه يقال على وجوه كثيرة:

---

(٢٦) فهذه (ك).
(٢٧) هذه (ك).
(٢٨) وهذه (ك).
(٢٩) حل قول المتشكك.
(٣٠) اعتقاده (ك).
(٣١) المحال (ك).
(٣٢) وهو (ـ ك).
(٣٣) أنها (ب).
(٣٤) الحدود (ب).
(٣٥) جوهرية وأبدية (فوق).
(٣٦) والصورة (ب).
(٣٧) العلم والظن (ب).
(٣٨) شيئاً واحداً (ب).
(٣٩) لا محالة يوجد (ب).
(٤٠) جملة: «فأن يكون الظن . . . لشيء واحد» (ـ ب).

فمنها ما هو كالممكن، ومنها كغير[٤١] ممكن، فإن ظن[٤٢] ظناً حتاً أن
القطر مشارك للضلع هو شناعة، لكن أن يكون القطر[٤٣] وهو الذي[٤٤] 30
كان[٤٥] الظن شيئاً واحداً بعينه[٤٦] فهكذا يكون لشيء واحداً[٤٧]؛ فأما
الماهية لكل واحد منهما بالقول ليست[٤٨] واحدة بعينها.

كذلك العلم والظن أيضاً يكونان لشيء واحد بعينه. أما العلم فبأن
نأخذ أنه حيوان هكذا، وهو على أنه لا يمكن أن لا[٤٩] يكون[٥٠] حيواناً؛
وأما الظن فعلى أنه يمكن[٥٠]. مثال ذلك إن كان ذاك[٥١] ما هو موجود 35
للإنسان؛ وهذا[٥٢] أنه إنسان؛ لكنه ليس هو موجوداً[٥٣] للإنسان. وذلك أنه
شيء واحد بعينه[٥٤] وهو أنه إنسان، وعلى هذا[٥٥] النحو[٥٦]، على أنه[٥٧]
ليس هو[٥٨] واحداً[٥٩] بعينه.

فظاهر من هذه أنه ليس يمكن ولا أن يكون لشيء واحد بعينه ظن
وعلم معاً. وإلا، قد كان يحصل شيء[٦٠] واحد بعينه الاعتقاد أنه قد يمكن
أن يكون على خلاف ما هو عليه ولا يمكن، وهذا[٦١] غير ممكن. وأما في 89 -
موضوعين[٦٢] مختلفين فقد يمكن أن يكون كل واحد منهما. فأما أن يكون

---

(٤١) كالغير (ك).

(٤٢) فأن يظن (ك، ب).

(٤٣) الذي ينطبق عليه القولان (+ ب).

(٤٤) الذي ينطبق عليه القولان (+ ب).

(٤٥) عليه (+ ك).

(٤٦) أي أن يكون الموضوع لهما واحداً بعينه.

(٤٧) واحد بعينه (ب).

(٤٨) فليست (ب).

(٤٩) لا (– ب)، ألاّ (ك).

(٥٠) أي يمكن ألا يكون حيواناً.

(٥١) ذلك (ك).

(٥٢) وهذه (ك).

(٥٣) ما هو موجود (ك).

(٥٤) أي الموضوع (فوق).

(٥٥) هذه (ك).

(٥٦) الذي ذكره (فوق).

(٥٧) كأنه ليس هو واحداً بعينه (فوق).

(٥٨) أي الاعتقادات (فوق).

(٥٩) واحد (ك).

(٦٠) بشيء (ب).

(٦١) وهذه (ك).

(٦٢) موضوعين (ـ ب).

لشيء واحد بعينه كما قلنا شيء[٦٣] واحد بعينه فلا يمكن أيضاً علىٰ هذا[٦٤] الوجه[٦٥]، وإلا قد يكون له اعتقاد معاً ـ مثلاً فيما[٦٦] هو إنسان أنه حيوان، وهذا[٦٧] هو أنه[٦٨] يمكن أن يكون غير حيوان وأنه ليس هو حيواناً، وذلك
(٢٢٢ب) أن هذا[٦٩] هو أنه قد يمكن أن يكون غير حيوان وأنه ليس هو حيواناً، وذلك أن هذا هو أن قد يمكن، وأما كيف يجب أن تقسم الباقية[٧٠] في الذهن والعقل والعلم[٧١] والصناعة والفهم والحكمة: فبعضها من حق النظر الطبيعي، وبعضها[٧٢] من علم الأخلاق خاصة.

---

(٦٣) بشيء (ب).
(٦٤) هذه (ك).
(٦٥) النحو (فوق).
(٦٦) في ما (ك).
(٦٧) وهذه (ك).
(٦٨) لا (+ ك).
(٦٩) هذه (ك).
(٧٠) أي في قوى النفس (فوق).
(٧١) والعلم والعقل (ب).
(٧٢) يريد الجزء النظري بأسره (فوق).

ـ ٣٤ ـ

[حدّة الذكاء][١]

وأما الذكاء فهو حُسْنُ حدس ما يكون في وقت لا يؤاتي للبحث عن الأوسط[٢]، مثل ما أنه إذا رأى إنسان أن ما يلي للشمس[٣] من القمر هو دائماً مضيء، يفهم بسرعة أي سببٍ هو هذا[٤]، وهو أنه كذلك من أجل أنه من الشمس ينير، أو إذا رأى إنساناً خاطب[٥] غنياً[٦] يعلم أن ذلك لكيما يقترض؛ أو أنهما إصّادقا من أجل أنهما[٧] أعداء واحد بعينه. وذلك أن الذي يعلم الطرفين يعلم جميع الأسباب التي هي أوساط[٨]. ـ فليكن النير ما ينظر إلى الشمس الذي عليه آ وأنه ينير من الشمس الذي[٩] عليه بَ، والقمر الذي عليه حَـ. فـ بَ موجودة لـ حَـ، أعني القمر؛ وأعني بالـ بَ أنه ينير من الشمس؛ و آ موجودة لـ بَ، أعني أن النير ينتظر إلى[١٠] هذا[١١] أعني إلى ناحية ما فيه ينير. فـ آ إذن موجودة لـ حَـ بتوسط بَ.

تمت[١٢] المقالة الأولى من كتاب أرسطوطالس في البرهان، نقل أبي

---

(١) العنوان (– ك، م).
(٢) الأوساط (ب).
(٣) الشمس (ب).
(٤) هذه (ك).
(٥) يخاطب (ب)، غاظ (ك).
(٦) صيرفيا (فوق).
(٧) أنهم (ك).
(٨) المتوسطة (ب).
(٩) ينير هو ما (ب).
(١٠) هو أن يكون (ب).
(١١) هذه (ك).
(١٢) والحمد لله رب العالمين (ك).

بشر متى بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي. نُقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار، وقوبل به نسخة كُتبت من نسخة عيسى بن إسحاق بن زرعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي، فكان موافقاً لها(١٣).

(٢٢٣أ)

بسم الله الرحمٰن الرحيم
المقالة الثانية[١] من كتاب «البرهان»[٢]
نقل أبي بشر متى بن يونس، من السرياني

[نظرية الحد والعلة]

ـ ١ ـ

[أنواع المطالب]

قال أرسطوطالس[٣]:

الأشياء[٤] التي تطلب[٥] جميع الأشياء التي نعلمها هي متساوية[٦].

---

(١) عنايته في هذه المقالة مصروفة إلى الكلام في الحد، وما هو الشيء، وبأي طريق يستخرج، وكيف الترقي إلى ما هو الشيء في نفس جوهره، وإلى الكلام في الأسباب والعلل أيضاً.

(٢) بسم الله . . . البرهان (– ك).

(٣) أرسطوطاليس (– ك).

(٤) الأشياء المطلوبة منها مفردة، ومنها مؤلفة: فالمفردة مثل سقراط، وهذا الحمار. والمؤلفة مثل قولنا: الشمس تنكسف. فالمفردة يطلب من أمرها: هل هي؟ ثم ما هي؟ والمؤلفة يطلب من أمرها: هل هذا موجود لهذا؟ ثم: لِمَ صار هذا موجوداً لهذا؟ فالأشياء إذن التي تطلب هي أربعة: هل هو، وما هو، وهل هذا موجود لهذا، ولِمَ هذا لهذا.

(٥) هي و (+ ب)؛ كلامه إنما هو في المطالب البرهانية لا الجدلية.

(٦) أي أن المعاني المطلوبة هي مساوية للمستخرجة عن الطلب.

والأشياء[٧] التي نطلبها هي أربعة: أحدها[٨] أنه يوجد؛ والآخر لِماذا، إن كان موجوداً إنه ما هو[٩]، وما هو. وذلك أنّا متى طلبنا أي الشيئين[١٠]: هذا[١١]، أو هذا[١٢]؟ من حيث قد وضعنا بالعدد ـ مثال ذلك: أي الأمرين ليت شعري: أتقبل الشمس كسوفاً أم لا؟ فإنّا نطلب أنه[١٣] يوجد والدليل على ذلك[١٤]. ذلك[١٥] أنّا إذا وجدنا أنه تقبل[١٦]، كففنا عن الطلب. وإن علمنا منذ أول[١٧] الأمر أنها تقبل الكسوف، ليس نطلب أيّ الأمرين[١٨] يرى هو، وإذا علمنا أنه قد يوجد، طلبنا حينئذ لِمَ هو. مثال ذلك أنّا إذا علمنا أنه يقبل الكسوف[١٩] أو[٢٠] لأي[٢١] سبب[٢٢] يقبل الكسوف، ولأي سبب تتحرك الأرض[٢٣].

---

(٧) أي الأشياء الحقية.

(٨) إنما رتب هذه الأربعة هذا الترتيب، وصيّر بين الوسطين واحداً مركباً، لئلا يظن أن البسيطين هما بسيطان لهذين المركّبين.

(٩) وما هو (+ ب).

(١٠) أي المتناقضين (فوق).

(١١) هذه (ك) أهذا (ب).

(١٢) هذه (ك).

(١٣) هل (ب)؛ قال الشيخ: لأنه يشير بهذا القول ـ وهو قوله: «من حيث قد وضعنا بالعدد» ـ إلى الطلب المركب، وهو المتضمن موضوعاً ومحمولاً. وأول الأعداد إثنان، لذلك أوجب له العدد، فرقاً بينه وبين المطلوب الذي إنما يطلب هذا هو ذات الموضوع موجودة فقط؛ أي السبب (فوق).

(١٤) هو هذا (+ ب).

(١٥) وذلك (ب)؛ ذلك (- ك).

(١٦) أنها تقبل قد (ب).

(١٧) أول (ـ م).

(١٨) يعني المتناقضين (فوق).

(١٩) جملة: «لِمَ هو مثال . . . يقبل الكسوف» (ـ ب).

(٢٠) أو (- ب).

(٢١) لأي سبب يقبل الكسوف و (- ك)؛ أي ما (فوق).

(٢٢) لماذا (فوق).

(٢٣) إنما أورد ذلك على طريق الشاكّ، لا لأن الأرض تتحرك (فوق).

فهذه[٢٤] هكذا نطلبها. وبعض[٢٥] الأشياء[٢٦] يكون[٢٧] طلبنا لها على جهة أخرى ـ مثال ذلك[٢٨] إن كان الإنسان أو الإله موجوداً[٢٩] أو غير موجود ـ وأعني بطلبنا أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق[٣٠]، لا أنه أبيض أو غير أبيض.

وإذا[٣١] علمنا أنه موجود نطلب ما هو ـ مثال ذلك ما هو[٣٢] الإله، أو ما هو الإنسان.

---

(٢٤) أي المطالب المؤلفة (فوق).

(٢٥) أي المطالب المفردة.

(٢٦) الأشياء (– ب).

(٢٧) يكون (– ك).

(٢٨) أن نطلب (+ ب).

(٢٩) أي: آ هو في الموجودات، أم ليس هو في الموجودات، أم هو مثل غير أيّل.

(٣٠) أي فقط (فوق).

(٣١) فإذا (ك).

(٣٢) إذاً (+ ب).

— ٢ —
[دوران كل طلب حول الحد الأوسط][(١)]

فالأشياء التي نطلبها، للأشياء[(٢)] التي إذا وجدنا[(٣)] علمناها علماً (٢٢٣ب) يقيناً[(٤)] هي هذا وهذه[(٥)] عددها[(٦)]. فإذا[(٧)] طلبنا أنه يوجد أو أنه موجود على الإطلاق، فإنما نطلب: أتُرى قد يوجد له شيء أوسط[(٨)]، أم لا؟ ومتى علمنا إما أنه يوجد أو أنه موجود، إما بالجزء[(٩)] وإما على الإطلاق، وطلبنا - 90a - من الرأس: لِمَ هو؟ أو: ما هو؟ فطلبنا حينئذٍ إنما هو أن يطلب ما هو الأوسط. وأعني بقولي إنه يوجد بالجزء[(١٠)] على الإطلاق: إما بالجزء فأن يطلب: أتُرى يقبل القمر الكسوف[(١١)]؟ أعني عدم النور، أو يتزيّد تزيّداً. وذلك إن طلبنا في أمثال هذه إما[(١٢)] أن النور[(١٣)] موجود أو غير موجود؛ أما

---

(١) العنوان (– ك، م).

(٢) والأشياء (ب)، وللأشياء (ك).

(٣) وجدناها (ك، ب).

(٤) أي برهانياً. وإنما أورد ذلك ليعلم أن ليس كلامه في المطالب الجدلية (فوق).

(٥) هذه وهذا (ب)؛ أي التي قد ذكرها (فوق).

(٦) أي أربعة (فوق).

(٧) وإذا (ك).

(٨) أبو بشر: ليس يريد الحد الأوسط الذي يوضع في القياس، وإنما يريد السبب الموجب لوجود المحمول للموضوع، أو لوجود الشيء نفسه.

(٩) يعني به وجود المحمول للموضوع (فوق).

(١٠) و (+ ك و ب).

(١١) كسوفاً (ب).

(١٢) هو إما (ك).

(١٣) الشيء (ب).

على الإطلاق فهو أن نطلب إن كان موجوداً أو غير موجود القمر الليل(١٤).

فقد يلزم إذن في جميع المطالب(١٥) أن يكون الطلب هو إن كان يوجد شيء وسط(١٦). وما هو الوسط؟ وذلك أن الوسط هو العلة. وفي(١٧) جميعها إنما يطلب هذا(١٨): ليت شعري قد يقبل الكسوف؟ والطلب في هذا(١٩) إنما هو: أترى يوجد شيء هو علة، أم لا؟ ومن بعد هذا(٢٠)، عندما يعلم أنه يوجد، يطلب ما هو إذن هذا(٢١)؟ وذلك(٢٢) أن علة الوجود ليست(٢٣) لهذا(٢٤) الشيء أو لهذا(٢٥) الشيء، لكن(٢٦) على الإطلاق(٢٧) للجوهر، أو لما هو لا على الإطلاق، لكن(٢٨) هو شيء من الأشياء الموجودة بالذات، أو على طريق العرض هو الأوسط؛ وأعني بقولي ما هو على الإطلاق الشيء الموضوع ـ مثال ذلك: القمر أو الأرض أو الشمس أو المثلث؛ أو(٢٩) شيء(٣٠) ما للكسوف(٣١) وللتساوي واللاتساوي. أو إن كان(٣٢) في الوسط أولاً(٣٣). وذلك أن في جميع هذه هو ظاهر أن الطلب

(١٤) والليل (ب).
(١٥) المطلاب (ك).
(١٦) وسطاً (ب)؛ أي يوجد شيء متوسط (فوق).
(١٧) و (- ك).
(١٨) هذه (ك).
(١٩) هذه (ك).
(٢٠) هذه (ك).
(٢١) هذه (ك).
(٢٢) أي: لا إذا طلبنا هل توجد علة موجبة لوجود الأمر الموضوع نفسه يكون طلباً لعلة موجبة لهذا الأمر بعينه؛ لكن لنفس جوهر الأمر بالكلية.
(٢٣) ليست (ـ ك)؛ لا (فوق).
(٢٤) لهذه (ك).
(٢٥) لهذه (ك).
(٢٦) لكنها (ب).
(٢٧) أي بالكلية (فوق).
(٢٨) بما (+ ب).
(٢٩) وأما (ب).
(٣٠) أي وأعني بقولي: شيء ما ـ وهو أي شيء هو المحمول الذي يوجد لهذا الموضوع.
(٣١) فللكسوف (ب).
(٣٢) أي إن كانت الأرض في الوسط.
(٣٣) أي في الموضوع (فوق).

لما هو ولِلِمَ هو، هو واحد[٣٤] بعينه، ما هو الكسوف؟ ـ عدم ضِوء القمر لستر الأرض إياه. لِمَ هو الكسوف، أو لِمَ يقبل القمر الكسوف؟ لأنه يفقد نوره عندما تستره الأرض. ما هو اتفاق الصوت؟ ـ نسبة للأعداد في الحدّة والثقل. لِمَ يوافق الحادُّ الثقيلَ؟ ـ لأن الثقيل والحاد يشبه الأعداد، أتُرى نسبتها[٣٥] موجودة في الأعداد؟ وإذا أخذنا أنها موجودة، طلبْنا إنما هي لنسبتها[٣٦].

(٢٢٤أ) وأما[٣٧] أن الطلب هو للأوسط[٣٨]، فذلك قد تدل عليه الأشياء التي الأوسط فيها محسوس. ذلك[٣٩] أنّا قد نطلب ونحن لا نحسّ بالكسوف مثلاً إن كان[٤٠] موجوداً أم لا، ولو كنا على القمر لما كنا نبحث لا هل يكون الكسوف، ولا[٤١] لِمَ يكون. لكن قد كان يظهر لنا الأمران جميعاً معاً، إذ قد كان يحصل لنا من الإحساس أن نعلم[٤٢] بالكلية. فإن الحس إنما هو آ بَ[٤٣] الآن يستر، وذلك أنه بيّن أن الآن[٤٤] أيضاً يقبل الكسوف. ومن هذا[٤٥] قد[٤٦] يكون لنا الكلي.

فالعلم ـ كما نقول ـ بما هو وبِلِمَ هو[٤٧] واحد بعينه، وهذا[٤٨] إما على الإطلاق: لا لشيء[٤٩] من الأشياء الموجودة[٥٠]، وإما لشيء من الأشياء الموجودة[٥١] ـ مثال ذلك العلم بأنها قائمتان أو بأنه أكبر أو[٥٢] أصغر.

---

(٣٤) ينقطع (فوق).

(٣٥) نسبتهما (ك).

(٣٦) ما هي نسبتها (ب).

(٣٧) فأمّا (ب).

(٣٨) الأوسط (ب).

(٣٩) وذلك (ب و ك).

(٤٠) أن كل (م)؛ أي هل هو موجود، أم لا؟.

(٤١) وإلا (ك).

(٤٢) نعمل (ك).

(٤٣) أنه، بدل: آ بَ (ب).

(٤٤) كان (+ ك).

(٤٥) هذه (ك)؛ أي من مشاهدتنا للكسوف مرات كثيرة أنه ينكسف لستر الأرض إيّاه نعلم علماً كلياً أن كل ما ينكسف إنما هو بستر الأرض له.

(٤٦) كان (+ ب).

(٤٧) هو (+ ك).

(٤٨) وهذه (ك).

(٤٩) شيء (ب).

(٥٠) أي المفردة (فوق).

(٥١) أي المركبة فوق.

(٥٢) و (+ ك)؛ أو (ـ م).

ـ ٣ ـ

[الفرق بين الحد والبرهان][(١)]

أما أن في جميع الأشياء المطلوبة الطلب إنما هو للأوسط فذلك بيّن ظاهر. فأما كيف يظهر[(٢)] معنى ما هو الشيء، وأيّما هو طريق ترقا[(٣)]، وما هو الحدّ، ولأي الأشياء هو ـ فلنخبر بذلك من حيث يبيّن[(٤)] أوّلاً على هذه المعاني شكاً. وليكن مبدأ الأقاويل المستأنفة ما هو الأمر الأقاويل التابعة.

٩ ـ فقد يتشكك الإنسان فيقول: أتُرى قد يُعلم شيء واحد على جهة واحدة[(٥)] بالحد والبرهان؟ أو ذلك مما لا يمكن؟ وذلك أن الحدّ قد نظن[(٦)] أنه لما هو الشيء، وما هو الشيء بأسره هو كلي وموجب.

والمقاييس منها سالبة، ومنها ما ليست كلية ـ مثال ذلك المقاييس التي في الشكل الثاني هي كلها سالبة، والتي في الشكل الثالث غير كلية. وبعد ذلك ولا بجميع[(٧)] الموجبات التي في الشكل الأول يوجد حدّ ـ مثال ذلك

---

(١) العنوان (– ك، م)؛ وهكذا في سائر الفصول.

(٢) من هاهنا يبدأ الكلام في الحد، وفي أن هل يمكن أن يعلم الشيء الواحد بعينه بالبرهان والحد.

(٣) يوافى به (ب).

(٤) سيَّر (ب).

(٥) إنما قال من جهة واحدة لأنّا قد نعلم المثلث مثلاً بحده ما هو، وأنه: شكل مسطح تحيط به ثلاثة خطوط. وقد نعلم أيضاً ببرهان أن زواياه مساوية لقائمتين، لكن ذلك ليس من طريق واحد بعينه. لكن الأمر الأول من طريق ما هو، والأمر الثاني من طريق أنه لزمه شيء آخر.

(٦) حقيقي (فوق).

(٧) جميع (ب).

(٢٢٤ب) أن كل مثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين. وهذا[٨] عليه برهان وليس له حدّ من قِبَل أن العلم على طريق البرهان هو أن نقتني البرهان.

فإذن[٩] إن كان في أمثال هذه قد يوجد برهان، فمن البيّن أنه ليس يوجد لها حدّ أيضاً. وإلا قد كان للإنسان أن يعلمها بالحدّ أيضاً من غير أن يكون عنده برهان. وذلك أنه لا مانع يمنع ألاّ[١٠] يوجد له معاً من جهة واحدة[١١]. والتصديق الكافي بهذا[١٢] من[١٣] الاستقراء أيضاً، وذلك أنه ولا شيء واحد[١٤] عندما حددناه نكون قد علمناه[١٥]، لا[١٦] من الأشياء الموجودة بذاتها، ولا من الأشياء الموجودة على طريق العرض. وأيضاً من[١٧] قِبَل أن الحد مبني ومعرّف كجوهر الشيء. ومن البيّن الظاهر أن أمثال هذه ليست جوهراً[١٨].

أما أنه ليس كل ما يوجد عليه البرهان قد يوجد له حدّ، فذلك بيّن. فإذا[١٩] يقول: ألِكُلِّ ما يوجد له حد، أترى يوجد عليه برهان أم لا؟ ففي هذا أيضاً قول[٢٠] واحد، وهو هو بعينه[٢١]. وذلك أن العلم بشيء[٢٢] واحد بما هو واحد إنما هو علم واحد. فإن كان معنى أن يعلم المبرهن هو أن يقتني البرهان عليه، فقد يلزم شيء غير ممكن. وذلك أن الذي عنده

---

(٨) وهذه (ك).
(٩) فإذاً (ب).
(١٠) أن لا (ك).
(١١) من جهة واحدة (– ب).
(١٢) بهذه (ك).
(١٣) هو (ب).
(١٤) واحداً (ب).
(١٥) علمنا (ك).
(١٦) لأن (م).
(١٧) فمن (ك).
(١٨) جواهر (ب)؛ أي ليست جوهر المحدود (فوق).
(١٩) فماذا (ك).
(٢٠) قول (– ب).
(٢١) أي أن هذا أيضاً على ذلك المثال ليس يمكن أن يكون.
(٢٢) لشيء (ك).

حده، فقد يعلمه علماً من غير أن يكون[٢٣] عليه برهان. ـ وأيضاً مبادىء[٢٤]
البرهان هي حدود؛ وهذه فقد تبيّن فيما تقدّم أنه لا سبيل إلى أن يوجد عليها
البراهين[٢٥]. وإلا إما أن تكون المبادىء مبرهنة، وأيضاً مبادىء لمبادىء، 2
ويمر هذا بلا نهاية[٢٦]، وتكون[٢٧] الأوائل غير متناهية[٢٨]. ـ إلا أنه يقال:
أترى إن لم يكن للكل وهو هو بعينه؟ لقد[٢٩] يكون لشيء واحد بعينه حدّ
وبرهان؟ لكن ذلك غير ممكن، وذلك أنه لا برهان لما له حد، من قِبَل أن
الحد هو حد[٣٠] لما هو للشيء والجوهر[٣١].

وأما البراهين[٣٢] فيُرى كلها[٣٣] أنها تضَعُ ما الشيء وضعاً[٣٤]، 3
وتقتضبه اقتضاباً ـ مثال ذلك أن العلوم التعاليمية تأخذ ما هي الوحدة، وما ٢أ
هو التعدّ[٣٥] وكذلك تلك الأُخَر[٣٦]. ـ وأيضاً[٣٧] كل برهان إنما يبيّن شيئاً
على شيء ـ مثال ذلك: إما أنه يوجد، وإما أنه لا يوجد.

وأما في الحدّ فلا شيء يُحمل على شيء آخر، لا الحيوان على ذي 3
رجلين، ولا هذا[٣٨] على الحيوان، ولا البسيط على الشكل، ولا الشكل
على البسيط. وأيضاً معنى ما الشيء وأن يتبرهن أنه يوجد، هما مختلفان.
فالحد يعرف ما هو الشيء؛ وأما البرهان فيبيّن إما أنه يوجد هذا على هذا،

(٢٣) له (+ ك).
(٢٤) مبادىء البرهان هي مقدمات غير ذات وسط، والمحمول فيها إما حد، وإما جزء وحدّ.
(٢٥) البرهان (ب)؛ البراهين (فوق).
(٢٦) إن (+ ك).
(٢٧) في السرياني: أو تكون تلك الأوائل حدوداً غير مبرهنة.
(٢٨) مبرهنة (ك)؛ مرتقية (فوق).
(٢٩) أوقد (ب).
(٣٠) هو حد (– ب).
(٣١) الشيء وللجوهر (ب).
(٣٢) فظاهر من أمرها بأجمعها (+ ب).
(٣٣) فيرى كلها (– ب).
(٣٤) ومعاً (م).
(٣٥) التعدد (ب)؛ الفرد (ك).
(٣٦) أي الهندسة والنجوم والموسيقى.
(٣٧) هذا فرق آخر بين الحد والبرهان.
(٣٨) هذه (ك).

وإما ألاّ[٣٩] يوجد. والبرهان[٤٠] على شيء آخر هو برهان آخر إن لم يكن البرهان كجزء ما من جميعه. وأقول هذا[٣٨] من قِبَل أنه قد تبرهن برَهاناً على أن المتساوي الساقين زواياه مساوية لقائمتين إن كان قد بيّن كل مثلث. وذلك أن ذاك[٤١] جزءٌ، وهذا[٤٢] كل، وهذا أنّ، أعني أنه يوجد وما هو ليس حالهما بعضهما عند بعض هذا الحال. وذلك أنه ليس ولا واحد[٤٣] منهما جزء لواحد منهما. وظاهر إذن أنه لا لكل ما له حدّ له برهان، ولا أيضاً لكل ما له برهان يوجد له حدّ. فإذن لا يمكن أن يكونا كلاهما موجودين لشيء واحد بعينه بوجه من الوجوه[٤٤].

فمن البيّن أنه لا الحد ولا[٤٥] البرهان هما شيء واحد بعينه، ولا أيضاً أحدهما أيهما كان في أحدهما، وإلا كانت الأشياء الموضوعة لهما، المرتّبة تحتهما، حالها هذه[٤٦] الحال. فإلى هذا[٤٢] المقدار يكون ما يأتي به من الشك في هذه.

---

(٣٩) أن لا (ك).

(٤٠) أي أن البرهان على أن الأرض كرية غير البرهان على أن النفس مائتة.

(٤١) هذا (ب).

(٤٢) هذه (ك).

(٤٣) واحدة (ب).

(٤٤) من جهة واحدة (فوق).

(٤٥) لا (– م).

(٤٦) أي واحدة بأعيانها (فوق).

— ٤ —

[لا برهان على الماهية]

وأما[١] معنى[٢] ما هو الشيء[٣]، أترى قد يوجد عليه قياس و[٤]
برهان، أم لا يوجد، كما وضع الآن[٥] القول؟ وذلك أن[٦] القياس قد يبيّن
٢ب) شيئاً على شيء بالمتوسط، فأما[٧] معنى[٨] ما هو، هو خاصة[٩] ومحمول
15 من طريق ما هو. وهذه[١٠] قد تلزم ضرورة أن تنعكس بالتساوي: فإنه إن
كانت[١١] آ خاصة لـ حـَ[١٢] فمعلوم أنها[١٣] خاصة لـ[١٤] بَ و بَ خاصة
لـ حـَ، فجميعها[١٥] إذن خواص بعضها[١٦] لبعض. فإن كانت آ أيضاً
موجودة لجميع بَ من طريق ما هو؛ وكانت بَ أيضاً بالجملة تقال على كل
2 حـَ من طريق ما هو، فقد يلزم ضرورة أن تكون آ أيضاً[١٧] مقولة على دَ من

---

(١) هل يمكن أن يقام البرهان على الحد أنه لهذا الشيء.

(٢) القول (ب)؛ معنى (فوق).

(٣) الشيء (ـ م).

(٤) أو (ب).

(٥) من أنه ليس كل ما له حد عليه برهان.

(٦) أن (– م).

(٧) وأما (ك).

(٨) أي الحد (فوق).

(٩) أي هو خاصة لذلك المحدود (فوق).

(١٠) أي الخاص والحد.

(١١) الحد (فوق).

(١٢) المحدود (فوق).

(١٣) أي آ (فوق).

(١٤) الوسط (فوق).

(١٥) فجميعاً (ك).

(١٦) أي لا يكون بعضها أعم من بعض (فوق).

(١٧) آ (– ب).

طريق[١٨] ما هو. فإن لم يأخذ الإنسان بَأن يكون[١٩] بهذا[٢٠] النحو[٢١]، فليس تكون آ محمولة على حـَ من طريق ما هو إن كانت آ موجودة لـ بَ من طريق ما هو، ولم يكن على جميع ما يقال عليه بَ من طريق ما هو، ومعنى ما هو قد يوجد لكلتيهما؛ فتكون إذاً[٢٢] بَ أيضاً على حـَ من طريق ما هو. فإن[٢٣] كان معنى ما هو ومعنى الوجود له موجوداً لكليهما، فيكون معنى ما هو والوجود له موجوداً أولاً في الوسط[٢٤].

وبالجملة، إن وُجد البرهان على ما هو الإنسان: فليكن حـَ الإنسان؛ ولتكن آ[٢٥] ـ معنى ما هو ـ حيواناً ذا رجلين كأن[٢٦] أو[٢٧] شيئاً آخر. فإن انقاس هذا، فقد يلزم ضرورة أن تكون آ محمولة على كل بَ ويكون هذا[٢٨] قولاً آخر متوسطاً[٢٩]. فيكون إذن هذا[٣٠] أيضاً معنى ما هو الإنسان. فإذن إنما يأخذ ما يجب أن يبيّنه أخذاً. وذلك أن بَ أيضاً هي معنى ما هو الإنسان.

وقد يجب أن نتأمل في المقدمتين جميعاً الحدود الأُوَل الغير ذات أوساط[٣١]، إذ كان بهذا خاصة يتبيّن ويظهر ما يقوله. فالذين يثبتون ما هي النفس أو ما هو الإنسان أو ما هو شيء آخر ـ أي شيء كان من الأشياء الموجودة بما[٣٢] يرجع بالتساوي ـ فقد يصادرون على المطلوب الأول ـ

---

(١٨) [ما طريق] (+ ب).
(١٩) يكرر (ب).
(٢٠) بهذه (ك).
(٢١) أي بأن يقول إن الأكبر حد للأوسط، والأوسط حد للأصغر.
(٢٢) إذن (ك).
(٢٣) إذ (ب).
(٢٤) الأوسط (ب).
(٢٥) وهي (+ ب).
(٢٦) كان ذلك (ب).
(٢٧) كان (+ ب).
(٢٨) هذه (ك).
(٢٩) متوسط (م).
(٣٠) هذه (ك).
(٣١) غير ذوات الوسط (ب)؛ أوساط (فوق).
(٣٢) ربما (ب).

مثل أن يوجب الإنسان أن النفس هي ما هو علة الحياة لذاته، وهذا[٣٣] هو

٢١أ عدد[٣٤] محرّك لذاته؛ وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن نصادر على أن النفس هي عدد محرّك لذاته. وتكون مصادرته لهذا على أنه هو هو[٣٥] بعينه.

9 - وذلك أن ليس إن كانت آ لازمة لـ بَ، وهذه لـ حَـ، تكون آ لـ دَ معنى ما هو والوجود له. لكن إنما الحق أن يقال إنها موجودة فقط؛ ولا إن كانت آ هي[٣٦] ذلك[٣٧] الشيء ومحمولة[٣٨] أيضاً على كل بَ. وذلك أن ما هو[٣٩] موجود حيواناً فقد[٤٠] يُحمل على ما هو موجود إنساناً فإنه حق أن يقال إن كل ما هو موجود إنساناً هو موجود حيواناً، كما أنه كل إنسان أيضاً هو حيوان[٤١] لكن ليس بهذا[٤٢] النحو[٤٣] على أنهما شيء واحد. فإذن إن لم تأخذ هكذا لم يُقَس على[٤٤] أن آ[٤٥] لـ حَـ هي[٤٦] ما هي والوجود لها أوّلاً فليس إنما في[٤٧] نفس[٤٨] الجوهر. فإن أخذ ذلك فيكون[٤٩] قد أخذ

10 معنى ما هو[٥٠] حَـ والوجود لها أوّلاً. فليس إنما يتبيّن إذن بياناً إذ كان ما[٥١] يصادر على المطلوب الأول.

---

(٣٣) هذه (ك).

(٣٤) أي جوهر (فوق).

(٣٥) معنى واحد (+ ب).

(٣٦) في (ب).

(٣٧) أي جوهرية (فوق).

(٣٨) ومحيّر له (ك).

(٣٩) أي معنى الحيوان (فوق).

(٤٠) قد (ب).

(٤١) و (+ ب).

(٤٢) بهذه (ك).

(٤٣) الذي نذكره.

(٤٤) عليه (ب).

(٤٥) موجودة (+ ب).

(٤٦) هي (− ب).

(٤٧) أولاً فليس إنما في (− ب).

(٤٨) ونفس (ب).

(٤٩) يكون (ك).

(٥٠) هي (ب، ك).

(٥١) إنما (ك).

ـ ٥ ـ

[الماهية لا يمكن البرهنة عليها بالقسمة]

وأيضاً ولا بالطريق[١] التي تكون بالقسمة كما قيل في تحليل الأشكال بالعكس نقيس[٢]، إذ كان[٣] يلزم ضرورة في موضع[٤] من المواضع أن يكون ذلك الأمر[٥] موجوداً بوجود أشياء[٦] ما. كما[٧] أنه ولا الذي يُستقرى يبيّن بياناً[٨]، إذ كانت النتيجة لا يصادر عليها ولا يسلّم أنها موجودة، لكن إنما يلزم ضرورة إذا كانت تلك موجودة، وإن[٩] لم يصرّح بها ذاك الذي يجيب[١٠]: أترى الإنسان هو حيوان أو[١١] غير متنفس، ثم يأخذ أنه حيوان أخذاً وليس يقيس ذلك قياساً. وأيضاً كل حيوان إما أن يكون ماشياً أو سابحاً؛ ويأخذ أنه ماش. ـ والقبول[١٢] بأن الإنسان هو هذه[١٣] الجملة ليس

---

(١) الطريق (ك).

(٢) أي لا يكون منها قياس (فوق).

(٣) ليس (+ ك).

(٤) وضع (ب).

(٥) المبين (فوق).

(٦) أي الأشياء الموضوعة (فوق).

(٧) لكن كما (ب)؛ يجب أن تحذف (فوق).

(٨) كذلك ولا الذي يقيس (+ ب)؛ المعلَّم عليه ليس هو في السرياني، وهو مع ذاك لا يحتاج إليه، وأظن أبا بشر بيّنها في نقله.

(٩) فإن (ب).

(١٠) فيسأل مثلاً (+ ب).

(١١) أم (ك).

(١٢) القول (ب و ك).

(١٣) أي حيوان مشاء ذو رجلين.

هو لأن ما من الاضطرار التي[١٤] قبلت[١٥]، لكن إنما يأخذ هذا أخذاً. ولا فرق في ذلك بين أن يكون هذا[١٦] بأشياء كثيرة[١٧] أو بأشياء يسيرة، إذ كان
٢٢ب) المعنى واحداً[١٨] بعينه. وهذا ليس هو قياساً.

وقد ينتفع[١٩] به أيضاً الذين يستعملون هذا المآخذ من الأشياء أيضاً التي يمكن أن تنقاس. فما المانع أن يكون حقاً أن يقال هذه بالجملة[٢٠] على الإنسان، إلا أنها ليست بمعنى[٢١] ما هو ولا يدل على معنى ما الوجود له بذاته؟ وأيضاً ما المانع من أن يراد شيء[٢٢] ما أن[٢٣] يترك[٢٤] شيء أو يتجاوز[٢٥] الجوهر؟ ـ فهذه قد تترك وتنقص. غير أنه قد يمكن أن تحل[٢٦] بأن يؤخذ الأشياء المحمولة بما هو كلها ويفعل ما هو لازم في القسمة عندما يصادر على الأول ولا يترك وينقص ولا[٢٧] واحد، وهذا[٢٨] قد يلزم ضرورة إن وقع كله في القسمة ولا[٢٩] ينقص ولا واحد[٣٠]. وهذا يلزم ضرورة، إذ

---

(١٤) للتي (ب).
(١٥) قيلت (ب).
(١٦) الذي ذكره (فوق).
(١٧) أي بأن يبتدىء من الجوهر ويتحدّد إلى المائت.
(١٨) واحد (ك).
(١٩) أي بالقسمة (فوق).
(٢٠) الجملة (ب).
(٢١) معنى (ك).
(٢٢) أي أن يزيد المقسِّم ما لا يحتاج إليه.
(٢٣) أو (ب).
(٢٤) أي لا يحتاج إليه (فوق).
(٢٥) أي لا بقسمة الفصول الذاتية (فوق).
(٢٦) تصلح (ب)؛ أي أنه قد يمكن أن هذه الأغلوطات الثلاثة التي قد ذكرها في القسمة.
(٢٧) أي (ب).
(٢٨) هذه (ك).
(٢٩) لم (ك).
(٣٠) شيء (ب).

كان قد يجب أن يكون حينئذٍ[٣١] غير متحرك[٣٢]. ـ غير أنه ليس هو ولا قياساً واحداً[٣٣]، لكن لعله أن يكون يكسب[٣٤] علماً بنحو آخر. وهذا غير[٣٥] منكر بوجه من الوجوه[٣٦] ممكن، فإنه[٣٧] ولا الذي يستقري لعلّه أن يبيّن بياناً، غير أنه قد يعرّف الشيء تعريفاً. وأما قياساً[٣٨] فليس[٣٩] سلواً[٤٠] الذي يقول الحد[٤١] من[٤٢] القسمة. فكما[٤٣] أن[٤٤] في

---

(٣١) أي إذا ضم الحيوانَ إلى الناطق وغير الناطق أخذ أن الإنسان ناطق، وقسم الناطق إلى المائت وغير المائت، وأخذ أن الإنسان مائت. فإنه إذا بلغ في قسمته إلى المائت بعد أن يضيف إلى المائت الحي الناطق، فإنه لا يتجزأ المائت المضاف إليه حي ناطق.

(٣٢) متجزىء (ب).

(٣٣) قياس واحد (ب).

(٣٤) أي تعريفاً ما (+ ك).

(٣٥) هذه (ك).

(٣٦) ليس هذا في السرياني.

(٣٧) وذلك أنه (ب).

(٣٨) قياس (ب).

(٣٩) يأتي به (+ ب).

(٤٠) سلواً (ـ ب)؛ يتلوا (تحت).

(٤١) من (فوق).

(٤٢) في (ب).

(٤٣) وكما (ك).

(٤٤) قال الشيخ، رضوان الله عليه: غرضه في هذا الفصل أن يبيّن أنه كما إذا أورد إنسان من الناس نتيجةَ المحمولُ فيها موجود لأوّل الموضوعات له يسأل: لمَ ذلك؟ فيعطى السبب، كذلك أيضاً في كل واحد من أجزاء الحد إذا قسم القاسم وأخذ أحد القسمين يسأل: لمَ ذلك؟ فيعطي السبب. وإعطاؤه السبب ليس هو في أن يزيد حدّاً أوسط يتم به قياس على أن الأكبر موجود للأصغر، بل إعطاؤه السبب هو أن يقول إذا سئل في المثل: لمَ أخذت أن الإنسان حيوان؟ فيقول: لأنه ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان. ولا يجب أن نغلط فنظنّ أن هذا هو وسط قياسٍ هذه حكايته: الإنسان ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان؛ وكل ما ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان فهو حيوان، فالإنسان إذن حيوان. وذلك أن ليس المقدّمة القائلة إن الإنسان ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان أظهر من أنه مرتب تحت الحيوان. والشيء ليس يتبيّن بما هو مثله في الظهور. ـ فهذا هو الغرض في هذا الفصل.

النتائج[٤٥] التي بلا أوساط[٤٦] إن قال إنسان قد يلزم ضرورة إذ[٤٧] كانت
هذه الأشياء موجودة أن يكون هذا الشيء قد يمكن أن يسأل لِمَ ذلك، كذلك
أيضاً في الحدود التي تكون بطريق القسمة: ما هو الإنسان؟ - حيوان،
92a - مائت، مشّاء، ذو رجلين، بلا أجنحة. لِمَ ذلك؟ في واحدة واحدة من
الزيادات[٤٨]. وذلك أنه يخبر ويبيّن بالقسمة على ما يظن ويقول[٤٩] من
أجل أن الكل إما أن يكون مائتاً، وإما غير مائت. وكل قول هذه حاله
٢٢١أ) ليس[٥٠] هو حدًّا[٥١] إلا أنه وإن كان يبيّن بالقسمة غير أن الحدّ لا يكون
قياساً.

---

(٤٥) التانج (ب).

(٤٦) قال: يريد بذلك المحمولات التي توجد لأوّل الموضوعات لها، مثل مساواة الزوايا الثلاث من المثلث لقائمتين.

(٤٧) إذا (ب).

(٤٨) أي الفصول (فوق).

(٤٩) فيقول (ب)؛ يعني كل حيوان (فوق).

(٥٠) ليس (- ب).

(٥١) حد (ب)؛ في السرياني: وكل قول كهذا ليس هو حدًّا (فوق).

ـ ٦ ـ

[الماهية لا يمكن البرهنة عليها بالقياس الشرطي]

أفترى قد يوجد البرهان على ما هو في[١] الجوهر عندما يأخذ من الأصول الموضوعة أن معنى ما هو الشيء فالوجود[٢] له في ذاته هو الذي من خواص تحمل من طريق ما هو، وهذه الأشياء مثلاً هي وحدها فقط من طريق ما هو، والكل[٣] خاصة؟ فهذه إذاً هي معنى الوجود لذاك. ـ فنقول: إن في[٤] هذا القول أيضاً قد يأخذ أخذًا معنى ما هو والوجود له بذاته، إذ كان قد يلزم ضرورة أن يبيّن بالمتوسط[٥].

وأيضاً كما أنه ولا في القياس يؤخذ ما هو معنى القياس إذ كانت المقدّمات التي منها يكون القياس هي دائماً[٦] كلاً وجزءًا، كذلك ولا معنى ما هو والوجود له في ذاته يجب أن يكون في القياس، لكن يكون موجوداً[٧]، إذ[٨] كانت هذه موضوعة ناحية[٩]. بهذا[١٠] من تشكّك وافترى

---

(١) في (– ب).

(٢) والوجود (ب، ك).

(٣) هو (+ ب).

(٤) في (– ب).

(٥) أي أن القياس إنما يكون بحد أوسط، والحد الأوسط المأخوذ في هذا القياس هو حد للشيء مقرّ به.

(٦) أي: كما أنه إذا أردنا أن نعمل قياساً أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين، لا نأخذ معنى القياس، أي حده، ونصيّره مقدمة في القياس، كذلك ولا معنى الوجود في ذاته.

(٧) أي القياس (فوق).

(٨) إذا (ب).

(٩) ويعاند (+ ب)؛ أي بحد القياس (فوق).

(١٠) بهذه (ك).

أن الذي أتى به[١١] قياس أو لا[١٢]؛ ويقال إنه قد كان القياس هذا[١٣]، فيناقض بذلك القائل بأنه لم نَقِسْ على ما هو الشيء وما الوجود له في ذاته. ويقال: بلى لعمري! وذلك أن هذا[١٤] هو الذي كان موضوعنا أن معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه. فإذن قد يجب أن يقاس الشيء من غير أن يستعمل فيه ما هو القياس أو ما الوجود له في نفسه. ـ لكن لعلّه أن يبيّن بالشريطة ـ[١٥] والأصل[١٦] الموضوع، مثال ذلك: إن كان معنى الوجود[١٧] ليس[١٨] هو أنه[١٩] للمنقسم[٢٠] والمختلف[٢١]، فالمعنى لضدّه هو أنه لضدّه. وهذا[٢٢] في جميع الأشياء التي يوجد لها شيء مضاد. والخير[٢٣] مضاد للشر، والمنقسم للامنقسم. فالوجود إذن للخير هو أنه لغير المنقسم. فإن هاهنا أيضاً إنما يبيّن الأمر عندما يأخذ معنى ما هو[٢٤] والوجود له في نفسه وأن يقتضب شيئاً آخر في البرهان على ما هو الشيء والوجود له في نفسه[٢٥]. ليكن[٢٦] ليس[٢٧]، إذ كان في البرهان[٢٨] أيضاً قد يؤخذ أن

---

(١١) هو (+ ب)؛ من أن زوايا المثلث الثلاث مساوية لقائمتين.

(١٢) أم لا (فوق).

(١٣) أي: قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد وبأي الحد.

(١٤) هذه (ك).

(١٥) أعني (+ ب).

(١٦) بالأصل (ب).

(١٧) للشيء (+ ب).

(١٨) ليس (- ب).

(١٩) للنفس (+ ب).

(٢٠) للمنقسم (- ب).

(٢١) ليس هذا في السرياني، ولا يحتاج إليه هنا. (فوق).

(٢٢) هذه (ك).

(٢٣) فالخير (ب).

(٢٤) أي عندما يؤخذ حدّ شيء آخر مسلّم.

(٢٥) جملة: «وأن يقتضب... في نفسه» (ـ ك)؛ أي هو مطلق أن يأخذ أن شيئاً على شيء، غير أنه له مطلق أن يكون ذلك .الأمر الذي يقصد إلى تبيينه يأخذه بعينه مقدمة.

(٢٦) ليسلم (فوق).

(٢٧) ليس (- ب)، ليسا (ك).

(٢٨) البراهين (ك).

هذا[٢٩] على هذا[٣٠]. غير أنه ليس هو[٣١] هو بعينه، ولا أيضاً ذلك الأمر (٢٢٧ب) بعينه الذي القول عليه ومنعكس بالتساوي والشك نحو كليهما.

أعني الذي يبيّن بطريق القسمة، والذي يقيس بهذا النحو[٣٢] هو شك واحد بعينه، وهو أن يقال: لِمَ يكون[٣٣] الإنسان حيواناً مشاءاً ذا رجلين، لا حيواناً ومشاءاً؟ وذلك أنه ليس ولا شيء واحد[٣٤] من الأشياء المأخوذة يلزم ضرورة أن يكون فيه ذلك المحمول[٣٥]، لكن كما[٣٦] الإنسان ـ وهو واحد بعينه ـ هو موسيقسوس[٣٧] ونحو ما طريقُ هو[٣٨].

---

(٢٩) هذه (ك).

(٣٠) هذه (ك).

(٣١) هو (– ك).

(٣٢) أي بالقياس من الشرطي (فوق).

(٣٣) يكن (ب).

(٣٤) واحداً (ب). يضطر (+ ك).

(٣٥) أي الجملة (فوق).

(٣٦) أن (+ ب).

(٣٧) غرماطيقوس (+ ب).

(٣٨) نحو ما طريق هو (– ب)؛ نحوي (فوق).

ـ ٧ ـ

[الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية]

فعلى أي جهة يبيّن الجوهر، عندما يفصل ويحدّد، أو[١] معنى ما هو موجود؟ وذلك أن ليس فعله[٢] كفعل الذي يبيّن من الأشياء المُقَرّ بها إنها ظاهرة، أنه قد يجب ضرورة إذا كانت تلك موجودة يكون شيء آخر موجوداً، إذ كان هذا[٣] هو برهاناً، ولا أيضاً فعله كفعل من يستقرىء الأشياء الجزئية من قِبَل أنها ظاهرة، على أن جميعها هي على هذه الحال من قبل أنه ليس يوجد ولا واحد على خلاف[٤] ذلك؛ وذلك أنه ليس إنما 92b - يبيّن[٥] ما هو، لكن إما أنه موجود، وإما أنه غير موجود. فأي وجه آخر يبقى؟ وذلك أنه لا سبيل إلى أن يبيّن بالحس أو بالاصبع.

وأيضاً فكيف يبيّن معنى ما هو؟ فإنه قد يلزم الذي يعلم ما هو الإنسان أو شيئاً آخر ـ أي شيء كان ـ أن يعلم أيضاً أنه موجود. وذلك أن ما ليس هو موجوداً فليس إنسان من الناس يعلم ما هو[٦]. لكن إذا قلت: عنزائيل ـ قد يعلم على ماذا تدل الكلمة[٧] والاسم. فأما ما[٨] هو عنزائيل فلا يمكن أن يعلم.

---

(١) أو (– ب).

(٢) فعله ليس (ك).

(٣) هذه (ك).

(٤) أي ولا واحد من الجزئيات يوجد (فوق).

(٥) أي المستقرىء (فوق).

(٦) إنه (فوق).

(٧) أو (ك).

(٨) ما (– م).

فإن كان إذن يبيّن ما هو فهو يبيّن أيضاً بقول واحد بعينه أنه موجود، وكيف هو[٩]، وذلك أن[١٠] الحد والبرهان يدلان على شيء واحد. ومعنى ما هو موجود[١١]، ومعنى أنه موجود، مختلفان. وأيضاً إنما يقول إنه يلزم أن يبيّن الموجود[١٢] كل[١٣] ما هو موجود له[١٤] بالبرهان متى لم يكن[١٥] جوهراً[١٦]. وقولنا الموجود ليس هو جوهراً لشيء من الأشياء، إذ كان (٢٢٨أ) الموجود ليس هو جنساً. فالبرهان إذن يكون على أنه موجود. وهذا هو الذي تجري عليه الآن العلوم. وذلك أن المهندس إنما يقتضب اقتضاباً على ماذا يدل المثلث، وأما أنه موجود فيبرهن برهاناً. فما الذي يبيّن إذن الذي بحد ما هو، لا المثلث. فإذا علم الإنسان بالحد ما هو ليس يعلم أنه موجود، لكن ذلك غير ممكن.

وظاهر أيضاً في ضروب الحدود التي[١٧] يبيّن بها من يحدّ أنه موجود. وذلك أنه إن كانت الدائرة شيئاً[١٨] متساوياً من وسطه، إلا أنه ليس يخبر لِمَ هو[١٩] كذلك هذا المحدود ولِمَ صارت الدائرة هذا المعنى. وذلك أنه لقائل أن يقول إن هذا[٢٠] المعنى هو بجبل[٢١] من نحاس أيضاً؛ فإنه ليس تعرّف الحدود أنه قد يمكن أن يوجد ما خبر[٢٢] به. ولا أيضاً أن الحدود هي لذلك

---

(٩) إذ كان (+ ب).

(١٠) ذلك أن (– ب).

(١١) الإنسان (ب).

(١٢) أنه موجود (ب).

(١٣) لكل (ب).

(١٤) له (– ب).

(١٥) الموجود (+ ب).

(١٦) جوهر (م).

(١٧) لا (+ ب)؛ أي الحدود التي تورد لأشياء ما فلا يتبين بإيرادها أن الشيء موجود.

(١٨) أي شكل مسطح في داخله نقطة كل الخطوط الخارجة منها إلى الخط المحيط متساوية.

(١٩) أي أن هذا الحد ليس أن الدائرة موجودة، ولا فيه حجة تضطر أن تكون حد الدائرة.

(٢٠) أي حد الدائرة.

(٢١) لجبل (ب).

(٢٢) أي المحدود (فوق).

الشيء[٢٣] الذي عبّروا عنه، لكنه مطلق دائماً[٢٤] أن يقال لِمَ هو[٢٥]. فإن كان إذن[٢٦] الذي يحد يبيّن بياناً إما ما هو، وإما على ماذا يدل اسمه إن لم يكن أصلاً[٢٧] لما هو[٢٨]، قد يكون الحد قولاً دلالته لأشياء دلالة الاسم بعينها. لكن هذا شنيع[٢٩]: أما أولاً فمن قِبَل أنه قد يكون لأشياء ليست جواهر[٣٠] ولأشياء ليست موجودة أيضاً. وذلك أنه لنا أن تدل على أشياء ليست موجودة. وأيضاً يكون جميع الكلام حدوداً، إذ كان قد يوضع إسم لأي كلمة كانت، فيؤخذ إذن بأجمعها[٣١] إما[٣٢] نلفظ ونتكلم بالحدود، ويكون إيلياس حدًّا. وأيضاً ولا برهاناً[٣٣] واحداً يبرهن على أن هذا الاسم يدل على هذا الشيء. فإذن[٣٤] ولا الحدود أيضاً تعرف هذا[٣٥].

فمن هذه الأشياء يظهر أن ليس الحد والقياس شيئاً واحداً بعينه، ولا أيضاً القياس والحد لشيء واحد بعينه[٣٦]. ومع هذه إن الحد لا يبيّن بياناً ولا شيئاً من الأشياء. ولا سبيل أيضاً إلى أن[٣٧] يعلم[٣٨] معنى ما هو، لا بالحد ولا بالبرهان أيضاً.

---

(٢٣) ألشيء (م).

(٢٤) أي المتشكك (فوق).

(٢٥) أي هذا الحد لهذا المحدود (فوق).

(٢٦) إذاً (ب)؛ وهكذا في سائر النص.

(٢٧) البتة (فوق).

(٢٨) لا يحتاج إلى قد (فوق).

(٢٩) شنع (ب، ك).

(٣٠) ذوات، وفوقها: أي ليست ذوات قائمة (فوق).

(٣١) أباجغيا (ب)؛ وفي الأصل اليوناني: كل ما نقوله سيكون حداً (حاشية ب).

(٣٢) إنّا (ب).

(٣٣) برهان (ب).

(٣٤) فإذاً (ب).

(٣٥) هذه (ك).

(٣٦) قال الشيخ: لا سبيل إلى أن يكون قياس إلا بحد متوسط بين الطرفين، والحد ـ إذ هو دال على ماهية المحدود ـ لا يمكن أن يكون بينهما وسط. فلذلك لا يمكن أن يتبين الحد بالقياس.

(٣٧) أن (ـ ك).

(٣٨) أي بالبرهان (فوق).

— ٨ —

[الصلة بين الحد والبرهان]

- 93a - وقد يجب أن نبحث من الرأس ما الذي قيل من[١] هذه الأقاويل قولاً (٢٢٨ب) أجبته[٢] قولاً حسناً[٣]، وما الذي لم يحسن[٤] في القول فيه؛ وما هو الحدّ؟ ونبحث: أترى كيف حال ما هو الشيء؟ أيوجد[٥] البرهان أو الحد، أو ليس يوجد له[٦] البتة؟ فنقول: إنه لما كان العلم بما هو والعلم[٧] بعلة[٨] ما هو هما كما قلنا شيئاً واحداً[٩] بعينه، والحجة في هذا[١٠] هي أنه يوجد سبب ما؛ وهذا[١١] إما أن يكون هي[١٢] هو بعينه[١٣]، أو مختلفاً، أو مبرهناً، أو غير مبرهن؛ فإن كان إذن السبب[١٤] أشياء[١٥] أُخَر[١٦] ومختلفاً ويمكن أن يبيّن، فقد يلزم أن يكون السبب أوسط وأن يبيّن في الشكل الأول، إذ كان

---

(١) من (ب، ك).

(٢) أجبته (– ب)؛ أصبته (ك).

(٣) أهيب فيه (فوق).

(٤) يصب فيه (فوق).

(٥) له (+ ب).

(٦) له (– ك).

(٧) أبو بشر: يعني أنه قد بيّنا أن العلم بما هو الشيء هو العلم بما هي العلة الموجبة لماهية الشيء.

(٨) لعلة (ك).

(٩) شيء واحد (ك).

(١٠) هذه (ك).

(١١) وهذه (ك).

(١٢) هو (ب).

(١٣) أي: إما أن يكون السبب وماهية الشيء واحداً بعينه.

(١٤) السبب (– ب).

(١٥) أشياء (– ب)، أشيا (ك).

(١٦) أي: سوى ما هو سببه (فوق).

الأمر الذي تبيّن[١٧] هو كلياً وإيجابياً. فالضرب الواحد هو هذا الذي اعتبر الآن[١٨]: وهو أن يبيّن معنى ما هو بتوسط شيء آخر. وذلك[١٩] أن الأشياء التي هي ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتي بين الخواص خاصة. فإذاً[٢٠] أما إحداهما[٢١] فيتبيّن؛ وأما الآخر[٢٢] من الأشياء[٢٣] التي هي[٢٤] معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه فلا تتبيّن لأمر واحد بعينه.

أما أن هذا[٢٥] الضرب ليس هو برهاناً ـ فقد خبرنا به فيما تقدم، غير أنه قياس[٢٦] منطقي. وأما على أي وجه يمكن، فنحو مخصوص، ذلك[٢٧][٢٨] بأن نعود من الرأس إلى أول الأمر، نقول[٢٩]: فكما[٣٠] أنّا[٣١] نطلب لِمَ هو عندنا[٣٢] لنا[٣٣] نعرفه[٣٤] أنه[٣٥] موجود[٣٦]، لكن[٣٧] و[٣٨]كثيراً[٣٩] ما يظهر أن لنا[٤٠] جميعاً معاً. إلا أنه لا يمكن أن نتعرّف أولاً

---

(١٧) الذي قد ذكره في الفصل الذي قبل هذا.

(١٨) أي والسبب في أنه لا يكون على الحد برهان هو أن الأوسط يجب أن يكون حدّاً.

(١٩) أي الأكبر للأصغر (فوق).

(٢٠) فإذن (ك).

(٢١) أحدهما (ك)؛ أي الأصغر إذا كان الوسط موجوداً له. ـ وفي تعليق قارىء: الذي مر.

(٢٢) قال في هذا إنه بحسب وضع الواضع، لا أنه بالحقيقة قياس.

(٢٣) الأشياء (ك).

(٢٤) هي (- ك).

(٢٥) هذه (ك).

(٢٦) أي في أن يتصحّح الحد من البرهان.

(٢٧) فنحو مخصوص، ذلك (- ب).

(٢٨) فنحن مخبرون بذلك (+ ب).

(٢٩) تقول (م).

(٣٠) كما (ب).

(٣١) أنا (م).

(٣٢) عندما (ك، ب).

(٣٣) لنا (- ب).

(٣٤) نعرفه (- ك).

(٣٥) إنه (- ب).

(٣٦) موجود (- ب).

(٣٧) لكن (- ك).

(٣٨) و (- ب).

(٣٩) إنما قال كثيراً لأن في بعض الأشياء نعلم أن الشيء موجود ولِمَ هو موجود إذا عرفناه بوسط هو علة لوجود الأمر، مثل قيام الأرض في الوسط عند الكسوف.

(٤٠) لنا (- ب).

لِمَ هو، قبل أن نتعرّف أنه موجود؛ فكذلك[٤١] لا سبيل إلى أن نتعرّف ما هو الشيء والوجود[٤٢]، والوجود له في نفسه[٤٣] غير أن نعلم أنه موجود. وذلك أنه غير ممكن أن نعلم ما هو إذا لم نكن عارفين بأنه موجود.

ومعنى[٤٤] أنه موجود قد يحصل لنا أحياناً بطريق[٤٥] العرض، وأحياناً من حيث يوجد معنا شيء من الأمر ـ مثال ذلك أن الرعد صوت في السحاب، وأن الكسوف فَقْدُ ما للنور، وأن الإنسان حيوان ما[٤٦]، وأن النفس الشيء المحرِّك ذاته. فجميع الأشياء التي تعلم أنها موجودة[٤٧] بطريق (٢٢٩أ) العرض[٤٨] قد يلزم ألاّ تكون موجودة عندنا في[٤٩] ما هو، إذ كنا ليس[٥٠] نعلم بالبرهان ولا أنها موجودة وجوداً، وأن نطلب ما هو ـ فيما[٥١] ليس هو حاصلاً عندنا أنه موجود ـ ليس هو ولا طلباً. فأما في الأمور التي يوجد عندنا فيها شيء فهو أسهل. فإذن[٥٢] كما أن لنا أن الشيء موجود، كذلك لنا في باب ما هو موجود. ـ فالأشياء التي يوجد عندنا شيء ما مما هو موجود، ليكن أولاً هكذا: ليكن الكسوف ما عليه آ؛ وليكن القمر ما عليه حـ؛ وليكن ستره الأرض ما عليه بَ. فالطلب[٥٣]: أترى يقبل الكسوف أو لا، هو الطلب من[٥٤] أمرِ بَ: أموجودة هي أم غير موجودة؟ والطلب لهذا[٥٥] لا فرق بينه وبين الطلب: هل توجد له علة؟ وإن كان هذا موجوداً فنقول إن

---

(٤١) وكذلك (ب).

(٤٢) والوجود (– ب).

(٤٣) من (+ ب).

(٤٤) فمعنى (ب).

(٤٥) مثل أن نعلم أن الكسوف موجود للقمر، بأن يكون القياس، لا يكون له في وقت الاستقبال ظل إذا لم يكن بينه وبين القمر حاجز، مثل غيم.

(٤٦) ما (– ب).

(٤٧) أنها موجودة (ـ ب).

(٤٨) العرض (– م).

(٤٩) باب (+ ب).

(٥٠) لسنا (ب).

(٥١) في ما (ك).

(٥٢) فإذاً (ب).

(٥٣) فالطالب (ك).

(٥٤) في (ك).

(٥٥) لهذه (ك).

ذاك[٥٦] أيضاً موجود أو[٥٧] أي جزء من جزئي[٥٨] النقيض توجد علة. أترى
العلة في أن له زاويتين قائمتين، أم على أن ليس له؟ فإذا وقفنا على أنه 3
موجود، فإنّا نعلم معاً لِمَ هو إن كان وجوده بالحدّ الأوسط. وإن لم يكن، فإنما نعلم أنه موجود، وأما لِمَ هو، فلا. فليكن القمر حـَ[٥٩]، وليكن الكسوف آ، وليكن معنى أنه إذا كان في الاستقبال لا يمكن أن يحدث ظل من حيث ليس بيننا وبينه شيء، ما عليه بَ. فإن كانت بَ موجودة لـ حـَ
أعني أنه لا يمكن أن يحدث ظلاً من حيث ليس بيننا وبينه شيء متوسط، و آ - 9
لهذه أعني أنه ينكسف. أما أنه ينكسف فهو معلوم؛ وأما لم ينكسف فلم يعلم بعد، وأن الكسوف موجود يعلم، وأما ما هو لا يعلم هذا[٦٠]. ووجود آ لـ حـَ[٦١] معلوم، لكن[٦٢] الطلب: لِمَ هو موجود؟ هو أن يطلب: ما هي بَ؟ أترى هي استتار[٦٣] أم انقلاب[٦٤] القمر، أم الانطفاء؟ وهذا[٦٥] هو قول أحد الطرفين[٦٦]. وذلك أن الكسوف هو الاستتار[٦٧] عن الأرض. ما
هو الرعد؟ ـ انطفاء النار التي[٦٨] في السحاب. لِمَ ترعد؟ ـ لأن النار تنطفىء ب)
في السحاب. فليكن السحاب حـَ؛ وليكن الرعد آ؛ وليكن انطفاء النار بَ، 1
فـ بَ[٦٩] موجودة لـ حـَ[٧٠]، أي للسحاب[٧١]. وذلك أنه قد تنطفىء النار فيه[٧٢]. و آ ـ وهي الصوت ـ موجودة لهذه[٧٣]، و بَ هي قول[٧٤] آ، وهو

---

(٥٦) ذلك (ك).
(٥٧) إن (+ ك).
(٥٨) أجزا (ك).
(٥٩) بَ (ب).
(٦٠) هذا (− ب).
(٦١) لحَ (ك).
(٦٢) لأن (ك).
(٦٣) الاستتار (ك).
(٦٤) قال الشيخ: قد يجوز أن يكون ذهب في ذلك إلى ما كان يراه أرقليطس من أن غروب الكواكب فسادها.
(٦٥) وهذه (ك).
(٦٦) مثال ذلك في هذه لـ آ (+ ب).
(٦٧) الكائن (+ ب).
(٦٨) هي (+ ب).
(٦٩) فبَ (ك).
(٧٠) لحَ (ك).
(٧١) السحاب (ك)؛ السحابة (فوق).
(٧٢) فيها (فوق).
(٧٣) لهذا (ك).
(٧٤) قولك (ك).

الطرف الأول الأول[٧٥]. فإن كان يوجد لهذا[٧٦] أيضاً وسط آخر، فقد يكون ذاك[٧٧] من الأقاويل الباقية[٧٨].

أما كيف يوجد معنى ما هو ويكون معلوماً، فقد خبّرنا به؛ فإذن[٧٩] القياس على ما هو الشيء فلا يكون ولا البرهان أيضاً، غير أنه قد يكون ظاهراً بالقياس والبرهان. فلذلك[٨٠] لا سبيل إلى أن نعقل[٨١] معنى[٨٢] الشيء في[٨٣] الأشياء التي توجد لها علة أخرى بلا برهان. ولا أيضاً يوجد البرهان له نفسه، كما خبّرنا في شكوكنا.

---

(٧٥) الأول (– ب، ك).

(٧٦) لهذه (ك).

(٧٧) ذلك (ك).

(٧٨) التي هي باقية (ب)؛ الباقية (فوق).

(٧٩) فإذاً (ب).

(٨٠) ولذلك (ب).

(٨١) نعلم (ب).

(٨٢) ما (+ ب).

(٨٣) من (ب).

- ٩ -

[لا برهان على وجود المبادىء وماهيتها][١]

وقد يوجد لبعض الأشياء علة هي شيء آخر، ولبعضها لا يوجد. فمن البيّن أن الأشياء أيضاً التي لها ما هو: بعضها لا وسط لها وهي مبادىء، وهذه قد يجب أن يوضع وضعاً أنها موجودة، وما هي، أو يظهر ويوضع ذلك بنحوٍ آخر، وهذا ما يعمله[٢] صاحب العدد. وذلك أنه يضع وضعاً أن الوحدة موجودة، وما هي. وأما الأشياء التي لها أوسط والتي قد يوجد فيها للجوهر[٣] علة ما هي شيء آخر، فقد تعرف وتظهر بالبرهان كما قلنا، لا بأنّا نبيّن معنى ما[٤] هو.

(١) العنوان (ـ م، ك).

(٢) جملة: «يوضع . . . يعمله» (ـ م).

(٣) للوجود (فوق).

(٤) ما (- ك).

ـ ١٠ ـ
[أنواع الحد][١]

والحد بما يقال أنه قول ما هو، فمن البيّن أن أخذ ذلك هو أن يقال على ماذا يدل الاسم أو قول آخر يدخل في باب دلالة الاسم ـ مثال ذلك: على ماذا يدل ما هو المثلث؟ هذا الذي إذا[٢] كان لنا أنه موجود بطلب[٣] لِمَ هو، وذلك أنه قد يصعب[٤] أن نأخذ الأشياء التي لا يعلم أنها موجودة، وسبب الصعوبة[٥] قد خبّرنا به فيما تقدم من قِبَل أنّا لا نعلم ولا أنه موجود أو لا، اللّهم إلا بطريق العرض. والقول يقال إنه واحد على ضربين: أحدهما بالرباط، بمنزلة إيلياس، والآخر بأن يدل بشيء واحد على شيء واحد، لا بطريق العرض. ـ فأحد الحدود هو هذا الذي قبل الآن. وقد (٢٣٠أ) يوجد حدّ[٦] آخر وهو قول يعرّف: لِمَ هو الشيء؟ وذلك المتقدّم قد يدل 94a - دلالة، فأما بياناً فلا يبيّن. وهذا الآخر فمن البيّن أنه كالبرهان على ما هو، وإنما يخالف البرهان بالوضع، وذلك أن بين أن يقال: لِمَ يرعد؟ وبين أن يقال: ما هو الرعد؟ ـ فرقاً. وذلك أنه قد يجيب إما في ذلك[٧]، فلأن النار التي في السحاب تنطفىء؛ وأما ما هو الرعد فيجيب عنه بأنه صوت انطفاء

---

(١) العنوان (ـ م ء ك).
(٢) إذ (ب).
(٣) يطلب (ب).
(٤) تصعب (ك).
(٥) للصعوبة (ك).
(٦) حداً (ك).
(٧) ذاك (ب).

النار في السحاب. فإذن قول واحد بعينه يقال على جهتين مختلفتين. أما في تلك الجهة فبرهان متصل؛ وأما في هذا فتحديد. ـ وأيضاً حدّ الرعد أنه صوت في السحاب. وهذا هو نتيجة البرهان على معنى ما هو وحدّ الأشياء التي لا وسط لها[٨] هو وضع لمعنى ما هو غير مبرهن.

وأحد أقسام الحدّ إذن هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن؛ والآخر قياس على معنى ما هو، يخالف البرهان بالتصريف؛ والثالث نتيجة البرهان على ما هو.

فقد ظهر مما قيل[٩] كيف يوجد البرهان على معنى ما هو، وكيف لا يكون، ولأي الأشياء يوجد البرهان، ولأيّها[١٠] لا يوجد؛ وأيضاً على كم ضرب يقال الحدّ؛ وكيف يبيّن معنى ما هو وكيف لا يبيّن ولأي الأشياء هو، ولأي الأشياء لا؛ وأيضاً كيف حال الحدّ عند البرهان، وكيف يمكن أن يكون موجوداً لأمر واحد بعينه، وكيف لا يمكن.

---

(٨) بها (ب).
(٩) من قبل (ك).
(١٠) ولأنها (م).

ـ ١١ ـ

[العلل المختلفة المأخوذة أوساطاً][١]

ولما كنا إنما نظن أنّا قد علمنا متى[٢] علمنا العلة، فكانت[٣] العلل أربعاً: أحديها[٤]: ما معنى الوجود للشيء في نفسه؟ والأخرى[٥]: عندما[٦] يكون: أيّ الأشياء يلزم أن يكون هذا الشيء؟ والثالثة: العلة التي يقال فيها: ما الأول الذي حرّك؟ والرابعة: هي التي يقال فيها: نحو ماذا؟ ـ فإن جميع هذه تُرى في المتوسط. ـ وذلك أن العلة التي يقال فيها إن عند وجود هذا الشيء يجب أن يوجد هذا الشيء فإنها ليست عند أخذ مقدمة واحدة، لكن (٢٣٠ب) عند ماهي، أقل ما تكون، اثنتان. وهذه هي[٧] شيء كان لهما وسط واحد. فإنه عندما يوجد هذا واحداً، فالنتيجة موجودة من الاضطرار. وهذا معلوم هكذا أيضاً: لِمَ صارت الزاوية التي في نصف الدائرة قائمة؟ والقائمة هي شيء ما. فلتكن القائمة التي عليها آ. وليكن نصف القائمتين التي عليها بَ. ولتكن الزاوية التي في نصف الدائرة التي عليها حَـ[٨]. فالعلة في أن آ القائمة موجودة لـ حَـ[٨]، وهي التي في نصف الدائرة، هي بَ. وذلك أن هذه مساوية لـ آ و حَـ[٩]، و حَـ لـ بَ نصف القائمتين. فإذا كانت بَ ـ وهي

---

(١) العنوان (ـ م، ك).

(٢) معنى (م).

(٣) وكانت (ب).

(٤) إحداها (ب).

(٥) إذ إن (+ ك).

(٦) أن (فوق).

(٧) وهاتان هما (ب).

(٨) حَ (ك).

(٩) حَ (ك)؛ (ـ ب).

نصف القائمتين ـ موجودة لـ حـَ، فـ آ موجودة لـ حـَ، وهذه هي القول بأن الزاوية التي في نصف الدائرة قائمة؛ لهذا والوجود لها وما هو في نفس جوهرها هو[١٠] واحد بعينه من قِبَل إنه على هذا يدل القول. فقد ظهر الأوسط أيضاً أنه هو العلة لمعنى الوجود للشيء[١١] بذاته.

فأما القول: لِمَ حارب أهل أثينة الذين حاربوهم؟ فهو أن يقال: ما
9 - العلة في[١٢] حروب[١٣] أهل أثينة؟ وهذه من قِبَل أنهم كبسوا أهل
ساردس[١٤] مع اراثريا[١٥]، وذلك أن هذا هو الذي ثار[١٦] هرقل أولاً. فلتكن الحرب ما عليه آ؛ ولتكن بَ الكبس الذي تقدم، وليكن أهل أثينة حَـ ـ فـ بَ موجودة لـ حَـ، أعني أنه[١٧] كبسوا[١٨] أولاً أهل أثينة. و آ موجودة لـ بَ، وذلك أنهم قد يحاربون الذين بدأوهم[١٩] بالجور. و آ[٢٠] إذن موجودة لـ بَ، أعني محاربة الذين بدأوا[٢١] أولاً؛ وهذه، وهي بَ، موجودة لأهل أثينة، وذلك أنهم هم الذين بدأوا[٢١] أولاً. فالحد الأوسط هاهنا أيضاً هو علته في الأشياء التي العلة فيها المحرك الأول.

وأما جميع الأشياء التي العلة لها هي معنى: نحو ماذا؟ ـ فمثل أن
٢أ) يقال: لِمَ يمشي؟ فيقال: لكيما يصحّ. لِمَ البيت موجود؟ لكيما يحفظ
1 الأثاث. فتلك نحو الصحة، وهذه نحو الحفظ. ولا فرق لوجه من الوجوه

(١٠) جملة: «لهذا. . . هو»، وردت هكذا: «وهذه، وهي معنى ما الوجود للشيء بذاته، هي هي» (ب).
(١١) وجود الشيء (ب).
(١٢) أن (+ ك).
(١٣) أن حورب: أراطمعا. التصحيح عن اليوناني (فوق).
(١٤) سادرس (ك).
(١٥) هرطريقيا (ك)؛ اراثريا (ب).
(١٦) ثار (- ب) تحرك (ب)؛ ثار (تحت).
(١٧) إنهم (ك).
(١٨) كبس (ب)؛ إنهم كبسوا (تحت).
(١٩) بدوهم (ك).
(٢٠) فـ آ (ب).
(٢١) بدوا (ك).

بين أن يقال: لِمَ يجب المشي بعد العشاء وبين[٢٢] أن يقال: نحو ماذا فليكن المشي بعد العشاء الذي عليه حَـ؛ وليكن: ألاّ تطفو الأطعمة الذي عَليه بَ؛ والصحة التي عليها آ. فليوضع أن معنى ألاّ تطفو الأطعمة في فم المعدة موجوداً[٢٣] للمشي بعد العشاء، وأن هذا هو حي[٢٤]، فإن[٢٥] هذا هو مظنون[٢٦]؛ وألا تطفوَ[٢٧] الأطعمة ـ وهو بَ ـ موجود للمشي، وهو حَـ؛ وآ ـ وهو أن يصح ـ موجود لهذه، فالعلة في أن توجد آ لـ حَـ[٢٨]، وهي التي من أجله، هي بَ وهي ألاّ تطفو الأطعمة؛ وهذه كأنها قول[٢٩] لتلك. وذلك أن آ هكذا تُوَفّي القول[٣٠]، ووجودها لـ حَـ من أجل بَ من قِبَل أن هذه هي معنى أن يصح، أعني أن تكون بهذه الحال، وقد ينبغي أن تبدل[٣١] الكلام؛ فيكون بهذا النحو تظهر واحدة واحدة هاهنا[٣٢] وذلك أن هنالك ينبغي أن يكون الأوسط أولاً[٣٣]. وأما هاهنا فالأول هو الثالث الأخير، وآخر ذلك الشيء الذي نحوه.

وقد يمكن أن يكون شيء واحد هو نحو ماذا[٣٤] ومن الاضطرار[٣٥] ـ مثال ذلك نفوذ الضوء في المصباح[٣٦]، وذلك أن نفوذ الشيء اللطيف الأجزاء بتوسط منافذ هي أكبر هو[٣٧] الضرورة إن كان الضوء يكون بالنفوذ، وهو نحو ماذا[٣٨]، أي كيما لا يتغير. فليت شعري إن كان وجودها ممكناً

---

(٢٢) أو بين (ب).

(٢٣) موجود (ب).

(٢٤) صحي (ب).

(٢٥) وإن (ك).

(٢٦) فألا (ك).

(٢٧) تطفوا (كّ).

(٢٨) لحَ (ك).

(٢٩) حد (فوق).

(٣٠) في القول (فوق).

(٣١) نبدل (ب).

(٣٢) والأكوان هاهنا حالها عكس حالها في العلل التي على طريق الحركات (+ ب)؛ الأشياء الكائنة بعد أن لم تكن، وهي الممكنات. أي الضروريات الحركات (فوق).

(٣٣) أي علة (فوق).

(٣٤) أي من أجل شيء (فوق).

(٣٥) أي وهي هيولى (فوق).

(٣٦) من (فوق).

(٣٧) من (+ ب، ك).

(٣٨) أي من أجل شيء (فوق).

فقد يمكن أن يكون أيضاً ـ مثل أنه إن أرعد عندما تنطفى النار تنشىء[٣٩] من الاضطرار[٤٠]، ويكون لها صوت؛ وإن كان كما تقول شيعة فوثاغورس[٤١] أن ذلك يكون لتهديد الذين في طرطاروس[٤٢] كيما يفزعوا. وأمثال هذه
٢٣ب) كثيرة جداً، وخاصة هي معاً في الأشياء التي قوامها ووجودها بالطبيعة.
35 وذلك[٤٣] أن الطبيعة تفعل من أجل شيء، وهذا من الاضطرار. ـ فإن الضرورة تقال[٤٤] على ضربين[٤٥]: إحداهما[٤٦] الطبيعة[٤٧] والقوة،
والأخرى قسراً[٤٨] وخارج[٤٩] عن القوة ـ بمنزلة حركة الحجر إلى فوق وإلى أسفل أيضاً، لكن ليس له[٥٠] ذلك بضروب واحدة. 95ﺏ -

فأما الأشياء التي تكون بالرويّة والذهن بعضها ليس يكون عن تلقاء[٥١] نفسه أصلاً[٥٢] ـ مثال ذلك البيت أو التمثال، ولا أيضاً من الاضطرار[٥٣]، لكن من أجل شيء[٥٤]؛ وبعضها يكون بالاتفاق ـ مثال ذلك الصحة[٥٥]

---

(٣٩) انتشّ (ب)؛ بمعنى نَشّ: صوت.

(٤٠) اضطرار (ب).

(٤١) فونوغارس (ك).

(٤٢) الجحيم (فوق).

(٤٣) أما أن الطبيعة تفعل أكثر ما تفعله من الاضطرار ومن أجل شيء معاً ـ فهو ظاهر، من ذلك أن الأسنان في مقدمة الفم صُيّرت عريضة وقليلة الثخن بسبب الهيولى، وذلك أن منشأها من عظم رقيق، وحادثة من أجل شيء: لكيما تقطع الطعام بحدّيها.

(٤٤) أي أن طبيعة كل واحد من الأشياء ضربان.

(٤٥) مرتين (ب).

(٤٦) أحدهما (ك).

(٤٧) بالطبيعة (ك).

(٤٨) أي على طريق الهيولى والضرورة، أي أنه إلى أسفل بالطبع وإلى فوق قسراً.

(٤٩) أو خارجاً (ب).

(٥٠) وذلك (ك).

(٥١) الاتفاق (فوق).

(٥٢) أي بل يكون بفكر وروية (فوق).

(٥٣) أي أن ليس حدوث البيت عن البنّاء من الضرورة، لأنه ليس حدوثه عنه لا قسراً ولا بالطبع.

(٥٤) أي ليستر ويحفظ المتاع.

(٥٥) مثل أن يأكل الإنسان لا ليصحّ، بل لأنه يشتهي، فيوافق ذلك الغذاء بذاته فَيَصِحُّه.

والسلامة، وخاصة في جميع الأشياء التي يمكن فيها أن يكون هكذا، وعلى جهة أخرى أيضاً متى لم يكن كونها عن البخت[٥٦]. فالكمال[٥٧] كحد[٥٨] إذن[٥٩] و[٦٠] الخير[٦١] يكون على أنه لشيء من أجل شيء[٦٢] إما بالطبيعة وإما بالصناعة. فأما عن البخت والاتفاق[٦٣] ولا[٦٤] شيء يكون من أجل[٦٥] شيء.

---

(٥٦) مهملة النقطة تماماً.

(٥٧) والكمال (ك).

(٥٨) الحد (ك)؛ كحد (ـ ب).

(٥٩) إذاً (ب).

(٦٠) أو (ب).

(٦١) الجيد (فوق).

(٦٢) من أجل شيء (- ب).

(٦٣) فأما عن البخت والاتفاق (هامش ك).

(٦٤) فولا (ب).

(٦٥) أي بالذات (فوق).

ـ ١٢ ـ

[تلازم العلة والمعلول][١]

والعلة[٢] للأشياء التي تكون[٣] والتي هي مزمعة بالكون هي واحدة بعينها وهي التي للأشياء الموجودة. وذلك أن المتوسط هو العلة غير أنها للأشياء الموجودة[٤] هي موجودة، والتي تكون أنها تكون، والتي قد كانت، قد كانت والتي هي مزمعة بالكون أنها مزمعة بالكون[٥] ـ مثال ذلك[٦]: لمَ كان الكسوف؟ ـ من قِبَل أنه[٧] كانت الأرض في الوسط؛ ولِمَ هو مزمع بأن يكون؟ ـ من قِبَل أنها مزمعة أن تكون في الوسط، وهو موجود من قِبَل أنها موجودة؛ ما الجليد؟ وليؤخذ[٨] أنه ما[٩] جامد؛ ـ فليكن[١٠] الماء[١١] الذي

---

(١) العنوان (ـ ك، م).

(٢) الشيخ: هذا إنما يصحح في الثلاث العلل التي في الطبيعيات، وهي الصورية والغائية والفاعل، لأنها في الطبيعيات واحد.

(٣) أي المتكوّنة في الوقت الحاضر.

(٤) جملة: «هي واحدة... الموجودة» (ـ ب).

(٥) جملة: «هي موجودة... بالكون» (ـ ب).

(٦) هذا مثال على أن العلة الصورية ـ فوقها: الضرورية ـ ومعلولها هما معاً، وكذلك المثال الذي بعده.

(٧) قد (+ ب).

(٨) إنما قال يؤخذ، أي يسلم أن هذا هو حد الثلج.

(٩) هو (+ ب).

(١٠) وليكن (ك).

(١١) ألما (ك).

عليه حـَ، وأنه جليد ما عليه آ؛ ولتكن العلة ـ وهي الأوسط ـ وهي ما عليه بـَ فقد الحرارة التام، فـ بـَ موجودة لـ حـَ ولهذا معنى الجمود وهي التي عليها آ؛ فيكون الجليد عند[١٢] تكون بـَ؛ وقد كان عند[١٣] قد كانت، وهو مزمع بأن يكون عندما تكون مزمعة؛ فالعلة التي على هذا النحو[١٤] والشيء الذي العلة عليه يتكوّن عندما يتكوّن معاً، وهو[١٥] موجود متى كانت موجودة. وكذلك في باب ما أنه قد كان ومزمع أن يكون. (٢٣٢أ)

فأما في الأشياء التي ليست[١٦] معاً أترى هي موجودة في الزمان المتصل، كما يظن أن أشياء أُخَر هي علل أشياء[١٧]، وهذه هي العلة لأن قد كان الشيء عندما[١٨] قد كان شيء آخر، وأنها علة لمزمع أن يكون عندما يكون[١٩] شيء آخر مزمعاً، وهي أيضاً لمعنى أنه يتكوّن إن كان شيء قد يتكوّن[٢٠] من قبل؟ فالقياس[٢١] هو موجود من الأخير[٢٢] متى كان، ومبدأ هذه أيضاً هي الأشياء التي قد كانت ولهذا السبب هي في الأشياء التي تتكوّن على هذا المثال.

وأما من الذي هو أكثر تقدماً فليس يكون، مثال ذلك أن هذا الأخير يتكوّن من قبل أن هذا قد كان، وكذلك فيما هو مزمع أن يكون: وذلك أنه ليس هو مزمعاً أن[٢٣] يكون، لأن[٢٤] لا بأن يكون الزمان محدوداً، ولا بأن

---

(١٢) ما (+ ب).

(١٣) ما (+ ب).

(١٤) أي الضرورة (فوق).

(١٥) هو (+ ك).

(١٦) أي الأشياء التي ليس العلة والمعلول فيها معاً، بل العلة يتقدم وجودها وكونها المعلول في الزمان.

(١٧) لأشياء (ك)؛ لأشياء أُخَر (ب).

(١٨) بأن (ب).

(١٩) عندما يكون (– ب).

(٢٠) إن كان شيء قد يتكون (– ب).

(٢١) أي العلة (فوق).

(٢٢) المعقول (فوق).

(٢٣) بأن (ب).

(٢٤) لأن (– ب).

يكون غير محدود مزمعاً أن يكون، حتى يكون من أجل أن القول تابع[٢٥] قد كان هذا هو صادق[٢٦] يكون القول بأنه قد كان الأخير صادقاً: وذلك أن في الزمان الذي في الوسط يكون القول بأن هذا قد كان وفرغ، عندما قد كان ذاك الآخر، كذباً. وهذا القول بعينه فيما[٢٧] هو مزمع أن يكون: فإنه ليس من أجل أن هذا قد كان يكون هذا مزمعاً بأن يكون، وذلك أن الأوسط قد يجب أن يكون متساوياً في الكون: أما للأشياء التي قد كانت أنه قد كان، وللأشياء التي هي مزمعة بأن تكون بأنه مزمع بأن يكون، والتي[٢٨] تكون أنه[٢٩] يكون، وللأشياء التي هي موجودة أنه موجود[٣٠]. فأما ما يكون كوناً وما هو مزمع بأن يكون، فلا يمكن أن يوجد متساوياً في الكون. وأيضاً الزمان الذي في الوسط ليس يمكن أن يكون لا محدوداً ولا غير محدود.
95b - وذلك أن القول بأن الوسط[٣١] موجود، كذب. ـ فقد يجب أن نبحث[٣٢] الذي يربط ويصل حتى يكون معنى أنه يكون موجوداً في الأمور، بعد معنى
٢٣ب) أنه[٣٣] قد كان فإنه[٣٤] إنه من البيّن أنه ليس معنى أنه يكون مضامًّا تابعاً للذي قد كان، وذلك أنه ولا معنى قد كان أيضاً مضامًّا يأتي بمعنى[٣٥] قد كان، إذ كانا طرفين وغير متجزئين: فكما أنه ولا النقط أيضاً يتلو[٣٦] بعضها[٣٧] بعضاً، فولا التي قد كانت أيضاً[٣٨]، إذ كان كلا[٣٩] الأمرين غير

---

(٢٥) بأنه (ب).

(٢٦) صادقاً (ب).

(٢٧) في ما (ك).

(٢٨) وللتي (ب، ك).

(٢٩) أن (ب).

(٣٠) أنها موجودة (ب).

(٣١) بأن الوسط (- ك).

(٣٢) ما (+ ب، ك).

(٣٣) أنه (- ب).

(٣٤) فنقول (ب).

(٣٥) تالياً لمعنى (ب).

(٣٦) يتلوا (ك).

(٣٧) لأن بين كل نقطتين خطاً (فوق).

(٣٨) أي كما أن النقط لا تتوالى، كذلك الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان. فالآن الذي هو مبدأ للزمان الذي فيه المتكوّن لا يتلو بعضها بعضاً.

(٣٩) يعني الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان، والآن الذي هو مبدأ للزمان الذي فيه المتكوّن.

متجزئين[٤٠]. ولا أيضاً الذي يكون تالٍ[٤١] للذي قد كان، لهذا السبب بعينه، وذلك أن الذي يكون هو متجزىء، وأما معنى قد كان فغير متجزىء[٤٢]. فكما للخطوط عند النقطة، كذلك لمعنى يكون، عند معنى قد كان. وذلك لأنه قد يوجد فيما[٤٣] يكون[٤٤] معاني أنها قد كانت بلا نهاية. فقد يجب أن نتكلم في هذه كلاماً أوضح في أقاويلنا التي نأتي بها بالكلية في الحركة.

أما كيف يكون حال الأوسط الذي هو علة إذا كان الكون على التتالي، فهذا مبلغ ما نقتضب فيه. وذلك أنه قد يجب في هذه أيضاً أن يكون الأوسط والأول غير ذوات أوساط ـ مثال ذلك: آ[٤٥] قد كانت من قِبَل أن حـَ[٤٦] قد كانت؛ وأخيراً كانت حـَ، وأما أولاً فـ آ؛ و حـَ هي مبدأ[٤٧] من قِبَل أنها أقرب من الآن الذي هو مبدأ الزمان. و حـَ[٤٨] كانت، إن كانت دَ[٤٩]. فعندما قد كانت دَ، قد يلزم ضرورة أن تكون قد كانت آ. والكلمة[٥٠] هي

---

(٤٠) متجزىء (ب). (٤١) تالياً (ب).

(٤٢) منجز (ك)؛ أي الأمر الذي يكون هو متجزئاً، إذ كان يبين في السماع الطبي أن المتكون والمتحرك منقسم.

(٤٣) في ما (ك).

(٤٤) المعنى المفهوم من قولنا إن الأمر يكون ـ وهو السلوك إلى الوجود ـ ليس يكون في أزمن الزمان، وإنما يتكوّن في الزمان أولاً فأولاً وجزءاً جزءاً. قلنا أن نأخذ آخر كل جزء ونهاية لتكوّنه، وهو المعنى المفهوم من قولنا قد كان، فإنه سيتبين في السماع أن المتغير منقسم.

(٤٥) العلة (فوق).

(٤٦) المعتلة (فوق). (٤٧) أي مبدأ للاتصال.

(٤٨) يريد أن يبين بهذا الكلام أنه إذا كان بين العلة والمعلول متوسط، هو للعلة الأول معلول ولما بعده علة، ويلزم أيضاً أن يكون عند كون المعلول الأخير يتقدم كون العلة الأولى.

(٤٩) كانت (+ ب). (٥٠) أي العلة (فوق).

حـَ، وذلك أنه عندما قد كانت[٥١] دَ يلزم أن يكون قد كانت حـَ؛ وعندما قد كانت حـَ، يلزم أن تكون آ قد كانت أولاً. ـ فإذا ما أخذت الأوسط هكذا ينتهي ويقف في موضع عندما الأوسط[٥٢] له، وإلا فقد[٥٣] يقع دائماً[٥٤] في الوسط من قِبَل لا نهاية. وذلك أنه لا شيء وقد كان متصلاً[٥٥] بما قد كان كما[٥٦] قلنا، غير أنه قد يلزم أن يبتدىء من الوسط ومن الذي هو أول[٥٧] الآن. ـ وكذلك فيما هو المزمع[٥٨] أن يكون. وذلك أنه إن كان القول بأن دَ مزمعة بأن تكون حقاً، فقد يلزم أن يكون القول بأن آ مزمعة بأن تكون أولاً
٢٣٣ا) حقاً، وعلة هذه[٥٩] هي حـَ؛ فإنه إن كانت دَ مزمعة بأن تكون فـ حـَ[٦٠] أولاً وإن[٦١] كانت حـَ مزمعة بأن تكون[٦٢] فتكون آ هي المزمعة بأن تكون أولاً ـ وعلى[٦٣] هذا المثال القطع في هذه أيضاً بلا نهاية، وذلك أنه لا شيء من الأشياء التي هي مزمعة بأن تكون تتلو أيضاً من بعضها[٦٤]. والمبدأ في هذه[٦٥] أيضاً ينبغي أنه يؤخذ[٦٦] بلا وسط. ومعنى هذا[٦٧] في الأعمال والأفعال أنفسها هو هكذا: إن كان البيت قد كان، فيلزم ضرورة أن يكون قد

---

(٥١) كان (ب).
(٥٢) لا وسط (ك).
(٥٣) قد (ب).
(٥٤) دايماً (ك).
(٥٥) لا شيء كان متصلاً (ب).
(٥٦) فما (ب).
(٥٧) الأول (ك).
(٥٨) مزمع (ب).
(٥٩) هذا (ك).
(٦٠) مزمعة بأن تكون (+ ب).
(٦١) فإن (ب).
(٦٢) يكون (م).
(٦٣) على (ك).
(٦٤) تتلو أو تضام بعضها بعضاً (ب)؛ أي أنه ليس آخر كون الأول والعلة الذي وقوعه في الأزمن الزمان هو ابتداء كون الأخير والمعلول حتى يكون كلاهما في آن واحد. لكن أحد كون الأول في آن، وآخر كون المعلول والآخر في آن آخر، فهما آنان، وبين كل آنين زمان، فلعمري إنه كما قال: لا يتلو أو يضام أحدهما الآخر.
(٦٥) أي هذه التي مزمعة بأن تكون ينبغي أن تؤخذ المبدأ الذي هو إما مبدأ الكون فالعلة، وإما مبدأ القياس والاتصال الأخير. فالمعلول قد يجب أن يؤخذ أيّهما كان، ليس بينه وبين ما قرب منه وسط، وإلا تمادى الأمر إلى ما لا نهاية.
(٦٦) يوجد (ك).
(٦٧) أي الذي قد ذكره آنفاً.

نحتت الحجارة. وقد كان هذا من أجل ماذا؟ تقول[٦٨] إنه من أجل إنه يلزم أن يكون الأساس قد كان أولاً إن كان البيت قد كان. وإن كان الأساس فيلزم ضرورة أن تكون الحجارة قد كانت أولاً[٦٩] ومن الرأس[٧٠]، إن كان البيت مزمعاً بأن يكون. كذلك قد تكون الحجارة هي أولاً مزمعة بأن تكون. وقد نرى ونتبيّن في الأوسط[٧١] على مثال واحد، وذلك أن الأساس قد يكون مزمعاً بأن يكون أو لاً.

ولما كنا[٧٢] قد نرى في الأشياء[٧٣] التي تكون، قد يوجد كون ما
دوراً، فهذا إنما يمكن أن يكون إن كان الوسط والطرفان يتبع بعضها بعضاً،
وذلك أنه في هذه يكون العكس بالتساوي. فقد تبيّن هذا في تلك الأُوَل،
- 96a - أعني أن النتائج قد ترجع بالتساوي؛ فإن معنى الدور هو هذا[٧٤]. فأما في
الفعل والعمل فقد يظهر هذا هكذا[٧٥]: يقول إنه: إذا كانت الأرض ندية،
فقد يلزم أن يتولد بخار وهو السحاب، وإذا تولد هذا أن يتولد الماء؛ وإذا
تولد الماء أن تندى[٧٦] الأرض؛ وهذا هو الذي كان أولاً. فإذن[٧٧] قد دار
دوراً، فذلك[٧٨] أنه عندما يكون الواحد من هذه الأشياء موجوداً ـ أيّها[٧٩]

---

(٦٨) نقول (ب).

(٦٩) ينتظم معنى ما في هذا الفصل ويتضح هكذا: إن كان البيت قد كان، فالأساس قد كان؛ وإن كان الأساس قد كان، فالحجارة قد كانت. فإذن أركان البيت قد كانت، فالحجارة قد كانت.

(٧٠) أي كما لزم ذلك في الزمان الماضي، كذلك يلزمه في الزمان المستقبل (فوق).

(٧١) بالأوسط (فوق).

(٧٢) المثال: الإنسان والضحاك والقابل للعلم.

(٧٣) الأشياء (ك).

(٧٤) أي أنه قد تبين في «أنولوطيقا الأولى» أن معنى الدور هو أن نبين النتيجة بإحدى المقدمتين وعكس الأخرى، وأنه إنما يتم هذا بأن ترجع النتيجة والمقدمتان بالتساوي.

(٧٥) هكذى (ك).

(٧٦) تندا (ك).

(٧٧) فإذاً (ب).

(٧٨) وذلك (ب).

(٧٩) إنها (ك).

كان ـ يكون الآخر موجوداً؛ وعندما يكون ذلك، يكون[٨٠] الآخر؛ وعندما يكون هذا[٨١]، يكون الأول موجوداً.

(٢٣٣ب) وقد يوجد[٨٢] بعض الأشياء كونها على طريق[٨٣] الكلي[٨٤]. وذلك أنه دائماً[٨٥] وعلى الكلي[٨٦] إما أن تكون موجودة هكذا، وإما أن تتكوّن؛ وقد توجد أشياء ليست دائماً غير أنها في أكثر الأمور[٨٧] ـ مثال ذلك: ليس كل ذَكَر من الناس ينبت الشعر في ذقنه، لكن في الأكثر. فالأوسط لأمثال هذه قد يلزم أن يكون في أكثر الأمر. وذلك أنه إن كانت آ محمولة على بَ على طريقه الكلية، وهذه على حَـ على طريق الكلية فقد يلزم أن تكون آ محمولة على حَـ دائماً وعلى الكلي[٨٨]، إذ كان هذا[٨٩] هو القول على طريق الكلي، وهو أن يكون على الكلي[٩٠] ودائماً؛ لكن قد وضع أنه[٩١] في أكثر الأمر. فقد يلزم إذن أن يكون الأوسط ـ وهو الذي عليه بَ ـ في أكثر الأمر. فتكون إذن[٩٢] المبادىء غير ذوات أوساط للأشياء التي في أكثر الأمر: جميع الأشياء التي هي في أكثر الأمر إما موجودة هكذا، وإما متكوّنة.

---

(٨٠) تكون (ك). (٨١) هذه (ك).

(٨٢) قد أخذ في أن يتكلم في اختلاف الأشياء المتكوّنة والموجودة في أن بعضها هي كائنة وموجودة دائماً، وبعضها ليس دائماً، بل في أكثر الأمر. وهذا المعنى يجب أن يكون تالياً لما قدّمه، وذلك أن في الأشياء التي تكون على أكثر الأمر ليس الأخير تابعاً للأول لا محالة.

(٨٣) هذا هو المحمول الذي يحمل على الموضوع على الكل دائماً وبذاته.

(٨٤) الكلية (ب)؛ أي دائمة (فوق).

(٨٥) دائم (ب). (٨٦) الكل (ب).

(٨٧) الأمر (ب)؛ قد أخذ أن يبيّن أن الأوسط لمثل هذه الكائنة على أكثر الأمر وهو أيضاً على أكثر الأمر ببرهان الخلف: بأن يضع بأنه ليس على أكثر الأمر.

(٨٨) الكل (ب).

(٨٩) هذه (ك). (٩١) أنه (ـ ك).

(٩٠) الكل (ب). (٩٢) إذاً (ب).

ـ ١٣ ـ

[حد الجوهر بطريق التركيب ـ كيفية استعمال القسمة][١]

أما كيف نعطي في الحدود[٢] معنى[٣] ما هو، وعلى أي نحو يوجد[٤] له برهان أو حد، وليس[٥] يوجد[٤] له؟ فذلك قد قلناه فيما تقدم. فلنقل الآن كيف يجب أن نتصيد[٦] الأشياء المحمولة من طريق ما هو. فنقول[٧]: إن الأشياء الموجودة[٨] لكل واحد منها ما يفضل عليه وهي أكثر منه جميع[٩]، غير أنها لا تخرج عن جنسه ـ وأعني بقولي: «إنها تفضل عليه وهي أكثر منه» جميع الأشياء الموجودة لكل واحد من الأشياء على الكل وهي موجودة أيضاً لآخر غيره ـ. مثال[١٠] ذلك: قد يوجد شيء موجود لكل ثلاثية، إلا أنه موجود أيضاً لما ليس هو ثلاثية بمنزلة معنى الموجود فإنه قد يوجد الثلاثية[١١]، إلا أنه قد يوجد أيضاً لما ليس هو عدداً، ومعنى العدد[١٢] (٢٣٤أ) أيضاً موجود لكل ثلاثية، ووجوده أكثر وذلك أنه موجود للخماسية أيضاً، غير أنه ليس يخرج عن جنسها. فإن الخماسية هي عدد، فليس يخرج معنى الفرد عن العدد. فينبغي أن نتخيّر أمثال هذه إلى أن تنتهي في تخيّرها إلى

---

(١) العنوان (ـ ك، م).
(٢) أما كيف يُوفّى (ب).
(٣) الحدود (فوق).
(٤) نجد (ك).
(٥) أو (ب).
(٦) نلتقط (فوق).
(٧) نقول (ك).
(٨) دائماً (+ ب).
(٩) جميع (– ب).
(١٠) مثل (ك).
(١١) للثلاثية (ب).
(١٢) الفرد (ب).

مقدار ما يكون كل واحد منها وجوده أكثر وتكون جميعها ليست[١٣] بأكثر، وذلك أن هذا[١٤] قد يلزم ضرورة أن يكون جوهر الأمر ـ مثال ذلك معنى
3 العدد، ومعنى الفرد. ومعنى الأول على ضربين[١٥] الأول موجود لكل ثلاثية. وأعني بضربين الأول أنه لا يعده عدد، وأنه ليس هو مركّباً من الأعداد. فالثلاثية إذاً[١٦] هي هذا[١٧] الشيء: أعني عدداً فرداً أول، وبهذه الحال أول. وذلك أن كل واحد من ذينك المعنيين موجودان[١٨] لجميع
96 - الأفراد، وهذا[١٩] الأخير[٢٠] موجود للثنائية أيضاً. فأما جميعها[٢١] فليست موجودة لا لواحد[٢٢]. فإن كان قد علم مما أتينا به فوق أن الأشياء المحمولة من طريق ما هو، هي ضرورية، وكانت الضرورية هي كلية، وكانت الأشياء المقتضبة[٢٣] بهذه الحال هي موجودة للثلاثية[٢٤] ولشيء[٢٥] آخر من طريق ما هو، فمن الاضطرار أن تكون الثلاثية هي هذه ـ فأما[٢٦] أنها جوهر[٢٧] فمعلوم من هذا[٢٨] المعنى، وهو أنه قد يلزم ضرورة إن لم

---

(١٣) ليس (ك).

(١٤) هذه (ك).

(١٥) ضربي (ب).

(١٦) إذن (ك).

(١٧) هذه (ك).

(١٨) موجدان (حاشية ب).

(١٩) هذه (ك).

(٢٠) أي قولنا الأول على ضربي الأول، فإن الاثنين لا يعدّه عدد، وليس هو مركباً من الأعداد.

(٢١) هذه الجملة القائلة إن الثلاثة هي عدد فرد أول على ضربي الأول.

(٢٢) أي لشيء من الإعداد سوى الثلاثة (فوق).

(٢٣) المقتضبة أي المأخوذة في حد الثلاثة بهذه الحال، أي: إن كان كل واحد منها موجوداً لثلاثة على الكل وبذاته ودائماً، إلا أن كل واحد من الجملة موجود للثلاثة ولشيء آخر. وأما الجملة فإنها موجودة للثلاثة فقط.

(٢٤) لثلاثية (ك).

(٢٥) بشيء (ب).

(٢٦) يريد أن يوضح بهذا الكلام أن الحد الذي أورده للثلاثة هو حد لها.

(٢٧) أي أن جوهر الثلاثة هو هذا الذي قد ذكرنا.

(٢٨) هذه (ك).

يكن[٢٩] هذه معنى الوجود للثلاثية، فتكون كجنس ما: إما مسمى[٣٠]، وإما غير مسمى[٣١]. فيكون إذاً[٣٢] موجود الأكثر من الثلاثية فليوضح[٣٣] أن الجنس هو هذا[٣٤]، أعني أنه موجود بالقوة[٣٥] لأكثر؛ فإن كان هذا[٣٦] ليس[٣٧] موجوداً ولا لشيءٍ آخر إلا للثلاثيات الغير متجزئة[٣٨]، فقد يكون هذا[٣٩] هو معنى الوجود للثلاثية. وذلك أنّا نضع[٤٠] أيضاً أن جوهر كل (٢٣٤ب) واحد هو المقولة الأخيرة[٤١] التي بعد الغير[٤٢] المتجزئة التي هي بهذه الحال. وكذلك إذن[٤٣] تكون الأشياء التي تبيّن من أمرها أنها هكذا لشيء آخر ـ أيّ شيء كان ـ هي الوجود له وما هو[٤٤].

وقد ينبغي، متى قصد الإنسان إلى تحديد جملة ما وكّل، أن يقسم الجنس إلى غير المتجزئة الأول بالنوع[٤٥] ـ مثال ذلك أن يقسم العدد إلى الثلاثية والثنائية؛ ثم يلتمس أن يأخذ حدود هذين ونظائرهما[٤٦] ـ مثال ذلك[٤٧] حد الخط المستقيم، وحد الدائرة، وحد الزاوية القائمة[٤٨]، ثم

(٢٩) تكن (ب).
(٣٠) أي مثل الشكل الذي هو جنس وله اسم.
(٣١) أي مثل جنس الضعف الذي يوصف بأنه كثير الأضعاف، فإن هذا إنما يوصف بالقول.
(٣٢) إذن (ك).
(٣٣) فليوضع (ك).
(٣٤) هذه (ك).
(٣٥) مرايا: أي بالطبع وطبيعي.
(٣٦) هذه (ك)؛ أي حد الثلاثية الذي أورده.
(٣٧) هو (+ ك).
(٣٨) غير المتجزئة (ب).
(٣٩) هذه (ك).
(٤٠) أي نسلم في هذا الموضع.
(٤١) أي نوع الأنواع مثلاً (فوق).
(٤٢) غير (ب).
(٤٣) إذاً (ب).
(٤٤) في تصيّد الحدود لما هو جنس ونوع.
(٤٥) يعني أن أنواع الأنواع لا يتجزأ كل واحد منها إلى أنواع.
(٤٦) أي إذا ردّنا بأن يتصيّد حد جنس آخر ليس هو واحداً في العدد.
(٤٧) أي إذا أردنا أن نستخرج حد الخط الكلي الذي هو جنس للخط المستقيم والمستدير.
(٤٨) أي إذا أردنا أن نستخرج حد لزاوية الكلية (فوق).

من[٤٩] بعد ذلك إذا ما أخذ أيّما هو جنسه ـ مثال ذلك: آترى هو من الكميات أو من الكيفيات؟ فلننظر إلى أعراضه[٥٠] الخاصية بتلك الأمور العامية أولاً. وذلك أن التي هي لازمة[٥١] للأشياء المركّبة من غير المتجزئة تكون معلومة من الحدود[٥٢] من قِبَل أن الحد والبسيط هو مبدأ الكل[٥٣]؛ والأشياء اللازمة إنما هي موجودة بذاتها للبسائط[٥٤] وحدها فقط، وأما وجودها لتلك[٥٥] الأُخَر فإنما هو من أجل[٥٧] هذه.

وأما[٥٨] القسمة بالفصول فقد يُنتفع بها في الإمعان[٥٩] على هذا[٦٠] النحو[٦١]. وأما كيف يبيّنون، فقد قيل فيما تقدم[٦٢]. وقد تكون نافعة[٦٣] أي القسمة[٦٤] بهذا[٦٥] الوجه فقط: أعني في أن تقاس[٦٦] على ما هو. على أنه[٦٧] قد يظن أن ليس هذا[٦٨] شيء غير[٦٩] الاقتضاب دفعة، كما أنه

---

(٤٩) من (– ب).

(٥٠) لوازمه (ب).

(٥١) يريد بالأشياء اللازمة الأشياء التي منها تتقوّم الأجناس، ويريد بالأشياء المركبة من غير المتجزئة أنواع الأنواع. فكأنه يقول: الأشياء التي هي غير متجزئة بالنوع المركبة.

(٥٢) أي من حدود أنواع الأنواع (فوق).

(٥٣) أي هو مبدأ للأنواع (فوق).

(٥٤) يريد الأجناس، وإنما سمّاها بسائط بإضافتها إلى الأنواع.

(٥٥) لذلك (ك).

(٥٦) أي الأنواع والأشخاص (فوق).

(٥٧) أي بسبب (فوق).

(٥٨) بسم الله الرحمٰن الرحيم الرابع من غير الحقيقة (+ ك).

(٥٩) أي عندما يمعن المقسم وينحط من الجنس العالي إلى الجنس القريب من المحدود ويقسمه بالفصول الذاتية.

(٦٠) هذه (ك).

(٦١) أي النحو الذي نصفه (فوق).

(٦٢) أي في أنالوطيقا الأولى (فوق).

(٦٣) نابعة (ك).

(٦٤) أي القسمة (– ب).

(٦٥) بهذه (ك).

(٦٦) يقاس (ك).

(٦٧) أي ظاهر (فوق).

(٦٨) هذه (ك).

(٦٩) شيئاً (ب).

لو كان الإنسان يقتضب من أول وهلة من غير قسمة.

وفي أنه أيّما ينبغي[٧٠] أن يحمل أولاً، وأيّما أخيراً من الأشياء المحمولة ـ خلاف وفرق. مثال ذلك بين أن يقال: حيوان آنس ذو رجلين، وأن يقال: ذو رجلين[٧١] حيوان آنس ـ فوق. وذلك أنه إن كان الكل[٧٢] من شيئين[٧٣]، وكان معنى الحيوان الآنس واحداً[٧٤]، وأيضاً من هذا[٧٥]
(١٢٣٥أ) ومن[٧٦] الفصل[٧٧] الإنسان أو أي شيء كان إذا صار واحداً، فقد يلزم ضرورة أن يكون عندما ينقسم يصادر[٧٨]. ـ وأيضاً في أن لا[٧٩] ينزل ولا ينقص ولا واحد[٨٠] من طريق ما هو، فهكذا[٨١] فقط عكسه. وذلك أنه إذا ما أخذ الجنس الأول فإن هو اقتضب بعض الأشياء من الأشياء التي عن

---

(٧٠) أي أيّما من الفصول ينبغي أن نضعه أولاً بعد الجنس، وأيما ثانياً.

(٧١) أيّما ينبغي أن يورد الأعم فالأعم، ولا يورد الأخص والأعم بعده. لأنه إذا أورد الأعم بعد الأخص لم يفصله من شيء، وإذا أورد الأخص بعد الأعم فصله مما هو مشارك له في العام. فإذا أورد الحيوان بعد ذي الرجلين لم يفصل ذي الرجلين من شيء يشاركه.

(٧٢) هو (+ ب)؛ أي جملة الحد وجملة المحدود (فوق).

(٧٣) أي من الجنس ومن الفصل الأخير الذي إذا أضيف إلى ما قبله صار مساوياً للإنسان.

(٧٤) أي يؤخذ على أنه جنس (فوق).

(٧٥) هذه (ك).

(٧٦) من (- ك).

(٧٧) أي من الفصل الآخر (فوق).

(٧٨) يسأل (فوق).

(٧٩) ألاّ (ب).

(٨٠) واحداً (ك).

(٨١) أي إنما لا يتم له ألا ينقص ولا يترك شيئاً من الفصول التي منها ومن الجنس يلتئم الحد بهذا الفعل فقط بأن يأخذ الفصل الأول ثم يتدرج في ذلك على الترتيب. ولما خبر بهذا، أي بالعلة في أنه إن يخطىء هذا الفعل ولم يمتثله، لم يلتئم له ما يقصد إليه، فقال: وذلك أنه وما يتلوه.

القسمة السفلى فإنه لا يقع الكل[٨٢] في هذه ـ مثال ذلك: ليس كل حيوان إما أن يكون متصل[٨٣] الأجنحة أو متفرق الأجنحة، لكن[٨٤] كل[٨٥] حيوان
97 - طائر، وذلك أن هذا الفصل إنما هو لهذا[٨٦]. وأما فصل الجنس الأول[٨٧] هو[٨٨] الذي يقع للجنس كله. ولذلك[٨٩] فصل[٩٠] كل واحد[٩١] من تلك الأُخَر[٩٢]، وفصول[٩٣] الأجناس التي من خارج والتي تحتها[٩٤] ـ مثال ذلك: فصول[٩٥] الطائر: ما كل طائر له، وفصول[٩٦] السمك: ما كل سمك له. فإنه[٩٧] إذا سلكت[٩٨] هذا[٩٩] المسلك وكذلك فصول الطائر وفصول المشاء[١٠٠] فلك أن تعلم أنك تَبِن[١٠١] ولم تُنقِص شيئاً. وأما على جهة أخرى فقد يلزم أن ينزل فينقص وألاّ يعلم.

---

(٨٢) يعني أنه لا يقع الجنس بأسره في الفصول المأخوذة عن القسمة الثانية وهي السفلى. ولما قال هذا أخذ يوضحه بالمثال فقال مثال ذلك...

(٨٣) ملتئم (فوق).

(٨٤) لكل (ك).

(٨٥) أي لكن ما ذكره لكل حيوان طائر.

(٨٦) لهذه (ك).

(٨٧) أي الأعم والقريب من الجنس.

(٨٨) فهو (ب).

(٨٩) وكذلك (ب).

(٩٠) أي الأول (فوق).

(٩١) أحد (ب).

(٩٢) أي الأجناس الأخر (فوق).

(٩٣) أي وكذلك فصول الأجناس الخارجة عما ذكر.

(٩٤) أي وكذلك الفصول الأول، التي هي لأجناس تحت أجناس هي أعلى منها، هي الفصول التي تقع لذلك الجنس الذي هو أسفل. ولما قال هذا أوضحه بالمثال.

(٩٥) أي فصول الطائر الأول تلزم كل طائر.

(٩٦) أي والفصول الأول للسمك هي التي تلزم كل سمك.

(٩٧) فإنك (ب).

(٩٨) أي إذا سلكت هذه الطريق، بأن تقسم الجنس بالفصول الأول وتقسمه إلى جميع أقسامه التي لا يخرج من شيء منها، فاعلم أنك لم تنقص بالعرض، أي لم تنزل بعض الأقسام، ولم تقسم بالفصول السفلى.

(٩٩) هذه (ك).

(١٠٠) وكذلك وصول الطائر والمشاء (ـ ب).

(١٠١) لم تُبقِ (ب).

وليس تدعو الحاجة[١٠٢] بوجه من الوجوه المقسِّم والمحـدِّد[١٠٣] إلى أن يعلم جميع الموجودات. هذا[١٠٤] على أنه قد يقول بعض الناس أنه غير ممكن أن يُعلم الفصل[١٠٥] الذي لكل واحد إن لم يعلم كل واحد، وأنه من غير العلم بالفصول لا سبيل إلى أن يعلم كل واحد. وذلك أن ما ليس هو مخالفاً له هو واحد بعينه[١٠٦] عند هذا[١٠٧]، وما بينه وبينه خلاف هو آخر غير هذا[١٠٨]. فنقول: أما أولاً فهذا[١٠٩] كذب، وذلك[١١٠] أنه ليس هو لـكل[١١١] فصل آخر مخالفاً، إذ كان قد توجد فصول كثيرة لأشياء هي واحدة بأعيانها في النوع، لكن ليس في الجوهر[١١٢] ولا بالذات. وأما بعد[١١٣]، فإنه عندما يأخذ[١١٤] في الفصول المتقابلات وأن الكل يقع هاهنا أو هاهنا، ويأخذ أن المطلوب في واحد من كليهما[١١٥] ويكون عالماً (٢٣٥ب)
بهذا[١١٦]. ولا[١١٧] فرق في أن يعلم أوْ لا يعلم الأشياء التي تُحمل عليها

(١٠٢) هذا شك في أنه ليس يمكن المقسم أن يحد إلا بعد أن يعلم جميع الفصول التي تفصل بين الحدود والموجودات بأن يعلم كل الموجودات.

(١٠٣) المحدود (م).

(١٠٤) هذه (ك).

(١٠٥) العقل (م).

(١٠٦) بعينه (– ب).

(١٠٧) هذه (ك).

(١٠٨) هذه (ك).

(١٠٩) فهذه (ك).

(١١٠) أي والسبب في ذلك هو أنه ليس إذا خالف أمر ما أمراً بشيء ما يجب أن يكونا مختلفين بالنوع.

(١١١) شكل (م).

(١١٢) بالجوهر (فوق).

(١١٣) هذا حل قول المتشكك، وذلك أنه إذا قسم العام بقسمين جميعه فيهما وجعل المحدود تحت أحدهما، فقد فصله بهذا من جميع الأشياء التي تحت الفصل الآخر، فاستغنى بذلك عن معرفة الفصول التي بين الأشياء التي تحت ذلك الفصل.

(١١٤) أي المقسّم (فوق).

(١١٥) أي في بعض تلك الفصول المتقابلة (فوق).

(١١٦) بهذه (ك)؛ أي يكون عالماً تحت أي الفصول يوجد المطلوب الذي يقصد إلى تحديده.

(١١٧) فلها (ك).

فصول أشياء أخر. وذلك أنه من البيّن الظاهر أنه إن كان[١١٨] يصير إلى الأشياء التي ليس يوجد فيها أيضاً فصل، قد يكون مقتنياً لقول الجوهر.

فأما القول بأنه يقع الكل في القسمة إن كانت الفصول المتقابلة من التي ليس بينها[١١٩] متوسط، فليس هو مصادرة، وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يكون موجوداً في أحدهما[١٢٠] إن كان فصلاً لذاك.

فأما في إثبات الحد بالقسمة فقد يجب أن ينحو نحو هذه الثلاثة، وهي أن تؤخذ الأشياء المحمولة من طريق ما هو وأن يرتب في هذه أيّما هو الأول والثاني وأن جميعها هي هذه. ـ فالأولى من هذه[١٢١] من قِبَل أنه قد يمكن كما يقاس في العرض أنه موجود إذا[١٢٢] يثبت بالجنس[١٢٣]. ـ وأما الترتيب على ما ينبغي فقد يكون إن أخذ الأول. وهذا[١٢٤] يكون إن اقتضب ما هو لازم بجميعها[١٢٥]. وأما لهذا[١٢٦] فليس كلها[١٢٧]، وذلك أنه قد يوجد من الاضطرار شيء مثل هذا[١٢٨]. فإذا أخذ هذا[١٢٩] ففي الأشياء[١٣٠] التي

---

(١١٨) عندما يأخذ هذا المأخذ (+ ب).

(١١٩) فيها (ب).

(١٢٠) أحدها (ب).

(١٢١) لما كانت الأشياء العامية الموجودة في أنواع أكثر من واحد قد يكون منها جنس ومنها عرض، كذلك احتيج أن يميز بين الجنس منها وبين العرض، إذ كان هو القول بما هو دون العرض، لذلك وصى بهذا، وإنما قال في العرض إنه يقاس، وفي الجنس إنه يثبت، من قبل أن العرض طبيعته غريبة من طبيعة المعروض، ولذلك إنما يوجب بقياس، وأما الجنس فلأنه ذات للنوع فإنه يوجب آكد من العلم بالقياس.

(١٢٢) أو أن (ب).

(١٢٣) الجنس (ب).

(١٢٤) فهذه (ك).

(١٢٥) لجميعها (ب).

(١٢٦) لهذه (ك).

(١٢٧) أي لا تلزمه جميع الفصول المقدّمة لأنواعه المختلفة (فوق).

(١٢٨) هذه (ك).

(١٢٩) هذه (ك).

(١٣٠) فبالأشياء (ب).

تحت، يكون هذا[١٣١] النحو بعينه. وذلك أنه يكون الثاني الأمر الذي هو للأشياء الأُخَر الباقية أولاً، والثالث هو الذي للأشياء التي تتبع. وذلك أنه إذا ارتفع ذلك الذي فوق، فالأمر الذي يتلوه يكون أولاً للباقية، وكذلك في تلك الأُخَر الباقية. ـ فأما أن جميعها هي هذه فيتبيّن من أخذ الشيء الأول بالقسمة منه أن كل حيوان[١٣٢] إما أن يكون حيواناً فلانياً أو حيواناً فلانياً[١٣٣]، والحيواني[١٣٤] الفلاني موجود[١٣٥]؛ وأن الفصل أيضاً هو
(٢٣٦أ) لهذا[١٣٦] كله، فإنه[١٣٧] ليس يوجد لذلك الآخر[١٣٨] فصل، أو أنه أيضاً مع الفصل الأخير لا فرق بينه وبين الفصل الآخر[١٣٩] جملة الكل[١٤٠] في
- 97b - النوع. وذلك أنه ظاهر[١٤١] لم يرد فيوضع شيء فصل، إذ كانت كلها مأخوذة من طريق ما هو ولم ينقص ويحلل بشيء[١٤٢] من هذه ولا واحد[١٤٣]. وذلك[١٤٤] أنه إما أن يكون جنس، وإما أن يكون فصل. فالجنس هو الأول، وهو المأخوذ مع الفصول معاً، والفصول هي جميعها[١٤٥] لازمة، فلا يكون حينئذ شيء[١٤٦] هو أشد تأخراً، وإلا فقد

---

(١٣١) هذه (ك).

(١٣٢) من القسمة وأن الكل (ب)؛ بالقسمة من أن (فوق)؛ أي للجنس (فوق).

(١٣٣) آخر (+ ب).

(١٣٤) والحيوان (ب).

(١٣٥) أي موجود للذي يقصد إلى تحديده.

(١٣٦) لهذه (ك)؛ أي للجنس (فوق).

(١٣٧) وأنه (ب).

(١٣٨) أي أنك إذا بلغت إلى الفصل الأخير لا يكون لتلك الجملة فصل.

(١٣٩) الفصل الآخر (– ب).

(١٤٠) أي ما يدل عليه الجنس مع الفصول المقدمة بالحدود لا فرق بينه وبين الكل وهو المحدود في النوع، أي ليس هما نوعين مختلفين، بل هما نوع واحد بعينه.

(١٤١) إنه (+ ب).

(١٤٢) لشيء (ب).

(١٤٣) واحدة (ك).

(١٤٤) أي إن كان قد نقص شيئاً فإن المنقوص إما أن يكون جنساً وإما أن يكون فصلاً.

(١٤٥) جميعاً (ب).

(١٤٦) أي تصل (فوق).

كان يكون شيء آخر مخالفاً بالنوع. وهذا[١٤٧] قد قيل: إنه غير مخالف.

وقد يجب[١٤٨] أن يكون طلبك عندما تتأمل المشابهة غير المختلفة[١٤٩]، أما أولاً: فما الشيء الذي هو موجود بجميعها[١٥٠] واحداً بعينها[١٥١]؟ ثم تطلب من الرأس في[١٥٢] الأشياء[١٥٣] الأُخَر التي هي، وتلك[١٥٤] في جنس واحد بعينه[١٥٥]، وتلك هي[١٥٦] بعضها عند بعض واحدة بعينها[١٥٧] في النوع وهي أشياء أُخَر غير تلك[١٥٨]. فإذا أخذ في هذه ما هو موجود في جميعها واحد[١٥٩] بعينه، وفي أشياء أُخَر على هذا المثال[١٦٠]، فقد ينبغي أن يُبحث من الرأس في الأشياء المأخوذة إن كان واحداً بعينه[١٦١]، ويكون البحث إلى أن ينتهي إلى قول واحد[١٦٢]، وذلك أن هذا[١٦٠] هو حد الأمر. فإن كنت إذا سلكت لا تصير إلى واحد، لكن إلى اثنين أو إلى ثلاثة، فمن البيّن أنه لا يمكن أن يكون المطلب واحداً، لكن أكثر من واحد، وأعني بهذا[١٦٣] ما أنا واصفه: وهو أنه إن كان طلبنا ما هو كِبَر النفس فقد يجب أن نتأمل وننظر في الأنواع التي هي كبيرة الأنفس التي نحن عارفون بها: ما المعنى الواحد الموجود لكلها من طريق ما هي

---

(١٤٧) وهذه (ك).

(١٤٨) يعني أنك إذا وجدت أشياء تنعت بما تكون به متشابهة، أول ما تطلب من أمرها: ما هو ذلك الشيء الذي يوجد لجميعها: هل هو واحد بعينه في المعنى، أو اسم مشترك؟.

(١٤٩) المتشابهة الغير مختلفة (– ك).

(١٥٠) لجميعها (ب).

(١٥١) بعينه (ب).

(١٥٢) من (ك).

(١٥٣) إحدى جماعتين (فوق).

(١٥٤) أي الجماعة الأخرى (فوق).

(١٥٥) أي الواحد المشترك (فوق).

(١٥٦) وهي (ك).

(١٥٧) أي في كبر النفس مثلاً (فوق).

(١٥٨) أي الجماعة الأخرى (فوق).

(١٥٩) واحداً (ب).

(١٦٠) هذه (ك).

(١٦١) أي كبير النفس (فوق).

(١٦٢) أي حد واحد (فوق).

(١٦٣) بهذه (ك).

بهذه الصفة[*]. مثال ذلك إن كان القيبيادس كبير النفس أو أخيلوس أو أليس[١٦٤] أن يبحث ما الأمر الموجود الذي هو واحد لجميعهم، فهم أنهم لم يحتملوا الضيم إذ كان واحد منهم حارب والآخر حقد، والآخر قتل نفسه. ثم يبيّن هذا من الرأس في قدم[١٦٥] آخر - مثال ذلك في لوساندروس (٢٣٦ب) أو في سقراط، فنجد معناه أنهم لم يتغيّروا عندما ينجح بحثهم أو يُكَدِى. فإذا أخذت هذين المعنيين فأثبت ما الذي يوجد واحداً بعينه لغير قبول التأثير من الاتفاق ولفقد الصبر على الامتهان. فإن لم يوجد ولا واحد فيكون لكبر النفس نوعان[١٦٦] قائمان. وكل حد هو أبداً كلي؛ وذلك أن الطبيب ليس يخبر بشفاء هذه العين، لكن للكل، أو عندما يفصل بالنوع.

وتحديد[١٦٧] الأوحاد أسهل من تحديد الكلي. ولهذا السبب فإنما ينبغي أن ننتقل من الأشياء الجزئية والأوحاد إلى الأشياء الكلية. وذلك[١٦٨] إن اشترك الاسم يضلل في الأشياء الكلية أكثر مما يضلل في الأشياء الغير مختلفة[١٦٩]. وكما أن في البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس موجوداً، كذلك يجب أن يكون في الحدود الظهور[١٧٠] أيضاً. وهذا يكون متى حدد في واحد واحد من الأجناس على انفراده[١٧١] بالأشياء التي في

(*) من هنا يبدأ النقص في المخطوطة التركية.

(١٦٤) آيس (ب).

(١٦٥) قوم (ب).

(١٦٦) أي معنيان لاسم مشترك (فوق).

(١٦٧) أبو بشر يعني أن تحديد أنواع الأنواع لما كانت إنما يؤخذ في واحد واحد من قرب، يعني من الأشخاص والأوحاد، صار تحديدها أسهل من تحديد الجنس الذي عبر عنه بالكلي.

(١٦٨) أي أن البحث في هل الجنس اسم مشترك أو طبيعة، هو أصعب من البحث عن هذا المعنى: أنواع الأنواع، التي سماها غير مختلفة.

(١٦٩) يريد أنواع الأنواع، وإنما سماها غير مختلفة لأنها لا تختلف في الجنس.

(١٧٠) الوضوح (فوق). (١٧١) على انفراده (- ب).

الجزئية التي خبر بها ـ مثال ذلك[١٧٢] أن يرى لا لكل شبيه[١٧٣]، لكن الذي[١٧٤] في الألوان أو في الشكل، وللحاد الذي في الصوت ـ، وبهذا المأخذ يسلك إلى العام من حيث يحترس ألاّ يتلقانا اشتراك الاسم فنقع فيه.

فإن لم يجب أن يستعمل الاستعارة والتشبيه عند المناظرة والكلام، فمن البيّن أنه ليس يجب[١٧٥] أن يستعمل في التحديد لا استعارة الأسماء والتشبيه، ولا أيضاً ينبغي أن يستعمل فيها جميع الأشياء التي تقال على طريق الاستعارة والتشبيه. وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يستعمل الاستعارة والتشبيه في باب المناظرة.

---

(١٧٢) أي المثال على أنه إنما ينبغي أن يبتدىء من حدود أنواع الأنواع، ثم ينتقل إلى استخراج حد الكلي، وهو جنس.

(١٧٣) شبيهاً (ب)؛ قد أعطى أرسطوطاليس في كتاب المقولات أن الخاصة الحقيقية للكيفية هي أن بها يقال في الشيء إنه شبيه أو غير شبيه. وإذا تأمل معنى الشبيه في واحد واحد من أنواع الكيفية لم يوجد معنى واحد. وذلك أن معنى الشبيه في الشكل غير معناه في الكيفيات الانفعالية والانفعالات. وبالجملة في واحد واحد من الثلاثة الأنواع الباقية، فذلك يضطر أن ينظر في أي شيء تتفق هذه الأربعة الأنواع من معنى الشبيه، فبعد ذلك إنما هو في نسبة كل واحد منها إلى ما ينعت به.

(١٧٤) للذي (ب).

(١٧٥) ينبغي (فوق).

- ١٤ -

[القول في تحديد الأجناس]

- 98a - وقد يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب[١] أن يكون عندنا[٢] أمر التشريح[٣] والقسمة وتجري[٤] فيها هذا المجرى؛ وهو أن نضع الجنس العام (٢٣٧أ) لجميعها - مثال[٥] إن كانت الأشياء التي النظر فيها حيوانات، فقد يجب أن ننظر أي الأشياء موجودة لجميع الحيوانات. فإذا أخذت هذه ننظر من الرأس: أي الأشياء هي اللازمة للأول كله من الباقية - مثال ذلك إن كان هذا طيراً فيجب أن نطلب الأشياء التي هي لازمة لجميع الطير. وهكذا دائماً نأخذ الأقرب جداً، فإنه من البيّن أن يحصل لنا حينئذ أن[٦] نخبر لأي سبب توجد الأشياء اللازمة للأمور التي تحت ذلك العام - مثال ذلك لأي سبب يوجد للإنسان أو الفرس[٧]. فليكن الحيوان الذي عليه آ، ولتكن بَ الأشياء[٨] اللازمة لجميع الحيوان، وليكن الذي عليه حَـ الحيوانات الجزئية. فهو بيّن إذا لم يوجد دَ لـ[٩] حَـ، فإنها توجد من أجل آ، وكذلك لتلك الأشياء الأُخَر.

---

(١) أي المسائل التي يطالب فيها بالسبب الموجب لوجود معنى ما الموضوع (فوق).

(٢) أي نكون عارفين (فوق).

(٣) أي تشريح الحيوانات (فوق).

(٤) ونجري (ب).

(٥) ذلك (+ ب).

(٦) أنّا (ب).

(٧) أي لأي سبب يوجد للإنسان أو الفرس أن كل واحد منها حساس.

(٨) أي الحساس (فوق).

(٩) أي لأجلها (فوق).

وهذا القول بعينه في الأشياء المرتّبة يجب دائماً. أما الآن فإنما مخاطبتنا وكلامنا بحسب الأشياء العامية التي تأدت إلينا. وقد يجب[١٠] أن نبحث لا في هذه فقط، لكن وإن كان شيء آخر يظهر أنه موجود عام بأن نأخذ هذا والأشياء التي يتبعها هذا[١١] والأشياء التي هي لازمة لهذا[١٢] ـ مثال ذلك أن الأشياء اللازمة للحيوانات ذوات القروية هي أن لها كرشاً وأنه ليس لها الأسنان من فوقه[١٣]. ثم نأخذ من الرأس لأي الأشياء تلزم القرون، وذلك أنه يبيّن لأي سبب وجد لتلك الأمر الموصوف، فإنه إنما يوجد لها من أجل أن لها قروناً.

ـ وأيضاً قد يوجد نحو آخر من التخيّر والالتفاظ[١٤]، وهو على ما يقال على طريق التناسب. وذلك أنه إن لم يوجد سبيل إلى أخذ شيء واحد بعينه مما يجب أن نسميه صدفة وشوكاً وعظماً، غير أنه قد يكون عندنا الأشياء اللازمة لهذه أيضاً كأن الشيء الذي هو مثل هذا هو طبيعة واحدة.

---

(١٠) أبو بشر: قد أخذ في أن يخبر بالسبب الموجب لوجود المعنى لشيء شيء من الموضوعات له مما ليس السبب في وجوده له جنسه، ولكن تأثير ما وعرض ضروري لازم لكل ما يوجد له ذلك المعنى، فيحصل السبب فيه هذا اللازم، فقال:

(١١) أي الأشياء الجزئية التي يوجد هذا بوجودها (فوق).

(١٢) أي للأمر العام (فوق).

(١٣) الأسنان العليا (ب)؛ من فوق (تحت).

(١٤) والالتقاط (ب).

ـ ١٥ ـ
[اتحاد الأوسط في مسائل عديدة]

(٢٣٧ب) وقد تكون المسائل واحدة بأعيانها: أما بعضها فبأن يؤخذ لها أوسط واحد بعينه مثال ذلك لجميعها الرجوع على طريق التقابل. ـ وبعض هذه هي واحدة بعينها في الجنس وهي جميع الأشياء التي توجد لها فصول من طريق أنها لأشياء أُخَر أو على جهات مختلفة[١]. مثال ذلك: لِمَ يحدث الصدى؟ ولأي السبب يرى فيها؟ ولأي سبب تكون في السحاب قوس؟ وذلك أن جميع هذه هي مسئلة واحدة بعينها في الجنس، إذ كان جميعها إنما هي الانعطاف والانكسار[٢] أو هي في النوع مختلفة.

وبعض المسائل قد يختلف من قِبَل أنه يوجد فيها أوسط تحت أوسط ـ مثال ذلك لِمَ صار النيل يكون جريه عند المحاق أكثر[٣]؟ ـ لأن الشهر عند المحاق أدخل في باب الشتاء. ولِمَ صار أدخل في باب الشتاء؟ ـ لأن القمر ينقص نوره. فأما هذه فحالها بعضها عند بعض هذه الحال.

---

(١) أي: أو يوجد الأوسط لها على جهات مختلفة (فوق).

(٢) الانعكاس (فوق).

(٣) أشد (فوق).

— ١٦ —

[الصلة بين العلة والمعلول]

وأما[١] في العلة[٢]، والشيء الذي العلة علته[٣]، والشيء الذي العلة له[٤]، فقد يتشكك الإنسان فيقول: أترى متى وجد المعلول[٥] فالعلة أيضاً موجودة ـ مثل أنه إن كان ينثر ورقة أو ينكشف[٦]، فقد توجد ليت شعري علة الكسوف أو علة انتشار الورق ـ مثال ذلك إن كانت هذه العلة هي أن
98b - يكون ورقه عريضاً، وكانت علة الكسوف هي أن الأرض في الوسط. ـ فإنه إن لم يوجد، فقد تكون علتها شيئاً آخر، وإن كانت العلة والمعلول موجودين معاً، مثل أنه إن كانت الأرض في الوسط فهو منكسف، أو إن كان ورقه عريضاً فينثر ورقه ـ فإنه إن كانت هكذا فقد يلزم أن تكون موجودة[٧]

---

(١) أبو بشر: قد أخذ ينظر في العلة وهي الحد الأوسط، وفي الشيء الذي العلة علته وهي والحد الأكبر، وهو المحمول في نتيجة البرهان وهو المعلوم، وفي الشيء الذي العلة علة في وجود المعلول له، وهو الأمر الموضوع في نتيجة البرهان وهو الحد الأصغر. كيف حال بعضها عند بعض في باب الوجود والفقد، وهل العلة والمعلول موجودان معاً، أم قد يوجد المعلول ولا توجد العلة؟ كذلك ينظر في أمر الموضوع ويبحث من أمر هذه الثلاثة هل هي منعكسة بالتساوي حتى إنه إذا وجد أحدهما وجد الباقي، أو ليس الأمر كذلك؟

(٢) أي الأوسط (فوق).

(٣) أي الحد الأخير (فوق).

(٤) أي لحد الأصغر (فوق).

(٥) أي الحد الأكبر (فوق).

(٦) ينكسف (ب).

(٧) أي العلة والمعلول (فوق).

معاً، ويوجد[٨] السبيل إلى أن يتبيّن بعضها ببعض[٩]. فليكن انتشار الورق الذي عليه آ؛ وليكن عريض الورق الذي عليه بَ؛ وليكن الكروم الذي عليه حَـ. فإن كانت آ موجودة لـ بَ (إذ كان كل عريض الورق ينثر ورقه) و بَ (٢٣٨أ) موجودة لـ حَـ (إذ كان كل كرم عريض الورق)؛ فـ آ موجودة لـ حَـ؛ ويكون كل كرم ينثر ورقه. والعلة التي هي الأوسط هي بَ، وهو أن الكرم عريض الورق. وقد يبيّن أن الكرم[١٠] عريض الورق بأنه ينثر ورقه فليكن دَ عريض الورق؛ ولتكن هَـ انتشار الورق، والكرم الذي عليه دَ؛ فـ هَـ موجودة لـ زَ؛ وذلك أن كل كرم ينثر ورقه، و دَ موجودة لـ هَـ، إذ كان كل ما ينثر ورقه عريض الورق؛ والعلة هي هَـ، وهي أن ينثر ورقه. ـ فإن لم يمكن أن تكونا علتين بعضهما لبعض ـ إذ كانت العلة أقدم مما هي علته[١١]، وكان وجود الأرض في الوسط هي العلة في أن تنكسف، ولم يكن الكسوف العلة في وجود الأرض في الوسط ـ، فإن كان البرهان الكائن بالعلة هو برهان[١٢] على لِمَ هو، وأما ما لم يكن بالعلة فهو برهان على أنّه، فإنه إذا علم[١٣] أنها في الوسط فقد علم أنّها ولم يعلم لِمَ هي. فأما أن ليس كسوفه علة وجود الأرض في الوسط، بل وجود الأرض في الوسط هي العلة في الكسوف،

(٨) القياس هو هذا: كل كرم عريض الورق، وكل عريض الورق ينثر ورقه، فالنتيجة عن ذلك أن: كل كرم ينثر ورقه.

(٩) من بعض (ب).

(١٠) القياس في ذلك هو هنا: كل كرم ينثر ورقه، وكل ما ينثر ورقه هو عريض الورق، فكل كرم إذن عريض الورق.

(١١) يلزم وضع شيئين أحدهما علة للآخر: أن يكون كل واحد منها متقدماً ومتأخراً، وظاهراً وخفياً.

(١٢) برهاناً (ب)؛ برهان (فوق).

(١٣) أي إذا علم أن الأرض موجودة في الوسط وأن القمر منكسف، بأن قال إن القمر منكسف إذا كان مَنكسفاً والأرض موجودة في الوسط بينه وبين الشمس، فالأرض إذا موجودة في الوسط هي هذا الوقت. فإن هذا البرهان هو على أنها موجودة في الوسط، لا على لِمَ هي موجودة.

فذلك بيّن ظاهر، إذ كان وجود الأرض في الوسط، مأخوذاً[١٤] في قول[١٥] الكسوف. فهو إذاً بيّن أن بهذا يعلم ذلك[١٦]، لا هذا بذاك.

أوَ يمكن أن يكون الشيء واحداً بعينه وله[١٧] علل كثيرة؟ وذلك أنه وإن كان قد يحمل شيء واحد بعينه على أشياء كثيرة أولاً: فليكن آ[١٨] أنها موجود أوّلاً[١٩] لـ بَ[٢٠] ولـ حَـ[٢١]، وليكونا[٢٢] هذان موجودين لـ دَ (للإنسان) و هَـ (الغراب)[٢٣]. فـ آ إذاً[٢٤] موجودة لـ دَ هَـ. والعلة أما لـ دَ فـ بَ؛ وأما لـ هَـ فـ حَـ. فلذلك عندما تكون العلة[٢٥] موجودة قد يلزم أن يكون الأمر[٢٦] موجوداً. وإذا كان الأمر[٢٧] موجوداً[٢٨]، فليس من
٢٢ب) الاضطرار أن يكون كل ما هو علة أي شيء كان، لكن أن تكون علة، غير أنه ليس كُلاًّ. فنقول[٢٩]: إن المسئلة[٣٠] دائماً هي كلية، والعلة هي كل ما، والأمر الذي العلة علته[٣١] هو كلي - مثال ذلك أن انتثار الورق هو موجود على الانفراد لكل ما[٣٢]، وإن كان له أنواع[٣٣]. وهو موجود لهذه على

(١٤) لأنّا نحد الكسوف بأن نقول: إن كسوف القمر هو إظلامه، لقيام الأرض في الوسط بينه وبين الشمس.
(١٥) أي حد (فوق).
(١٦) ذاك (ب).
(١٧) وله (- م).
(١٨) الحيوان (+ ب).
(١٩) (أي بلا توسط) (+ ب).
(٢٠) الناطق (+ ب).
(٢١) غير الناطق (+ ب).
(٢٢) وليكن (ب).
(٢٣) الغراب (- م).
(٢٤) إذن (ب).
(٢٥) أي الحد الأوسط.
(٢٦) الآخر، أي الحد الأكبر (فوق).
(٢٧) أي الحد الأكبر (فوق).
(٢٨) أي لشيء آخر (فوق).
(٢٩) أي فنقول من جواب ذلك (فوق).
(٣٠) أي المسألة البرهانية، أعني المطلوب البرهاني هو أبداً كلي لأخرى (فوق).
(٣١) أي الحد الأكبر وهو المعلول (فوق).
(٣٢) أي لكل شجر عريض الورق (فوق).
(٣٣) أي وإن كان الشجر العريض الورق أنواعاً (فوق).

طريق الكلية: إما للنبات[٣٤]، وإما لهذا النبات. فالأوسط إذاً[٣٥]. والأمر الذي العلة علته[٣٦] في هذه قد يجب أن يكونا متساويين وينعكسا بالتساوي - مثال ذلك: لِمَ صار الشجر ينثر ورقه؟ - إن كان ذلك لانعقاد الرطوبة، فقد يجب إن نثرت الشجرة ورقها أن يوجد انعقاد الرطوبة؛ وإن وجد الانعقاد لا لكل ما اتفق، لكن للشجر الذي ينثر ورقه.

(٣٤) أي للشجر (فوق).

(٣٥) إذن (ب).

(٣٦) أي الحد الأكبر (فوق).

— ١٧ —

[هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج معلولاً واحداً؟]

99a فليت شعري[١]: قد يمكن أن تكون لشيء واحد بعينه في الكل لا علة واحدة بعينها، لكن علل مختلفة، أم لا يمكن؟ فنقول في جواب ذلك أنه إن كان قد تبيّن من أمر العلة أنها بذاتها لا على طريق العلامة وبطريق العرض فذلك مما لا يمكن، وذلك أن الأوسط هو قول[٢] الطرف؛ وإن لم يكن هكذا فقد يمكن.

وقد[٣] يجوز أن نبحث عن الأمر الذي العلة علته، وعن الأمر الذي العلة له علي طريق العرض؛ وليس يظن بهذه أنها مسائل[٤]. وإلا كان يوجد لها الأوسط على مثال واحد إن كانت متفقة أسماؤها، فالأوسط لها اسم مشترك؛ وإن كان على طريق الجنس، فهو لها على مثال واحد. مثال ذلك: لِمَ صارت إذا بدلت[٥] هي أيضاً متناسبة؟ وذلك أن العلل في ذلك في

---

(١) قد أخذ في أن يفحص هل إن وجدت العلة لا لأي شيء اتفق، لكن للشجر الذي ينثر ورقه، هل يمكن أن يوجد للشجر المنتثر الورق لا هذه العلة فقط بل علة أخرى؟ أم لا يمكن أن يكون غير هذه العلة، ولا يمكن أن تكون له علل مختلفة غير انعقاد الرطوبة؟.

(٢) حد (فوق).

(٣) قد (– ب).

(٤) أي ليست مسائل برهانية (فوق).

(٥) يعني أنه إذا سئل: لِمَ صارت أربع كميات متناسبة إذا بدلت أيضاً تكون أيضاً متناسبة؟ يعني: ما العلة في أنها إذا بدلت تكون متناسبة؟.

الخطوط والأعداد هي مختلفة وهي واحدة بعينها: وذلك أن بما هي خطوط هي مختلفة. وأما من طريق ما يتزيّد هذا الضرب من التزيّد فهي علَى هذا النحو واحدة بعينها في جميعها.

وأما العلة في أن يكون اللون يشبه اللون هو[٦] غير العلة في أن يكون (٢٣٩أ) الشكل يشبه الشكل[٧]؛ وذلك أن الشبيه في هذه هو إسم مشترك، فإن الشبيه: أما في الأشكال فلعلة هو أن تكون أضلاعه[٨] متناسبة وزواياه متساوية، وأما في الألوان فبأن يكون الجنس[٩] واحداً أو في شيء[١٠] آخر مثل هذا.

والأشياء التي هي بالتناسب واحدة بأعيانها فالأوسط موجود لها أيضاً على طريق التناسب. فأما في العلة والأمر الذي العلة علته، والأمر الذي العلة له هي لازمة بعضها بعضاً، فالحال فيها هذه الحال، وهي أنك إن أنت أخذت الشيء الذي العلة علّته في الجزئية[١١] فهو أكثر. مثال ذلك أن تكون زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هي أزيد[١٢] مما المثلث والمربع، فأما إذا أخذت جميعها[١٣] فهي بالتساوي ـ وذلك أن جميع الأشياء التي زواياها الأربع الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد[١٤] ـ.

(٦) فهي (ب).

(٧) الشبيه في الشكل هو أن تكون زواياه متساوية وأضلاعه متناسبة.

(٨) أضلاع (ب).

(٩) إنما قال: أو شيء واحد لأن الكلام في هذه المعاني إنما هو من صناعة غير هذه.

(١٠) شيئاً (ب).

(١١) أي في الأشياء التي يحصرها الأصغر (فوق).

(١٢) أي زوايا المثلث الخارجة الثلاث مساوية لأربع قوائم. وليس كل ما زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هو مثلثاً، لأن المربع زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم، وليس هذا المعنى أيضاً للمربع وحده. فهو إذن أزيد من المثلث والمربع.

(١٣) أي إذا أخذت جملة المربع والمثلث كان هذا مساوياً، فإن جملة المثلث والمربع زواياهما مساوية لأربع قوائم. وكل الذي زواياه مساوية لأربع زوايا قائمة هو جملة المثلث والمربع.

(١٤) أي مساو لهذه الجملة وللحد الأكبر.

والأوسط الأول هو قول الطرف الأول، من قِبَل أن جميع العلوم إنما تكون بالحدود ـ مثال ذلك انتشار الورق هو لازم للكرم ويفضل عليه وهو أيضاً لازم للبنية ويفضل عليها، لكن ليس يفضل على جميعها، لكنه مساوٍ لها إن أخذ الإنسان أن الأوسط الأول هو قول: انتشار الورق. وذلك أنه يكون الأوسط الأول[١٥] الذي على أحدها جميعاً، وأيضاً الأوسط لهذا انعقاد الرطوبة أو شيء آخر من أشياء هذه. ما هو انتشار الورق؟ ـ هو انعقاد اللبن[١٦] المتصل بالبذر.

وأما في الأشكال فهكذا تكون التوفية للذين يطلبون اتصال[١٧] العلة والأمر، الذي[١٨] العلة علته. فلتكن آ[١٩] موجودة لكل بَ[٢٠]. ولتكن بَ لكل واحد من دَ[٢١] وتفضل علته[٢٢] فـ آ لـ بَ[٢٣] تكون كلية لـ دَ. وذلك أني إنما أسمّي كلياً لما لم يرجع بالتساوي، وأما الكلي الأول فأسمي ما لم

---

(١٥) أبو بشر: قوله الأوسط الأول يوجب أوسط أخيراً بالحقيقة هو كذلك، لأنا إذا أخذنا من جملة الحد الأصغر نوعاً جزئياً يجب أن تكون أربعة حدود: النوع الجزئي، والجملة الحاصرة لكل واحد من الأنواع الجزئية، والأوسط، والحد الأكبر. وهذه على طريق المثال، الكرم، وجملة الكرم مع غيره، والمنعقد الرطوبة، والمنتشر الورق. فجملة الكرم مع غيره، والمنعقد الرطوبة هما وسطان. فالأوسط الأول يعني به القريب من النوع الجزئي، وهو جملة هذه الأنواع الجزئية. وهذا يوجبه كلامه وهو قوله: فإن الأوسط الأول الذي على أحدهما جميعاً. .

(١٦) اللين (م).

(١٧) أي في أنهما متساويان منعكسان.

(١٨) أي ما (ب).

(١٩) (أي الحيوان) (+ ب).

(٢٠) (الحساس) (+ ب).

(٢١) (المتحرك بإرادة) (+ ب).

(٢٢) ونوع نوع من المتحرك بإرادة الإنسان أو الفرس أو الثور.

(٢٣) أي الحساب يكون كلياً للإنسان ولواحد واحد من الأنواع الجزئية.

(٢٣٩ب)

ينعكس عليه كل واحد[٢٤] بالتساوي، وجملتها منعكسة عليه مساوغة له. فـ بَ هي العلة في أن تكون آ موجودة لـ دَ. فقد يجب إذاً[٢٥] أن تكوَن آ لا تفضل[٢٦] في وجودها لـ دَ وامتدادها معها على بَ، وإلا لم تكن هذه علة تلك خاصة، أعني علة الموضوع. فإن كانت آ موجودة لجميع الهاءات، فتكون تلك كلها شيئاً واحداً هو شيء آخر غير بَ، وإلا فكيف يوجد - 99b - السبيل(*) إلى القول بأن كل ما يوجد له حَـ يوجد له آ؟ وليس كل ما يوجد آ يوجد له هَـ، فلِمَ لا توجد علة ما كما آ لـ دَ؟ وذلك أنها موجودة لجميع الدالات؛ فهاءات[٢٧] إذن تكون معاً شيئاً واحداً. فقد يجب أن نبحث عن هذا[٢٨]؛ وليكن هذا حَـ.

فقد يمكن إذن أن تكون علل[٢٩] كثيرة هي علل شيء واحد بعينه؛ إلا أنه ليس على أنها علل أشياء هي واحدة بأعيانها في النوع - مثال ذلك في أنها طويلة العمر[٣٠]: أما لذي أربع فألاّ تكون لها مرارة، وأما للطيور فهو أن تكون يابسة أو شيئاً آخر.

---

(٢٤) أي من الأنواع الجزئية (فوق).

(٢٥) إذن (ب).

(٢٦) أي لا يفضل آ على بَ وألا يكون وجودها لـ دَ بالزيادة على بَ وإلا لماذا يكون.

(*) إلى هنا ينتهي النقص في المخطوطة التركية.

(٢٧) فهات (م).

(٢٨) هذه (ك).

(٢٩) على (م).

(٣٠) الأعمار (ب).

ـ ١٨ ـ

[العلة القريبة هي العلة الحقيقية][1]

فإن لم يكن[2] يصر دفعة وينتهي[3] إلى غير المتجزئة ولم يكن الأوسط واحداً فقط، بل كثيرة، فالعلل أيضاً هي كثيرة. فأيما من هذه الأوساط ليت شعري هو العلة للأشياء الجزئية؟ أترى هو الشيء الذي هو عند[4] الكلي الأول، أو الذي هو[5] عند الأشياء الجزئية؟ فمن البيّن أنه الأشياء القريبة جداً لكل واحد الذي له العلة، وذلك[6] أن العلة في أن يكون الأول الذي تحت الكلي موجوداً هو هذا[7]. مثال ذلك: العلة في أن تكون آ موجودة لـ حَـ هي بَ، والعلة في أن تكون آ موجودة لـ دَ هي حَـ، و لـ حَـ[8] بَ، ولهذه تلك نفسها.

---

(١) العنوان (ـ م، ك).

(٢) يكن (– ب).

(٣) ينتهِ (ب).

(٤) القريب من (ب)؛ الذي عند (فوق).

(٥) هو (– ب).

(٦) إذ (ب).

(٧) هذه (ك).

(٨) هي (+ ب).

ـ ١٩ ـ

[إدراك المبادىء][١]

أما ما القياس، وما البرهان[٢] فكيف يكون كل واحد منهما ـ فذلك ما قد تبيّن. وقد تبيّن مع ذلك أيضاً ما العلم البرهاني، فكيف[٣] يكون؛ وذلك أنهما شيء واحد بعينه. فأما في المبادىء: كيف تكون معلومة، وأي (٢٤٠أ) ملكة[٤] هي عارفة بها، فليكن ذلك ظاهراً من هاهنا، بأن نتقدم أولاً فنأتي في[٥] أمرها بشكوك. فأما أنه لا يمكن أن يعلم أي شيئاً[٦] بالبرهان من لم يكن عالماً بالمبادىء الأُوَل التي هي غير ذات وسط[٧]، فذلك قد تقدّمنا فأخبرنا به. وأما أن العلم الذي بغير ذات[٨] وسط[٩] أترى هو واحد بعينه أم ليس هو كذلك ـ فللإنسان أن يتشكك في ذلك. وقد يتشكك ويقول: أترى أخذ كل واحد من الأمرين[١٠] هو معرفة[١١] علم، أم لا؟ أم بأحدهما يقع علم، وبالآخر هو[١٢] جنس ما آخر[١٣]؟ وليت شعري أهذه الملكات تحدث

---

(١) العنوان (ـ م، ك).

(٢) وكيف (ب).

(٣) وكيف (ب).

(٤) ملك (ك).

(٥) من (ب).

(٦) أي شيئاً (ـ ب).

(٧) ذوات أوساط (ب).

(٨) ذوات (ب).

(٩) جملة: «فذلك قد تقدمنا فأخبرنا به. وأما أن العلم الذي بغير ذات وسط» (ـ ك).

(١٠) يريد النتائج والمقدمات الأول (فوق).

(١١) معرفة (ـ ب).

(١٢) هو (ـ ب).

(١٣) أي من المعارف (فوق).

فينا من حيث لم تكن موجودة فينا، أم كانت موجودة فينا ونحن ناسون لها؟ ـ فإن كنا مقتنين لها فيكون شنعاً. ذلك[١٤] أنه غير منكر كما كنا نقول في البرهان أيضاً[١٥] قد يلزم أن نكون مقتنين لعلوم أشد استقصاءاً من البرهان ونكون ناسين لها. وإن كنا إنما نتناولها بعد أن لم نكن مقتنين لها فيما تقدّم، فكيف يكون لنا السبيل إلى أن نعلمها ونتعلمها من حيث ليس عندنا معرفة متقدمة الوجود؟ وذلك أنه غير ممكن، كما كنا[١٦] نقول في البرهان أيضاً. فمن البيّن إذاً[١٧] أنه لا يمكن أن نكون مقتنين لها؛ وإلا فما كنا بالذين[١٨] ننساها. ولا أيضاً أن نكون عارفين بها من حيث ليس فينا ولا قنية واحدة تكون فينا. فيلزم إذن[١٩] ضرورة أن نكون مقتنين لقوة ما، وليس حالنا في اقتناء[٢٠] لها حالاً[٢١] تكون في الاستقصاء أشرف وأفضل من هذه ـ وهذه هي موجودة في جميع الحيوانات[٢٢]. وذلك أن لها قوة غريزية مختبرة[٢٣] وهي التي نسميها الحس. وإذ الحس موجود فيها، ففي بعضها قد يكون ما نحسّ به ثابتاً، وفي بعضها لا يكون. فالذي لا يكون فيه ثابتاً إما من جميع الوجوه، وإما فيما كان منها ليس يكون فيه، فإن هذا[٢٤] لا علم له
٢٤ب) خارج عن[٢٥] حسّه. وأما ما كان من الحيوان يثبت فيه، فقد يبقى عندما
10 - يحس شيء ما في أنفسها. وعندما يكون كثير من أمثال هذه فقد يحدث حينئذ تمييز ما وتفصيل، حتى أن لبعضها قد يكون من ثبات أمثال هذه قول[٢٦]، وبعضها لا. فمن الحس يكون حفظ[٢٧] كما قلنا؛ ومن تكرير

---

(١٤) وذلك (ب، ك).

(١٥) جملة: «غير منكر كما نقول في البرهان أيضاً» (ـ ب).

(١٦) كنا (– ب).

(١٧) إذن (ك).

(١٨) بالذي (ك).

(١٩) إذاً (ب).

(٢٠) اقتنائنا (ب)؛ امتثالها (ك).

(٢١) لا (+ ك).

(٢٢) الحيوان (ب).

(٢٣) مختبر (ك).

(٢٤) هذه (ك).

(٢٥) خارجاً عما (ب).

(٢٦) حلم (فوق).

(٢٧) ذكره (فوق).

الذكر[٢٨] مرات كثيرة تكون تجربة، وذلك أن الأحفاظ الكثيرة في العدد هي تجربة واحدة. ومن التجربة عندما يثبت ويستقر الكلي في النفس الذي هو واحد في الكثير، و[٢٩] ذلك الذي هو في جميعها واحد بعينه هو مبدأ الصناعة والعلم. وذلك أنه إن كان لما في الكون فهو مبدأ الصناعة، وإن كان فيما[٣٠] هو موجود فهو مبدأ للعلم.

فليس إذن هذه القنيات موجودة فينا متفردة[٣١]؛ ولا أيضاً إنما تكون فينا من ملكات أخر هي أكثر في باب ما هي عالمة، لكن من الحسّ ـ مثال ذلك في الجهاد، فإنه إذا وقف واحد عند الرجوع فقد يقف آخر ثم آخر إلى أن يصير الأمر إلى المبادىء: والنفس هي الموجودة بهذه الحال[٣٢] على أنها يمكن أن تنفعل[٣٣] هذا[٣٤] الانفعال.

وما قلناه منذ أول الأمر ولم نفصح به ونظهره فلنخبر به من الرأس. فنقول: إنه عندما يثبت في النفس من غير المختلفة شيء واحد على قباله الكلي: وذلك أنها تحس بالجزئي إحساساً، وأما الحس فهو بالكلي: مثال ذلك بالإنسان، لا بإنسان هو قالياس. ثم نقف في هذه من الرأس إلى أن - 100b -
تثبت فيها معاني[٣٥] لا تتجزأ وتلك الكلية؛ مثال ذلك من هذا[٣٦] الحيوان إلى الحيوان، وهذا[٣٧] هو واحد على مثال واحد.

فمن البيّن إذن أنه قد يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء، وذلك أن الحس إنما يحصل فيها الكلي بالاستقراء على هذا النحو.

---

(٢٨) الحفظ (فوق).
(٢٩) و (- ب).
(٣٠) في ما (ك).
(٣١) منفردة (ب)، متفرد (ك)؛ قائمة (فوق).
(٣٢) أي (+ ب).
(٣٣) ينفعل (ك).
(٣٤) هذه (ك).
(٣٥) معانٍ (ب).
(٣٦) هذه (ك).
(٣٧) وهذه (ك).

والملكات التي في الذهن التي نصدّق بها، منها ما هي صادقة دائماً [٢٤١أ] ومنها ما تقبل الكذب ـ بمنزلة الظن والفكر، وأما الصادقة دائماً فهي العلم[٣٨] والعقل[٣٩]. وليس يوجد جنس آخر أشد استقصاءاً وأتقن من العلم إلا العقل. والمبادىء أعرف من البراهين. وكل علم هو مع قول. والمبادىء: أما للعلم[٤٠] فلا سبيل إلى أن يقع بها. ولما كان ليس[٤١] يوجد شيء يمكن أن يكون أكثر صدقاً من العلم غير العقل، فيكون العقل[٤٢] إذاً ما نحن بحثنا من هذه الوجوه و[٤٣] من قِبَلِ أن مبدأ البرهان ليس هو برهاناً[٤٤]. فإذاً[٤٥] ولا مبدأ العلم أيضاً هو علم، ولذلك إن[٤٦] لم يكن لنا جنس آخر صادق غير العلم. فيكون العقل هو مبدأ العلم. ويكون هو مبدءاً للمبدأ؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد[٤٧]. تمّ كتاب أرسطو[٤٨] المسمى «البرهان» نقل إسحاق ابن حنين[٤٩][٥٠].

---

(٣٨) أي البرهان.

(٣٩) أي الذي يعرف الحدود ومبادىء البراهين.

(٤٠) العلم (ب).

(٤١) ليس (– ب).

(٤٢) فيكون العقل (– ب).

(٤٣) و (– ب).

(٤٤) هو للمبادىء (+ ب)؛ هو محصل المبادىء (فوق).

(٤٥) فإذن (ك).

(٤٦) إن (– ب).

(٤٧) والحمد لله الواحد الحق (+ ك).

(٤٨) أرسطوطاليس (ك).

(٤٩) جملة: «تمّ كتاب أرسطو المسمى البرهان نقل إسحٰق ابن حنين» (ـ ب).

(٥٠) بعون الله وحسن توفيقه رحِم الله من قرأ ودعا لكاتبها ولوالديه بالمغفرة وبالله المعين.

ولـي فلـم أرق مـن الحسـام   وأمضـي فـي النفـوس مـن الحمام
كتبـت بـه علـى الأوراق خطـا   ينـوّر كـأنـه بـدر التمـام
ومـا مـن كـاتـب إلا سيبلـي   ويُبقـي الـدهـر مـا كتبـت يـداه

وحسبنا الله ونعم الوكيل (+ ك).

تمت المقالة الثانية من «أنولوطيقا الثانية» وهي آخر كتاب «البرهان».

نقل أبي بشر متّى بن يونس القنّائي، من السرياني إلى العربي.

نقلت من نسخة الحسن بن سوار.

قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن إسحٰق بن زرعة المنقولة من نسخة يحيى بن عديّ، فكان أيضاً موافقاً لها[٥١].

(٥١) جملة: «تمت المقالة الثانية من أنولوطيقا الثانية فكان أيضاً موافقاً لها» (ـ ك).

الفهرس

المقدمة ٤١٩
ملاحظات حول تحقيق النص ٤٢٣
المقالة الأولى: نظرية البرهان ٤٢٥
١ ـ ضرورة المعرفة المتقدِّمة الوجود ٤٢٥
٢ ـ العلم والبرهان ٤٢٩
٣ ـ نقد بعض الأغلاط في العلم والبرهان ٤٣٥
٤ ـ تعريف ما هو بالكل وبالذات والكلي ٤٤١
٥ ـ الأغاليط في كلية البرهان ٤٤٦
٦ ـ الضرورة أساس في مبادىء البرهان ٤٥٠
٧ ـ عدم إمكان الانتقال من جنس إلى آخر في البرهان ٤٥٥
٨ ـ تعلّق البرهان بالنتائج الثابتة أبداً ٤٥٧
٩ ـ المبادىء الخاصة واللامتبيّنة في البرهان ٤٥٩
١٠ ـ المبادىء المختلفة ٤٦٤
١١ ـ المصادرات ٤٦٧
١٢ ـ السؤال العلمي ٤٧٠
١٣ ـ العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعلّة ٤٧٤
١٤ ـ فضل الشكل الأول على سائر الأشكال ٤٨٠
١٥ ـ القضايا السالبة غير ذوات الأوساط ٤٨٢

١٦ ـ الضلالة والجهل الناشئان عن مقدمات بغير أوساط ٤٨٥
١٧ ـ الضلالة والجهل الناشئان عن مقدمات ذوات أوساط ٤٩١
١٨ ـ الجهل سلب العلم ٤٩٥
١٩ ـ هل مبادىء البرهان محدودة العدد أو لا محدودة؟ ٤٩٦
٢٠ ـ تناهي عدد الأوساط ٥٠١
٢١ ـ المتوسطات ليست بلا نهاية في البراهين السالبة ٥٠٣
٢٢ ـ عدد الحدود متناهٍ في البراهين الموجبة ٥٠٧
٢٣ ـ لوازم ٥١٦
٢٤ ـ فضل البرهان الكلي ٥٢٠
٢٥ ـ فضل البرهان الموجب ٥٢٧
٢٦ ـ فضل البرهان المباشر على البرهان السائق إلى المحال ٥٣٠
٢٧ ـ شروط العلم الفاضل ٥٣٢
٢٨ ـ وحدة العلوم وتنوعها ٥٣٣
٢٩ ـ تعدد البراهين ٥٣٤
٣٠ ـ الأشياء التي بالإتفاق لا تكون موضوع برهان ٥٣٥
٣١ ـ امتناع البرهان بطريق الحس ٥٣٦
٣٢ ـ تعدّد المبادىء ٥٣٨
٣٣ ـ العلم والظن ٥٤٢
٣٤ ـ حدّة الذكاء ٥٤٧
المقالة الثانية: نظرية الحدّ والعلّة ٥٤٩
١ ـ أنواع المطالب ٥٤٩
٢ ـ دوران كل طلب حول الحد الأوسط ٥٥٢
٣ ـ الفرق بين الحد والبرهان ٥٥٥
٤ ـ لا برهان على الماهية ٥٥٩
٥ ـ الماهية لا يمكن البرهنة عليها بالقسمة ٥٦٢
٦ ـ الماهية لا يمكن البرهنة عليها بالقياس الشرطي ٥٦٦

٧ ـ الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية ٥٦٩
٨ ـ العلة بين الحد والبرهان ٥٧٢
٩ ـ لا برهان على وجود المبادىء وماهيتها ٥٧٧
١٠ ـ أنواع الحد ٥٧٨
١١ ـ العلل المختلفة المأخوذة أوساطاً ٥٨٠
١٢ ـ تلازم العلة والمعلول ٥٨٥
١٣ ـ حد الجوهر التركيب ـ كيفية استعمال القسمة ٥٩٢
١٤ ـ القول في تحديد الأجناس ٦٠٤
١٥ ـ إتحاد الأوسط في مسائل عديدة ٦٠٦
١٦ ـ الصلة بين العلة والمعلول ٦٠٧
١٧ ـ هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج معلولاً واحداً ؟ ٦١١
١٨ ـ العلة القريبة هي العلة الحقيقية ٦١٥
١٩ ـ إدراك المبادىء ٦١٦
الفهرس ٦٢١